

د. حمدي الطاهري

سياسة الحكم في لبنان

تاريخ لبنان من الإنتداب حتى الحرب الأهلية

1920-1976



منشورات اسمار

باريس



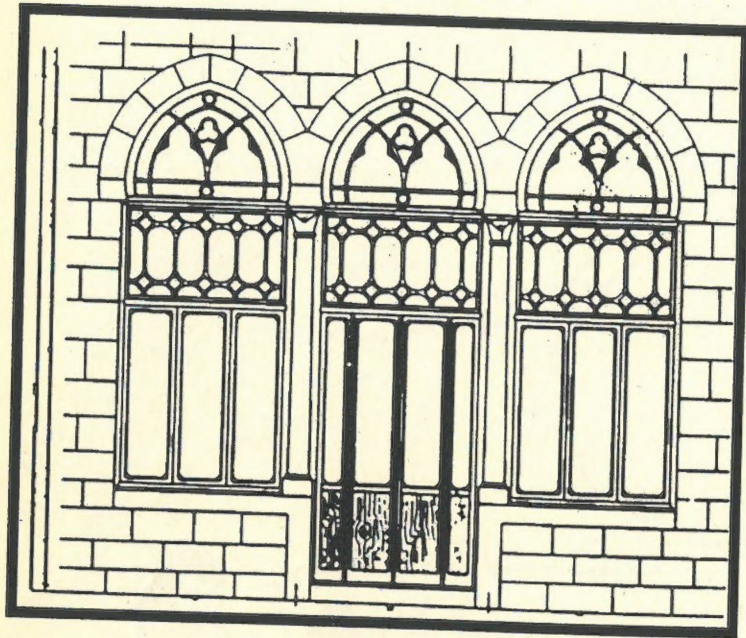
A
956.92
T1288A
c.1

د. حمدي الطاهري

سياسة الحكم في لبنان

تاريخ لبنان من الإنتداب حتى الحرب الأهلية

1920-1976



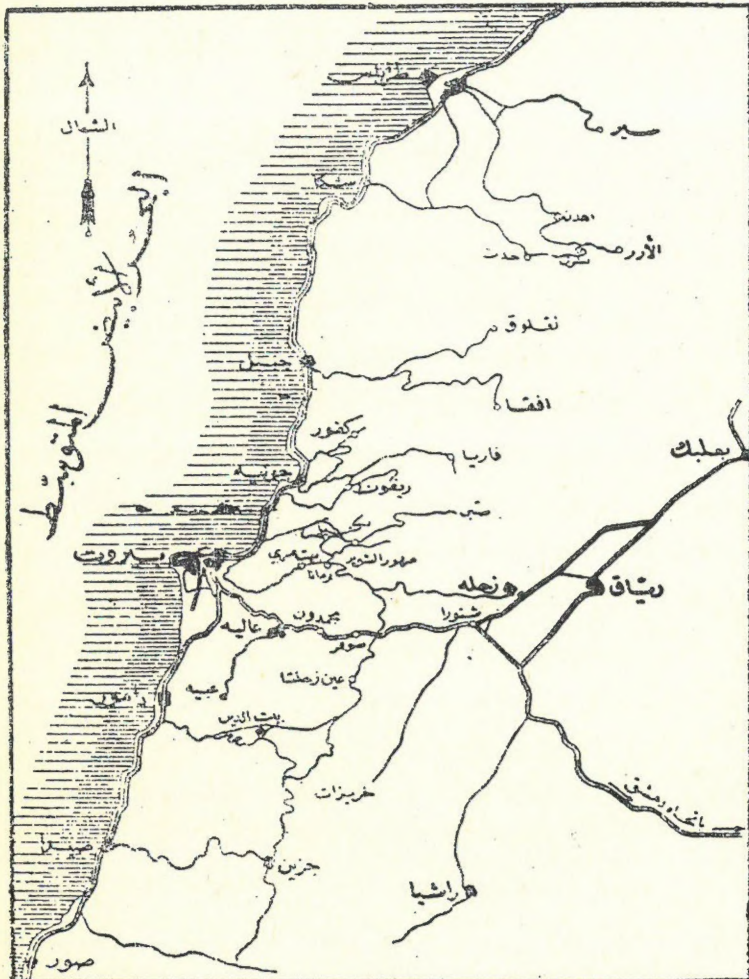
منشورات اسمار

باريس



مكتبة جامعة بيروت

”إن طريقة الحكم في لبنان تختلف عنها في العالم بأسره“
الشيخ بشارة الخوري



* حقائق لبنانية ج ٣ ص ١١٦

2006 - جميع الحقوق محفوظة

منشورات أسمار - باريس

Editions ASMĀR

177, R. Jeanne-d'Arc, Paris 13^e

asmar50@yahoo.co.in



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثانية

عشر سنوات مضت على تأليف هذا الكتاب ..
عشر سنوات كانت غنية بالأحداث العربية مرها وحلوها ..
كان هدفي الأول عندما كتبتة هو الحصول على درجة الدكتوراه
في العلوم السياسية وتحقيق هذا الهدف .
وكان هدفي الثاني اطلاع الشعب العربي على واقع جزء عزيز
عليه ، من الوطن العربي ، يحوى من المتناقضات ما يهدد كيانه .. ولم
يتحقق هذا الهدف لعدة أسباب أهمها :
أولها : أتت حينما كتبت - هذا الكتاب - كنت واقفيا ولم أحاول
أن أجامل فئة على فئة في لبنان .
كل صفحة من صفحات هذا الكتاب ، كانت تنطق وتصرخ
بأن ما يجرى في لبنان ضد مصلحته في الأمد الطويل .
ثانيها : ان الكتاب صدر في وقت كانت الحساسيات فيه مهيمنة
على العلاقات العربية فكان معنى توزيع الكتاب هو أن مصر
تعمل ضد لبنان .
ثالثها : ان لبنان الرسمي تدخل وطلب من الحكومة المصرية عدم
توزيع الكتاب وكان ان قبع في مخازن الدار القومية
لعدة سنوات الى أن قمت بسحبه وتوزيعه مجانا على
الأصدقاء .

بعد عشر سنوات أقولها - بصدق ومرارة - لو كان كل لبناني مخلص ، كل لبناني مسئول - بالذات - قرأ هذا الكتاب بأمانة ، لتجنب لبنان تلك الكارثة الدموية التي عاشها عام ١٩٧٥ ، وما زال يعاني من آثارها حتى الآن .

هذا الكتاب رغم مضي عشر سنوات على تأليفه كان المفروض أن يضاف إليه الجديد على الأرض اللبنانية .. ولكن للأسف وقعت أحداث وأحداث في الوطن العربي من مشرقه إلى مغربه وبقي لبنان متجمدا من الناحية الفكرية لم يحاول أى مسئول فيه أن يعالج الأمراض الخبيثة التي يضمها الجبل .. وللأمانة خلال العشر سنوات الماضية حاول شباب من مختلف الطوائف أن يقدم شيئا ، أن يظهر على الساحة ، أن ينبذ الطائفية ، أن يقف ضد العشائرية . أن يمارس كل مواطن حقه في الحياة والعمل ممارسة عادية .. ولكن فشل هؤلاء جميعا .. واضطروا إلى الخضوع لسلطان الطائفية .

خلال العشر سنوات الماضية شهد الوطن العربي أحداثا تمثلت في :

- محاولات لقلب نظام الحكم في المغرب ووقعت أكثر من محاولة لاغتيال الملك الحسن الثاني ملك المملكة المغربية .

- تركزت السلطات في يد الرئيس بومدين في الجزائر عقب اقضاء الرئيس السابق أحمد بن بيلا ، ومع ذلك حدثت بعض المحاولات الداخلية الفاشلة

- قام انقلاب في ليبيا تحولت بموجبه من ملكية إلى جمهورية تحاول أن تمارس دورها العربي داخل الوطن العربي بطريقتها ومفهومها ومع ذلك تعرضت أيضا لمحاولات الانقلاب عليها من الداخل .

- في مصر وقعت هزيمة ١٩٦٧ فأثرت على اقتصاديات البلاد ومعنويات الشعب وأصبح اليأس معيارا للتصرفات وكادت

الآمال تخبو لولا أن كان السادس من أكتوبر فأحيا الآمال وقضى على اليأس وأزال جدار الخوف وهدم حائط الوهم الذي عشنا فيه والذي انعكس على العالم العربي من مشرقه إلى مغربه .

- في السودان قامت ثورة ثم اتبعها انقلاب ثم محاولات انقلابية لأكثر من مرة .

- في الجزيرة العربية حصلت عدن على استقلالها وانقسم الأخوة بعضهم على بعض وظهرت نظريات جديدة للحكم هناك غريبة على المنطقة . واستقلت عمان وقامت ثورة ظفار ومازالت . وتطورت الأوضاع في المملكة العربية السعودية ، واغتيل الملك فيصل ، ووقعت الواقعة بين المقاومة والملك حسين في الأردن . واستولى حزب البعث على الحكم في سوريا . وأيضا استقر الأمر لحزب البعث في العراق . واختلف جناحى الحزب إلى درجة القطيعة . وظلت دول الخليج بعيدة عن ميدان المناورات واستطاعت أن تحقق الكثير من التنمية . وظل لبنان على حاله يشرى اقتصاديا ، وملجأ للناقمين على نظم الحكم في بلادهم ومجالا لنزوح أموال غير المستقرين في أوطانهم وظلت الطائفية تتركز إلى أن هبت العاصفة في منتصف عام ١٩٧٥ فأودت بحياة الكثيرين من الأبرياء في سبيل لا شيء ..

ماذا يريد المسلمون في لبنان ؟

ماذا يريد المسيحيون في لبنان ؟

آلاف من الأسئلة رأيت من واجبي أن يطرح عليها كل عربي لأن ما يحدث في لبنان ينعكس على كل دولة عربية ولا أبالغ إذا قلت أنه ينعكس على كل فرد عربي ابتداء من المصطفين وانتهاء بالتجار .

هذه الاستفسارات كلها موضوع هذا الكتاب الذي آمل أن

يحظى بالقراءة الجادة هذه المرة وتبنى الحلول الجذرية التي تعتبر خلاصة تجارب المخلصين من أبنائه .

ان كان طابع السنوات العشر الماضية القلق الذي يتضح في كل شبر من أرضنا فان لبنان لم يتعرض لهذا لقلق ولكن تعرض للرصاص والدماء في فترة وجيزة ، انه لأمر مؤلم وموجع لضمير كل عربي .

ان لبنان يحترق بيد أبنائه .. في سبيل لا شيء . والنتيجة النهائية هو أن كل لبناني سيدفع الثمن من رفايته وسعادته التي عاشها خلال العشرين عاما الماضية .

ان كان لي من أمل هو أن يتعقل الطائفيون .

ان كان لي من ضراعة هو ان ينظر كل لبناني الى أرضه ووطنه على أساس انه عضو في المجموعة اللبنانية التي تعتبر رافدا من روافد الأمة العربية .

الآمال عريضة ولن تتحقق الا بأيدي اللبنانيين أنفسهم اذا ما تخطوا عن طائفيتهم وعشائريتهم والتزاماتهم الخارجية وعاشوا ضمن الواقع العربي ..

انه مجرد أمل ..

د . حمدي الطاهري

مقدمة الطبعة الأولى

تتصارع اليوم في العالم العربي تيارات سياسية عدة ، أبرزتها ثورة مصر التي قامت في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وكانت من أهم مظاهرها كشف الوجه العربي الحقيقي لمصر واستعدادها للتعاون العربي على أوسع مداه .

ولكي يكون هذا التعاون والالتقاء على أسس ثابتة فمن الضروري أن تكون هناك دراسة للأوضاع القائمة في كل بلد عربي . واستقر رأيي على اختيار جمهورية لبنان مجالا لبحثي .

وقد دفعتني الى اختيار موضوع « سياسة الحكم في لبنان » لبحثه ودراسته عاملان .. أحدهما عامل قومي والآخر عامل شخصي .

فالعامل القومي يتجلى في أن لبنان العربي لم يتعرض له الدارسون أو الكتاب ، لدراسة واقعة - الا فيما ندر - فأغلب الكتاب اتجهوا للتغني بجمال لبنان ووصف جباله وأنه بلد الثقافة والاشعاع ورمز الفكر في العالم العربي ، فأردت أن أدرس واقع لبنان السياسي وتطوره واتجاهاته ووضعه في المجموعة العربية والى أين يسير ، خاصة أن لبنان عضو في جامعة الدول العربية وبدأ يظهر في مجال السياسة الدولية بصورة بارزة عقب أن قامت فيه ثورة ضد حكمه عام ١٩٥٨ مما لفت اليه أنظار العالم وأصبح مركزا للصراع بين قوى التحرر وقوى الاستعمار .

أما العامل الثاني ، وهو العامل الشخصي، فيرجع الى أن الظروف قد أتاح لي أن أكون في لبنان لفترة طويلة ساعدتني على فهم واقعه وأسلوب حياته .

وقد شعرت بأني أعيش في بلد غير عادي أو في بلد « ذو طابع خاص » كما يطلق عليه المسؤولون في لبنان .

وهذا الطابع الخاص يطفئ على كل عنصر مكون للحياة السياسية، سواء من ناحية السكان وتوزيعهم داخل المدن أو داخل لبنان ككل، أو بالنسبة للرجل العادي الذي يهتم بأبناء السياسة ومناقشة كل جديد فيها سواء بالنسبة لبلده أم بالنسبة للعالم العربي . وينعكس هذا الاهتمام على أمرين أحدهما الصحافة والآخر الحياة الحزبية .

وبالنسبة للصحف نجد أن مجموع الصحف المصرح لها بالصدور في لبنان يتجاوز المائتين (١) ، وهذا العدد من الصحف يخدم سكان دولة لا يتجاوز عدد سكانها مليوني نسمة ، مع العلم بأن الصحف التي تصدر يقرأ معظمها في العاصمة التي يقدر سكانها بحوالي نصف مليون شخص .. في حين تجد قلة منها طريقها إلى بعض المدن اللبنانية الكبرى، وبعض المناطق داخل لبنان ليس لديه أدنى فكرة عن صدور معظم هذه الصحف ، إذ أنها لا تقصص إليها وخاصة المناطق الجبلية الداخلية لسوء الطرق وصعوبة المواصلات .

أما العنصر الثاني الذي يعكس اهتمام السكان بالسياسة ويلفت نظر الباحث عن الجديد في لبنان ، فهو الحياة الحزبية .. إذ وجدت أنواعا مختلفة من الأحزاب لا عهد لي بها . أحزابا طائفية وأحزابا عقائدية وأحزابا تقليدية وأحزابا بعيدة كل البعد عن هذه وتلك .

وجدت غيرها من الحركات والتجمعات التي لا يمكن أن يكون لها نوع خاص وكل منها تسيره تيارات مختلفة .

(١) حتى يناير عام ١٩٦٢ بلغ العدد ٢٣٤ صحيفة ومحلة تصدر بالعربية وبعضها بالفرنسية والانجليزية والأرمنية وهي موزعة على الوجه التالي : ٤٢ صحيفة يومية سياسية ، ٥١ صحيفة غير يومية سياسية ، ١٠٣ صحيفة غير يومية وغير سياسية ، ٣٨ صحيفة غير مشتركة في نقابة الصحفيين . وإلى جانب هذه الصحف يوجد ١٨ وكالة أنباء محلية تقوم بنشر الأنباء السياسية والاجتماعية والاقتصادية اليومية .

ولفت نظري في لبنان التكرار المستمر عن ضرورة المحافظة على الكيان اللبناني ومناقشة مصيره ، والوحدة الوطنية والحفاظ عليها، وشعارات كثيرة ومتعددة وغريبة على السمع والفكر . . من بينها «لبنان واحد لا لبنايان» و «لا غالب ولا مغلوب» و «لبنان الصغيرة» و «القومية اللبنانية» وغيرها الكثير . . أشياء كثيرة ومتناقضة ومحيرة للفهم حتى ليخيل لحديث العهد بالبلاد أن هناك شيئا ما يهدد المصير والكيان اللبناني وأن الجميع يعيشون في قلق انتظارا لوقوع هذا التهديد في أي وقت .

وبدأت أعد نفسي للكتابة عن لبنان ، وكانت أمامي عدة موضوعات ، إلا أنني رجحت كفة دراسة سياسة الحكم لأنه قد يكون أعم وأشمل من غيره من الموضوعات ، وأنه في الوقت نفسه ، قد يعرض من قريب أو بعيد إلى مختلف الموضوعات وخاصة الناحية الطائفية .

وواجهت العقبة الأولى في الحصول على المراجع ، فمعظم ما وقع بين يدي منها كان عن لبنان السياحي بأرزه الخالد وجباله وأنهاره ، والثقافي بشعره وأشاعه .

وعثرت على بعض الكتب التي تتعرض من بعيد إلى بعض نقاط الموضوع الذي قررت الكتابة فيه ، واذ بي أواجه بعدة مشاكل تتلخص في أن معظم الكتب التي حصلت عليها — غير كتب السياحة والثقافة العامة — لم تكن موضوعات علمية بالمعنى الصحيح .. فمؤلفها إن كان من طائفة معينة فانه يتغنى بأثر هذه الطائفة في تاريخ لبنان .. ماضيه وحاضره ومستقبله ، متعمدا هضم حقوق الآخرين. وإن كان المؤلف ربيب حكومة أو عهد ما ، فانه في العادة يتغاضى عن الأخطاء في سبيل تحقيق مكاسب شخصية دون أن يسعى إلى تدوين الواقع ؟ أو تحليله واقتراح العلاج له . وإن كان المؤلف شرقي الميول أو غربيها أو عربيها جاء مؤلفه انعكاسا لميوله .

وهكذا كان علي أن أقرأ الكثير دون أن أصل إلى نتيجة .. !

وقد انتهزت فرصة وجودي في لبنان وقت اعدادي لهذا البحث فاتصلت بالكثير من الشخصيات والمسؤولين ، واطلعت على الكثير من الوثائق الرسمية ، وقد كان للمقابلات الشخصية والوثائق الصحيحة التي اطلعت عليها دور رئيسي في هذا العمل الذي قمت به ، بالإضافة الى الواقع الذي أعيش فيه ، كما بذلت كل مافي وسعي لأكون مراقبا محايدا لمختلف التيارات السياسية المتباينة .

وأتيت لى الفرصة كذلك أن أقصّل بمعظم الزعماء السياسيين وأمناء سر الأحزاب ودراستها عن قرب ومتابعة حضور جلسات مجلس النواب .. الخ ، ولم أغفل الحصول على رأى معارضى كل فئة وتنقيح ما استطعت التوصل اليه من معلومات .

وقد عرضت في هذا البحث الى عدة موضوعات لم يتيسر الكتابة فيها حتى الآن بالروح العلمية الخالصة أو بالروح الحيادية ، فمثلا القسم الخاص بثورة عام ١٩٥٨ ، كان على أن أقوم بالاتصال بمعظم قادة الثورة ومعظم المسؤولين عنها ما بين مؤيدين ومعارضين وحياديين بالإضافة الى الوثائق والبيانات الرسمية التي صدرت في تلك الفترة والتي لا يمكن الاختلاف على صحتها . وأود الإشارة منذ البداية الى النقاط التالية :

أولا - عند بحث الموضوع وجدت أن هناك عنصرا أساسيا ينعكس غالبا وفي معظم الأحيان على نظام الحكم فيشده اليه ، وهذا العنصر هو الوضع الطائفي للبنان ، حتى أننا نرى أحيانا أن سياسة الحكم تكاد تكون منبثقة عن الطائفية ، لذلك آثرت تعديل عنوان البحث الى « نظام الحكم في لبنان في ظل طائفية » حتى يكون العنوان صورة صادقة لما يحتويه البحث ، إلا أنني رأيت أن أنسب عنوان له هو « سياسة الحكم في لبنان » نظرا لأنه أعم وأشمل .

ثانيا - لجأت في كثير من الأحيان الى الاقتباس وانقل عن آخرين ، ولم يكن الاقتباس في بعض الأحيان لمجرد الاستشهاد بل

تكلمة لرأى أو صلب موضوع .. السبب في ذلك ليس عجزا منى عن التعبير ، وإنما السبب يرجع الى أن حساسية الموضوع - من جميع زواياه - قد فرضت على الالتجاء الى هذا الحل حتى لا أكون عرضة للنقد وحتى لا أتهم بالتحيز لسبب أو لآخر .. فإذا ما وجه النقد ، فليوجه الى من نقلت عنه ، فأنا ناقل لوجهات نظر أرجح كفتها .

ثالثا - لم أحاول التعرض لشرح بعض المبادئ الدستورية العامة المتفق على صحتها ، وذلك لأن مجال البحث هو دراسة النظام في ظل واقع قائم ، والفائدة التي ستعود من دراسة هذا الواقع تبرز الاهتمام الكلى بها لاظهارها .. فمثلا عندما تحدثت عن السلطة التشريعية لم أجد مبررا لشرح معنى السؤال أو الاستجواب أو ماهية المسؤولية الوزارية أو ماشابه ذلك ، لأن مثل هذه العناصر أمور بديهية سبق دراستها من ناحية ، ومن ناحية أخرى إذا حاولنا أن نتعمق في دراستها لوجدنا أن كل عنوان منها يصلح لأن يكون موضوع بحث .

رابعا - وجدت أنه من الأنسب - مع التقيد بالنقاط التي تعهدت ببحثها - أن أنقل بعض المواضيع من باب الى آخر حتى يكون التسلسل الزمنى والمنطقى شيئا طبيعيا ، ولا يكون هناك مجال للانتقال مفاجيء بين موضوع وآخر .

والى لأرجو بهذا المجهود المتواضع أن أقدم مساهمة متواضعة في هذه الناحية من نواحي الدراسة السياسية في المنطقة التي نعيش فيها .

وسأعرض فيما يلى لخطة البحث :

قسمت الموضوع الى قسمين رئيسيين هما : قسم تاريخى وبحث مقومات لبنان من النواحي الجغرافية والثقافية والتاريخية ، وقسم ثان يتناول نظام الحكم وما يؤثر فيه وما يترتب عليه .

وقد تناول البحث في القسم الأول عدة أبواب هي :
الباب الأول : لبنان من الناحية الجغرافية (جغرافية لبنان . السكان
الكيان اللبناني) .

الباب الثاني : لبنان من الناحية الثقافية والعلمية .
الباب الثالث : لبنان من الناحية التاريخية . وقد قسم الى الفصول
الفصل الأول : لبنان في عهد الانتداب .
الفصل الثاني : لبنان في عهد الانتداب الفرنسي .
الفصل الثالث : استقلال لبنان .

أما القسم الثاني فيضم ثلاثة أبواب رئيسية :
وقد استقل الباب الأول بدراسة نظام الحكم الحديث والسلطات
المختلفة التي تكون هذا النظام .
أما الباب الثاني فقد خصص للثورات التي قامت نتيجة لنظام
الحكم ، في حين انفرد الباب الثالث يبحث أثر نظام الحكم على السياسة
الخارجية . وتفصيل ذلك على الوجه التالي :
الباب الأول : ويعرض لنظام الحكم الحديث وقد وزع على الفصول
التالية :

الفصل الأول : السلطة التنفيذية وقد بحثت من الناحيتين
القانونية والواقعة فيما يتعلق بالحقوق والواجبات والعلاقة
بينها وبين باقي السلطات .

الفصل الثاني : السلطة التشريعية . وقد تناول البحث نظام الانتخابات
وتوزيع الدوائر الانتخابية ومدى التمثيل الشعبي في البرلمانات
اللبنانية والحقوق القانونية التي تتمتع بها هذه السلطة وواقعها
والعلاقة بينها وبين باقي السلطات .

الفصل الثالث : السلطة القضائية . . وقد تناول البحث الوجود
القانوني لهذه السلطة وواقعها وطبيعة استقلال القضاء في لبنان
والعلاقة بينها وبين باقي السلطات .

الفصل الرابع : الاعتبارات الطائفية والحزبية فيما وراء السلطات
الثلاث ، وقد قسم هذا الفصل الى جزئين رئيسيين :
فالجزء الأول : يبحث الاعتبارات الطائفية وقد تناول بالبحث
المركز القانوني والواقعي لكل من مفتي المسلمين والبطريرك المسيحي
ورؤساء الطوائف الدينية الأخرى .

أما الجزء الثاني : فيبحث في الاعتبارات الحزبية ويضم عرضاً
وتحليلاً للأحزاب السياسية القائمة وأثرها على نظام الحكم . وتنقسم
هذه الأحزاب الى مجموعات تختلف كلا منها عن الأخرى وهي :

- أحزاب طائفية
- أحزاب عقائدية
- أحزاب تقليدية
- أحزاب من نوع خاص
- الحركات اللبنانية

الباب الثاني : يبحث في العوامل التي دفعت الى قيام ثورة على نظام
الحكم عام ١٩٥٨ ، ومحاولة للانقلاب في عام ١٩٦١
وما ترتب على تعديل في نظام الحكم . وقد قسم البحث
فيما يتعلق بثورة ١٩٥٨ الى موضوعات رئيسية بحيث
تتناول أسباب الثورة . والعوامل الخارجية التي طرأت
عليها ثم نظام الحكم الذي أعقب الثورة .

الباب الثالث : ويعرض لأثر نظام الحكم على السياسة الخارجية
اللبنانية وقد قسم الى خمسة فصول هي :

الفصل الأول : علاقة لبنان بالعالم الغربي .

الفصل الثاني : علاقة لبنان بأمريكا اللاتينية وأفريقيا .

الفصل الثالث : علاقة لبنان بالمعسكر الشرقي .

الفصل الرابع : سياسة لبنان الدولية .

الفصل الخامس : علاقة لبنان بالعالم العربي :

أما الختام فقد تحدثت فيه عن مستقبل لبنان على ضوء ما تقدم
من دراسات وآراء .

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ

مقومات لبنان

من النواحي الجغرافية والثقافية والتاريخية

الباب الأول

لبنان من الناحية الجغرافية والسكانية

تقع جمهورية لبنان شرقى البحر الأبيض المتوسط ، ويحدها شمالا وشرقا القطر السوري ، وجنوبا أراضى فلسطين المحتلة وغربا البحر الأبيض المتوسط . وتبلغ مساحتها ١٠٤٠٠ كيلو متر مربع ، وتختلف التضاريس فى لبنان اختلافا بينا عن سائر بلاد الشرق الأوسط . وهى مقسمة الى أربع مناطق متباينة .

فالسهل الساحلى ويبلغ عرضه كيلو مترين تقريبا ، وان كان يختفى تماما فى بعض الأماكن الضيقة ، وهو صخرى فى مجموعه ومع ذلك فانه يتميز بأن المدن الكبرى والرئيسية^(١) فى الجمهورية اللبنانية تقع فيه ، كما تكثر فيه الأنهار التى تتبع من قمم سلسلة جبال لبنان الغربية فتروى الأراضى الساحلية ويستغل بعضها فى توليد الكهرباء .

أما سلسلة جبال لبنان الغربية فتتمدد قريبا من البحر الأبيض المتوسط ، وهى أهلة بالسكان نظرا لتدرج انحدار الجبل تدرجا سهلا يسمح بإقامة المساكن واستغلال مساحات من الأرض بالاضافة الى اعتدال المناخ خاصة فى شهور الصيف . وهى أكثر تقدما ورقيا من سلسلة جبال لبنان الشرقية ولها تين السلسلتين أهمية كبرى فى تغذية جميع الأنهار الأساسية^(٢) بالمياه عن طريق المطر .

والمنطقة الثالثة هى سلسلة جبال لبنان الشرقية وتتدرج فى الارتفاع متجهة الى الجنوب الغربى موازية سلسلة جبال لبنان الغربية،

(١) وهى من الشمال الى الجنوب : طرابلس . صيدا . صور .

(٢) مثل نهر المعاصى ونهر الليطاني ونهر الأردن ونهر بردى .

وهي جرداء قاحلة ويرجع ذلك الى طبيعة الجبال نفسها . اذ أن انحدار سفوحها شبه عمودي مما يتعذر معه اقامة مساكن أو استغلال أية مساحة منه للزراعة ، ويقع القسم الشرقي من هذه السلسلة داخل حدود سوريا ، والقسم الشرقي أكثر عمرا وحياء من السفح الغربي وذلك لطبيعة تدرجه واعتدال مناخه وقلة أمطاره .

أما المنطقة الرابعة فيطلق عليها اسم سهل البقاع ، وهو جزء من حفرة الانشقاق التي تمتد من أراضي سوريا الى البحر الأحمر ، ولكنه يختلف عن سائر أجزاء تلك الحفرة بارتفاع يبلغ معدله ٩٠٠ متر تقريبا . ويمتد سهل البقاع جنوبي حمص بالقطر السوري الى قرية « جب جنين » جنوبي لبنان حيث يضيق السهل بسبب سلسلة الجبال الصغيرة التي تكون جزءا من الجبل الغربي . وسهل البقاع يعتبر من الأراضي الزراعية الخصبة في لبنان وتزرع به الحبوب التي تعتبر مصدرا أساسيا للحبوب تعتمد عليه الدولة الى حد ما .

وقد كانت طبيعة لبنان سببا أساسيا في اعتباره بلدا سياحيا هاما ، ودخل السياحة يعتبر عنصرا هاما في مصادر الدخل الذي يعتمد عليه السكان والحكومة .

وقد شجعت طبيعة لبنان الجغرافية على أن يعيش كل مجموعة من السكان داخل كل منطقة في ظروف تختلف عن غيرها من المجموعات . وعنصر السكان في لبنان من العناصر التي لها أكبر الأثر في حياة الدولة سياسيا واجتماعيا ، فهو ليس مجرد ركن من أركان تكوين الدولة بل يمكن القول بأنه هو الأساس الذي بنيت عليه الدولة . لذلك سنعرض له هنا بإيجاز مطلق .

فمنذ عام ١٩٣٢ لم يجر احصاء رسمي للسكان في لبنان ، ولا يمكن القول بأن الاحصاء الذي أجرى في ذلك التاريخ كان يعطي صورة حقيقية عن عدد السكان ، اذ أن معظمهم في ذلك الوقت كانوا يخفون أسماء أولادهم خوفا من الجندية ، في حين أن البعض الآخر كانوا يدرجون أسماء أقاربهم من المغتربين والمقيمين خارج لبنان .

ومنذ ذلك التاريخ لم يجر أي احصاء سوى احصاء تقديري وضعته السلطات الفرنسية عام ١٩٤٤ وقد قدر عدد السكان حينذاك بـ ١٢٦٠١٠٠٠ نسمة موزعين على محافظات لبنان الخمس (١) . وموزعين أيضا على أربع عشرة طائفة (٢) هي السنة والشيعة والدروز والموارنة والروم الكاثوليك واليونان الكاثوليك ، والأرمن الكاثوليك والأرمن الأرثوذكس والسريان الكاثوليك والبروتستانت واليهود .

وكانت نتيجة هذا الاحصاء أن حددت الكثرة العددية قوة الطائفة على الصعيد السياسي وخاصة بالنسبة لتوزيع المناصب الحكومية . ولما كانت الطائفة المارونية هي الأكثر عددا فقد أصبحت هي الأوفر حظا في هذا المجال كما أكد الاحصاء روح الاقليمية بالنسبة لكل طائفة داخل لبنان نفسه ، وأصبح لكل منها منطقة تفوذ . فنجد أن الطائفة المارونية تتركز قوتها في منطقة جبل لبنان ، في حين تتركز طائفة السنة في مدينة بيروت ومحافظة الشمال خاصة مدينة طرابلس . ويتبعها طائفة الشيعة

(١) محافظة بيروت ١٤٧.٠٠١ نسمة

محافظة جبل لبنان ٣٣٥.٧٧٤ نسمة

محافظة شمال لبنان ٢٤٦.٩٦٤ نسمة

محافظة جنوب لبنان ٢١٢.٨٤٨ نسمة

محافظة البقاع ١٥٧.٠١٤ نسمة .

العدد	اسم الطائفة	العدد	اسم الطائفة (٢)
٥٩٧٤٩	أرمن أرثوذكس	٢٣٥٥٩٥	السنة
٤٩٨٤	سريان كاثوليك	٢٠٩٣٣٨	الشيعة
٣٧٥٤	سريان أرثوذكس	٧٤٣١١	الدروز
١٣٣٠	كلدانيين كاثوليك	٣٢٧٨٤٦	الموارنة
١٠٤٤٠	بروتستانت	٦٤٢٨٠	يونان كاثوليك
٥٦٦٦	يهود	١٠٩٨٨٣	روم أرثوذكس
٦٢٦١	ديانات أخرى	٣١١٧	روم كاثوليك
		١٠.٠٤٨	أرمن كاثوليك

التي تتركز في محافظة الجنوب ومنطقتي بعلبك والهمل، بينما تتركز قوة الدروز في منطقة الشوف بمحافظة جبل لبنان .

الا أن عدد السكان الحالي قد يتجاوز مليوني نسمة وأكثر الزيادة بالنسبة للعاصمة بيروت التي يقدر عدد سكانها بما يقرب من نصف مليون شخص .

وينادي بعض المسلمين بضرورة اجراء احصاء شامل لسكان البلاد . الا أنه من المستبعد أن تجرؤ أية حكومة لبنانية على القيام بمثل هذا العمل الخطير، لأن نتيجة الاحصاء قد تغير موازين الحكم والتوازن الطائفي .. وسيؤدي ذلك الى مشكلة سياسية (١) .

وقد ساعدت طبيعة البلاد الجبلية على بقاء هذه الطوائف كل في عزلة عن الطائفة الأخرى ، اذ كانت كل منها تتمتع في منطقتها بحرية تامة في تصريف معظم شئونها ، حتى أن بعض المناطق أعلنت استقلالها وانفصالها عن الحكومة المركزية خلال ثورة ١٩٥٨ ، في حين أن مناطق أخرى في قلب العاصمة أعلنت صراحة عصيانها على السلطات الرسمية.

(١) مع أن الاحصاء في شكله العام مسألة اقتصادية بالنسبة لجميع الدول ، وعلى أساسه تحدد لكل دولة طاقاتها الإنتاجية وإمكاناتها البشرية فترسم خطوط مستقبلها ، الا أن الأمر يختلف اختلافا مطلقا بالنسبة للبنان . والسبب في ذلك أنه عقب الاحصاء الذي تم عام ١٩٣٢ في وجود الانتداب الفرنسي كانت النتيجة أن المسيحيين لهم الأغلبية العددية ويتزعم هذه الأغلبية طائفة الموارنة . وبالتالي كان عدد المسلمين أقل الا أن طائفة السنة كانت أكثر طوائف المسلمين عددا ، وعلى هذا الأساس أسندت الرئاسة الكبرى في الدولة ووزعت الوظائف الهامة ومقاعد مجلس النواب طبقا لذلك ، وكانت النسبة التي اتفق عليها فيما يتعلق بتوزيع مقاعد المجلس النيابي هي ستة بالنسبة للمسيحيين وخمسة بالنسبة للمسلمين . وظل الوضع قائما كما هو حتى الآن . ويرى المسلمون أن الوضع قد تغير بعد مرور أكثر من ثلاثين عاما وأنهم ان لم تكن لهم فعلا الكثرة العددية فلا أقل من أن يطبق مبدأ المناصفة بين المسلمين والمسيحيين وأهمية ذلك ترجع الى المناصب وغيرها التي تتأثر بالاعتبار العددي والذي سنعرض لكل منها في حينه .

ولما كان لبنان ينفرد بين الدول العربية بتعدد طوائفه ، لذلك فإن كل باحث في أي موضوع يتعلق بلبنان سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية ، فإنه يجد نفسه مضطرا للحديث عن الطائفية وتحليل أثرها وانعكاساتها على الموضوع الذي يعالجه .

فالطائفية في لبنان مسئولة عن كل شيء تقريبا يتعرض له لبنان في الداخل أو الخارج . فهي مسئولة عن هجرة بعض سكانه من منطقة الى أخرى أو هجرتهم للخارج ، وهي مسئولة عن استقلاله التام أحيانا وعن استعمارها أحيانا أخرى ، وعن مدى تحالفه مع الدول المحيطة به أو تخوفه منها ومحاوله الابتعاد عنها . بل إن الطائفية تحاول أن تفرض نفسها أحيانا على حدود البلاد فتريده تارة لبنانا كبيرا ، وتريده لبنانا صغيرا تارة أخرى ، وهي مسئولة الى جانب ذلك عن علاقات السكان بعضهم مع بعض وعلاقاتهم مع الحكومة .

وباستقراء التاريخ اللبناني نجد أن الطائفية لم تدخل لبنان الا عقب الاستعمار الغربي الذي فرض في منتصف القرن التاسع عشر على لبنان (١) .

وكانت سياسة فرنسا هي العمل على تشجيع الطائفية في لبنان ، الا أن المقاومة التي لاقاها الكيان اللبناني الجديد — والذي رسمه الفرقسيون حدوده — من قبل المسلمين في لبنان وكثرة عددهم فيه، حمل الفرنسيين على تعديل سياستهم وجعل لبنان دولة تقوم على التوازن الطائفي على أن يظل الموارنة مهيمنين عليها دون أن يكون لبنانيا مارونيا خالصا .

(١) « ان اللبنانيين لم يعرفوا الطائفية في عهد المعنيين بالرغم من أنه امتد قرابة قرنين من الزمان في ظل الحكم العثماني ، مما يدل صراحة على أن ضلالة الطائفية انما جاءت مستوردة من الخارج على أيدي الارشاليات والقنصليات والسفارات المختلفة ، فاستحسنها العثمانيون واستخدموها فكانوا بذلك مقلدين لا مبدعين » .

رأى للدكتور زكي النقاش نشر بجريدة صوت العروبة في ١١٦٦٢/١٠/٢ .

وحينما منحت فرنسا دستورا للبنان في عام ١٩٢٦ بعد عدة سنوات من حكمها المباشر جعلت الطائفية نصا في هذا الدستور فيما يتعلق بتوزيع المناصب على أساس طائفي ، وقد استخدمت هذه الوسيلة لارضاء بعض المسلمين واغرائهم بالمناصب حتى يتعاونوا مع الفرنسيين وحتى تظهر الدولة الجديدة وحدة متماسكة خارج حدودها .

ولما كانت الطائفية ركيزة لنظام الحكم يفعل كلا منهما بالآخر ، لذلك نجد من الضروري تحديد مفهوم لفظ « الطائفية » وتحديد نوعيتها والتي تطبق في لبنان .

ومنذ البداية نرى أن مفهوم الطائفية الذي يخطر على ذهن لأول وهلة عند محاولة تعريفها، هي أنها شعور الفرد بالانتماء الى طائفة معينة تكونت حول اعتقاد معين . وغالبا ما يكون هذا الاعتقاد دينيا في طبيعته حيث يشعر الفرد بأنه بانضمامه الى هذه الجماعة أو تلك أنه متميز عن غيره من الأفراد المنتظمين في صفوف جماعات أو طوائف أخرى . وقد يكون شعور الفرد بالتميز منصبا على بعض الوجوه سواء من الناحية الاجتماعية أو السياسة وربما القومية ، وقد تتفق مجموعة من الطوائف على العيش في مجتمع واحد جنباً الى جنب وتكون دولة واحدة كما هو الحال في لبنان^(١) .

(١) يرى البعض أن الطائفية Fationalism أي العامل الذي يقسم المجتمع الى فئات لا أثر فيها عمليا لاختيار الفرد لاتجاهاته ومراميها ولا مجال فيها عمليا لتفاضل أو غلبة طائفة على طائفة من حيث الخطأ أو الصواب أو الحق .

ويرى كتاب آخرون أن الطائفية نوع من القبايلة من حيث طبيعة انتماء الفرد للقبيلة ، وبعض من مفهوم الجماعات القومية والاقليمية والاجتماعية والثقافية من حيث انطباع الفرد بهذه الجماعات ، وبعض من مفهوم الجماعات المصلحية أو الأحزاب السياسية من حيث ارتباط الفرد بها وعمله من خلالها في الحياة العامة ، وبعض من مفهوم النظام الاتحادي Federalism من حيث علاقة ارتباط الفرد بها وعمله من خلالها في الحياة العامة ، وبعض من العصية من حيث استحواذها على عاطفة الفرد وتحريكها له ودفعه في تيارها ومجراها من حيث كونها مثقلة عاطفيا بالارث التاريخي . . وهي فوق ذلك كله الحركة الذاتية الدائمة التي تغذي نفسها =

وعلى هذا الأساس نجد أنه من الضروري أن نعرض فيما يلي الى ذكر الطوائف الكبرى الموجودة في لبنان ومن خلال أوضاعها العامة سنرى مدى مساهمتها في نظام الحكم .

الطوائف في لبنان

تنقسم الطوائف في لبنان الى قسمين رئيسيين ، هما الطوائف المسيحية والطوائف الاسلامية . . ويتفرع من كل عدة مذاهب مختلفة . وسنعرض فيما يلي الى وضع كل طائفة على حدة .

أولا : الطوائف المسيحية

١ - الموارنة :

كان لطبيعة لبنان القديم — الجبلية — ولاختلاف معتقدات سكانه الدينية عن حيرانه ، وما قام بينهم وبين هؤلاء الجيران من حروب ، أثر في أخلاق وطباع الموارنة ، كما كان للبعثات التبشيرية والفرنسية منها بوجه خاص أثر هام في ثقافة الموارنة ، وازداد هذا الأثر رسوخا بعد أن أعلنت فرنسا أنها حامية الكشركة في الشرق وبعد أن دخلت جيوشها لبنان في مطلع النصف الثاني من القرن العشرين .

وقد آتاحت فرنسا للموارنة ثقافة أجنبية لم تتح لبقية السكان . وقد اتجهت نية فرنسا عقب فرض الانتداب الفرنسي على لبنان

=بنفسها والتي تدور في حلقة مفرغة من تعصب الى تعصب مضاد الى تعصب اقوى ، ومن تخوف لشك فتخوف أدهى ، ومن خطر أو شعور بخطر مزعوم يبرر تجمع أو قيام هذا الخطر ، ويمهد بالتالي الى قيام حالة من « التعبئة » ومن مخططات « الدفاع » التي كثيرا ما تعتبر مخططات هجوم عند الفريق أو الفرقاء الآخرين تستلزم من الناحية الأخرى مخططات دفاع أيضا .

« الديمقراطية في لبنان » : منشورات الجمعية اللبنانية للعلوم السياسية ص ١٢٥ (بيروت ١٩٥٩) .

وسوريا الى جعل لبنان دولة مسيحية ، وقد كان ذلك ممكنا لو أن لبنان بقى صغيرا حيث يشكل الموارنة أغليته الساحقة ، الا أن ذلك لم يمنع الفرنسيين من اسناد وظائف الدولة الهامة والحساسة الى أبناء هذه الطائفة ، وان كانت الأوضاع تغيرت الى حد ما في عهد الاستقلال .

وحينما أعلنت الجمهورية عام ١٩٢٦ وطالب بمنصب الرئاسة كل من الموارنة والمسلمين (١) ، عمد الفرنسيون الى حل وسط وعهدوا برئاسة الجمهورية الأولى الى أرثوذكسى (٢) واحتفظ الموارنة برئاسة الوزارة بينما عهد الى المسلمين «السنية» برئاسة مجلس النواب واقتصر على تمثيلهم في الوزارة بوزير واحد وأعطى لكل من الشيعة والدروز مقعد في الوزارة ، وكانت تسند الى المسلمين غالبا وزارات ثانوية بينما يحتفظ الموارنة بالوزارات الرئيسية (٣) ، وظل الأمر كذلك لفترة طويلة .

وحينما أحست فرنسا بتفرق كلمة المسلمين عهدت برئاسة الجمهورية الى مارونى وعملت على تعديل توزيع المناصب مرة أخرى فأصبح رئيس الوزراء مسلما سنيا واحتفظ الأرثوذكس برئاسة مجلس النواب حتى عام ١٩٤٥ حيث طالب الشيعة بتلك الرئاسة باعتبارهم أكبر الطوائف بعد الموارنة والسنية فأعطيت لهم وأعطى للأرثوذكس نيابة رئاسة مجلس النواب .

وساد التذمر بقية الطوائف الأخرى نتيجة احتكار الموارنة

(١) كان قد طرأ تبدل طفيف حينذاك على سياسة فرنسا تجاه المسلمين في لبنان لاسترضائهم بقبول الوضع الراهن والكيان اللبناني .

(٢) السيد شارل دبائس .

(٣) وهى في ذلك الوقت وزارات الداخلية والمالية والعدل . وحتى الآن لا يزال يوجد شبه تقليد بأن تكون وزارات معينة من نصيب طوائف معينة دون النظر الى المرشح الأفضل الى شغل هذا المنصب ، الا أن هذا التقليد قد بدأ الى حد ما في عدم التقيد به في عهد الرئيس فؤاد شهاب (وزارة صائب سلام الأولى عام ١٩٦٠) .

لمناصب الدولة الرئيسية واستمرارهم على ذلك حتى في عهد الاستقلال خاصة بعد أن أعلن المسلمون تأييدهم للكيان اللبناني وبعد أن زالت حجة الموارنة بأنهم وحدهم المثقفون ثقافة أجنبية ، اذ جاراهم في ذلك أبناء الطوائف الأخرى .

وقد أثرت — ولا تزال تثار — على الصعيد الشعبى سيطرة الموارنة على المناصب والوظائف واستشارتهم بالسلطة ، ويتبع ذلك ترديد قضايا الأقلية والأكثرية ، فيطالب المسلمون باجراء احصاء دقيق لعدد السكان لاثبات أنهم أكثرية في لبنان ، الا أن الاحصاء لن يتم ، لأن معنى ذلك قلبا للمقاييس التى تسير عليها لبنان الآن (١) .

وتنتيجة للطائفية وللقدرة التى منحت للطائفة المارونية نجد أنها ممثلة في مجلس النواب بثلاثين نائبا في حين أن العدد الكلى للمجلس تسعة وتسعون نائبا ، ويتجلى نفوذ الطائفة في منطقة جبل لبنان (٢) حيث جرى العرف بأن يكون رئيس الجمهورية من بين أبنائه وكذلك معظم الوزراء من الموارنة ، كما أن قيادة الأحزاب السياسية (٣) المارونية المختلفة في يد محافظة جبل لبنان .

والشعور السائد لدى الطائفة المارونية هو أن لبنان الذى قام كيانه على آكتافهم يجب أن يبقى لهم فيه نصيب الأسد . وهم يرون أن لبنان « لبنانى » لا عربى ولا غربى ، فيه من الشرق سماحته وروحانيته

(١) يبدو أن رئيس حزب الكتائب قد أدرك ذلك إفتار في جلسة مجلس الوزراء (وكان وزيرا في ذلك الوقت) التى عقدت في الأسبوع الأول من شهر ابريل عام ١٩٦٠ مسألة جديدة بمنطق غريب وهى أن الموارنة لهم حقوق أكثر في لبنان — وخاصة من الناحية الاقتصادية — لسبب بسيط وهو أن الاحصاءات أثبتت أن ٨٣ ٪ من الواردات الى لبنان يشترىها المسيحيون ، ومعنى ذلك أن لبنان يعيش على المسيحيين ولولاهم لأغلقت الأسواق أبوابها . علما بأنه لا يوجد أى نوع من الاحصاءات تتعلق بهذا الأمر .

(٢) من بين النواب الثلاثين للموارنة يمثل منطقة جبل لبنان وحدها ١٧ نائبا .

(٣) وهى الكتلة الدستورية ، حزب الكتلة الوطنية ، حزب الكتائب الذى تنتشر مكاتبه في معظم قرى المنطقة .

ومن الغرب مدنيته وثقافته ويستنكرون أن يلصق بعض الناس «العروبة» بلبنان ، لأنهم بذلك يزعمون لبنان .

٢ - الروم الأرثوذكس :

تختلف أوضاع الروم الأرثوذكس في لبنان عن أوضاع الموارنة اختلافا كليا ، فالروم الأرثوذكس عرب في أنسابهم ، فهم ينتمون الى القساسة الذين كانوا في سوريا عند الفتح العربي وساعدوا الفاتحين العرب ضد الرومان ، وتغلبت عنصريتهم على دينهم فاسلم قسم منهم وبقي قسم آخر على دينه القديم مع اندماج الجميع اندماجا كليا في المجتمع الاسلامي .

وحينما أعلنت فرنسا أنها حامية الكثلكة في الشرق أعلنت روسيا أنها حامية للأرثوذكسية في نفس المنطقة ، فلما قامت الثورة الشيوعية وتكرت للدين لم يجد الأرثوذكس دولة أوروبية يتجهون اليها كما اتجه غيرهم ، إذ أن اليونان أكبر الدول الأرثوذكسية كانت دولة ضعيفة ، فصرفوا النظر عن طلب الحماية الأجنبية وفضلوا العمل كمواطنين تهمهم مصلحة البلاد .

ولما كان مقر كرسي البطريرك الأرثوذكسي في دمشق ، فإن أبناء الطائفة في لبنان اضطروا الى مسايرة خطة اخواتهم في سوريا ، والدليل على ذلك أنه عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى بينما كان البطريرك الماروني « الياس الحويك » يشد رحاله الى باريس ليطلب انتداب فرنسا على لبنان ، كان البطريرك الأرثوذكسي « جريجوريوس » يخرج لتوديع الملك فيصل في « درعا » . وقد كان لهذا الحادث بالذات أثر سيء في وضع هذه الطائفة في لبنان أثناء حكم الانتداب الفرنسي . فقد حملوها في نفوسهم وأثار الحادث ضغينتهم وحقدتهم على الطائفة الأرثوذكسية التي اشترك قسم كبير من زعمائها في الحركة الوطنية .

وقد اتخذت فرنسا تجاه الأرثوذكس في لبنان سياسة فيها الكثير

من العداء وشجع الموارنة هذه السياسة لما بين الطائفتين من تنافس ، فأتجه أرثوذكس لبنان صوب دمشق فكان الطلاب الأرثوذكس يدرسون في الجامعة السورية حيث أن التعليم العالي في لبنان كان في يد اليسوعيين وهم أعداؤهم في المذهب والسياسة ، وكان هؤلاء الطلبة يتأثرون بجو الوطنية في سوريا وينظرون الى الأمور العامة — من وطنية وقومية — بمنظار أوسع من منظار الطائفة الضيقة الموجودة في لبنان . وكان الطلبة يعودون الى لبنان متشبعين بهذه العوامل فآثرين بعين الحقد الى تسلط الموازنة على الدولة اللبنانية وتحكمهم في شئونها مما يزيدهم نفورا وانكماشاً وتقرباً من المسلمين^(١) .

ويمثل الطائفة الأرثوذكسية في المجلس النيابي أحد عشر عضوا ولهم في الوزارة مناصب معينة^(٢) ، وتعتبر هذه الطائفة من أهم الطوائف في لبنان .

٣ - الروم الكاثوليك :

كان أفراد هذه الطائفة ينتمون أصلا الى الكنيسة الأرثوذكسية ثم انشقوا عنها واعتنقوا الكثلكة واحتفظوا باسمهم القديم « الروم » واستبدلوا لفظ الأرثوذكسية بالكاثوليكية ، ولهم بطريرك مقره بيروت وأهمية الطائفة ليست في كثرة عددها انما يتميز معظم أفرادها بالثراء الفاحش واحتلال المراكز الحساسة .

ويمثل هذه الطائفة في المجلس النيابي ستة نواب ، ويمثلها عادة في الوزارة وزير واحد^(٣) .

(١) لا سيما في طرابلس حيث كان الأرثوذكس يطالبون مع المسلمين بالانضمام الى سوريا ومحاربة الكيان اللبناني ، الا أن الأرثوذكس في مدينة بيروت وعلى الأخص بعض الأسر الارستقراطية ظلوا بعيدين عن هذا التيار وكان شأنهم في ذلك شأن بعض الأسر الاسلامية في بيروت .

(٢) جرت العادة على أن يكون نائب رئيس الوزراء أرثوذكسيا وكذلك وزير العدل .

(٣) منذ عام ١٩٦٠ ومنصب وزير الخارجية يحتله كاثوليكي .

٤ - الأرمن :

سوف نتحدث عن هذه الطائفة تفصيلاً عند حديثنا عن الأحزاب الأرمنية ، وينقسم الأرمن الى طائفتين : الأرمن الأرثوذكس ولهم أربعة مقاعد بالمجلس النيابي ، والأرمن الكاثوليك ولهم مقعد واحد .

٥ - الأقليات :

بجانب الطوائف الكبرى من مسيحية وإسلامية توجد عدة طوائف أخرى خصص لها قانون الانتخاب اللبناني مقعداً نيابياً اتفق على أن يكون مقر الترشيح له مدينة بيروت ، ويمكن أن يرشح له أحد أفراد هذه الطوائف دون تخصيص .

وهذه الطوائف هي : طائفة البروتستانت ، الطائفة الانجيلية ، العلويين ، الآشوريين ، اليهود . وفيما عدا اليهود فليس لهذه الطوائف تأثير واضح أو نفوذ في السياسة اللبنانية داخلياً أو خارجياً ، وقد ازداد عدد اليهود في لبنان عقب حرب فلسطين وهجرة بعض يهود سوريا^(١) الى بيروت بعد أن تعذر عليهم الاستمرار في ممارسة أعمالهم التجارية والعيش في جو عدائي يحيط بهم ، ففضلوا الإقامة في بيروت حيث يتمتعون بحرية كاملة في ممارسة أي عمل مشروع أو غير مشروع يرغبون مزاولته .

ثانياً : الطوائف الإسلامية

يؤلف المسلمون بطوائفهم الثلاث السنة والشعية والدروز ما يزيد على نصف عدد سكان لبنان ، وهم في هذا الكيان الطائفي الذي يتألف

(١) خاصة من منطقة حلب .

منه لبنان يختلفون في تفكيرهم عن اخوانهم في سوريا ، وذلك أنهم بعد أكثر من أربعين سنة من مشاركتهم اخوانهم المسيحيين في إقامة الكيان اللبناني قد تأثروا تأثيراً كلياً بالاعتبارات الطائفية وأصبحت تصرفاتهم صدى لهذه الاعتبارات وانعكاساً أو رد فعل لموقف الطوائف الأخرى في محاولاتهم المستمرة لصنع لبنان ثقافياً أو اقتصادياً أو سياسياً بالصيغة المسيحية .. وفيما يلي عرض موجز لهذه الطوائف :

١ - السنة :

يتركز المسلمون في مدينتي بيروت وطرابلس . ويمثل الطائفة في جميع أنحاء لبنان عشرون نائباً في المجلس النيابي^(١) ، وهناك بعض وجوه الاختلاف بين وضع كل من مسلمي مدينتي بيروت وطرابلس لذلك سنعرض لكل منها على حدة .

(أ) مسلمو بيروت :

يعتبر مسلمو مدينة بيروت وأغلبهم من أهل السنة في طليعة المسلمين اللبنانيين ، فبين أيديهم تتركز قوة المسلمين وهيتهم وهم بطبيعتهم يعملون بالتجارة منذ أقدم الأزمنة ، وطفى التفكير التجاري على عقليتهم في كل شيء .

وعندما أعلن الفرنسيون مدينة بيروت عاصمة للبنان الكبير ، كان أكثر من نصف سكان المدينة من المسلمين . وقد وجد زعماء المسلمين أنفسهم أمام الأمر الواقع فرضخوا له ، بينما ظل المسلمون في الشمال والجنوب يعارضون الكيان اللبناني ويلحون في المطالبة بالوحدة السورية . فلم يجد الفرنسيون أمامهم سوى بعض الأسر البيروتية ليتعاونوا معها

(١) تنفرد بيروت وحدها بخمسة نواب وتنفرد طرابلس بثمانية نواب والعدد الباقي من نصيب باقي المناطق اللبنانية .

ويوكلوا إليها ما يصيب المسلمين من مناصب ومصالح وقد كانت في الغالب تافهة وضييلة. وقد أحسنت هذه الأسر استغلال الطرف الملائم وتعاونت مع الفرنسيين ومكنهم ذلك من انقاذ المظاهر والقول بأن المسلمين يشاركون في بناء الدولة اللبنانية، بينما بقيت بعض العائلات تنادى بالوحدة السورية.

وإجمالاً للقول كانت معظم الأسر البيروتية الإسلامية الكبيرة منقسمة على نفسها في الظاهر بالنسبة للكيان اللبناني، بينما هي في الواقع متفقة على تأمين مصالحها. فقسم من أفرادها يسير الفرنسيين والقسم الآخر يحتفظ بعلاقات طيبة مع الوطنيين السوريين ويهدد بالمطالبة بالوحدة السورية حينما تدعو الظروف إلى ذلك. وظلت — ولا تزال — مدينة بيروت تستأثر بمعظم وظائف الدولة من رئاسة وزراء^(١) أو وزراء سنيين .. الخ.

(ب) مسلمو طرابلس :

مسلمو طرابلس من أهل السنة أيضاً وموقعهم بالنسبة للكيان اللبناني يختلف اختلافاً كلياً عن موقف مسلمي بيروت. ومرد ذلك إلى أن الوضع الجغرافي لطرابلس يربطها ربطاً محكمًا بسوريا بالإضافة إلى أن مصالحها الاقتصادية والتجارية تجعلها مرفأً طبيعياً لسوريا.

وقد تأثر مسلمو طرابلس بهذه العوامل وسواها ولا سيما شعور التعصب الديني المتبادل بين مسلميها وبين موازنة الشمال والذي مازال قائماً، وكان هذا التعصب سبباً في إقصاء أي مرشح ماروني من الشمال لرئاسة الجمهورية^(٢).

(١) تتمتع طرابلس فقط برئاسة الوزارة كل عدة دورات وتنحصر هذه الرئاسة في شخص السيد / رشيد كرامي.

(٢) عارض نواب طرابلس المسلمين بشدة في تولي أحسن أبناء زغرنا المارونية المغالية في التعصب رئاسة الجمهورية وذلك عندما رشح السيد حميد فرنجية نفسه للرئاسة رغم وطنيته وكفاءته.

وظل موقف مسلمي طرابلس من الكيان اللبناني سلبياً حتى التسوية التي تمت عام ١٩٤٣ بين المسيحيين والمسلمين وانهت بالاتفاق على احترام « الميثاق الوطني ».

٢ — الشيعة :

طائفة المسلمين الشيعة هي التي تلي المسلمين السنة من حيث العدد ويقيم معظم أبنائها في جنوب لبنان وفي جبل عامل والهرمل كما يقيم فريق منهم في مدينة بيروت ويشترك الشيعة في أوضاعهم العامة إلى حد ما، وموقعهم من الكيان اللبناني مع السنة.

ونقطة الخلاف بين الشيعة والسنة مسألة دينية^(١)، وقد أشغل الفرنسيون الخلاف بين الطائفتين بضمان تأييدهم للكيان اللبناني الذي ينقذهم من اضطهاد السنة الذي بدأه الأتراك أيام حكم جمال باشا^(٢)، مما جعل الشيعة يحجمون عن المطالبة كغيرهم من المسلمين بالانضمام إلى سوريا.

وأصابت دعاية التفرقة بين الطائفتين بعض النجاح لا سيما بعد فشل الثورة التي قام بها الشيعة في جبل عامل ضد الفرنسيين تأييداً للملك فيصل في دمشق وبعد أن صب الفرنسيون غضبهم على جبل عامل واستنزفوا ثروته بالغرامة الحربية الباهظة التي فرضوها عليه، وبعد أن قطع الشيعة كل أمل في سوريا بعد انهيار حكم الملك فيصل فيها. وتختلف أوضاع الشيعة في لبنان عن أوضاع إخوانهم السنة،

(١) رأى الشيعة أن الخلافة كالنبوة منصب يعين من قبل الإله وأن الخلافة كان يجب أن تكون في علي بن أبي طالب وأولاده، وهذا الخلاف الذي كان ذنباً بحثاً في بادئ الدعوة الإسلامية قد تطور — فيما بعد — إلى خلاف سياسي، ونظراً للارتباط الوثيق بين الدين والسياسة في لبنان فقد أصبح العامل السياسي هو الأساس خاصة وقد غذاه الحكم التركي بمساواتهم مع الموارنة في الحرمان من بعض الحقوق.

(٢) الفترة من ١٩١٤ — ١٩١٧.

حيث لم تتح لهم الظروف الحصول على نفس القدر من الثقافة كما كان الحال بالنسبة لمسلمي بيروت . وقد كان موقف الشيعة في بداية عهد الانتداب موقفا سلبيا مما ساعد على اقصائهم اقضاء كاملا عن وظائف الدولة وعن الحياة العامة ، وكانت توجه اليهم نظرة الازدراء حتى من مسلمي بيروت . . الا أن الحال قد تبدل .

ويمثل الشيعة في مجلس النواب تسعة عشر نائبا^(١) ، وقد أصبح تقليدا أن يكون رئيس مجلس النواب شيعيا ، كما يمثل الشيعة في الوزارة عادة بوزيرين .

وقد أثبتت حقوق الشيعة على الصعيد الرسمي^(٢) وطالب ممثلوها الحكومة ، بالمساواة الا أن الحكومة بررت موقفها بعدم توافر الشروط التي تتطلبها بعض وظائف الدولة في المتقدمين من أبناء طائفة الشيعة . وليس هناك أحزاب سياسية للطائفة الشيعية، الا أن بعضهم ينتظم في أحزاب الطوائف الأخرى ، وينتظم عدد كبير من الشيعة في صفوف حزب الكتائب الماروني ويقدر عدد المنتسبين منهم الى الحزب بحوالى ألفى شخص .

٣ - الدروز :

قضى الكيان الطائفي في لبنان بأن يحسب الدروز من الطوائف الاسلامية ، ورغمما عن أن الدروز في الأصل هم إحدى الفرق الدينية

(١) من بينهم ١١ نائبا في جبل عامل وخمسة نواب في البقاع .
(٢) أثبتت حقوق الشيعة في جلسة مجلس النواب اللبناني التي عقدت في ٤ مايو ١٩٦٢ حيث تقدم بعض نواب الشيعة باستجواب للحكومة يتعلق بهضم الطائفة في تعيينات القضاء الأمر الذي لا يتماشى مع اعطاء كافة الطوائف حقوقها . وقد رد السيد فؤاد بطرس وزير العدل بأن الحكومة لم تهدف مطلقا الى حرمان الطائفة الشيعية من حقوقها الا أن السبب في عدم تعيين العدد اللازم كقضاة من الطائفة هو عدم توافر الشروط لدى المرشحين المتقدمين لمناصب القضاء من أبناء الطائفة وقد طالب السيد أحمد أسير - النائب الشيعي - الوزراء الشيعة بالاستقالة من الحكومة احتجاجا على اغفال حقوق الشيعة في المناصب الرئيسية .

المتفرعة عن الشيعة في عهد الحاكم بأمر الله^(١) ، الا أنها أصبحت طائفة مستقلة بنفسها لها مبادئها وكيانها .

وتركز قوة الدروز في محافظة جبل لبنان^(٢) جنبا الى جنب مع أبناء الطائفة المارونية لذلك كان موقفهم بالنسبة الى الكيان اللبناني يختلف اختلافا جوهريا عن بقية الطوائف الاسلامية التي ضمت الى لبنان عام ١٩٢٠ فالدروز كانوا جزءا لا يتجزء من لبنان الصغير وساهموا في تاريخه الحديث مساهمة فعالة وكانوا أحد طرفي مذابح عام ١٨٦٠ .

ويمثل الدروز في البرلمان ستة نواب^(٣) ويمثلهم في الحكم عادة وزيران .

وينقسم الدروز سياسيا الى قسمين ، آل أرسلان وآل جنبلاط . وتتجلى التقاليد الدرزية في اجماع أبناء الطائفة على انتخاب ممثل عن كل عائلة مهما تكن الظروف والاعتبارات، ذلك أن للعائتين مقام الزعامة الدينية والزمنية بين الدروز ، وان اختلاف وجهات النظر في السياسة بين ممثلي العائتين لا يمنع الدروز من الاجماع على انتخابهما معا لارتباط نجاحهما بالاعتبارات والتقاليد الدرزية الموروثة .

هذا هو عرض للطوائف الرئيسية في لبنان ، ومن مجموعهما يتكون الكيان اللبناني الذي سنعرض له فيما يلي :

(١) الا أنهم في الواقع من الطوائف الباطنية والمذاهب السرية التي ظهرت في الاسلام والتي ظلت عقائدها مجهولة حتى من أبناء الطائفة نفسها ، والعلم بدين الطائفة وطريقة التعبد يعتبر قصرا على فئة معينة يطلق على كل منهم اسم « شيخ العقل » ويشترط ألا يقل عمره عن أربعين عاما ويعتبر متفقا في دين الطائفة .

(٢) يقيم الدروز في محافظة جبل لبنان في منطقة الشوف كما يقيم قسم منهم في منطقة « راشيا » على أن القسم الأكبر منهم يقيم بجبل الدروز بسوريا ويوجد عدد قليل منهم يقيم بإسرائيل بالقرب من الحدود اللبنانية - الاسرائيلية .

(٣) من بينهم خمسة عن الدروز المقيمين في جبل لبنان .

الكيان اللبناني

ترجع معظم المشاكل الموجودة بلبنان ليس الى وضعه الطائفي وتعدد الطوائف بل الى فطرة الشك والحذر التي تنظر بها كل طائفة الى الطائفة الأخرى وما يعتدل داخل كل طائفة من صراع ، فقسم من سكان لبنان يتدفع ويؤمن بالعروبة وتجذبه القومية العربية ، وقسم آخر يؤمن بالحضارة الغربية ويتجه اليها ويخشى أن يذوب لبنان في مجموعة عربية كبيرة ذوبانا يفقده استقلاله وكيانه وطابعه الخاص .

ونظام الحكم حائر بين هذا الشد والجذب ، يصفه البعض بالعجز ويتهمة الآخرون بالتقصير ويطالب المعتدلون بإجراءات حاسمة لتعديله . محافظة على الكيان اللبناني . . . وكل حركة من فريق يصفها الآخرون بأنها تعرض الكيان اللبناني للخطر . . . مما جعل الآراء تكثر وتتفاوت حول وصف طبيعة الكيان اللبناني .

فالبعض يرى أن الكيان من صنع اللبنانيين أنفسهم ، والغير يرى أن فرنسا هي التي خلقت هذا الكيان وآخرون يرون أن خلق الكيان لم يكن من أهداف السياسة الفرنسية التي استطاعت أن تحقق أطماعها فسيطرت على لبنان سيطرة كاملة واستطاعت أن تفصل المنطقة الساحلية من سوريا بعيدا عن حكم الدولة العربية الفيصلية ، واتجهت فرنسا عقب ذلك الى انشاء حكومة طائفية بلبنان وبدأت تغرس في النفوس الخوف على الكيان من مطامع الجيران^(١) .

(١) « ظلّ الحال على هذا النوال سنوات طويلة بعد الاحتلال واستقرت على هذا الشكل المؤسف حتى شملت مظاهر الحياة السياسية والتجارة والاقتصاديات منفصلة متعصبة ، بل اللغة والقاموس أصابها شيء من الرشاخ ، فأصبحت كلمة « الوحدة » أو « السورية » مرادفة « للإسلامية » وأصبحت « اللبنانية » تفسر بالمسيحية . فكان كل مسلم موصوفا بأنه من طلاب الوحدة - الشورية ولو لم يكن من طلابها . وكان كل مسيحي لبنانيا ولو لم يكن من لبنان ، وكل لبناني مسيحيا بالدهاء ما لم يقيم الدليل على أنه مسلم » كاظم الصلح - مجلة الخواطر - العدد ١٩ في ١٩/٥/١٩٦١ .

وللكيان مفهوم لدى رجال السياسة يخالفهم فيه رجال القانون . فبالنسبة لرجال السياسة يرون أن الكيان اللبناني لم يكن بعيدا عن التصميمات الاستعمارية والدليل على ذلك محاولة الاستعمار تقطيع أوصال الدولة العربية الواحدة الى عدة دول ، وقد أكد ذلك موقف فرنسا عندما خلقت أول حكومة في لبنان^(١) ثم أتبعته بانشاء حكومة علوية وحكومة درزية وحكومة سنية في سوريا .

أما رجال القانون^(٢) فيعتبرون أن الكيان اللبناني من أبرز الأمثلة في تاريخ الشعوب على تكوين مجتمع من جماعات مختلفة تركت أوطانها وما تملك من روابط معنوية ومادية وأنت اليه لاجئة طلبا للحماية من غادر طامع ، أو طمعا بمستوى أفضل في الحياة الهائلة . فنشأ من لقاءها ومن وحدة أهدافها على ما كان بينها من تباين في المنبت والدين والميول ، مصالح واحدة ضمنها نطاق واحد ولدت منه شعورا واحدا بأنه لا غنى لبعضها عن البعض الآخر في تأمين هذه المصالح ، وأنه لا مفر لهم من ضم الجهود وتنسيقها لتحقيق الهدف الجامع من المجيء وهو الحفاظ على الحياة والأعراض وتحقيق سبيل العيش الراغد والدفاع عنها في وجه الطامعين . . وبولادة هذه الفكرة الأصيلية الواحدة التي ربطت الجماعات اللبنانية وجد المجتمع في لبنان ونشأ عنه الكيان اللبناني ، وهو كان يختلف عما عداه من الكيانات من حيث تكوين المجتمع الذي تألف فيه ومن حيث الأهداف التي تعتمل وتتفاعل في جماعاته .

(١) يرى البعض أن سبب انشاء حكومة في لبنان هو رغبة اللبنانيين أو بكلمة أخرى غالبية المسيحيين بانشاء وطن لا يكونون فيه أقلية يسيطر عليها العنصر الإسلامي الذي كان يرمى بالتعصب فأوجدوا لبنان الحالي . وقد يكون وازع آخر عند فريق من اللبنانيين كحب الاستقلال للاستقلال والحفاظ على الاستقلال باعتباره ارضا تاريخيا ولكن هؤلاء لم يكونوا عديدين يوم أنشئ لبنان الحالي (كاظم) .

(٢) النظم الدستورية - عبده عويدات ص ٤٣٠ .

أما الأهداف فهناك تناقض واضح بين الجناحين اللذين يتألف منهما لبنان ، هناك فئة لا تريد لبنان مستقلا وتبرر موقفها بأن بقاء استقلال لبنان ومحافظة على طابعه الخاص هو عقبة في سبيل الوحدة العربية ، وإذا بقي لبنان على استقلاله كان ممرا للاستعمار وأن الكيان اللبناني وجد لكي يجمع الأقلية المسيحية في الشرق وهذا أمر لا يستوجب إنشاء دولة في لبنان ما دامت دول الشرق الإسلامية تؤمن للأقلية فيها ممارسة شعائرها الدينية وتضمن لها حرية الإقامة والتملك وغيرها من الحريات .

ورد الفريق الآخر على ذلك أن استقلال لبنان ليس عائقا في سبيل وحدة عربية ، ولكن ما يحول دون تحقيقها إنما هو عقبات محلية وخلافات تاريخية واعتبارات جغرافية ومصالح دولية وسياسات عالمية ، فلا وحدة الدين ولا وحدة الأصل ولا وحدة اللسان تكفي مجتمعة لتحقيق الوحدة السياسية إذا اعترضت طريقها العناصر السابق الإشارة إليها ولهذا الأسباب لم تتحقق وحدة أوروبا ولا وحدة أمريكا ولا وحدة الدول العربية ، وإذا كانت سويسرا نقطة تنفس للقارة الأوروبية فلبنان نقطة تنفس لقارتي آسيا وأفريقيا^(١) .

وكان نتيجة الانقسام في الرأي أنه أصبح في الواقع « فريق كبير يعيش في لبنان على الازدواجية في التفكير والشعور بالولاء للوطن. فريق يضمر الولاء للبنان دون سواه ، وللغرب أي لمصدر وباعث القضية الطائفية السياسية في لبنان ، وفريق آخر يتوجه بالولاء للبنان والعروبة التي لا يمكن أن تنفصل واقعا وتاريخيا عن قضية وعن كيان واستقلال لبنان »^(٢) .

(١) بين الوطنية والطائفية - يوسف السوده الطيار والتلغراف في ١٩٦١/٥/٧ .

(٢) في مجرى السياسة اللبنانية - كمال جنبلاط ص ٧٦ - ١٩٦٠ .

وتسببة لهذا الشعور وهذا الواقع نجد أن الاستعمار المتمثل في الانتداب الفرنسي في ذلك الوقت قد لعب دورا كبيرا في تغذية التفرقة بين أبناء الوطن الواحد ، لذلك سنعرض فيما يلي الى العلاقة بين الانتداب الفرنسي والكيان اللبناني وسنشير بوجه خاص الى العلاقة التاريخية .

الانتداب والكيان :

ظهرت محاولات بناء وطن قومي مسيحي في الشرق منذ مطلع القرن الثاني عشر عندما أراد الغرب أن ينفذ هذه الخطة فجرد حملاته الصليبية المعروفة ، فلما فشل حينذاك ، عاد من جديد في نهاية القرن الثامن عشر تحت قيادة نابليون . ورغم أن هذه الحملة كانت عسكرية إلا أنها تركت آثارا فكرية ودينية ترتب عليها إنشاء فرنسا مؤسسات تبشيرية ومعاهد ثقافية ودور للطباعة والصحافة مما أدى الى ايجاد وعي شعبي طائفي خاصة في لبنان^(١) .

« ومنذ مطلع القرن العشرين أتاحَت الظروف لشعب لبنان أن يكون بعيدا عن صراع الحياة والمصير فقد وجد الكيان فجأة بين يديه مع تحقيق أهدافه في الحصول على استقلال اداري نسبي في عهد الانتداب، وكانت معركة الاستقلال عام ١٩٤٣ نزهة صغيرة، لم يمتورها إلا شيء قليل من الصعاب ، وكانت المعركة تقوم في الواقع بين انجلترا وفرنسا ، وجاء الانقلاب الأبيض عام ١٩٥٢ فلم يتجشم فيه اللبنانيون إلا شيئا ضئيلا من المشاق ، وفي الخارج كان اشتراك لبنان في حرب فلسطين رمزيا لا أكثر ، وبكلمة لم يحظ لبنان بمواجهة الحقبة الشديدة في الداخل أو الحرب القاسية الضروس في الخارج لكي يفعل في أبنائه

(١) تحولت معارك تحرير المرافين والشركاء وكثرتهم من المسيحيين الى معارك طائفية في طموح رجال الدين بالزعامة الزمنية وباستبدال سيطرة الاقطاعيين - ومن ضمنهم الاقطاعيين المسيحيين لسيطرة زمنية دينية مباشرة - في مجرى السياسة اللبنانية - جنبلاط ص ٧٣ .

سحر التوحيد والانصهار والاتفاق من ذهنية التفرقة ومن التوقف عند صغارات الحياة وعوارضها» (١).

وكان للاتداب أثر كبير في التفرقة بين اللبنانيين انعكس على الكيان نفسه مما جعل البعض يشكون في حقيقة وجود كيان مستقل بلدهم ، اذ كان يتعلق المسيحيين أكثر من المسلمين ، وكان يأتمن المسيحيين أكثر من المسلمين ، وكان يفضل المسيحيين على المسلمين في تبوء المراكز الحكومية العالية ، وكان انجيله في الحكم «فرق تسد» فأذكى روح البغضاء بين جناحي لبنان (٢).

ونتيجة لهذا التناقض في التفكير نجد أن بعض اللبنانيين لا يعترفون بأن لبنان يشكل دولة كاملة ، على أساس أن ما ينقصه لكي يكون دولة هو الشيء الأساسي الذي يجمع بين كل مجتمعات الأرض حتى البدائية منها وهو الرغبة المشتركة في التعاون لما فيه خير المجموع والانسجام بين كل الفئات للوصول الى هدف واحد مشترك (٣).

(١) نفس المصدر ص ٥٥ .

(٢) « وكانت النتيجة أن دخل في اذهان جهلاء المسيحيين أن لبنان بلد مسيحي الطابع ويجب أن يبقى مسيحي الطابع ولو كان نصف سكانه غير مسيحيين » وأدخل في اذهان هؤلاء أن طابع لبنان المسيحي لا يحافظ عليه غير فرنسا المسيحية ، حتى ولو كانت فرنسا الدولة طلقت مسيحيتها وتزوجت العلمانية . ودخل في اذهان جهلاء المسلمين أن طابع لبنان المسيحي هو تحد للعروبة والاسلام فشعروا عداؤهم على فرنسا وعلى لبنان « العقدة اللبنانية » دكتور جورج حنا ص ١٥ .

(٣) ويتساءل المخلصون من أبناء لبنان عن كيفية بناء وطن في لبنان في الوقت الذي فشلت فيه كل المساعي لتوحيد المجتمع اللبناني لا تزال هناك بحوث وبحوث تتعلق بالكيان والاستقلال ، فإذا كان لا يزال هناك خوف بين فريق وآخر وخوف مشترك على لبنان ، وخوف على امتيازات البعض فيه ، وخوف من انتشار التعليم أو انتشار ثقافة من نوع معين .. الخ فإن مصير مثل هذا المجتمع مهما طال الأمد هو الانهيار والتفكك . فالشعور الوطني المشترك هو الذي يحفظ الكيان اللبناني من الهزات المتوالية . ويرى السيد كمال جنبلاط في مقال نشر له بجريدة الأنباء في مارس عام ١٩٦١ أن العلمنة هي الطريق الوحيد لاتقاذ لبنان من التفكك الداخلي والحرب الأهلية وهي الطريق الطبيعي لتطور الشعور الوطني اللبناني ، فاللبنانية الحقيقية يجب أن تتجرد عن كل مفهوم طائفي وأن تتطور نحو العلمنة بجرأة وإخلاص .

ومن خلال هذه الروح ينظر المواطن اللبناني الى الدولة على أنها مجرد أداة يمكن الاستناد اليها لتحقيق مصالحه الشخصية دون نظر الى مصلحة المجموع (١).

ومع أن هناك شبه اجماع على أن الاستعمار هو الذي شجع على تركيز الطائفية وأن الطائفية هي سبب علة لبنان وأن العلاج ليس الا في التخلص منها ، الا أننا نجد أصواتاً تقارض هذا الرأي بحجة أن الغاء الطائفية في لبنان يجر معه الغاء الكيان السياسي الراهن لأن هذا الكيان بشكله الحالي هو الذي يكفل لرجل الدين مزاوله خرياته بشكل استقلالي تام .. بالإضافة الى ذلك فهم يعتبرون الغاء الطائفية خديعة بل هي مؤامرة على لبنان (٢).

ومع ما يحتويه مثل هذا الرأي من مغالطات لا تتماشى مع المنطق أو الواقع الا أنني عرضت له كنموذج من التفكير الذي تقنن به فئات معينة من الجماهير في لبنان وتحرص على التمسك به وتبذل كل مافي وسعها في سبيل ابقاء الوضع الطائفي ايماناً منها أن هذا هو سندها في البقاء .

(١) « أن النمل في اوكارها والنحل في خلاياها عرفت كيف تبنى لها مجتمعات منتظمة أكثر مما توصل اليه الشعب اللبناني ، والسبب في ذلك هو أن الشعب اللبناني لم يعرف حتى الآن الحكم المنزه ولم يعرف الاستقلال التام ولم يعرف العدالة الصحيحة ولم يعرف المصلحة العامة » نحو لبنان أفضل - جورج سكاف ص ١٥ .

(٢) « لا يمكن الغاء الطائفية الا بطائفية أخرى اذ يجب على الدولة أن تكون ذات اتجاه ديني وعليه لابد من طائفية ، كما أن الغاء الطائفية يفتح الأبواب على مصارمها أمام الشيوعية والصهيونية ، ويعرض الكيان السياسي للخطر مما قد يؤدي الى صراع بين الهلاليين والصليبيين قد يؤدي الى أن يتلع النصف المحمدي المسيحي وهكذا يزول نصيب لبنان المسيحي فيزول لبنان كحضارة ورسالة جامعة بين دينين خطيرين ، وأما أن يشتد النزاع بين الطائفتين ليتخذ شكل عداة سافر قد ينقلب الى حرب أهلية مخربة » فلسفة الميثاق الوطني - كمال يوسف الحاج ص ١٩٦ (١٩٦١) .

وقد انعكست العلاقة بين الكيان والانتداب وتدعيم الأخير للطائفة على الوضع داخل المجتمع اللبناني نفسه، إذ أصبح يضم فئتان على طرفي تقيض لا في المبادئ السياسية أو الدينية فحسب بل بالنسبة للأوضاع المادية... فنجد فئة أثرياء تشكل أقل من ١٠٪ من السكان وفئة الكادحين والموظفين والفقراء وتؤلف السواد الأعظم من الشعب، وما يمنع الاصطدام بين الفئتين ليس سوى الخوف من أن تنقلب تلك الاصطدامات إلى أحداث طائفية، ويوم أن يزول هذا الخوف ستثور الطبقات المتوسطة والفقيرة على الطبقات الغنية خاصة والأفكار الاشتراكية لم تعد بعيدة عن لبنان بل أصبحت تفرع أبوابها.

وقد ترك هذا الظلم الاجتماعي^(١) عقدة لدى المواطن اللبناني بأن الدولة لا تعمل من أجله فأصبح يتصرف بما يمليه عليه تفكيره وأصبحت الدولة اللبنانية لا تسيطر في الواقع على جميع الأراضي اللبنانية^(٢).

(١) وضعت بعثة « إيرفد » دراسة عن المجتمع اللبناني بعد بحث استغرق ثلاث سنوات يتضح فيه أن ٥٠٪ من السكان يحصلون على دخل قدره ١٨٪ والـ ٥٠٪ الأخرى تحصل على ٨١٪ وتستأثر قلة من هذا العدد بتلك الثروة.

(٢) « أنها لا تصل من ناحية الشمال إلى أبعد من مدينة طرابلس ومن ناحية البقاع إلى أبعد من مدينة بعلبك ومن ناحية الجنوب إلى أبعد من صـبـر و ترتب على ذلك أن البلاد تهتز عند كل سبب ليس بسبب قضية ما بعد ذاتها مهما كانت أهميتها، إنما هذه الهزات هي من النتائج المؤسفة للحالة الياثسة التي وصلت إليها الدولة اللبنانية » نحو لبنان أفضل - جورج اسكاف - ص ١١٥.

الباب الثاني

لبنان من الناحية الثقافية والتعليمية

تختلف أنظمة التعليم في لبنان عن مثيلاتها في باقي الدول العربية فالتعليم في لبنان تتجاذبه العوامل السياسية، ويتحكم التوجه الأجنبي السياسي في مصير برامج التعليم وما يتعلق به.

والتعليم في لبنان في معظمه تعليم خاص تتنازعه الثقافات الأجنبية من فرنسية وأنجلو / أمريكية ويشرف عليها مؤسسات دينية أو هيئات غير حكومية ويقف في وجهها الثقافة العربية.

وتعتبر الثقافة الفرنسية أقوى الثقافات الأجنبية الموجودة في لبنان. حتى أن اللغة الفرنسية تنازع وتنافس اللغة العربية في الحديث العامي عند بعض الفئات اللبنانية. ويقوم بنشر هذه الثقافة جامعة « سان جوزيف » ويتبعها عدد ضخم من المدارس الابتدائية والثانوية المنتشرة في مختلف المدن والقرى اللبنانية في « السهل والجبل » وهي مرتبطة في برامج بعض كلياتها بجامعة ليون الفرنسية.

أما الثقافة الأمريكية فتمثلها الجامعة الأمريكية وما يتبعها أيضا من مدارس ابتدائية وثانوية. وقد مضى على انشائها في بيروت ما يقرب من قرن من الزمان.

والغلبة في ميدان الثقافة الأجنبية هي للثقافة الفرنسية وذلك لأسباب تاريخية أهمها ارتباط الكنيسة المارونية بالكنيسة الرومانية المقدسة منذ القرن السادس عشر الميلادي.. مما أدى إلى تغلغل النفوذ الفرنسي تدريجيا، وكان الحكم التركي - من أكبر العوامل - غير

المباشرة التي ساعدت على تقوية هذا النفوذ^(١).

وفي نفس الوقت يعاني لبنان كثيرا في مجال الدراسة والثقافة العربية ، فقد ظل التعليم الابتدائي والثانوي يخضع لاشراف جمعيات خيرية ضعيفة الامكانيات ، مواردها من احسان المحسنين وهبات المتبرعين .

وفي عام ١٩٥٢ أنشأت الحكومة اللبنانية أول جامعة رسمية ، وهي الجامعة الوطنية الوحيدة التي تشرف عليها الحكومة ، الا أنه رغم مرور عدة سنوات على انشائها فان أثرها الثقافى لم يظهر بعد بصورة يجعل من السهل الاعتماد عليها في ميدان التثقيف الوطنى أو الوقوف على قدم المساواة مع الثقافات الأجنبية الأخرى^(٢).

وفي نوفمبر عام ١٩٦٠ افتتحت جامعة بيروت العربية وهي جامعة أهلية أنشأتها إحدى الهيئات الإسلامية ، وهي « جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية » بمساعدة الجمهورية العربية المتحدة وأصبحت فرعاً للجامعة الإسكندرية . والهدف الرئيسى من انشائها هو تثقيف أبناء الطوائف المحرومة من العلم والمساهمة في احياء الثقافة العربية وابرازها في لبنان، وكان لقيامها ضحة في أوساط الانعزالين اللبنانيين الذين حاربوا وجودها واعتبروها هداماً لكيانهم في المستقبل . وتضم هذه الجامعة أربع كليات لدراسة الحقوق والآداب والتجارة والهندسة ، وقد أثار انشاء

(١) كانت سياسة تركيا في لبنان خاصة بعد أن وضع لها بروتوكول عام ١٨٦٠ هي اعطاء الحرية المطلقة لكل طائفة دينية في تنظيم شؤونها التعليمية والإدارية داخل اطار الحكم الامبراطورى العثماني ، بحيث كان راس كل طائفة مسئولاً لدى الحكومة ، وله بعد أن يدير أمور طائفته على النحو الذى يرتضيه ما دام يقوم بأداء ما عليه من التزامات مالية ومعنوية تجاه الباب العالي .

(٢) يرجع ذلك الى ضعف امكانياتها المادية وإلى نظرة بعض المسؤولين إليها وخاصة أن معظم وزراء التربية في لبنان والذين تعاقبوا على الحكم عقب انشاء الجامعة اللبنانية لم يكن يهمهم الارتقاء بمستواها معتمدين على الجامعتين اليسوعية والأمريكية ، الا أن الطلبة عام ١٩٦٤ قاموا باضرابات ضخمة مطالبين بتدعيم الجامعة .

كلية الحقوق بالذات مشكلة ضخمة كادت تتطور الى مشكلة طائفية^(١) . خاصة بعد أن تمادى المحامون في اضرابهم وارغامهم نقابتهم على تأييد وجهة نظرهم في ضرورة اغلاق كلية الحقوق العربية واتخاذ الحكومة موقفا سلبيا من الأزمة ومحاولة كل مسئول القاء عبء الحل على مسئول آخر خشية من اثاره طائفية أو اغضاب أخرى .

وكانت النتيجة أن احتج المسلمون على هذا التصرف والتعصب. وظهرت الدراسات القانونية^(٢) التي تؤيد شرعية وجود جامعة بيروت العربية وكلياتها المختلفة .

(١) في ١٥/٤/١٩٦١ عقدت الجمعية العمومية لنقابة المحامين في بيروت اجتماعاً لتقرير موقفها من قضية تدريس الحقوق في جامعة بيروت العربية ، وبالرغم من تخلف أكثر من ٢٠٠ محام وانسحاب ٤٠ محامياً احتجاجاً على ما دار في الجلسة من مناقشات (يبلغ عدد جميع أعضاء النقابة حوالي ٧٠٠ عضو) وتصميم النقيب السيد عبد الله سماعة على فرض ارادته ، فقد أعلن النقيب القرارات التالية :
(٢) تأييد قرار مجلس نقابة المحامين الصادر في ٤ يناير عام ١٩٦١ والرامي الى الاحتجاج الشديد لدى الحكومة على تفاضيتها عن فتح معهد جديد للحقوق في بيروت . وطلب قفل هذا المعهد ومنع انشاء أى معهد جديد للحقوق في بيروت والاستمرار في حصر تعليم الحقوق في الجامعة اللبنانية الحكومية الرسمية ومعهداتها الموجودين حالياً لديها .
(ب) اعلان الاضراب العام فوراً عن الشول أمام المحاكم ريثما تنفذ الحكومة هذا القرار .

وقد استند النقيب في تصرفه هذا على الأسباب التالية :
— أن الجامعة غير شرعية وأنها لم تحظ بموافقة الحكومة قبل أن تبدأ في التدريس .

— أنها خالفت القوانين اللبنانية التي حصرت تدريس الحقوق في الجامعة اللبنانية .

— أن تدريس الحقوق في جامعة بيروت العربية سيهبط بمستوى المأخذاة .

— أن الجمهورية العربية المتحدة اذا كانت تريد حقيقة منفعة لبنان فعليها أن تنشئ كليات عملية للهندسة والطب .

هذا وقد استمر اضراب المحامين منذ ٤/١٥ حتى ٢١/١٢/٦٤ والأعمال معطلة في كافة المحاكم .

(١) تستند حجج هذا الفريق على الأسس القانونية التالية :

(أ) ، أن حرية التعليم هي المبدأ في لبنان =

الا أن واقع القضية لم يكن مسألة قانونية ولا مهنية بل مسألة سياسية طائفية قصد بها منع الطوائف المحرومة من أن تنال حظها من العلم حتى لا تكون في المستقبل كتلة يمكن أن تساهم في بناء لبنان^(١). وقد اضطرت الحكومة الى اصدار قانون ينظم دراسة الحقوق في لبنان ، الا أنه لم يغير من الواقع شيئا وإقيت جامعة بيروت العربية^(٢) وبقي معهد الحقوق العربي منبرا للثقافة العربية .

وهكذا أصبح في لبنان الذي لا يتجاوز عدد سكانه مليوني نسمة أربع جامعات مقرها العاصمة بيروت ، وتتخذ بعضها العلم ستارا لكي تؤثر على واقع لبنان من الناحية السياسية فهي بضامنها ولاء خريجها لها تقنعهم بأنها تؤدي دورا حضاريا يرتبط بدورها التاريخي في تلك البلاد .

= (ب) أن التعليم الذي يعلو التعليم الثانوي لم ينظم بأى تشريع لبناني .
(ج) أن هذا التعليم ظل خاضعا لمبدء حرية التعليم المعلن في الدستور ويبقى خاضعا للمبدأ المذكور الى أن تصدر السلطات التشريعية قانونا بتنظيمه .
(د) أن معهد الحقوق العربي انشئ في ظل مبدأ حرية التعليم فانشاؤه قانوني وفقا للتشريع اللبناني .
(هـ) أن الحكومة لا تملك حق اقفال المعهد ما دام انشاؤه قانونيا .
(١) عملت العناصر المتعصبة داخل النقابة على تسخير النقابة لصالحها الشخصية ، إفخوها من كثرة عدد المحامين كما قدمى كان يمكن التحايل عليه بشكل آخر ، فالانتساب الى نقابة المحامين وممارسة مهنة المحاماة شيء ، وتدريس الحقوق شيء آخر لاحق للنقابة في بحثه لأن بحثه من شأن الحكومة ، كما أن معهد الحقوق العربي تابع لجامعة الاسكندرية المعترف بها دوليا واللبنانيون الذين حصلوا على اجازة الحقوق من جامعة الاسكندرية يعملون في المحاماة في لبنان ولم تعترض عليهم النقابة ، والقول بأن تدريس الحقوق في الجامعة العربية سيهبط بمستوى المحاماة ، قول مردود لأن أئمة القانون في العالم العربي وفي قروعه المختلفة مصريون .
(٢) بلغ عدد الطلبات التي قدمت عام (١٩٦٠) ١٤٢ طالبا في حين وصل العدد الى حوالي ٤٠٠ طالب عام ١٩٦٤ .

لذلك سنعرض لتاريخ لبنان في الفصل القادم ، وليس الأمر مجرد سرد أحداث تاريخية يمضى عليها الزمن ، بل الأهمية في هذا العرض ترجع الى أن تاريخ لبنان وموقف الدول الأجنبية منه ينعكس على واقعه الحالي ويجذبه اليه في كثير من الأحيان ، مما يجعل هناك تناقضا واضحا في التفكير المتمثل في تطبيق النظم المختلفة والمتعلقة بنظام الحكم في البلاد .

الباب الثالث

لبنان من الناحية التاريخية

الفصل الأول

ما قبل الانتداب

١٠٠٠ : تاريخ لبنان

كانت لبنان في العصور السابقة للتاريخ المسيحي بلدا فينيقيا ، وقد ظل كذلك فترات طويلة بالرغم من التعديلات التي كانت تطرأ على حدوده ومن الهجمات التي كانت تنقض عليه بين حين وآخر ، وسكن الفينيقيون منطقة الساحل في عدد من المدن المتناثرة ولم يكن لهم حكومة موحدة وانما كانت كل مدينة تؤلف دويلة مستقلة تنشر سلطانها على المدن والقرى القريبة منها .

وكانت تلك المدن تنافس بعضها البعض بسبب محاولة كل منها نشر نفوذ الاله الذي تعبده على المدن الأخرى ، وقد أدى هذا التنافس السياسي الديني الى الحيلولة دون توحيد المدن الفينيقية ودون تأسيس دولة واحدة تستطيع أن تواجه العدو ، ولم تتحالف هذه المدن الا في حالات نادرة وكان هذا التحالف يقوم غالبا بين المدن التي كان بين آلهتها تشابه وتقارب في المعتقدات ، ولم تكن هذه المدن تمتنع عن محاربة المدن الفينيقية الأخرى التي ترتبط معها بميثاق أو تحالف لتمسكها بمعتقداتها الدينية البعيدة عنها .

واتقل الى لبنان دين آخر - غير عبادة الأوثان - انتشر فيه من أرض فلسطين الى جانب الوثنية ، وهو العبرانية ، وقد حافظ العبرانيون

على عنصريتهم وتكتلهم الطائفي وعدائهم لباقي السكان مما جعلهم يلاقون الاضطهاد من جانب المواطنين الوثنيين ، الا أن هذا العداء اليهودي - الوثني في لبنان توقف نوعا ما في القرن الميلادي الأول اثر انتشار الديانة المسيحية في البلاد ، بحيث اضطر الوثنيون واليهود الى الوقوف صفا واحدا أمام الدين الجديد الذي أصبح خطرا على مصالحهم وسيادتهم ومعتقداتهم .

ثم دخل الاسلام لبنان على دفعات متعددة ، بدأت في عهد الأمويين ، وظل العدد يتزايد . ورغم ذلك فإن طابع لبنان العام مسيحيا حتى القرن الثالث عشر ، ولم يصبح للمسلمين كيان واضح فيه الا حين غزت الجيوش الصليبية الشرق الأوسط فأرسل المماليك قواتهم المسلحة لتحاربهم وتحول بينهم وبين الاتصال بمسيحي لبنان الذين كانوا يمدون يد العون لهم .

« وقد تأثر سكان لبنان المسيحيون بهذه الحروب ، وهي التي قامت تحت راية الصليب وباسم حماية الأرض المقدسة ، وقد كانت النتيجة انحياز المسيحية في لبنان - وخاصة الموارنة - الى صف الصليبيين أثناء هجومهم على سوريا ثم أثناء اقامتهم فيها وحتى انسحابهم منها ، في حين أن المسلمين في لبنان أظهروا العداء للصليبيين منذ وصولهم ، بل وشنوا عليهم الغارات واعتصموا داخل لبنان ضد الصليبيين (١) .

ثم انتقل لبنان الى الحكم العثماني ، وظلت تتحكم في البلد - طوال مدة هذا الحكم - طائقتان ، هما طائفة الدرّوز (المحمديين) وطائفة الموارنة (المسيحيين) . وكانت البلاد لا تهدأ ، فكلما آمنت إحدى هاتين الطائفتين أنها في وضع يسمح لها بالانتقام أو التغلب على الطائفة الأخرى ، هاجمتها حتى تستأثر بالسلطة .

وفي عام ١٨٣١ أستولى ابراهيم باشا - ابن محمد علي باشا والي مصر - على لبنان ، وأصبحت البلاد تخضع للحكم المصري مباشرة ،

(١) لبنان الطائفي ، انيس صايغ ، ص ٧٣ ، بيروت ١٩٥٥ .

وتحالف ابراهيم باشا مع الأمير بشير حاكم لبنان ، ولكن السكان أعلنوا الحرب على هذا التحالف ، ولم ينته الحكم المصري الا عقب تدخل الدول الأوروبية وفرض ارادتها على الباب العالي وانتهى الأمر بعقد معاهدة لندن المعروفة عام ١٨٤٠ وخروج ابراهيم باشا وانهاء حكمه للبنان وتقلص نفوذ محمد علي وبداية التدخل المباشر للدول الأجنبية في شؤون لبنان الداخلية .

الدول الأجنبية ولبنان :

لم يكن أمر التدخل في شؤون لبنان ومحاولة الاستئثار بها واستمالة البعض من سكانها ، وقفا على دولة دون الأخرى ، ففرنسا وجدت في الطائفة المارونية ذريعة للتدخل ، وانجلترا يدورها وجدت أنه للمحافظة على مصالحها في الشرق لا بد أن تتدخل حتى لا تترك فرنسا وحدها في الميدان مستأثرة بالغبية ، ولكن انجلترا لم يكن لها طائفة تعتمد عليها حتى تتذرع بحمايتها ، لذلك فانها اضطرت الى التذرع أولا بحماية تجارتها ثم استطاعت بسياستها أن تكسب صداقة الطائفة الدرزية ، واستطاعت أن تصل الى الباب العالي عن طريق تقديم الهدايا حتى تكون عضوا في اللجنة التي شكلت فيما بعد لوضع نظام لحكم جبل لبنان .

ووجدت روسيا أيضا نفسها ملتزمة ولحماية مصالحها أن من حقها أن يكون لها موضع لقدم في أرض الشرق بجانب كل من فرنسا وانجلترا ، فبدأت ترسم الخطة لاعلان نفسها حامية للأرثوذكسية في الدولة العثمانية .

وقد أتاح خروج المصريين من لبنان الفرصة أمام كل من انجلترا وفرنسا لبسط نفوذهما على البلاد ، فقد كان الجو مهيئا لذلك ، والعلاقات بين الطوائف على أشد درجة من التوتر ، والفراغ الذي تركه خروج الجيش المصري لا بد وأن يملأ ، ووقوع الحوادث والمناوشات المستمرة بين هذه الطوائف أرغم بعض المسيحيين الى طلب

حماية الدول الأجنبية^(١)

وفي عام ١٨٤١ وقع أول اشتباك مسلح على نطاق واسع بين طاقتي الدروز والموارنة ، وتدخل الجيش العثماني ونزل الى الميدان وحال دون اتساع الفتنة، ووجد السلطان نفسه مضطرا الى اتباع سياسة قوية تهدف الى اخضاع سكان لبنان جميعا لمبدأ المساواة في المعاملة ، ولن يتأتى ذلك الا بالغاء الامتيازات الطائفية والتي سبق أن حصل عليها بعض قناصل الدول الأجنبية لهذه الطوائف ، وتنفيذا لتلك الخطة قرر السلطان تنصيب وال عثماني واحد على جميع أراضي لبنان. ولكن الدول الأجنبية وجدت أن هذه السياسة الجديدة تتنافى مع تحقيق مآربها ، فاحتجت لدى السلطان على هذا القرار ، ورضخ الباب العالي لتهديد الدول الأجنبية ، ووافق في عام ١٨٤٢ على منح « جبل لبنان » بعض الامتيازات ، ووافق على أن يكون للوالي العثماني قائبان ، أحدهما درزي والآخر ماروني ، كل منهما يرعى شئون الطائفة التي ينتمى اليها^(٢).

وفي عام ١٨٥٣ أرسل قيصر روسيا يطلب من السلطان العثماني الاعتراف بحق روسيا الشرعي في حماية الأرثوذكس في الدولة العثمانية.

(١) كان وضع سفراء الدول العربية الأجنبية في الاستانة في ذلك الوقت يساعد على ذلك ، إذ أنهم بالإضافة الى مناصبهم كانوا يعتبرون وسطاء بين دولهم والطوائف الموالية لهم ، وكان السفير يعتبر نفسه مسئولا أدبيا عن حماية ورعاية الطائفة الموالية لدولته .

(٢) يمكن أن يعتبر هذا القرار بداية الاقرار الرسمي من جانب الباب العالي باستحالة اقامة تعايش مسلمي بين الطائفتين ؛ وقد كان له أسوأ الأثر إذ انتهى الحال بأن القرى الصغيرة التي يوجد فيها سكان من الطائفتين أصبح لها حاكمان ، وكانت نتيجة هذه السياسة وقوع مذبحه في عام ١٨٤٥ كان سببها أن ممثلي إنجلترا وفرنسا أوعزا الى كل فريق من الفريقين بالمطالبة بأحقية في تمثيل هذه القرى المختلطة ، وكان هذا سببا كافيا لأن يعتبر كل فريق أن تخليه عن تمثيل قريته معناه افساح المجال لازدياد نفوذ الطائفة الأخرى وهذا في غير مصلحته ، إذن ليس هناك من وسيلة سوى القضاء على الطائفة المنافسة .

ورفض السلطان هذا الطلب ، ولكن أمام ضغط روسيا وافق على منحها حق الاشراف على الأرثوذكس في الدولة العثمانية تنفيذا لمعاهدة « كينارجي » .

وعادت مآسى الفتن الطائفية تظل برأسها على لبنان عام ١٨٥٧ ، ف وقعت معارك محدودة في الشمال والجنوب بين الفلاحين وأصحاب الأرض سواء من الموارنة أو الدروز ولكنها انتهت في حينها ، ولم يكن لها النتيجة أو الأثر الذي توقعته وخطت له كل من فرنسا وإنجلترا . ونتيجة للفشل المتواصل الذي لاقىه الدول الأوروبية في عدم تحقيق أهدافها الرامية الى تقوية نفوذ طائفة على أخرى أو التخلص من إحدى الطائفتين بحيث أن التي تبقى تكون هي صاحبة السلطة وبالتالي فإن النفوذ سيكون للدولة الكبرى التي تؤازرها^(١) ، انتهى الأمر بوقوع المذبحة الفاصلة التي يطلق عليها مذبحه ١٨٦٠ والمشهورة « بمذابح دير القمر » ، وكان السبب أنه من أن يحرك ساكنا ، الا أن كلا الطرفين كان يترصد الشر بالآخر، وقد قتلت أعداد ضخمة من الطرفين ولم تكن المذابح وقفا على الموارنة والدروز فقط بل عمت البلاد بأسرها ، فقد آزر الشيعيون الموارنة وقاصر الأرثوذكس الدروز ، وانقسم السنيون الى فريقين : فريق مع الموارنة والفريق الآخر مع الدروز .

ووجدت دول أوروبا فرصتها في هذه الفتن ، فعقدت في الثالث من أغسطس عام ١٨٦٠ مؤتمرا في باريس حضرته كل من إنجلترا وفرنسا وروسيا والنمسا ثم انضمت اليه تركيا ، وقرر المؤتمر شرعية التدخل الأجنبي في شئون لبنان وعهد الى كل من فرنسا وإنجلترا بالتدخل العسكري لاجباط الفتنة القائمة ، وفلا نزل الجيش الفرنسي في نفس الشهر مدينة بيروت ، وفي أوائل أكتوبر من نفس العام عقد مجلس

(١) ذلك أن الفتن التي قامت في أعوام ١٨٤١ ، ١٨٤٥ ، ١٨٥٧ لم تحقق شيئا ، لذلك بدأت كل دولة تعمل على تقوية اتباعها ، فعملت إنجلترا على تقوية الدروز وتحريضهم على الموارنة ، في حين كانت فرنسا تحرض الموارنة على التشدد في موقفهم تجاه الدروز مطمئنة بانهم أنها تساندهم وتقف خلفهم في مواجهة الدروز بل وفي مواجهة الباب العالي نفسه .

دولي في بيروت يضم قناصل الدول ذاتها - التي اجتمعت من قبل في باريس - للبحث في قضية لبنان ، غير أن تضارب المصالح السياسية المختلفة للدول المؤثرة حالت دون اتفاقهم على مشروع موحد . وكانت النتيجة وضع مشروع جديد وافق عليه الجميع وهو الذي يعرف باسم « بروتوكول لبنان » وكانت أهم النقاط التي اشتمل عليها هذا المشروع هي :

١ - منح جبل لبنان استقلالاً إدارياً على أن يديره حاكماً مسيحياً من غير أهل لبنان ويكون تعيينه بناء على اقتراح الدولة العثمانية على أن توافق عليه الدول الكبرى ، ومدة ولايته خمس سنوات .

٢ - وبذلك أصبح لبنان اقليماً واحداً ولم يصبح منطقتين أحدهما للدروز والأخرى للموارنة ، ولكن قسم إلى خمس مديريات وإلى عدد من « القائمات » .

وقد كانت نتيجة هذا الاتفاق أن سلخت بعض الأجزاء عن لبنان ومعظمها مناطق إسلامية ، مثل صيدا وطرابلس وبيروت . وانحصر لبنان الجديد في ثلاثة أخماس لبنان القديم وأطلق عليه اسم « لبنان الصغير » وقد كان الهدف من ذلك أن يكون وجه لبنان الغالب مسيحياً .

وظل لبنان يتمتع عقب ذلك الاتفاق بالاستقرار والحكم الذاتي إلى أن أعلنت الحرب العالمية الأولى في أكتوبر عام ١٩١٤ ودخلت تركيا الحرب بجانب ألمانيا وسارع القائد التركي جمال باشا إلى احتلال لبنان والغاء استقلاله الفعلي والغاء الامتيازات الأجنبية .

إلا أن ذلك لم يمنع فرنسا بالذات من أن توثق علاقاتها يوماً بعد آخر بلبنان لأنها تعتبر أن الرابطة بينها وبين لبنان ليست رابطة حديثة العهد بل أنها ترجع إلى القرن الثالث عشر في عهد لويس التاسع ملك فرنسا^(١) ، وقد تجددت تلك العلاقة في القرن السابع عشر في عهد

(١) بعث لويس التاسع ملك فرنسا في ٢١ مايو عام ١٢٥٠ رسالة من عكا إلى موارنة لبنان جاء فيها : =

لويس الرابع عشر^(١) . وبمرور السنين توطدت العلاقة بين الجانبين ،

= « ... أننا موقنون أن هذه الأمة التي قامت تحت اسم القديس مارون هي قسم من الأمة الفرنسية ، لأن محبتها للفرنسيين تشبه محبة الفرنسيين بعضهم لبعض ، وعليه من قبيل العدل أن تتمتعوا أنتم وجميع الموارنة بنفس الحماية التي يتمتع بها الفرنسيون من جانبنا ، وأن تقبلوا في الوظائف كما هم يقبلون ، أما نحن وجميع الذين يخلفوننا على عرش فرنسا فنعد بأننا نولينكم أنتم وجميع شعبكم حمايتنا الخاصة كما نوليها للفرنسيين بينهم » .

تاريخ الطائفة المارونية - الدويهي - ص ١١٠ .

(١) في ٢٨ أبريل عام ١٦٤٩ بعث لويس الرابع عشر ملك فرنسا بالرسالة التالية إلى الطائفة المارونية بلبنان :

« نحن لويس بعبادة الله ، ملك فرنسا .

« إلى كل من تصله هذا » .

ليكن معلوماً أننا بنصيحة الملكة الوصية ، أمنا الشريفة ، نضع حمايتنا ورعايتنا الخاصة من ساعة توقيع هذا ، بطريرك ورعايا والكثيرون المارونية المسيحية الذين يعيشون ويعملون في جبل لبنان . . .

وأننا لنرغب إليهم أن يعرفوا ذلك في كل الأوقات ، ومن أجل ذلك فقد أمرنا سفيرانا ومستشارنا في سوريا وكل من يليه في منصبه لكي يظهر لهم كمجموعة أو كأفراد كل عناية وكل اهتمام وكل حماية سواء أمام الباب العالي أو أمام أية جهة أخرى بحيث يتأكد أنه لا يسهم ضرر ، بل العكس أن تكون لهم دائماً الحرية لممارسة شعائر دينهم وأعمالهم .

وأننا نعهد إلى قناصل فرنسا وإلى نواب القناصل في كل موانئ سوريا أو إلى غيرهم ممن يحملون راية فرنسا - الآن أو في المستقبل - أن يظهروا كل مودة في طاقتهم إلى البطريرك وإلى المسيحيين الموارنة في جبل لبنان وأن يساعدوا على ركوب السفن كل مسيحي ماروني يريد السفر إلى الأراضي المسيحية سواء للدرس أو لأي عمل آخر دون تقاضي أية رسوم إلا ما يقدرون عليه ، وأن يعاملوهم بمنتهى الرقة والاحترام .

ونحن نطلب - بل ونريد - إلى جميع سادة وباشوات وضباط صاحب السمو أن يظهروا مودتهم ومساعدتهم لبطريرك الموارنة ورعاياه ، ونشهد أن نعامل بالمثل من يحملون إلينا توصيات منهم .

توقيع

لويس الرابع عشر

(عن مجموعة الوثائق التي أصدرها معهد دراسات الشرق الأوسط بجامعة كولومبيا عام ١٩٥٦) .

وتجلت قوتها عقب قيام الحرب العالمية الأولى التي كان من نتائجها وضع لبنان تحت الانتداب الفرنسي المباشر .. وسأعرض فيما يلي الوضع الداخلي في لبنان بعد قيام الحرب العالمية الأولى .

ثانياً : الوضع الداخلي في أعقاب الحرب العالمية الأولى :

كان من نتيجة قيام الحرب العالمية الأولى واشتراك تركيا بها ظهور عدة تيارات داخل الولايات العثمانية وخاصة في سوريا ولبنان، وتبلورت تلك التيارات وانبثق عنها عدد من الحركات السياسية التي أخذت على عاتقها توعية الرأي العام للمطالبة بتغيير الوضع السياسي لبلادهم .

وكان على رأس المنادين بتغيير الأوضاع جماعة أطلقت على نفسها اسم « القوميون العرب » وكان هدفهم الرئيسي هو أن تحصل البلاد العربية على استقلالها وتنفصل عن الامبراطورية العثمانية ، ولم يكن هؤلاء متفقين جميعاً على طريقة واحدة لتحقيق هدفهم ، بل كانوا منقسمين في تفكيرهم السياسي .

فبعضهم يرغب في تحقيق أهدافه عن طريق الحصول على مساعدة مادية ومعنوية من إنجلترا أو فرنسا أو الولايات المتحدة الأمريكية ، والبعض الآخر يرى أن يعتمدوا على أنفسهم حتى لا يقعوا في النهاية تحت سيطرة قوة أخرى تحل محل تركيا .. كما انقسم رأيهم بالنسبة للشكل الكياني الذي سوف يتبلور عنه جهاد الجميع .

ففرق يرى أن تقوم دولة عربية مستقلة استقلالاً كاملاً ، وفرق ثان يرى قيام دولة عربية تحكم نفسها حكماً ذاتياً على أن تدخل في اتحاد فيدرالي مع تركيا وفرق ثالث كان يرى أن تقوم دولة سوريا مستقلة على أن ترتبط إلى حد ما مع باقي الدول العربية في المنطقة عن طريق التعاون الاقتصادي والثقافي .

وبالرغم من اختلاف الآراء فإن الجميع كانوا متفقين على شيء واحد وهو الوقوف في وجه الحكم التركي القائم وخاصة عقب

تصرفات جمال باشا ، وكان الرأي الأرجح بين الوطنيين هو أن ينضموا بكل قواهم إلى جانب إنجلترا خلال الحرب والوقوف في وجه تركيا حتى يتم القضاء عليها ، وبالتالي يحققون أهدافهم .

وانتهى دور السلبية في اظهار المشاعر الوطنية ، وبدأت روح المقاومة تتخذ طابعاً ايجابياً ظاهرياً ، وخاصة بين الجيش والموظفين والطبقة المثقفة ، وقامت جمعيات لحماية هذه المبادئ اتخذت من دمشق مقراً لها^(١) ، وعملت تلك الجمعيات على الاتصال بالسوريين المقيمين في مصر والمغتربين منهم ، وبدأت تعتمد على الشريف حسين — حاكم الحجاز في ظل الحكم العثماني — على أساس أنه أقرب الحكام المتحررين — في ذلك الوقت — لتحقيق أهدافهم ، وقامت بجانب حركة التحرر في سوريا حركة مشابهة لها بين المسيحيين في لبنان ، وكما اختلفت الآراء في سوريا من قبل اختلفت في لبنان .

فالبعض يطالب باستقلال لبنان مع توسيع حدوده معتمداً على فرنسا في مد يد المعونة له نظراً لوضع لبنان الخاص كما يروونه ، والبعض الآخر كان ينادي بإنشاء دولة واحدة تضم سوريا ولبنان، إلا أن الحرب العالمية الأولى كانت سبباً أساسياً في أن تتجاهل جميع الدول الأوروبية أي مشاكل قائمة في منطقة الشرق الأوسط وخاصة إذا كانت هذه المشاكل لا تمس مصالح هذه الدول من قريب أو بعيد .

ولكن فرنسا كانت هي الدولة الأجنبية الوحيدة التي أبدت اهتماماً كبيراً بسوريا ولبنان ، واغتنت الفرصة فأنشأت المدارس المختلفة بجانب بعثاتها التبشيرية وطرحت الكثير من رؤوس الأموال الفرنسية لاستغلالها في الأسواق المحلية ووطدت علاقاتها مع بعض الطوائف في لبنان حتى تكون قاعدة لها في منطقة البحر الأبيض

(١) مثل جمعية « الفتاة » وكانت على اتصال بالجمعيات الوطنية في باقي أنحاء العالم العربي مثل منظمة « الاحد » التي أنشأها ضباط الجيش العراقي في بغداد .

المتوسط وداخل الدول الإسلامية نفسها ، ولما كانت الامبراطورية العثمانية في طريق الزوال فان فرنسا كانت شغوفة للحصول على نصيبها من الارث وعملت انجلترا في نفس الوقت على أن تضمن لنفسها السيطرة على ميناء حيفا لأهميته الخاصة بالنسبة لها (١) .
وأثناء الحرب ظهرت مجموعة جديدة تدعى مصالح لها في المنطقة ، وهذه المجموعة تبلورت عنها الحركة الصهيونية ، فالصهاينة كانوا يرون أن حل مشكلتهم وجمع شتاتهم لن يتأتى الا بإنشاء وطن قومي يهودى في فلسطين تهيأ فيه كافة الأسباب الملائمة لهذا الوطن ، وظلوا في سعيهم حتى أمكنهم اقناع اللورد يلفورد الانجليزى برأيهم وأصدر وعده المعروف في الثامن من نوفمبر عام ١٩١٧ .

ومن ثم كان لابد لكل طرف أن ينتهز أية فرصة لتحقيق أهدافه . وكان دخول تركيا الحرب في نوفمبر عام ١٩١٤ هو الفرصة الملائمة لكي تحقق هذه الأطراف أطماعها في المنطقة ، فالوطنيون العرب أصبح أملهم في استقلال بلادهم رهن باقتضاء على تركيا . والصهاينة أصبح انشاء الوطن القومى اليهودى لهم رهن بانتصار دول الحلفاء وقد شهدت سنوات الحرب تعاوناً تاماً بين مختلف الأحزاب والهيئات مع الحلفاء ، والهدف واحد . وان تباينت أهداف كل فريق بالنسبة لظروفه الخاصة . وكان الهدف هو القضاء على الامبراطورية العثمانية .

ولكى تضمن انجلترا ولاء الفئات العربية المختلفة ، بدأت الاتصالات بين رجالها وبين الشريف حسين ، حيث اتفق على تنظيم ثورة ضد تركيا في سبيل حصول البلاد العربية على استقلالها اذا ما نجحت الثورة وانهت الحرب لصالح انجلترا وحلفائها ، ودارت المفاوضات — على هيئة مراسلات — بين الشريف حسين والسيد هنرى

(١) لم تكن انجلترا تسمح بأية حال بأن تكون هناك حكومة غير صديقة على الضفة الشرقية لقنال السويس ، كما لم تكن تهتم اهتماماً بالغا بمصالحها في سوريا ولبنان وان كان لها مصالح غير مباشرة بالإضافة الى أن أهمية بترول العراق لم تكن قد ظهرت بعد .

ما كماهون المندوب السامى البريطانى في مصر ، حيث اعترف ماكماهون باستعداد بريطانيا للاعتراف باستقلال العرب (١) ماعدا بعض أجزاء حدها في الوطن العربى ، الا أن الشريف حسين استنكر هذا الموقف من بريطانيا (٢) .

وقد تجدد موقف بريطانيا حينما اتخذت من فرنسا ذريعة لمراعاة مصالحها في المنطقة وأن الأمر يحتاج لدراسة عميقة واتصال معها في هذا الشأن (٣) لأنه ليس من مصلحة الحلفاء إثارة مثل هذا الموضوع في هذا الوقت ، ووعد ماكماهون الشريف حسين بأن انجلترا بعد التشاور مع فرنسا سوف يبحثان معه الأمر عقب انتهاء الحرب القائمة ، الا أن الأمر انتهى بتوزيع الوطن العربى الى مناطق تفوز بين كل من انجلترا وفرنسا (٤) .

(١) في خطابه الى الشريف حسين بتاريخ ٢٤/١٠/١٩١٥ جاء فيه أن حكومته على استعداد للاعتراف باستقلال العرب وأشار بأن منطقتى مرسين والاسكندرونة وبعض الأجزاء في غرب سوريا — غرب مناطق دمشق وحمص وحماه — لا يمكن القول بأنها مناطق عربية خالصة (المقصود بذلك لبنان) ، ويجب أن تستبعد من داخل الحدود التى يطلب من انجلترا الاعتراف بها ، اذ أنه بالنسبة لهذه المناطق فان على انجلترا أن تراعى مصالح حليفها فرنسا .

(٢) أجاب الشريف حسين على هذه الرسالة في ١٥/١١/١٩١٥ مستنكراً القول بأن هذه المناطق الساحلية ليست مناطق عربية لأن منطقتى حلب وبيروت وسواحلها مناطق عربية خالصة ولا فرق إطلاقاً بين مسيحي أو مسلم عربى .

(٣) الواقع أن فرنسا كانت على علم بكافة الخطوات التى اتخذها السير ماكماهون ، ففي أكتوبر عام ١٩١٥ أحيطت الحكومة الفرنسية علماً بهذه المفاوضات ، وبعدها جرت محادثات بين سير مارك سايكس وميسو جورج بيكو بالنيابة عن الحكومة الانجليزية والفرنسية لتحديد مناطق النفوذ للدولتين بالنسبة لأملاك الامبراطورية التركية وانتهى في ١٦/٥/١٩١٦ باتفاقية (سايكس — بيكو) .

(٤) في ١٦/٥/١٩١٦ وقعت اتفاقية سايكس — بيكو السرية ، وقد كان الاتفاق على طرفى نقيض من الوعود التى بذلت للعرب والاتفاقات التى عقدت مع الشريف حسين ، وكان أهم ما اشتملت عليه هذه الاتفاقية هو تقسيم الهلال الخصيب الى عدة مناطق على الوجه التالى :
١ — شرق سوريا وولاية الموصل : اتفقت الدولتان على انشاء دولة عربية مستقلة أو اتحاد دول تحت رئاسة قائد عربى .

وفي سنة ١٩١٨ تحركت قوات الحلفاء تجاه سوريا لمحاربة الجيش التركي . وفي أكتوبر استولت على دمشق .
وباتهاء الحرب العالمية الأولى كانت قوات الحلفاء تحتل معظم أجزاء سوريا شرقا وغربا وشمالا حتى شمال مدينة حلب .

ثالثا : الوضع العربي عقب انتهاء الحرب :

كان اعلان انتهاء الحرب العالمية الأولى يعنى تحرر جميع البلاد العربية في آسيا من الحكم العثماني ، خاصة وأن قوات الحلفاء طردت الجيوش التركية من تلك المناطق وحلت محلها .. وبدأت قوات الحلفاء تعد العدة للاستقرار لا للرحيل ، فكان ذلك بداية الصراع بين العرب والفرنسيين الذين كانوا يعتقدون أنهم أصحاب حق في البقاء ، وذلك لعاملين : أحدهما أنهم هم الذين طردوا الأتراك فأصبحوا وارثي الحق التركي في الاستمرار في حكم هذه البلاد ، أما العامل الثاني فهو اتفاقية « سايكس - بيكو » وما نصت عليه من حق مطلق لفرنسا في البقاء . ولم تحاول الدول المتحالفة أن تعترف بأنها مقيدة بالوعد الذي قطعتة على نفسها للعرب ومثليه رغم المجهودات التي بذلوها ماديا وعسكريا مما كان له أثر فعال في تقصير أمد الحرب في المنطقة ، ورأت فرنسا من تصرف بعض المسيحيين في لبنان تشجيعا لها على التمسك بموقفها ، إذ أن معظم هؤلاء كانوا لا يرغبون في أن يخضعوا لحكم دولة غربية يرأسها أحد أعضاء الأسرة الحاكمة في مكة .

= ٢ - احتفظت إنجلترا لنفسها بحق الاشراف المطلق على المنطقة التي يقوم عليها شرق الأردن حاليا .

٣ - اطلاق يد فرنسا - بدون قيد أو شرط - في التصرف في المناطق الباقية وخاصة بالنسبة للساحل السوري (لبنان) .
وقد أعقب هذا الاتفاق عودة المحاولات الصهيونية لتحديد وضعها داخل اطار هذا الاتفاق السري ، فجرى اتفاق بينهم وبين الحكومة البريطانية انتهى بموافقة الأخيرة على انشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين وقد مثل اليهود اللورد روتشيلد ومثل الحكومة البريطانية مستر بلفورد وزير الخارجية .
وقد وقع الاتفاق في ٢ نوفمبر ١٩١٧ .

وقد تأكد القوميون العرب من عدم صدق نوايا الحلفاء بالنسبة لاستقلال بلادهم . وأن ما بذل لهم من وعود أثناء الحرب وما بذلوه من تضحيات قد ذهبت أدراج الرياح وخاصة بعد اكتشاف أمر اتفاقية « سايكس بيكو » ووعد « بلفورد » .

وفي ذلك الوقت بالذات أبدى الموارنة في لبنان رغبتهم في أن تمنح فرنسا حق الاشراف على لبنان، أو أن يوضع لبنان تحت الانتداب الفرنسي ، في حين أن غالبية العرب في سوريا كانت تكن العداء لفرنسا وكان من رأيهم أنه إذا كان لا مفر من وضع بلادهم تحت اشراف دولة أجنبية فلتكن هذه الدولة إنجلترا أو الولايات المتحدة الأمريكية .. هذا في الوقت الذي كانوا مجمعين فيه على المطالبة بالاستقلال التام ، الا أنهم كانوا مختلفين على الطريقة التي يمكن أن يتحقق في ظلها هذا الاستقلال وشكله .

وفي نوفمبر عام ١٩١٨ دعت حكومة إنجلترا الأمير فيصل للتباحث معه رسميا في مستقبل سوريا والبلاد العربية ، وهناك أوضح له الرسميون البريطانيون بصراحة أن إنجلترا رغم عطفها على آماني العرب الا أنها غير مستعدة للدخول في نزاع مع فرنسا بشأن موضوع سوريا .

وفي مطلع عام ١٩١٩ عقد مؤتمر فرساي ، وناقش الموضوعات المترتبة على انتهاء الحرب وما حدث من تغيير في خريطة العالم نتيجة لذلك ، وكان من موضوعات البحث موضوع الامبراطورية العثمانية .. وفي ٣٠ يناير صدر قرار عن المؤتمر يقضي بفصل جميع المناطق العربية عن الامبراطورية العثمانية ووضعها تحت نظام جديد في ظل اشراف عالمي ، وأطلق على هذا النظام « نظام الانتداب » .

وقد حضر هذا المؤتمر من المنطقة العربية شخصيات متباينة الأهداف .

فبينما كان الأمير فيصل يطالب الحلفاء بتنفيذ وعودهم وباستقلال المناطق العربية في آسيا ويقترح اتحاد فيدرالي بينها ويعترف

بحاجة العرب الى المساعدة من الخارج ، كان يؤكد بأن العرب ليسوا على استعداد بأن يدفعوا استقلالهم ثمننا لذلك ، وأنه على استعداد لقبول استقلال لبنان على أن تدخل في اتحاد اقتصادي مع باقي المناطق العربية في آسيا .

الا أن بعض المندوبين اللبنانيين ذوى الميول الفرنسية الذين حضروا المؤتمر دون أن يكون لهم أية صفة تمثيلية طالبوا باستقلال لبنان وتوسيع حدوده ووضعته تحت الحماية الفرنسية .

أما الصهاينة فقد أوفدوا مندوبين عنهم أمام المؤتمر لشرح وجهة نظرهم ولاقناع المؤتمرين على التصديق على وعد بلفورد ، على أن توضع فلسطين تحت الانتداب الانجليزي .. الا أن اختلاف وجهات النظر بين انجلترا وفرنسا .. ورغبة فرنسا في ألا تشاركها انجلترا الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط حالت دون اتخاذ أى قرار في هذا الشأن ..

وفي ٢٠ مارس عام ١٩١٩ أعلن مسيو «يشو» ممثل فرنسا في مؤتمر السلام أن سوريا ستعامل على أساس أنها وحدة لا تتجزأ وأنها ستوضع تحت الانتداب الفرنسي ، وأما بالنسبة لفلسطين فقد اقترح أن تخصص لها ادارة دولية نظرا لوضعها الخاص .

وانتهى مؤتمر فرساي دون الوصول الى اتفاق بشأن مستقبل البلاد العربية ، وقبل أن ينتهي كان الأمير فيصل قد عاد الى سوريا بعد أن فشل في تحقيق المهمة التي أوفد اليها .

ونتيجة لذلك أدرك العرب نوايا الغرب وأحسوا بما يبيت لهم بعد أن وجدوا أنفسهم وقد فرض عليهم الانتداب الفرنسي قسرا . وتطورت الأمور في المنطقة ، وحاول القوميون العرب تحدى الدول الكبرى ، الا أنهم فشلوا في ذلك (١) ، ثم عقد مؤتمر « سان

(١) في ٢٠ مارس ١٩٢٠ اجتمع في دمشق مجلس الاعيان السوري ومنح الأمير فيصل تاج سوريا وفلسطين ، فقبل الحكم . وقد قبل هذا الاجراء بعمل حاسم وسريع من قبل الحكومتين الإنجليزية والفرنسية فوضعتا حدا لهذا التصرف والدعوة الى عقد مؤتمر « سان ريمو » الذي عقد في ايطاليا في ٢٦ أبريل ١٩٢٠ .

ريمو » لتقرير مصير أراضي الامبراطورية العثمانية وتقرر أن توضع المناطق الشمالية في سوريا تحت الانتداب الفرنسي ، والمناطق الجنوبية تحت الانتداب الانجليزي ، بما في ذلك الالتزام بتنفيذ وعد بلفورد ، وردا على ذلك أعلن الأمير فيصل أنه يرفض الاعتراف بأى نوع من الحكم الأجنبي على أراضي سوريا وفلسطين .. وكان ذلك بداية التحدى .

فقد كان تمسك كل من الطرفين بوجهة نظره يعنى أن كلا منهما على استعداد لاستخدام القوة لتحقيق أهدافه ، فحاولت الحكومة السورية زيادة قوتها العسكرية ، الا أن الوضع كان سهلا بالنسبة للفرنسيين حيث كانت قواتهما العسكرية مرابطة في لبنان ، وكان معظمهم من السنغاليين وجنود المستعمرات .

وفي ١٤ يوليو ١٩٢٠ أرسل الجنرال جورو القائد الأعلى للقوات الفرنسية في سوريا ولبنان انذارا نهائيا الى الملك فيصل مطالبا اياه بالاعتراف بالانتداب الفرنسي وتخفيض عدد الجيش ، وغير ذلك من المطالب ، وعارض أنصار فيصل هذا الانذار ، الا أن فيصل قبله وأرسل ردا بالقبول الى القائد الفرنسي ، ولكن الرد — لسبب ما — لم يصل في الوقت المحدد الى جورو مما حدا بالقائد الفرنسي بأن يأمر قواته بالتقدم لاحتلال دمشق ، وبعد وصول الرد اليه أمر قواته بالتوقف ولكنه اشترط في هذه المرة شروطا أعنف من المرات السابقة (١) ، مما جعل فيصل يرفض الشروط . وبناء على ذلك تقدمت القوات الفرنسية صوب دمشق ووقعت معركة «ميسلون» الشهيرة ، وقضى على القوات السورية ودخلت القوات الفرنسية مدينة دمشق في ٢٥ يوليو ١٩٢٠ ، وهرب فيصل وكان اختفاؤه في ذلك الوقت من فوق مسرح السياسة من أكبر العوامل التي ساعدت فرنسا على تثبيت أقدامها .

وكان هذا الوضع سببا مباشرا في بحث الحركات التحررية في

(١) مثل تسليم بعض الأشخاص للسلطات الفرنسية .

المنطقة وتطور مفهومها لكثير من المسائل التي اختلفت عليها في البداية، وترتب على ذلك اعادة جمع شمل الوطنيين وتكتلهم مرة أخرى للوقوف في وجه الاستعمار بعد أن وقفوا بجانبه من قبل بمحض اختيارهم على أمل أنه سيساعدهم على استخلاص استقلالهم من براثن تركيا .
الا أن الأمل تبدد وتلاشى حينما قرر المؤتمر في فرساي وضع يادهم تحت الانتداب الفرنسي .

ورغم أن موقف الحلفاء قد أفقدهم هيبته في الأوساط العربية، وتغيرت نظرة الوطنيين اليهم ، الا أنهم استطاعوا أن يخلقوا طبقة من بعض أبناء البلاد — على اختلاف طوائفهم — تناصرهم وتؤيد بقاءهم كما سيتضح في الأبواب القادمة .

الفصل الثاني

لبنان في عهد الانتداب الفرنسي

أعطت اتفاقية «سايكس — بيكو» لفرنسا حتى التصرف في سوريا ولبنان ووافق مؤتمر سان ريمو على أن تكون فرنسا هي الدولة المنتدبة عليهما ، واعترفت تركيا في معاهدة سيفر عام ١٩٢٠ بالأمر الواقع .

وفي عام ١٩٢٢ اجتمعت عصبة الأمم المتحدة في لندن وبحث موضوع الأراضي التي كانت واقعة تحت الحكم التركي ، وأمنت فرنسا وانجلترا على حقهما في وضع يدهما في تلك المنطقة متجاهلة المبادئ الرئيسية الموضوعة أمامها وخاصة تلك التي تنص على حق تقرير المصير (١) .

وكانت معاهدة «لوزان» التي عقدت بسويسرا عام ١٩٢٤ خاتمة المطاف في تأكيد حق فرنسا الشرعي والدولي في ادارة سوريا ولبنان، ومنذ ذلك الحين عملت فرنسا على توسيع رقعة لبنان على حساب الأراضي السورية وكان قد ظهر لأول مرة لبنان الكبير ، حيث أعلن

(١) مما تجدر الإشارة اليه انه تطبيقا لمبادئ الرئيس الأمريكي « وودرو ولسن » التي أعلنت عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى وهي المشهورة باسم المبادئ الأربعة عشر ، وكان من بينها مبدأ حق تقرير المصير ، سافرت لجنة الى سوريا ولبنان ، هي لجنة « كرين » لاستطلاع رغبات السكان في المناطق التي سيسرى عليها قرار وضعها تحت الانتداب وكانت النتيجة التي أعلنتها اللجنة أن الأغلبية تفضل ، اذا كان لابد من الانتداب ، أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة المنتدبة ، ولكن هذا التقرير لم ينشر الا بعد ثلاث سنوات من انتهاء عمل اللجنة ، لهذا ظهر صك الانتداب الفرنسي كوثيقة واحدة تضم سوريا ولبنان .

الجنرال «جورو» باسم الجمهورية الفرنسية في أول سبتمبر ١٩٢٠ قيام دولة لبنان الكبير فانضمت اليه معظم المدن الكبرى حاليا (١) .

وقد استفاد لبنان من ذلك استفادة كبيرة سواء بالنسبة الى الزيادة في عدد السكان التي تقدر بحوالى نصف مجموع سكان لبنان، بالإضافة الى مضاعفة مساحة أراضيه .

وقامت فرنسا بحكم لبنان حكما مباشرا عن طريق مندوبيها في لبنان ، الى أن أعلنت فرنسا في عام ١٩٢٦ بناء على رغبة الوطنيين اللبنانيين قيام جمهورية لبنان ، وكان علم الدولة هو علم فرنسا مضافا اليه شجرة الأرز ، وصدر الدستور اللبناني الأول في نفس العام .

ومنذ أن حلت فرنسا بلبنان بدأت تطلق يدها حرة دون قيود في تنظيم شئونه ، فبدأت تعمل على تكريس انطوائية بحجة المحافظة على التوازن الطائفي ووضعت القواعد والأسس التي ما زالت حتى اليوم وأهمها أن تكون الرئاسات الكبرى موزعة على الطوائف حسب أهميتها (٢) .

ورغم صدور الدستور الا أن وضع فرنسا لم يتغير من الناحية الواقعية ، فقد ظلت صاحبة اليد الطولى في كل شيء . كل ما تغير هو أنها أصبحت تحكم من خلال واجهة لبنانية ، وقد ضايق ذلك بعض الوطنيين اللبنانيين الذين أصروا على ضرورة حصولهم على استقلال كامل شامل مما اضطر فرنسا الى أن توافق على عقد معاهدة بين البلدين تحدد طبيعة العلاقات بينهما .

(١) وهي بيروت وصيدا وطرابلس وسهل البقاع وبعبك وراشيا ومرجعيون .
(٢) رئاسة الجمهورية : ويطلق عليها اسم الرئاسة الاولى وهي من نصيب الطائفة المارونية .
رئاسة مجلس النواب ويطلق عليها اسم الرئاسة الثانية وهي من نصيب الطائفة الشيعية .
رئاسة الوزراء ويطلق عليها اسم الرئاسة الثالثة وهي من نصيب طائفة السنة .

وفي أكتوبر عام ١٩٣٦ اتخذت فرنسا الاجراءات لعقد معاهدة صداقة وتحالف مع لبنان على أن تكون مدتها خمسة وعشرين عاما ، وكان الهدف من هذه المعاهدة هو اتاحة الفرصة أمام لبنان للاشتراك في عصبة الأمم حتى تضمن فرنسا في يدها صوتا عند الحاجة، واحتفظت فرنسا لنفسها في مشروع المعاهدة هذه بحق الاشراف على الشؤون الخارجية والعسكرية التي ضمن اختصاصات « المفوض » السامي الفرنسي .. ورغم عدم التكافؤ في هذه المعاهدة ، فإن الجمعية الوطنية الفرنسية رفضت التوقيع عليها لأنها — من وجهة نظر الجمعية — ليست في صالح فرنسا .

وفي عام ١٩٣٩ نشبت الحرب العالمية الثانية .

وفي التاسع من سبتمبر من نفس العام أعلن المفوض السامي الفرنسي الأحكام العرفية في لبنان ووقف العمل بالدستور وحل المجلس النيابي وحد كثيرا من سلطات رئيس الجمهورية .

نظام الانتداب الفرنسي على لبنان :

ان مبدأ الانتداب نصت عليه المادة الثانية والعشرون من عهد عصبة الأمم ورسمت نظاما معيناً بالنسبة لادارة المستعمرات والأراضي التي كانت تحكمها قبلا دولا زالت سيادتها بسبب الحرب العالمية الاولى وانتهى تسكنها شعوب عاجزة عن ادارة أمورها بنفسها في وسط مخاطر المدينة الحديثة . وأكد نص المادة بأن سعادة وتقديم هذه الشعوب ما هو الا أمانة مقدسة في عنق المدينة وأن ضمانات القيام بهذه الأمانة واجب في عنق الدول الكبرى .

واتفق على أن يطبق نظام الانتداب على أن تختلف طبيعته باختلاف درجة نمو الشعوب ، ومركز الاقليم الجغرافي ، وحالتها الاقتصادية وظروفها الأخرى المماثلة .

وعلى ذلك فإن الاقاليم التي خضعت لنظام الانتداب في ظل عصبة

الأمم قسمت الى ثلاثة أنواع وأعطت لكل نوع منها حكما خاصا (١) وقد خضعت لبنان للنوع الأول (١) من الانتداب ، وجاء في مقدمة صك الانتداب على سوريا ولبنان تعهد الدول الحليفة بأن تعامل سوريا ولبنان على أساس اسداء النصح لها ومعاونة السكان بما يتلاءم وروح ما نصت عليه المادة الثانية والعشرون من عهد عصبة الأمم .

وقد تعهدت فرنسا بأن تمارس مهمة الانتداب نيابة عن عصبة الأمم ، وكان عليها أن توجد في خلال سنوات القانون الأساسي للبلدين بالاتفاق مع السلطات المحلية القائمة ، وأن تأخذ في الحسبان المحافظة على حقوق المواطنين وحماية مصالحهم وتحقيق رغباتهم ، وكان من واجبها العمل على تطوير وتنمية الاقتصاد في سوريا ولبنان على أساس أنها دولة مستقلة سوف تعتمد على نفسها ، ولذلك فهمت فرنسا محصورة في العمل - بقدر ما تسمح به الظروف - على تشجيع الاستقلال الذاتي .

وأعطى لفرنسا الحق في أن يكون لها قوات مسلحة للدفاع عن أراضي البلدين على أن تنشأ قوات عسكرية محلية تنحصر مهمتها في

(١) أولا : الانتداب (١) وهو ما يعبر عنه بالجماعات التي كانت خاضعة للإمبراطورية العثمانية والتي وصلت الى حالة من الرقي تسمح بالاعتراف مؤقتا بوجودها كأمم مستقلة بشرط أن تسترشد في ادارة شئونها بنصائح ومساعدة الدولة المنتدبة الى أن يأتي اليوم الذي تصبح فيه قادرة على ادارة شئون نفسها بنفسها .

ثانيا : الانتداب (ب) وينطبق على الشعوب الموجودة على الاخص في وسط افريقيا وتلتزم الدولة المنتدبة لادارتها بشروط خاصة عددها المادة ، وكان أهمها تحريم الاتجار بالرقيق والسلاح والمشروبات الروحية .

ثالثا : الانتداب (ج) والمقصود به الاقاليم الواقعة جنوبى غربى افريقيا وبعض جزر المحيط الهادى ، وهذه نظرا لقلّة عدد سكانها وصغر حجمها وبعدها عن مراكز المدنية واتصالها باقليم الدولة المنتدبة ولظروف أخرى اتفق على ادارتها كأنها جزء لا يتجزأ من اقليم الدولة المنتدبة .

المحافظة على الأمن والنظام ، وأعطى الحق لفرنسا في استعمال الموانئ ومختلف وسائل المواصلات لتأمين مرور وسلامة قواتها ومعداتنا ، وتكون القوات العسكرية الأهلية خاضعة لادارة قوات الانتداب (١) .

أما في مجال السياسة الخارجية فقد أعطى الحق المطلق للحكومة الفرنسية في أن تمارس السياسة الخارجية بالنسبة للبلدين وحماية مصالح رعاياها في الخارج .

وتعهدت فرنسا بعدم تنازلها عن أى جزء من أراضي البلدين أو وضعها تحت ادارة قوة أجنبية أخرى .

وقررت فرنسا عدم تمتع الأجانب الموجودين في سوريا ولبنان بأى نوع من الامتيازات والحصانات التي كانت سارية في عهد الحكم التركي ، كما أخذت على عاتقها انشاء نظام قضائى يضمن المساواة في المعاملة بين الأجانب والوطنيين واعطاء الضمانات للأشخاص على اختلاف معتقداتهم وطوائفهم ، بما في ذلك حرية الفكر وحرية العبادة على ألا يكون هناك أية تفرقة من أى نوع بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ، وأعلنت عدم التدخل في المسائل الدينية ووضع حد لنشاط البعثات الدينية التي تؤثر على النظام العام أو صالح العمل وأنها لن تضع قيودا على نشاط تلك البعثات في الناحية الدينية العقائدية ، ولها حق انشاء المعاهد وتقديم المساعدات والمعونات ، وتعهدت كذلك بتشجيع التعليم العام باللغات الوطنية وحماية حقوق كل طائفة في تملك المدارس وتعليم لغتها الخاصة .

وفي المجال الاقتصادى تعهدت بأن لا يكون هناك تفرقة بين المواطنين ، أو التجارة لأى دولة عضو في عصبة الأمم أو غيرها من الدول الأجنبية الأخرى ، وبناء على ذلك فسيكون لها الحق - اذا رأت ذلك ضروريا - في أن تفرض بعض الضرائب والرسوم ، وسوف تعمل على تنمية الموارد الطبيعية للبلاد وحماية مصالح السكان

(١) نص على أنه « يجوز أن تساهم سوريا ولبنان في أجزاء من تكاليف هذه القوات » .

الوطنيين ، ولأن يكون هناك تفرقة بين مختلف الجنسيات المنضمة لعصبة الأمم عند منح امتياز لتطوير موارد البلاد الطبيعية ، وأكدت فرنسا عدم تدخلها في مسائل الاحتكارات العامة خاصة الاحتكارات التي لها صيغة مالية بحتة ، حيث قد نص صراحة في صك الانتداب بأنه غير جائز بأن تمنح سلطة الانتداب لصالحها أو لصالح رعاياها امتيازات ماء ، لأن معنى ذلك عدم قيامها بتنفيذ القرارات التي تنص على المساواة بين رعايا جميع الدول المنضمة للعصبة .

والتزمت فرنسا بتقديم تقرير سنوي لمجلس العصبة توضح فيه الخطوات التي تقوم بها في سبيل تنفيذ ما نصت عليه مواد العهد الخاصة بالانتداب (١) .

وأنشئت اللجنة الدائمة للانتداب التي نصت عليها المادة الثانية والعشرون من عهد عصبة الأمم وظلت تجتمع بانتظام حتى قيام الحرب العالمية الثانية ، ولو أنه في سنواتها الأخيرة تغير عدد أعضاء اللجنة الذين كان يعينهم مجلس العصبة ، وكانت غالبية الأعضاء تمثل الدول التي عهد إليها الانتداب ، وفي الوقت نفسه كان هؤلاء الأعضاء يعينون بصفته الشخصية لا بصفته ممثلين عن حكوماتهم (٢) .

(١) كان من حق المجلس طلب تغيير النظم والأساليب التي تتبعها السلطة القائمة داخل أراضي الدولة المنتدبة ، كما أنه نص على أن أي نزاع ينشأ بين السلطة المنتدبة وأية دولة عضو في المنظمة — بالنسبة لتطبيق مبادئ الانتداب — فإن هذا النزاع يجب أن يطرح على محكمة العدل الدولية للبت فيه ، إذا لم يمكن حل هذا النزاع عن طريق المفاوضات .

(٢) كانت مهمة اللجنة بحث التقارير من الوجهة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة الخاضعة للانتداب وتدوين ملاحظاتها وأعداد توصياتها وإبراز أوجه النقد المختلفة بالنسبة للإدارة المنتدبة كما أن للجنة الحق في استلام شكاوى المواطنين وبحثها — في الدولة الخاضعة للانتداب — لإبداء الرأي فيها ، وكان يحضر جلسات اللجنة مندوب عن الدولة المنتدبة وأحيانا يحضر المفوض السامي نفسه الذي كان يجابو على الأسئلة التي تناقش فيها اللجنة ، وكان يشرح ويبرر وجهة نظر حكومته وتصرفاتها وسياساتها إذا ما وجه النقد لحكومته .

ويمكن القول بأن اللجنة قد مارست عملها بحيدة وأمانة ، إلا أنها لم تسجل — أبداً — بصراحة نقداً للسياسة الفرنسية في سوريا ولبنان ، كما أنها لم تقترح ادخال أية تعديلات أو تحسينات على نظام الإدارة التي كانت تمارسه فرنسا .

واقع الانتداب الفرنسي :

إن السبب الرئيسي لاصرار فرنسا على أن تكون هي الدولة المنتدبة في سوريا ولبنان ، يرجع الى أنها تطالب ببعض المصالح الخاصة في تلك المنطقة ، لذلك كان من الطبيعي أن يكون محور سياستها خلال وجودها في تلك المنطقة موزعا ما بين الوفاء بالتزاماتها — كدولة محتدية — تجاه عصبة الأمم ، وبين وجود مصالح خاصة لها في المنطقة عليها أن ترعاها وتعمل على ازدهارها ونموها .

وقد ركزت فرنسا جهودها لحماية الاتجاه الثاني مع عدم الاهتمام بالتزاماتها أمام العصبة ، وفي سبيل حماية هذا الهدف عملت على معارضة واضعاف تيار القومية العربية النامي الذي يهدف الى الحصول على الاستقلال التام وعدم قبول أي نوع من أنواع الحكم الأجنبي وفي نفس الوقت أخذت في تقوية علاقاتها التقليدية مع المسيحيين والعلميين والأكراد والأقليات الأخرى والعمل على ايجاد وضع خاص للبنان بالنسبة الى باقي أجزاء المجموعة العربية في المنطقة .

وقد شجع فرنسا على المضي في سياستها تخطيطاً وتنفيذاً ، كما شجعها على نجاح تلك السياسة داخل المنطقة ، أن المطالبة بالاستقلال في ذلك الوقت كانت تواجهها عقبات كثيرة ، فقد كان البعض لا يعارض القومية العربية في حد ذاتها ولكنه كان يكره الموافقة على أي عمل يسيء الى فرنسا ويكون من شأنه اضعاف مركز فرنسا العالمي (١) .

(١) قد يكون المؤثر على تفكير تلك الفئة هو خوفهم من قيام حرب عالية تحتاج فيها فرنسا الى أن تقف دولة قوية ، ولكنها لا تجد الامكانيات التي تؤهلها لهذا المركز اذا ما فقدت مستعمراتها أو المناطق التي تسيطر عليها تحت ستار الانتداب ، ومعروف أن تلك المناطق تمدها بالجنود والمواد الخام .. الخ سوريا ولبنان — البرت حوراني — ص ١٦٧ .

وكانت هناك فئة أخرى من سكان البلاد ينظرون الى الاستقلال على أنه مؤامرة انجليزية ضد فرنسا، وكانوا يعتقدون أن إنجلترا هي التي تعمل على بث فكرة القومية العربية للوقوف في وجه فرنسا، حيث أنه هذا السلاح ستكون تيجته الحتمية هي تقلص النفوذ الفرنسي وخاصة في سوريا ولبنان وسيكون البديل لهذا التقلص امتداد النفوذ الانجليزي وسيطرته على كافة أنحاء المنطقة وخاصة اذا ما حققت فكرة اتحاد عربي يضم جميع الدول العربية بما فيها سوريا ولبنان (١) - وكانت هناك فئة ثالثة تنظر الى القومية العربية على أنها ليست الا مجرد حركة معادية للغرب عموما وأنها تهدف الى احياء التقاليد والحضارة الآسيوية لتقف في وجه الاشعاع والتقدم الغربي الذي تحمل لواءه فرنسا وتبشر به بعثاتها الدينية والتعليمية المنتشرة في تلك المناطق، وفئة أخيرة كانت تنظر الى القومية العربية على أنها حركة اسلامية متعصبة، ولذلك فإن من الضروري أن يقف المسيحيون صفا واحدا في وجهها. وشجعهم على ذلك البعثات التبشيرية في سوريا ولبنان التي كانت تستمد وجودها وحمايتها من فرنسا، وبجانب ذلك كان البعض لا يعارض مبدأ منح الاستقلال لتلك المناطق ولكنهم كانوا يرون أنه الوقت لم يحن بعد لذلك (٢).

(١) لا يستبعد كما يتوقع أصحاب هذا الرأي أن يصبح هذا الاتحاد العربي جزءا من الكتلة الاسترلينية التي تدور في فلك الامبراطورية البريطانية ومن ثم فإن اللغة الانجليزية سوف تكون بديلا للغة الفرنسية التي سادت تلك المناطق سواء في المدارس أو في الأعمال التجارية.

(٢) لأن العرب في نظرهم لم يتعودوا أو لم يتعلموا كيف يحكمون انفسهم فيما يخصه معه أن تعامل الاقليات في تلك البلاد بصورة غير عادلة، لذلك فإن من رأى هؤلاء أن تظل تلك البلاد خاضعة لحكم الأجنبي حتى يحين الوقت المناسب لإعلان استقلالها. وكان انسحاب بريطانيا من العراق وعقد المعاهدة الانجليزية - العراقية عام ١٩٣٠ دون النص على منح الاقليات في العراق أى ضمانات عاملا في إثارة مخاوف المعتدلين، خاصة بعد أن وقعت مذابح الآشوريين في العراق عام ١٩٣٣.

ورغم اختلاف وجهات النظر - ومعظمها يقف بجانب فرنسا - ازدادت المعارضة في تلك البلاد بسبب نظرة المسئولين الفرنسيين - موظفين وجنود - الى المواطنين في سوريا ولبنان، ومعاملتهم كوظرائهم اليهم بنفس النظرة التي كانوا يتحكمون بها في دول شمال أفريقيا، وخاصة بعد أن حاولت فرنسا أن تطبق نفس السياسة التي تسير عليها في الجزائر وتونس ومراكش على الأراضي المنتدبة.

وارتفعت أصوات بعض الأجانب معارضة موقف فرنسا الاستعماري (١) في ادارتها للدول الخاضعة للانتداب، ورأى البعض أن كسب صداقة تلك الشعوب وعقد المعاهدات معها خير من الاحتلال، وأنه من الأجدر بفرنسا أن تركز قوتها وتدعم مركزها السياسي في أوروبا بدلا من أن تتحمل أعباء مالية وإنسانية خارج حدودها.

الا أن حكومة فرنسا كانت تتظاهر بأنها تراعى في سياستها داخل الدول المنتدبة أن الانتداب نظام مؤقت، الهدف منه مساعدة سكان سوريا ولبنان سياسيا لأنهم غير قادرين على تأهيل انفسهم لحكم ذاتي كامل، ولهذا السبب فإنها تعمل تدريجيا على خلق تنظيمات وطنية واعية حتى تتمكن تلك التنظيمات من تحمل أعباء حكم بلادها في

(١) في محاضرة القاها مسيو «بيرفينو» وكان يشغل منصب وكيل وزارة الخارجية الفرنسية عام ١٩٣٦ - في مارس عام ١٩٣٩ بعنوان «الأراضي المنتدبة» أكد: أنه لا يمكن النظر الى المناطق الموضوعة تحت الانتداب على أنها مناطق مستعمرة لسبب واحد رئيسي هو أن تلك المناطق لا يوجد بها مستوطنون فرنسيون، وأن علاقاتها الاقتصادية مع فرنسا علاقات عارضة ومؤقتة، والمهم هو أن سكان تلك المناطق الموضوعة تحت الانتداب لا يمكن معاملتهم على أنهم سكان متأخرون لا يمكنهم حكم انفسهم، وطبقا لمفهوم نص الانتداب فإن مسئولية الدولة المنتدبة هي أن تدير وتحكم لكي تتيح للسكان فرصة تعليمهم كيفية ادارة شؤونهم وحكم بلادهم... واستطرد الى القول... بأن تلك المبادئ ليست مجرد نظرية، لأن سكان تلك المناطق قبلوها ويأملون الحصول على استقلالهم ويصممون عليه، وما لم تعمل فرنسا على انتهاج سياسة تتلاءم مع تلك المبادئ، فإن خطر انهيار مركز فرنسا في سوريا ولبنان محتمل الوقوع، وقد يحل محل النفوذ الفرنسي نفوذ ايطاليا أو بريطانيا العظمى أو تركيا.

المستقبل وحينئذ يصبح لا محل لتدخلها وستترك البلاد . وأكدت أنها لن تتدخل على الاطلاق في الشؤون الداخلية للحكومات الوطنية لأنه لا محل لهذا التدخل .

ولكن فرنسا اتبعت طريقة مخالفة تماما لما تعهدت به أمام عصبة الأمم ، فمِنذ اليوم الأول لوضع أقدامها وضعت مخططا تهدف كمالا أوضحنا الى السيطرة على البلاد دون أن يكون للحكومات الوطنية أو أية تنظيمات محلية تدخل في ادارة دفة شئون البلاد داخليا أو خارجيا ، وسيبدو ذلك واضحا من استعراضنا القادم لنظام الادارة الفرنسية .

نظام الإدارة الفرنسية في عهد الانتداب الفرنسي

أهمية استعراضنا لنظام الادارة اللبنانية في عهد الانتداب الفرنسي ، يرجع الى أن نظام الادارة القائم حاليا في لبنان يعتمد أساسا على الأنظمة التي كان معمولاً بها في عهد الانتداب الفرنسي مع تغيير بسيط في الشكل لا في الجوهر ، وسوف نرى أنه في ضوء الفكرة التي تبنتها فرنسا اتخذ التنظيم داخل لبنان خلال سنوات الانتداب الأولى شكلا يتلاءم مع أهدافها ، وتميز هذا النظام بالازدواجية غير المتكافئة .

ففي أحد الجانبين يوجد المقيم العام أو المندوب السامي « ممثل سلطات الانتداب » وكان هو المسئول الوحيد عن ادارة سوريا ولبنان ، والمفروض أن مهمته هي مجرد اسداء النصح والرقابة ، الا أن الواقع كان غير ذلك : فقد أنشأ لمساعدته في مقره الدائم في بيروت مجلسا سياسيا وآخر عسكريا وعددا من الادارات المختلفة يرأسها فرنسيون أو أفراد من رعايا الامبراطورية الفرنسية . ويشرف على هؤلاء السكرتير العام الذي كان يلي المندوب السامي في الأهمية ، وقد أخضع لاشرافه عدة مصالح مثل الأمن العام والتعليم والأشغال العامة والآثار .. الخ . كما أنشأ ادارة تشرف على شئون السبدو .. وكان له مكتب لجمع المعلومات يقوم بالعمل فيه ضباط فرنسيون يخضعون لاشرافه المباشر وكانت مهمتهم امداده بكافة المعلومات التي تجعله على علم تام بالحركات السياسية بل بالشعور السياسي لدى المواطنين في مختلف أنحاء البلاد ، وكان رجال « المكتب الخاص » منتشرين في كل حي من أحياء المدينة ، وكان لهم تفوذ واسع وسلطات مطلقة في كافة المصالح الحكومية وبالنسبة لجميع الأشخاص .

أما الجانب الآخر الذي يقابل جانب الادارة الفرنسية ، فكان يتمثل في بعض التنظيمات الوطنية وفي بعض المسئولين الخاضعين

لرجال الادارة الأجنبية ، ويمكن القول بأن هذا الجانب كان في حكم العدم .

ويبدو من ذلك أن حكومة فرنسا لم تحاول تنفيذ النص الذي حدد سلطتها بالاشراف واسداء النصح للمواطنين، فالواقع أن المندوب السامي كان هو الذي يحكم البلاد عن طريق مندوبين وممثلين في مختلف مصالح الدولة . وكانت هناك بعض الادارات التي لم يرأسها فرنسيون فالحق بها عددا وفيرا منهم بصفتهم مستشارين وخبراء فنيين، وقد تم إلحاقهم بوظائفهم بوصفهم موظفين محليين لا بصفتهم أعضاء أو مساعدين للمقيم العام . وقد وضعت عدة أسس لادارة دفة الحكم في البلاد وأعطيت للسلطات الوطنية شكل السلطة في بعض الحقول بينما حرمتها في نفس الوقت من السلطة ذاتها .

فبينما كانت الحكومة الوطنية لها سلطات تشريعية وتنفيذية ، إلا أنها كانت خاضعة لاشراف المندوب السامي ومساعديه ، ومقيدة بما يبيده المستشارون الفرنسيون من آراء . وكانت تلك الرقابة في كثير من الأحيان تحرم الحكومات الوطنية من أن يكون لديها أية حرية في العمل في أي ميدان .

أما بالنسبة للشئون الاقتصادية فقد سيطرت فرنسا على مقدرات البلاد الاقتصادية ، فوضعت منذ البداية كافة المصالح الهامة تحت اشراف المندوب السامي ، أما المصالح التمويلية^(١) فقد أعطت امتيازاً لبعض الشركات الفرنسية رغم ما في ذلك من مخالفة صريحة لمبادئ الاقتداب .

وقد رسمت فرنسا وخططت للجوانب السياسية والادارية والقضائية والتشريعية بنية الاستقرار في البلاد وذلك على الوجه التالي :

(١) مثل مصلحة الجمارك والبريد والهاتف والتلغراف والسكك الحديدية ومصلحة انتاج التبغ وادارة ميناء بيروت .

كأولا : التنظيم السياسي :

قررت فرنسا أن تخلق عدة حكومات مستقلة بدلا من حكومة واحدة تحكم كافة أراضي سوريا ولبنان ، وكانت ذريعتها في ذلك القول باختلاف الشعور لدى السكان بالنسبة للمناطق المختلفة بالإضافة الى اختلاف مستويات التطور لدى تلك المناطق ، وقد نفذت خطتها بأن أعلنت في سبتمبر ١٩٢٠ قيام دولة لبنان الكبير بعد اقتطاع عدة مناطق من سوريا ، وفي نفس الشهر أعلن استقلال العلويين بمنطقة اللاذقية وأطلق عليها اسم « دولة العلويين » في يوليو عام ١٩٢٢ ، وفي مارس ١٩٢١ تم اتفاق بين بعض الدروز ومندوب المقيم العام الفرنسي على انشاء دولة مستقلة للدروز في « جبل الدروز » وتم ذلك فعلا في أبريل عام ١٩٢٢ ، أما باقى سوريا فقد قسم الى دولتين هما حلب، ودمشق .. وداخل دولة حلب وضع نظام خاص للواء الاسكندرونة تطبيقا لاتفاق سبق عقده بين الأتراك والفرنسيين^(١) ، وأصبح وضع اللواء من الناحية القانونية تابعا لدولة حلب ، أما من الناحية الادارية فله نظام خاص ويتمتع بموجبه بحرية شبه مطلقة في ادارة شئونه الداخلية وله ميزانيته الخاصة ، بالإضافة الى النص على أن تصبح اللغة التركية لغة رسمية تماما كاللغتين العربية والفرنسية .

ومنذ البداية عين المندوب السامي الفرنسي أعضاء الحكومات من الموالين لفرنسا ، وشغل معظم المراكز الهامة بضباط فرنسيين ، وكان من المتوقع قيام حكم ذاتي سريع عقب تلك التنظيمات ، خاصة وقد أعلنت فرنسا عن عزمها على ايجاد منظمة تعمل على خلق الارتباط بين تلك الحكومات .

وفي مطلع عام ١٩٢٢ أنشئ مجلس تمثيلي - شكلي - في دولة لبنان .

وفي يونيو من نفس العام اتخذت ترتيبات لاجراء اتحاد سوري

(١) يعرف باسم اتفاق " Bouillon-Franklin "

يضم كلا من دول دمشق وحلب ودولة العلويين ، واستبعد من هذا الاتحاد دولتا لبنان وجبل الدروز، وقد أعطيت للاتحاد سلطات تشريعية واسعة تمارس عن طريق مجلس اتحادي يتكون من مندوبين تختارهم المجالس التمثيلية التي كانت قد أنشئت داخل الدول الأعضاء في الاتحاد^(١).

ولم يحقق الاتحاد الأهداف التي أنشئ من أجلها ، فدولتا دمشق وحلب كاتتا ترغبان في نوع أقوى من الاتحاد، في حين أن دولة العلويين كانت على النقيض ، ولم يدم هذا الاتحاد طويلا اذا أعلن انتهاءه في ديسمبر عام ١٩٢٤ على يد الجنرال « فيجوند » .

ومنذ يناير ١٩٢٥ اتحدت دولتا دمشق وحلب داخل اطار دولة واحدة أطلق عليها «دولة سوريا» عاصمتها دمشق وينضم اليها لواء الاسكندرونة بنفس الشروط التي سبق أن انضم طبقا لها الى دولة حلب عند انشائها ، وظلت دولة العلويين باقية دون أن يربطها بالدولة الجديدة أية رابطة .

ويمكن القول بأن التنظيم السياسي للمنطقة قد تطور وانتهى بعد عدة تجارب الى أن الأراضي الخاضعة للانتداب الفرنسي قد تفتت الى أربع وحدات سياسية مختلفة ابتداء من عام ١٩٢٥ وهي :

دولة لبنان الكبير .

دولة سوريا .

دولة العلويين .

حكومة جبل الدروز .

وظل هذا النظام قائما دون أن يطرأ عليه أى تعديل حتى عام ١٩٣٦ ، حيث ألحقت في ذلك العام كل من دولتي العلويين وحكومة جبل الدروز بالدولة السورية .

(١) في الاجتماع الاول للمجلس انتخب السيد صبحي فرحات رئيسا له وهو انطاكي من اصل تركي .

وفي عام ١٩٣٩ أعيد لكل دولة استقلالها التام مرة أخرى . وفي عام ١٩٤٢ عادت المجموعة مرة ثانية للدخول في رحاب الدولة السورية .

ثانيا : النظام الإداري :

منذ البداية كان يحكم البلاد موظف فرنسي^(١) يعاونه في الحكم مجلس استشاري يعينه المندوب السامي ، وقد قسم لبنان الى أربع محافظات أما مدينتا بيروت وطرابلس فقد وضع لكل منها نظام خاص . وكان كل حاكم قضاء يعين له مستشار فرنسي يساعده مفتش فرنسي وخبراء فرنسيون ، بالإضافة الى ضباط المخابرات الفرنسيين .

وأوجد في كل محافظة مجلس ادارة يشرف على شئون المحافظة، وكان تكوين هذا المجلس خاضعا لاختيار المندوب السامي ، اذ أن جميع أعضائه كانوا يعينون ، ولم تكن مجالس الادارات غربية على لبنان فقد كان لكل محافظة من قبل مجلس ادارة ينتخب أعضاؤه بالاقتراع العام .

أما في المصالح الحكومية فكان يعين في كل مصلحة كبرى مندوب فرنسي وله مساعدوه ولهم سلطات مطلقة في التصرف ، أما في المصالح الأقل أهمية فكان يعين فيها « مندوب مساعد » فرنسي . وفي كافة الظروف والأحوال كان يوجد في كل مصلحة مندوب أو مندوبان من « المكتب الخاص » ، وقد بلغ عدد الرسميين الفرنسيين في لبنان من عسكريين ومدنيين — عدا الجنود — في عام ١٩٢١ خمسة آلاف شخص ، وارتفع الى خمسة عشر ألفا في عام ١٩٢٥ .

وكان من الممكن أن يسير العمل في طريق صحيح ، الا أن اختلاف اللغة وتطوير نظام الحكم الى ما يتلاءم مع مصلحة فرنسا وحدها دون مراعاة لمصالح الوطنيين ، بالإضافة الى كثرة عدد الموظفين الفرنسيين في المصالح الحكومية بدرجة تفوق طاقة البلاد ، كل ذلك وغيره كان سببا في عرقلة سير الادارة .

(١) اول حاكم للبنان كان الكابتن « ترابند » وهو ضابط بحري ظل يحكم حتى ابريل عام ١٩٢٣ وقد تعاقب بعده كثيرون .

وكافت كفاءات الموظفين الفرنسيين الذين كانوا يشرفون على الحكم مختلفة ، فقليلا جدا منهم كانوا يتكلمون العربية ، وبعضهم كانوا أكفاء وكثيرون منهم لديهم النية الخالصة في العمل ولكن تنقصهم الخبرة .. وبعضهم كان يطبق نظام الحكم وأساليب الحكم العربي أو الحكم المطبق في شمال افريقيا دون مراعاة لطبيعة وظروف البلاد أو السكان ، وكان بعضهم لا كفاءة لديهم ، كما أن الموظفين المحليين الذين اختارهم السلطات لم يكونوا أحسن الكفايات الموجودة في البلاد^(١) .

ثالثا : النظام القضائي :

قبل الانتداب كان النظام القضائي معقدا وغير صالح في مجموعه ، وقد ظلت جميع موضوعات الأحوال الشخصية مثل الزواج والطلاق خاضعة للمحاكم المذهبية التي أنشأتها كل طائفة لرعاية شئونها بعيدا عن أية سلطة مركزية .

أما المسائل المدنية فقد كانت خاضعة للقضاء المدني الذي كان يستند في أحكامه الى بعض القوانين المستمدة من التشريع الاسلامي في بعض الحالات ، ويعتمد في حالات أخرى على التقنين الأوروبي الحديث .. وكان رعايا الدولة يخضعون لتلك المحاكم ، أما الأجانب فكانوا يخضعون لنظام القضاء المختلط ، وقضاة تلك المحاكم فرنسيون ، وقد حل هذا النظام محل نظام الامتيازات الذي كان موجودا في عهد الامبراطورية العثمانية .

والواقع أن النظام القضائي التركي في مجموعه استمر معمولا به في عهد الانتداب ولم يطرأ عليه الا تعديلات طفيفة . وقد عملت السلطات الفرنسية على خلق الأنظمة الجديدة التي تتلاءم مع الوضع الجديد ، فأنشأت بعض المحاكم المدنية مثل محكمة الغنائم وأوجدت

(١) سوريا ولبنان ، البرت حوراني ، ص ١٣٢ .

طريقة جديدة لاختيار القضاة وبسطت قواعد الاجراءات وطرق المحاكمة ، ولم يطرأ أى تغيير على محاكم البدو العرفية أو المحاكم الخاصة لغير المسلمين .

وفي عامي ١٩٢١ ، ١٩٢٢ شكلت لجنة قانونية في باريس تضم مجموعة من القضاة الفرنسيين واشترك فيها بعض المحامين السوريين واللبنانيين لوضع قانون قضائي جديد ، ورغم صدور هذا القانون الا أن مخالفة فرنسا للمواد التي تضمنها القانون أفقدته هيئته وقيمته^(١) .

وكان قضاة المحاكم الفرنسيين يتمتعون بنفوذ مطلق ، وكان القاضى اللبناني — في حالة وجود قاض فرنسي معه — لا يمكنه أن يطبق حكما قابلا للنفاذ قبل أن يوافق عليه القاضى الفرنسي .

أما بالنسبة للأوقاف فقد أنشأ المندوب السامي عام ١٩٢١ تحت رقبته المباشرة لجنة معظمها من المسلمين مهمتها الاشراف على الأوقاف ، وتكون همزة الوصل بين الحكومة وبين الادارة كما أنشأ مجلس أعلى للأوقاف وخول سلطات مطلقة للتصرف فيها وفي ادارتها ، وأنشئت لجنة عامة يعينها المندوب السامي لهذا الغرض . وكان من سلطات المندوب السامي الاعتراض على قرارات اللجنة أو وقفها ماعدا ما تعلق من قراراتها بالقانون الاسلامي .

رابعا : النظام التمثيلي :

أعلن المندوب السامي في الثامن من مارس عام ١٩٣٢ عن عزمه على اجراء انتخابات « للمجلس التمثيلي » وتم ذلك فعلا في ٢٦ أبريل من نفس العام بعد أن قامت السلطات الفرنسية باجراء احصاء كانت

(١) استمرت السلطات الفرنسية في القاء القبض على الأشخاص الذين تشبه فيهم سياسيا وتودعهم السجن دون محاكمة رغم أن القانون الموضوع يحرم ذلك .

نتيجته أن اعتبر المسيحيون أغلبية في لبنان^(١) ، ووزعت المقاعد في المجلس استنادا الى هذا الاحصاء ، وكان عدد النواب حينذاك تسعة وعشرون نائبا من بينهم ستة عشر مسيحيا وثلاث عشر مسلما^(٢) .
وعين أول رئيس للجمهورية^(٣) من الطائفة المارونية ، له نائب ومساعدون من مختلف الطوائف .

ولم يمض عام على اجراء هذه الانتخابات حتى فكر الفرنسيون في اجراء انتخابات جديدة ، وذلك عندما عين الجنرال «فيجوند» خلفا للجنرال «جورو» في ابريل ١٩٢٣ ، فكان أن أعلن المندوب السامي الجديد عن عزمه على اجراء انتخابات جديدة وتم ذلك فعلا في شهر يونيو من نفس العام .. وقد قوبلت هذه الانتخابات بالقساوة والاحتجاجات على أساس أن السلطات الفرنسية أرادت أن تتدخل لاختيار أعضاء بالذات لعضوية المجلس .

وسواء كانت تلك الانتخابات نتيجة لارادة شعبية صحيحة أو العكس ، فقد اقتضت أعمال المجالس التشريعية في عهد الانتداب على مناقشة المواضيع التي تحول اليها من السلطات الفرنسية فقط ، كما كان للمجلس أن يتخذ قرارات في الأمور التي تتعلق بالصحة والأشغال العامة ، وكان للمجلس حق اصدار توصيات واقتراحات في أى موضوع آخر ، كما كان له حق مناقشة الميزانية وكان المفروض ألا يصدر رأى قانون يمس مصلحة البلاد الا اذا وافق الفرنسيون عليه ، الا أنه لم يكن لدى المجلس مجتمعا السلطة لاقرار أى مشروع يتعارض مع رأى سلطات الانتداب .

(١) قدر عدد السكان ب ٦٧١٥٠٠ نسمة موزعين على الطوائف التالية : ٣٣.٠٠٠ مسيحي ، ٢٧٥٠٠ مسلم ، ٤٣.٠٠٠ درزي ، ٣٥٠٠ يهودي ، ٢.٠٠٠ من الأجانب . سوريا ولبنان في ظل الانتداب الفرنسي ، لوتجرج ، ص ١٢٧ .
(٢) مقاعد المسيحيين وزعت على الطوائف كالتالى : ١٠ مقاعد للموازنة ، ٤ للأرثوذكس ، ٢ للكاتوليك ، أما مقاعد المسلمين فقد وزعت كالتالى : ٦ سنية ، ٥ شيعية ، ٢ للدروز .
(٢) حبيب باشا أبو السعد .

وفي عام ١٩٢٥ عهد المندوب السامي الى المجلس التشريعي عوضع دستور للبلاد ، وقد أعان هذا الدستور في مايو عام ١٩٢٦ ، وكان أهم ما اشتمل عليه هو اختيار البلاد للنظام الجمهوري ، واختيار رئيس جمهورية منتخب تعاونه وزارة مسئولة ، وتآلف برلمان البلاد من مجلسين ، مجلس نواب منتخب ومجلس شيوخ بالتعيين ، وما لبث أن اندمج المجلسان في مجلس واحد يكون ثلثا أعضائه بالانتخاب والثلث الآخر بالتعيين .. ثم انتهى الأمر في عهد الانتداب بأن صار اختيار أعضاء المجلس جميعا خاضعا للاقتراع العام .

واستمر نظام الحكم الفرنسي على هذا المنوال حتى قيام الحرب العالمية الثانية ، وقد اختلفت الآراء بالنسبة لتقييم الدور الذي قامت به فرنسا في لبنان ، بذلك سنعرض فيما يلى الى شرح مدى نجاح سياسة فرنسا في لبنان .

مدى نجاح السياسة الفرنسية :

يمكن القول بأن فرنسا قد بذلت خلال الفترة من ١٩١٨ حتى ١٩٤١ مجهودات كالم بعضها بالنجاح ، الا أنها فشلت عموما في سياستها في المنطقة ، وما كسبته سوريا ولبنان من فرنسا خلال تلك الفترة يمكن اختصاره في أنها قد أدخلت بعض التطورات التي عملت على تحويل المجتمع السوري واللبناني من مجتمع يعيش في العصور الوسطى الى مجتمع يسير العصر الحديث ، اذ أنها قد وضعت عدة قوانين ساعدت البلاد على التطور ، وخاصة بعض المناطق المتأخرة التي طبقت عليها تلك الأنظمة والتي لم تعرف الحكومات اليها سبيلا خاصة في العهد التركي .

وكان للتجسينات التي أدخلت على وسائل وطرق المواصلات أثر كبير في المساعدة على نجاح هذا التطور ، وقد أنشئت طرق كثيرة رئيسية ربطت المدن بعضها ببعض ، وانتشرت الطرق الفرعية حتى امتدت الى معظم المناطق المتأخرة واخترقت المناطق الجبلية ، وقد

ساعد ذلك على استتباب الأمن واحترام القانون وتيسير مهمة الحكومة في فرض هيئتها وإبراز وجودها ، كما ساعد على إصلاح مناطق عديدة واعدادها للزراعة ، وتنج عن ذلك تشجيع بعض القبائل الرحل على الاستقرار والقيام بزراعة الأرض .

واتجهت السلطات الحاكمة الى العناية بالأقليات ومعاملتها على مستوى واحد ، وأصبحت جميعها في نفس مستوى المسلمين السنة في كافة المسائل الرسمية من تشريعية وإدارية وما شابه ذلك ، الا أنه كان هناك بعض الطوائف، تعامل معاملة أحسن من باقي السكان وأتيحت الفرص أمام كافة الطوائف لممارسة شعائرها الدينية والتمتع بكامل حقوقها .

الا أن هذا الجانب المشرق من السياسة الفرنسية ، يقابله فشل على طول الخط في أمور أخرى ، ويبدو ذلك واضحا في عدم استطاعتها التعاون مع بعض الطوائف وكسب مودة السوريين وكثير من اللبنانيين ، فمع مرور الأيام كانت تزداد المعارضة ويشتد النقد للحكم الفرنسي ، ولم تستطع فرنسا أن تحصل على ثقة السكان لعدة أسباب أهمها :

١ - منذ البداية زودت فرنسا تلك البلاد بالكثير من الموظفين الفرنسيين ، ولم تحاول الاعتماد على أبناء البلاد ، وحتى من اختير من أبناء البلاد كان اختياره يخضع لرغبة الفرنسيين مما أثار حق الوطنيين ، وقد ظهرت آثار ذلك في انحطاط مستوى الانتاج في كل من البلدين نتيجة لسوء تصرف المسؤولين ، وانتهى الأمر بكل منهما الى الاعتماد على الدول المجاورة في استيراد المواد الغذائية ، بل وعدم وجود عمل للسوريين واللبنانيين واضطرتهم الى الهجرة طلبا للرزق ، في الوقت الذي فتحت السلطات الفرنسية أبواب البلاد لآلاف الأرمن غير المرغوب في وجودهم في تركيا ، للاقامة في سوريا ولبنان ومناقسة السكان الأصليين في الحصول على عمل .

٢ - فشل المسؤولون الفرنسيون في اختيار العناصر الطيبة للعمل وخاصة من الفرنسيين ، فان إدارة هؤلاء لشئون البلاد كانت

تتفق تماما مع ما نصت عليه المادة الثانية والمشرون من عهد عصبة الأمم فقد كانت نظرة الفرنسيين لممارستهم الحكم في تلك البلاد ليست سوى أنها مجرد مستعمرة من المستعمرات الفرنسية ، ولم يتردد الفرنسيون في اظهار كراهيتهم واحتقارهم للعرب .

٣ - أنكرت فرنسا على الأفراد حرياتهم الأساسية ، فلم يكن هناك حرية خطابة أو عقد اجتماعات أو اصدار مطبوعات ، وكان يزج بالأفراد في السجون دون محاكمة ، وارتفعت الشكاوى من تصرفات الفرنسيين أعضاء « المكتب الخاص » الذي كرس جهده لخدمة فرنسا ومصلحتها فقط .

٤ - بدأ التدهور يذب في الحياة الاقتصادية ، فنظام التعريف الجمركية الذي وضعته السلطات الفرنسية لم يكن يكفل حماية المنتجات المحلية ، وعملت السلطات على منح الامتيازات واحتكار المشاريع الحيوية للشركات الفرنسية^(١) ، وزاد في التفكك الاقتصادي أن الهيئات الفرنسية من مدنية وعسكرية كانت تستورد حاجياتها معفاة من الرسوم ، وقد ترتب على ذلك نقص في موارد الدولة ، يضاف الى ذلك أن فرنسا قد سحبت جزءا كبيرا من الذهب التي كانت تملكه البلاد إبان الحكم العثماني .

٥ - لم تحاول فرنسا مخططة يوما أن تطبق نصوص الانتداب بروح خالية من التحيز ، فكأن تعمل على القضاء على الروح الاستقلالية عند السكان وتشجع الأقليات والعناصر الموالية لها ، مما جعل الوطنيين يؤمنون بأنه كلما طال بقاء فرنسا في بلادهم كلما تمكنت تدريجيا من تحطيم معنويات الشعب والقضاء على كل أمل في احياء فكرة الحكم الذاتي ، وكان دليلهم على ذلك هو الخطوات التي اتخذتها فرنسا من قبل في تقسيم سوريا ولبنان الى عدة دويلات على النحو الذي فصلناه .

(١) من ذلك مثلا الاتفاق الذي عقد بين بنك سوريا ولبنان وهو مؤسسة فرنسية ، وبين كل من الحكومتين السورية واللبنانية ، اذ كان في صالح البنك أولا ، ثم ربطت بمقتضاء السلطة المحلية بالفرنك الفرنسي ثانيا ، مما أوجد نوعا من عدم الاستقرار الاقتصادي داخل البلاد .

٦ - كان واقع فرنسا أنها امبراطورية عظمى تسعى إلى بسط وتوسيع نفوذها عن طريق استخدام القوة في البلاد العربية ، فهي قد تشاركت عن شمال سوريا لتركيا حتى تكسب رضا تركيا بعد أن ضللت سوريا ولبنان لها ، كما عملت على إيجاد الحواجز بين أبناء الشعب الواحد ، ومزقت أوصال الوطن الواحد ، ولقتطعت أجزاء إسلامية من سوريا وضممتها إلى جبل لبنان ، وأنشأت لبنان الكبير ارضاء لبعض الطوائف في لبنان .

لهذه الأسباب مجتمعة ، كان لابد وأن يتأثر الرأي العام لاجتماعه المباشر بها ، ورغم عدة وجود أحزاب بالمعنى الصحيح في ذلك الوقت ، إلا أنه كان يوجد عدد من المجموعات التي تضم الوطنيين الذين ألو على أنفسهم الحصول على الاستقلال بلادهم .

وقد بدأ الشعب يحتج على السياسة الفرنسية ، إلا أن الاحتجاج لم يكن بذي جدوى ، فأتبعه قيام المظاهرات ، إلا أنه رغم ذلك فإن فرنسا قد استمرت في اتباع سياستها مؤمنة بأنها هي السياسة المثلى لخدمة المواطنين .

وقد استخدمت فرنسا نفوذها المادى والمعنوى مع بعض الصحف ، التي تنطق باسمها لاثهار مدى التضحيات التي تحبها فرنسا في سبيل إدارة تلك البلاد ، وإقناع الشعب بأن ما تقوم به فرنسا ليس سوى واجب أدنى يملية عليها الضمير الانسانى ومبادئ الثورة الفرنسية .

ومع ذلك فإن هذه الدعايات لم تكن تقنع أحدا ، وكانت الأغلبية تعمل بوسائلها المختلفة للوصول الى ما يحفظ عليهم بلادهم وكرامتهم ، وتاضلوا .. ونجحوا في اجبار السلطة على اصدار أول دستور للبلاد في عام ١٩٢٦ .

ويعتبر صدور هذا الدستور أول خطوة في سبيل اظهار الوجود اللبناني كدولة في طريقها الى الاستقلال .

وسنعرض في الصفحات التالية للدستور اللبناني الأول ، والذي ما زال هو أساس الدستور المعمول به حاليا في جمهورية لبنان .

الدستور اللبناني

(مايو ١٩٢٦)

لم يكن صدور دستور عام ١٩٢٦ مفاجأة للبنانيين ، لأنه لم يتضمن تغييرا جذريا للأظمة الموجودة داخل لبنان في ذلك الوقت ، فقد كانت توجد قرارات^(١) أصدرها المفوض السامى الفرنسى عام ١٩٢٢ تتعلق بتنظيم المحاكم واختصاصاتها وانشاء مجلس تشلىي ينتخب بالاقتراع العام ويختص بدراسة الميزانية ومناقشتها وقرارها مع الاحتفاظ بحق المفوض السامى في التشريعات الخاصة بالأحوال الشخصية وتنظيم القضاء وتحديد العقوبات وبيع أملاك الدولة وتغيير المناطق الادارية ، ولا يمكن تنفيذ القوانين الا بعد موافقة المفوض السامى عليها ونشرها في الجريدة الرسمية .

والجديد في الدستور القضاء المواد التي تنص على أن يكون المحاكم لبنان فرنسيا ، مع بقاء المفوض السامى هو صاحب الحق في تعيين المحاكم . وقد حددت اختصاصات المحاكم بدراسة شئون الدولة التي يجب أن تعرض على المجلس التشريعى ، وحضر حق اقتراح القوانين بالمحكمة وحده . وأعطى له حق العفو الخاص أما بالنسبة للعفو العام فلا بد من الرجوع الى المفوض السامى . كما كان من اختصاصات المحاكم تعيين الموظفين الا السكرتير العام للحكومة والمديرين . فانه لا بد من الحصول على موافقة المفوض السامى ، ولم يكن المحاكم مسئولا أمام المجلس التشلىي^(٢) .

(١) كان أهم تلك القرارات قرار صدر في ٨ مارس ١٩٢٢ رقم ١٣٠٤ محرز ، والقرار رقم ١٣٠٧ بتاريخ ٢٠ مارس ١٩٢٢ وفي هذين القرارين وضعت بعض المبادئ الخاصة بتنظيم السلطين التنفيذية والتشريعية وحددت علاقة كل منهما بالأخرى .

(٢) النظم الدستورية في لبنان والبلاد العربية - عبده عويدات - ص ٤٥٤ .

صنوبر الدستور :

في عام ١٩٢٥ شكلت وزارة الخارجية الفرنسية لجنة ثلاثية برئاسة الميسر « بول بونغر » مهمتها وضع دستور للدولة اللبنانية ، وقام موظفو مكتب المندوب السامي الفرنسي في بيروت باستطلاع آراء نخبة من الشعب اللبناني عن طريق توزيع بعض الأسئلة عليهم والحصول على أجوبتهم ، وأرسلوا تقاريرهم في هذا الشأن الى وزارة الخارجية الفرنسية .

وقد تجاهل المندوب السامي وجود المجلس التمثيلي المنتخب الذي كان له الحق في تمثيل أبناء الشعب ، الا أنه برر هذا التجاهر بأنه سبق أن اتخذ قرارا في ١٢ يناير من نفس العام بطل المجلس والدعوة لاجراء انتخابات جديدة بحجة أن المجلس خالف جدول أعماله وأثبت عجزه عن البت في بعض القضايا المعروضة عليه .

ولكن أعضاء المجلس احتجوا لدى الفرنسيين على موقف التجاهر بهذا ، الا أن هذه السلطات لم تعر الأمر أهمية وبررت موقفها بأنها استندت - كدولة منتدبة - الى المادة الأولى من صك الانتداب التي تخول لها وضع الدستور بمعاونة السلطات المحلية . والسلطات المحلية في نظرها هو التعرف المعنوي على رغبات الشعب ، وليس من الضروري الاستعانة بأراء الرسميين المحليين . الا أن ذلك لم يقنع معظم النواب مما حدا بهم الى اثارة الموضوع داخل المجلس^(١) وانتهت المناقشة بالموافقة على اقتراح تقدم به أحد النواب ينص على أن المجلس التمثيلي يمثل السلطة المحلية في البلاد، لذلك فان من حق المجلس أن تقوم السلطة المنتدبة بعرض القانون الأساسي عليه لدراسته بالاتفاق معها وفقا للمادة الأولى من صك الانتداب .. وقد ووفق على هذا الاقتراح بالأغلبية . وأما موقف النواب ، وبالإضافة الى تغير فرنسا للمندوب السامي

(١) جلسة المجلس المنعقدة في ١٧/١٠/١٩٢٥ .

واخلال الميسر « هنري دوجوفيل » محله ، أعلن حاكم لبنان أمام المجلس^(٢) باسم المفوضية الفرنسية أن للمجلس النيابي حق وضع الدستور مع الاحتفاظ بحقوق الدولة المنتدبة التي سوف تحدد فيما بعد بقرار يصدره المندوب السامي .

وفي نفس الجلسة شكلت لجنة من داخل المجلس تضم اثني عشر فائذا مهمتها استشارة الهيئات الرسمية والدينية ومختلف الشخصيات في نوع الحكم وشكله ونظام الانتخاب والتمثيل الطائفي حتى تتمكن من وضع دستور يتلاءم وحاجات البلاد ، وقد اشترك في أعمال اللجنة ممثل عن الحكومة وممثل عن المندوب السامي الفرنسي .

واقامت اللجنة من وضع مشروع الدستور واقراره وعرض على المجلس لبحثه ودراسته في ١٨ مايو عام ١٩٢٦ ، واستغرقت دراسته ثلاثة أيام ، وفي الثالث والعشرين من مايو نشر الدستور اللبناني الأول والذي يعتبر أساس الدستور اللبناني المعمول به حاليا مع التعديلات التي أدخلت نتيجة للتغير القانوني والدولي الذي طرأ على وضع البلاد .

هيكل الدستور :

استوحى الدستور اللبناني أسسه من أحكام الدستور الفرنسي الصادر عام ١٨٧٥ دون مراعاة للاختلاف بين وضع لبنان الذي يختلف كثيرا عن وضع فرنسا .

وقد تضمن الدستور اللبناني شأنه شأن باقي دساتير العالم : أحكاما أساسية تتعلق بالدولة وأراضيها وتحديد الجنسية اللبنانية وحقوق اللبنانيين وواجباتهم ، وأحكاما تتعلق بسلطات الحكم ، والقواعد الخاصة باجراءات تعديل الدستور بالإضافة الى الأحكام المتعلقة بالشؤون المالية .

(١) جلسة المجلس المنعقدة في ١٠/١٢/١٩٢٥ .

وقد تضمن الدستور الحقوق والحريات الشخصية ، كحرية العقيدة واحترام جميع الأديان والمذاهب وكقالة حرية إقامة الشعائر الدينية وذلك دون إخلال بالنظام العام ، كما ضمن الدستور احترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية للسكان على اختلاف مذاهبهم وأديانهم .

وكان الإقرار في صلب الدستور على قيام أنظمة مختلفة للأحوال الشخصية يعنى تكريسا للأقسام الطائفية لا علاجا للقضاء عليه، وكانت نتيجة ذلك تعدد الأنظمة وتعارضها في الموضوع الواحد ، واختلاف تفسير معنى الحق بين طائفة وأخرى مما كان من المستحيل معه توفير العدالة والمساواة بين الأفراد جميعا داخل نطاق الدولة الواحدة .

وكان معنى ذلك أنه في ظل الدستور الجديد أصبحت الدولة اللبنانية تضم داخل نطاقها عددا من الشعوب يوازي عدد الطوائف التي تتمتع كل منها باستقلال ذاتي في معظم شؤونها وخاصة في الأحوال الشخصية وفي التعليم حيث أعطى لكل طائفة الحق في إنشاء مدارسها الخاصة وفقا للأنظمة العامة ، وقد أدى ذلك إلى أن

التعليم الرسمي التابع مباشرة للدولة أصبح في حكم العدم وكان من أهم مواد الدستور مادة انتقالية^(١) اعترفت بالطائفة وثبتت فيها الوضع الطائفي رسميا ، ورغم أن هذه المادة وضعت عام ١٩٢٦ ، ورغم أنها كانت مادة انتقالية المفروض فيها الزوال بمجرد استقرار الأوضاع ، إلا أننا نجد أنه في بداية عهد الاستقلال وعند تعديل الدستور ووفق على بقاء هذه المادة ، ورغم مضي أكثر من عشرين عاما على استقلال لبنان فلا زالت هذه المادة تحتل مكانها في الدستور اللبناني .

(١) المادة ٩٥ ونصها : « بصورة مؤقتة وعملا بالمادة الأولى من صك الانتداب والتماسا للعدل والوفاق ، تمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة بتشكيل الوزارة دون أن يؤول ذلك إلى الإضرار بمصلحة الدولة » .

وهكذا أصبح للبنان الواقع تحت سيطرة الانتداب الفرنسي دليهورا لم تمنحه إياه فرنسا راضية ، بل وجدت نفسها مضطرة إلى الموافقة على ذلك طبقا لما تعهدت به في صك الانتداب، وفي الوقت نفسه ارضاء للوطنيين في البلاد الذين كانوا يستعجلون وضع دستور لبلادهم عليهم في ظله يستطيعون أن يديروا دفة البلاد السياسية ومؤمنين أن يكون وجود الدستور هو السبيل إلى التخلص من نظام الانتداب الذي فرض على البلاد .

إلا أن السلطات الفرنسية حينما فكرت أن يكون للدولة اللبنانية قانون أساسي ، فكرت أيضا في كيفية حرمان هذه الدولة من أن يكون هذا الدستور بناء وتحريرا ، فهي لا تود وليس لديها التية في مساعدة أهل البلاد لحكم أنفسهم حتى تتركهم لشأنهم . لذلك فإنها عندما اضطرت إلى حكم وطني سليم في لبنان ، فإنها وضعت العراقيل أمامه^(٢)

وقد اصطدم النظام الدستوري عند تطبيقه بكثير من العقبات لم يستطع أن يتغلب عليها ، ولهذا ظل النظام الإداري إلى حد ما في حاجة إلى تعديل بحيث ينسجم مع الوضع الجديد^(٣) .

(١) « وجدت فرنسا أن خير ما تصنعه في سبيل تمكين سلطتها هو الاستعانة بعناصر الاقطاع السياسي القديمة التي كانت عوتا للقسمانيين في تمكينهم من السلطة ، وبالفعل فقد دأب عمالها في جميع المناطق على تشجيع تلك العناصر وتقويتها وبعث الحياة فيها من جديد، فحاجت السلطة بهم نوابا أو شيوخا وعهدت اليهم بالحكم وما يأتي به الحكم من مال ونفوذ وجاه وناسي » .

« النظم الدستورية في لبنان - عبده عويدات - بيروت ١٩٦١ - ص ٥٤٧ » .

(٢) حملت عناصر الاقطاع السياسي القديم إلى الحكم الروح الطائفية المتغلغلة فيها من العهد العثماني، فنفت فيها سمومها ونشرت سمومها في الإدارة والبلاد ، ولقد كان معظم تلك العناصر منتحيا بالفعل إلى أوساط هي التي كان قد استعملها العثمانيون وغير العثمانيين في الحرب الطائفية التي شنت في البلاد وأدت إلى تقطيع أوصال لبنان وتقسيمه وسط النفوذ الأجنبي على أرجائه .

« النظم الدستورية في لبنان والبلاد العربية - عويدات - ص ٥٤٨ » .

وكان الخطأ الكبير الذي أفقد الدستور فاعليته ، هو روح الدستور نفسه ، إذ أن اللجنة التي كلفت بوضع دستور لبنان لم تحاول أن تراعى العقيدة اللبنانية والمجتمع اللبناني بل اعتبرته كالمجتمع الفرنسي فأخذت المواد الفرنسية بروحها ووضعتها ضمن الدستور اللبناني . وكانت تلك الأسباب التي شرحناها كافية لتخطيط أداة الحكم واضطرابها ، لأن الدستور لم يحدد مهمة معينة ملقاة على عاتقها ، بل اقتصر على وضع حد فاصل بين أداة الحكم وبين المحكومين ، وألزمته الإفادة بالمحافظة على هذه الحدود .

ومع مضي الوقت اتضح أن بعض مواد الدستور في حاجة إلى تعديل حتى يتلاءم إلى حد ما مع الأوضاع الداخلية من ناحية ، وإرضاء للطوائف المختلفة من ناحية أخرى . وقد عدل الدستور اللبناني مرتين في عهد الانتداب كما أوقف العمل به مرتين أيضا في ذلك العهد ، ثم عدل مرتين في عهد الاستقلال (١) .

وسنعرض فيما يلي التعديلات الهامة التي طرأت على الدستور .

التعديلات التي أدخلت على الدستور

أولا : في عهد الانتداب :

١ - التعديل الأول :

عقب وضع الدستور وفي مرحلة التطبيق اتضح أن الطريقة التي نص عليها الدستور لإقرار القوانين تسبب الكثير من المشاكل التي تعوق إصدارها وتؤدي إلى قيام نزاع مستمر بين المجلسين ، وهذا من شأنه التأثير على مصلحة البلاد ، لذلك لم يمض أكثر من ستة عشر شهرا على العمل به حتى تبين الحاجة إلى تعديله ، وكان السبب المباشر

- (١) عدل الدستور مرتين في عهد الانتداب في عامي ١٩٢٧ و ١٩٢٨ .
وأوقف العمل به في عهد الانتداب مرتين في عامي ١٩٣٢ و ١٩٣٩ .
وعدّل الدستور مرتين في عهد الاستقلال في عامي ١٩٤٣ و ١٩٤٧ .

في ذلك نزاعا نشب بين أعضاء مجلس الشيوخ والنواب بشأن إقرار الميزانية لعام ١٩٢٧ (١) ، وقد حاول رئيس الجمهورية التوفيق بين المجلسين إلا أنه لم يوفق .

وقد اتفق رئيس الجمهورية - حينذاك - مع المفوض السامي على تعديل الدستور لتفادي أي خلاف في المستقبل ، كما أنها كانت فرصة أتاحت لرئيس الجمهورية أن يدخل بعض النصوص التي أضافت له حق التصرف في الكثير من الأمور التي لم ينص عليها في الدستور . وأعدت الحكومة مشروعا في أكتوبر ١٩٢٧ وافق عليه كل من المجلسين على إقراره ، ثم عقدا اجتماعا ضم أعضاء المجلسين ووافقوا على التعديل ، وكانت المواد التي تناولها التعديل ١٦ مادة (٢) ، وبموجب هذا التعديل أصبح البرلمان يتكون من مجلس واحد هو مجلس النواب على أن يعين رئيس الجمهورية ثلث عدد النواب ، واشترط اختيار عدد من الوزراء من بين أعضاء المجلس (٣) . وأعطى الحق لرئيس الجمهورية في حل مجلس النواب (٤) إذا ما امتنع المجلس عن الاجتماع رغم دعوته مرتين متتاليتين أو في حالة رده للميزانية بأكملها يقصد شل يد الحكومة ، أو اتخاذ مقررات ضد سياسة الدولة أو الخروج على الانتداب .

(١) كان مجلس النواب عندما عرضت عليه ميزانية عام ١٩٢٧ قد أدخل الكثير من التعديلات على أبواب المصروفات مما أحدث تضخما فيها ، في حين لم يبحث نفس المجلس عن أي باب لكي يسد منه العجز أو يقترح أوجه أخرى للإيرادات لكي يغطي الزيادة في النفقات ، وكانت النتيجة أن رفض مجلس الشيوخ الموافقة على التعديلات التي أدخلها مجلس النواب وكان هذا سببا كافيا لوقوع النزاع بينهما .

(٢) وهي المواد ١٦ ، ١٨ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٩ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٥٨ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٤ .

(٣) نصت المادة الأصلية ٢٨ على ألا يتجاوز عدد الوزراء الذين يؤخذون من المجلسين الثلاثة .

(٤) يتم الحل بموجب مرسوم يشخذه رئيس الجمهورية بموافقة مجلس الوزراء ، بينما كان النص الأصلي يقضي بأخذ موافقة مجلس الشيوخ على قرار الحل .

وقد أبدت المسؤولية الوزارية الفردية بالمسئولية الوزارية الشخصية، وأعطيت بعض الحقوق لرئيس الجمهورية مثل اقتراح الميزانية بمرسوم يتخذ بعد موافقة مجلس الوزراء وذلك إذا لم يبت مجلس النواب نهائيا في مشروع الموازنة في الوقت المعين قانونا لاقرارها، ومنح حق فتح اعتمادات اضافية في الميزانية قبل موافقة المجلس على أن تعرض على المجلس فيما بعد لاقرارها، وكذلك أصبح من حقه نشر مشاريع القوانين المستعجلة إذا ما أهمل المجلس البت فيها خلال أربعين يوما من تاريخ طرحها عليه، وكذلك أعطى حق الاعتراض على القوانين التي يصدق عليها ويرفعها اليه لاقرارها (١).

٢ - التعديل الثاني ١٩٢٩ :

لم يمتز أقل من عامين حتى شعر رئيس الجمهورية أنه في حاجة الى صلاحيات أكثر مما حصل عليها في التعديل السابق، فاتفق مع سلطات الانتداب على تعديل الدستور، وقد تناول التعديل خمس مواد فقط (٢)، وبموجب هذا التعديل تركبت الحرية لرئيس الجمهورية في أن يختار الوزراء من داخل المجلس أو من خارجه دون التقييد بأي شرط. وأعطى للنواب الحق في طرح عدم الثقة بالوزارة في كل من الدورات العادية والاستثنائية (٣)، وأصبحت مدة رئاسة الجمهورية ست سنوات بدلا من أربعة بشرط عدم جواز تجديدها (٤). وأصبح حق محل مجلس النواب مطلقا لرئيس الجمهورية (٥)،

(١) أصبح لرئيس الجمهورية حق إعادة القوانين للمجلس مرة أخرى لمبحثها من جديد.

(٢) مواد ٢٨، ٣٧، ٩، ٥٥، ٦٩.

(٣) نصت المادة الأصلية على عدم جواز ذلك الا خلال الدورات العادية.

(٤) كانت المادة الأصلية تحدد مدة ولاية رئيس الجمهورية بثلاث سنوات فقط.

(٥) كان نص المادة المعدلة يحصر حق رئيس الجمهورية في حل المجلس في ثلاث حالات فقط.

وألغى شرط وجوب حضور ثلثي أعضاء المجلس - على الأقل - في حالة التصديق على طلب حجب الثقة بالوزارة، وبإلغاء هذه المادة أصبح معنى ذلك أن النصاب العادي أصبح كافيا عند طرح الثقة بالوزارة.

ثانيا : عهد الاستقلال :

١ - التعديل الأول (١٩٤٣) :

حينما أعلن استقلال البلاد في عام ١٩٤٣، كان الهدف الأول أمام الحكومة الوطنية هو تعديل الدستور، وقد كان التعديل يرمى الى تحرير البلاد - على الأقل من الناحية الشكلية - من كل أثر للانتداب.

وقد استهدف التعديل رفع كل العبارات المدونة في الدستور والتي تشير الى الانتداب وتدخله في نظام الحكم والوصاية التي فرضها على سلطات الدولة في صلب الدستور.

والهدف العاجل أمام الحكومة كان تعديل المادة الخامسة وهي الخاصة بالعلم اللبناني، والمادة الحادية عشرة التي تحدد اللغة الرسمية للبلاد.

وقد كان التفكير في التعديل بداية أزمة وقعت بين سلطات الانتداب والحكومة الوطنية انتهت باعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وبعض الوزراء في قلعة راشيا مساء يوم ١١ نوفمبر ١٩٤٣ ولم يفرج عنهم الا يوم ٢٣ من نفس الشهر بعد تدخل إنجلترا.

وكان نص المادة الخامسة هو أن يتكون العلم اللبناني من نفس الألوان والمساحات التي يتكون منها العلم الفرنسي مضافا اليه «أرز» في القسم الأبيض منه، وكانت السلطات الفرنسية هي التي اختارت هذا العلم وألوانه رمزا الى أواصر الصداقة التي تربط فرنسا بلبنان (١).

(١) تدليلا على ذلك : في خطاب لأحد المحامين اللبنانيين البارزين أثناء حفلة أقامها بعض اللبنانيين في «بعبدا» تكريما للجنرال «جورو» القائد الفرنسي عام ١٩٢٠ جاء ما يلي «ان وجود الأرز في وسط العلم الفرنسي للدليل على أن فرنسا الكبرى تعانق فرنسا الصغرى». ولادة استقلال - منير تقى الدين - ص ٣٩.

وما أن انتخب أول مجلس نيابي في ظل الاستقلال حتى صمم على التحرر من هذا الارتباط الشكلي الذي يمثل في العلم . ودعى رئيس المجلس الأعضاء للاجتماع صباح ١١ نوفمبر ١٩٤٣ لاجراء ذلك التعديل ، ولم يحضر الجلسة سوى ستة أعضاء ورئيس المجلس ، اذ حال الجنود الفرنسيون بين باقى الأعضاء ودخول القاعة ، وتمت موافقة النواب الحاضرين على تغيير ألوان العلم الى الألوان الموجودة في العلم الحالي (١) .

وقد رفع العلم الجديد لأول مرة في ١٩ نوفمبر ١٩٤٣ في قرية «بشامون» التي اتخذتها الحكومة الشرعية مقرا لها عقب اعتقال رئيس الجمهورية والوزراء ، وفرار الحكومة الوطنية (٢) الى تلك القرية من وجه الاضطهاد الفرنسي .

وعقب الافراج عن المعتقلين ، وفي أول جلسة لمجلس النواب أقر اقتراح النواب الستة (٣) بشأن العلم وقد صدر قانون بتعديل تلك المادة في السابع من ديسمبر عام ١٩٤٣ .

أما المادة الثانية التي شملها التعديل فلم تكن بأقل أهمية — على الأقل في نظر الجماهير — من مشكلة تغيير العلم وهي الخاصة باللغة

(١) اشترك النواب الحاضرون في تنفيذ الاقتراح الذي قدم اليهم بتغيير ألوان العلم واستقر رأيهم على جعل العلم أرزة لبنانية خضراء في بياض محفوف باللون الأحمر القاني رمزا الى الدم المسفوك في سبيل الحرية والاستقلال ، ووضعت في الحال صيغة الاقتراح بتعديل المادة الخامسة من الدستور ، وجاء بقلم رصاص أحمر ورسم أحد النواب العلم الجديد ووقع باقى النواب بأعضائهم على الرسم وعلى الاقتراح وأقسم الجميع على أن تكون هذه الألوان علما للبنان المستقل ، وأن يطالعوا عليه الأمة حالما تسمح الظروف في أول جلسة يعقدها البرلمان . « ولادة استقلال — تقي الدين — ٨٨ » .

(٢) لم يقبض على نائب رئيس الوزراء ووزير آخر هما اللذان كانا دعماء الحكومة الوطنية بالإضافة الى رئيس مجلس النواب .

(٣) أعضاء مجلس النواب الذين حضروا الاجتماع هم السادة : سعدى الملا — هنري فرعون — صائب سلام — رشيد بيشون — محمد الفضل ، مارون كنعان ، أما رئيس المجلس فكان السيد صبرى حمادة .

الرسية للبلاد ، اذ نصت المادة الأصلية على أن اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية في جميع دوائر الدولة ، واللغة الفرنسية هي أيضا لغة رسمية وستحدد بقانون خاص الأحوال التي تستعمل بها . وكانت تلك المادة سيفا مصلتا على رقاب العامة من الشعب وأصحاب المصانع في كافة الدوائر الحكومية ، فكان عليهم أن تقدموا بطلباتهم ومطالبهم باللغة الفرنسية ، وإن تساهل بعض المسؤولين الفرنسيين فانهم كانوا يقبلون مع كل «معاملة» تقدم باللغة العربية ترجمة لها باللغة الفرنسية .. لذلك اتخذ النواب الاجراءات لتعديلها ، وفي التاسع من نوفمبر عدل النص الدستوري بحيث أصبحت اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية ، أما اللغة الفرنسية فتحدد الأحوال التي تستعمل فيها بموجب قانون .

٢ - التعديل الثاني (١٩٤٧) :

التعديلات التي أدخلت على الدستور عام ١٩٤٧ كانت في غالبيتها تهدف الى تسويق مواد الدستور حتى لا يبقى في صلبه نصوص لأشياء لم يعد لها وجود كمجلس الشيوخ مثلا أو لبنان الكبير . الخ . وكانت أهم التعديلات تتعلق بما يلي : —

١ - انتخاب رئيس الجمهورية : كان الدستور يقضى بانتخابه بغالبية الثلثين من مجموع أعضاء مجلس الشيوخ والنواب ، فجاء التعديل مقررا انتخابه بالاقتراع السري بغالبية الثلثين من أعضاء مجلس النواب في الدورة الأولى ويكتفى بغالبية المطلقة في دورات الاقتراع التالية ، وأضيف شرط عدم جواز انتخاب أحد لرئاسة الجمهورية ما لم يكن حائزا على الشروط التي تؤوله للتيا .

الا أننا نرى أنه بعد عامين فقط من تعديل هذه المادة وفي عهد الرئيس الأسبق الشيخ بشارة الخوري ، قد أضيف اليها أحقية شخصيا في التجديد مرة أخرى كما سيتضح ذلك في باب قادم .

٢ - مسئولية رئيس الجمهورية : حدد الدستور الأصلي مسئولية رئيس الجمهورية ومحاكمته في حالتين ، هما الخيانة العظمى

وخرق الدستور . وقد ضافه التعديل الذي أدخل على هذه المادة إمكانية خضوع رئيس الجمهورية للقوانين العامة فيما يختص بالجرائم العادية ، وحدد التعديل كيفية اتهامه بسبب خرقه الدستور أو الخيانة العظمى ، فجعل ذلك من حق مجلس النواب ويتم بموجب قرار يصدره بغالبية ثلثي مجموع أعضائه ويحاكم أمام مجلس أعلى نص الدستور على كيفية تكوينه .

٣ - حقوق الرئيس المالية : قيد الدستور رئيس الجمهورية بالنسبة لحقه في فتح اعتمادات استثنائية أو اضافية دون الرجوع الى مجلس النواب ؛ الا أن التعديل أطلق يد رئيس الجمهورية الى حد ما في هذا الأمر ، إذ أصبح له الحق في الظروف الطارئة التي تحتاج لنفقات مستعجلة ، فيمكنه أن يتخذ مرسوماً بموافقة مجلس الوزراء يقضى بفتح اعتمادات استثنائية أو اضافية ، على أن تعرض هذه التدابير على المجلس للموافقة عليها في أول اجتماع يعقده بعد ذلك والواقع أن هذا التعديل قد أطلق يد الحكومة الى حد كبير في الشؤون المالية متجاهلة السلطة التشريعية .

وهكذا انتهت عقب هذه التعديلات اتخاذ أية خطوات جديّة للعودة الى تعديل القانون الأساسي للبلاد وذلك حتى يكون يمداً عن الاستغلال في كل عهد لمصلحة شخص أو لمصلحة طائفة معينة ، الا أن ذلك لم يمنع البعض من محاولة التفكير والمطالبة بتعديل الدستور ولكل وجهة نظره والتي ستعرض لها فيما يلي .

الاتجاهات المختلفة بشأن تعديل الدستور :

منذ عام ١٩٤٧ والمحاولات تجري في كل عهد لتعديل الدستور خاصة المادة التاسعة والأربعين المتعلقة بتجديد مدة ولاية رئيس الجمهورية ، الا أن ذلك لم يتم حتى الآن رغم المحاولات التي بذلها

وبعض رؤساء الجمهورية في هذا الشأن (١) .

ولا زالت الآراء تتضارب حول تعديل الدستور ، وسنعرض فيما يلي الى الاتجاهات المختلفة ازاء هذا الموضوع :

(أ) حزب الكتلة الوطنية : حينما حاول الشيخ بشارة الخوري تعديل الدستور عام ١٩٤٧ وقف حزب الكتلة الوطنية المنافس له معارضا اياه (٢) مستندا الى أن الدستور اللبناني يوضعه الحالي قد وضع في عهد الانتداب ولم يكن للبنانيين وحدهم رأي فيه ، فريثس الجمهورية يملك فعلا صلاحيات واسعة تجعله سيد البلاد المطلق ولا يملك الوزراء والنواب والموظفون أي اكانت رتبهم الا أن ينحوا أمام ارادته ويخضعوا لتوجيهه ، وأن هذه الصلاحيات في عهد الانتداب لم يكن لها من الخطورة ما لها اليوم ، إذ كانت سلطة رئيس الجمهورية مقيدة بسلطة المفوض السامي الذي كان بدوره مسؤولاً عن أعماله تجاه حكومته وتجاه عصبة الأمم التي كان يمثلها أيضا ، في الوقت الذي لا يخضع فيه رئيس الجمهورية لأية مراقبة ولا لأية عقوبة ، بل أن اتهامه أمام المجلس غير ممكن الا بشرط أن يتخذ مجلس النواب قرارا بأكثرية ثلاثة أرباع الأعضاء الذين تتألف منهم ، وتوفر هذه الأكثرية عمليا غير محتمل مطلقا في مجلس يمكن حله قبل أن يفكر في التحول الى مجلس قضاء أعلى .

وهكذا نرى أن التعديلات التي طالب بها الحزب تنحصر في تعديل سلطة رئيس الجمهورية والحد منها ، ولكن نظرة الحزب تغيرت بعد مرور ما يقرب من خمسة عشر عاما ، فنجد أن رئيس الحزب يعتبر أن

(١) لم يستطع الشيخ بشارة الخوري ان يمدل الدستور كل ما استطاع عمله هو نجاحه في مد مدة ولايته ، وقد لجأ النواب الى اصدار قانون خاص بمد الرئاسة لفترة أخرى نظرا لظروف البلاد وتقديرا لخدمات الشيخ بشارة الشخصية في سبيل الاستقلال . وقد حاول الرئيس الأسبق كميل نمر شمعون تعديل تلك المادة نفسها في عام ١٩٥٨ لمدة ولايته إلا أن قيام الثورة ضد عهده حالت دون تنفيذ خطته .

(٢) في ٢٥/١١/١٩٤٧ أصدر حزب الكتلة الوطنية بياناً يشرح فيه وجهة نظره بالنسبة لتعديل الدستور .

على من الخلاص من الديكتاتورية ، التي يشكو منها ، هو اتباع الطائفة وتأييد النظام الحالي والسلطات التي تستع هارئيس الجمهورية (١).

وقد برر رئيس الحزب موقف الحزب الجديد بأن النظام القائم أفضل نظام يتفق مع طبيعة اللبنانيين ومصلحة الفئات التي تؤلف الشعب اللبناني ، وبرز موقفه هذا بأن رئيس الجمهورية المسيحي لا يمكنه أن يفصل في أمر مفردة ، ولا بد لأقرار شأن من شؤون البلاد الحصول على موافقة رئيس الوزراء المسلم ، وأن أي مرسوم أو أي قانون لا يمكن أن يشر أو يصبح نافذا الا بعد توقيعه من قبل هذين الرئيسين ، أما اذا أصبح الحكم رئاسيا فعندئذ سيفقد هذا التوازن ويصبح لبنان في خطر من الممكن أن يؤدي الى زواله .

ويتخوف الحزب من النظام الرئاسي لأنه - في رأيه - سيؤدي حتما الى فقدان التوازن في البلاد حيث أن رئيس الجمهورية الذي سينتخه مجموع الشعب يصبح أقوى من الوزراء الذين يعينهم ، وإذا كان المقصود بالنظام الرئاسي انتخاب رئيس الجمهورية فقط من قبل مجموع الشعب مع ابقاء رئيس وزارة ومجلس نيابي كما هو الآن ، فعندئذ يفقد التوازن لأن رئيس الجمهورية سيصبح بسبب طريقة انتخابه أقوى من المجلس النيابي الذي سينتخب أفراد ه فئة ضئيلة من الشعب ، فضلا عن أن في بلد صغير كـلبنان لا يجوز أن يكون لرئيس الجمهورية أخصام نتيجة الاستفتاء الشعبي .

ومن عرضنا لأراء الحزب نجد أن الطائفة تلعب دورها ، فالحزب يمثل جناحا مسيحيا ، ورئيس الجمهورية عادة مسيحي ، والحزب يعظم

(١) " قد يكون من المستحسن أن يعز الطائفة لنحبي هذا البلد من الديكتاتورية - مع أن ذلك قد يهدد الشخصية - لأن الوحدة الوطنية الصحيحة لا يمكن أن تقوم على أساس طائفي " . من حديث السيد ريمون أد ه عبيد الكتلة الوطنية مع جريدة السياسة في ٣ ديسمبر سنة ١٩٦٤ .

أنه سواء أصبح هناك نظام رئاسي أو ظل الحال كما هو عليه ، فإن رئيس الجمهورية بحكم الواقع هو أقوى شخصية في البلاد ، وقد تضرر الحزب من قبل من كثرة صلاحياته واعتبر أن سلطاته الواسعة خطرا على البلاد ، فلما عرض النظام الرئاسي على أن يكون منصب رئيس الجمهورية دوريا بين المسيحيين والمسلمين ، تراجع الحزب عن موقفه واعتبر أن النظام القائم هو خير الأنظمة لأنه يحظى رئيس الجمهورية .

(ب) حزب النجادة: يرى الحزب (١) - وهو يمثل الجناح المسلم أن مشكلة لبنان هي في الدستور لا في الرجال ، وهو يطالب بتعديل الدستور لأن رئيس الجمهورية طبقا للنصوص الدستورية يعتبر حاكما غير مسئول ، ومعنى ذلك :

أن الوزراء محرومون من السلطة الاجرائية ، فهم مجرد موظفين تابعين لرئيس الجمهورية فعلا لا قولاً ، فاذا أضيف الى ذلك حق رئيس الجمهورية في تعيين الوزراء ورئيسهم فقد أصبح من نافلة القول الاعلان بأن مجلس الوزراء رئيسا وأعضاء لا يستمدون سلطتهم الحقيقية من ثقة ممثلي الشعب في الأساس ، بل يستمدونها من ارادة رئيس الجمهورية فقط ، وهم بالتالي لا يتمتعون بأية حصانة ، بينما موظفو الدولة يتمتعون بهذه الحصانة كما هو وارد في قانون الموظفين . والعيب في الدستور اللبناني هو ما ورد في المادة الستين بعدم مسئولية رئيس الجمهورية الا في حالة الخيانة العظمى أو عند خرقه الدستور ، ومعنى ذلك بصراحة ووضوح أن رئيس الجمهورية حاكم فعلي للبلاد غير مسئول عن تبعات حكمه .

ومما يزيد في الوضع الدستوري غرابة أن الوزراء الذين يعينهم رئيس الجمهورية هم المسئولون عن كل اجراء في الحكومة وهم في الحقيقة لا يملكون من أمرهم شيئا ، فهم مسئولون غير حاكمين .

(١) في ١٢/٢٨/١٩٦٠ عقد السيد عدنان الحكيم رئيس الحزب مؤتمرا صحفيا أبدى فيه رأى الحزب في تعديل الدستور . صوت العروة العدد ٦٩٢ .

أما ما ورد في الدستور من أن مقررات رئيس الجمهورية يجب أن يشترك معه في التوقيع عليها الوزير المختص أو الوزراء المختصون - ما خلا تولية الوزراء وأقالتهم - فإن ذلك يتناقض مع الواقع . فالوزير الذي يجب أن يوقع المقررات مع رئيس الجمهورية لا يملك القدرة على معارضة من بقائه وزواله بكلمة منه .

أما بالنسبة لتحمل الوزراء اجماليا تجاه المجلس تبعة سياسة الحكومة العامة ويتحملون منفردين تبعة أفعالهم الشخصية ، فليس هناك أية قيمة للعودة للمجلس النيابي حين يكون تعيين الحكومة بيد رئيس الجمهورية ، والدليل على عدم أهمية المجلس النيابي في هذا الشأن هو أن تاريخ لبنان الاستقلالي لم يسجل مرة واحدة أن حكومة سقطت بإرادة مجلس نيابي أو أن حكومة تقدمت باستقلالها الى مجلس نيابي ، ولم يثبت تاريخ لبنان المستقل أن مجلس النواب والوزراء كان لهما أى دور ايجابي في توجيه مقدرات الدولة والشعب .

يضاف الى ذلك من متناقضات المفهوم الديمقراطي ما ورد في المادة الثانية والخمسين من الدستور التي تقرر بأن يتولى رئيس الجمهورية المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وابعادها ، ويطلع المجلس عليها حينما تمكنه من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة .. وهذا يعنى تكريسا مطلقا لسلطة رئيس الجمهورية دون حسيب أو رقيب ودون أن يتحمل تبعة أية مسئولية مترتبة على هذه المعاهدات التي يوقعها دون أن يستشير أحدا من ممثلى الشعب ، ولا شك أنه من الخطورة بمكان أن يقرر فرد مصير شعب في عقد الأحلاف أو الالتحاق بمعسكر من المعسكرات أو اختيار موقف، الحياد أو أى موقف، آخر قد لا يرضى عنه الشعب .

والن يتحقق استقرار الا باعادة النظر في الوضع الدستوري للبلاد ، بحيث يصبح الحاكم مسئولا، ولا يتحقق هذا كله الا عن طريق النظام الرئاسى الذى تزول به المضاعفات والعقد السياسية والاجتماعية التى يعانى منها لبنان الأمرين .. لأن هذا النظام سوف يحقق التوازن

الطائفي بحيث تصبح مهمة الحكومة هى العمل على تصحيح الأوضاع الداخلية - ابتداء من الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية - بدلا من انتزاع كل حجة من قبل المفكرين لاثبات وجود هذا التوازن،بالاضافة الى تنظيم احصاءات دقيقة في ضوء المنطق والقانون المتعارف عليه عند كل الدول الحديثة .

أما القول بأن انتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب يجعله أقوى من المجلس النيابي والخوف من ذلك ، فإن هذا الأمر غير جديد بالنسبة للبنان ، فالكل يعلم أن رئيس الجمهورية اليوم هو أقوى من الحكومة والمجلس مجتمعين بسبب . الصلاحيات التى يتمتع بها ، وانتخابه من قبل الشعب لن يعطيه سلطات أوسع من السلطات التى يتمتع بها حاليا ، كما ثبت بالتجربة أن النظام الديمقراطي الحالى لا يؤمن التوازن لأن التمثيل النيابي الذى تصدر عنه الحكومات لا يمثل هذا التوازن العتيد . فنسبة التمثيل المسيحي والاسلامى هى ٦ : ٥ أى أن الاكثرية النيابية مؤمنة باستمرار لجهة طائفة معينة أى ٥٤ نائب مسيحي ، ٤٥ نائب مسلم ، ولا يقلل من وضوح هذه الحقيقة أن العرف قد فرض أن يكون رئيس الحكومة مسلما ، لأن الحكم ليس هدية دينية ولكنه سلوك وتصرف ، والسلوك والتصرف مرتبطان بالكثرة النيابية ، والكثرة النيابية هى دائما لجهة طائفة واحدة . ومن هذا يتبين أوجه الخلاف بين جناحي لبنان بالنسبة للمطالبة بتعديل الدستور .

ثالثا : وقف العمل بالدستور :

كما لم يسلم الدستور اللبناني من التعديل سواء في عهد الانتداب أم في عهد الاستقلال فانه بالاضافة الى ذلك قد أوقف العمل به مرتين ، الأولى في عام ١٩٣٣ بسبب الخلافات الداخلية ، والثانية في عام ١٩٣٩ بسبب نشوب الحرب العالمية الثانية .

ولما كان منطقيا ووقف العمل بالدستور لمناسبة حرب عالمية وفرض الأحكام العرفية على البلاد الا أنه لم يكن منطقيا اتخاذ هذا الاجراء في عام ١٩٣٢ .

لذلك سنعرض فقط الى ما حدث عام ١٩٣٢ .

مع مطلع عام ١٩٣٠ بدأت الأزمة الاقتصادية تهدد العالم في كل مكان ، وكان أكثر الدول احساسا بها الدول الكبرى في ذلك الوقت ، وكان من بينها فرنسا . ورغم أن لبنان كان يحكم - شكلا - في ذلك الوقت في ظل دستور مستقل الا أنه كان خاضعا تماما للنفوذ الفرنسي ، ومع ذلك أصدر المفوض السامي في التاسع من مايو عام ١٩٣٢ القرار رقم ٥٥ الذي أوقف العمل بالدستور بصفة مؤقتة فيما يتعلق بالسلطين التنفيذية والتشريعية .

وكانت الأسباب التي اعتمد عليها المفوض السامي لاتخاذ ذلك القرار هي أن الشعب اللبناني قد أعرب بقوة منذ ابتداء الأزمة الاقتصادية التي تنذر اليوم بخطر فقدان توازن المالية اللبنانية ، عن رغبته العامة في إعادة النظر في النظام السياسي الحالي بقصد تخفيف الأعباء التي تثقل كاهل المكلف اللبناني من جراء تنظيم ظهر بعد استعماله أنه ثقيل جدا ويسبب مضاريف باهظة بالنسبة الى مرافق البلاد .

وحيث أن هذه الرغبة تتفق مع الملاحظات التي ذكرت منذ شهر يونية عام ١٩٣١ في جمعية الأمم في أثناء الدورة العشرين للجنة الانتداب الدائمة ، قد ظهرت بشدة أعظم على أثر اختلال التوازن المالي المسبب عن أزمة اقتصادية لا يمكن أن تخفى صبغتها العالمية أسبابها التي تتعلق بنوع أخص بلبنان .

وحيث أن هذه الرغبة قد وضحت بشكل جلي قبيل انتخاب يعتبره الرأي العام مؤيدا للنظام الحالي لمدة ست سنوات جديدة ، وجاعلا القيام بالاصلاحات الضرورية في الدرجة الثانية من الخطورة.

لهذه الأسباب فقد نظم المفوض السامي ادارة البلاد من الناحيتين التنفيذية والتشريعية بحيث أوكلت السلطة التنفيذية في خلال تلك الفترة المؤقتة الى رئيس حكومة يعين بقرار من المفوض السامي ويتولاها بمساعدة الدولة المنتدبة ويعاونه مجلس مديرين ، كما أعطى رئيس الحكومة الصفة اللازمة لاتخاذ مراسيم تعتبر قوانين لا سيما في شئون الميزانية بناء على موافقة مجلس المديرين ، ويجب أن يوافق عليها المفوض السامي حتى تصبح نافذة المفعول .

وهكذا عادت سلطات الانتداب تحكم البلاد حكما مباشرا مرة أخرى ، واستمر هذا الوضع حتى بداية عام ١٩٣٤ حيث وضع دستور مؤقت .

وزالت الأسباب التي من أجلها أوقف العمل بالدستور ، فالأزمة الاقتصادية ولت ، والشعب اللبناني يطالب باستمرار بالعودة الى نظامه الدستوري .. لذلك أوعز المفوض السامي الى المسؤولين بتشكيل لجنة لوضع دستور جديد ، الا أن عمل اللجنة لم يكن جديا ، والدستور الذي عدل وأوقف لم يكن ليوضع دستور أفضل منه لخدمة الانتداب . لذلك أعيد العمل بالدستور الأصلي عام ١٩٣٤ .

ورأت فرنسا أن من الخير لها - وقد بدأ الوعي الوطني يتبلور في لبنان - أن تكسب البلاد الى جانبها دوليا ، فعقدت العزم على أن تعقد معها معاهدة صداقة وتحالف بحيث تضرب عصفورين بحجر . ففي المجال الدولي تظهر فرنسا أمام عصبة الأمم أنها لا أطماع لها في الدول الواقعة تحت انتدابها .

وفي المجال الداخلي تكسب ود الطوائف التي تعمل على التخلص من وجودها في لبنان .

وسنعرض في القسم التالي الى هذه المعاهدة التي لم يكتب لها التنفيذ .

معاهدة الصداقة والتحالف بين فرنسا ولبنان

١٣ نوفمبر ١٩٣٦

سنحاول في دراستنا هذه عرض الاطار العام الذي وضعت بين زواياه معاهدة الصداقة والتحالف بين كل من الجمهورية الفرنسية والجمهورية اللبنانية . وستبدو واضحة القيود التي تحد من حرية لبنان الكاملة كدولة تامة السيادة ، حيث أن النصوص التي تضمنتها المعاهدة أرادت أن تعطي لبنان الشكل وعلى أن تظل فرنسا الدولة المنتدبة محتفظة بالجوهر .

ثم تنتقل الى أهم النقاط التي تناولها الاتفاق العسكري الملحق بالمعاهدة والذي نص في ديباجتها على أن يتمتع هذا الاتفاق بنفس القوة التي تتمتع بها المعاهدة الأصلية سواء من ناحية الشكل أو سريان المدة .

وفي رأيي أن الاتفاق العسكري أهم بكثير من المعاهدة الأصلية، حيث أنه من بين سطور هذا الاتفاق يتضح أن فرنسا أرادت أن تؤكد شرعية دوام احتلالها للبنان من خلال تلك الاتفاقية .

والاتفاقية بنصوصها المكتوبة ليست في حاجة الى التعليق لظهور تلك الحقيقة ، وفيما يلي عرض لأهم ما اشتملت عليه المعاهدة الأصلية وسوف تتبعه بدراسة الاتفاق العسكري .

أولا : الناحية الشكلية في المعاهدة :

تتكون معاهدة الصداقة والتحالف من تسع مواد وهي على نفس النمط الذي عقدت بسوجه المعاهدة بين سوريا وفرنسا ، وإن كانت المعاهدة السورية الفرنسية أخف وطأة من تلك المعاهدة ، وقد

وقع على المعاهدة من الجانب الفرنسي شخص واحد (١) في حين وقع عليها من الجانب اللبناني تسعة أشخاص يمثل كل واحد منهم اتجاهها معينا أو طائفة معينة (٢) ضمافا لقرارها .

وقد ورد في ديباجة المعاهدة العبارة التقليدية التي تشير الى أن المعاهدة ليست سوى معاهدة صداقة وتحالف أساسها الحسرية الكاملة والسيادة والاستقلال .

ثانيا : الناحية الموضوعية :

نصت مواد المعاهدة على قيام تحالف دائم بين الدولتين المستقلتين صاحبتى السيادة وكل منهما تقدر الصداقة والروابط القديمة التي تربط بينهما وسيعملان للدفاع عن السلام وحماية مصالحهما المشتركة . على أن تتبادل كل منهما مع الأخرى المشورة بدون تحفظ وبكل صراحة في كل المسائل المتعلقة بالسياسة الخارجية التي يكون لها أثر مشترك عليهما . وبالنسبة للدول الأجنبية فإن كلا من الدولتين تتعهد بتبني سياسة تتلاءم مع التحالف القائم بينهما وتجنب أى عمل من شأنه التأثير على علاقتهما مع الدول الأخرى ، وقد اتفق على تبادل التمثيل الدبلوماسي بين الدولتين .

وقد وافقت فرنسا على أن تنتقل الى لبنان الحقوق والالتزامات المترتبة على المعاهدات والاتفاقات والارتباطات الدولية التي عقدتها الحكومة الفرنسية نيابة عن الحكومة اللبنانية ، كما اتفق على أنه في حالة وقوع خلاف بين لبنان ودولة ثالثة — من شأنه خلق موقف يترتب عليه الخطر من تصدع العلاقات مع تلك الدولة — فإن لبنان

(١) الميسو « دى مارتل » المفوض السامي .

(٢) هم السادة : اميل اده (ماروني) . الأمير خالد شهاب (سني) . الشيخ بشارة الخوري (ماروني) . الدكتور أيوب ثلث (الأقليات) . محمد بك عبود عبد الرازق (السنة) . حكمت بك جنبلاط (الدروز) . بتروتراد (الأرثوذكس) . نجيب بك عسيران (الشيعة) . وهرام ليليكان (الأرمن) .

تتشاور مع فرنسا لايجاد حل لهذا النزاع في ضوء ما نص عليه عهد العصبة والتمسك بالاتفاقات الدولية الماثلة التي تعنى بالحالة موضوع النزاع .. على أنه اذا لم تتوصل الحكومتان الى نتيجة فان الطرف الآخر عليه أن يتقدم فوراً بالمعونة وفقاً لما يقتضيه روح التحالف ، وفي حالة التهديد الفعلي بالحرب فان الطرفين المتعاقدين يتخذان التدابير العاجلة للحماية اللازمة ..

والمساعدات المطلوبة من لبنان تتلخص في أن تقدم للحكومة الفرنسية - فوق الأراضي اللبنانية - كافة التسهيلات وكل المساعدات الممكنة بما فيها استخدام السكك الحديدية والبرية والموانئ والمطارات وكل وسيلة أخرى من وسائل المواصلات .

أما مسؤولية حفظ النظام في الأراضي اللبنانية فتقع على عاتق الحكومة اللبنانية ، ولكن تقبل الحكومة الفرنسية بقاء قواتها العسكرية لمساعدة السلطات اللبنانية على ذلك خلال مدة استمرار المعاهدة وطبقاً لما سينص عليه الاتفاق العسكري .

وبالنظر الى التسهيلات الممنوحة للحكومة الفرنسية من خلال تلك المعاهدة ، فان الحكومة اللبنانية تؤكد التزامها بالحماية الدائمة في كافة الظروف والأحوال لطرق المواصلات الجوية والبحرية التي ستستخدمها الحكومة الفرنسية في الأراضي اللبنانية وذلك لمصلحة التحالف بين البلدين .

وقد اتفق على أن تكون مدة سريان المعاهدة خمسة وعشرون عاماً وينسحب هذا أيضاً على الاتفاق العسكري ما لم يتفق الطرفان مستقبلاً على خلاف ذلك .. ولا يمكن التفاوض لتعديل المعاهدة الا بعد مرور أربعة وعشرين عاماً ، وتجدد المعاهدة تلقائياً لنفس المدة بمجرد انتهاءها (١) .

(١) نصت المعاهدة المعقودة بين فرنسا وسوريا على أنه يمكن التفاوض لتجديد المعاهدة أو تعديلها بعد مرور عشرين عاماً وإذا ما طالبت إحدى الحكومتين ذلك .

وقد نص على ضرورة التصديق على المعاهدة حتى تصبح نافذة المفعول ثم تسجل لدى السكرتارية العامة لعصبة الأمم ، وبعد ذلك فان لبنان بمساعدة فرنسا سوف يصبح عضواً في عصبة الأمم ، ويترتب على ذلك أن تنتقل تلقائياً الى الحكومة اللبنانية المسؤوليات والالتزامات الدولية التي ارتبطت بها فرنسا نيابة عن لبنان ، ويعنى ذلك تخلى فرنسا عن تلك المسؤوليات والتزام لبنان بها أمام عصبة الأمم .

وقد حررت المعاهدة باللغتين العربية والفرنسية ، واعتبرت كلا منهما لغة رسمية ، وفي حالة وقوع خلاف على تفسير النصوص عند التطبيق فان الطرفين يتفاوضان في هذا الشأن ، فاذا لم يصلح الى نتيجة يلجآن الى اتباع طرق التحكيم والتوفيق التي نص عليها عهد عصبة الأمم .

تلك هي المعاهدة وكلها قيود على لبنان تفصح عن الأهداف الحقيقية لمحاولة المندوب السامي الفرنسي في لبنان أن يأخذ موافقة ممثلي جميع الطوائف اللبنانية عليها حتى لا يشور الشعب عليها في المستقبل ، أما الاتفاق العسكري - وهو الجزء المكمل للمعاهدة - فنسعرضه فيما يلي :

الاتفاق العسكري :

يتشابه الاتفاق العسكري الذي عقد بين فرنسا ولبنان الى حد كبير مع الاتفاقية العسكرية التي عقدت بين سوريا وفرنسا وألحقت أيضاً بمعاهدة الصداقة الفرنسية - السورية - باستثناءات بسيطة .

وقد تضمن الاتفاق أن تنوب الحكومة اللبنانية عن الحكومة الفرنسية وتضع تحت مسؤوليتها القوات الفرنسية التي سيبقي في لبنان ، وهي مسؤولة عن رعايتها وتوفير مختلف الضمانات اللازمة

لها ، واشترط بأن تضم القوات المسلحة الفرنسية فرقة مختلطة (فرنسية - لبنانية) (١) .

وقد تعهدت الحكومة الفرنسية بأن تقدم لحكومة لبنان - بناء على طلبها - بعثة عسكرية فرنسية لخدمة وتدريب الجيش والشرطة والبحرية والطيران الحربي ، ومن مصلحة الطرفين أن تكون التعليمات والمعدات والذخائر المستعملة في الجيشين واحدة ، وتعهد الحكومة اللبنانية بتنفيذ ذلك عند حاجتها الى خبراء عسكريين أو أسلحة أو عتاد فعليها أن تتقدم بطلبها الى رئيس البعثة العسكرية الفرنسية في لبنان . وقد أعطى الحق لضباط البعثة العسكرية الفرنسية تولى القيادة الفعلية - مؤقتا - في وحدات القوات المسلحة اللبنانية ، ويكون ذلك أيضا بناء على طلب تتقدم به الحكومة اللبنانية لمثل الحكومة الفرنسية ويشترط موافقة الحكومة الفرنسية على ذلك . وإذا ما وافقت الحكومة الفرنسية ، فإن الضباط الفرنسيين الذين ينولون القيادة في الوحدات التي عينوا لها يصبحون مسؤولين عنها مسؤولية كاملة .

وبموجب هذا الاتفاق أصبح للحكومة اللبنانية الحق في أن تبحث بالطلبة اللبنانيين الذين تختارهم لدراسة فنون الحرب والتربية العسكرية الى المعاهد الفرنسية (٢) .

ولكى يسهل على الحكومة الفرنسية تنفيذ الالتزامات التي نصت عليها معاهدة الصداقة والتحالف ، فإن على الحكومة اللبنانية أن تتبنى بالنسبة لقواتها المسلحة سياسة ترمى الى توحيد الأسلحة واتباع الوسائل التي تستعملها القوات المسلحة الفرنسية ، وأن يكون العتاد

(١) بالنسبة لسوريا نص الاتفاق على أن تلتزم سوريا بإنشاء فرق للجنود والمشاة وكتيبة من الفرسان ودائرة تشرف على المراسلات وخدمة أعضاء البعثة العسكرية الفرنسية .

(٢) احتفظت سوريا في الاتفاق العسكري بحريتها في أن تبحث بطلبها الذين تختارهم لدراسة فنون الحرب الى دول أخرى غير فرنسا .

من نفس النوع الذي يستعمله الجيش الفرنسي ، على أن تتعهد فرنسا لتنفيذ ذلك الهدف بمد الحكومة اللبنانية بحاجتها من السلاح والذخيرة والسفن والطائرات من أحدث طراز .

وقد تعهدت الحكومة اللبنانية بأن تضع تحت تصرف الحكومة الفرنسية الأماكن الملائمة لاقامة القوات الجوية (١) . وأن تقدم كافة التسهيلات الممكنة لمساعدة الحكومة الفرنسية لانشاء وتأمين وسائل النقل والمواصلات التي تحتاج اليها القوات الفرنسية (٢) ، وأن تمنح المدنيين الفرنسيين وعائلاتهم المقيمين في لبنان والذين يعملون مع الجيش الفرنسي أو البحرية الفرنسية كافة الامتيازات والحصانات الممنوحة للعسكريين الفرنسيين أعضاء البعثة العسكرية الفرنسية .

تلك كانت النقاط التي حددتها الاتفاقية العسكرية المعقودة بين الدولتين ، وقد اعتبرت فرنسا أن الأراضي اللبنانية جميعها قاعدة لها ولم تحاول أن تحدد أماكن معينة كما حدث في اتفاقيتها مع سوريا ، كما أنها ألقت على كاهل القوات الفرنسية حق حماية المنشآت الفرنسية في لبنان ، في حين نصت في صلب الاتفاق مع سوريا على تعهد الحكومة السورية بالمحافظة على سلامة المنشآت الخاصة بالطيران التي تقيمها الحكومة الفرنسية في سوريا .

(١) تعهدت سوريا بأن تضع تحت تصرف فرنسا الأماكن الملائمة لاقامة قاعدتين جويتين وهذه الأماكن يجب أن تختارها الحكومة الفرنسية في منطقتين لا تزيد بعد كل منها عن العمران بأكثر من أربعين كيلومترا .

(٢) هذه التسهيلات تتضمن استعمال الطرق البرية والخطوط الحديدية والبحرية والموانئ والأرصفة والمطارات وحق استخدام المواصلات السلكية واللاسلكية والتليفونات والبرق وفي أي حالة من الحالات لا يمكن فرض تعريف مرتفعة بالنسبة للحكومة الفرنسية . وللحقن الفرنسية الحق في دخول المياه اللبنانية ، والطائرات الفرنسية الحق في اختراق المجال الجوي اللبناني والتجول في المياه الإقليمية والأراضي اللبنانية دون أخطار مسبق من الحكومة اللبنانية .

الكتب المتبادلة بين الطرفين :

أشارت دياجة المعاهدة الى أن الاتفاق العسكري وملحقات المعاهدة تعتبر لها قوة المعاهدة نفسها .

وبمراجعة ملحقات المعاهدة يتضح أنها مجموعة كتب متبادلة بين الطرفين المتفاوضين للاستفسار عن بعض نقاط شكلية أو تعيين ممثلين لكل دولة لدى الدولة الأخرى .

وليس بين هذه الكتب ما يسترعى الانتباه سوى كتاب واحد (١) طلبت فيه الحكومة اللبنانية من الحكومة الفرنسية أن تقبل - الحكومة الفرنسية - انشاء وظائف ملحقين لبنانيين بالسفارات والقنصليات الفرنسية في الدول التي يوجد بها مغتربون لبنانيون ، وقد قبلت الحكومة الفرنسية انشاء تلك الوظائف ، وأضافت بأنها على أية حالة من الحالات سوف تقدم معوتها الكاملة للمغتربين وستبذل جهدها للدفاع عنهم والمحافظة على مصالحهم .

نهاية المعاهدة :

رغم اجحاف تلك المعاهدة وملاحقتها بالنسبة للجانب اللبناني ، فإنها حينما عرضت على الجمعية الوطنية الفرنسية لدراستها واقرارها اختلفت الآراء بالنسبة لها ، ما بين مؤيد ومعارض ، أو بمعنى آخر فئة من النواب المتحررين يرون الاعتراف - الشكلي - بسيادة لبنان ، وفئة على النقيض ترى أن لبنان لا يختلف وضعه عن كونه جزءا من فرنسا .. وانهى الأمر بانتصار الفئة الثانية ورفض التصديق على المعاهدة في عام ١٩٣٨ .

والواقع أن الرفض لا يمكن اعتباره مطلقا انتصارا لوجهة النظر الاستعمارية ، ولكن كان للظروف الدولية المضطربة والسائدة في ذلك

(١) الكتاب يحمل رقم ٤ بالنسبة للكتب المتبادلة .

الوقت (١) أثر كبير في هذا الرفض ومؤازرة أصحاب الرأي القائل بأنه ليس هناك ما يدعو لعقد معاهدة بين فرنسا ودولة واقعة تحت سيطرتها سواء بشكل انتداب أو استعمار .

وقامت الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٣٩ ، وبقيامها اضطرت الحركات التحررية في الدول العربية أن تجمد نشاطها وتتخذ جانب الصمت والترقب انتظارا لما ستسفر عنه نتيجة الحرب الدائرة ، وأملا من كل دولة في أن تكون نهاية الحرب بالنسبة لها فاتحة عهد استقلال وتحرر .

ولم يكن يدور بخاطر أحد أن الحرب سوف تدور رحاها لأكثر من عام تعود العلاقات الدولية بعده الى مجاريها ويحدد الموقف بالنسبة للدول الواقعة تحت سيطرة الانتداب .

ولما دخلت الحرب في عامها الثالث وجدت تلك القوى والقائمون على الحركات الوطنية - بما في ذلك اللبنانيون - أن الانتظار ليس في صالحها ، وأنها قد ينتهي بها المطاف الى أن تصبح غنيمة حرب للكتلة المنتصرة ، وخاصة أن فرنسا دولة الانتداب قد انتهت في عام ١٩٤٠ كدولة كبرى حينما استولت عليها ألمانيا .

وفي عام ١٩٤١ بدأ لبنان يطالب من جديد وبالطاح للحصول على استقلاله الكامل ، معلنا عدم اعترافه بالمعاهدة المبرمة بينه وبين فرنسا والتي لم يصدق عليها من الجانب الفرنسي ، ومعلنا أيضا عدم اعترافه بانتداب فرنسا عليه لأن وضع فرنسا الدولي لم يصبح يمكنها - كدولة محتلة - من أن يكون لها هذا الحق .. وبالإضافة الى أن السلطة في فرنسا نفسها قد انقسمت الى قسمين : حكومة في فرنسا نفسها وتعرف باسم حكومة « فيشي » وحكومة هاربة الى أرض

(١) في عام ١٩٣٨ حيث بدأت ألمانيا تهدد أوروبا بأكملها بما فيها فرنسا .

فإنجاز تعرف باسم حكومة « فرنسا الحرة » . وكان لكل حكومة منهما رأى في استقلال لبنان .

وتدخلت بريطانيا باسم الحلفاء في المشكلة .

وبدأ عهد من المساومات لحصول لبنان على استقلاله .

وتفصيل ذلك في الفصل التالي .

الفصل الثالث

استقلال لبنان

أولا : موقف فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية :

كان اندلاع فيران الحرب العالمية الثانية سببا في أحداث تغييرات شاملة بالنسبة للوضع في كل من سوريا ولبنان ، فقد عملت فرنسا على تقوية جيش الاحتلال في كل من البلدين ، وعينت الجنرال « ويجند » قائدا للقوات الفرنسية في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط وأطلقت يده حرة في التصرف في شئون المنطقة بما يؤمن مصالح فرنسا .

وقد اطمأنت فرنسا في بداية الحرب الى موقفها وزاد اطمئنانها عندما أعلنت إيطاليا أن موقفها سيكون حياديا بالنسبة للحرب الدائرة بين ألمانيا ودول الغرب .

وكان على المندوب السامي الفرنسي في لبنان أن يأمن جانب الشعبين السوري واللبناني حتى يؤمن موقف فرنسا في المنطقة ، ولذلك فقد أوقف العمل بالدستور كما أشرنا من قبل ، وحكم لبنان حكما مباشرا .

ومنذ بداية الحرب واجهت سلطات الانتداب في لبنان رأيا عاما منقسما على نفسه بالنسبة لها ، ما بين مؤيد لوجودها ومعارض لبقائها ، كما كان الحال عندما تسلمت زمام الحكم في البلاد عام ١٩٢٠ ، وخاصة أنه في تلك الفترة كان المسئولون الفرنسيون في لبنان وسوريا قد فشلوا في اقناع الجمعية الوطنية الفرنسية في التصديق على المعاهدتين اللتين عقدتا بين فرنسا من جانب وكل من سوريا ولبنان من جانب آخر عام ١٩٣٦ . وقد ظهر عامل مهم في تلك الفترة وهو أن أجهزة الاعلام المعادية لفرنسا كانت تستغل أخطاء فرنسا في المنطقة

وتعمل على إثارة الرأي العام العربى ضد الحلفاء حتى يشعروا ضدهم. وكانت فرنسا تدرك حقيقة تلك المشاعر ، وتعلم أن أعداءها أكثر من أصدقاءها ، لذلك اضطرت الى اتخاذ خطواتها الوقائية فى سبتمبر ١٩٣٩ حتى تضمن لنفسها السلامة .

وازداد الموقف تعقيدا بالنسبة لفرنسا بدخول إيطاليا الحرب فى يونيو عام ١٩٤٠ بجانب ألمانيا ، مما جعل فرنسا تعيد النظر فى موقفها سواء داخل أراضيها نفسها أو بالنسبة لدولتى الانتداب — على ضوء هذه التطورات — وكانت التطورات سريعة بالنسبة لفرنسا نفسها ، فقد احتل الألمان باريس فى الشهر التالى لدخول إيطاليا الحرب ، وقامت حكومة « فيشى » الموالية لألمانيا .

وبالرغم من المحنة التى كافت تواجهها فرنسا ، ومن احتلال أراضيها نفسها أعان الجنرال « ميتل هوزر Mittle Houser »^(١) بأنه لن يحدث أى تغيير فى وضع الأراضى الواقعة تحت الانتداب الفرنسى ، وأن العلم الفرنسى سيظل مرتفعا فى هذه الأراضى وأن فرنسا ستستمر فى تأدية رسالتها فى سوريا ولبنان .

وقد كان لهذا التصريح أثره السيئ فى نفوس شعبى سوريا ولبنان ، مما قد يؤثر تأثيرا سيئا على موقف الحلفاء فى المنطقة ، خاصة وأن سياسة إنجلترا فى ذلك الوقت كافت ترمى الى محاولة جذب الشعور الوطنى الى جانب الحلفاء وتكوين جبهة ضد تغلغل نفوذ دول المحور .

وكان ذلك بداية للخلاف بين إنجلترا وفرنسا (حكومة فيشى) وذلك بسبب السياسة التى أخذت السلطات الفرنسية تعمل على تنفيذها (٢) ، وهى سياسة معادية فى الوقت نفسه لمصالح إنجلترا .

(١) فى ٧ يونيو عام ١٩٤٠ .

(٢) « منعت فرنسا الاتصال بين سوريا ولبنان من جهة وبينها وبين باقى الدول العربية (الأردن . فلسطين . العراق) من جهة أخرى . وفرضت القيود على دخول العرب الى تلك المناطق ، وحرمت التجارة بين المنطقتين وقطعت المواصلات البرية والاسلكية .

ونم يكن أمام إنجلترا الا أن تعمل منفردة وبوحى من مصلحتها الخاصة دون النظر الى أى اعتبار آخر ، فاصدر الوزير البريطانى المقيم فى القاهرة فى يوليو عام ١٩٤٠ تصريحاً استنكر فيه تصريح الجنرال « ميتل هوزر » وأكد فيه أن إنجلترا لن تقف مكتوفة الأيدي إزاء أى تدخل من دول المحور فى سوريا ولبنان ، وأوضح الوزير البريطانى فى تصريحه أن سياسة بريطانيا تجاه البلدين هى ترك الحرية التامة لها فى أن تتخذ الموقف الذى يلائم مصلحتها دون الاضرار بمصلحة الحلفاء ، بما فى ذلك الاستقلال ، على ألا تتيح الفرصة لألمانيا أو إيطاليا لأن تتخذ منها قاعدة لضرب إنجلترا .

وكانت نتيجة هذا الخلاف بين إنجلترا وفرنسا إتاحة الفرصة لازدياد نفوذ الدعاية الموالية لدول المحور ووضع فرنسا فى مركز حرج ، وبدأت نظرة الشعب تتباور وتنقلب من نظرة رهبة واحترام الى نظرة عدم اكتراث وعداء لدولة احتلته وحجرت على حريته ، وفى الوقت نفسه تريد أن تبقى على سلطانها وهيبتها فى أراض غير أراضيها التى تحتلها فى نفس الوقت سلطات أجنبية .

موقف الراى العام وبداية الوجود البريطانى :

أعلنت حكومة فيشى انسحابها من عصبة الأمم فى ١٨ أبريل عام ١٩٤١ وبذلك فقدت فرنسا (الشرعية) حقها (الشرعى) فى أن تكون دولة منتدبة على سوريا ولبنان .

وبدأ الوعي الشعبى فى الشرق العربى يتشكل استعدادا للجولة التالية ، وقامت مظاهرات فى كل من سوريا ولبنان تطالب بالاستقلال ، وعقدت الاجتماعات السياسية بين الزعماء لبحث مستقبل بلادهم وقد اشترك فى هذه الاجتماعات شخصيات سياسية وزعماء من البلاد العربية الأخرى . وكانت نتيجة تلك الاجتماعات الاتفاق على تقرير الواقع وهو أن سوريا ولبنان يجب أن تستقلا استقلا كاملا خاصة بعد أن زالت شرعية الوجود الفرنسى .

وقد أيقظت - وأقنعت - هذه المظاهرات ، الجنرال « دتتر » القائد الفرنسي في المنطقة ، والموالي لحكومة فيشي ، بضرورة العمل على إيجاد حل جذري لارضاء الشعب وضمان جانبه . فأعلن في نهاية شهر أبريل عام ١٩٤١ بأن استقلال سوريا ولبنان من المبادئ الرئيسية التي توافق عليها فرنسا ، إلا أن الوضع الدولي الراهن يجعل من المستحيل تحقيق هذا الاستقلال على الفور .. ولم يقتنع سكان البلدين بهذا المنطق ، وإن كانت أصواتهم بدأت تخفت انتظارا لما ستسفر عنه أحداث الحرب .

وكانت سياسة إنجلترا في هذا الوقت بالنسبة لسوريا ولبنان تشابه سياستها مع الدول العربية عند بداية الحرب العالمية الأولى حينما اتفقت مع الشريف حسين ، لذلك حاولت إنجلترا أن تشرك فرنسا معها في اتباع هذه الخطة خلال الحرب العالمية الثانية ، إلا أنها فشلت ويشتت إنجلترا من نتيجة أي تعاون مع حكومة فيشي ، بل وأصبحت تخشى جانبها بعد أن منحت تلك الحكومة لألمانيا الحق في استعمال بعض المطارات في سوريا ولبنان لاستخدامها للأغراض العسكرية ، لذلك بدأت إنجلترا تعمل على خلق قوة فرنسية أخرى تستطيع أن تستخدمها في أغراضها في مواجهة حكومة « فيشي » لذلك أعلنت عن قيام فرنسا الحرة .. وشكلت حكومة تحت قيادة الجنرال « ديغول » يعاونه مجلس يضم بعض العسكريين الذين هربوا من فرنسا ، وأطلق على الحكومة اسم « لجنة التحرير الوطني » واتخذت من الجزائر عاصمة لها .. وقد استطاعت حكومة فرنسا الحرة أن تسيطر على بعض القوات العسكرية التي انشقت على حكومة فيشي بالإضافة إلى قوات فرنسا في المستعمرات وخاصة في غرب أفريقيا .

واستغلت إنجلترا الفرصة فأعدت حملة من الجنود الاستراليين اشتركت فيها بعض الوحدات الفرنسية للتدخل لاحتلال سوريا ولبنان ، وفعلا بدأ التدخل في الثامن من يونيو عام ١٩٤١ . وقاومت قوات فيشي أربعة وثلاثين يوما ، وانهى الأمر بعقد اتفاقية بين الطرفين في ١٤ يوليو من نفس العام .

وقد كان هذا الاتفاق بداية وتأكيدا لانتهاء النفوذ الفرنسي في المنطقة - شرعيا وفعليا - وبداية لتحمل بريطانيا مسؤولية مباشرة في حماية المنطقة .

وكانت المفاوضات تدور بين الجنرال « دتتر » ممثل حكومة فيشي ، وبين ممثل إنجلترا في وجود مندوب فرنسا الحرة ، وقد وقع على الاتفاقية ممثل كل من الدولتين وتجاهل الطرفان وجود ممثل لفرنسا الحرة رغم حضوره المفاوضات ، وكانت هذه النقطة بالذات بداية لخلق المرارة في نفوس الفرنسيين أنصار الجنرال ديغول ، إذ تأكدوا أن إنجلترا لا تساعدهم إلا لخدمة أغراضها ، وخاصة أن شروط الاتفاقية التي وقعت لم تكن في مصلحة فرنسا الحرة . وقد نص في تلك الاتفاقية على احتلال سوريا ولبنان بجيوش إنجلترا وفرنسا الحرة على أن تحتفظ قوات حكومة فيشي بالأسلحة الخفيفة وتسلم المعدات الثقيلة بما في ذلك السفن والطائرات والدبابات .. وتسلم كذلك الإدارات التي تشرف عليها في البلدين إلى المندوب البريطاني ، على أن تحترم حقوق فرنسا الثقافية في هذه الأراضي (المستشفيات ، المدارس ، الأرساليات) وأن يبقى الموظفون الفرنسيون من أنصار حكومة فيشي في وظائفهم إذا ما رغبوا في ذلك واتفق على عودة رجال الجيش الفرنسي التابع لحكومة فيشي إلى فرنسا على سفن فرنسية وبملابسهم العسكرية . وتكونت لجنة للإشراف على تنفيذ الاتفاقية برئاسة إنجليزي وعضوية اثنين من البريطانيين واثنين من الفرنسيين غير الموالين لحكومة فرنسا الحرة واستمرت اللجنة في ممارسة أعمالها حتى ١٠/١٠/١٩٤١ .

عودة الوجود الفرنسي إلى سوريا ولبنان :

عقب قيام حكومة فرنسا الحرة أصدر الجنرال ديغول رئيس لجنة التحرير الوطني (١) قرارا عين بمقتضاه الجنرال « كاترو » قائدا

(١) في ٢٤ يونيو عام ١٩٤١ .

عاما للقوات الفرنسية في سوريا ولبنان ، ومندوبا عاما وفوق العادة وممثلا لرئيس فرنسا الحرة في هذه المنطقة .

وباستقراء الكتب المتبادلة بين الجنرال « ديغول » والجنرال « كاترو » يمكننا أن نلخص السياسة التي اتفق عليها بينهما بالنسبة لسوريا ولبنان وهي : محاولة تحسين الأوضاع الاقتصادية في البلاد ، والبدء في جس نبض النخبة المختارة من الأهالي للاتفاق على استقلال البلدين مع ضمان وقوف الشعبين السوري واللبناني وتحالفهما مع فرنسا ، وحماية حقوق ومصالح فرنسا التي تعهدت بالدفاع عن أراضي هذه البلاد ضد العدو ، والتعاون مع قوات الحلفاء لتنفيذ هذه الأهداف على أن تكون معاهدة عام ١٩٣٦ أساسا لمفاوضات مستقبلية مع سوريا ولبنان . ومن واجب الجنرال « كاترو » أن يبرر للشعب الاجراءات غير العادية التي تتخذها قوات الحلفاء في كل من الدولتين بسبب الظروف الدولية والحرب الدائرة وأن يؤكد تعهد الجنرال ديغول بأنه سيبلغ عصبة الأمم في الوقت المناسب انتهاء نظام الانتداب على سوريا ولبنان وموافقة فرنسا على استقلالها .

وبدأ الهدوء يسود البلاد نسبيا خاصة بعد أن قام الحلفاء باغراق الأسواق بالمنتجات الصناعية والماكولات وفتح أبواب عمل للعاملين .

وفي سبتمبر عام ١٩٤١ دخلت كل من سوريا ولبنان منطقة الأسترليني مما ساعدهما الى حد ما على تحسين أوضاعهما الاقتصادية رغم التضخم الحاد الذي بدأ يسيطر على البلاد .

وفي ظل تلك الظروف لم تحاول انجلترا أن تحتل مركز فرنسا الممتاز في تلك البلاد ، وخاصة حينما أتاحت لها الفرصة أثناء محنة فرنسا ، وعلى العكس تشير الخطابات المتبادلة (١) بين المسؤولين

(١) تبودات الرسائل في ١٥ أغسطس ١٩٤١ بين مستر « أوليفر لنتون » وزير الدولة البريطاني ، وبين الجنرال ديغول رئيس حكومة فرنسا الحرة .

من الطرفين على اتفاق الجانبين على استقلال سوريا ولبنان واعترافه انجلترا بأن فرنسا يجب أن يكون لها المركز الممتاز في هاتين الدولتين عن أية دولة أوروبية أخرى . وقد أعيد تأكيد ذلك مرة أخرى في بيان لرئيس وزراء بريطانيا أمام مجلس العموم البريطاني (١) .

وفي ظل الوجود الفرنسي الجديد ، عادت أصوات الشعبين السوري واللبناني ترتفع مرة أخرى مطالبة بالاستقلال ، وانضمت الحكومات الوطنية في البلدين مؤيدة مطالب الشعب ، مما أدى الى أن يقوم الجنرال « كاترو » بخطوة جريئة ، وهي اقالة الوزارتين في كل من الدولتين وتعيين وزارتين يرأس كلا منها شخص يتمشى — مؤقتا — مع تحقيق الأهداف الفرنسية في بلده . وحتى يعطى « كاترو » تلك الوزارة شيئا من الشعبية ، فقد أوعز لها بأن تعلن في ٢٦ نوفمبر ١٩٤١ استقلال لبنان ، الا أن هذا الاستقلال كان مقيدا باستمرار وجود المندوب السامي الفرنسي بجانب البعثات والارساليات الفرنسية ، واشترط في هذا الاعلان أن تكون معاهدة ١٩٣٦ هي الأساس الذي يتم بموجبه الاتفاق بين البلدين على رعاية مصالح فرنسا في لبنان .

وقد قبل هذا الاعلان بفقر تام في مختلف الطبقات ، وخاصة أن الظروف التي عقدت فيها معاهدة عام ١٩٣٦ تختلف اختلافا تاما عن الظروف القائمة في ذلك الوقت بالنسبة لكل من الطرفين ، وقد أثار ذلك انجلترا مرة أخرى .

(١) في ٩ سبتمبر ١٩٤١ وقد جاء فيه « ليس لدينا أي مذهب خاصة بالنسبة لسوريا ، ونحن لا نبحث أن نحل محل فرنسا أو نستبدل بالمصالح الفرنسية مصالح انجليزية ، اننا في سوريا فقط لكي نكسب الحرب ، وأن نفوز فرنسا يجب أن يكون هو الأول والمسيطر في سوريا بالنسبة لباقي دول أوروبا ، وهذه هي السياسة التي قررنا اتباعها ، أن لنا وضعنا خاصا في العراق ، لذلك يجب أن يكون لفرنسا وضعها الخاص في سوريا ، وأن استقلال سوريا أمر طبيعي بالنسبة لسياستنا » .

الخلاف بين إنجلترا وفرنسا الحرة :

عندما فكرت إنجلترا في المساعدة على إنشاء حكومة لفرنسا لم تكن تتخيل أن تلك الحكومة التي خلقتها سوف تسبب لها المتاعب والمشاكل فيما بعد إذ أن الجنرال « ديجول » عندما تأكد أن أقدام حكومته بدأت تثبت في سوريا ولبنان عقب تعيينه الجنرال « كاترو » ، أخذ يوحى إلى أعوانه بيث الدعاية ضد إنجلترا في المنطقة خوفا من أن تستأثر إنجلترا — وهي القوية في ذلك الحين — بالاشراف والسيطرة على المنطقة خاصة وأن الجيوش الانجليزية كانت تحتل جميع البلاد العربية في تلك الفترة .

وكان هناك الكثير من المبررات لدى الجنرال « ديجول » لتأييد شكه في نوايا إنجلترا ، خاصة بعد أن رفضت إنجلترا إشراك مندوب ديجول في التوقيع على اتفاقية الهدنة بين المندوب البريطاني ومندوب حكومة فيشي بشأن دخول لبنان (١) (في ١٣ يوليو عام ١٩٤١) .. وقد حل « ديجول » قبول إنجلترا عودة الجنود الفرنسيين أنصار حكومة فيشي إلى فرنسا على سفن فرنسية وبملابسهم العسكرية وبأسلحتهم الشخصية ، بأن إنجلترا تخشى — إلى حد ما — نفوذ حكومة فيشي وأنها لا تزال تنظر إلى « ديجول » وأتباعه كقوة ثانوية ، يضاف إلى ذلك أن إنجلترا رفضت تسليم أتباع « ديجول » الأسلحة الثقيلة التي حصلت عليها من رجال حكومة فيشي ، وكان لذلك أثر سيئ في نفسه لأنه كان يرى أن هذا السلاح تملكه فرنسا وأنه الذي يمثل فرنسا ، وعلى هذا الأساس فمن حقه استلام هذا السلاح وخاصة أن الجيش الذي جمعه في حاجة إليه .

وقد كانت هذه الأسباب مدعاة لأن يعلن « ديجول » في ٢١ يوليو — أي بعد أسبوع من توقيع الاتفاقية بين الجنرال « دتر »

والمندوب البريطاني — عدم موافقته عليها وتهديده إنجلترا بسبب جنوده المشتركين معها في تلك الجبهة ..

الا أن إنجلترا أرضت الغرور الفرنسي ببعض الأمور الشكلية مثل رفع علم فرنسا الحرة على المباني الحكومية في بيروت اعتبارا من ١٦ يوليو عام ١٩٤١ .

ثم عاد الخلاف إلى الظهور بين الطرفين مرة أخرى ، إذ بدأت فرنسا الحرة تحاول إعادة أمجادها في سوريا ولبنان من جديد ، واعتقد « ديجول » بل وصرح وهو في الجزائر بأن التساهل في منح البلدين الاستقلال معناه التضحية بمصالح فرنسا الرئيسية ، وهو الحفيظ عليها . وقد أقلق هذا التصريح بالجنرال « سبيرس Spears » مندوب إنجلترا التي كانت سياستها ثابتة في موالاة الشعبين السوري واللبناني ومنحهما الاستقلال .

وبدأ الخلاف بين النظرتين يصبح عميقا ، فالجنرال « ديجول » رغم وعوده بالاستقلال إلا أنه كان غير جاد في تلك الوعود ، وكان الواقع يشير إلى أن السلطات الفرنسية بدأت تستعيد زمام كافة الأمور في يدها ، وكان من رأى « ديجول » أن يؤجل أى حديث عن الاستقلال إلى ما بعد انتهاء الحرب نهائيا ، ثم يبحث بعد ذلك في إيجاد اتفاقية بين الطرفين لأنه يرى أن الاستقلال يجب أن يكون عقب توقيع اتفاقية لا أن يكون سابقا عليها . في حين أن إنجلترا كان يهمها سلامة قواتها وذلك لن يتأتى إلا بضممان ووقوف العرب بجانبها وعدم إيجاد ثغرة في تلك الجبهة ، وتعتبر أن تدخلها عن تنفيذ الوعد الذي اشتركت فيه بمنح الاستقلال لكل من سوريا ولبنان معناه خسارتها للمنطقة ، بالإضافة إلى أن إنجلترا لم تكن تنظر إلى فرنسا الحرة النظرة التي تجعلها تضحي بسلامتها في سبيل إرضاء غرور القائمين على شؤون تلك الحكومة الحرة وخاصة الجنرال « ديجول » .

وتكررت الخلافات بين إنجلترا وفرنسا عندما طالب الشعبان

(١) اسندت رئاسة الوزارة في لبنان إلى السيد أحمد الداعوق .

السوري واللبناني بأجراء الانتخابات في عام ١٩٤٢ ، ووصلت العلاقات بين إنجلترا وديجول الى أقصى حالات التوتر ، بل الى التهديد الانجليزى لديجول في نوفمبر عام ١٩٤٣ حينما اعتقلت السلطات الفرنسية رئيس جمهورية لبنان وبعض وزرائه .

الا أن استقلال البلدين كان بداية لزوال التوتر في العلاقات بين إنجلترا و « ديجول » . وسنعرض في الجزء التالى المراحل التى مر بها اعلان استقلال لبنان .

ثانيا : اعلان استقلال سوريا ولبنان :

(أ) الاعلان الفرنسى الأول :

في الثامن من يونيو عام ١٩٤١ وأثناء زحف القوات الانجليزية الفرنسية المشتركة لاحتلال لبنان وتخليصها من سيطرة حكومة فيشى ، أعلن الجنرال « كاترو » قائد قوات فرنسا الحرة انتهاء نظام الانتداب وأن كل شعب مستقل له سيادته وأملمه فرصة العمل اما أن يتحدوا في دولة واحدة ، واما قيام دولتين منفصلتين .. وسوف يكرس هذا الاستقلال بمعاهدة يضمن فيها المصالح المتبادلة ، وسوف تبدأ المفاوضات بمجرد أن تسمح الظروف بذلك .. وان هدف إنجلترا وفرنسا هو منع اتخاذ سوريا ولبنان كقاعدة لهجوم شديدا .

ولكى يعطى الجنرال « كاترو » بيانه شكلا قويا وسندا يقبله المواطنون ، فقد أكد بأن الحكومة البريطانية بالاتفاق مع فرنسا الحرة قد ضمنتا للبلدين كافة المزايا التى يتمتع بها العالم الحر الذى يقف بجانبهما .. وعلى ذلك فان الحصار المضروب حول البلدين سوف يرفع وسوف تستأنف مفاوضات عاجلة تتيح لسوريا ولبنان الانضمام الى منطقة الاسترليني مما سيحقق الكثير من التسهيلات الاقتصادية والحصول على الوفير من الأرباح نتيجة التصدير والاستيراد .

وقد أثبت الواقع أن هذا الاعلان الذى قامت طائرات الحلفاء بتوزيعه على كافة المناطق اللبنانية .. لم يكن جديدا بل كان يقصد به الاستهلاك المحلى وتسهيل دخول جيش الحلفاء الى الأراضى اللبنانية والسورية ، وقد كان لهذا الاعلان نتائج ايجابية وبوجه خاص في نفوس الشعب اللبناني ، ففتح الباب على مصراعيه أمامها حتى أن جنود الجنرال « كاترو » قد استقبلوا استقبال الفاتحين في بعض المناطق اللبنانية .

وأثبتت الأحداث التى تلت ذلك التصريح أن فرنسا قد تراجعت منذ بداية استقرار جنودها في لبنان عن الموقف الذى اتخذته في ٨ يونيو .. وكان على إنجلترا أن تساند سياستها مرة أخرى وتقف في صف الاستقلال فأعلنت بيانا يؤكد هذا الموقف .

(ب) الاعلان البريطانى :

لم يقتصر أمر اعلان استقلال سوريا ولبنان على الجانب الفرنسى فقط ، بل كان على إنجلترا وهى صاحبة القوة أن تثبت وجودها في أمر جوهرى خطير كهذا .. وحتى لا يقال في الأوساط الشعبية في البلدين ان الاستقلال كان منحة من فرنسا فقط ، لذلك سارع السير « مايلز لامبسون » سفير بريطانيا في القاهرة في التاسع من يونيو عام ١٩٤١ بإذاعة بيان باسم الحكومة البريطانية استعرض فيه بيان الجنرال « كاترو » وأعلن أن إنجلترا تؤيد وتدعم هذا التأكيد بالاستقلال الذى أعلنه الجنرال « كاترو » باسم الجنرال « ديجول » ، ويؤكد بأنه في حال انضمام سوريا ولبنان الى الحلفاء فإن حكومة إنجلترا سوف تمنحهم كافة المميزات التى تتمتع بها البلاد التى تقف الى جانب الحلفاء ..

(ج) الاعلان الفرنسى الثانى :

بدأ الشعب ينتظر اتخاذ أية اجراءات من جانب الحلفاء لتحقيق « الاعلانات » التى صدرت في أوائل شهر يونيو ، ومرت الشهور

دون جدوى .. ولما شعر الجنرال « كاترو » بأن انفجاراً شعبياً على وشك الوقوع .. وخاصة في سوريا ، أصدر بياناً في كل من البلدين^(١) جاء فيه :

أن البيان الذى أعلنه في ٨ يونيو الماضى والذى دعمته بريطانيا العظمى معترفاً بلبنان كدولة مستقلة ذات سيادة في ظل معاهدة تعقد بين البلدين لحفظ مصالحهما المتبادلة يعتبر سارى المفعول بالرغم من استمرار الحرب ووجود ظروف غير عادية ، وأصبح الوضع الآن هو تنظيم الاستقلال ووضع الأمر في يد شخص قدير لاتمام هذا العمل الصعب في ظل تلك الظروف الراهنة ، وقد طلب من الرئيس « الفريد قناش » الاستمرار في الحكم على أن يحمل لقب رئيس الجمهورية وأن يحكم بواسطة حكومة تكون مسئولة أمامه على أن تكون هذه الحكومة مثلة لجميع المناطق والاتجاهات التى يتكون منها لبنان .

وواجب هذه الحكومة تحديد الوسيلة التى سيتم بها التعاون بين لبنان وفرنسا الحرة ، لحين تهيئة الظروف التى تسمح بالبداية في اجراء مفاوضات لعقد معاهدة صداقة وتحالف بين البلدين .. وان فرنسا اذ تعترف باستقلال لبنان فانه يهمها المحافظة على صداقتها التقليدية له وسلامة منشآتها التى أقيمت في هذا البلد منذ عدة قرون وبالمركز الممتاز الذى اكتسبته .

ووعدت فرنسا ببقاء معونتها للبنان في كافة الميادين كما هى ، ولن تخرج عن روح معاهدة الصداقة والتحالف التى وافق عليها الطرفان عام ١٩٣٦ .

وزيادة على ذلك فان ظروف الحرب واحتلال الحلفاء للأراضي اللبنانية يضىء على لبنان - مؤقتاً - صفة خاصة ..

وهكذا نجد أن البيان الفرنسى الثانى قدم الاستقلال

(١) أعلن في بيروت في ٢٦ نوفمبر ١٩٤١ .

وسجبه باليد الأخرى في نفس الوقت ، فقد وضع من الشروط والقيود ما يجعل هذا الاعلان مجرد عمل دعائى لا قيمة له من الناحية الواقعية مما كان له أثر سبىء في نفوس الشعب اللبنانى .

مدى الاعلان الثانى لدى الراى العام :

قوبل الاعلان الثانى للجنرال « كاترو » بفتور ظاهر لدى الراى العام ، وكان فاتحة الخلاف بين اللبنانيين أنفسهم : الموالين لفرنسا والمعارضين لسياستها ، وتبلورت نقاط الخلاف في عدة مواضع منها ..

أنه سبق أن أعلن « كاترو » في بيانه الأول أن فرنسا تترك الحرية لكل من سوريا ولبنان في الانضمام لتكوين دولة واحدة ، أو أن تظل كل منها دولة قائمة بذاتها ، في حين أن البيان الثانى لم يشر الى ذلك بل سجل انفصال كل من البلدين عن الأخرى . وقد وقف ضده أنصار الوحدة بين سوريا ولبنان وخاصة سكان المناطق التى ضمت الى لبنان عقب الانتداب الفرنسى وكلها مناطق اسلامية .

ولم يعجب البعض عودة « كاترو » الى تأكيد المركز الممتاز لفرنسا في لبنان حتى في ظل الاستقلال ، وضرورة ايجاد وضع خاص للمنشآت والارسابيات الفرنسية ، وكذلك تأكيده بأن الاستقلال سوف يكون أساسه معاهدة الصداقة والتحالف التى عقبت بين البلدين عام ١٩٣٦ ولم يقدر لها أن ترى النور ، وذلك يعنى أن « كاترو » لم يقدر تغير الظروف سواء بالنسبة لفرنسا أو بالنسبة للبنان ، ففرنسا كانت في عام ١٩٣٦ دولة كبرى . أما في عام ١٩٤١ فهى دولة تحتلها ألمانيا ويتفاوض باسمها مع لبنان ممثل عن حكومة هاربة في المنفى ، ولبنان كان في عام ١٩٣٦ يسعى للحصول على الاستقلال بأية صورة من الصور . ولكن عام ١٩٤١ كان بالنسبة له شيئاً آخر .. شعب تيقظ فيه الوعي أمام دولة منتدبة انهارت واقتسمت على نفسها وخرجت من عصبة الأمم وفقدت شرعيتها في الانتداب على لبنان أو غيره .

وقد شجع على النقد والخلاف أن الوزارة التي ألفها الجنرال « كاترو » كانت تضم شخصيات تارضها السياسى محدود ، إذ كانت هذه الوزارة هي نفسها التي عينها كاترو من قبل اعلانه عن الاستقلال لخدمة مصالح فرنسا ، ولم تكن من وجهة نظر الشعب بالوزارة القوية التي تستطيع أن تجابه مسئوليات دولة حديثة عهد بالاستقلال ومستلزماته وما يترتب عليه .. يضاف الى ذلك كله أن السلطات الفرنسية في لبنان لم تظهر أية بادرة لتحقيق الاستقلال تحقيقا عمليا ، ولم تحاول أن تنقل بعض السلطات التي تتمتع بها أو الادارات التي تشرف عليها الى الحكومة اللبنانية التي عينتها .

وظل الموقف على ما كان عليه من قبل ، ولم بطراً أى جديد إلا حينما أعلن الجنرال « دييجول » في أغسطس عام ١٩٤٢ أثناء زيارته للبنان أن اجراء انتخابات في سوريا ولبنان لا يمكن أن يتم في الظروف الحالية .

وقد كان هذا الاعلان تأكيداً لشعور السوريين وبعض اللبنانيين بأن الاستقلال الذي حصلوا عليه ليس سوى مجرد بيانات واعلانات شكلية لخدمة مصالح انجلترا وفرنسا في المنطقة ، مما جعلهم يظهرون استياءهم من هذا الوضع ، وساعد على ذلك الطريقة البدائية التي كان يعالج بها المسئولون الفرنسيون اتباع « دييجول » شئون البلاد . وشعر الشعب بأن الجديد الذي حصلوا عليه نتيجة علاقات الاستقلال ما هو الا تضيير بآخر .. هو احلال أنصار فرنسا الحرة محل اتباع حكومة فيشى ليس الا .. وساعد على النقمة تدهور الحالة الاقتصادية في البلاد .. مما أدى الى قيام مظاهرات ضخمة على نطاق واسع ..

وقد أرغمت فرنسا أمام ضغط الرأي العام على الموافقة على اجراء الانتخابات في لبنان في شهر مايو عام ١٩٤٣ ، وتم لأول مرة في ظل الحكم الفرنسى انتخاب رئيس جمهورية لبنان بواسطة المجلس النيابى المنتخب وذلك في الحادى والمشرين من سبتمبر من نفس العام .

وانجحت أنظار أبناء البلاد الى مجلسهم الجديد وحكومتهم متطلعين الى تحقيق آمالهم .

وكان أول عمل قام به الزعماء السياسيون على اختلاف طوائفهم وميولهم هو الاتفاق على حفظ استقلال البلاد وسيادتها ، وقد أطلق على هذا الاتفاق اسم « الميثاق الوطنى » وهو موضوع بحثنا في الجزء التالى ..

ومما تجدر الإشارة اليه هو أن انجلترا كانت أول دولة تسارع الى تهنة لبنان رسمياً باستقلالها ، وعينت الجنرال « سيرس » أول وزير مفوض لها لدى جمهوريتى سوريا ولبنان . كما سارعت بعض الحكومات الموالية للغرب — ومعظمها كانت حكومات في المنفى في ذلك الوقت — بالاعتراف بهذا الاستقلال .

ولم تقدم الحكومات العربية على الاعتراف مباشرة بالوضع الجديد الا بعد أن أصبح الاستقلال اللبناني حقيقة قائمة وذلك في أواخر عام ١٩٤٣ .

ثالثاً : الميثاق الوطنى :

رغم حصول لبنان على استقلاله السياسى الا أن الوعي القومى كان ما زال في مرحلته الأولى ، والأحزاب اللبنانية الموجودة في ذلك الوقت لم تزل تحاول أن تبني نفسها أو تحقق أهدافا شخصية دون أن تستطيع توجيه الارادة الشعبية أو يكون لها أثر فعال في السيطرة على الجماهير حتى تقننها بأهمية الكفاح في سبيل تأمين الاستقلال . وكانت القاعدة الطائفية — ولم تزل — هي أساس التفكير السياسى في لبنان . وقد تعاون على ارساء قواعدها الحكم التركى وما صاحبه من وضع نظام خاص بلبنان عقب مذابح ١٨٦٠ . ثم شجع الحكم الفرنسى أثناء فترة الانتداب الروح الطائفية ، وساعد على ذلك استغلال بعض السياسيين المستفيدين منها في استمرار هذا الوضع كما سبق أن أوضحنا .

وقد وقف الشعب اللبناني — من اتهازه فرصة تحقيق استقلاله الكامل — موقفين متباينين :

فريق ليس عنده ما يمنع من تحرره من الاستعمار والحصول على استقلال بلاده ، ولكنه يخشى على مستقبله ومصيره اذا ما تخلت فرنسا عن حمايتها له ..

والفريق الثاني يرى في تحقيق الاستقلال فرصة يحقق عن طريقها المبادئ التي طالما دعا اليها وهي الدخول في وحدة مع جارتها سوريا ، حيث يعتبر أن لبنان جزءا طبيعيا من سوريا .

وأصبح حصول لبنان على استقلال حقيقي رهنا باتفاق الطرفين اللبنانيين على حل يضمن لهما الوقوف صفا واحدا في وجه فرنسا التي استغلت هذا التباين والخلاف لطالة بقائها في لبنان .

الا أنه في عام ١٩٤٣ قرر بعض السياسيين الذين يمثلون وجهة نظر الطرفين المتناقضين والذين يمثلان في مجموعهما سكان لبنان ، أن يعملوا لايجاد تسوية معينة يضمنون بها أن يعيش الجميع في وئام داخل اطار الدولة المستقلة الجديدة (لبنان) . وقد وصلوا الى الاتفاق على بعض الأسس التي وافقت عليها جميع الطوائف ، وأطلق على النقاط التي تمت الموافقة دايتها « الميثاق الوطني » وهو عبارة عن مجموعة مبادئ غير مكتوبة .

ويعتبر اللبنانيون الميثاق الوطني في حكم الدستور غير المكتوب ، حتى ان رئيس الجمهورية اللبنانية عندما يقسم على احترامه الدستور عند توليه منصبه يقسم أيضا على احترامه للميثاق الوطني (١) .

(١) في جلسة مجلس النواب التي عقدت في ٢٣ سبتمبر ١٩٥٨ بمناسبة انتخاب اللواء فؤاد شهاب رئيسا للجمهورية اللبنانية قال في خطابه :

« في الساعة التي أقسم فيها يمين المحافظة على الدستور اللبناني ، أعاهدكم وإطالكم بعهديكم على الوفاء للدستور غير المكتوب ؛ ميثاقنا الوطني . فهو الذي جمعنا وجمعنا على الإيمان بلبنان وطننا عزيزا =

وقد تبني الشيخ بشارة الخوري أول رئيس للجمهورية في عهد الاستقلال منذ أن تولى منصبه شرح مفهوم الميثاق في خطبه العديدة داعيا الى التمسك به والإيمان بما اتفق عليه فيه بين الطوائف . ومن خلال تلك الخطب (١) نستخلص النقاط التي أبرزها الشيخ بشارة ، وتجميع هذه النقاط يمكن رسم الصورة الكاملة للميثاق الوطني والمبررات التي تدعو الى تقديسه وضرورة وجوده . وتتلور هذه النقاط فيما يلي :

١ — أن الميثاق الوطني هو عهد بين جميع اللبنانيين على اختلاف طبقاتهم وميولهم ، أساسه استقلال صحيح وسيادة قومية ومحافظة على دستور البلاد ، لا انتقاص فيها ولا هوداة ، ومودة خالصة وتعاون وثيق بين الأقطار العربية . ولبنان لمصلحة الجميع وعلى قدم المساواة وبروح العدل والانصاف يسترشد سياسته .

٢ — أن حب لبنان فوق كل شيء ، يجب أن يظل للبلدان العربية جارا أمينيا وأخا صادقا تربطه بها روابط تعاون يسودها الود والاخلاص .

٣ — وأما خطة لبنان تجاه الغرب والشرق فلا معاهدة ولا ارتباط ولا امتياز ولا مركزا ممتازا ، بل يريد صداقة الجميع ومعاهدة مع الجميع على أساس الند للند ، والأمر كذلك تجاه الدول العربية الشقيقة .

٤ — يتعهد جميع اللبنانيين بعدم التضحية بشبر واحد من أراضي لبنان ولا القبول من انتقاص سيادته واستقلاله ، فلا وصاية ولا حماية ولا رقابة ولا معاهدة تمنح مركزا ممتازا لدولة على أخرى ، بل جميع الدول على السواء .

= مستقلا .. سيدا حرا .. متعاونيا باخلاص وصدق مع شقيقاته الدول العربية الى أقصى حدود التعاون لما فيه خيرها وخيرها جميعا ، حقيما علاقاته مع العالم أجمع على أساس الصداقة والكرامة والتعامل المتكافئ الحر » .

(١) حقائق لبنانية — الشيخ بشارة الخوري — الجزء الثالث .

ويمكن اعتبار هذه النقطة وهذا العهد بمثابة مذكرة تفسيرية
لمواد الميثاق الوطني.

هيكل الميثاق الوطني :

ليس هناك مواد مكتوبة أو صياغة ثابتة للميثاق الوطني حتى
يمكن قتلها حرفياً ، إنما الثابت أن هناك التزامات شفوية فقط بين
مسئلي الطوائف المختلفة التي يتكون منها لبنان ، والثابت أيضاً أنه
لا خلاف بين الطوائف على روح الميثاق والهدف منه وأن كانت الصياغة
تختلف بين شخص وآخر ، ويتكون الميثاق من مبادئ ثلاث هي :

أولاً : أن يتخلى المسيحيون اللبنانيون عن رغبتهم في طلب الحماية
الفرنسية والخروج من العزلة التي يرغبون في اتباعها وأن يدخلوا
ضمن المجموعة العربية ، وفي مقابل ذلك يتخلى المسلمون عن السعي
لضم لبنان أو أي جزء منه إلى سوريا أو إلى أي وحدة عربية أكبر .
ولا يضمن ذلك سوى اعتراف سوريا وباقي الدول العربية الأخرى
بالكيان اللبناني بحدوده الموجودة .

ثانياً : يقتصر اقتراب الفريق الأول « المسيحيون » من الفكرة
العربية على الاعتراف « بوجه لبنان العربي » وأن تكون مساهمة
لبنان في مجال التعاون العربي الكامل داخل نطاق استقلاله التام
وسيادته الوطنية الكاملة ، بحيث لا يطلب من لبنان السير في ركاب
سياسة عربية تتعارض مع مصالحه ووحدته الوطنية . ويرضى الفريق
الأخر « المسلمون » بذلك كما رضيت به جميع الدول العربية .

(١) حظي هذا الوضع الخاص بالتأييد في ميثاق جامعة الدول العربية
عند اشتراك مندوب لبنان في وضع ميثاق الجامعة .
وبلاحظ أن الميثاق الوطني لم يقرر جازماً ما إذا كان لبنان بلداً
عربياً أم لا ، مكتفياً بهذا التعبير الاسترضائي أن لبنان ذو وجه عربي .
(المقدمة اللبنانية - دكتور جورج حنا - ص ٢٣) .

ثالثاً : اتفق الطرفان على توزيع مناصب الدولة الرئيسية توزيعاً
طائفيًا عادلاً ، بالإضافة إلى تقاسم الوظائف ذات المسؤولية في الدولة
حسب الأهمية بالنسبة لكل طائفة ، وطبقاً لتفاهم مبدئي حينذاك اتفق
فيما يتعلق بمقاعد المجلس النيابي على أن تكون نسبة المسيحيين إلى
المسلمين هي ٦ : ٥ وهو نفس النظام الذي كان معمولاً به في ظل
الاحتداب ولا زال معمولاً به حتى الآن .

ولأهمية هذا البند وانعكاسه على نظام الحكم فأتينا سنفرده
قسماً خاصاً في حينه . والواقع أن الميثاق الوطني في لبنان يمكن
اعتباره الأصل وأصبح الدستور المكتوب هو الفرع ، وسيبدو ذلك
واضحاً عند حديثنا عن التطبيق العملي للميثاق .

تطبيق الميثاق :

في السنوات الأولى لتطبيق الميثاق الوطني اتضح أنه نجح فعلاً
في تهدئة الفريقين ، وقابل الجميع الفكرة التحررية الاستقلالية بحماس ،
إلا أنه اتضح فيما بعد أن الميثاق كان علاجاً مؤقتاً ومسكناً للمرض
المزمن الذي تعانيه البلاد وهو الطائفية ، وقد كان الميثاق بمفهومه وواقعه
يؤكد ويثبت وينمي الطائفية بدلاً من أن يعمل على التخلص منها .

ونجح الميثاق في أن يقسم اللبنانيين إلى فريقين متناحرين ، كل
منهما يسعى إلى الحصول على أكبر قدر من المغنم على حساب
الفريق الآخر .

ومرت السنون وكان أمام المسؤولين عن لبنان المدة الكافية
ليبنوا على أساس الميثاق لبناناً جديداً ، ولكن بينما كانت الدنيا تتغير
والمجتمعات العربية تتقلب حوله ، ظل لبنان الرسمي والسياسي متجمداً
عند السطحيات والشكليات ، فلم يفعل شيئاً لتطوير الإيمان « بالوطن
الملجأ » ولم يفعل شيئاً لتطوير الإيمان « بالوطن المرحلة » . وهكذا
استمرت الفئة الأولى تستفيد من امتيازاتها باعتبار أن هذا الوطن .
٩ - سياسة الحكم في لبنان

يخصها قبل غيرها ، وظلت الفئة الأخرى تتألم في حرمانها الذي كان بعضه عائدا الى آفانية زعمائها وتشعر بأنها غريبة عن لبنان ، فأخذ عقلها الباطن يبحث عن « ملجأ » خارج الحدود (١) .

وقد أدى هذا الوضع الى قيام ثورة في لبنان في منتصف عام ١٩٥٨ ، وكان لها أسباب وأهداف . ولم تكن الثورة في حد ذاتها طائفية ، الا أنه قد ترتب عليها قيام ثورة أخرى أطلق عليها اسم « الثورة المضادة » وقد أثبتت هذه الثورة الأخيرة فشل الميثاق (٢) وأنه أصبح غير عملي لا يناسب التطور اللبناني السريع . وقد أثبتت نتائج الثورة تأكيد فشل الميثاق وأنه ليس سوى مجرد كلمات تتردد للاستهلاك المحلي الشعبي فقط ، ووقت الحاجة ، أما واقعه العملي فلا شيء .

ثم تجلى تطبيق الميثاق — شكليا — عقب الثورة في أمرين :

أولهما : تأليف وزارة رباعية في عام ١٩٥٩ ضمت أربعة من أقطاب الأحزاب والطوائف اللبنانية والتي كانت تتناحر مع بعضها البعض ، ولا يمكن غير ذلك حتى يثبت الولاء للميثاق ..

وثانيهما : تشكيل وزارة أخرى في عام ١٩٦٠ تضم ثمانية عشر وزيرا من جميع الطوائف (٣) ، وذلك أيضا تطبيقا للميثاق ..

(١) نحو لبنان جديد — باسم الجسر — ص ٣٠ .

(٢) هناك من يقرر بأن قيام ثورة ١٩٥٨ ليس دليلا على فشل الميثاق الوطني في تحقيق أهدافه ، إذ أن سبب الثورة هو أن فريقا من المواطنين قد ثاروا ضد الحاكمين لأنهم رأوا أنهم فشلوا في تحقيق الإصلاح الداخلي وانحرفوا في حقل السياسة الخارجية ، ويؤكد هذا الفريق أن الميثاق الوطني قد سار بلبنان خلال الفترة الماضية في طريق الازدهار الاقتصادي وارتفاع مستوى المعيشة واحتلال لبنان مركزا دوليا مرموقا . الا أن هذا القول لا يوافق عليه البعض وسنشرح آراءهم في الصفحات القادمة وهم يعتبرون أن الجمود الذي يسيطر على لبنان في بعض النواحي داخليا أو خارجيا سببه الميثاق الوطني .

(٣) حتى طائفة الأرمن مثلها وزير في الوزارة .

الا أن تباین الأهداف بين الوزراء أنفسهم كان السبب الرئيسي في التعجيل بزوال كل من الوزارتين .

وجهات النظر المختلفة في الميثاق :

قد يختلف البعض حول نجاح أو فشل الميثاق في استقرار الأوضاع اللبنانية ، الا أن الأمر الذي لا يختلف عليه أحد هو أن الميثاق — عقب ثورة ١٩٥٨ — أصبح موضوع حديث العامة والخاصة ، ما بين فاقد له ومتمسك به . فخلال الخمسة عشر عاما التي تلت الاتفاق على احترام الميثاق الوطني ، ظل هذا الميثاق يتمتع بقُدسية معينة ، فهو بعيد عن المناقشة ، والتعرض لنقده من قريب أو بعيد يعتبر خطيئة لا تغفر . الا أن قيام الثورة اللبنانية وتدهور الأوضاع الداخلية وعدم استطاعة الحكومات تحقيق مبادئ الإصلاح التي ينادى بتحقيقها الشعب ، أزاحت الستار عن الهالة القدسية التي أحيطت به . وبدأت المناقشات تنصب على واقعية الميثاق ومدى الفائدة من وجوده والتمسك به ، وتطور الأمر الى حد الهجوم عليه والمطالبة بعدم التقيد به والتخلص من التسويات التي عمل الميثاق على احيائها طوال الفترة الماضية .

وكان لكل فريق من الحجاج التي يتمسك بها ما يبرر وجهة نظره .

فريق (١) يرى أن البلاد لم تعد بحاجة لهذا الميثاق الذي أوجد وشجع على سياسة داخلية منحرفة ، وأنه لا يوجد الآن مبرر يدفع اللبنانيين الى منح هذا الميثاق قدسية الدستور لأنه فشل في تحقيق الأهداف التي اتفق عليها يوم أن وافق الجميع عليه .. وأنه يجب على المسؤولين العمل — ضمن الدستور اللبناني — على تعديل الدستور لازالة كل أثر للميثاق الوطني بوضعه الحالي ، ووضع دستور جديد للبلاد يتناسب مع التطور الذي طرأ على لبنان خلال العشرين عاما الماضية .

(١) أصحاب هذا الرأي غالبيتهم من المسلمين .

وفريق ثان (١) من رايه أن التخلي عن الميثاق لن يفيد البلاد في شيء ، ولكن لكي يصبح أكثر فعالية ، فانه أصبح من الضروري توسيع مفهوم الميثاق بحيث يشمل التطورات الجديدة التي تواجهها البلاد وعلى شرط ألا يعترف بالقاعدة الطائفية وأن ينظر الى اللبنانيين جميعا دون تفرقة بينهم .

وفريق ثالث (٢) يرى أنه ما دام الميثاق هو أساس الوحدة الوطنية ولا يجب الجدل في ذلك ، فلا بد من جعله وثيقة دستورية مكتوبة ، لأن كتابة الميثاق تؤكد معانيه وتجعلها ملزمة بشكل يسمح باتخاذ التدابير اللازمة في حال خرقه أو منسه أو النيل منه . وأن كتابة الميثاق تعنى أنه لم يعد مجرد تسوية تمت بين رجال السياسة عند الحصول على الاستقلال . بل يصبح وثيقة دستورية ملزمة بالدستور ويصبح في متناول جميع الأجيال اللبنانية . دون أن يبقى وقفا على فئة عاشت الفترة التي تمت فيها تلك التسوية وظهر فيها الميثاق .

وفريق رابع (٣) من رايه أن الظروف التي وضع فيها الميثاق الوطني ظروف ما زالت قائمة ، فقد جاء الميثاق وليد الأحداث التي وقعت عام ١٩٤٣ . وفي ذلك الوقت كان يعتقد فريق من اللبنانيين (هم المسيحيون) أن الخطر السوري خاصة والعربي عامة يهدد كيان لبنان السياسي ، لذا طالب هذا الفريق أن يكون لبنان وطننا مسيحيا بحماية أجنبية ، وثمة فريق آخر هم المحمديون كان قد اندفع وراء فكرة القومية العربية فطالب بالوحدة السورية أو العربية . ويجب القول بأن هذين الفريقين ما فتئا قائمين . ويضيف أصحاب هذا الزاى بأن قوام الميثاق هو أن لبنان طائفي يجمع بين دينين كبيرين تحت جناح أخوة روحانية سامية ، الاسلام والنصرانية ، فاذا زالت الطائفية

(١) أصحاب هذا الراى من الحيايين غير المتعصبين .

(٢) ينادى بهذا الراى بعض المثقفين من الجانبين (المسيحي

والمسلم) .

(٣) يعتنق هذا الراى بعض المسيحيين المتعصبين .

زال الدين ، وزالت بالتالى نظرة دينية في الوجود هي التي تكون عظمة الرسالة اللبنانية (١) .

أما رجال الدولة (٢) فرأيهم أن الميثاق الوطني قد قام على حقائق من الخير أن تظل بارزة على الدوام ، وأهم هذه الحقائق أن لبنان أصبح عضوا في الأسرة العربية الكبيرة ، وهو يتعاون مع سائر أعضائها في كل ما يؤول الى خيرها ودفع الشر عنها ، وقد كرس لبنان هذه العضوية بانضمامه الى جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ (٣) .

تلك هي الآراء المختلفة في الميثاق ، وهي تعبر عن وجهتى نظر ، الأولى وأصحابها هم المنتفعون من الميثاق بوضعه الحالي ، حيث ضمن لهم مركزا ممتازا ، وهؤلاء يرون ضرورة التمسك به . والفئة الثانية وأصحابها يطلقون على أنفسهم اسم « المحرومين » وهم ينادون اما بالتخلص من الميثاق بكامله ، أو تعديله بما يضمن المساواة بين مختلف الطوائف ودون أن يكون لأى طائفة مركز ممتاز على طائفة أخرى .

والأثر الظاهر لتطبيق الميثاق والنقمة عليه تجلّى في الأسس المطبقة حاليا في توزيع المناصب الحكومية ، حتى أن المسلمين يطالبون

(١) فلسفة الميثاق الوطني — كمال يوسف الحاج — ص ١٥٤ — ١٩٥ .

(٢) لبنان واحد لا إثنان — من محاضرة للرئيس صائب سلام — ١٩٦١/٤/١٩ .

(٣) هذه الحقيقة تحتاج الى أكثر من إيضاح وتوكيد ، فانه يطيب لبعضهم أن يروا فيها شرطا فرضه فريق على فريق ، ويطيب للبعض الآخر أن يصوروا هذا الشرط شيئا عارضا ويعتقد أنه بالإمكان التخلي عنه . والواقع أن عروبة لبنان ليست شرطا عارضا بل صفة ملازمة ، ليست تسوية بل مصارحة ، وعندما أقر جماعة الميثاق الوطني هذه الحقيقة كشف صراحة عن ذلك ، فعروبة لبنان أصل فيه لا بوحدة اللغة والدم ولا بوحدة التراث الحضاري والعادات والتقاليد فحسب بل بوحدة الحياة بمقوماتها ومعانيها وأشعاعاتها جميعا . ولم يكرس اللبنانيون عروبة لبنان الا لاشتراكه مع الأقطار العربية في كل ذلك ، وارتباط وضعه الجغرافي ومصالحه الاقتصادية والثقافية والسياسية بأوضاع تلك الأقطار ومصالحها ارتباطا لا انفصام له الا بتمزيقه وعزله واختناقه .

الآن بالمناسبة في جميع وظائف الدولة .. وسنعرض لهذا الأمر تفصيلاً في الصفحات التالية .

وظائف الدولة والميثاق :

سبق أن أشرنا أنه عند وضع أول دستور للبنان أضيفت إليه مادة مؤقتة خاصة بتوزيع الوظائف العامة بصورة تتمشى مع الوضع الطائفي في البلاد .

ورغم مضي قرابة أربعين عاماً على وضع الدستور ، ورغم تغير الوضع الداخلي للبلاد من انتداب الى استقلال الا أن هذه المادة ما زالت قائمة ومعمول بها .

ويسند هذا النص الدستوري روح الميثاق الوطني وما تم الاتفاق عليه بين الطوائف بالنسبة لتوزيع مناصب الدولة ، فلو أن الاتفاق بينها جاء مخالفاً للنص الدستوري لأهل تطبيق هذا النص ، الا أن ما حدث هو أن الميثاق أيد الدستور فأصبح الواقع خطيراً ، وأصبح المنصب الشاغر في الدولة لا يتطلب شغله كفاءة معينة فحسب ، بل يضاف إليها نوعية الطائفة التي ينتمي إليها المرشح لهذه الوظيفة ، وفي بعض الأحيان تغلب الطائفة على الكفاءة وذلك خوفاً من إثارة الثغرات الطائفية التي قد تعرض الوحدة الوطنية للبلاد لهزات عنيفة هي في غنى عنها .

ولا يمكن أن نعرض لأسس توزيع كل نوع من الوظائف على حدة حتى تبين مدى الغبن الذي يلحق بالمصلحة العامة نفسها لحساب ارتفاع أشخاص أو طوائف معينة .. وسنختار مثلاً نطله بالنسبة للمناصب الرئيسية في الدولة وليكن طريقة تكوين واختيار أعضاء مجلس النواب والتطورات التي طرأت عليه في عهد الاستقلال .

المجلس النيابي الأول :

عقب الاعلان الأول لاستقلال البلاد أراد الشعب أن يتحقق من مدى جدية هذا الاستقلال فطالب بإجراء انتخابات عامة بحيث ينتج

عنها مجلس نيابي وحكومة تعبر عن اردة الشعب ، وسوف الجنرال « كاترو » في اجراء الانتخابات ، وكان يعامل تأخيرها الى بعض الأمور الادارية الواجب تنظيمها قبل البدء في عملية انتخابات ستحدد مصير البلاد (١) .

وفي أبريل عام ١٩٤٢ تبلورت الفكرة لدى اللبنانيين عن ضرورة اجراء الانتخابات بأسرع وقت ممكن ، وحينئذ عارض كل من الجنرال « كاترو » والجنرال « سيرس » تلك الفكرة .. وإن اختلفت نظريتهما فيها .. فالأول متأكد بأن الانتخابات لا بد وأن تكون تتيجتها وصول أشخاص وطنيين الى كرسي النيابة (٢) وهؤلاء سوف يطالبون السلطات الفرنسية بتحقيق استقلال كامل حقيقي ، وفرنسا ليست مستعدة للتسليم بهذه الصورة ، وفي تلك الظروف ، ليست متأكدة من المدى الذي ستصل اليه طلبات الوطنيين ، فمما لا شك فيه سيؤثر تأثيراً جوهرياً على مركز فرنسا . أما الجنرال « سيرس » فقد كان موقفه متناقضاً ، فقد أيد وجهة نظر فرنسا في البداية ، ثم تبين له أن وجهة النظر هذه سوف تؤدي الى انفجار شعبي في سوريا ولبنان قد يهدد سلامة الحلفاء العربية وهم في قلب معركة مع المحور ، لذلك بدأ « سيرس » يتراجع عن موقفه وبدأت معارضته تضعف الى أن وصل الأمر بأن أصبح موقف انجلترا من مسألة اجراء الانتخابات في البلدين محاطاً بالغموض . وقد أقلق هذا الموقف الأخير بال فرنسا ..

وتطور الموقف ، وبدأ لانجلترا أن اجراء الانتخابات في البلدين أصبح ضرورة سياسية تتطلبها الظروف العسكرية ، فضغت على فرنسا لقبول هذا الوضع .

(١) ٢٦ نوفمبر عام ١٩٤١ .

(٢) في ٢٥ مارس ١٩٤٣ عينت السلطات الفرنسية السيد أيوب ثابت رئيساً للجمهورية لكي تجرى الانتخابات في عهده .

وفي يناير عام ١٩٤٣ أعلن الجنرال « كاترو » في بيروت موافقة فرنسا على إجراء انتخابات عامة في البلاد واتخذت الاستعدادات لذلك . وهنا بدأت الطائفية تعمل عملها وكان أول مظهر لها إصدار رئيس الجمهورية المؤقت قرارا يقضى بأحقية المغتربين الذين لا يتمتعون بجنسية دولة أجنبية في الاشتراك في الانتخابات .. وقد كان الهدف من ذلك أن يكون للمسيحيين أكثرية في المجلس الجديد عن المسلمين . وازاء هذا الموقف هدد المسلمون على اختلاف مذاهبهم بمقاطعة الانتخابات ، وبدأت روح التمرد تسرى بين صفوفهم مما أقلق بال فرنسا فأقدمت على عزلة وتعيين آخر (١) بدلا عنه .

وتدخل الجنرال « سيرس » في إجراء صالح بين الطوائف الاسلامية والمسيحية ، واتفق على أن يكون للمسيحيين ثلاثين مقعدا في المجلس والمسلمين خمسة وعشرون مقعدا . وعقب الاتفاق أصدر الجنرال « سيرس » بيانا تمنى فيه أن تجرى الانتخابات حرة بعيدة عن أى تأثير ، وكان المقصود بهذا البيان تنبيه فرنسا بكف يدها عن التدخل في الانتخابات .

وأجريت الانتخابات فعلا في أواخر شهر مايو من نفس العام ، وكان الصراع منحصرا بين الكتلة الوطنية والكتلة الدستورية ، وقد تدخلت فرنسا فعلا وخاصة في محافظتي بيروت وجبل لبنان ، إذ كانت هناك نسبة كبرى من مرشحي هاتين المنطقتين من الموالين لفرنسا وسياستها في حين أن باقي المرشحين في المناطق الأخرى كانوا من أشد المعارضين لسياستها .

ورغم نجاح بعض الموالين لفرنسا الا أن النسبة الكبرى ، أو الأغلبية المطلقة كانت من العناصر الوطنية المعادية للسياسة الفرنسية . وتآلف المجلس الجديد من خمسة وخمسين عضوا موزعين على

(١) السيد بطرس طراد .

جميع الطوائف اللبنانية (١) . وعقب اجتماع المجلس وطبقا لما اتفق عليه في الميثاق الوطني انتخب السيد صبرى حماده وهو شيعي المذهب أول رئيس لمجلس النواب في عهد الاستقلال ، وانتخب نائب له من طائفة الروم الأرثوذكس وأصبح على عاتق المجلس الجديد تشكيل أول حكومة وطنية في عهد الاستقلال حتى يلقي على عاتقها مسؤولية التخاص من آثار الانتداب .

وكانت الطائفية هي الحكم أيضا في تشكيل أول حكومة وطنية كما سنرى الآن .

تشكيل أول حكومة وطنية :

في الحادى والعشرين من سبتمبر عام ١٩٤٣ ، اجتمع المجلس النيابى الوطنى لأول مرة لانتخاب رئيس للجمهورية ، وقد رشح للرئاسة حينذاك كل من السيدين اميل اده وبشارة الخورى (مارونيان) ، الأول زعيم الكتلة الوطنية ، والثانى رئيس الكتلة

(١) شكل المجلس على الوجه التالى :

الديانة	الطائفة	عدد المقاعد
المسلمون	السنة	١١
	الشيعة	١٠
	الدروز	٤
المسيحيون	الموارنة	١٨
	روم أرثوذكس	٦
	روم كاثوليك	٢
	أرمن كاثوليك	٣
	أقليات	١

وكان توزيع النواب على المحافظات على الوجه التالى :

اسم المحافظة	عدد النواب	سنة	شعبة	دروز	وارنة	أرثوذكس	كاثوليك	أرمن	أقليات
بيروت	٩	٣	١	١	١	١	١	١	١
لبنان الجنوبي	١٠	١	١	١	١	١	١	١	١
لبنان الشمالى	١٢	٥	١	١	١	١	١	١	١
جبل لبنان	١٧	١	١	١	١	١	١	١	١
البقاع	٧	١	١	١	١	١	١	١	١
المجموع	١١	١٠	٤	١٨	٦	٣	٢	١	١

الدستورية ، وقد فاز الشيخ بشارة الخوري بأغلبية أربعة وأربعين صوتاً ضد لا شيء ، وبذلك أصبح أول رئيس جمهورية منتخب من قبل ممثلي الشعب في عهد الاستقلال .

وقام رئيس الجمهورية بتكليف السيد رياض الصلح (سني) بتشكيل حكومة وطنية على أن تمثل فيها الطوائف (١) . وتسلمت الوزارة أعمالها وتطلعت الى اثبات وجودها أمام الشعب الذي يطلب منها الكثير ، وخاصة أنها أول وزارة شعبية في عهد الاستقلال .

وواجهت الوزارة منذ يومها الأول واقعا يجعلها لا تستطيع القيام بأية خطوة في تلك الظروف . (اذ ليس لديها الحرية - في اصدار أى قرار ما لم يوافق عليه المندوب الفرنسي ، وكانت جميع الادارات والمصالح الرسمية الحساسة والتي تمثل دخلا تحت اشراف المندوب العام الفرنسي مباشرة ، وليس للحكومة اللبنانية الحق في الاشراف على تلك المصالح التي يديرها موظفون فرنسيون ، وكل الوزارات بها مستشارون فرنسيون لمساعدة كل وزير في ادارة شئون وزارته . وواقع الأمر أن المستشار الفرنسي كان يتصرف بحرية تامة متجاهلا الوزير اللبناني ويسنده في تصرفاته المندوب العام الفرنسي . بالإضافة الى ذلك فإن فرنسا عملت على تقوية مكتب المخابرات « المكتب الثاني » وكان لا يزال في يد الفرنسيين ، وكان رجال المكتب الثاني لا ينفذون الا أوامر المندوب العام الفرنسي دون الرجوع الى الحكومة اللبنانية .

(١) تم تشكيل الوزارة على الوجه التالي :

السيد رياض الصلح	سني	رئيسا للوزراء ووزيرا للمالية .
السيد حبيب أبو شهلا	ارثوذكسي	نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للتربية والعدل .
السيد كميل شمعون	ماروني	وزيرا للداخلية وللبريد والبرق .
السيد سليم تقلا	كاثوليكي	وزيرا للخارجية والأشغال .
السيد عادل عسيران	شيوعي	وزيرا للاقتصاد .
الأمير مجيد أرسلان	درزي	وزيرا للدفاع والصحة .

وهكذا أصبح على الحكومة أن تبحث عن حل جذري للمشكلة حتى تستطيع اثبات وجودها ، فطلبت من المندوب الفرنسي نقل المصالح والادارات تحت اشرافها حتى تستطيع أن ترسم سياستها العامة وخاصة في النواحي الاقتصادية (١) ، ورفضت السلطات الفرنسية مطالب الحكومة اللبنانية وبدأت العلاقة بين الطرفين تدخل في جو يسيطر عليه عدم الثقة .

وفي الخامس من نوفمبر - وقد طال أمد انتظار الحكومة اللبنانية للحصول على أى كسب من الجانب الفرنسي - شكلت الحكومة لجنة برلمانية للنظر في تعديل الدستور وحذف المواد التي لا تتلاءم وطبيعة الاستقلال . الا أن المندوب الفرنسي (٢) أبلغ رئيس الجمهورية اللبنانية في نفس اليوم بأن فرنسا لا تعترفه باجراء أى تغييرات في الدستور تغير من التزامات فرنسا تجاه لبنان . وأذاع المندوب العام الفرنسي في مساء نفس اليوم بيانا تضمن عدم موافقة حكومة فرنسا الحرة على أية تعديلات تدخلها الحكومة اللبنانية على الدستور رغم نية فرنسا في منح لبنان الاستقلال (٣) .

(١) جميع المصالح ذات الدخل مثل الجمارك واليانصيب الوطني وإدارة حصر التبغ كانت تحت الاشراف الفرنسي المباشر ، وقد تقدمت الحكومة للسلطات الفرنسية للتنازل عنها في ٧ أكتوبر ١٩٤٣ .

(٢) المسيو « هلو » .

(٣) نص البيان كالتالي :

« ان لجنة التحرر الوطني الفرنسية كلفت المندوبية العامة اذاعة البلاغ التالي :

« درست لجنة التحرر الوطني الفرنسية معرفة ما اذا كان يصح أن تنفرد الحكومة اللبنانية ومجلس النواب اللبناني في تعديل الدستور اللبناني ، وبما انه ليس من الممكن تحوير نصوص ناجمة عن موجبات دولية تعهدت بها فرنسا - وهي لا تزال نافذة - الا بموافقة ممثل فرنسا ، فقد توصلت لجنة التحرر الوطني الى الاستنتاج بأن السلطات الفرنسية لا يمكنها الاعتراف بصحة أى تعديل يجري بدون هذه الموافقة =

الا أن الحكومة اللبنانية ردت على البيان الفرنسي قورا مؤكدة حقها الدستوري في التعديل وأنها تقدمت فعلا الى مجلس النواب بمشروع التعديل حتى يكون استقلال البلاد عمليا وفي الثامن من نوفمبر اجتمع مجلس النواب لدراسة التعديل واقترح بعض النواب الموالين لفرنسا احوالة مشروع التعديل الى لجنة خاصة لدراسته فرفضت الحكومة الاقتراح وجارها أغلبية المجلس النيابي مما أدى الى انسحاب المعارضين من الجلسة وأقر المجلس مشروع التعديل بالإجماع . وقد أجابت السلطات الفرنسية على هذا التحدي بإجراءات عنيفة - سبق أن شرحناها - مثل حل المجلس ووقف العمل بالدستور والغاء التعديلات التي أقرها المجلس والقاء القبض على رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وتعيين السيد اميل اده رئيسا للجمهورية .

وقد أحدثت هذه التصرفات رد فعل عنيف في مختلف الأوساط الشعبية سواء في لبنان أم في سوريا وامتد الاستياء الى باقى الدول العربية ، وقامت المظاهرات في مختلف المدن ، واشتبك المتظاهرون مع الجنود الفرنسيين (السنغاليين) وأغلقت المحال التجارية أبوابها وتوقفت الصحف عن الظهور ومزقت صور ديجول في الشوارع وتعذر على اميل اده الرئيس المعين أن يشكر الوزارة حيث رفض كل من عرضت عليه الاشتراك في الحكم .

واستطاع عدد من النواب أن يجتمعوا داخل البرلمان في اليوم

« أن لجنة التحرر الوطني الفرنسية رأت من واجبتها أن تعلن منذ الآن قرارها هذا ، وتود في الوقت نفسه أن تشير الى أن هذا القرار ليس الا تطبيق قاعدة قانونية عامة ، فان احترام المقود هو أساس استقلال الدول وأساس حريتها .

« وعليه ؛ فان لجنة التحرر الوطني الفرنسية لا تشك مطلقا في أن الأمة اللبنانية تعترف بصواب هذا التصريح ، وتفقه أنه في الواقع لا يتناقى في شيء مع مزم فرنسا على منح لبنان استقلاله التام عن طريق مفاوضات تجرى بين الفريقين بروح تعاون مخلص ودى يجب أن يستود العلاقات الخاصة التي تجمع بين لبنان وفرنسا » .

التالى رغم الحراسة الفرنسية المشددة حوله ، ووضعوا مذكرة وجهوها الى الدول العربية وغيرها من الدول لاطلاعها على حادث الاعتداء الذي تعرض له رجال لبنان

ثم اجتمع عدد من النواب وزعماء المناطق (١) ، وأسفرت هذه الاجتماعات عن تأليف حكومة أطلق عليها اسم « حكومة الثورة » ومنح رئيسها صلاحيات رئيس الجمهورية ، وانتقلت هذه الحكومة بكامل أعضائها الى قرية « بشامون » (٢) حيث اتخذت منها مقرا مؤقتا ، وبدأت أولى أعمالها بتشكيل فرق للحرس الوطني لمقاومة الاستعمار ، وكانت أولى نتائج هذا التدبير الفرنسي هو الاتفاق الذي تم بين مختلف الطوائف اللبنانية والذي دعم الميثاق الوطني وأدخله في مرحلة التطبيق العملي .

ولم تقف فرنسا مكتوفة الأيدي بل حاولت القضاء على هذه الحكومة الثورية واصطدمت القوات الفرنسية فعلا مع الحرس الوطني (٤) . ولاعتبارات استراتيجية تتعلق بالعمليات الحربية للحلفاء في الشرق الأوسط اضطرت القوات الفرنسية الى الانسحاب . واستمر هذا الوضع أحد عشر يوما ، ولم ينته الا حينما تأكدت انجلترا أن في استمرار ذلك خطرا على مركز الحلفاء .. حينذاك تدخلت وأرغمت فرنسا على قبول الأمر الواقع .

ومما تجدر الإشارة اليه ، أن مصر رغم ظروفها الداخلية (٥)

(١) في منزل السيد صائب سلام بالمصيطة .

(٢) عين السيد حبيب أبو شهلا رئيسا للوزراء ، وقد كان نائبا لرئيس الوزراء في الوزارة الأصلية .

(٣) اختيرت هذه القرية نظرا لوعورة المكان الذي تقع به وصعوبة المواصلات اليها مما يجعلها في حماية طبيعية .

(٤) عند قرية «عيناب» جنوبى لبنان وبالقرب من قرية «بشامون» .

(٥) يلاحظ أن مصر كانت تحتلها في ذلك الوقت القوات البريطانية وتحارب في سبيل الحصول على استقلالها ومع ذلك لم تنس أن لبنان بلد عربى .

قد ساندت لبنان شعبا وحكومة ووقفت بجانبه خلال محنته (١) ، وقد كان للتأييد المصري الرسمي والشعبي أثر بالغ في رفع معنويات حكومة « بشامون » واستمرارها في التمسك بموقفها .

وقد اتجهت أنظار اللبنانيين حينذاك — وهم تحت رحمة فرنسا — الى المفوضية الانجليزية في بيروت ، وتوجه الوزير المفوض البريطاني « المستر كاسي » وقد شعر بخطورة الوضع وخاصة عقب تأييد القاهرة لموقف المعتقلين — الى بيروت للتباحث مع الجنرال « سيرس » ومع المندوب العام الفرنسي لايجاد حل للأزمة (٢) . وقد هدد الوزير بتدخل القوات الانجليزية المراقبة في لبنان لاعادة الامور الى نصابها ، وفي تلك الحالة ستولي انجلترا السلطة الفعلية في لبنان حتى نهاية الحرب ، وفي نفس الوقت قامت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بارسال مذكرة الى لجنة التحرير الوطني الفرنسية بالجزائر مستكرة الاجراء الذي اتخذه في لبنان ومناشدة الجنرال « ديغول » للعمل على اعادة الهدوء للمنطقة .

وكانت نتيجة الضغط رضوح الجنرال « ديغول » وتكليفه

(١) ارسل الملك فاروق برقية في ١٣ نوفمبر ١٩٤٣ الى رئيس الجمهورية اللبناني المعتقل مهنئا اياه بثقة الشعب اللبناني ومؤكدا له ان الشعب اللبناني يستطيع ان يعتمد على صداقة الشعب المصري وحكومته في ساعات الشدة والخرج ، كما انتهر رئيس الوزراء المصري فرصة احتفال البلاد بعيد الجهاد (١٣ نوفمبر) وأنقى خطابا انصب جميعه على تأييد موقف لبنان ومساندة مصر لها .

(٢) تقدم الوزير الانجليزي في الجزائر — حينذاك — في ١٣ نوفمبر بمذكرة الى اللجنة الوطنية الفرنسية ينصح فيها بالتراجع عن التصرفات التي اتخذتها المندوبية الفرنسية في بيروت ، الا ان الجنرال ديغول رفض النصح وأيد « هلو » في موقفه الذي عارض الجنرال كاترو . وقد تقدم الوزير البريطاني باقتراح الحل الاتي حفاظا على المصالح المشتركة للحلفاء ويتلخص في :

(١) استدعاء المندوب الفرنسي المسيو هلو فوراً من بيروت واجلال آخر محله .

(ب) الافراج عن المعتقلين فوراً وعودة الامور الى ما كانت عليه .

الجنرال « كاترو » بالسفر الى بيروت وأعطاه الحرية في التصرف طبقا للظروف .

وعقب وصول « كاترو » الى بيروت قام باستدعاء رئيس الجمهورية المعتقل وتباحث معه في الطريقة التي يمكن بها الخروج من الأزمة دون جرح كبرياء فرنسا ، وعرض شروط فرنسا التي تتلخص في اقالة الوزارة الشرعية وحل مجلس النواب ، الا ان رئيس الجمهورية رفض ذلك الحل — مما جعل الجنرال « كاترو » يصر على موقفه ويعيد رئيس الجمهورية الى معتقله ثانية ، وكان ذلك التصرف كفيلا بأن تتدخل انجلترا مرة أخرى (١) ، حتى أفرج عن المعتقلين (٢) ، وانهت الأزمة وخرجت فرنسا من المعركة خاسرة سمعتها وكرامتها وربحت انجلترا .

وفي اليوم التالي للافراج عن المسؤولين اجتمع مجلس النواب وحضر الجلسة رئيس الجمهورية وأعلن أن التعديلات التي أدخلت على الدستور في الثامن من نوفمبر وكانت سببا لما حدث تعتبر سارية المفعول .

وكان معنى ذلك تحدى فرنسا علانية والتمسك بشرعية التعديل الذي وافق عليه مجلس النواب اللبناني بأغلبية ثمان وأربعين صوتا ضد لا شيء .

ومرت الشهور واضطرت فرنسا الى عقد اتفاقيتين مع لبنان (٣) تم بموجبها نقل السلطات من الادارة الفرنسية الى الحكومة اللبنانية .

(١) في ١٩ نوفمبر استدعى المستر كاسي الجنرال كاترو وبلغه انه اذا لم يفرج عن المعتقلين خلال ثلاثة ايام فان انجلترا سوف يكون لها حرية التصرف ، وأبلغ الجنرال كاترو ذلك التهديد الى اللجنة الوطنية الفرنسية بالجزائر ، وكانت اجابتها بالتسليم .

(٢) أفرج عن المعتقلين في ٢٢ نوفمبر ١٩٤٢ ويعتبر يوم ٢٢ نوفمبر في لبنان حاليا هو يوم عيد استقلال لبنان رسميا .

(٣) تم عقد الاتفاقية الاولى في ٢٢ ديسمبر ١٩٤٣ : والثانية في الخامس من يناير عام ١٩٤٤ .

وبجلاء القوات الفرنسية في نهاية شهر ديسمبر عام ١٩٤٦ أصبح لبنان دولة كاملة السيادة ، له حرية التصرف داخل حدوده دون أن يقيد هذا الحق أى تدخل أجنبي مباشر ، وأصبحت الحكومات الوطنية هي التي تمارس سلطاتها ، وإن وجدت توجيهات خارجية فإنها غالبا ما تكون توجيهات مقنعة لا يمكن أن تبرز الى حيز العلانية .

وكافت تجربة الحكم المباشر والنظم التي سارت عليها الحكومات الوطنية اللبنانية المتعاقبة تتعثر تارة ، وتنهض تارة أخرى ، وقد أدى ذلك الى تزايد النقد الموجه للقائمين على شئون الحكم في البلاد ، وامتد للنيل من نظام الحكم نفسه .

ودخل دور النقد من طور الهمس الى حيز العمل واتفاق بعض الفئات على التخلص من رجال الحكم بغية ايجاد حكومات أصلح من الحكومات السابقة ، وقد كان ذلك سببا في أن أجبر الشيخ بشارة الخوري — أول رئيس للجمهورية في عهد الاستقلال — على الاستقالة عام ١٩٥٢ ، وأطلق على هذه الاستقالة وما تبعها من تغيرات اسم « الانقلاب الأبيض » .

وتسلم الرئاسة السيد كميل نمر شمعون ، وكان انتخابه نتيجة لاتفاق جميع الأطراف المعنية دون أن يكون له منافس ، وأملا في أن يكون عهده عهد اصلاح وصلاح .

الا أنه قبل نهاية عهده بسنوات تكررت نفس المآخذ التي كانت سببا في التخلص من العهد السابق .

وكان نتيجة ذلك ، قيام ثورة في البلاد عام ١٩٥٨ وكان لها أثر مباشر على لبنان سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ووطنيا .. ولأهميتها سنفرد لها بابا خاصا في القسم الثاني من هذا البحث .

القسم الثاني نظام الحكم الحديث في لبنان

الباب الأول
السلطات التي تحكم لبنان

الفصل الأول

السلطة التنفيذية

في حديثنا عن السلطة التنفيذية سنتناول بالعرض والتحليل موضوعين رئيسيين هما : منصب رئاسة الجمهورية ثم الحكومة ، وسنعرض للجوانب المختلفة لكل منها على حدة لكي نرى الدور البارز الذي تلعبه الطائفية بحيث أصبحت العنصر الأساسي المسيطر على نظام الحكم ، ويبدو ذلك واضحا بالنسبة للسلطة التنفيذية .

رئيس الجمهورية

عند بحث منصب رئاسة الجمهورية من كافة زواياه نجد أنه من الضروري أن نعرض لواقعين :

أولا : الوضع الدستوري : أي ما ينص عليه دستور البلاد فيما يتعلق بانتخاب رئيس الجمهورية ، وحقوقه وواجباته .. الخ .

ثانيا : الواقع اللبناني : وهو الذي يسير الأمور في مجراها « الراهن » وينطبق ما يراه منها ملائما ويعطى لرئيس الجمهورية سلطات أكثر من المنصوص عليها دستوريا ، ويمكن أن نطلق على هذا الواقع اسم « الواقع الطائفي » .

وفيما يلي عرض مفصل لكل منهما :

أولا : الوضع الدستوري :

ينص الدستور اللبناني على أن نظام الحكم في لبنان « جمهوري برلماني » وأن السلطة التنفيذية يتولاها رئيس الجمهورية بمعاونة الوزراء .

لذلك سنعرض في الصفحات التالية الطريق الذي رسمه الدستور لانتخاب رئيس الجمهورية (١) والحقوق التي يتمتع بها والواجبات الملقاة على عاتقه .

انتخاب رئيس الجمهورية :

يشترط في الشخص الذي يتقدم لترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية أن يكون حائزا على الشروط التي تؤهله لأن يكون نائبا (٢) . ويتم انتخاب رئيس الجمهورية بناء على دعوة مجلس النواب للاجتماع من قبل رئيس المجلس ، ويكون هذا الاجتماع قبل موعد انتهاء رئاسة الجمهورية بمدة شهر على الأقل أو شهرين على الأكثر ، وإذا لم يدع المجلس لهذا الغرض ، فإنه يجتمع حكما في اليوم العاشر الذي يسبق أجل انتهاء ولاية الرئيس (٣) . ويعتبر المجلس الملتمس لانتخاب رئيس الجمهورية هيئة انتخابية لا هيئة تشريعية ، ويترتب عليه الشروع حالا في انتخاب رئيس الدولة دون مناقشة أي عمل آخر (٤) .

(١) رغم أن منصب رئاسة الجمهورية في لبنان هو كل شيء إلا أنه لم يصل بعد إلى المركز الذي كان يحتله المفوض السامي في عهد الانتداب ، حيث كان منصبه مصدرا للسلطات فكان يعلن الدساتير ويعدلها ثم يوقفها ثم يعيدها إلى الحياة مرة أخرى كيفما يترأى له ، وكذلك الحال بالنسبة للتشريعات على اختلافها ، وكانت السلطة التنفيذية بأكملها مسئولة أمامه تخضع أعمالها لرقابته باعتباره صاحب السلطة التشريعية في البلاد .

(٢) يشترط أن يكون عضو مجلس النواب لبنانيا مقيدا في قائمة الناخبين يبلغ ٢٥ عاما من العمر ولا يجوز انتخاب المتجنس بالجنسية اللبنانية قبل انقضاء عشر سنوات على تاريخ اكتسابه لها ، وأن يكون متعلما ومتمعا بالحقوق المدنية والسياسية ، ولا يجوز انتخاب رجال الجندية ومن هم في حكمهم على اختلاف الرتب سواء أكانوا من رجال الجيش أو الشرطة أو الدرك أو الأمن العام حتى إذا كانوا محالين على الاستبعاد أو الاحتياط إلا إذا كانوا قد استقالوا أو أخلوا على التقاعد قبل تاريخ الانتخاب بستة أشهر .

(٣) المادة ٧٣ من الدستور .

(٤) المادة ٧٥ من الدستور .

أما إذا خلت مدة الرئاسة بسبب وفاة الرئيس أو استقالته أو سبب آخر . فلأجل انتخاب الخلف، يجتمع المجلس فوراً بحكم القانون، وإذا اتفق وختل الرئاسة في وقت كان مجلس النواب فيه منحلا ، تدعى الهيئات النيابية دون ابطاء ويجتمع المجلس بحكم القانون حال الفراغ من الأعمال الانتخابية (١) .

وينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع السري بغالبية الثلثين من أعضاء مجلس النواب في الدورة الأولى ، ويكتفى بالغالبية المطلقة في دورات الاقتراع التي تلي ذلك. ويبدو أن المقصود من هذا النص هو مواجهة أي تكتل طائفي بين النواب عند انتخاب رئيس الجمهورية . وقد استقر الرأي (٢) على أن النصاب المطلوب ليس ثلثي عدد الأعضاء الذي يتكون منهم المجلس قانونا ، بل يكون بثلثي عدد الأعضاء الحاضرين ، ويكفي أن يكون الحاضرون هم الغالبية المطلقة من مجموع عدد النواب .

وبعد أن ينتخب المجلس (٣) رئيس الجمهورية يتقدم الرئيس الجديد أمام المجلس ويقسم قسم الاخلاص للأمة والدستور . ومدة

(١) المادة ٧٤ من الدستور .

(٢) الأصول البرلمانية ، أنور الخطيب ، بيروت ١٩٦٢ ، ص ٤٢٧ .

(٣) أثار الوزير كمال جنبلاط موضوع انتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب مباشرة في مقال نشر له بجريدة الأنباء في ١٢/١٢/١٩٦٢ واعتبر ذلك السبيل الوحيد لجعل رئيس الجمهورية في لبنان زعيما وطنيا بدلا من أن يكون زعيما طائفيا ، وقد تبنت الدعوة بعض الصحف والاتجاهات ذات الطابع الخاص (الإسلامية بالذات) مما أدى إلى أن يكون الرد على هذه الدعوة طائفيا ، فعارضه حزب الكتائب كما عارضه حزب الكتلة الوطنية إذ صرح عميد الكتلة الوطنية بأنه لا يرى مصلحة للمسلمين في هذه الدعوة لأنه في رأيه « رئيس الجمهورية في لبنان يحكم المنافسة والانقسام بين الموارنة ينتخب عادة بأكثرية أصوات المسلمين - كما أن رئيس الوزراء يحكم المنافسة والانقسام بين المرشحين السنة ترجع كفته أكثرية المسيحيين » . وسبق أن أثير هذا الموضوع وعرض للمناقشة على صفحات جريدة الحوادث في ١١/٥/١٩٦٢ ورغم استمرار المناقشة عدة أسابيع أسدل الستار عليها كما يدل على أي موضوع يثير النعرات الطائفية حفاظا على الوحدة الوطنية .

رئاسته ست سنوات ولا يجوز إعادة انتخابه إلا بعد ست سنوات من انتهاء ولايته .

ويلاحظ من هذا العرض أن الدستور اللبناني لم يشر أو ينص على تحديد الطائفة التي يجب أن ينتمي إليها المرشح لرئاسة الجمهورية ، إلا أن الميثاق الوطني هو الذي يؤخذ به في هذه الحالة .. وقد اتفق بين الطوائف على أن يكون رئيس الجمهورية مارونيا كما سبق أن بينا ذلك .

الحقوق الدستورية للرئيس :

قبل أن نعرض للحقوق الدستورية التي يتمتع بها رئيس الجمهورية ، نشير إلى العائد المادى الذى يعود على الرئيس نفسه ، فنجد أنه في مطلع عهد الاستقلال (١) ، صدر قانون نص على أن يتقاضى رئيس الجمهورية راتباً شهرياً قدره ٢٤٠٠ ليرة لبنانية ، يضاف إليها بدل غلاء المعيشة والذى يبلغ حالياً حوالى ١٣٠٠ ليرة شهرياً ، يضاف إلى ذلك مبلغ ٢٥٠٠ ليرة شهرياً كمربت تمثيل ، على أن تتحمل الدولة أجر دار السكن المخصص له .. أى أن مجموع المبالغ التي يتقاضاها شهرياً بموجب هذا القانون تبلغ حوالى ٦٢٠٠ ليرة شهرياً ، وهناك نص في الدستور (٢) ، يمنع زيادة أو انقاص مخصصات الرئيس طيلة مدة ولايته .

أما الحقوق الدستورية للرئيس فهي :

(أ) الحقوق التشريعية :

وتتخصر في حق اقتراح القوانين وحق نشرها ، ولا يحتاج هذا إلى إيضاح ، حيث لا يوجد فارق بين النصوص الدستورية اللبنانية ودساتير الدول الأخرى حول هذا الشأن .

(١) صدر في ١٢/٣١/١٩٤٣ .

(٢) المادة ٦٣ من الدستور .

(ب) حق عقد المعاهدات :

هذا الحق بالذات يسترعى الانتباه ، إذ أن الدستور اللبناني خول رئيس الجمهورية صلاحيات لم تكن له ، ومع أنه يرجع في نصوصه إلى الدستور الفرنسى إلا أنه خالفه في هذا الموضوع مخالفة خطيرة . إذ أعطى رئيس الجمهورية حق عقد المعاهدات الدولية وإبرامها ويطلع المجلس عليها حينما تمكنه من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة . أما المعاهدات التي تنطوى على شروط تتعلق بمالية الدولة والمعاهدات التجارية وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة خسة فلا تعد مبرمة إلا بعد موافقة المجلس عليها .

والنص الفرنسى المعادل لهذا النص أعطى الحق للحكومة في التفاوض ، حتى إذا ما انتهى دور المفاوضة وحل دور التصديق ، كان عمل رئيس الدولة الشخصى هو التوقيع .

وحق رئيس الجمهورية اللبنانية دستورياً مطلق في عقد المعاهدات السياسية ، وساعده على هذا الإطلاق عدم تحديد النص لأى قيد يحد من حريته ، فلا الحكومة لها الحق في مشاركته مجرد البحث ، وهو قد لا يعرض الأمر على المجلس لأن « مصلحة البلاد وسلامتها » التي قد يخلق لها من الظروف ما يجعلها لا تمكنه من عرض المعاهدة على المجلس ، وقد يمضى وقت طويل دون أن تطلع الهيئة التشريعية على المعاهدة بما قد يكون فيها من نصوص سرية أو مساس بالمصلحة العليا للبلاد .

(ج) حقوق الرئيس المالية :

وتنقسم إلى قسمين هما : حقه في فتح اعتمادات استثنائية ، ثم حقه في نشر الميزانية .

وقد قيد الدستور حق الرئيس في فتح اعتمادات استثنائية أو إضافية ، فاشترط ألا يزيد المبلغ عن خمسة عشر ألف ليرة لبنانية بالبند الواحد ، وأن يعرض الأمر على مجلس النواب في أول عقد جلستهم فيه بعد ذلك لإقرار هذا التصرف .

ويستعمل الرئيس هذا الحق في وقت الضرورة ، ويلاحظ أن المبلغ المحدد ليس بالضخامة التي يعرض فيها ميزانية البلاد للخطر ، إلا أن الظروف وطبيعتها قد تجبر الرئيس على استعمال هذا الحق ، وهو عندما يمارسه ، فانما يستعين بمجلس الوزراء والوزراء هم المسؤولون أمام المجلس .

أما عن نشر الموازنة فإن الأمر أخطر من هذا بكثير ، فقد منح الدستور الحق لرئيس الجمهورية في حال تأخر مجلس النواب عن اقرار الموازنة في الموعد المحدد ، بأن يصدرها بمرسوم بناء على موافقة مجلس الوزراء . ونص المادة ٨٦ من الدستور اللبناني يعتبر تهديدا للمجلس بضرورة البت في الميزانية في موعد محدد (١) ، ويلاحظ أن هذا الحق استعمل أول مرة عام ١٩٢٧ ، ثم لم يستعمل بعد ذلك الا عام ١٩٥٣ في مطلع ولاية ثاني رئيس للجمهورية في عهد الاستقلال (٢) ، كما استعمل عام ١٩٥٧ في عهده أيضا (٣) ، واستعمل في عام ١٩٥٨ (٤) ، كذلك .

(١) يقرر النص « اذا لم يبت مجلس النواب نهائيا في شأن مشروع الموازنة قبل الانتهاء من العقد المعين لدرسه ، فليس للجمهورية يدعو المجلس فورا لدورة استثنائية تستمر لغاية كانون الثاني (يناير) لتابعة درس الموازنة ، واذا انقضت الدورة الاستثنائية هذه ولم يبت نهائيا في مشروع الموازنة ، فلرئيس الجمهورية ان يضع مرسوما بموافقة مجلس الوزراء يجعل بموجبه المشروع المذكور بالشكل الذي تقدم به الى المجلس مرعيا ومعمولا به ، على انه لا يجوز لرئيس الجمهورية ان يستعمل هذا الحق اذا كان مشروع الميزانية قد طرح على المجلس قبل بداية عقده بخمسة عشر يوما على الأقل .

(٢) السيد كميل نمر شمعون .
(٣) الغريب في الأمر أن نشر الموازنة بهذه الطريقة كان نتيجة لاقتراح احد النواب ونصه : « تمنح الحكومة حق اصدار موازنة عام ١٩٥٧ كما عدلت في لجنة المالية والموازنة بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء » . ولا كان معظم النواب من انصار الحكومة ، فقد حصل الاقتراح على الاغلبية .

(٤) ذلك لان ظروف البلاد والثورة التي قامت فيها قد جعلت من العسير ان يلتزم شمل المجلس من ناحية ، وان تعنى الحكومة بتقديم اي مشروع للميزانية ، في الوقت الذي كانت تركز كافة جهودها لقمع واخماد الثورة المحلية .

واتخذت الحكومات اللبنانية من هذا الحق سلاحا في يدها تهدد به مجلس النواب كلما أرادت ، وقد كانت الحكومة على وشك أن تصدر ميزانية عام ١٩٦١/١٩٦٢ بمرسوم ، لولا أن تدارك المجلس الأمر في اليوم الأخير ووافق عليها (١) .

(د) حق الرئيس في تعيين الموظفين :

لرئيس الجمهورية أن يعين الوزراء ويسمى منهم رئيسا (٢) ، ويقيهم ، ويولي الموظفين مناصب الدولة ما خلا تلك التي يحدد القانون شكل التعيين لها بأساليب معينة .

وهذا الحق مطلق للرئيس ، فالذي يعين رئيس الوزراء يستطيع أن يعين ما دونه ، ولا يحد من هذا الحق سوى ما تنص عليه القوانين العادية من حيث الشروط الواجب توافرها في المرشح للوظيفة .

(هـ) حق اعلان الحرب وحالة الطوارئ :

لم يتعرض الدستور اللبناني لكيفية اعلان الحرب وحالة الطوارئ ، والسبب في ذلك هو أن الدستور وضع في عهد الانتداب وكان الأمر جميعه بيد فرنسا . ولما حصلت البلاد على استقلالها لم تنتبه اللجنة التي كلفت بتعديل الدستور الى النص دستوريا على حالة الحرب والطوارئ ، الى أن كان عام ١٩٥٧ حيث كانت البلاد تمر بأزمة داخلية تهدد كيانها والتي كانت مقدمة لثورة ١٩٥٨ .. حينذاك صدر مرسوم اشتراعي (٣) ، شرح الاجراءات الواجب على الحكومة

(١) تجمعت المعارضة في عهد حكومة الرئيس صائب سلام وأرادت ان تتخذ من رفضها (النواب المعارضون) الموافقة على ابواب الميزانية سببا يحمل الوزارة على الاستقالة ، الا أن الحكومة هددت باصدار الموازنة بمرسوم ، ولما تأكدت المعارضة من جدية اتجاه الحكومة وافقت على الموازنة .

(٢) المادة ٥٣ من الدستور اللبناني .

(٣) المرسوم رقم ٢٧ في ١٦ فبراير ١٩٥٧ .

اتباعها والشروط اللازم توفرها حتى تتمكن الحكومة من اعلان حالة الطوارئ ، وقد منح هذا الحق لرئيس الجمهورية بموافقة مجلس الوزراء ، على أن يجتمع مجلس النواب للنظر بهذا التدبير في مهلة ثمانية أيام وان لم يكن في دور انعقاد .

تلك هي أهم الحقوق الدستورية التي يتمتع بها رئيس الجمهورية في لبنان ، ويقابل هذه الحقوق التزامه بواجبات لا يمكنه التحلل منها وسنعرض لها فيما يلي :

واجبات رئيس الجمهورية :

تنحصر هذه الواجبات في احترام الدستور والقوانين والتزامه بالمحافظة على استقلال الوطن وسلامة أراضيه .

ولما كان رئيس الجمهورية لا يمارس حقوقه الدستورية بنفسه بل بواسطة من يعينهم من الوزراء ، لذلك فإن الدستور أبرز عدم مسؤوليته عن الأعمال التي يقوم بها أثناء قيامه بوظيفته ، ولا يجوز للنواب أن يتعرضوا أثناء مناقشاتهم لشخص رئيس الجمهورية ، في الوقت الذي يمكنهم مناقشة الوزراء والتعرض لهم بالنقد المبرر وطرح موضوع عدم الثقة بهم .

وليس معنى ذلك أن الرئيس مطلق التصرف كيف يشاء ، إذ أن هناك مواد في الدستور فرضت نفسها عليه ولا بد له من أن يقوم بتنفيذها .

مثال ذلك .. مقررات رئيس الجمهورية يجب أن يشترك معه في التوقيع عليها الوزير المختص أو الوزراء المختصون ، وكذلك نشر القوانين التي يتخذ مجلس النواب قرارا خاصا بوجوب استعجال نشرها ، فلا بد أن ينفذ ذلك خلال خمسة أيام . وليس من حق الرئيس أن يؤجل انعقاد المجلس أكثر من مرة واحدة خلال الدورة الواحدة . كما أنه لا يستطيع أن يستعمل حقه في اصدار مشروع الميزانية بمرسوم الا اذا كان المشروع قد طرح على مجلس النواب قبل بداية عقده بخمسة عشر يوما على الأقل .

ومن خلال هذا العرض لحقوق وواجبات رئيس الجمهورية نخلص الى تحديد مدى مسئولية رئيس الجمهورية ، فهو غير مسئول عن الأعمال المتعلقة بوظيفته — عدا خرق الدستور والخيانة العظمى — أما الجرائم العادية الخارجة عن نطاق الوظيفة فتخضع للقوانين العامة . الا أن الواقع يجعل الرئيس عادة بمنجاة عن أن يكون عرضة للمحاكمة سواء أمام محاكم خاصة أو محاكم عادية .

ولا يمكن توجيه الاتهام لرئيس الجمهورية في أية حالة ولا محاكمته الا بناء على قرار يصدر عن مجلس النواب بغالبية ثلثي مجموع أعضائه ، وهنا تلعب الطائفية دورها في اتخاذ القرار ، وتكون المحاكمة أمام مجلس أعلى نص الدستور على كيفية تشكيله (١) .

ثانيا : الواقع اللبناني :

اتضح من عرضنا السابق أن مواد الدستور اللبناني تخلو تماما من أي نص أو إشارة تتعلق بالديانة التي يجب أن يدين بها رئيس الجمهورية أو الطائفة التي يجب أن يكون منتسبا اليها .

وقد كان شارل دباس أول رئيس للجمهورية في لبنان مسيحيا أرثوذكسيا وانتهت مدة رئاسته عام ١٩٣٢ ، وتنازع الرئاسة بعده اميل اده وبشارة الخوري المارونيان ، وكان يرأس مجلس النواب في ذلك العهد الشيخ محمد الجسر وهو من طرابلس ، وقد رشح الشيخ الجسر نفسه لرئاسة الجمهورية وأصبح أقوى مرشح لها حيث كان يؤيد ترشيحه معظم نواب الموارنة الذين وجدوا فيه حلا لمشكلة الرئاسة التي يتنازعها الخصمان . وفضل أنصار كل من اميل اده

(١) يؤلف من سبعة نواب ينتخبهم المجلس ومن ثمانية من أعلى القضاة اللبنانيين رتبة حسب درجات التسلسل القضائي أو حسب الأقدمية عند تساوى الدرجة ويعهد في وظيفة النيابة العامة لدى المجلس الأعلى الى قاض تعينه المحكمة العليا المؤلفة من جميع غرفها ويجتمع المجلس الأعلى برئاسة أرفع الأعضاء رتبة وتصدر قرارات التجريم بغالبية ثلثي الأعضاء .

وبشارة الخوري أن يصل الشيخ الجسر الى الرئاسة عن أن يصل اليها خصمه ، وكانوا جميعا يظنون أن فرنسا لن تعارض هذا الاتجاه نظرا للثقة التي أولتها ظاهريا له ، بالإضافة الى كونه مسلما ومن مدينة طرابلس بالذات التي يحرضون على استمالتها للبنان .

ولما كانت سياسة فرنسا في لبنان تعتمد على تشجيع الطائفة ومساندة التعصب ، فقد رأت في وصول شيخ مسلم الى منصب رئاسة الجمهورية في لبنان أوجت بوجود لبنان الكبير والتي تحرص فرنسا على أبقائه بعيدا عن التيار العربي قلبا وقالبا ، فسعى المفوض السامي الفرنسي أولا الى اقناع الموارنة بالعدول عن تأييد ترشيح الشيخ الجسر ، ولما فشل لجأ الى تعطيل الدستور وحل البرلمان وتعيين شارل دباس رئيسا للجمهورية وللحكومة في وقت واحد . ولم يحاول أى مسلم بعد ذلك أن يرشح نفسه لرئاسة الجمهورية في عهد الانتداب الفرنسي على لبنان .

وحينما استقلت البلاد ، صاحب هذا الاستقلال ظهور الميثاق الوطني ، وهناك نقطة خلاف بالنسبة للميثاق بين المسلمين والمسيحيين حول ما أسمى البند الرابع .

فالموارنة يتمسكون بأن الذى اتفق عليه هو أن يحتفظ المسيحي في لبنان بضمانات يطمئن معها الى سلامته وتأمين حقوقه وتنفيذ التسوية المتفق عليها ، ومن هذه الضمانات بقاء رئاسة الجمهورية ومديرية الأمن العام في يده (١) .

الا أن المسلمين يؤكدون أنه لا وجود اطلاقا لمثل هذا البند ، واثباتا لوجهة نظرهم يستشهدون بالواقع الحالى ، ففي عهد الرئيس فؤاد شهاب فانه عهد الى مسلم برئاسة مديرية الأمن العام ، ومعنى ذلك أن رئيس الجمهورية وهو الذى قسم بين الولاء للدستور وللميثاق قد انتهك حرمة الميثاق ، وهذا مالا يقبله منطق ولم يثر من قبل .

(١) نشر في صحيفة العمل في ١٩٦٠/١٢/١ .

وكان هذا الموضوع بالذات مثار خلاف طائفي عرض الوحدة الوطنية في البلاد للخطر ، وقد عرض كل من جناحي لبنان وجهة نظره في التمسك برئاسة الجمهورية .. وسأعرض فيما يلى لأراء كل على حدة :

(أ) حزب النجادة (١) : ويمثل الجناح المسلم المتطرف .

يستند في مطالبته بأن تكون الرئاسة دورية بين المسلمين والمسيحيين اذ أن لبنان هو البلد الوحيد الذى عانى من عقدة رئاسة الجمهورية ، فلم تنته رئاسة رئيسه الأسبق الا بعد سلسلة من الآلام والتضحيات قدمها الشعب وعاناها في ثورته عام ١٩٥٨ ، وبذلك يكون لبنان قد واجه اتفاضتين على رئيسين خلال عشر سنوات ، في حين أن الوضع الديمقراطى السليم للشعوب الناضجة المستقرة لا يحتاج الى مثل هذه الثورات والفتن والاصطدامات ، لذلك فان العلة تكون في الوضع الدستورى الذى يتمشى عليه لبنان وليس في النفسية الشعبية العامة .

ويضيف الحزب بأنه اذا ما بحث الأمر من الناحية الدستورية فيلاحظ أن الدستور اللبناني بتقسيمه الحالى طبيعى قصد منه التناقص والتوازن بين مختلف أجهزة الحكم والادارة ، كما قصد منه حماية المواطن والمحافظة على حريته وكرامته ، ولكن هذا التقسيم لا يلبث أن يجد أمامه عقبات شديدة تحول دون الاستفادة منه وذلك لعدة أسباب أهمها :

أولا : أن رئيس الجمهورية طبقا للدستور (٢) حاكم غير مسئول ومعنى ذلك أن الوزراء محرومون من هذه السلطة الاجرائية ، فهم مجرد موظفين تابعين لرئيس الجمهورية فعلا لا قولاً ، والمادة ٥٣ من الدستور تؤكد بأن مجلس الوزراء رئيسا وأعضاء لا يستمدون سلطتهم الحقيقية من ثقة ممثلى الشعب فى الأساس ، بل يستمدونها

(١) صوت العروبة - العدد ٦٩٢ - ١٩٦٠/١٢/٢٩ .

(٢) المادة ١٧ من الدستور .

من ارادة رئيس الجمهورية فقط ، وهم بالتالى لا يتمتعون بأية حصانة بينما موظفو الدولة يتمتعون بهذه الحصانة كما هو وارد في قانون الموظفين . والدستور (١) يؤكد بأن رئيس الجمهورية حاكم فعلى للبلاد غير مسئول عن تبعات حكمه .

ثانيا : مما يزيد في الوضع الدستوري غرابة من يسمون بالوزراء الذين يعينهم رئيس الجمهورية دون أن يسأل عن نتائج أعمالهم هم المسؤولون عن كل اجراء في الحكومة وهم في الحقيقة لا يملكون من أمرهم شيئا ، فهم مسئولون غير حاكمين ، وقد أثبت تاريخ لبنان المستقل أن مجلس الوزراء والنواب لم يكن لهما أى دور ايجابي في توجيه مقدرات البلاد ، يضاف الى ذلك كله من متناقضات المفهوم الديمقراطي في لبنان ما ورد في المادة ٥٢ من الدستور والتي تطلق السلطة لرئيس الجمهورية دون حسيب أو رقيب ودون أن يتحمل تبعه أية مسئولية مترتبة على هذه المعاهدات التي يفقدها ويرمها دون أن يستشير أحدا من ممثلى الشعب اللبناني ، وأية دكتاتورية هي أشد طغيانا من دكتاتورية الرئيس الذي يقرر مصير شعبه في عقد الأحلاف أو الالتحاق بمعسكر من المعسكرات أو اختيار موقف الحياد أو أى موقف آخر يجد فيه تجاوبا مع مصلحة الشعب .

(١) المادة ٦٠ من الدستور .
(٢) هذه المادة والمواد الأخرى جعلت رئيس الجمهورية السابق كميل شمعون يقدم على تصرفات بعيدة عن كل معاني الوطنية ، مختبئا وراء السلطات المطلقة التي خوله اياها الدستور واستغلها استغلالا سيئا بدعوته للأسطول السادس لاحتلال البلاد في عام ١٩٥٨ ، ولولا أن يقظة الشعب اللبناني واراذته الثورية وضعتا حدا لتصرفاته من فوق الدستور لمضى في طريقه دون أن يعترض طريقه معترض . ولا ريب أن تصرفاته السياسية تستوجب تحويله الى المحاكمة بتهمة الخيانة العظمى عن طريق المجلس الأعلى الذي نص الدستور على تشكيله في المادة ٨٠ لمحكمة كل رئيس جمهورية يخرق حرمة الدستور أو يخون البلاد ، والذي لم يتشكل منذ وضع الدستور اللبناني حتى الآن . وليس ادل على ذلك من أن المجلس النيابي والحكومة التي عينها رئيس الجمهورية كالا وكأنهما غير موجودين لأنهما لم يكونا يحدان في الدستور ما يسمح لهما بالاعتراض وإيقاف الرئيس السابق عند حده (رأى حزب النجادة) .

فلو كان هناك نص في الدستور اللبناني يقيّد حق رئيس الجمهورية ويحول بينه وبين افراده بمثل هذه التصرفات لما دفع الشعب الى الثورة ولما خسرت البلاد زهرة شبابها خلال عام ١٩٥٨ .

ثالثا : من رأى الحزب أن تداول رئاسة الجمهورية بين الطائفتين (المارونية والسنية) يزيل العقدة النفسية الكبرى التي تشل نشاط نصف الشعب اللبناني على الأقل ، وتزيل كل أثر من آثار الحذر والريبة ويجعل المعركة الانتخابية للرئيس ونائبه ذات منهج واحد .

(ب) حزب الكتائب : ويمثل الجناح المسيحي المتطرف .

كان لا بد لحزب الكتائب من أن يعلن رأيه فيما أثاره حزب النجادة لذلك أعلن (١) الحزب بأنه سبق أن أثير مثل هذا الموضوع عام ١٩٥٦ وأنه أجاب حينذاك - ولا زال هذا الجواب يمثل موقفه الآن - الأقليات المسيحية في دول الشرق الاسلامى ومنها الدول العربية تواجهها المشاكل ، اذ أن بعض هذه الدول تخرج بالدين الاسلامى من نطاق رسالته السامية الى نطاق التعصب وكان من نتائج ذلك التعصب أن انكمشت الأقليات على نفسها محاذرة مجفلة ، وتضطر في أحيان كثيرة الى التعلق - ولو مكرهة - بأن قوة غريبة عنها في سبيل ابقاء كيانه والذود عن حقوق ومصالح بنيه ، وتفضيل أهون الشرين على أصعبهما .

وكان الطغيان الغاشم - في عهد الأتراك - يكلف البلاد المنكوبة به ثمنا فاحشا ، بعضه تدخل الأجانب باسم الحماية والوصاية، وبعضه فقدان الحرية والسيادة والاستقلال ، وبعضه سلب الشعب بكثرتة وقتله معاني العزة وموارد الرزق ، وبعضه تعريض شعوب بأسرها للحياة فيما هو دون مستوى الانسان، ولم تكن الأقليات لتجهل فداحة الشمن الا أنها كانت مرغمة على سلوك هذا السبيل . وكان هذا كله

(١) أعلن هذا التصريح الشيخ بيار الجميل رئيس حزب الكتائب ونشر بصحيفة العمل في ١٢/٢/١٩٦٠ .

يجرى في دول الكثرات المحمدية والقلات غير المحمدية ، في الوقت الذي كان يجري في لبنان عكسه ، فعلى كون الكثرة في لبنان مسيحية فانها ما فكرت في أى ظرف من ظروف وجودها في أن تعامل القلات غير المسيحية المعاملة التي كانت هذه تلقاها في بلدان الكثرات المحمدية ، وجل ما انصرف اليه هم اللبنانيون واهتمامهم وجوب انقاذ لبنان من الوقوع تحت أى طغيان مذهبي يقضى على ما يمتاز به من قيم مدنية تؤمن وتضمن للانسان الحرية والكرامة والاطمئنان .

وان حزب الكتائب يعتبر في طليعة من دعا الى نبذ فكرة « الكثرات والقلات » ونبذ الاعتبارات الطائفية للأخذ بالاعتبارات القومية ، وطلية من جعل اللبنانيين يحيون في لبنان بصفته دولة ووطنا لا بصفته كنيسة أو جامعا ، وطلية من كافح للخلاص من قبضة الأجنبي .

ونفى رئيس الحزب أن تكون قضية الرئاسة قضية قلة وكثرة أو مسيحي ومسلم ، لأنه لو كان الأمر كذلك لما أقدم مسيحي في عام ١٩٣٢ على ترشيح مسلم (١) لرئاسة الجمهورية .

وناشد رئيس الحزب القادة المسلمين الواعين وضع حد لاثارة المطالبة بأن تكون الرئاسة دورية بين المسلمين والمسيحيين لأن مثل هذه القضايا لن يستفيد منها الا الأجنبي ولن يجنى منها لبنان وشعبه سوى السكوارث والأضرار ، وأنه يعتبر اثارة ذلك محاولة لاثارة النعرات الطائفية ولا يعتقد أن المسلمين (٢) يوافقونه على رأيه، وبديلا

(١) في سنة ١٩٣٢ رشح كل من اميل اده ويوسف الخازن الشيخ محمد الجبر لرئاسة الجمهورية منافسا للشيخ بشارة الخوري .

(٢) في ١٩٦٠/١٢/٣ نشرت جريدة « كل شيء » مقالا تحت عنوان هل يطالب المسلمون برئاسة الجمهورية حبا في الوجهة فقط « يمكن اعتباره تعبيرا عن واقع المسلمين وراى رجل الشارع في وضعمه بالنسبة لمنصب الرئاسة وقد جاء فيه : « حقيقة المشكلة أن الدستور اللبناني قبل رئاسة الوزراء التي هي أكبر منصب للمسلمين بالقيود وجردتها من كل نفوذ ، ولم يتح لها أن تلعب بالنسبة للمسلمين الدور الذي تلعبه

من اثارة مثل هذه المواضيع فانه يجب العمل على تدعيم الوحدة الوطنية واشاعة الألفة في النفوس .

ومن خلال تلك المناقشات بدأ كل من الجانبين يعتمد على الصحافة لابرار وجهة نظره بانه صاحب الحق في رئاسة الجمهورية لأنه أكثر عددا أو لأنه أقوى سندا (١) .. وثار الجدل الى حد التهديد

رئاسة الجمهورية بالنسبة للموارنة بصورة خاصة وللمسيحيين بصورة عامة .. فاذا طالب بعض المسلمين اليوم في تأييدهم الضمني للقضية التي اثارها رئيس النجادة بأن تكون رئاسة الجمهورية لهم ، فليس عن رغبة في رؤية مسلم منهم يركب سيارة الرئاسة الأولى ويقم في القصور ، وانما يطالبون لانفسهم بسلطة تمكنهم من الوصول الى المستوى الذي وصل اليه مواطنوهم الموارنة . « ان المسلم في لبنان يعتقد ان التسوية الاستقلالية التي تمت في عام ١٩٤٣ قد افقدته الكثير من حقه كمواطن ، وذلك لأنه لم يعتقد أبدا أن رغبته في اشاعة الاطمئنان في صدر مواطنه الماروني يجب أن تكلفه الحرمان من كل شيء .. من العلم .. من الصحة .. من الكهرباء .. من الطرقات .. من شخصيته كمواطن . هل الحل في أن يترك الحبل لقضية حساسة مثل هذه لتظل على ساط البحث العام ولتثير الاحقاد والنعرات وتهدد البلد بانفجار لا يقل خطورة عن انفجار عام ١٩٥٨ ؟ . اننا نعلمنا صريحة ، اننا نعلق اندفاع المسلمين في تأييد مطلب رئيس النجادة او اقتناعهم ببقاء الأوضاع الدستورية على ما هي عليه .. فاذا ما استطاعت الدولة أن تنفذ المخطط الشهابي من عدالة ومساواة بين الفئات والمناطق اللبنانية زالت العقدة من نفوس المسلمين وتجدد ايمانهم بضرورة بقاء الرئاسة الأولى مارونية ، والا فلا شيء يحول دون انفجار الأزمة .

(١) وكان لا بد من التعبير عن رأى رجل الشارع المسيحي فنشرت جريدة « الراصد » مقالا في ١٩٦٠/١٢/٣ بقلم السيد « جورج رجي » تحت عنوان « المطالبة بالرئاسة للمسلمين طعنة تصيب العروبة » وقد جاء في المقال النقاط التالية :

(أ) بقدر ما أساءت الطائفية الى لبنان واللبنانيين ، بقدر ذلك أصبح اللبنانيون - معظم اللبنانيين - ذوى قابلية دقيقة حساسة للتأثر كلما جرى تحريك أحد المواضيع السياسية المتصلة بها من قريب أو بعيد ، فبات من السهل جدا على أصحاب الاهداف المبيتة الرامية دائما الى الطعن في وطنية لبنان وعرويته وتقدميته أن يعمدوا الى الاتجار الطائفي والى محاولة تضليل الشعب اللبناني في نظراته الى قضايا العصر المحيطة به ويتطوره على أسس سليمة من المنطق والعلم .

(ب) أن واقع الطوائف في لبنان ، وواقع الدولة - حقوقا وواجبات بالنسبة لهذه الطوائف - لم يتكون بطبيعة الحال الا ضمن المخططات =

= المشبوهة التي رافقت السياسات الطائفية على مر السنين ، فأفاق اللبنانيون على أنفسهم وإذا بهم يجدون أن مناطق معينة في لبنان ، هي مناطق محمية في معظمها - أقل ازدهارا ورقيا من مناطق معينة أخرى ، لا لسبب جوهري إلا لسبب الطائفية التقليدية التي لعب بها الاستعمار بين المسيحيين والمحمدين : كما يجدون بالإضافة الى ذلك أن طوائف معينة هي الطوائف المحمية في الواقع تجد نفسها في عدد من المجالات الحيوية أقل انصافا واستحقاقا من الطوائف المسيحية في مثل هذه المجالات المعنية نفسها .

(ج) أن إحدى السبل المتبعة في العمل لأجل انصاف الفئات المحمية المفضولة ، تقضي باتباع سياسة المناصفة بين المسيحيين والمسلمين في لبنان ، وأن من منطق هذه السياسة أن تصبح رئاسة الجمهورية في لبنان مثلا - دورية بين المسلمين والمسيحيين .

(د) أن المسيحيين إذا كانوا - نسبيا - قد تمكنوا من البروز في لبنان أكثر مما تمكن المسلمون ، فذلك لا يعود الى قاعدة طائفية ختمية ، بل انه يعود الى ظروف وملابسات واعتبارات رافقت تكوين الدولة اللبنانية بعيدا عن الأسس العلمية السليمة والمسيحيون كمسيحيين - لم ينالوا من الحقوق في لبنان لجرد أن النفوذ في الدولة اللبنانية هو في أيدي مسيحية ، بل أن الأعمال الحسنة التي حققها السياسيون المسيحيون في لبنان لا تتصل بالمسيحيين وحدهم ، كما أن التقصير أو الخيانة أو الانحراف أو التبعية التي ارتكبتها سياسيون مسيحيون ، يخل منها المسيحيون - من حيث هم مواطنون صالحون - بقدر ما ينتقدها أو يحمل عليها المسلمون - من حيث هم مواطنون صالحون .

(هـ) هذا من جهة المسيحيين ، أما من جهة المسلمين : فإن ما يصبو اليه المسلمون هو ألا يشعروا بفن أو إحباط في نظرة الدولة اليهم ، لا شيء إلا لأنهم مسلمون . بل أن تكون نظرة الدولة نظرة واحدة لا تفرق ولا تميز بين مسيحي ومسلم إلا في مجالات التفوق لأجل مزيد من الخدمة العامة . والمسلمون في لبنان - كمسلمين - لم يصبهم الظلم في معاملة الدولة لهم ، لأن من حق المسيحيين وحدهم أن يتفوقوا عليهم في نيل - كذا - من حقوق ، بل أنهم أصبحوا يشعرون بعد عهد الاحتلال التركي والانتداب وسياسات الانحراف الوطنى والانحياز الأجنبي أنهم كطائفة ، معرضون دائما لهذا التفرق بينهم وبين أخوانهم المسيحيين ، قبل أن يكون للمسيحيين - كمسيحيين - كلمة في الموضوع وبعد أن يكون الاستعمار وأعدائه وعملاؤه في لبنان قد شأؤوا هذا التباعد والتمييز بين اللبنانيين .

(و) المهم اليوم انه الدعوة لتطبيق سياسة المناصفة بين المسلمين والمسيحيين في لبنان تطرح على صعيد البحث قضية الدولة اللبنانية من الأساس : انها تطرح هذه القضية أولا وقبل كل شيء من ناحية فهم اللبنانيين لمعنى الدولة في نظرهم ومن ناحية ممارستهم علميا لهذا المعنى في تعایشهم اليومي الوثيق .

والوعيد ، وتفضى الأمر الى بحث ومناقشة مبدأ الايمان بالدولة اللبنانية ذاتها اذا حدث أى تغيير في الوضع القائم .

واستكمالا لبحث منصب رئاسة الجمهورية نرى لزاما علينا أن نعرض لماضى تلك الرئاسة منذ استقلال البلاد حتى اليوم وسوف نبث بعد ذلك موضوع المرشحين - عادة - لرئاسة الجمهورية .

أولا : ماضى الرئاسة في عهد الاستقلال :

منذ استقلال لبنان حتى الآن ورغم تداول مقعد الرئاسة بين

= (ز) أن تحرير لبنان من العقد الطائفية المتأصلة فيه وانصاف جميع المواطنين المتنسبين اليه مسيحيين كانوا أم مسلمين لا يتحقق اطلاقا باعتماد القاعدة الطائفية أساسا للعمل ، ولكنه يتحقق عن طريق تقدمية ثورية بناءة تمحو الطائفية الموجودة ولا تدعمها بطائفية جديدة تتجاوب معها ، أى انه اذا سلمنا بصحة الرأى القائل أن هناك طائفية من جانب بعض المسيحيين في تعاملهم مع المسلمين ، فإن مصلحة المسلمين ومصلحة المسيحيين على السواء لا تتأمن بايجاد طائفية اسلامية تتغلب على الطائفية المسيحية ، ولكنها تتأمن باعتماد سياسة عامة لا طائفية تؤدي في النتيجة الى ازالة الطائفية المسيحية المشكو منها .

(ح) أن الذين ينادون بسياسة المناصفة بين المسيحيين والمسلمين في لبنان يوجهون من حيث يدرون أو لا يدرون أكبر طعنة للعروبة في لبنان ولا سيما في الأوساط المسيحية بلبنان ذلك أنه ليس من الجائز للسياسى الموجه في لبنان اذا كان وأعيا مخلصا متحررا ، أن يتجاهل المغزى الذى نتج عن محنة ١٩٥٨ في لبنان وكيف أن معظم المسيحيين في لبنان قد ترددوا في محاراة التحرر العربى ، ليس اعتراضا على العروبة المتحررة في حد ذاتها ، ولكن لأن دعايات معينة قد صورت لهم العروبة المتحررة على غير حقيقتها ، وأوهمتهم أن انتصار العروبة يعنى تغليب المسلمين اللبنانيين عليهم واتاحة الفرصة امامهم للانتقام منهم .. هل هذا ما يريده دعاة المناصفة وسياسة الطائفية في لبنان بالتنام ؟ . هل الطعن في الحركة العربية المتحررة هو الهدف الذى ترمى اليه الدعوة الى المناصفة .. ؟ كيف يفرق المسيحيون في لبنان ومعظمهم لا يفهم العروبة على حقيقتها بين العروبة والاسلام ؟ كيف لا تقوى الحركات الانتزالية والانكماشية في جبل لبنان ؟ ان العمل من أجل تحقيق سياسة المناصفة يكفى لحمل المسيحيين على مزيد من الابتعاد عن العروبة والتخوف من نجاحها .

هل يريد دعاة المناصفة أن يرغموا المنطقة المسيحية في لبنان من حيث لا تدري ولا توى - يساعدهم في ذلك تجار الطائفية وعملاء الاستعمار بين المسيحيين - حتى تتحول على المدى البعيد أو القريب - لا ندري - الى إسرائيل ثانية في الشرق العربى .

أبناء الطائفة المارونية وحدها ، الا أننا نجد أن هذا المنصب لم يترك عند نهاية المدة المحددة لرئيس الجمهورية بالرضا واتاحة الفرصة لغيره من أبناء البلاد ، أو بالأحرى من أبناء طائفته لكي يحتل هذا المركز .

ففي عهد الرئيس الأول الشيخ بشارة الخوري الذي كانت تنتهي رئاسته في ٢١ سبتمبر ١٩٤٩ ، استطاع بنفوذه في مجلس النواب في جلسته المنعقدة في ٢٢ مايو عام ١٩٤٨ بأن يعدل نص المادة المتعلقة بمدة رئاسة الجمهورية إذ أضاف إليها الجزء التالي « خلافاً لأحكام هذه المادة وبصورة استثنائية يجوز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية الحالي مرة ثانية ولا يجوز إعادة انتخابه مدة ثلاثة الا بعد ست سنوات لانتفاء ولايته الثانية » .. وكان المبرر حينذاك لهذا التعديل أن الشيخ بشارة الخوري قد جددت رئاسته نظراً لما آداه من خدمات للبلاد في عهد الانتداب وفي مطلع الاستقلال ، ومع ذلك لم يكمل رئيس الجمهورية مدة ولايته الثانية وأرغمته المعارضة على تقديم استقالته من منصبه في عام ١٩٥٢ .

وتولى الرئاسة عقب الشيخ بشارة الخوري السيد كميل نصر شمعون ، وقد حاول قبل انتهاء ولايته أن يؤمن تجديد انتخابه على نفس الصورة التي تم بها تجديد ولاية الشيخ بشارة . وقد كان هذا العامل - محاولة التجديد - بالإضافة الى غيره من العوامل سبباً في قيام ثورة في جميع أنحاء لبنان ، وكان وقف، سفك الدماء في ذلك الوقت متوقفاً على أن يترك رئيس الجمهورية منصبه ولم يكن باقياً على انتهاء ولايته سوى بضعة شهور ، الا أن الرئيس السابق أثر التمسك بالشرعية مع استمرار الثورة وظل منصبه حتى آخر يوم من أيام رئاسته .. وظلت مستمرة ، ولم يتمكن من التجديد .

وقد تدخل الواقع اللبناني في انتخاب اللواء فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية ، حيث غض النظر عن أحد الشروط التي يتطلبها الدستور وذلك للخروج بالبلاد من الأزمة الطاحنة التي هددت كيانها ، فالدستور ينص على عدم جواز انتخاب رجال الجندية ومن هم في حكمهم على

اختلاف الرتب سواء أكان من رجال الجيش أو الشرطة أو الدرك أو الأمن العام وحتى اذا كانوا محالين على الاستيداع أو الاحتياط ، الا اذا كانوا قد استقالوا أو أحيلوا على التقاعد قبل تاريخ الانتخاب بستة أشهر. ورغم ذلك فقد انتخب اللواء فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية في الوقت الذي عاصر فيه الثورة كقائد للجيش حتى اليوم السابق لانتهاء ولاية الرئيس الذي سبقه وتولى هو السلطة .

ولا شك أن هذا الاختيار قد فرضه الواقع اللبناني نظراً لما عرف عن شخص قائد الجيش خلال الثورة من الاعتدال وعدم الانحياز لأحد الجانبين .

ثانياً - المرشحون للرئاسة في لبنان (١) :

عندما نذكر رئاسة الجمهورية في لبنان ، فلا بد من الوقوف عند الرئيس أكثر من التوقف عند الرئاسة . فالرئاسة من حيث هي هيئة معنوية أو سلطة عليا لم تكن يوماً موضوع تباين خطير في وجهات النظر السياسية بقدر ما كان شخص رئيس الجمهورية نفسه يشكل محور انقسام في الآراء أو موضوع التقاء فيها .

واللبنانيون في غالبيتهم متعارفون على الخصائص التي يتوجب على رئيس الجمهورية أن يتحلى بها ، فيصبح اهتمامهم بالرئاسة نفسها من خلال اهتمامهم بالرئيس ونظرتهم الى المسلك الذي ينهجه خلال ولايته . هذا ما جرى بالنسبة لكل رئيس جمهورية تولى الحكم في لبنان ، وهذا ما يجري بالنسبة للمرشحين للرئاسة ، سواء منهم الجدد في ترشيحهم ، أو القدامى الذين رشحوا ولم يصلوا بعد الى منصب الرئاسة والذين تولوا الرئاسة قبل ذلك .

من هذه الظاهرة الواضحة في تفكير اللبنانيين ، يمكن اجمال الشروط المطلوبة في رئيس الجمهورية وتفصيلها وتلخيصها معا في أن لبنان لن يشهد قيام رئيس جمهورية على أرضه ويكون هذا الرئيس غير

متمتع بثقة الغالبية العظمى من أبنائه على اختلاف طبقاتهم وميولهم واتجاهاتهم .

وانطلاقاً من هذه القاعدة العامة التي أثبتت التجارب الرئاسية خطورتها وحتميتها في مجرى الدولة اللبنانية ، يظل المرشحون للرئاسة على الساحة فئات فئات .. بينهم من تعدد سيرته السياسية الماضية لتولى أكبر المسؤوليات ، وبينهم من تبشره سيرة شبابه برئاسة ناجحة ، وبينهم من يجرى الحديث عليهم همسا وترجح التطورات اطلالتهم المفاجئة على المسرح ، وبينهم من كانت سيرتهم السياسية غير متوازنة على صعيد الاجماع الشعبى اللبناني ، فيحاولون التقرب من الاجماع الشعبى على طريق هذا الاتجاه أو ذاك . المهم أن المرشحين لرئاسة الجمهورية في لبنان الذين تتحرك معركة الرئاسة بهم وبنشطاتهم ، سيظلون يدورون وسط عاصفة من العوامل الداخلية والعربية وال خارجية المؤثرة في اتجاهات البلاد التي تنبثق منها ارادة الشعب في شخص رئيس الجمهورية ، وسيظل الغد المجهول الذي يسرون اليه ، وتسير البلاد معهم يتكيفون بما تقبل عليه البلاد نفسها من أوضاع حتى ولو كانت القاعدة الشعبية العامة التي بات أقرب الى المستحيل مجيء رئيس جمهورية بدون الاستناد اليها ، هي القاعدة التي تأخذها الأوضاع المستجدة بعين الاعتبار في ساعات التقرير الحاسم .

ان معركة انتخاب الرئاسة الأولى في لبنان تبدأ عادة قبل انتهاء ولاية الرئيس المنتخب ، والذي يحتل منصبه وفقا للدستور .. تبدأ قبل انتهاء الولاية بسنتين على الأقل . وخلال تلك الفترة يرسم كل مرشح للرئاسة الأولى سياسته على جذب المسلمين بالذات الى جانبه والمرشح الصالح لرئاسة الجمهورية في لبنان يجب أن تتوافر أولا وقبل كل شيء الشروط التالية .

- اللاهزية .

- التجرد الكامل والحياد المطلق بالنسبة للطوائف اللبنانية
جميعاء .

- أن تكون سياسته العربية والخارجية معتدلة لا غيار عليها .
ودون ذلك فان حظ أى مرشح للنجاح يكون في حكم العدم .

السلطة الفعلية لرئيس الجمهورية :

استعرضنا فيما سبق مختلف الجوانب المتعلقة بمنصب رئاسة الجمهورية وقد أدى هذا الوضع الذى أصبح فيه زمام الحكم الفعلى بيد رؤساء الجمهورية الى تعاظم سلطتهم وتقوية نفوذهم وحملهم على التدخل في شئون الحكم بطريق مباشر وهم غير مسئولين عنه ، وأصبحوا مرجعا للنواب يستوحيونهم مسلكهم ويستعدونهم على الحكومات اذا هي تلكأت في اجابة طلباتهم ، كما أصبحوا مرجعا للموظفين في الوقت الذى يرتبط فيه هؤلاء دستوريا بالوزارة ، وقد ترتب على ذلك « ظهور جماعات غير مسئولة من أقربين ومقربين أخذت تستغل سلطة الوزارة لنفسها وتتدخل في شئون الحكم والادارة بما يثير النقمة والحقد ويؤدى في النهاية الى الانفجار » (١) .

لقد استعرضنا آراء مختلفة ولكنها جميعا تنحصر في اتجاهين يعكسان رأى المسلمين والمسيحيين ، والنتيجة أن قوة الطائفة تنعكس على ممثلها ، فان كانت الطائفة قوية كان ممثلها قويا سواء كان فى الحكم أو خارجه . ان المحرومين يصبون جام غضبهم على الطائفة الأخرى ، والطائفة الأخرى تشعر بأنها لم تهضم حقوق الآخرين لأنها من قبل ذاقت مرارة الحرمان .

(١) « وقد رأى الحكم الدستورى سنة ١٩٢٦ رؤساء الوزارات يتتابعون على الحكم ويفادرونه الواحد تلو الآخر وهم حاقدون على رئيس الجمهورية متهمين اياه باحراقهم وغل ايديهم والعمل على اسقاطهم بداعى انه يحتكر سلطات الحكم ويطفى على صلاحيتهم . ان ما حصل فى عهد الدباس من هذا القبيل حيث كان رؤساء الوزارات من المسيحيين ، قد حصل بعد ذلك فى عهد اميل اده وبشارة الخورى وعهد كميل شمعون حيث أصبح رؤساء الوزارات من المسلمين ، مما يقطع بأن أسباب هذه الظاهرات واحدة وأنها أبعد ما تكون عن الفكرة الطائفية التي عزاها بعضهم الى موقف رؤساء الجمهورية » .

« النظم الدستورية في لبنان والبلاد العربية - بيروت ١٩٦١ - عبده عويدات ص ٧٥٦ » .

ان هناك عصي سحرية وراء كل تصرف وكل منصب . وراء المحرومين وأمام المتخمين .. وهذا السر يبدو واضحا من خلال عرضنا السابق .. وهو الطائفية .

الحكومة

نص الدستور على أن السلطة التنفيذية تناط برئيس الجمهورية وهو يتولاها بمعاونة الوزراء وفقا لأحكام الدستور ، وقد سبق لنا شرح الدور الذي يقوم به رئيس الجمهورية ، وسنعرض فيما يلي لكل من رئيس الوزراء والوزراء .

أولا : رئيس الوزراء

جرت العادة في لبنان على أن يسند هذا المنصب الى أحد أعضاء المجلس النيابي وفقا لاختيار رئيس الجمهورية (١) ، وليس بين مواد الدستور اللبناني قيودا أو شروط معينة بالنسبة لمنصب رئاسة الوزارة ، كما أنه لم يتعرض الى ذكر حقوق وواجبات رئيس الوزراء .

الا أنه بدراسة المراسيم التي صدرت في أعقاب وضع أول دستور لبناني في عهد الانتداب (٢) نجد أن واجبات رئيس الوزراء تتلخص في القيام بمراقبة عامة على الوزارات والاهتمام بالتوفيق والتنسيق بين أعمالها والمحافظة على وحدة الادارة من الوجه السياسي والوجه الاداري بين جميع الوزارات، ويعرض الوزراء عليه مشروعات المراسيم والتعليمات التي تهم الحكومة والادارة العامة ويسهر على تنفيذ القرارات المتخذة ، ومن اختصاص رئاسة الوزارة اعداد ملفات المسائل التي يراد عرضها على مجلس الوزراء وتنظيم محاضر جلسات هذا المجلس وتبليغ قراراته الى الوزارات ذات الشأن .

ويلاحظ أن عمل رئاسة الوزارة يكاد ينحصر في الناحية الادارية

(١) يستثنى من ذلك رؤساء الوزارات الذين يكلفون بالرئاسة في ظروف استثنائية مثل اجراء الانتخابات ، فقد جرى العرف على أن يختارهم رئيس الجمهورية من خارج المجلس حتى لا تكون لهم مصلحة معينة في التحيز الى فريق على حساب آخر .
(٢) المرسوم رقم ٥ المادة الثانية وقد صدر في ٣١ مايو عام ١٩٢٦ .

بدلا من أن يكون عملا انشائيا ، وسنعرض فيما يلي الى العلاقة بين مركز رئاسة الوزارة ودور الطائفية .

الطائفية ورئاسة الوزارة !

رغم عدم وجود قيد دستوري بالنسبة لهذا المنصب ، الا أن هناك قيودا فرضه الميثاق الوطني وهو جعل منصب رئاسة الوزارة من نصيب طائفة السنية المسلمة ، وعلى هذا الأساس تكاد تكون رئاسة الوزارة وفقا على عدد محدود من أبناء هذه الطائفة ، تنتقل من أحدهم الى الآخر دوريا ، كما يراعى توزيعها بين مدينتي طرابلس وبيروت (١) ، وغالبا ما يكون رئيس الوزارة على علم بالمدة التي سيقضيها في منصبه أو على اتفاق سابق مع رئيس الجمهورية على هذه المدة (٢) . وهذا الأمر كافيا بأن يجعل رئيس الوزراء - اذا ما كان راغبا في الحكم - أداة طيعة في يد رئيس الجمهورية الذي يملك حق الاستغناء عن خدماته في الوقت الذي يراه .

وغالبا ما يحدث تنافس مستمر بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ، فالأول بيده كل شيء ، والآخر ليس بيده شيء (٣) . والأمر ليس وفقا على شخصية الاثنين بل يتعداه الى مركز كل من الطائفتين المارونية والسنية ومحاولة كل منهما اظهار شخصيتها وثبات وجودها

(١) السادة : صائب سلام ، ورشيد كرامي ، عبد الله اليافي ، حسين العويني ، أحمد الداعوق .

(٢) « هنالك عوامل سيكولوجية وسياسية تضطرننا الظروف الى مراعاتها ، فاتفقت وصديقي رئيس الوزراء (رياض الصلح) على أن تأتي وزارة حيادية للانتخابات يرأسها الحاج حسين العويني ثم يخلفه بعدها كل من عبد الله اليافي فصائب سلام فسواهما على التتابع ليأخذ كل سني كفو قسطه من تحمل المسؤوليات ، ثم يعود رياض الى الحكم فاختتم رئاستي كما افتتحتها » .

« من مذكرات الشيخ بشارة الخوري ، حقائق لبنان ، ج ٣ ص ٣٣٩ ، بيروت ١٩٦١ » .

(٣) عبر الشيخ بشارة الخوري عن ذلك بقوله « ثبت عندي أن رئيس الوزراء يرغب بكل قواه في أن يفصل شخصه عن شخصي » ، ومفهوم هذا في نظر رئيس الجمهورية أن تدوب شخصية رئيس الوزراء في شخصه .

عن طريق التصرفات الصادرة من أكبر مركز تحتله في الحكم ، وضعف شخصية أحد الرئيسين ينعكس على طاقته بالطبيعة ، وذلك في ضياع حقوقها الملموسة مثل المناصب الحكومية وتمتع الطائفة الأخرى بما حرمت منه الطائفة الأولى من مشروعات عمرانية أو سياحية أو تعليمية ، وهذه خسارة ضخمة في نظر جماهير الطائفة المهضوم حقها في شخص من يمثلها في الحكم .

ولما كان الدستور يحمي رئيس الجمهورية من أن يكون هو الجانب الخاسر ، فإن رئيس الوزراء يلجأ أحيانا إلى أن يسلك طريقين في نفس الوقت ، أولهما : استرضاء رئيس الجمهورية حتى يضمن بقاءه في الحكم ، وثانيهما إيهام الجماهير الذي يمثلها بأنه غير راض عن تصرفات رئيس الجمهورية حتى يكسب تأييدها (١) .

ويرى المسلمون أن الدستور اللبناني قد كبل رئاسة الوزارة التي هي أكبر منصب للمسلمين بالقيود ، وجردها من كل نفوذ ولم يتح لها أن تلعب بالنسبة للمسلمين «السنية» الدور الذي تلعبه رئاسة الجمهورية بالنسبة للمسيحيين بصورة عامة والموارنة بصورة خاصة . ولما كانت الطائفة هي الركيزة الوحيدة في اختيار شخص رئيس الوزراء فانه يأتي دائما إلى المجلس وهو غريب عن أكثريته ويصبح شبه وحيد إلا من بعض النواب المواليين له والذين لا يمكن بأية حال من الأحوال بأن يؤمنوا له أكثرية تساعد على الاستمرار في الحكم ، لذلك فإن تأمين الأكثرية يأتي عادة عن طريق رئيس الجمهورية الذي يؤمن النصاب المطلوب لمنح الثقة للحكومة ..

(١) كان السيد سامي الصلح رئيسا للوزراء فترة ما في عهد الشيخ بشارة الخوري ، « وكان سامي الصلح يحضر مجلس الوزراء في عاليه ويخرج منه بعد انتهاء بحوثه ليوافي النواب المعارضين وسواهم في دار نقولا بسترس ، حيث كانوا يضعون خطط الهجوم على الرئاسة ، وقد شاهد مرارا رجال الأمن وسواهم كثيرون ، سامي الصلح رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية اللبنانية يتسلق جدار الحديقة ليصل إلى المعارضين خشية أعين الرقباء » . « حقائق لبنانية » ، الشيخ بشارة الخوري ، ج ٣ ص ٤٥٩ ، بيروت ١٩٦١ » .

فيصبح هو منذ البداية صاحب الفضل على الجميع . وقد أدى ذلك إلى ضعف سلطة رئيس الوزراء في الحكم وانعكس هذا الضعف على الطائفة التي يمثلها مما جعل الطوائف المختلفة تحاول أن تقارن بين وضعها وبقية الطوائف . ونتقل الآن للحديث عن الوزراء .

ثانيا : الوزارة

طبقا للدستور يعتبر حق تعيين الوزراء ملكا لرئيس الجمهورية وحده له مطلق التصرف للبت بمفرده في اختيار الوزراء . إلا أن العرف جرى على أن يستدعى رئيس الجمهورية جميع النواب - أو الكتل النيابية - كل على حدة عند تشكيل وزارة جديدة لاستطلاع رأيهم في شأن اختيار الأشخاص ، وهو عادة يعمد إلى ارضاء جميع الكتل النيابية أو معظم الاتجاهات داخل البرلمان (١) .. والهدف من ذلك ضمان حصول الوزارة الجديدة على ثقة المجلس النيابي ، لأنه إذا لم تكن أغلبية النواب راضية عن تشكيل الوزارة الجديدة ، فإن هذه الأغلبية قد تعمد إلى حجب الثقة عن الوزارة منذ الجلسة الأولى .

وقد نص الدستور اللبناني على جواز الجمع بين النيابة ووظيفة الوزارة ، وقد كان أصل هذه المادة قبل تعديلها تحديد عدد الوزراء بثمانية من بينهم ثلاثة فقط من أعضاء المجلس (٢) .

والواقع الفعلي أن جميع الوزراء في الحكومة اللبنانية يختارون

(١) تأكيدا لهذه القاعدة اضطر السيد صائب سلام - لأول مرة في تاريخ لبنان لتأليف وزارة عام ١٩٦٠ مكونة من ١٨ وزيرا ، ارضاء لكافة الاتجاهات داخل المجلس النيابي ولضمان الأغلبية الدائمة ، حتى انه كان من بين أعضائها وزير يمثل الأرمن في الوقت الذي يبلغ عدد نواب الأرمن جميعهم ٦ نواب . وقد ثبت أن كثرة العدد عرقلت الأعمال ، فاختصر العدد في وزارته الثانية عام ١٩٦١ ، إلا أن النتيجة كانت كسبه لعداوة الكثيرين من النواب ، وقد حصلت الحكومة على ثقة المجلس النيابي بأغلبية صوتين فقط . حتى لقد أطلق عليها « حكومة الصوتين » ولم تعمر طويلا .

(٢) التعديل الدستوري الصادر في ١٨ مايو عام ١٩٢٩ للمادة ٢٨ من الدستور .

من بين أعضاء المجلس النيابي^(١). « وقد نشأ على ذلك روح الاستبداد السائدة التي يملها غالبا حرص على تأمين الاستثمار الوزاري واضطراب الادارة وانتشار الفوضى الظاهرة للعيان »^(٢). وظاهرة عدم الاستقرار الوزاري موجودة منذ عهد الانتداب^(٣) حتى الآن ، وقد جرت العادة على أن تشكل في عهد كل رئيس للجمهورية ما لا يقل عن ست وزارات حتى . عهد الاستقلال^(٤) حتى ان مجموع الوزارات التي شكلت في عهد أربع رئاسات للجمهورية

(١) الاستثناء الذي حصل لهذه القاعدة كان في عهد الرئيس فؤاد شهاب وهو تولى السيد فيليب تقلا وزارة الخارجية في عدة وزارات متعاقبة رغم انه ليس نائبا ولكن لخبرته بالشؤون الخارجية .
(٢) (النظم الدستورية) - عبده عويدان - ص ٥٢٧ .
(٣) منذ صدور الدستور عام ١٩٢٦ تولى الحكم رئيسان هما السيد شارل دباس ودام حكمه ٦ سنوات تكونت فيها ٧ وزارات ، ثم السيد اميل اده ودام حكمه ثلاث سنوات وتكونت فيها سبع وزارات ايضا .

(٤) منذ عهد الاستقلال تكونت الوزارات التالية :

(أ) في عهد الشيخ بشارة الخوري وأثناء رئاسته الاولى التي دامت من ٢٥ سبتمبر ١٩٤٣ الى ٢١ سبتمبر ١٩٤٩ ، ٨ وزارات :

- ١ - وزارة رياض الصلح الاولى من ٢٥ سبتمبر ١٩٤٣ الى اول يوليو ١٩٤٤
- ٢ - « رياض الصلح الثانية » ٣ يوليو ١٩٤٤ الى ٧ يناير ١٩٤٥
- ٣ - « عبد الحميد كرامي » ٩ يناير ١٩٤٥ الى ٢٠ أغسطس ١٩٤٥
- ٤ - « سامي الصلح » ٢٢ أغسطس ١٩٤٥ الى ٢٢ مايو ١٩٤٦
- ٥ - « سعد المنلا » ٢٢ مايو ١٩٤٦ الى ١٤ ديسمبر ١٩٤٦
- ٦ - « رياض الصلح الثالثة » ١٤ ديسمبر ١٩٤٦ الى ٧ يونيو ١٩٤٧
- ٧ - « رياض الصلح الرابعة » ٧ يونيو ١٩٤٧ الى ٢٦ يوليو ١٩٤٨
- ٨ - « رياض الصلح الخامسة » ٢٦ يوليو ١٩٤٨ الى اول أكتوبر ١٩٤٩

(ب) الرئاسة الثانية للشيخ بشارة الخوري من ٢١ سبتمبر ١٩٤٩ الى ١٨ سبتمبر ١٩٥٢ (٧ وزارات)

- ١ - وزارة رياض الصلح الاولى من اول أكتوبر ١٩٤٩ الى ٦ أكتوبر ١٩٤٩
- ٢ - « رياض الصلح الثانية » ٦ أكتوبر ١٩٤٩ الى ١٤ فبراير ١٩٥١
- ٣ - « الحاج حسين العويني » ١٤ فبراير ١٩٥١ الى ٧ يونيو ١٩٥١
- ٤ - « عبد اله اليافي » ٧ يونيو ١٩٥١ الى ١١ فبراير ١٩٥٢
- ٥ - « سامي الصلح » ١١ فبراير ١٩٥٢ الى ٩ سبتمبر ١٩٥٢
- ٦ - « ناظم عكاري » ٩ سبتمبر ١٩٥٢ الى ١٤ سبتمبر ١٩٥٢
- ٧ - « صائب سلام » ١٤ سبتمبر ١٩٥٢ الى ١٧ سبتمبر ١٩٥٢

بلغ اثنان وثلاثون وزارة في فترة لا تتجاوز احدى وعشرين عاما . وواضح من هذا العدد الضخم من الوزارات مدى ثبات رئيس الجمهورية في منصبه اذا قيس بالفترة التي يمكثها كل رئيس وزارة في منصبه ، والأمر ليس قاصرا على رئيس الوزارة بل يتعداه طبعاً الى الوزراء أنفسهم .. وتعليل ذلك هو أن « تغيير الوجوه في الوزارات ضرورة ماسة ولا سيما في بلد صغير الحجم كثير المستورزين ومن الملائم أن يجربوا كفاءاتهم » .

تعيين الوزراء :

لم يرد في الدستور اللبناني ذكر لكيفية تعيين الوزارة سوى ما نصت عليه المادة الخامسة والستون بأنه لا يلي الوزارة

(ج) وزارة انتقالية رأسها اللواء فؤاد شهاب عقب الانقلاب الأبيض من ١٨ سبتمبر ١٩٥٢ الى ٣٠ سبتمبر ١٩٥٢ .

(د) في عهد الرئيس كميل شمعون من ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢ الى ٢٢ سبتمبر ١٩٥٨ تكونت ٩ وزارات :

- ١ - وزارة الأمير خالد شهاب من ٣٠ سبتمبر ١٩٥٢ الى ٣٠ ابريل ١٩٥٣
 - ٢ - وزارة السيد صائب سلام من ٣٠ ابريل ١٩٥٣ الى ١٠ أغسطس ١٩٥٣
 - ٣ - « عبد الله اليافي الاولى » ١٦ أغسطس ١٩٥٣ الى ١٦ سبتمبر ١٩٥٤
 - ٤ - « سامي الصلح الاولى » ١٦ سبتمبر ١٩٥٤ الى ١٩ سبتمبر ١٩٥٥
 - ٥ - « رشيد كرامي » ١٩ سبتمبر ١٩٥٥ الى ١٩ مارس ١٩٥٦
 - ٦ - « السيد عبد الله اليافي الثانية » ١٩ مارس ١٩٥٦ الى ٨ يونيو ١٩٥٦
 - ٧ - « السيد عبد الله اليافي الثالثة » ٨ يونيو ١٩٥٦ الى ١٨ نوفمبر ١٩٥٦
 - ٨ - « السيد سامي الصلح الثانية » ١٨ نوفمبر ١٩٥٦ الى ١٨ أغسطس ١٩٥٧
 - ٩ - « السيد سامي الصلح الثالثة » ١٨ أغسطس ١٩٥٧ الى ٢٣ سبتمبر ١٩٥٨
- (هـ) وفي عهد الرئيس شهاب من ٢٣ سبتمبر ١٩٥٨ الى ٢٣ سبتمبر ١٩٦٤ تكونت ٧ وزارات هي :

- ١ - وزارة السيد رشيد كرامي الاولى من ٢٤ سبتمبر ١٩٥٨ الى ١٤ أكتوبر ١٩٥٨
- ٢ - « السيد رشيد كرامي الثانية » ١٤ أكتوبر ١٩٥٨ الى ١٤ مايو ١٩٦٠
- ٣ - « السيد أحمد الداعوق » ١٤ مايو ١٩٦٠ الى اول أغسطس ١٩٦٠
- ٤ - « السيد صائب سلام الاولى » اول أغسطس ١٩٦٠ الى ٢٠ مايو ١٩٦١
- ٥ - « السيد صائب سلام الثانية » ٢٠ مايو ١٩٦١ الى ٣١ أكتوبر ١٩٦١
- ٦ - « السيد رشيد كرامي الثالثة » ٣١ أكتوبر ١٩٦١ الى ٢٠ فبراير ١٩٦٤
- ٧ - « السيد حسين العويني » ٢٠ فبراير ١٩٦٤ حتى انتهاء مدة الولاية .

(١) حقائق لبنانية - الجزء الثالث - ص ٣٨٧ - الشيخ بشارة الخوري .

الا اللبنانيون ، ولكن المادة الخامسة والتسعون (١) قد اتخذت أساسا في توزيع الوزارات على الطوائف بحيث أصبح العرف بأن يلي وزارات معينة وزراء من طوائف معينة وذلك على الوجه التالي وعلى سبيل المثال لا الحصر .

نائب رئيس الوزراء	أرثوذكسي .
وزير العدل	أرثوذكسي .
وزير الخارجية	كاثوليكي .
وزير الدفاع	درزي .
وزير الأشغال	ماروني .

مهمة الوزراء :

تنحصر مهام الوزراء في ادارة مصالح الدولة ويعهد اليهم تطبيق الأنظمة والقوانين كل فيما يتعلق بالأمور العائدة الى وزارته . هذا ، وفي حالة خلو سدة الرئاسة لأي سبب من الأسباب يعهد بالسلطة التنفيذية وكالة بمجلس الوزارة وذلك طبقا لما نص عليه الدستور اللبناني .

واقع سلطة الوزير :

ان واقع لبنان يجعل سلطة الوزير في التصرف داخل وزارته مقيدة الى حد كبير ، فكل شيء يتم بموافقة مجلس الوزراء ، ومجلس الوزراء يرأس اجتماعاته رئيس الجمهورية .. والحكومة لا مفر لها من الاستعانة برئيس الجمهورية سواء في دور التحضير أم في أدوار التنفيذ ، من جهة بحكم اختصاصه في اختيار أعضاء الوزارة ورئيسها ، ومن جهة ثانية بصفة كونه « رئيس السلطة التنفيذية » الذي يعود اليه القيام بدور الحكم بين البرلمان والحكومة ، وأخيرا لأنه هو في الواقع زعيم البرلمان في لبنان لانتفاء الحزبية المنظمة فيه والتي تنشأ عنها أكثرية منسجمة تحكم بقوة وسلطان .

(١) « بصورة مؤقتة والتماسا للعدل والوفاق تمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وبتشكيل الوزارة دون أن يضر ذلك بمصلحة الدولة » .

مسئولية الوزراء :

طبقا للدستور يتحمل الوزراء اجماليا تجاه المجلس تبعة سياسة الحكومة العامة ، ويتحملون افراديا تبعة أفعالهم الشخصية . وعندما يقرر المجلس عدم الثقة بأحد الوزراء وجب على هذا الوزير أن يستقيل .

والواقع أنه لم يحدث في تاريخ لبنان المستقل أن سحب أعضاء البرلمان ثقتهم من وزارة فاستقالت نتيجة لذلك أو فرضت على وزير الاستقالة نتيجة لتصرفاته .

العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطتين التشريعية والقضائية

لما كان نظام الحكم في لبنان برلمانيا ديمقراطيا وأن تعاون السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية ضرورة لازمة لتأمين سيادة الأمة وإظهار سلطان الشعب ومنع طغيان سلطة على أخرى ، لذلك وجب أن يكون هناك تعاون تام بين هذه السلطات على أن تكون هناك رقابة من كل منها على الأخرى في نفس الوقت .

وسنعرض فيما يلي لبحث العلاقة بين هذه السلطات على الوجه التالي :

(أ) العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وستتناول بالبحث موضوع رقابة كل من السلطتين على الأخرى .

(ب) العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة القضائية وستتناول البحث أيضا موضوع رقابة كل منها على الأخرى .

أولا - العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية :

تمثل السلطة التشريعية في مجلس النواب وتمثل السلطة التنفيذية في الحكومة ، وبين مواد الدستور اللبناني عدة نصوص تتيح للسلطة التشريعية حق الرقابة على السلطة التنفيذية وذلك حتى

تكون صمام الأمان لها فتتمنعها عن تجاوز صلاحياتها ومنعها من الاستبداد والتطرف .

فقد نصت المادة السابعة والثلاثون من الدستور على أن حق طلب عدم الثقة مطلق لكل نائب في الدورات العادية وفي الدورات الاستثنائية ، وقد احتاطت المادة لعدم مفاجأة الحكومة وأجراها فاشتترط ألا تجرى المناقشة في هذا الطلب ولا يقترح عليه إلا بعد انقضاء خمسة أيام على الأقل منذ ايداعه أمام سكرتارية المجلس وإبلاغه الوزراء المقصودين بذلك .. وفي هذا الصدد ولتأمين السلطة التشريعية قيد الدستور حق السلطة التنفيذية في عدم جواز اتخاذ أية إجراءات جزائية بحق أى عضو من أعضاء المجلس أو إلقاء القبض عليه إذا اقترف جرماً جزائياً إلا بأذن المجلس إلا في حالة التلبس بالجريمة .

وأهمية ذلك تبدو من خلال الحرية التي يتمتع بها النواب في انتقادهم لأعمال الوزارة والتعامل عليهم والمساس بهم داخل المجلس ، مما قد يحدو ببعض الوزراء الى أن يعمد للانتقام لنفسه فيدير تهمة ما لناقده يقدم على اثرها للمحاكمة ، وقد ينتهى به الأمر الى السجن فيتقاضي الوزير بذلك ما قد يترتب على انتقاد مثل هذا النائب له من تأثير في مركزه وشعبيته ، خاصة وأن الدستور أعطى الحق لمجلس النواب أن يتهم الوزراء بارتكابهم الخيانة العظمى أو باخلالهم بالواجبات المترتبة عليهم ، ولكن المشرع حمى السلطة التنفيذية باشتراط الحصول على أغلبية ثلثى أعضاء المجلس لكي يتوفر ركن الاتهام .

وقد أعطى الدستور لمجلس النواب الحق في طلب إعادة النظر في الدستور ، ولو أن هذه المادة اشترطت توفر بعض الشروط لامكان تحقيق ذلك (١) .

(١) المواد والمسائل التي يتناولها الاقتراح يجب تحديدها وذكرها بصورة واضحة فيبلغ رئيس المجلس ذلك الاقتراح الى الحكومة طالباً بها أن تضع مشروع قانون في شأنه . فإذا وافقت الحكومة المجلس على =

ومظاهر رقابة السلطة التشريعية تتمثل في السؤال والاستجواب والتحقيق البرلماني والمسئولية الوزارية ، يضاف الى ذلك موضوع طرح الثقة بالوزارة .

ويلاحظ أنه في تاريخ المجالس النيابية في جمهورية لبنان لم يحدث أن سحب المجلس النيابي ثقته من وزارة فاستقالت مضطرة أو أرغم أحد الوزراء منفرداً على الاستقالة نتيجة لعدم ثقة المجلس به ، بل يكاد العرف يجري على اعطاء الثقة ولو بأغلبية بسيطة للحكومة ستقدم باستقالتها ، وقد أطلق على هذا النوع من الثقة اسم « ثقة الرحيل » أى حفظ ماء وجه الحكومة (١) حتى تستقيل تلقائياً بدلاً من اقالمتها بأيدي النواب . والنسب في ذلك هو أن أعضاء الوزارة هم أعضاء في المجلس في نفس الوقت وعند استقالتهم سيجلسون في مقاعد المعارضة وسيقومون بتنفيذ نفس الدور الذي طبق عليهم .

(ب) رقابة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية :

أعطى الدستور اللبناني سلطة للمجالس التشريعية لكي تفرض رقاباتها على السلطة التنفيذية خوفاً من طغيانها على باقي السلطات ، ولما كانت السلطة التشريعية ليس هناك ما يحول بينها وبين الاستبداد أيضاً إذا لم يكن هناك من رقيب عليها ، لذلك فإن الدستور احتاط للأمر وأعطى السلطة التنفيذية حق الرقابة على السلطة التشريعية حتى يحول بينها وبين سوء استعمال سلطانها ، وحتى يقوم في الوقت نفسه توازن بين السلطتين .

اقتراحه وجب عليها أن تضع مشروع التعديل وتطرحه على المجلس في خلال أربعة أشهر ، وإذا لم توافق فعليها أن تعيد القرار الى المجلس لميعرسة فإذا أصر المجلس عليه بأغلبية ٢/٣ الأصوات الذين يتألف منهم المجلس قانوناً لرئيس الجمهورية حينئذ اما اجابة المجلس الى رغبته أو إصدار مرسوم بحله .

(١) حدث هذا للحكومة السيد صائب سلام في نهاية أكتوبر عام ١٩٦١ حينما حصلت وزارته الثانية على الثقة بأغلبية صوتين فقط فأطلقت عليها المعارضة حكومة الصوتين وقد استقال في الأسبوع التالي .

وتتمثل هذه الرقابة في حق رئيس الجمهورية في حل مجلس النواب بقرار معلل من مجلس الوزراء ، كما أن رئيس الجمهورية هو صاحب الحق في نشر القوانين وكذلك له أن يطلب من المجلس إعادة النظر في قانون لا يوافق السياسة التي يراها صالحة من وجهة نظره هو ..

كما أن لرئيس الجمهورية حق نشر القوانين بمراسيم إذا مانص على كونه مستعجلا وظل بالمجلس أكثر من أربعين يوما . يضاف إلى ذلك حقه في تأجيل انعقاد المجلس لمدة لا تتجاوز شهرا في العقد الواحد ، كما أن له الحق في طلب إعادة النظر في الدستور . وأهم سلاح حاد تملكه الحكومة وتشهره في وجه المجلس النيابي إذا ما أرادت هو حقها في إصدار المراسيم الاشتراعية ، لذلك سنتحدث تفصيلا عنها نظرا لأهمية الدور الذي تلعبه تشريعا وطاقيا .

المراسيم الاشتراعية :

هي المراسيم بقوانين التي تصدرها السلطة التنفيذية بناء على ترخيص من السلطة التشريعية في مسائل تشريعية هي أصلا من اختصاص البرلمان ، وهذا الترخيص يكون عادة في ظروف خاصة ولمدة محدودة وبالنسبة لمواضيع معينة شرط عرض هذه المراسيم على البرلمان للتصديق عليها (١) .

وليس بين نصوص الدستور اللبناني ما يميز للسلطة التشريعية أن تتنازل عن وظيفتها التشريعية هذه لأي سلطة أخرى ، إلا أن كثرة وتكرار استعمالها في لبنان جعل منها سوابق دستورية لا مجال لمناقشة قانونيتها ، وخلفت قاعدة عرفية بررت استعمالها وأعطت لهذا الاستعمال فيما بعد مخرجا قانونيا . وقد استعملت الحكومات اللبنانية في العقود المختلفة هذا الحق

(١) القانون الدستوري ، حسن الحسن ، ص ٢٦٢ .

في الظروف المصيبة التي تواجهها (١) ، وقد ظهر ذلك واضحا بعد انتهاء ثورة عام ١٩٥٨ م .

ورغم ما وجه الى المراسيم الاشتراعية من اعتراضات وانتقادات من قبل أعضاء مجلس الأمة إلا أنها لازالت سارية المفعول ، وإن كان أدخل على بعضها تعديلات بقوانين وافق عليها مجلس النواب (٢) .

(١) عقب استقالة الرئيس الأسبق الشيخ بشارة الخوري وتولى الرئيس السابق كميل شمعون رئاسة الجمهورية وافق مجلس النواب على منح الحكومة سلطة استصدار مراسيم اشتراعية لمدة ستة أشهر اعتبارا من ١٥/١٠/٥٢ وعينت المواضيع التي يجب أن تصدر المراسيم بشأنها ، وكان أهمها :

تعديل دوائر الانتخابات ، تعديل قانون الصحافة وقانون المطبوعات وقانون البلديات ورفع الحصانة من الموظفين وتنظيم بعض مصالح الدولة مثل : القضاء والضرائب ومنح المرأة حقوقها السياسية ، إلا أنه اتضح فيما بعد أن بعض تلك المراسيم لم يخدم الغرض الذي وضع من أجله فحصلت الحكومة من مجلس النواب مرة ثانية بموجب قانون في ١٨/١٠/١٩٥٤ على إذن يعطيها حق تعديل بعض المراسيم التي صدرت عام ١٩٥٢ وتم التعديل بموجب مراسيم اشتراعية أيضا .

(٢) عقب الثورة كانت البلاد تواجه فوضى سياسية واقتصادية وإدارية .. الخ . وكان الإصلاح السريع يتطلب تشريعات عاجلة مما اضطر الحكومة الحصول على إذن من مجلس النواب في ١٢/١١/١٩٥٨ لمدة ستة أشهر ، وقد تم إصدار ١٦٢ مرسوما تشريعا في الفترة ما بين ١٥/١٢/١٩٥٨ إلى ١٢/٦/١٩٥٩ وبلاحظ أنه صدر في يوم ١٢/٦ وحده وهو اليوم الأخير لحق الحكومة في إصدار المراسيم ٨٣ مرسوما . وقد تناولت هذه المراسيم تشريعات مالية وإدارية وقضائية حتى تلك المتعلقة بأمن الدولة وسلامتها ، وهي :

- التشريع المالي والاقتصادي . الأمن العام والسلامة العامة .
- التنظيم الإداري . تنظيم الإدارة والإدارات العامة . تخديد الملاكات ، أنظمة الموظفين .
- التنظيم القضائي . مجلس الشورى . المحكمة الإدارية الخاصة .
- المصالح ذات الاستقلال المالي والإداري والصناديق المستقلة .
- تكليف لجان خاصة بوضع تصميم بعض الأشغال . قانون الميزانية .
- قوانين الأسلحة . قوانين السير .
- ثم الاعتمادات اللازمة لتنفيذ هذه القوانين .

(٣) تعدل المرسوم رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥٩ الخاص بوزارة المالية بموجب قانون في ١٤/١٢/١٩٥٩ .

كما تعدل المرسوم رقم ١٤٠ لسنة ٥٩ الخاص بالسير بموجب قانون في ١٤/١٢/١٩٥٩ .

ولازالت الحكومات اللبنانية على استعداد لاتباع هذه الوسيلة في الوقت الذي تعارضها فيه السلطة التشريعية (١) ، بل انها تستعمل هذا الحق كأداة ضغط للوضول الى أهدافها ، والمجلس النيابي رغم معارضته ، غالبا ما يوافق على منح الحكومة هذا الحق أمام المبررات التي تتقدم بها الحكومة اليه .

ثانيا - العلاقة بين السلطتين التنفيذية والقضائية :

مع أن الدستور اللبناني يعتمد نظام فصل السلطات ، ورغم اعتبار السلطة القضائية سلطة قائمة بذاتها وعلى قدم المساواة دستوريا مع كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية ، إلا أن السلطة القضائية في لبنان لم تبلغ بعد الدرجة التي تؤهلها لأن تحتل نفس المكانة التي تحتلها كلا من السلطتين الأخريتين ، وقد يرجع السبب في ذلك الى حداثة عهدها وكثرة ما يتناولها من تغييرات وتشريعات وعدم استقرار .

ومع هذا فهناك علاقة قائمة بين السلطتين التنفيذية والقضائية وتتمثل فيما يلي :

١ - رقابة السلطة القضائية على السلطة التنفيذية :

وهي تتمثل في حق المحاكم في قبول ومناقشة الدعاوى التي يقيمها الأفراد أو الهيئات على الدولة ، والحكم بالتعويض أحيانا على الحكومة اذا ما توافرت شروط المسؤولية الادارية .

هذا ، ومن حق المحاكم الادارية اللبنانية الغاء قرارات الحكومة التي تصدر مخالفة للقانون ، ويعتبر ذلك رقابة على تصرفات السلطة التنفيذية .

(١) في ١٤/١٢/١٩٦٣ ثار مجلس النواب ضد حكومة السيد رشيد كرامي لأنها عقدت دورة استثنائية للمجلس في ٨ فبراير وقدمت مشروعات قوانين كلها معجلة ، أي اذا لم يوافق عليها المجلس في بحر ٤٠ يوما سنشر بمراسيم ، وطرححت الوزارة الثقة بنفسها على أساس حقها في المشروعات المعجلة وقد حصلت الوزارة على الأغلبية بـ ٧٣ صوتا ضد ١٢ وامتناع خمسة عن التصويت وهذا تأكيد لسيادة السلطة التنفيذية على التشريعية .

وتتيجة ذلك تجد السلطة التنفيذية نفسها أمام قوة أخرى لها سلطانها - مهما ضعف كيائها - وستحاسبها اذا ما أسرفت أو تطرفت أو أساءت في استعمال صلاحيتها مما يجعلها حريصة على التقيد بمراعاة الاعتبارات القانونية في تصرفاتها وعند اصدار قراراتها .

٢ - رقابة السلطة التنفيذية على السلطة القضائية :

وتتضح أهمية هذه الرقابة في قيام السلطة التنفيذية بتعيين وتأديب وعزل أعضاء السلطة القضائية ، مما يجعل هذه السلطة دائما تحت رحمة السلطة التنفيذية في الواقع .

والقانون يشترط أن يتم التعيين والتأديب والعزل بموافقة مجلس القضاء الأعلى ، وهذا المجلس تعينه الحكومة . والهدف من هذا الشرط هو أن يكون الجهاز القضائي بعيدا عن المؤثرات السياسية والطائفية في لبنان .

الفصل الثاني

السلطة التشريعية

مقدمة :

سبق القول بأن لبنان حين كان خاضعا للحكم العثماني ، كان يسرى عليه ما يسرى على باقي الولايات التركية من أنظمة وقوانين ، الى أن كانت مذابح عام ١٨٦٠ وتدخلت الدول الأجنبية لوضع نظام خاص لجبل لبنان ضمن للبلاد استقرارا الى مطلع الحرب العالمية الأولى وحتى عودة تركيا لكي تمارس حكما مباشرا على الأراضي اللبنانية .

وبخروج تركيا مهزومة من الحرب واحتلال الحلفاء للبلاد على أمل منحها مع غيرها من الدول العربية استقلالها الكامل ، وكان عقد مؤتمر فرساي حيث بعث اللبنانيون بوفد يطالب باستقلال لبنان ، وتعهد الوفد بإنشاء مجلس نيابي ينتخب أعضاؤه على قاعدة التمثيل النسبي تأمينا لحقوق الأقليات ، ويكون لهذا المجلس حق التشريع والتمتع بجميع الحقوق والصلاحيات التي تتمتع بها المجالس النيابية في الدول الديمقراطية .

وفي عام ١٩٢٠ أصدر المندوب السامي الفرنسي قرارا (١) أنشأ بسوجه مجلسا وضعه تحت اشرافه المباشر ويعين أعضائه وأطلق عليه اسم « لجنة لبنان الادارية » . وكانت مهمة هذه اللجنة تنحصر في مناقشة الميزانية والفصل في بعض المسائل الادارية فقط . ولا يمكن القول بأن هذه اللجنة كانت لها أية صفة تشريعية أو تنفيذية ، انها كانت مجرد لجنة استشارية حتى يشعر أهل البلاد بأن الأجانب يشركونهم في حكم بلادهم .

(١) القرار رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٢٠ .

الا أن هذا النوع من المشاركة في الحكم لم يقنع المواطن اللبناني ، فاضطر المندوب السامي الفرنسي الى أن يعلن بعد ذلك بفترة (١) عن وضع نظام جديد لحكم البلاد . وبموجب هذا النظام الجديد أنشئ مجلس تمثيلي نص في تكوينه على حقه في التشريع ، الا أن المندوب السامي ظل هو المشرع ولا دخل للمجلس فيما يصدر عنه من أعمال ، بل كان من حقه عزل النواب المنتخبين بحجة أن تصرفاتهم تعرقل أعمال الدولة المنتدبة .

وفي ٢٦ مايو ١٩٢٦ صدر الدستور اللبناني وبموجبه أسندت السلطة التشريعية الى مجلسين هما : مجلس النواب ومجلس الشيوخ . وكان مجلس الشيوخ يتألف من ١٦ عضوا يعين رئيس الدولة سبعة منهم بموافقة مجلس الوزراء ، وينتخب الباقون بالاقتراع السري على درجتين ، الا أن هذا النظام لم يعم طويلا فألغى في أكتوبر من العام التالي . الا أنه يمكن القول بأن الإلغاء كان شكليا لأنه احتفظ بحق رئيس الدولة بموافقة مجلس الوزراء — في التعديل الجديد — في تعيين ثلث أعضاء مجلس النواب ، ويكون اختيار الثلثين الباقين عن طريق الاقتراع . هذا وكان عدد أعضاء المجلس يتغير بين عام وآخر طبقا لأهواء الإدارة (٢) .

ثم طرأت على سياسة الدولة المنتدبة عدة عوامل جعلتها توقف العمل بالدستور وبذلك اختفت السلطة التشريعية ثم عادت لفترة محدودة ثم اندلعت نيران الحرب العالمية الثانية فألغى الدستور

(١) ٨ مارس ١٩٢٢ .

(٢) في عام ١٩٢٦ كان عدد أعضاء المجلسين ٣٠ عضوا .

في عام ١٩٢٧ كان عدد أعضاء مجلس النواب — بعد إلغاء مجلس الشيوخ — ٤٦ عضوا .

في عام ١٩٢٩ كان عدد أعضاء مجلس النواب ٢٥ عضوا . وفي نفس العام عدل العدد الى ٦٣ عضوا من بينهم ٢١ عضوا بالتعيين والباقي بالانتخاب .

الي أن كان عهد الاستقلال وبداية استقرار السلطات في ظل حكم جديد يسيطر عليه أبناء البلاد .

السلطة التشريعية في عهد الاستقلال :

كان أول عمل قامت به أول حكومة في عهد الاستقلال هو تعديل الدستور الذي وضع في عهد الانتداب وقد تناول التعديل المواد الخاصة بالسلطة التشريعية وأشار الى ضرورة اصدار قانون يحدد عدد النواب وكيفية اختيارهم .

وقد جرت أول انتخابات في عهد الاستقلال في أغسطس عام ١٩٤٣ ، وكان عدد نواب المجلس حينذاك خمسة وخمسون نائبا اتفق بين الطوائف على أن تكون نسبة توزيع المقاعد بين المسيحيين والمسلمين بنسبة ٦ : ٥ ، وقد عدل قانون الانتخاب في عهد الاستقلال عدة مرات (١) كان أهمها التعديل الثالث (٢) الذي تناول طريقة تقسيم الدوائر الانتخابية واعتماده الدائرة المضغرة أساسا في تقسيم الدوائر بدلا من القضاء على أساس أن القضاء يتضمن أخطاء الإحصاء الطائفي (٣) . ولم يأت هذا القانون بجديد من الناحية التشريعية ولم

(١) في عام ١٩٥٠ ارتفع عدد الأعضاء الى ٧٧ عضوا في عهد الشيخ بشارة الخوري .

في عام ١٩٥٣ هبط عدد الأعضاء الى ٤٤ عضوا في عهد السيد كميل شمعون .

في عام ١٩٥٧ ارتفع عدد الأعضاء الى ٦٦ عضوا في عهد السيد كميل شمعون .

في عام ١٩٦٠ ارتفع عدد الأعضاء الى ٩٩ عضوا في عهد اللواء فؤاد شهاب .

(٢) طالب بعض النواب في التعديل بأن يكون عدد النواب ١٢١ عضوا الا أنه استقر الرأي على أن يكون ٦٦ فقط . وبموجب ذلك التعديل قسمت بيروت الى دائرتين انتخابيتين ، وباقي الجمهورية ٢٧ دائرة .

(٣) كان المقصود بذلك اضاعة فرصة الفوز أمام بعض المرشحين غير المرغوب في وجودهم داخل المجلس وذلك ببعثرة قوى ناخبهم في دوائر لا يمتون اليها بصلة ، وفعلا نجحت الخطة وفشل في الانتخابات زعماء سياسيون لهم مكانتهم في مناطقهم ولم يسبق لهم أن فشلوا في أي انتخاب سابق .

يتلاف العيوب التي كانت موضع الشكوى في القانون السابق ، وقد أهمل أهم الضمانات التي كانت تطالب بها المعارضة في ذلك الوقت مثل انشاء غرفة سرية تكفل حرية النائب عند الادلاء بصوته . وقد نوقش هذا القانون وحالة الطوارئ معلنة في البلاد مما كان حائلا دون ابداء المعارضة أو الرأي العام رأيهما بحرية كاملة في الصحف والاجتماعات وقد تقدمت المعارضة حينذاك بعدة مطالب الى رئيس الجمهورية لضمان حرية الانتخاب وكانت تتلخص في ضرورة الغاء حالة الطوارئ والرقابة على الصحف وقرار المشروع الخاص بجعل عدد النواب ثمانية وثمانون نائبا وجعل القضاء أساسا للدوائر الانتخابية وتكليف حكومة محايدة بالاشراف على عملية الانتخابات . الا أن مطالب المعارضة رفضت ، وتمت عمليات الانتخاب وجاءت نتيجته مؤيدة لما رسمت له السلطة التنفيذية في ذلك الوقت ، وكان هذا القانون ونتيجته من الأسباب المباشرة في قيام ثورة ١٩٥٨ . وقد اعتمدت الحكومة في ذلك الوقت جدولا تقديريا للاحصاء الطائفي بنى على أساسه توزيع المقاعد النيابية على الطوائف المختلفة (١) . وكانت الأرقام التي استخدمت في التقدير دون الاعتماد على طرق احصائية سليمة سببا من أسباب النقمة على قوانين الانتخاب إذ أنها كانت محاولة طائفية لاطهار بعض الطوائف أكثر عددا من

(١) اسم الطائفة	العدد	اسم الطائفة	العدد
طائفة السنة	٢٨٦٢٣٧	طائفة الأرمن الكاثوليك	١٤٥٨٢
طائفة الشيعة	٢٥٠٦٥٥	» الأرمن الأرثوذكس	٨٦٦٧٩
طائفة الدروز	٨٨١٢٢	» الكلدان	١٤٦٦
طائفة الموارنة	٤٢٣٧٠٨	» طائفة السريان الكاثوليك	١٣
طائفة الروم الكاثوليك	٩٠٧٨٨	» السريان الأرثوذكس	٤٨١٧
طائفة الأرثوذكس	١٤٩٠٢٧	» اليهود	٦٦١٢
طائفة البروتستانت	١٣٥٨٥	جنسيات أخرى	٧١٦٣
طائفة اللاتين	٤٤٤٦		

المجموع ١٤١٦٥١٠
ويلاحظ انه لم يجر احصاء رسمي في البلاد منذ عام ١٩٣٢ المشكوك في صحته وترفض أي حكومة اجراء احصاء .

طوائف أخرى حتى تحصل الأولى على عدد أكبر من المقاعد في مجلس النواب .

وقامت ثورة ١٩٥٨ وانتهت بتسويات وشعارات فلسفية ، وكان على الحكومة التي تسلمت زمام الأمر عقب الثورة أن تعالج أسبابها ، فرأت في سياق اعادة النظر في الأنظمة والقوانين بصورة عامة أن قانون انتخاب أعضاء المجلس النيابي يحتاج الى تغيير شامل لتنسيق مواده وتبويبها بحسب موضوعاتها وايجاد ضمانات أوسع تتناول الناخب والمرشح لتحقيق مصلحة البلاد وتتجاوب مع رغبة الرأي العام ، وقد اقترح زيادة العدد بهدف جمع كافة الاتجاهات تحت قبة البرلمان وبذلك تنتقل المناقشات من الشارع الى داخل المجلس . ولما كانت التعديلات التي رؤى ادخالها على قانون عام ١٩٥٧ كثيرة وجذرية ، فقد رؤى أنه من المناسب وضع قانون جديد اشتمل على التعديلات التالية :

أولا : اعتبار القضاء دائرة انتخابية بصورة مبدئية .

ثانيا : زيادة عدد النواب من ٦٦ الى ٩٩ نائبا .

ثالثا : عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس النواب وعضوية مجلس ادارة مؤسسة عامة أو وظيفة عامة أخرى في المؤسسات العامة والشركات ذات الامتياز والبلديات والوكالة عن الدولة أو إحدى مصالحها أو البلديات ، وذلك ليستطيع النائب التفرغ للواجب الذي تفرضه عليه وكالاته عن الناخبين وبذلك يكون متحررا من كل ارتباط .
رابعا : انشاء أقلام للاقتراع في بيروت وضواحيها لتمكين الناخبين المقيمين فيها والمسجلين في دوائر انتخابية خارجة عنها من الاقتراع في هذه الأقسام اذا هم طلبوا ذلك تجنباً لمشقات الانتقال ونفقاتها وتحرير الناخبين من كل عامل محلي قد يؤثر في اقتراعهم .

خامسا : احداث طريقة وضع تذكرة الانتخاب في مطروف تأميننا للسرية ولحرية الناخب ، بالاضافة الى ايجاد المنزل حيث يتمكن

الناخب بحرية من كتابة اسم مرشحه بعيدا عن الأعين، وبعيدا عن الوقوع تحت أى ضغط أو تأثير .

سادسا : استحدث القانون الجديد مسألة البطاقة الانتخابية بغية ضبط العمليات الانتخابية ، حيث أن العادة جرت على بسط يد المشرفين عليها وحرّيتهم في العبث بها ، « فجدّير بالذكر أن بعض الموظفين والمشرفين على الانتخابات كانوا ملكيين أكثر من الملك فظهر في الصناديق أوراق تزيد على عدد المقترعين الحقيقيين » (١) .

وعندما أقر مجلس الوزراء قانون الانتخاب على أساس ٩٩ نائبا والبطاقة الانتخابية والغرفة السرية ، تفاءل الرأي العام ، ولكن هذا التفاؤل أخذ يخبو بعد أن بدأت حسنات قانون الانتخاب تتساقط ، إذ أن الحكومة رجعت عن مبدأ اعتماد البطاقة الانتخابية وعن إنشاء صناديق اقتراع لأبناء المناطق في بيروت ولم يبق من مشروع القانون سوى زيادة العدد والغرفة السرية (٢) .

وبالنسبة لزيادة العدد فقد وجهت إليه انتقادات كثيرة — سنتحدث عنها فيما بعد — لكثرة فقدان النصاب في مجلس النواب، ويرى البعض (٣) أن تجربة زيادة العدد إلى ٩٩ نائبا كانت تجربة فاشلة ومن الأفضل اختصاره طالما أنه منذ ولاية المجلس حتى الآن لم يجتمع في جلسة واحدة — باستثناء جلسات الثقة — أكثر من خمسة وخمسين نائبا .

هذا ، وسنتناول فيما يلي عرضا لقانون الانتخاب المعمول به حاليا (٤) في الجمهورية اللبنانية .

(١) حقائق لبنانية ، الشيخ بشارة الخوري ، ج ٣ ص ١٤٤ .

(٢) الكفاح ، عزت صافي ، ١٩٦٢/١/٢ .

(٣) الطيار والتغراف ، توفيق المتنى ، ١٩٦١ .

(٤) حتى انتخابات فبراير ١٩٦٤ .

نظام الانتخاب :

قانون الانتخاب (١) يتكون من تسعة أقسام تعرضها لمجرد الاستعراض وليس هناك ما يدعو إلى الحديث عن كل قسم على حدة أو شرحها شرحا مفصلا ، وذلك لأن تلك الأقسام وما تنطوي عليه من تفصيلات لا تختلف عن مثيلاتها في قوانين الانتخاب المعمول بها في أية دولة ديمقراطية .

وما يهمنا بحثه في هذا المجال هي الأقسام التي تنعكس عليها الطائفية فتخرجها عن المفهوم الطبيعي والقانوني لتتحدّر بها إلى التطبيق الطائفي . وهذه الأقسام هي :

القسم الأول : ويحدد عدد النواب والدوائر الانتخابية والدعوة للانتخاب وشروط الترشيح .

القسم الثاني : ويحدد الشروط الواجب توافرها في المواطن اللبناني لكي يكون له حق الانتخاب .

القسم الثالث : يوضح كيفية القيد والشطب والتصحيح في القوائم الانتخابية .

القسم الرابع : يبين الشروط المؤهلة للترشيح وعدم الجمع بين النيابة والوظائف العامة .

القسم الخامس : يوضح كيفية تقديم طلبات الترشيح .

القسم السادس : يبين الأعمال الانتخابية .

القسم السابع : مخصص للدعاية الانتخابية .

القسم الثامن : العقوبات .

القسم التاسع : الأحكام العامة .

وملاحظاتنا على هذا القانون أن النقاط البارزة فيه هي :

(١) صدر بمرسوم رقم ٣٤٧٤ في ١٩٦٠/٤/٢٨ .

أولاً : عدد النواب :

يتألف مجلس النواب من ٩٩ عضواً ومدة العضوية ٤ سنوات ويحدد عدد نواب كل طائفة وفقاً للجدول التالي :

الطائفة	عدد النواب	الطائفة	عدد النواب
السنة	٢٠	الشيعة	١٩
الدروز	١٦	الموارنة	٣٠
الروم الكاثوليك	٦	الأرثوذكس	١١
البروتستانت	١	الآرمن الكاثوليك	١
الأقليات	١	الآرمن الأرثوذكس	٤

ثانياً : الدوائر الانتخابية :

راعى القانون تخصيص عدد المقاعد فى كل دائرة بالنسبة لعدد سكانها ، ثم وزعت هذه المقاعد بين الطوائف بالنسبة لتعداد كل طائفة ونسبتها الى مجموع سكان الدائرة . فمثلاً قسمت بيروت وهى مدينة واحدة الى ثلاث دوائر .. الدائرة الشرقية وغالبية نوابها من المسيحيين ، الدائرة الغربية وغالبية نوابها من المسلمين ، والدائرة الثالثة وتضم ممثلين عن السنة والشيعة والأقليات وذلك تبعاً لنوعية وديانة سكان كل منطقة والطوائف التى ينتمون اليها .

ثالثاً : الدعاية الانتخابية :

رغم أن القانون حاول إيجاد نوع من تكافؤ الفرص بين جميع المرشحين فسمح للموظفين أو المختارين من التدخل لمصلحة مرشح معين ، وحدد شكلاً معيناً للدعاية ، إلا أن الطائفة تلعب دورها الى حد كبير ، فالمرشح يختار المنطقة ويدرس سكانها ويعرف اتجاهاتهم

وميتولهم فيعادي أعداءهم ويوالى أصدقاءهم ولو عن غير اقتناع منه بذلك المنطق . إلا أن مهمته الأولى هى التركيز على استقلال طائفتهم وتعصبهم وتحزبهم حتى يستطيع الوصول الى مقعد النيابة .
رابعاً : العقوبات :

من بين العوامل التى يمكن أن تلغى انتخاب نائب ما ، هو ثبوت قيامه بشراء أصوات الناخبين .. ومع ذلك ندر أن كانت هناك انتخابات دون رشوة (١) .

وقد عدد القانون عقوبات مختلفة ، إلا أن هذه العقوبات غير عملية ، فحتى الآن لم يفسخ مجلس النواب نيابة أى عضو من أعضائه رغم تقارير لجان الطعون أحياناً بفسخ بعض النواب . وقد علل البعض السبب فى ذلك بصعوبة توفر غالبية الثلثين لتقرير فسخ النيابة أو لتدخل المؤثرات السياسية والصلات الطائفية والروابط الخاصة بين النائب المطعون فى نيابته وبين لجنة الطعون أو أحد أعضائها (٢) ، وغالباً ما يكون عمل لجنة الطعون شكلياً فقط (٣) .

(١) « على الرغم من تشديد القانون على ممارسة الرشوة فقد استهمل تجار الانتخابات نشاطهم بالمساومة على تأليف اللوائح وطرح المقاعد النيابية بالمزاد حتى بلغ السعر ٣٥٠ ألف ليرة ، ٤٠٠ ليرة فكل هذه الفضائح التى رافقت الترشيحات لم تحرك القانون » الكفاح ١٩٦١/١/٢

(٢) من الملاحظ أيضاً أن أغلب لجان الطعون وأغلب مجالس النواب اللبنانية لا تنظر الى الطعون بعين القاضى العادل ، بل كثيراً ما يكن دائماً ما تغلب التيارات المختلفة فتصدر قراراتها مدفوعة بعوامل الحزبية والأهواء السياسية والمصالح الشخصية ، هذا اذا صدرت قرارات . لأن المجالس النيابية فى لبنان كثيراً ما تتراخى قصداً فى الفصل فى الطعون فلا تصدر قراراتها إلا بعد مدة طويلة قد تتجاوز السنة والسنتين بسبب تباين الاجتهادات وكثرة تنوع المؤثرات . الدستور فى لبنان ، حسن الحسن ، بيروت ١٩٦١ ، ص ١٦٧ .

(٣) فى ١٩٦١/٤/١١ خصص مجلس النواب اللبناني جلسة لمناقشة تقرير لجنة الطعون ، وكان تقرير اللجنة يدين صحة انتخاب بعض النواب فى جبل لبنان وغيره ، وطلب رئيس المجلس السيد صبرى حمادة التصويت على صحة انتخاب النائب أمل الستار ، ثم طلب التصويت على صحة انتخابات محافظة جبل لبنان أولاً فوافق المجلس =

يتضح من هذا العرض أن الطائفة هي الأساس في تحديد عدد النواب وتحكم في كيفية اختيارهم وكيفية وصولهم إلى مقاعدهم .. وهم عندما يصلون فإن جهودهم تتركز في إثارة المطالب الخاصة بسياستهم .

الحقوق القانونية التي تتمتع بها السلطة التشريعية :

لما كانت مهمة السلطة التشريعية هي سن القوانين ، ولكي تمارس هذه المهمة بحرية تامة كان لابد من منحها بعض الحقوق لحمايتها وتسهيل مهمتها خاصة وأن من بين واجباتها الرقابة على السلطة التنفيذية ، وخشية أن تقوم تلك السلطة بالتأثير على أعضاء السلطة التشريعية بأي شكل من الأشكال ، لذلك فقد كفل الدستور اللبناني — كغيره من الدساتير — لأعضاء هذه السلطة عدة حقوق ضمانا لعدم خضوعهم لأي ضغط .

وهذه الحقوق المتعارف عليها والتي ليست في حاجة إلى إيضاح تنحصر في عدم مسئولية النائب عن أقواله بالإضافة إلى تمتعه بالحصانة النيابية (١) وحصوله على تعويض مادي وأنه يمثل الأمة جمعاء . وهذه جميعها حقوق تنعكس على شخص النائب .. أما الحقوق التي يمارسها فهي عديدة أهمها :

= بالأكثريّة على صحتها . وكان المفروض أن يطلب ذلك بالنسبة لباقي المناطق إلا أن رئيس المجلس اعتبر أن هذه الموافقة يمكن اعتبارها موافقة حتمية من المجلس على نتيجة الانتخابات عامة فقال « إذن صدق المجلس على انتخابات الجمهورية اللبنانية » وقام عدد كبير من النواب بضجة داخل المجلس وانسحب نواب حزب الكتائب معلنين أن رئيس المجلس يزور إرادة النواب أمام أعينهم ، ومع ذلك لم يتغير من الأمر شيء ولم تؤثر هذه الحادثة على صحة أو عدم صحة انتخابات النواب المطعون في حقهم ولم يناقش تقرير لجنة الطعون الذي استغرق إعداداه أكثر من عشرة أشهر واعتبر كأنه لم يكن وانتهت الجلسة بإعلان صحة انتخاب جميع النواب .

(١) في جلسة مجلس النواب يوم ١٩٦٣/٢/٢٨ طلب النائب عبد الله المشوق من المجلس رفع الحصانة عنه بحجة « أن هناك دعوى مقامة عليه =

أولا — حق اقتراح القوانين وحق العائها .

ثانيا — الحقوق القضائية :

نص الدستور اللبناني (١) على تأليف مجلس أعلى من بين أعضائه يضم سبعة من النواب وذلك للنظر فيما يعرض عليه من جرائم متعلقة برئيس الجمهورية أو الوزراء ، إلا أنه رغم مضي أكثر من عشرين عاما على استقلال البلاد فإن هذا المجلس لم يشكل بعد . وقد يكون السبب في عدم صدور القانون الخاص بهذا المجلس حتى الآن هو أن البلاد لم تشعر بأنها في حاجة إليه ، لأن أحدا من أعضاء السلطة التنفيذية لم يخل بواجباته بالشكل الذي يعرضه لأن يقدم للمحاكمة أمام هذا المجلس . إلا أن هذا ليس سببا كافيا لإهمال إنشاء المجلس الأعلى ، فالواقع أن من حق السلطة التشريعية أن تنتخب من بين أعضائها سبعة من النواب ومن واجب الحكومة أن تتقدم بأسماء ثمانية من أعلى القضاة رتبة وأن يوضع القانون الخاص بالمحاكمات وذلك استكمالاً لما نص عليه القانون وحتى يكون معيذا إذا ما دعت الضرورة إلى الالتجاء إليه .

= السيد حسين ملك الأردن بتهمة ذمة في مقال كتبه في جريدة بيروت المساء ، وبما أن الحصانة البرلمانية تحول دون حضوره المحاكمة فاتته يطلب من المجلس رفع الحصانة عنه حتى يقف وجهها لوجه أمام ملك الأردن » . وقد عارض النائب بشير الأعور هذا الطلب مستندا إلى أن الحصانة ليست ملكا للنائب وأنه لا يمكن أن يرفع عنه بمجرد طلبه وأيده النائب محمود عمار بقوله « نحن لسنا مستعدين أن نرفع الحصانة بمجرد رافع الدعوى » وقال النائب محسن سليم « على المدعي العام ثم النيابة أن ترسل طلبا برفع الحصانة إلى مجلس النواب الذي يحيله إلى لجنة الإدارة والعدلية لبحثه ، ومن ثم إحالته إلى المجلس ليقرر رأيه فيه » . (١) في إحدى جلسات مجلس النواب عام ١٩٦١ انتقد السيد عدنان الحكيم نائب بيروت الأوضاع السيئة والتأخر الذي ترزخ تحته منطقة عكار وطلب الحكومة بالإصلاح ، إلا أن النائب السيد علي عبد الكريم نائب منطقة عكار تصدى له في نفس الجلسة منتقدا تدخله فيما لا يعنيه والحديث عن منطقة عكار لأن عكار « لها من يدافع عنها » . (٢) سبق أن عرضنا نص هذه المادة في الصفحات السابقة وهي المادة ٨ من الدستور اللبناني .

ثالثا - اختصاصات المجلس المالية :

خصص الدستور للبناني عددا من المواد (١) لتوضيح حقوق المجلس النيابي في اقرار الميزانية وبحث مواردها وأبواب النفقات ومراقبة تنفيذها ومراجعتها .. وبموجب تلك المواد أصبح من حق المجلس وحده فرض الضرائب (٢) ، وأصبح لا يجوز فتح اعتماد استثنائي الا بقانون خاص ، أما اذا دعت ظروف طارئة لنفقات مستعجلة فيمكن لرئيس الجمهورية أن يتخذ مرسوما بموافقة مجلس الوزراء يقضى بفتح اعتمادات استثنائية أو اضافية أو أن ينقل اعتمادات في الموازنة ، على ألا تتجاوز هذه الاعتمادات خمسة عشر ألف ليرة بالبند الواحد ، ويجب أن تعرض هذه التدابير للحصول على موافقة المجلس في أول عقد يلتئم بعد ذلك (٣) .

كما نص الدستور (٤) على ضرورة فتح دورة استثنائية لا تزيد عن شهر لاستكمال دراسة الميزانية ان لم تكن هذه الدراسة قد تمت خلال دور الانعقاد العادي ، واذا لم يكمل المجلس بحثها خلال الدورة الاستثنائية فلرئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الوزراء أن يصدر الميزانية بمرسوم .

(١) المواد من ٨١ - ٨٩ من الدستور اللبناني .

(٢) تنص المادة ٨١ على أنه تفرض الضرائب العمومية ولا يجوز احدث ضريبة ما وجبايتها في الجمهورية اللبنانية الا بموجب قانون شامل تطبيق أحكامه على جميع الأراضي اللبنانية دون استثناء .

(٣) أوضح السيد أنور الخطيب في كتابه الأصول البرلمانية في الصفحات من ٣٣٢ - ٣٣٥ بأن الحكومة غالبا ما تجاهل المجلس ولا تنقيد بالقانون في هذا الشأن وضرب امثلة باعتمادات فتحت لأموال لا يمكن القول بأنها طارئة او نفقات مستعجلة وأن الاعتمادات المصروفة على ٢٦ بندا المطلوب من المجلس اقرارها خرق الدستور في ١١ بندا منها إذ زادت المبالغ فيها عن حد ال ١٥ ألف ليرة زيادة تتراوح بين ٢٥٠٠ ليرة ، ١١ ألف ليرة ثم عرض الأمر على المجلس بعد فترة طويلة وليس في أول دور انعقاد له ، ولكن المجلس بالرغم من جميع هذه المخالفات الدستورية أقر مشروع القانون رغم اعتراض الأقلية .

(٤) المادة ٨٦ من الدستور .

كما نص الدستور على ضرورة عرض حسابات الادارة المالية النهائية لكل سنة على مجلس النواب ليوافق عليها قبل نشر موازنة السنة الثانية التي تلي تلك السنة .

واشترط الدستور ضرورة اصدار قانون عند عقد قرض عمومي أو تعهد يترتب عليه اتفاق من مال الخزنة . كذلك لا يجوز منح أي التزام أو امتياز لاستغلال مورد من موارد ثروة البلاد الطبيعية أو مصلحة ذات منفعة أو أي احتكار الا بموجب قانون والى زمن محدود .

رابعا - اختصاصات المجلس في الرقابة :

سبق الحديث تفصيلا عن هذه الاختصاصات عندما تعرضنا في الفصل السابق لشرح العلاقة بين السلطين التشريعية والتنفيذية .. وتمثل هذه الرقابة في السؤال والاستجواب ولجان التحقيق .

خامسا - حقوق المجلس الانتخابية :

ويتمثل هذا الحق بصورة رئيسية في انتخاب رئيس الجمهورية ، والمجلس عندما يجتمع لهذه الغاية يعتبر هيئة انتخابية لا هيئة تشريعية ، ويترتب على ذلك الشروع حالا في انتخاب رئيس الدولة دون مناقشة أي عمل آخر ..

واذا خلت سدة الرئاسة بسبب وفاة الرئيس أو استقالته أو أي سبب آخر ، فلأجل انتخاب الخلف يجتمع المجلس فورا بحكم القانون ، وإذا اتفق خلو الرئاسة في حال وجود مجلس النواب منجلا ، تدعى الهيئات الانتخابية دون ابطاء ويجتمع المجلس بحكم القانون حال الفراغ من الأعمال الانتخابية ، وعند افتتاح الجلسة يعلن الرئيس أن المجلس يجتمع كهيئة انتخابية .

وبعد اجراء التصويت يعلن رئيس المجلس فوز الرئيس المنتخب الذي يتم ابلاغه الأمر بواسطة مجلس الوزراء كما يتم نشر الخبر على الشعب في الجريدة الرسمية وبمختلف وسائل النشر والاذاعة .

وقد اشترط الدستور أن ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع السري بغالبية الثلثين من مجلس النواب ، وقد استقر الرأي (١) على أنه يكفي ليكون الاجتماع قانونياً أن يضم نصاب الجلسات العادية أى الغالبية المطلقة من مجموع عدد النواب وهى خمسون نائباً فى التسعة وتسعين .

ويقوم المجلس بخلاف مهمته لانتخاب رئيس الجمهورية بمهمة انتخاب عدد من أعضاء المجلس لعضوية المجلس الأعلى الذى نص عليه الدستور لمحاكمة رئيس الجمهورية أو الوزراء والذى سبق أن تعرضنا له ولكنه لم ينشأ بعد .

واقع السلطة التشريعية :

لكى نأخذ صورة واضحة عن واقع السلطة التشريعية فى لبنان بعيداً عن النصوص الدستورية والقانونية ، نرى أن تلقى ضوءاً على الديمقراطية فى لبنان ، « فالتفاوت الكبير فى مستوى الدخل الفردى بين لبنانى وآخر وفى مستوى العيش والحياة الاجتماعية إنما يرد الى الغرض غير المتكافئة التى نتجت عن فساد تطبيق النظام الديمقراطى فى لبنان ، هذا النظام الذى نفترى على الحقيقة والواقع أن سميناه نظاماً ، فهو — والنتائج تشهد — أسوأ أنواع الفوضى التى عرفتها بلاد العالم ، وذلك أن الديمقراطية المطبقة فى لبنان هى ديمقراطية الفوضى ، ديمقراطية الفساد ، ديمقراطية الاحتكار ، وديمقراطية الاستغلال ، وديمقراطية الحريات الكاذبة المزورة التى لا هدف لها سوى تهديم القيم الخلقية وبثرة الصف الوطنى وإثارة الشحناء والفتن وتقويض دعائم المجتمع بشتى أنواع الرذائل والموبقات المنتشرة دون وازع ولا ضابط » (٢) .

(١) الأصول البرلمانية ، أنور الخطيب ، ص ٤٢٧ .
(٢) العدد ٤٦٦٧ — صحيفة الشرق — نور الدين المدور —

وقد أدى هذا الوضع الى أن يعلن البعض من المخلصين (١) بأن النظام النيابى بحالته الحاضرة لا يمكن من وضع تشريع صالح وأثة لا بد من ايجاد نظام آخر غير النظام الديمقراطى حتى يؤمن الاستقرار ويصلح لبنان « فقد أصبح الشغل الشاغل للنواب هو مقعد رئاسة المجلس النيابى والمقاعد الوزارية ، فالحياة كلها عند هؤلاء « كرسى نيابة » وقد مل الشعب « المعارضين والموالين » كل شىء يمت الى أوضاع الحكم والنيابة بصلة » .

ويعلل البعض ذلك « بأن شقة الخلاف بين ذهنية الشعب اللبنانى وذهنية سياسته آخذة فى الاتساع يوماً بعد يوم ، لأن ذهنية الشعب بلبنان بدأت تعيش عصر الانقلابات الجذرية فى النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تحتاج الجنس البشرى حالياً ، أما ذهنية الساسة اللبنانيين فانها لا تزال تعيش عصر ما قبل الحرب العالمية الثانية ، أى عصر المناورات « والحريقات » .. لتطبيق مبدأ قم لأفعد مكافك » (٢) .

وقد تكون طريقة تصرف بعض النواب داخل قاعات المجلس النيابى بماله من قدسية وهيبة (٣) هى التى جعلت البعض يكفر بالنظام (٢) رأى للمحامى فؤاد رزق نشر بصحيفة الطيار والتلفراف فى ١٩٦١/٧/٢٥ .
(٣) الشرق — العدد ٤٦٦٧ — نور الدين المدور ١٩٦١/٨/٤ .
(٤) أعطى مثلين لهذه التصرفات :

(١) فى احدى جلسات المجلس النيابى خلال شهر يناير عام ١٩٦٢ وأثناء مناقشة مؤامرة القوميين السوريين على لبنان كان الدكتور البير مخير النائب بالمجلس يلقى بيانه معبراً عن رايه فى المؤامرة . . . وقد اعتبر النائب سليمان فرنجية أن هذا البيان دسائس الطوائف مما قد يدعو الى تجدد حرب طائفية كذلك التى قامت عام ١٩٥٨ ، وكان تصرفه أن قام من مقعده بالمجلس وصفع النائب مخير على وجهه . . . وانتهى الأمر . . . انتهى البيان والموضوع ولم يثر بعد ذلك (ب) فى بداية العقد الأول للدورة البرلمانية عام ١٩٦٢ . (مارس) قررت اكرية اللجان البرلمانية صرف النظر عن عقد اجتماعات رسمية لانتخاب رؤسائها ومقرريها والاكتفاء بجمع توقيعات النواب الأعضاء بالموافقة على ترشيح أسماء معينة بدلاً من التصويت السرى . وقد

الديمقراطي ويشك في مدى مبالغته للأوضاع الداخلية القائمة في البلاد وكل هذه المشاكل بسبب الطائفية » .

وتستند الطائفية داخل المجلس نفسه عند انتخاب أعضاء اللجان البرلمانية ، إذ جرت العادة على أن يتفق عادة قبل الانتخابات على مراعاة نسبة الطوائف داخل تلك اللجان كل حسب تكوينها وعددها وأى مخافة للعرف الذي جرى عليه التوزيع العددي من قبل تثير النزعات الطائفية (١) .. ومثل هذه الأمور تجعل المجلس في كثير من الأحيان وعند دراسته لأي موضوع لا ينظر الى الموضوع من وجهة نظر المصلحة العامة فقط ، بل انه يدرس الانعكاس الطائفي أولاً ويقرر مدها وخطورته ، وعلى هذا الهدى يسير ..

ويعتبر بعض المفكرين اللبنانيين (٢) أن الطاعة ليست في النظام

= هدف الأعضاء من وراء ذلك تفادي مشكلة عدم اكتمال النصاب في جلسات انتخاب رؤساء اللجان . وقد قام أعضاء اللجان بالتوقيع بعملاً على لوائح الأسماء التي يرشحونها لرئاسات لجانهم وأودعت هذه اللوائح ديوان رئاسة المجلس ، ولكن رئيس المجلس رفضها لأنها غير قانونية ، وكانت اللجنة الوحيدة التي انتخب رئيسها ومقررها بصورة قانونية هي لجنة الشؤون الاجتماعية . وقد تركت مثل هذه التصرفات أثراً سيئاً في نفس الشعب الذي يرى النائب يتكاسل عن القيام بأدق واجباته .

(١) كانت لجنة الشؤون الخارجية في دورتي ١٩٦١ تضم سبعة من المسلمين وثمانية من المسيحيين ، وكانت لجنة التصميم تضم ستة من المسلمين وستة من المسيحيين وقد حدث في دورة مارس عام ١٩٦٢ ونتيجة لبعض الظروف الخارجية الطارئة (الانفصال) أن أسفرت نتيجة الانتخابات بأن ضمت لجنة الشؤون الخارجية عشرة من المسيحيين وخمسة من المسلمين وضمت لجنة التصميم ثمانية من المسيحيين وأربعة من المسلمين ، وكانت النتيجة أن تقدم النائب عدنان الحكيم في ٢٠ مارس بشكوى الى رئيس المجلس أعلن فيها استقالته من اللجنة التي انتخبت عضواً بها وطلب إعادة النظر في انتخابات اللجان ، ومراعاة نسبة التمثيل الطائفي فيها « إذ أن الدستور اللبناني يقرر مبدأ الطائفية حتى الآن » إلا أن هذه الشكوى أثارت ضجة على الصعيد الشعبي الإسلامي ولم يكن لها أثر داخل المجلس .

(٢) الرائد - رأى للسيد اميل الخوري - ١٩٦١/١/٢١ .

الديمقراطي ، وليس هناك من خطر عليه لأن وضع لبنان لا يسمح بسواه . أما كيف تعالج قضيته .. فلا يظن أن هناك قضية .. هناك مرض .. أما كيف يعالج هذا المرض (فلكل رأيه في العلاج .. كل من هو خارج الحكم يقول ان المرض عضال ، وكل من هو داخله يقول ان النظام بألف خير .. والرجل العادي رأيه أن العنة في الرجال لا في النظام ، وسبب علة النظام أنه ديمقراطي الوجه وليس ديمقراطي الروح .. ومتى أصبح في لبنان ناخبون بالمعنى الصحيح ، وحكام

يحترمون حق الناخب في أن ينتخب من يريد أو حفه في ألا ينتخب الا من يريد .. ومتى أصبح في لبنان ناخبون يفعلون كما يفعل في الخارج ، أي يحاسبون النائب فيجدد لهم ثقته اذا صدق ونجح ، ويصفمونه على وجهه اذا شذ وأفسد ، فعندئذ ، وعندئذ فقط يصبح في لبنان نظام يستحق النعت الديمقراطي .

وما دمنا قد تعرضنا للناخب والمرشح فان ذلك يدفعنا الى البحث عن مدى التمثيل الشعبي في البرلمانات اللبنانية (١) .. هل للمجلس يضم فئاتاً تمثل عناصر الشعب تشعر بحاجته وتعمل على إبرازها واقرارها في صورة قوانين ملزمة للدولة .. أم أن هؤلاء الممثلون يعملون فقط لحسابهم أو لحساب جهات أخرى .. والجواب سنوضحه فيما يلي :

التمثيل الشعبي في البرلمانات اللبنانية :

عندما استعرضنا نظام الادارة في عهد الانتداب وجدنا أن السلطات الفرنسية كانت حريصه على أن تبعد الشباب الوطني الواعي عن الاشتراك في مقدرات بلاده ، فاعتمدت على الرأسمالية وأصحاب المصالح الذين سبق أن اعتمد عليهم العثمانيون ..

ورغم خلق دستور ونظام نيابي ديمقراطي الا أن الذين وصلوا الى مقاعد النيابة كانوا دائماً من رجال الاقطاع حتى ان المفهوم

(١) من محاضرة للسيد عبد الله قيرص « التمثيل الشعبي والأنظمة الانتخابية في لبنان » قدمت المؤتمر الثاني لعلم السياسة في بيروت في ١٩٦١/١/١٥ .

الواقعي أن بعض المقاعد النيابية في بعض المناطق أصبحت وراثية يرثها الابن عن والده فإن لم يكن له ولد فليترثها ابنته وإن لم يكن له خلف فهو وقف على أقرب أقربائه أو أنصاره .

وعودة الى تاريخ لبنان نجد أن الاقطاع الفنى رسميا في عام ١٨٦٤ ، إلا أنه لازال حقيقة واقعة يجد من الطائفة والرأسمالية والعشائرية والفردية وفي التدخل الحكومى والسيطرة الأجنبية أكبر سند له . والاقطاع الواقعي الذى تقصده لا يعنى مجرد الاقطاع الزراعى أو العقارى فقط ، بل نجد الاقطاع فى كل مكان يوجد فيه عمال وفلاحون ومستخدمون وطبقات كثيرة كادحة من أبناء الشعب تعمل فى سبيل الابقاء — رغما عنها — على الزعامات الرأسمالية والدينية التى تعطل ارادتهم وبالتالي حريتهم فتتعطل وتتسوه بالتالى العمالية الاتخائية .

ويستاز لبنان عن غيره من الدول بتنوع الاقطاع فيه ، ويمكن أن نعدده فى الأنواع التالية :

١ — الاقطاع العقارى : وهذا النوع قائم فى لبنان فى مناطق عكار وجبل عامل والبقاع حيث يوجد ملاك كبار — اقطاعيون — والفلاحون يعيشون فى حالة من الرق مزرية لا يملكون من شئونهم شيئا ، يساقون بارادة المالك الكبير الى حيث يريد ، وقلما تقع حوادث تمرد على الاقطاعى وخاصة فى البقاع حيث يفلت الناس من اقطاعى كبير ليقعوا تحت رحمة اقطاعى صغير (١) ..

وهذا الاقطاع العقارى يلبس فى أكثر الأحيان ثوب الاقطاع

(١) أن من يتمرد على هؤلاء أو يستغيبهم فإنه لن يمين فى الدرك ولا فى الشرطة ولن يدخل أولاده مدارس الحكومة ولن يوزع عليه « البذار » وتعطى لمحصله انخس الأسعار اذا كان مزارع تبغ ، واذا كان فى أكبر منصب أو أصغر منصب يلاحق ويطارده فاما أن يتوب أو يقهر ، فالذين يملكون البكوية ويملكون الى جانبها العقارات الشاسعة الواسعة ، لا يزالون اقطاعيين رغم انف القانون الذى الفى الاقطاع سنة ١٨٦٤ .

السياسى ، فالتفاعل على قدم وساق بين السياسة ، ورأس المال والطائفة .. ان صاحب العقار فرض نفسه فى العهد العثمانى فكانت له المغانم والميزات والوجاهة .. ثم فرض نفسه فى عهد الانتداب فخلق اقطاعيات جديدة يمكن أن نطلق عليها اقطاعيات المناصب ، ولكن لم يخلقها الا لحساب أرباب العقار وأرباب المال الوفير .. ثم فرض الاقطاعيون القدامى والجدد — من العهد العثمانى الى العهد الانتدابى — أنفسهم على الاستقلال ولا يزالون . فمنهم النائب الذى يرث النيابة ومنهم الذى يرث الوزارة ومنهم الموظف الكبير الذى يرث الوظيفة ..

٢ — الاقطاع الدينى : ان رجال الدين فى لبنان ، بواقع قيامه على الأساس الطائفى والذى دعمه ميشاق ١٩٤٣ ، يمارسون نوعا من الاقطاع يمكن أن يسمى بالاقطاع الدينى ، فبعض المقامات الدينية العالية من شتى الطوائف تتدخل فى الشئون السياسية سواء فى جمع أعضاء المجلس النيابى أو تشكيل الوزارات .. والواقع أن المرشحين للنيابة ومقاعد الوزارة لا يلجأون الى الدعاية والاجتماعات ووضع البرامج والقاء الخطب بقدر ما يقفون على أبواب المقامات الدينية — بالرغم من أنهم اقطاعيون كبار — ليحصلوا على بركة الاقطاع الأعلى الذى هو الاقطاع الدينى .. وليس المقصود الدين بالذات بل المقصود رجال الدين الذين لا يزال النظام القائم فى لبنان يسهم لهم — ويمكن خلافا لرأيهم — التدخل فى شئون السياسة وفى تركيب الوصفات الاتخائية والوزارية وما شاكلها .

٣ — الاقطاع الرأسمالى : وهو الاقطاع الناجم عن تكسب الثروات العقارية المبنية وغير المبنية والنقدية والصناعية والتجارية فى بعض الأيدي التى تستغل ضعف الحكومة وفقر المواطنين أو حاجتهم الملحة ، فتستغلهم وتجبرهم الى الاتجاه الذى تريده ، بالرغم أحيانا من وجود النقابات والأحزاب التى اليها يتسعون .

ان معظم موظفى الشركات لا يمكنهم أن يقتنعوا يوما من الأيام

ضد ارادة الشركة وتعليماتها ، والشركة لم توجه يوماً من الأيام بغير توجيه الحكومة القائمة .. ولو روجع في كل المناطق - من العاصمة الى الأرياف - سجلات الشركات لوجدت كلها متفقة مع الحكومة - حكومة العهد القائم أيا كان هذا العهد - لتعمل بإرشاداته وأوامره .

٤ - الاقطاع الحكومي : الحكومة القائمة في معظم بلاد العالم لها لوائحها ، لها مرشحوها ، تفرض هؤلاء المرشحون عليها ضرورات سياسية داخلية وخارجية. والحكومة تسخر رجال الأمر والاستخبارات والموظفين ، وأحياناً تلجأ الى الرشوة والتهديد بل والتزوير لانجاح مرشحها . والحكومة في لبنان لها ثلاثون وأحياناً أربعون في المائة من أصوات المقتربين ، وهذه النسبة الضخمة ليست وهمية بل يمكن تقديم الأدلة على صحتها في كل منطقة من لبنان .

٥ - الاقطاع الدولي : في لبنان اقطاع دولي استعماري حقيقي ظاهر وخفي ..

انه ظاهر في الأثر التوجيهي البارز الذي يلعبه في حقل السياسة الداخلية انه يتدخل في انتخابات رجال الدين في مختلف الطوائف .. ان عملاء الاستعمار موجودين بالفعل في كل الادارات والأجهزة والمؤسسات الرسمية والشعبية ، انهم في كل عملية انتخابية يثبون العيون والأرصاد في كل النقاط الحساسة من الدولة اللبنانية التي لا تزال تنفعل بتوصيات الدول العظمى ذات المصالح الضخمة في الشرق الأوسط .

ان المعارك الانتخابية كثيراً ما تكون معارك تنافس بين الشرق والغرب ، وبين دول الغرب نفسها ضد بعضها بعضاً .. وأحياناً تكون المعارك في لبنان معارك تنافس على النفوذ بين الدول العربية نفسها .. وهذا ما سنضطر الى توضيحه في الصفحات التالية .. والنتيجة أن الاقطاع الدولي واقعي وذو أثر كبير في كل معركة من معارك لبنان الشعبية والانتخابية ..

والخلاصة : أنه ما من معركة انتخابية في لبنان يمكن أن تجري في أي عهد أو في أي زمن بحرية واطمئنان بحيث تكون تعبيراً عن ارادة الشعب ومطامحه ، وبالتالي مصالحه الأساسية في الحياة ما لم يتحرر الشعب من مختلف ألوان الاقطاع بأشكاله المختلفة .. ان المجالس النيابية على هذا الوضع ليست ملتزمة أمام الشعب الذي انتخابها مرغماً ، بل ملتزمة أمام القوى القاهرة أو الخفية التي أوصلتها .

لما كنا قد استعرضنا المؤثرات الداخلية التي تؤثر على النائب اللبناني فتحد من حريته في اختيار المرشح الذي يريده .. واستكمالا للصورة نجد أنه من الملائم استعراض المؤثرات الخارجية على هذه الارادة الحرة ..

المؤثرات الخارجية على الانتخابات اللبنانية (١) :

ان المؤثرات الخارجية في الانتخابات اللبنانية تجري على مستوى الزعماء السياسيين وعلى مستوى العامة ، ويجري تفاعل بين الفريقين بحيث يقوم بعض السياسيين بإيهام العامة بأهمية النفوذ الخارجي ثم يصبحون هم بدورهم مسترهنين للدول التي حولوا لها . ومن الطبيعي أن تختلف الدول المتدخلة في لبنان منذ عام ١٨٦١ فيما بينها وأن تسعى كل منها الى جذب المحبين والأنصار ، ولما كانت الاتجاهات السياسية في لبنان تتبع الى درجة كبيرة التكتلات المذهبية ، فقد كان شائعاً أن الموارنة والكاثوليك منعطفون لفرنسا والأرثوذكس لروسيا والدروز لانجلترا والشيعة للعراق ولايران والسنية لتركيا ثم لكل دولة اسلامية قوية .

ولا يزال قسم كبير من عامة اللبنانيين يذكر لبعض الدول الأجنبية مواقفها النبيلة في نصرة لبنان ويكن لها التقدير والاحترام .

(١) من مقال للسيد اميل البستاني تقدم به المؤتمر الثاني لعلم السياسة الذي عقد في بيروت في ١٩٦١/١/٥ .

ولا يزال متأثراً بالسطوة التي كانت للدول الغربية أيام المتصرفية والانتداب ويظن أن هذه السطوة لا تزال مستمرة ، مما يجعل العامة عرضة لايهام بعض السياسيين واستغلالهم .

وتسعى الحكومات الغربية الى ابقاء لبنان في صفها في نزاعها مع الشيوعية العالمية ومع روسيا ، بينما تسعى روسيا الى فصل لبنان عن الدول الغربية واقناع حكومته باتباع سياسة الحياد واعتبارها ذلك كسبا لها في المعركة الحاضرة .

وفي الانتخابات اللبنانية من الطبيعي أن تتبنى الدول ذات المصالح في لبنان نجاح أحزاب أو أفراد يكونون لها عواطف المودة والتقدير ، وأن تبذل بعض هذه الدول مساعيها في هذا السبيل ..

وفيما يلي عرض لأهم الدول ذات الأثر على الانتخابات اللبنانية :

أولاً : الدول العربية :

١ - جمهورية مصر العربية : لا شك أن شخصية الرئيس المصري في المجال العربي والدعوة التي يقوم بها هي أكبر المؤثرات الخارجية التي تستغل في الانتخابات اللبنانية سلباً وإيجاباً ، أي بما تثيره من المقاومة عند قسم كبير من النخبين وبما تحظى به من تأييد حماسي عند قسم آخر .

٢ - سوريا : من المؤثرات الخارجية الفعالة الضغط الاقتصادي الذي تمارسه سوريا على لبنان ، فليس هناك اتصال بري للبنان بأى بلد عربي أو ببلاد الشرق الأوسط الا عن طريق سوريا ، وقد كان باستطاعة سوريا أن يكون لها تأثير أكبر في الانتخابات اللبنانية لو كانت تستهدف من سياستها الاقتصادية أن تحصل من لبنان على أمور معينة ، ولكنه أصبح يبدو للبنانيين بعد استمرار الضغط الاقتصادي السوري أنها تتبع سياسة مستمرة ترى فيها مصلحتها ولو أساءت الى لبنان وبصرف النظر عن لون حكاه وسياساتهم

ولهذا السبب لم يعد الضغط الاقتصادي عاملاً مؤثراً في الانتخابات اللبنانية ، لأنه لا يستطيع مرشح أن يدعى بأنه قادر على تحويل سوريا عن اجراءاتها الاقتصادية التي تنطوي ربما عن غير قصد على الاضرار بلبنان .

٣ - العراق : اذا كان تأثير الجمهورية العربية المتحدة بالغاً في بعض الدوائر الانتخابية ، فان دور الدول العربية الأخرى ضئيل لا يكاد يذكر لقلة ما تتمتع به هذه الدول من عطف شعبي ، ولضعف وسائلها الدعائية والعمالية ، ولتهيب بعضها الظهور بمظهر المناهض لرغبات الجمهورية العربية المتحدة فيما عدا النفوذ المعنوي للعراق ولايران في أوساط الطائفة الشيعية والذي يعمل بصورة عامة خلافاً لسياسة الجمهورية العربية المتحدة .

ثانياً : الدول الأجنبية :

ان لبعض الدول الأجنبية رصيداً تاريخياً وشعبياً عند بعض فئات لبنان وطوائفه ، وهذا مستمد من مواقف هذه الدول القلائمة اثر حوادث الستين وهي كما يلي :

١ - فرنسا : أيدت فرنسا موقف المسيحيين أثناء فترة الانتداب الذي ضاعف الروابط الحية بين الفريقين ولم يقلل منها كثيراً الخلاف الذي نشأ عن حوادث الاستقلال ، فبقى لفرنسا صداقات شعبية متينة في لبنان تؤيدها وتعززها مدارس ومعاهد وارساليات تقوم بخدمة كبرى في استمرار بث الثقافة والتقاليد الفرنسية ، واذا كان تأثير فرنسا في الانتخابات اللبنانية قد ضعف فمرد ذلك الى أنها قد خسرت مركزها كدولة عظمى وأصبحت في مرتبة ثانوية ينحصر تأثيرها فيما تتمتع به من عطف خاص لدى قسم من المواطنين يقابله كره شديد لدى مواطنين آخرين يسبب ماضيها في لبنان .

٢ - إنجلترا : موقف إنجلترا لا يختلف عن موقف فرنسا

الا أن انجلترا لا تتمتع بتأييد شعبي عميق الجذور كفرنسا ، وقد كان نفوذها في لبنان ناتجا عن نفوذها الكبير في بلاد عربية أخرى كعصر العراق والأردن وأقطار الخليج العربي ، فلما فقدت نفوذها في تلك المناطق على اثر معركة السويس وثورة ١٤ يوليو عام ١٩٥٨ ، ولم تعد لها الهيبة السابقة في لبنان ، فتضاءل تأثيرها وانحصر في بقية علاقات تربطها ببعض الفئات وفي وهم مستمد من مجد ماض لا يزال مسيطر على أذهان الناس .

٣ - الولايات المتحدة الأمريكية : تعتبر علاقاتها مع لبنان حديثة العهد ، وهم لم تدخل معترك الشرق الأوسط على نطاق واسع الا بعد الحرب العالمية الثانية ، وفي هذه الفترة ظهر على سياستها من التردد والتكوص وعدم الاستقرار بالأهداف والوسائل ما حير المشتغلين بالسياسة في لبنان والبلاد العربية ، وكان باعثا على عدم الوثوق بقدرتها على اتباع سياسة واضحة وعلى الشك بأنها تعرف حقا ما تريد . فتضاءل تأثيرها رغم أنها قوة عالمية كبرى وانحصر تأثيرها فيما تستطيع أن تمنى به الناس والدولة من مساعدات مدية ظهرت أنها ليست بالقدر المفيد ولا تعطى بالأسلوب المناسب .

والدول الغربية الثلاث لا تتدخل تدخلا مباشرا في الانتخابات اللبنانية ، أي أنها لا ترشي الناخبين ، وليست لها القدرة بالضغط عليهم بالتهديد والوعيد ، لكنه من الشائع أنها تدفع أموالا لتأييد مرشحين معينين ، ولعل المرشحين هم الذين يقحمون الدول الغربية في الانتخابات على صورة أوسع من الحقيقة محاولين أن يستغلوا هيبتها السابقة في أذهان العامة ، فيتقرب المرشح من السفير أو من أحد موظفي السفارة ويدعوه الى قريته أو منطقته موهبا الناخبين أنه يتمتع بتأييد تلك الدولة .

ولما كانت سياسات الدول الغربية كثيرا ما تتناقض ، فإن مساعيها أثناء الانتخابات النهائية تتعارض وتبطل فاعلية بعضها مما يضعف تأثيرها ونفوذها .

٤ - الاتحاد السوفيتي : لا يمكن اغفال الدور الذي تلعبه روسيا ولها في لبنان أنصار طيعيون هم أعضاء الحزب الشيوعي والمؤسسات والأفراد الذين يعطفون على المبادئ والأنظمة السوفيتية ، وليس لهؤلاء تأثير كبير في الانتخابات اللبنانية نظرا للاتجاه الغربي الذي يميل اليه معظم اللبنانيين . كما أن الرصيد الكبير الذي كان لروسيا عند الطائفة الأرثوذكسية أثناء القرن الماضي لم ينتقل الى الدولة الشيوعية الحديثة ، ويبدو أن النشاط السوفيتي المحلي مهمم الآن في الأكثر باعطاء صورة للرأي العام اللبناني عن الأحوال السياسية والاقتصادية والفنية المتحصنة في الاتحاد السوفيتي بحيث تمحي من أذهان الناس الانطباعات التي خلفها عهد ستالين عن نظام الارهاب والبطش والتعسف .

من هذا العرض السريع للجوانب المختلفة التي تؤثر في الواقع الانتخابي وبالتالي على شكل الهيئة التشريعية وعلى نجاح مهمة المجلس التي من أجلها أحيط بكافة الضمانات .. يمكن القول بأن الغالبية تعتقد أن النظام الحالي أى النظام البرلماني لم يؤد رسالته على الوجه الأكمل وسأعرض فيما يلي لوجهات النظر هذه :

أسباب فشل النظام البرلماني في لبنان :

يؤكد البعض (١) بأن فشل النظام البرلماني في لبنان أصبح أمرا مسلما به مفروغا منه لا سيما في هذه الحقبة الأخيرة ، وقد وضع النظام بأكمله على بساط البحث على الصعيدين الرسمي والشعبي .

أما أسباب هذا الفشل فهي تعود الى عوامل مختلفة منها ما يتصل اتصالا وثيقا بمستوى الوعي المدني من جهة ، وبالأساليب المتبعة من جهة ثانية ومنها ما يعود الى نقص في النصوص التي

(١) من مقال للنائب كامل الأسعد موضوعه « قانون الانتخاب الأصلح للبنان » قدم للمؤتمر الثاني لعلم السياسة في بيروت في ١٩٦١/١/١٥ .

ساعدت على فشل النظام القائم وتعطيله بدلا من أن تعمل على تقويمه وتطويره نحو الأفضل والأصلح .

والعوامل الأولى التي تشكل في نظرنا أساس العلة تعود في مجملها الى سببين اثنين :

الأول : هو انخفاض مستوى الوعي المدني عند المواطن اللبناني

بصفة عامة .

والثاني : هو استغلال السياسيين لسداجة هذا الشعب بدلا من العمل على ايقاظه ورفع مستواه .

فالشعب اللبناني لم يصل بعد الى درجة من النضج والرقى السياسي والاجتماعي تؤهله تلقائيا لممارسة النظام الديمقراطي ، لذلك فأننا نرى الناخب اللبناني عندما يمارس حق الاقتراع لا يدرك معطيات هذا الواجب الوطني وما يترتب عليه من مسؤولية ، فهو يتأثر باعتبارات ويستجيب لتيارات هي أبعد ما تكون عن مصلحة الوطن ، تعطل عنده القدرة على التفكير الصحيح وتقضى بالتالي على امكانية الاختيار الصحيح .

كما أن المرشح للانتخابات النيابية لا يخوض المعركة بدافع الخدمة العامة أو بناء على برنامج أو مخطط معين يطمح الى تحقيقه ، بل هو يعتبر النيابة غاية في حد ذاتها يسعى الى الوصول اليها بشتى الوسائل والأساليب . ومن البديهي أن هذا المرشح اذا ما حالفه الحظ وأصبح نائبا فانه لا يمثل في المجلس سوى نفسه ومصالحها . والشعب في لبنان لا يرى في المجلس النيابي هيئة تمثله وتعبّر عن رأيه بل يرى فيه مؤسسة غريبة عنه تعمل بوحى من أجل مصالحها الخاصة .

ويضيف مسئولون آخرون (١) لأسباب هذا الفشل أن اللبنانيين

(١) حديث لرئيس الوزراء الأسبق السيد أحمد الداعوق لجريدة السياسة في ١٢/٧/١٩٦١ .

لم يفهموا حتى الآن معنى الأنظمة البرلمانية .. فالنظام البرلماني لا بأس به في لبنان ، لكن القوضى الموجودة في البلاد هي التي تدفع الى الشك بأن سببها هو النظام البرلماني فيجب أن يعرف الناس بأنه مثل للشعب ويجب أن يعمل للشعب وليس للفرد ويحافظ على حقوق الناس حسب قوانين الدولة وأن يعتبر النائب نفسه ممثلا للبلاد فضلا عن أنه يمثل منطقته .

ومهما يكن فان هناك العديد من الأسباب المباشرة وغير المباشرة التي أوصلت البلاد الى هذه النتيجة وجعلت النظام بأكمله محل شك والايامان به ضعيف وستعرضها فيما يلي :

أولا : مسئولية قوانين الانتخاب :

تقوم الانتخابات في لبنان على عناصر ثلاثة : الإقطاعية أو العائلية والمال والدعاية ، وقد وصل نواب قلائل عن طريق النضال الحزبي وما أكثر المرشحين الذين فشلوا لعدم استكمالهم جميع هذه العناصر دون نظر الى امكانياتهم الشخصية (١) .

والتمثيل النيابي من أخطر عيوب لبنان .. أولا لأن الجسم الانتخابي اللبناني مركب من عناصر تتفاوت فيها الذهنية ودرجات التطور والثقافة والنضج المدني تفاوتاً غير طبيعي ، ولأن هذه العناصر موصومة بشائبة مزدوجة من الفقر والاستبعاد للاقطاعية الطائفية ، وقد رأينا أشخاصا من أصحاب الشبهات والشوائب يتقدمون للانتخابات ويفوزون فيها بفضل مساهمة عوامل طائفية ومالية وعشائرية لمجرد أن لهم من العمر خمسة وعشرون عاما وأنهم يملكون ثلاثة آلاف ليرة وهي ضمانات الترشيح وأنهم لم تصدر بحقهم عقوبات شائنة .. وهكذا يكون القانون الانتخابي — بتعزيزه الطائفية

(١) من مقال للسيد شبيب أنيس جابر بعنوان « النفقات الانتخابية » قدم للمؤتمر الثاني لعلم السياسة في بيروت في ١٥/١/١٩٦١ .

القديمة - قد أوجد اقطاعية طائفية جديدة أسوأ من الأولى ، هي اقطاعية محترفي السياسة العائشين عالة على الأمة ، المتصرفين في جهاز الحكومة والادارة في سبيل « قبضياتهم » وأخصاء « القبضيات » وأخصاء الأخصاء .. والعلة ليست في النظام البرلماني ، بل في قانون الانتخاب المطبق في لبنان الذي لا يستطيع الشعب معه أن يمارس سيادته الحقيقية (٢) .

ثانيا : اثر الحزبية في الواقع الديمقراطي :

الأحزاب اللبنانية الحالية عبارة عن شخصيات ولمصلحة شخصيات رغم أن لها مبادئ سامية ، انما ثبت بعد التجربة أنها أحزاب شخصية وطاقفية .

لذلك كانت النتيجة هي فقدان الحزبية الصحيحة بسبب الاقسام الطائفية وعدم امكان قيامها في هذا الجو ، وعدم وجود المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الهامة التي يمكن أن تثير الخلاف في الرأي على غير الأسس الشخصية وعنف الخصومة الانتخابية وارهاق المرشحين ماديا ومعنويا ، فيلهيهم تحقيق المصالح الانتخابية عن مهامهم الدستورية ويستغلون الوظيفة في سبيل تلك المصالح .

« ولما كانت أداة الاستقرار مفقودة في لبنان ، ليس فقط بسبب انعدام الحزبية ، بل بسبب فقدان الحزبية المنظمة في البلاد .. ففي هذه الحالة يعتبر كل نائب حزبا قائما بذاته ، وينشأ عن ذلك أن كثرة عدد النواب تستتبع حتما كثرة الأهواء والغايات وتزيد الحكم خللا واضطرابا ، فضلا عن أن النائب في لبنان يأتي بوسائله الخاصة لياقي بأعبائه وأعباء زبائنه على كاهل الدولة وينشأ عن ذلك أن زيادة العدد تؤدي الى زيادة أعباء الدولة » (١) .

(١) حديث للنائب موريس الجميل وزير الانماء السابق لجريدة السياسة في ١٢/٧/١٩٦١ .
(٢) النظم الدستورية في لبنان - عبده عويدات - ص ٤٧٢ .

ثالثا : مسئولية النواب :

وصف أحد النواب (١) مجلس التسعة والتمعين بقوله : « ان لبنان يشبه الى حد بعيد منظمة الأمم المتحدة ، فهو يتألف من تسعة وتسعين دولة أي حسب عدد نوابه .. وأن الحكومة هي بمثابة مجلس الأمن مع احتفاظها بصلاحيات حق الفيتو . وان هذا يعرقل جميع الأعمال في لبنان الذي هو عالم بحد ذاته » .

ومجلس النواب اللبناني تتغلب فيه العضوية الفردية والروابط الشخصية وتتساقط عليه العوامل السياسية الخاصة .

والواقع (٢) ، ثبت أن النائب اللبناني مقيد في انتخابه - مختارا أو مرغما - بعوامل عديدة لا يستطيع الفكك منها ، وأهمها حرصه على ارضاء واسترضاء الناخبين وتحقيق مطالبهم الشخصية تأمينا لاستمرار تأييدهم له ، نظرا لانتقاء الدعاية الحزبية المنظمة التي يمكن الاستناد اليها في الانتخاب . يضاف الى ذلك أن النائب ينصرف الى معاكسة خصومه في الدائرة لضعفهم أو لكسبهم وتغذية الحروب الداخلية القائمة بينهم وبين الأنصار . وفوق هذا كله فانه يسعى باستمرار لاستعادة النفقات الباهظة التي تكلفه، دفعها في المعركة الانتخابية مع الأرباح التي يتوق اليها ..

وهذه العوامل تجعل النيابة عملا فرديا - مع الاستثناء - وهدفا لشخصيا وتقيد بالتالي حرية النائب في العمل البرلماني الحسام ولا تترك له أي مجال أو وقت للاهتمام به والانصراف اليه على الوجه الأكمل .

« ويضاف الى ذلك أن الأسباب الرئيسية لكل أزمة وزارة في لبنان هو « استيزار » النواب الذين لم يخوضوا المعركة الانتخابية

(١) تصريح للنائب موريس الجميل - جريدة الكفاح - ١٩٦١/٨/٣ .
(٢) النظم الدستورية في لبنان - عبده عويدات - ص ٥٠٠/٤٩٩ .

غالباً الا طمعاً في كرسى الوزارة ، فالمعارضة لا تقوم على أساس خلاف مبدئي في الاتجاه السياسي (٢) ، هذا الخلاف الذي يجعل من المعارضة معارضة بناءة من جهة كما أنه يضاعف من جهود الحكومة من أجل العمل المثمر من جهة ثانية ، انما تقوم المعارضة على أساس المنافسة على كرسى الوزارة . الأمر الذي يدفع الحكومة بدورها الى التمسك بالكرسي متبعة بذلك مع النواب سياسة الانتقام ، والارضاء على حساب مصلحة الوطن وهية الحكم (٣) .

وتنتيجة كل ذلك فانه « ليس لمجلس النواب في لبنان ما يتيح له التأثير في أعمال رئيس الجمهورية والسلطة التنفيذية ، ويلزمه بالتخلف » (٣) .

رابعا : مسئولية الفرد :

سبق أن أوضحنا أن عدد النواب كان دائما في صعود وهبوط خلال أيام الانتداب وظل الأمر كذلك عند الاستقلال نتيجة التبدل والتغيير ما بين قانون وآخر لأنه كان يخضع مع عملية تقسيم الدوائر

(١) علق الوزير بطرس الجميل لجريدة لسان الحال في ١٩٦٣/٢/٢٠ على تصرفات النواب بقوله « ما يهمنا من أجل سمعة المجلس بالدرجة الأولى أن تكون مناقشات النواب بمستوى الأحداث فلا يعمدون أثناء المناقشات الى المهاترات والشتم والحرق والهدم ، بل يرتفعون الى المستوى اللائق بالحياة البرلمانية فيناقشون من أجل البناء وتحقيق مصالح البلاد وتكون المناقشات - اذ ذاك - مفيدة ، كما يثبت المناقشون في الوقت نفسه انهم لا يريدون أن تتحول جلسات المجلس الى ساحة مهاترات ومضيعة للوقت » .

كما حدث في جلسة المجلس النيابي يوم ١٩٦٣/٢/١٦ أن اتهم رئيس مجلس النواب بالمشاغبة وعرقلة أعمال المجلس ، وقد احتج بعض النواب على ذلك معتبرين أن هذا الوصف لا يليق بكرامة النواب ونسحب من جلسة الرئيس صائب سلام وكتلته احتجاجا على ذلك . (٢) كامل الأسعد - نظام الانتخابات الأصلح في لبنان - ١٩٦١/١/٥ - مؤتمر العلوم السياسية .

(٣) النظم الدستور - عبده عويدات - ص ٥١٣ .

للأهواء السياسية ولعوامل المنع والعطاء التي كانت تسيطر على أعمال الحكومات المتولية أمر التعديل دون أن يكون مرتكزا الى أسس مشتقة من مصلحة التمثيل ، وهو هذا الوضع الذي جعل العدد يقفز قفزاته الجنونية صعودا ونزولا (١) . ما بين قانون وآخر ..

« ولم تحقق بعد المجالس النيابية في لبنان الأهداف المرجوة منها ، وقد رافق الفشل نسيبا جميع المجالس النيابية السابقة ، غير أن الفشل الذي منى به هذا المجلس بالذات - مجلس ٩٩ - كان وافرا ، ومرد ذلك الى أسباب كثيرة أهمها كثرة عدد أعضائه . ويستطيع المراقب أن يدرك أن وجه المجالس الكثيرة العدد لم يكن وجه فال على لبنان ، كثرة العدد تزيد في عدم الانسجام ، تعرقل اكتمال النصاب ، تشيع روح الاتكالية وتدخل البلبلة في مناقشات اللجان والمناقشات العامة ، فضلا عن أن كثرة المداخلات في شئون الدولة وتكثر المراجعات التي من شأنها جميعا أن تعيق أعمال الحكم ، أما في الشئون الرئيسية العامة فإن كثرة العدد من شأنها أن تحيد البلاد عن مسلكها التقليدي المعروف ، ذلك أن مجلس ال ٤٤ أو ال ٥٥ يضم النواب الذين خبروا البلاد وخبرتهم فلا خشية معهم من الشطحات التي تظهر أن البلاد قد غيرت طريقها أو أن رجال البلاد قد غيروا مسلكهم ، ولا تقع في هذا المحذور الا عندما يتسع المجلس لأكثر من هذا العدد فيتسع اذ ذاك « للفلتات » الذين عن يدهم تبذر المذهلات » (٢) .

(١) سنة ١٩٢٢ كان العدد ٣٠ ، سنة ١٩٢٧ العدد ٤٥ ، سنة ١٩٣٢ العدد ٢٥ وسنة ١٩٣٧ العدد ٦٣ ، سنة ١٩٤٧ العدد ٥٥ ، سنة ١٩٥١ العدد ٧٧ ، سنة ١٩٥٣ العدد ٤٤ ، سنة ١٩٥٧ العدد ٦٦ واستقر العدد الى ٩٩ عام ١٩٦٠ .

(٢) راي للنائب ادوار حنين نشر بالطيار والتلفراف في ١٩٦١/٩/١٩ .

وهناك من يؤكد (١) بأن كثرة العدد كارثة على النظام التشريعي اذ أن عدد النواب الحالي قد دهور مستوى التشيل وهذا ما تؤمن به الاكثرية المطلقة من اللبنانيين وأن ما يقال ان كل النزعات والاتجاهات ممثلة في المجلس الحالي فهو قول مردود لأنه كان يمكن أن يمثل كل اتجاه بأصغر عدد من النواب لأن كثرة العدد لا تؤدي الا الى البلبلة والقوضى . أما اذا كان كل نائب يمثل اتجاهها خاصا في مجلس ال ٩٩ فيكون هذا المجلس قد رفع مستوى التفرقة والتضعف وهذا أمر مؤسف في بلد كلبنان لا يتجاوز سكانه المليون ونصف ، وقد أدت زيادة العدد أيضا الى ضعف الشعور بالمسئولية وعدم التحسس بها مما جعل الحياة البرلمانية تصاب بشيء من الجمود والشلل ..

والرأى الأخير (٢) يتمثل في أن العدد وحده ليس هو سبب فصل المجلس النيابي بقدر ما يمكن « اعتبار قيمة النواب سبب هذا الفصل » .

خامسا : مسؤولية الحكومات :

يرى كثيرون بأن الحكومات اللبنانية ساهمت فيما وصل اليه المجلس النيابي من حال ، فحكومات الانتخاب كلها — ما عدا الحكومة الثلاثية عام ١٩٥١ — لم تكن بريئة من وزر محاربة الأنسب والأفضل ، وهي التي جاءت بأساليب أقل ما يقال فيها انها غير مستقيمة ولا مشرفة ، بنواب أهدروا قيمة النيابة ، فكانت تعظيم الاعتمادات وتمكنهم من رقاب خصومهم السياسيين (٣) وتأخذ منهم أصواتهم تماما كما يجري بين البائع والمشتري في سوق من الأسواق ،

(١) رأى للنائب سليمان العلى نشر بالسياسة في ١٩٦١/٩/٥ .

(٢) رأى للنائب أنور الخطيب نشر في «البيان» والتلغراف في

١٩٦١/٩/١٩ .

(٣) رأى للسيد اميل الخوري بعنوان النظام البرلماني نشر في

مجلة الراصد في نوفمبر ١٩٦٠ .

هذه هي الحلقة المفرغة التي تدور فيها اللعبة المهزلة ، وهذا ما أضعف في نفوس الناس الايمان لا بالنظام البرلماني بل بصحة الانتخابات ، ومن ثم بأهلية النواب الذين يخيئون على هذا الشكل لسن القوانين وتوجيه الحكومات الى ما فيه الخير للناس والبلد .

« ولولا الحكومات لما جاءت تلك الكثرات النيابية ، ولولا الكثرات النيابية ما عاشت تلك الحكومات ولما تمت بين الفريقين هذه السلسلة المخرقة والمخرية من الاتفاقات على ظهر اللبناني وحساب الخزنة .

الى رجال الحكومات والنواب مرد كل ما يشكو منه اللبنانيون، هم معا مسئولون عن تردى هية الحكم ، عن تعقيم القوانين ، عن ختلك المهرين برجال الأمن ، عن تعدد شهادات الزور ، عن تضخم الموارنة ، عن الرشوة في الأجهزة .. وفوق هذا هم مسئولون عن حق الحريات البلدية ، عن تشابك الصلاحيات ، عن تعطيل النصاب ، عن العداء الدفين أو السافر بين جهاز وجهاز ، عن عرقلة السير بخلق مواقف، لسماسة النواب ، عن الطرقات التي لا يمضى الشهر على اصلاحها حتى تعود الى حالتها السابقة ، عن أزمت الماء والكهرباء ، عن حرمان بعض القرى من كل شيء لأنها لم تجاريهم في الانتخابات ، وأخيرا هم في كثرتهم مسئولون عن تردى الأخلاق بفعل المحسوبية التي جعلوها قاعدة أساسية للنيابة والحكم .

« بات من الضروري الخروج من الحلقة المفرغة والانهاء من المهزلة التي تدور فيها ، نواب ينيخون طوال السنة على الحكومة ، وحكومة ذلول للنواب لأنها مدينة لهم ببقائها فلا تجربؤ على وضع حد لغزواتهم في مجالات السلطة التنفيذية وتجاريهم في الاسراف والأسفار واهمال شئون الناس » (١) .

(١) الرأى السابق للسيد اميل الخوري .

سادسا : الدعاية الانتخابية :

نظم قانون الانتخاب الدعاية الانتخابية بحيث تكون الفرص متكافئة أمام جميع المرشحين « الا أن هذه التدابير المتواضعة لم تجد أحدا يحترمها من بين المرشحين ولا من يطبقها من بين رجال الحكم والادارة المسؤولين ، اذ أن بحرا زائرا من الاعلانات والصور يغطي في كل انتخاب على مختلف الشوارع والساحات في العاصمة والملحقات فتختفي تحتها الأبنية بكاملها وبذلك تذهب الأهداف القانونية التي ترمى الى تأمين المساواة بين المرشحين في الدعاية الانتخابية » (١) .

سابعا : الوضع الاقتصادي :

الوضع الاقتصادي له أثر كبير على الانتخابات في لبنان (٢) « فكل من رافق الحياة الانتخابية في لبنان يشعر بروائح الأموال والرشوة تتصاعد بقوة وخاصة في المناطق الفقيرة والمتأخرة ، وأبرز ما كان يسمع في تلك الفترات وعلى الخصوص في انتخابات ١٩٥٧ ، ١٩٦٠ أن فلانا دفع لفلان مبلغ نصف مليون ليرة لأخذه في لائحته وأن الصوت بلغ ثلاثمائة ليرة فأكثر » .

نتيجة الواقع التشريعي :

من عرضنا السابق يمكننا أن نصل الى نتيجة حتمية ، وهي أن لبنان يختلف نسبيا عن كثير من البلاد سواء الغربية أم العربية ، فرغم ما قيل وما يقال ورغم ضجة جميع هذه الأقاويل تقريبا ، فإن لبنان قد بقي محافظا على شيء من التوازن في حياته الديمقراطية العامة ، ومن هذا التوازن نتج هذا الاستقرار الذي يعيش فيه لبنان .

(١) النظم الدستورية - عبده عويدات - ص ٤٨٨ .

(٢) أثر الوضع الاقتصادي على تصويت الناخب - السيد علي دندش - بحث مقدم لمؤتمر العلوم السياسية في ١٥/١/١٩٦١ .

والواقع أن لبنان سيظل كما هو لأنه لا يمكن أن يعيش في ظل هذه الظروف على نهج غير هذا النهج ، وسيظل السلطة التشريعية في عناق وخصام مع السلطة التنفيذية دون انقصاص مهما حدث ، لأن في ذلك تحقيق للمصلحة الفردية التي قد ينتج عنها يوما تحقيق للمصلحة العليا للبلاد .

العلاقة بين السلطة التشريعية

وباقى السلطات

سبق أن استعرضنا في الفصل السابق العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، وسنعرض فيما يلي للعلاقة بين السلطتين التشريعية والقضائية :

أولا : اختصاص السلطة التشريعية ازاء السلطة القضائية :

ينحصر اختصاص السلطة التشريعية ازاء السلطة القضائية في أمرين :

أولهما : أن السلطة التشريعية هي التي تنظم جهات القضاء وتحدد اختصاصاتها ، ويعتبر هذا مظهر للاشراف والهيمنة عليها ، كما أنها تضع القوانين الخاصة برجال القضاء وتحدد الشروط الواجب توافرها في الشخص حتى يشغل هذا المنصب ، كما تحدد شروط عزلهم وتأديبهم وتسن القوانين التي يقوم رجال القضاء بتطبيقها فيما يعرض عليهم من دعاوى ، وتملك السلطة التشريعية تعديل تلك القوانين وتفسيرها في أي وقت على الشكل الذي تراه .

وثانيهما : أن السلطة التشريعية تملك حق العفو الشامل وبذلك تمارس اختصاصا يتضمن تدخلا في عمل السلطة القضائية ، اذ يترتب على العفو الشامل محو الجرائم وما يترتب عليها من عقوبات أصلية أو بالتبعية ، وبذلك توقف المحاكمة بالنسبة لهذه الجرائم ، واذا كانت الأحكام قد تمت وصدرت ، فتمحى هذه الأحكام ويؤول كل أثر مترتب عليها .

ثانيا : رقابة السلطة القضائية لأعمال السلطة التشريعية :

نصت المادة الثانية من قانون أصول المحاكمات المدنية اللبناني على أنه لا يجوز للمحاكم النظر في أعمال السلطة التشريعية من جهة انطباق القوانين على الدستور . ولا يوجد في لبنان حتى الآن محكمة عليا لمراقبة دستورية القوانين .

وذلك يعني أنه ليس للسلطة القضائية أى نوع من الاشراف أو الرقابة على أعمال السلطة التشريعية ، فالسلطة التشريعية هي التي تملك وحدها حق البت في دستورية القوانين التي تصدر عنها أو المراسيم الاشتراعية التي تصدر عن السلطة التنفيذية .

الفصل الثالث

السلطة القضائية

مقدمة :

يمكن العودة بالأصل التاريخي للسلطة القضائية في لبنان الى البروتوكول الذي وضع في ٦ سبتمبر عام ١٨٦٤ والذي كان نتيجة لتعديل النظام الذي وضع عام ١٨٦١ بمعرفة الدول الأجنبية ووافق عليه الباب العالي لايجاد نظام لحكم « جبل لبنان » عقب المذابح الطائفية التي قامت في البلاد عام ١٨٦٠ .

وقد ظل العمل ساريا بهذا البروتوكول بالنسبة لنظام الادارة والقضاء في لبنان حتى قيام الحرب العالمية الاولى وتدخل تركيا وعودتها الى ادارة لبنان مباشرة بصفتها احدى الولايات التابعة لها .

ورغم مضي مائة عام على وضع هذا النظام نجد أنه كان يعتمد على المنطق والمساواة وان كان قد ثبت أقدام الطائفية في كافة المجالات حتى في تشكيل المحاكم .

وسوف نعرض هنا مضمونا للمواد (١) التي وردت في البروتوكول بشأن السلطة القضائية وهي :

أولا — ينبغي أن يكون جميع المواطنين متساوين بحضور القانون ، وأما جميع الامتيازات العائدة الى أعيان البلاد ولا سيما الى ذوي الاقطاع فهذه قد تقرر الغاؤها وفسخها .

ثانيا — ينبغي أن يكون في كل ناحية لكل مذهب حاكم للصلح ،

(١) تعريب الأمر العالي في نظامات جبل لبنان — محفوظ بالمتحف الوطني اللبناني بمدينة بيروت (المواد من ٦ الى ١٣) .

ويكون في كل قضاء مجلس محاكمة في الدرجة الأولى من كل مذاهب الأهالي المختلفة ويتكون من ثلاثة الى ستة أشخاص ، وينبغي أن يكون في مركز ادارة الحكومة مجلس كبير مركب من اثني عشر عضوا من الطوائف المختلفة (١) .

ثالثا - الدعاوى المكونة من شخصين ليسا من مذهب واحد (٢) ، فإذا لم يقبل الطرفان حكم حاكم الصلح الذي هو من مذهب المدعى عليه ، فيحينئذ مهما كان مبلغ الدعاوى ينبغي أن تنقل حالا الى مجلس المحاكمة الكائن في الدرجة الأولى ، كما أنه يكون للمدعى والمدعى عليه - اذا كانا من مذهب واحد - الحق في عدم قبول الحاكم اذا كان من خلاف مذهبهم .

رابعا - جميع الدعاوى المتعلقة بالمواد التجارية ينبغي أن تروى في مجلس التجارة في بيروت وهكذا الدعاوى العادية التي تقع بين أجنبي أو متمتع بحماية دولة أجنبية وبين أهالي الجبل ، وكذلك تصير رؤيتها بمعرفة المجلس المذكور .

خامسا - قسمت المحاكم الى ثلاث درجات حسب نوع الجريمة وأهميتها (٣) .

(١) تنص المادة الثانية على ما يلي : « ينبغي أن يرتب مجلس ادارة كبير لأجل جميع الجبل مركب من ١٢ عضوا : أعني اثنين من الاسلام واثنين موارنة واثنين دروز واثنين روم كاثوليك واثنين روم واثنين متاوله . يكون هذا المجلس مأمورا بتوزيع التكاليف وبالتفتيش على ادارة وارادات الجبل ومصاريفه وباعطاء مطالعة على طريق الاستشارة في المسائل التي يعرضها عليه المتصرف » .

(٢) لدى ظهور دعوى لأحد المذاهبين البروتستانت واليهود فيضاف اذ ذاك على ال ١٢ عضوا المذكورين آخرون من هذين المذاهبين ، وأما مأمورية رئاسة مجالس المحاكمة فينبغي أن تدار من طرف الأعضاء مناوبه بشرط أن تتبدل كل ثلاثة اشهر .

(٣) « الدرجة الأولى وهي القباحة أعني الأفعال والحركات التي تستلزم معاملة التكدير . فهذه تروى من طرف حكام الصلح ، والجنح والجرائم أعني الأفعال التي تستلزم مجازاة التأديب فهذه أيضا =

سادسا - اشترط أن يعين جميع أعضاء مجالس المحاكمة والادارات بلا استثناء وحكام الصلح من طرف المتصرف ، وذلك بعد انتخابهم من قبل رؤساء الجماعة المنسويين اليهم بالاتفاق مع الأهالي ، ويجب أن يتجدد نصف أعضاء مجلس الادارة سنويا ويجوز إعادة انتخاب الشخص الذي انتهت مدة عضويته .

سابعا - ينبغي أن يكون جميع الحكام موظفين والذي يظهر منه تصرف لا يليق يعزل ويؤدب بحسب الذنب الذي يكون جناه أو ارتكبه .

ثامنا - ينبغي أن تكون المرافعة علنية في جميع مجالس المحاكمة وينبغي أن يصير ضبط الدعوى بمعرفة كاتب مخصوص .

تلك هي الأسس في التنظيم القضائي الذي سار عليه لبنان طوال عشرات السنين وقد أدخلت عدة تعديلات في العهد العثماني كان أهمها الاعتراف باستقلال القضاء الأكليريكي (١) كما أوجد نظام لتبادل المجرمين بين جبل لبنان ومختلف المناطق العثمانية ، وظل الأمر كذلك حتى وضع البلاد تحت الانتداب الفرنسي .

القضاء في عهد الانتداب :

في بدء عهد الانتداب أصدر المفوض السامي قرارا (٢) أنشئت

تجرى محاكمتها ورؤيتها في مجالس المحاكمة الكائنة في الدرجة الأولى ، وأما الجناية أعني الأفعال التي تستوجب مجازاة الترهيب تجرى محاكمتها في مجلس المحاكمة الكبير والاعلانات التي يجب اعطاؤها من طرف هذا المجلس الكبير لا توضع في موضع الاجراء ما لم تكمل معاملاتها ومراسمها المعتادة في جميع محلات الممالك المحروسة السلطانية » .

(١) أدخل التعديل على الشكل التالي « في القضايا المتكونة بين أعضاء الأكليروس العالي أو النظامي يبقى المتهمون أو المدعى عليهم خاضعين للقضاء الأكليريكي ما لم تطلب السلطة الأسقفية إحالتهم الى المحاكم العادية .

(٢) القرار رقم ١١٠٩ في ١٦ نوفمبر عام ١٩٢١ .

بموجبه المحاكم المختلطة للنظر في القضايا التي يكون أطرافها أجانب سواء كانوا من جنسية واحدة أو مختلفي الجنسية بشرط ألا يكون المدعى عليه تابعا لمحكمة قنصلية . وكان يرأس تلك المحاكم قضاة فرنسيون ، وكان من حق اللبنانيين أو الأجانب الخاضعون للمحاكم القنصلية أن يتفقوا على قبول صلاحية المحاكم المختلطة التي أنشئت بدرجات مختلفة (ابتدائية ، استئناف ، تمييز) وكان مقرها جميعه في العاصمة بيروت .

وقد صدر في عهد الانتداب قرارات عديدة تتعلق بتنظيم القضائي وكان أهمها (١) ادماج المحاكم المختلطة مع المحاكم اللبنانية العادية ، الا أنه عدل عن هذا الادماج عام ١٩٢٧ وظلت المحاكم المختلطة قائمة حتى ٣١ ديسمبر ١٩٤٦ .

وبالنسبة للقضاء العادي فقد أدخل الفرنسيون على أنظمتهم المتبعة عدة تعديلات وانصبت معظمها على إلغاء محكمة التمييز (٢) ثم أعادتها .

القضاء في عهد الاستقلال :

تستمد السلطة القضائية وجودها القانوني من الدستور اللبناني (٣) الذي نص على أن السلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف درجاتها واختصاصاتها ضمن نظام ينص عليه القانون ويحفظ بسوجه للقضاء وللمستقاضين الضمانات اللازمة . أما شروط الضمانة القضائية وحدودها فلم يتعرض لها الدستور وتركها للقوانين العادية ، وإن كان قد نص على أن القضاة مستقلون في اجراء وظيفتهم وتصدر القرارات والأحكام من قبل كل المحاكم وتنفذ باسم الشعب اللبناني .

- (١) القرار رقم ٦٩ وصدر في ٩ مارس عام ١٩٢٥ وكان ينص على ادماج المحاكم المختلطة مع المحاكم اللبنانية العادية .
(٢) ألغيت ثلاث مرات في أعوام ١٩٣٠ ، ١٩٣٤ ، ١٩٣٩ .
(٣) المادة ٢٠ من الدستور اللبناني .

وهكذا أوضح الدستور ، دون تفصيل الحقوق والالتزامات النقاط الرئيسية التي اشترط أن يصدر لها قانون خاص وهي قيام المحاكم بعبء السلطة القضائية ، ايجاد ضمانات للقائمين على هذه السلطة ، وجود درجات للمحاكم ثم استقلال القضاء .

« ويتمتع القضاء في لبنان بحصانات و ضمانات خاصة غايتها تأمين استقلالهم ولكنها ترفع في غالب الأحيان لا سيما في أوقات التشكيلات القضائية . وهكذا لا يتمتع القضاء بالحصانة الا في الوقت الذي ليست لهم بها أية حاجة . فمن اللازم وضعها في صلب الدستور بحيث تكون فوق سلطة الحكومة وسلطة التشريع العادي أو سلطة المراسيم الاشتراعية » (١) .

وقد تعرض القضاء في عهد الاستقلال الى تنظيمين رئيسيين الأول في عام ١٩٥٠ ، والثاني عام ١٩٦٢ .. ولما لهذين التنظيمين من أهمية لذلك سنعرض لكل منها على حدة .
أولا - التنظيم القضائي الأول :

منذ عهد الاستقلال ظل العمل ساريا بالقوانين التي صدرت في عهد الانتداب مع تعديل جزئي في بعض القوانين التي كان يظهر أن الحاجة ماسة الى تعديلها .

وفي ١٠ مايو عام ١٩٥٠ صدر قانون عدلت بمقتضاه الأوضاع القضائية في البلاد ، الا أن هذا القانون لم يكن موضع رضاء رجال السلطة القضائية مما حدا بالسلطة التنفيذية الى تعديله بعد ذلك (٢) . وكانت أهم الانتقادات (٣) التي وجهت الى هذا التنظيم هو أن الحكومة لم تستعن بكبار رجال القانون خارج القضاء لاعادة تشكيل

- (١) الأوضاع التشريعية في الدول العربية ، صبحي محمصاني ، ٢٢٨ .
(٢) بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ٧ الذي صدر في ١٥ ديسمبر ١٩٥٤ .
(٣) رأى للسيد بهيج تقي الدين ، السياسة ، ١٩٦١/٦/٢٥ .

محكمة التمييز العليا الذي أدى الى رفع جماعى للقضاة بحيث أصبح القسم الأكبر من قضاة الاستئناف قضاة تمييز ، وأصبح قضاة المحاكم الابتدائية قضاة لمحاكم الاستئناف وقضاة الصلح قضاة فرد ، وقد أدى هذا الوضع الى اضعاف الجسم القضائى .

يضاف الى ذلك أن المصدر الوحيد لانتقاء القضاة فى لبنان يكاد ينحصر فى فئة الحاصلين على شهادة الحقوق الذين لم يمض على مزاولتهم مهنة المحاماة أكثر من ثلاث أو أربع سنوات وان امكانية أخذ قضاة من بين كبار المحامين تكاد تكون معدومة .

هذا ، وعندما أقر المشرع اللبناني هذا التنظيم لم يأخذ ناحية الخبرة بعين الاعتبار مما كان يدفع بكل من يحمل اجازة الحقوق منذ ثلاث سنوات ونجح فى الامتحان أن يعين فى مركز حاكم فرد أو مستشار استئناف أو قاضى تحقيق ، وهذه مراكز لا يعين فيها الا من سبق له وتمرس بالمحاماة أو القضاء مدة طويلة من الزمن . ومرجع ذلك الى أن التنظيم أخذ عن بلاد أخرى دون الالتفات الى الاختلاف فى طريقة وامكانية اختيار القضاة بين تلك البلاد ولبنان . واذ أنه فى انجلترا مثلا حيث طبق نظام الحاكم الفرد بنجاح كبير ، لا يؤخذ هذا الحاكم الا من بين من مارسو المهنة بنجاح مدة طويلة من الزمن ، بينما فى لبنان لا يمكن أن يقبل أى محام من المحامين الناجحين دخول القضاء حتى فى درجاته العليا .

وهكذا نرى أن التنظيم القضائى الأول وجهت اليه الاعتقادات المتتالية ووضع على بساط البحث أكثر من مرة وأصبح مطلباً قويا المناذاة بتعديله وقد تم ذلك فى عام ١٩٦٢ كما سنرى .

ثانياً - التنظيم القضائى الثانى :

تطور وضع البلاد منذ التنظيم القضائى الأول بصورة كبيرة وشاملة وخاصة فى الحقول الاقتصادية والاجتماعية ، فزاد عدد الشركات والبنوك والمؤسسات وكل هذا يستتبع كثرة عدد الشكاوى والدعاوى والأعمال القضائية .

يضاف الى هذا الوضع زيادة عدد المحامين زيادة كبيرة والاقبال على تكليفهم - من قبل أصحاب الدعاوى للدفاع عنهم وحل قضاياهم مهما تكن أهمية القضية ، ومن الطبيعى أن يسبب ذلك زيادة أعمال القضاة . وازاء ذلك ناء عدد القضاة والمحاكم تحت عبء كثرة الدعاوى وأصبح من الضرورى تعديل النظام القضائى بحيث يزداد عدد القضاة وتسهل الأمور على المتقاضين .

وأعلنت الحكومة عزمها على اعادة النظر فى التنظيم القضائى متوخية رفع مستوى القضاء ماديا ومعنويا وزيادة ثقة المتقاضين به لكى يتوفر لهذه السلطة جو من الاستقرار والطمأنينة والاستقلال فتتصرف الى معالجة القضايا والبت فيها بسرعة .

وبعد فترة وجيزة (١) أعلن مشروع التنظيم القضائى الجديد ، وحاولت الحكومة أن تبرز أنها قد حرصت على أن يتناول هذا المشروع شتى نواحي العمل القضائى ، فعمدت الى جمع النصوص المنشورة فى القوانين والمراسيم الاشتراعية المتفرقة والى صهر مواضيعها بمشروع واحد وضع فى عدة أقسام الا أنه يشكل بالواقع وحدة تشريعية منسجمة ومتلازمة .

ويتألف التنظيم القضائى الجديد (٢) من الأقسام التالية :

١ - تنظيم القضاء العدلى وتعديل بعض مواد قانون أصول المحاكمات لا سيما المتعلقة منها بمخاصمة القضاة .

٢ - نظام مجلس القضاء الأعلى .

٣ - نظام القضاة العدليين .

٤ - نظام المساعدين القضائيين

٥ - نظام التفيتش القضائى .

(١) من بين الموضوعات التى أعلنها البيان الوزارى لحكومة الرئيس صائب سلام فى أكتوبر ١٩٦٠ .

(٢) أعلن هذا التنظيم السيد نسيم مجدلاوى وزير العدل فى مطلع عام ١٩٦٢ مما أثار المعارضة .

ولما كان هذا التنظيم هو المعمول به حالياً ، وعلى أساسه رتب مختلف فروع القضاء اللبناني ، لذلك سنعرض له بشكل موجز مقارناً بالتنظيم الأول .

(١) تنظيم القضاء العدلي :

أدى التنظيم الجديد الى استحداث هيئات قضائية جديدة والى اقرار اصول تسد الثغرات القائمة في التشريع السابق (١) وتؤمن حسن سير العدالة .

وأهم ما ورد في هذا التنظيم هو انشاء غرفة ابتدائية في مركز كل محافظة يرأسها قاض على جانب من الخبرة ويعين فيها القضاة الجدد كأعضاء فيتسنى لهم التدريب على الأعمال القضائية مدة سنتين على الأقل قبل أن تلقى على عاتقهم مسؤوليات القاضى المنفرد . ومن شأن هذه الغرفة أن تخفف عن كاهل القاضى المنفرد أمر النظر في بعض القضايا الهامة والبت فيها من قبل هيئة عوضاً عن قاض منفرد . وانشاء هذه الغرفة يتجاوب مع الرغبة في زيادة عدد المحاكم زيادة لا ترهق الخزينة .

كما أنشأ القانون الحالي الدائرة القضائية وخول رئيسها الاشراف على موظفيها وعلى حسن سير العمل فيها ، وفي ذلك اعطاء سلطة ادارية للقاضى على موظفي الأقسام وتحقيق تفتيش مباشر في كل دائرة .

هذا ، وقد استحدث القانون دائرة تحقيق في نطاق كل محكمة استئناف يرأسها قاضى تحقيق أول توجه اليه جميع الادعاءات وهو

(١) ينيط التشريع السابق بالمحاكم المنفرد جميع الصلاحيات المعطاة بمقتضى قانون اصول المحاكمات لحاكم الصلح والحكمة الابتدائية ، وكانت التشكيلات القضائية منذ قانون عام ١٩٥٠ تضع القضاة الجدد أما في مركز حاكم منفرد أو في مركز مستشار لدى محكمة استئناف ، وفي كلتا الحالتين كان القاضى الجديد يضطلع بمسؤوليات جسام ثم يكن قد اكتسب الخبرة الكافية للاضطلاع بها .

يوزعها على قضاة التحقيق التابعين له ويكون مسئولاً عن حسن سير الأعمال في دائرته ، واستحداث هذه الدائرة يوطد استقلال قضاة الأساس تجاه قضاة النيابة ويمنع على المتقاضى في دعواه المباشرة تعيين قاضى التحقيق الذى يختاره هو .

وقد اعتمد التنظيم القضائى الجديد زيادة في الملكات واستحداث غرفة جديدة على الأقل في كل محكمة استئناف ، فأصبح من الضروري الرجوع الى القواعد العامة بتولية احدى هذه الغرف صلاحيات الهيئة الاتهامية وفي ذلك زيادة للضمانات وانسجام مع المبادئ القانونية العامة .

والتنظيم الحالي تضمن تعديلات عديدة لبعض اصول المحاكمة في المواد المدنية والجزائية (١) .

(١) أهمها : (١) الرجوع الى القاعدة العامة التى تخول رئيس دائرة الاجراء النظر في مشاكل التنفيذ دون البت في أساس الحق .
(ب) الزام القضاة التقيد بالهل المنصوص عليها في بعض اصول المحاكمات تحت طائلة المؤاخذه المسلكية .

(ج) الزام قاضى التحقيق والمدعى العام بالاضطلاع محلين بالتحقيقات الجنائية حتى انجازها ، وذلك لتحقيق الفائدة من السرعة بضبط قضايا الأمن ومكافحة الجريمة .

(د) الزام المحاكم الجنائية بصورة خاصة بالاستمرار في المحاكمة حتى صدور الحكم بنية توطيد السلطة وتحقيق السرعة في فرض العقاب .
(هـ) تفر اصول النقص سابقاً حقاً مكتسباً للمتهم الذى قضت محكمة الجنايات ببراءته مع أن المدعى عليه بجنحة لا يستفيد من مثل هذا الحق ، وهذا النص اقتبس من التشريع الغربى الذى يطبق على لجنة المحلفين . وقد دل الاختبار على أن هذه القاعدة تتناقض مع المبادئ العامة بابقاء موضوع الدعوى عرضة لطلب النقص من قبل المتضرر والحكم له بتضمينات شخصية بالاستثناء الى مبدأ الخطأ الجزائى دون امكان فرض العقاب . أما القانون الحالي قد ألغى هذا الحق واعاد الحالة الى اصول المبادئ العامة (و) يضيف التنظيم

الجديد مبدأ الخطأ الجسيم الى أسباب دعوى مخاصمة القضاة ، وقرار هذا المبدأ يزيد في حرص القاضى وفي الدقة في عمله ، واشراك الدولة في مسؤولية القاضى يدفعها الى حسن انتقاء القضاة ، وقد أوجد القانون ضمانات وافية للقضاة لتلا ساء استعمال هذا الحق من قبل المتقاضين . ومبدأ مسؤولية القاضى عن خطئه الجسيم اقتره أكثر البلدان المتحضرة والأخذ به كان موضع مطالبة من قبل التفتيش العدلى ونقابة المحامين وكثير من الأوساط الفكرية في لبنان .

(ب) مجلس القضاء الأعلى :
أنشئ في التنظيم الجديد مركز رئيسي أول لكل محكمة
استئناف مكلف بالسهر على حسن سير الأعمال في الدوائر القضائية
التابعة له .

وقد اقتضى ذلك إعادة النظر في تشكيل مجلس القضاء الأعلى
السابق حتى يكون ممثلاً لجميع الدوائر القضائية والعدلية ليتمكن
من القيام بمهامه باطلاع تام على جميع النواحي التي تعرض عليه .
كما أن الحكومة رأت أنه من الأوفق ادخال شخصيات من خارج
السلك القضائي العامل على مجلس القضاء الأعلى ، ليكون داخل
هذا المجلس تجاوباً للأصداء المترددة خارج القضاء فينشأ تجاوب
بين المسؤولين عن حسن سير العدالة للمحافظة على مستوى القضاء
ورفع شأنه .

(ج) نظام القضاة :

لقد وضع الدستور السلطة القضائية في مستوى السلطتين
التشريعية والتنفيذية ونص على استقلالها ومنح الضمانات لأعضائها ،
وقد كانت كافة القوانين السابقة تؤيد ما نص عليه الدستور ، إلا أن
مستوى القضاء كان ضعيفاً ولم تكن الطريقة المتبعة في انتقاء القضاة
بمعزل عن الانتقاد . إذ كان القاضي يعين اثر امتحان تجربة وزارة
العدل ، ويشترك فيه المحامون الذين باشروا المهنة أربع سنوات
والمساعدون القضائيون الذين مارسوا وظيفتهم أربع سنوات بعد
نيلهم شهادة الحقوق .

إلا أن القاضي الذي كان يعين بهذه الطريقة كانت تنقصه
الخبرة العلمية ليقوم بواجبات القاضي على الوجه الأكمل ، لهذا نص
التنظيم الجديد على ايجاد معهد للدروس القضائية يؤخذ طلابه بنتيجة
مباراة من بين حملة شهادات الحقوق ويقضون فيه ثلاث سنوات
يتلقون خلالها دروساً نظرية خاصة في القضاء ، ويقومون بالتمارين
العملية التي تؤهلهم للقيام بوظيفة القاضي على الوجه الأكمل . ويخضع

هؤلاء الطلاب خلال سنواتهم الدراسية الثلاث لمراقبة علمية وأخلاقية
تؤمن عدم ولوج باب الوظائف القضائية إلا للعناصر الممتازة .
وقد أبقى القانون على امكانية تعيين القضاة من بين المحامين
وسواهم بنسبة معينة ، فتظل متوفرة لدى الادارة امكانية الافادة من
بعض العناصر الجيدة من خارج معهد الدروس القضائية .

وقد نص القانون على رفع مستوى القاضي المادى وفقاً
لامكانيات الدولة المادية وتقرير الضمانات التي كانت القوانين السابقة
تمنحها للقضاة ، إذ أن من الضروري تأمين وسائل العيش المحترم
للقاضى ليتمكن من التفرغ لواجباته بكل ما أوتى من معرفة
واخلاص وأمانة .

ولم يميز القانون بين القضاة ، فلم يقسمهم الى فئات بل اعتبرهم
فئة واحدة لا فرق بين قاض وآخر إلا بنسبة أقدميته في سلك القضاء .

(د) نظام المساعدين القضائيين :

نص القانون على اخضاع المساعدين القضائيين لسلطة مجلس
القضاء الأعلى والتفتيش القضائي عوضاً عن مجلس الخدمة المدنية
والتفتيش الادارى تأميناً لاستقلال القضاء وحسن سير العمل فيه .
كما أن التنظيم الجديد يرفع مستوى المساعدين القضائيين المادى
ويرمى الى جعل الدوائر القضائية تؤمن ابلاغ الأوراق الى أصحاب
العلاقة على قدر المستطاع دون اللجوء الى مؤازرة رجال الأمن .

(هـ) التفتيش :

ينص القانون على انشاء هيئة قضائية خاصة تتولى التفتيش في
جميع المحاكم العدلية والادارية وتمارس بعض الصلاحيات التأديبية
تجاه القضاة وموظفى الأقسام .

وتتألف هذه الهيئة من خمسة من كبار القضاة أحيطوا بالضمانات
الكافية ليتمكنوا من الاضطلاع بمهامهم بمعزل عن كل تأثير سياسى
أو ادارى أو اعتبار شخصى تجاه زملائهم القضاة فتأتى الرقابة التي

تمارسها الهيئة بالنتيجة المطلوبة دون الخروج عن مبدأ الاستقلال القضائي .

ورغم أن القانون الجديد يعتبر طفرة واضحة في تنظيم السلطة القضائية إلا أنه قوبل بمعارضة شديدة من جانب المعارضة داخل مجلس النواب وخارجه ، والسبب الأول هو الشكل الذي صدر عليه القانون فقد أحالت الحكومة مشروع القانون الى المجلس بصفة الاستعجال المكرر — أى أنها أُنذرت النواب بضرورة الانتهاء من درسه خلال أربعين يوما طبقا للدستور — ولم يتم المجلس الدراسة في المدة المقررة فأصدرته الحكومة بمرسوم تشريعي مما أثار ثائرة النواب واعتبر هذا التصرف تحديا من الحكومة ، جعل البعض يؤكد أن السبب في اسراع الحكومة باصداره هو أن بعض بنود القانون أعدت لمصلحة أشخاص معينين وللنيل من قضاة معينين .

والآن ، وقد استعرضنا القانون الرئيسى الذى يحكم السلطة القضائية في لبنان فسنعرض الى ذكر المحاكم اللبنانية .

المحاكم اللبنانية (١) :

الى جانب المحاكم العادية والمحاكم الخاصة (المحاكم العسكرية — الأحوال الشخصية — محاكم الأحداث — المحاكم الادارية) توجد أنواع أخرى من المحاكم أهمها :

١ — المحاكم الشرعية : اذ بقيت هذه على حالها كما كانت في العهد العثماني جزءا من تنظيم الدولة القضائي ، ولكن بعد أن كانت قديما محاكم قضاء عادي أصبحت وما زالت محاكم استثنائية محصورة الاختصاص في قضايا الأحوال الشخصية .

(١) الأوضاع التشريعية في البلاد العربية ، صبحى محمصانى ،

وقد تم تنظيم المحاكم الشرعية بموجب عدة مراسيم اشتراعية (١) . وتقسم المحاكم الشرعية الى قسمين : المحاكم السننية والمحاكم الجعفرية ، وكل منها مرتب على درجتين الابتدائية والاستئنافية (٢) . وكذلك توجد محاكم مذهبية خاصة للطائفة الدرزية تشرف عليها الدولة وتخضع لأصول معينة ، وهى تملك بالنسبة لأبناء هذه الطائفة نفس اختصاصات المحاكم الشرعية .

٢ — المحاكم الروحية : أصدرت الدولة العثمانية قانون حقوق العائلة عام ١٩١٧ وبموجبه (٣) ألغيت الحقوق القضائية التى يتمتع بها الرؤساء الروحانيين بالنسبة لعقد الزواج وفسخه وما يتبع ذلك . الا أن هذا القانون لم يطبق على اثر الاحتلال الفرنسى للبلاد ثم ألغيت صراحة (٤) بعد ذلك وبهذا بقيت المحاكم الروحية قائمة .

وفي عهد الانتداب صدر قرار (٥) باقرار نظام الطوائف الدينية وتعيينها واعطائها الحرية في تنظيم محاكمها عى أن تصدق هذه في صك تشريعى .

وفي عهد الاستقلال (٦) صدر قانون بتحديد صلاحيات المراجع المذهبية للطوائف المسيحية وللطائفة الاسرائيلية وهو يتعلق بالطوائف التالية :

الموارنة — الروم الأرثوذكس — الأرمن الأرثوذكس — السريان الأرثوذكس — الانجيليين — الروم الكاثوليك — الأرمن الكاثوليك —

(١) صدرت هذه المراسيم فى أعوام ١٩٤٢ ، ١٩٤٦ ، ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ .

(٢) تطالب كل من انطانتين بتعديل هذا النظام وقد شكلت الحكومة فى أوائل عام ١٩٦٣ لجنة لهذا الغرض .

(٣) المادة ١٥٦ من حقوق العائلة .

(٤) ألغيت بموجب القرار رقم ١٠٠٣ الصادر عن المحاكم الفرنسى فى ١٩٢١/١٢/٧

(٥) القرار رقم ٦٠ الصادر فى ١٣ مارس ١٩٣٦

(٦) صدر فى ابريل عام ١٩٥١

السرطان الكاثوليك — الكلدانية — الآشورية الكلدانية — اللاتين — الاسرائيليين .

وقد صدر هذا القانون في ظروف سياسية أملت لها المصلحة الانتخابية وكانت نتيجة القانون توسيع اختصاصات المراجع المذهبية واعطائها صلاحيات البت في أمور لم تكن من قبل داخلية في اختصاصاتها . وقد أثار هذا القانون ضجة في صفوف المحامين في لبنان وأكثرهم من الطوائف المسيحية ، فتقدموا الى الحكومة مطالبين بإلغاء هذا القانون وتضييق اختصاص سائر محاكم الأحوال الشخصية ، فلما لم تستجب الحكومة لمطلبهم أعلنوا الاضراب العام (١) ، وكذلك وفي الوقت نفسه تمسك رجال الدين والقضاة الشرعيون والروحانيون بما حصلوا عليه من امتيازات وافقوا على اختلاف طوائفهم بالوقوف صفا واحدا للدفاع عن حقهم في بقاء القانون وساعدهم في ذلك من كان وراءهم من رجال السياسة .

وانتهى الأمر بفشل اضراب المحامين بعد أن قدم الى مجلس النواب مشروعاً بتضييق اختصاصات محاكم الأحوال الشخصية .. ثم وقفت المسألة عند هذا الحد إذ لم يتخذ المجلس أى عمل ايجابي في هذا الموضوع بعد ذلك .

واقع السلطة القضائية

من خلال عرضنا في الفصلين السابقين لطبيعة كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية واختصاصاتهما ، نجد أن السلطة التنفيذية هي السلطة الطاغية على باقى السلطات . يليها الى حد ما ، السلطة التشريعية التى مهما وجه اليها من نقد ، ومهما كان واقعها فانها تثبت وجودها في كافة المناسبات كسلطة من سلطات الدولة .

أما السلطة القضائية فهي « النقطة الأساسية » التى يكمن فيها

(١) بدأ الاضراب في ١٢ يناير وأوقفه المحامون في ٥ ابريل ١٩٥٢

ضعف لبنان كدولة عصرية ، ذلك الضعف الذى يصدر عن شعور المواطنين — كل المواطنين — من حكام ومحكومين باللامبالاة نحو القانون (١) ، والخاصة الجوهرية التى تتصف بها الدولة الموصوفة بالعصرية انما هى في الحرمة القانونية التى تتناول جميع أعمال الدولة وأعمال رعاياها .. ومن هذه الناحية أقول ان لبنان لا تبدو الحرمة فيها نحو القانون عظيمة (٢) .

وهذه الدولة الصغيرة تحوى مجموعة كاملة من الأديان والطوائف وتخضع لعدد كبير من المحاكم والأحكام المختلفة . فهناك المحاكم العادية الجزائية والتجارية والمدنية ، وهناك المحاكم الادارية الخاصة والعامة وغيرها من المحاكم الاستثنائية كالمحاكم العسكرية مثلاً ، وهناك محاكم الأحوال الشخصية من شرعية سنية ، وشرعية جعفرية ، ومذهبية درزية ، ومن محاكم روحية مستقلة لاحدى عشر طائفة مسيحية ولطائفة اسرائيلية .

« وهذه الفوضى القانونية والقضائية نتيجة لتاريخ طويل يرجع في أصله الى حرية العقيدة والى امتيازات أهل الذمة في الاسلام وفي الدولة العثمانية ، والى اعتبار الأحوال الشخصية تابعة للدين ووفقاً لمعنى الفقه الاسلامى تعرض لأحكام العبادات والمعاملات في آن واحد . ولما كانت حرية العقيدة تستتبع حرية تغيير المذهب ، وقد أقرها نظام

(١) فى عام ١٩٦١ أصدرت محكمة جنابات بيروت حكماً بإعدام الشرطى حسن الشميساني بتهمة قتل مواطن لبناني فى ساحة وزارة العدل أخذاً بالثار ، وأيدت محكمة الاستئناف هذا الحكم .. وكان الحكم على وشك التنفيذ الا أن أهالى منطقة البسطة التى ينتمى اليها المحكوم عليه قاموا بالاضراب احتجاجاً على الحكم وأضرب سائقوا التاكسي ومعظمهم من أبناء المنطقة تضامناً مع السكان ووضعوا المسامير فى الطرقات وأغلق الطريق الى المطار .. الخ وكانت النتيجة خضوع الحكومة وعدم استطاعتها تنفيذ حكم الإعدام حتى الآن (١٩٦٤) .

(٢) رأى للدكتور ادمون رباط عميد كلية الحقوق بالجامعة الأمريكية، نشر فى جريدة الطيار والتلغراف فى ١٩٦١/٦/٢٧ .

النفس اللبناني الصادر في أول ديسمبر عام ١٩٢٤ ، فإن بعض اللبنانيين يذلون دينهم أو مذهبهم احتيالا على القانون وتهربا من تطبيق نظام الأحوال الشخصية الذي يخضعون له « (١) » .

وقد يرجع السبب في عدم اثبات السلطة القضائية في لبنان لوجودها على نفس مستوى باقي السلطات الى ما يلي :

أولا — حداثة عهد البلاد بالاستقلال .

ثانيا — انتشار المحاكم الطائفية يقلل من هبة القضاء الهادي ويشعر المواطن أنه ليس في حاجة الى الالتجاء اليه لفض مشاكله .

ثالثا — الحرية والتساهل في كافة الأمور بين الحاكم والمحكوم .

رابعا — عدم ثبات التنظيمات القضائية والعمل بها لفترة طويلة وتغييرها ما بين آن وآخر ..

ولا شك أن مضي المدة كليل بالحكم على مدى وجود هذه السلطة .

العلاقة بين السلطة القضائية وباقي السلطات :

سبق أن استعرضنا في الفصل الأول العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة القضائية كما استعرضنا في الفصل الثاني العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة القضائية .

(١) النظم التشريعية في الدول العربية ، صبحي محمصاني ، ٢٤٨/٢٤٥ .

الفصل الرابع

الاعتبارات الطائفية فيما وراء السلطات الثلاث

رأينا أن الطائفية في لبنان هي المحرك لكل تصرف رسمي وشعبي والمبرر له في الوقت نفسه ، فيها حماية الكيان اللبناني ، وبها تهدد الوحدة الوطنية اللبنانية ، والأمر وقف على التوقيت وعلى أهواء السياسيين والمتحكمين .

وكان من الضروري لتأمين الانسجام في الأوضاع العامة في لبنان أن تتبادل السياسة والدين دوريهما ، فنفوذ رجال السياسة مستمد عن طريق الدين والأوضاع الطائفية ، ووصولهم الى الحكم ليس له سند شخصي ولا سند حزبي يقويه ، وعلى هذا الأساس كان من الطبيعي أن يعتمد رجال الدين بدورهم الى التطلع للاشتغال بالسياسة فتصبح مناصبهم مهيبة الى التدخل في شئون الحكم سواء عن طريق مباشر أو باتباع وسائل الضغط المعنوي لتحقيق ما يريدون .

ويتوقف أمر النفوذ الديني وأهميته على مركز الطائفة وماضيها وجنودها وتاريخها والمساندة الداخلية والخارجية لها .. تلك عوامل من شأنها أن تجعل الطائفة ممثلة في شخص رئيسها صاحب نفوذ في ادارة الحكم لا يقل شأنًا عن أى مسيطر على سلطة من السلطات الثلاث التي سبق أن عرضنا لها

فمثلا نجد أن المقر البطركي للطائفة المارونية في « بركي » كان ملجأ الموارنة وكان كعبة بالنسبة للسياسة المسلمين في عهد الانتداب ، وكانت له مواقف وطنية جمعت حوله اللبنانيين على اختلاف طوائفهم ، وعلى أساس قوته كان الموجه الفعلي لسياسة لبنان .

وقد أنشأ الفرنسيون منصب المفتي الأكبر للجمهورية اللبنانية

لطائفة المسلمين السنية ، وقصدوا من وراء ذلك الى توطيد النفوذ الفرنسي في الأوساط الاسلامية ودعم الكيان اللبناني (لبنان الكبير) عن طريق رجال الدين المسلمين .

وأراد المسلمون أن يجعلوا من منصب المفتي ندا لمنصب البطريك ، وأن يكون مرجعا لهم في شئونهم السياسية والاجتماعية بالإضافة الى شئونهم الدينية ، الا أن اختلاف الوضع بين البطريك والمفتي جعل من العسير أن يكون للمفتي من النفوذ والتأثير ما للبطريك . فالبطريك يستمد من مركزه الروحي السلطة والنفوذ على الصعيدين الرسمي والشعبي ، كما أن مركزه يختلف عن المفتي في كونه فوق القانون ووجد قبل أن توجد سلطة لبنانية منظملة . بل كان هو الحكم والفيصل أحيانا في كل شيء ، في حين أن منصب المفتي خلقه القانون اللبناني في عهد الانتداب الفرنسي ، فهو لا يعدو أن يكون موظفا حكوميا من الطبقة الأولى .

ويضم لبنان أربع عشرة طائفة دينية لكل منها رئيسها ، ولن نعرض لها جميعا لأن بعض هذه الرئاسة دينية محضة ، لا علاقة لها ولا أثر لوجودها في الناحية السياسية للبلاد . وهناك رئاسات أخرى لا يتعدى أثرها محيط الطائفة التي تمثلها ، وحتى اذا أثارت بعض الاهتمام في اطار السياسة العامة فانه يكون اهتماما محدودا ولفترة معينة ويتعلق بحدث معين وسرعان ما ينتهي هذا الأثر بانتهاء الحدث .

لذلك ، سنقصر حديثنا على استعراض مركز ثقل كل من رئيس كل من الطائفتين الرئيسيتين في البلاد وأثر كل منهما في المجالين الداخلي والخارجي .. وأعني بهما مفتي المسلمين والبطريك الماروني . ولما كان هذا الفصل هو خاص بالاعتبارات الطائفية وراء السلطات الثلاث ، فاننا سنتحدث فيه عن الأحزاب السياسية في لبنان لارتباطها بهذا الموضوع .

وعلى هذا سنعرض أولا الى رؤساء الطوائف الدينية ، ثم نعرض في الجزء الثاني من هذا الفصل الى الأحزاب السياسية وبرامجها.

أولا : رؤساء الطوائف الدينية

(١) مفتي المسلمين

ظلت الطائفة الاسلامية في لبنان دون ترابط أو تراث يجمع بينها ويصهرها في بوتقة تجارب واحدة ، الى أن جاء عهد الانتداب فصدرت بعض المراسيم لتنظيم شئون الطائفة الاسلامية وتضمن بعض تلك المراسيم خلق بعض المناصب الدينية ارضاء لبعض الاتجاهات والشخصيات الاسلامية . الا أن هذه المراسيم جميعها لم تكن تهدف حقا لاصلاح أحوال المسلمين ، بل كانت مدعاة للتفرقة والتنازع على احتلال المناصب واقتسام خيرات الأوقاف الاسلامية دون باعث آخر .

وجاء عهد الاستقلال وطالب بعض المخلصين من القائمين على أمر المسلمين بضرورة ايجاد تشريع يحمي وينظم ويجمع المسلمين داخل اطار واحد .

وفعلا صدر مرسوم (١) في عام ١٩٥٥ خاص بالافتاء والأوقاف الخيرية وقد قصد به اعلان استقلال الطائفة السنية في شئونها الدينية وأوقافها الخيرية واثبات حقها في تنظيم هذه الشئون وإدارتها بنفسها.. وقد اعتبر مفتي المسلمين « مفتي الجمهورية » عنوان هذا الاستقلال الذي أصبح بمقتضى هذا القانون رئيس الطائفة الديني ومثلها بهذا الوصف لدى السلطات العامة ، وله بحكم القانون ذات الحرمة وذات الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها رؤساء الأديان الأخرى بلاتخصيص ولا استثناء . كما أصبح رئيسا مباشرا لجميع رجال الدين المسلمين والمرجع الأعلى للأوقاف الاسلامية ، يمارس جميع الصلاحيات المقررة له في القوانين والأنظمة الوقية والشرعية (٢) .

(١) المرسوم لاشرعى رقم ١٨ الصادر في ١٣ يناير ١٩٥٥ .

(٢) نص المادة الأولى من المرسوم على أن « الطائفة الاسلامية السنية مستقلة في شئونها الدينية وأوقافها الخيرية ، تتولى تنظيمها وإدارتها بنفسها طبقاً لأحكام الشريعة الغراء والقوانين والأنظمة المستمدة منها بواسطة ممثلين من ذوى الكفاءة وأهل الرأي من أبنائها تختارهم بالطرق المبينة في هذا القانون ويتكلمون بلسانها في الشئون المذكورة آنفاً » .

على أن ما منحه القانون أو قرره لمفتى الجمهورية بوصفه رئيساً لطائفة السنية والرئيس المباشر لجميع رجال الدين ، من صلاحيات ، لم يكن في الواقع الا مجرد تعبير لا يتمشى مع الواقع لعدة أسباب أهمها :

أولاً — أن مركز المفتى كان مركزاً مستحدثاً (١) ولم يكن في بادئ الأمر الا مجرد لقب ، اذ نص في المرسوم الصادر حول هذا الشأن على اعطاء مفتى بيروت لقب « مفتى الجمهورية اللبنانية » .

ثانياً — أن هذا المرسوم المنشئ لم ينص صراحة على صلاحيات واسعة للمفتى ، وانما جعل منه موظفاً حكومياً ، اذ اقتضت صلاحياته على تكليفه القيام بكل تحقيق يتعلق بمهام « المفتين السنيين » في الملحقات ، والاقتراح — المعلق على موافقة الحكومة بمعد اتفاقه مع قاضي القضاة — بأسماء الذين ترشحهم الهيئات الانتخابية ذات الشأن .

ثالثاً — نص المرسوم (٢) على أن مفتى الجمهورية هو الرئيس المباشر لجميع رجال الدين السنيين .. الا أنه في الواقع لا يوجد في الأنظمة والقوانين التي أشار اليها المرسوم ما يشير من قريب أو بعيد الى صلاحيات ينفرد بها مفتى الجمهورية بوصفه رئيساً دينياً للطائفة ورئيساً مباشراً لرجال الدين . ولم يشر المرسوم الى الطرق والوسائل التي تتيح لمفتى الجمهورية ممارسة مهامه في الشؤون الدينية المذكورة.

رابعاً — وقد نشأ عن هذا الفراغ في الصلاحيات وفي الوسائل فقدان الصلة بين مفتى الجمهورية ورجال الدين وأبناء الطائفة في مختلف المناطق ، وتراخي الروابط بين رجال الدين وأبناء الطائفة وبالتالي فقدان الرقابة الفعالة التي تبحث عن الحاجات لتؤمنها والنواقص لتسدها ، فأصبحت الشؤون الدينية الموكل أمرها الى الطائفة تسير على غير

(١) أنشئ بالمرسوم رقم ٢٩١ بتاريخ ١٩٣٢/٧/٩
(٢) المادة الثالثة من المرسوم الاشتراعي رقم ١٨ .

هدى ، وفي حالة ليست في مصلحة الطائفة ولا في مصلحة الدولة ، هذا بالإضافة الى الحالة الوضعية التي يتردى فيها معظم رجال الدين في مختلف المناطق واهمال العناية بشعائر الدين ، ويزيد الأمر سوءاً تشابك الأعمال وتضارب المسؤولية بسبب فقدان المعالم الصريحة في الصلاحيات وافساح المجال للشكوى والتذمر وانتعريض بمختلف الحرمات .

لهذه الأسباب مجتمعة ، رأت الطائفة السنية وهي عنوان المسلمين بكافة طوائفهم تقريباً ، أنه لا بد من العمل على تعديل الأوضاع الذي خلفها القانون ولا يتم ذلك الا بقانون .. وقد استجابت الحكومة لرأي المسلمين فأصدرت مرسوماً (١) يقضى بحق المجلس الشرعي الاسلامي الأعلى في اعادة النظر في جميع أحكام المرسوم السابق وتعديله بما يحقق الغاية الأساسية منه .. وفعلاً اتخذت بعض الخطوات في سبيل تحقيق هذا الهدف وتقدمت بعض الاقتراحات للدراسة وسنعرض فيما يلي :

الاصلاحات :

طلب المجلس الشرعي الاسلامي الأعلى من الحكومة أن يكون التعديل قاضياً بتحديد مسؤوليات المراجع والادارات التي تضطلع بمهام الاقتضاء وادارة الأوقاف وتوضيح روابط العمل التي يجب أن تقوم بينها حفاظاً على القيم والمصالح التي ترعاها وتأمين وسائل العمل لها بما يكفل قيامها بواجبها على الوجه الأكمل .

وبعد مرور ما يقرب من ست سنوات تكونت في نهاية عام ١٩٦٢ لجنة للنظر في تعديل بعض المواد المقترحة ابدالها والتي تهترق تطور الطائفة (٢) .

(١) صدر المرسوم في ٢٨ مايو ١٩٥٦ .

(٢) ضمت اللجنة ستة أعضاء كان توزيعهم على الوجه التالي : ٢ من وزارة العدل ، ٢ من لجنة الادارة العدلية بمجلس النواب ، ٢ من طائفة السنة .

وقد اقترحت اللجنة أن يشرف مفتى الجمهورية بوصفه الرئيس الديني للطائفة على أحوال ومصالح المسلمين الدينية والاجتماعية في مختلف المناطق مع احكام الصلة الدينية واقامة روابط العمل بينه وبين المفتين المحليين وذلك بانشاء مجلس لهم يسمى «مجلس المفتين» لتعرض فيه أمور المسلمين الدينية والاجتماعية وحالة رجال الدين وما يقتضى لها من اصلاح وصلاح .

كما اقترح تدعيم الروابط بين رجال الافتاء المحليين ورجال الدين وأبناء الطائفة تحقيقاً لتلك الأهداف وأن ينشأ « مجلس الافتاء الأعلى » لدى مفتى الجمهورية برئاسة وعضوية ستة يختارهم من بين رجال العلم والعمل المشهورين بالنزاهة والكفاءة والاستقامة والخبرة البعيدين عن الأهداف الحزبية والذاتية ويمارس مفتى الجمهورية مهامه ويتخذ قراراته في هذا المجلس .

ورأت اللجنة انشاء صندوق مستقل لدى مفتى الجمهورية غايته تأمين رفع المستوى القضائي والمادى والمعنوى لرجال الدين وانشاء المساجد والاتفاق عليها .

وينص التعديل المقترح على توسيع الهيئة الانتخابية بحيث تشمل جميع القضاة العدليين والشرعيين والاداريين وجميع المحامين والأطباء والصيادلة والأساتذة الجامعيين ومندوبين عن الجمعيات الاسلامية العاملة في الحقل الاجتماعى والتربوى والسياسى .

وهذه خطوة نحو المرحلة النهائية التى تؤدى الى اشراك جميع أبناء الطائفة المؤهلين في مجلس الانتخاب . وسنعرض هنا لأهم هيئة يعتمد عليها المفتى في ادارة شئون الطائفة ، وهى :

المجلس الشرعى الأعلى :

نص المرسوم الخاص بتنظيم شئون الطائفة السنية على أن يؤازر المجلس الشرعى الأعلى مفتى الجمهورية في بعض المهام المنوطة به . ويملك المجلس بنوع خاص سلطة اصدار النظم والقرارات والتعليمات

التي يقتضيها تنظيم شئون الطائفة الدينية وادارة جميع أوقافها الخيرية على اختلاف أنواعها وغاياتها وأسمائها بما يكفل حسن عينها وحسن استغلالها وتأمين الجهات الخيرية الموقوفة عليها ، وله أيضا صلاحية تفسير النظم والمقررات في المواضيع المذكورة آنفا .

ويتألف المجلس من رئيس ونائب وأعضاء طبيعيين وأعضاء منتخبين .

ونائب الرئيس ينتخب من بين أعضائه الطبيعيين بالاقتراع سرا وبأكثريّة الأصوات .

أما الرئيس فهو مفتى الجمهورية .

أما أعضاء المجلس الطبيعيين فهم : رؤساء الوزارة والمجالس النيابية السابقون من المسلمين السنية - ستة من القضاة الأعلى درجة في الفئة الأولى والثانية ورئيس المحكمة الشرعية العليا ، قضاة الشرع في بيروت ومراكز المحافظات .

أما الأعضاء المنتخبون فهم : ستة أعضاء لكل من محافظتى بيروت وطرابلس ، وثلاثة لمحافظة صيدا ، وواحد لكل من محافظتى البقاع وجبل لبنان .

ومدة المجلس خمس سنوات ولا يجوز حله قبل اتمام مدته الا لأحد الأسباب التى تسوغ اعفاء مفتى الجمهورية من منصبه ، ويصدر قرار الحل مفتى الجمهورية بموافقة ثلث الأعضاء ويكون مسئولا عنه أمام مجلس الانتخاب الاسلامى ويتختم عليه في هذه الحالة دعوة الهيئة الانتخابية لانتخاب مجلس جديد في مدة شهر على الأكثر من تاريخ صدور القرار بحل المجلس .

مركز المفتى :

مركز مفتى الجمهورية اللبنانية هو أعلى مركز اسلامى في لبنان ، ويختار المفتى من العلماء المسلمين السنيين ، ويتم اختياره بانتخاب سرى مباشر يشترك فيه نخبة من ذوى المكانة والرأى من رجال الدين المسلمين ومختلف الهيئات الاسلامية .

ويعتبر المفتى رمزا للطائفة الاسلامية ولهذا يحاط بكثير من الاجلال والتقدير ، ووفرت له بحكم القانون أسبابا تضي على مركزه العالي جلالاته هبة ، فهو ينتخب مفتيا لمدى الحياة ، ولا يعفى من منصبه الا لدواع صحية تمنعه من حسن القيام بمهام منصبه أو لأسباب خطيرة ، ويصدر الاعفاء من مجلس الانتخاب الاسلامي في حالة عدم اعتزال المنصب طوعا واختيارا .

ولحرمة هذا المنصب حظر القانون الجمع بين افتاء الجمهورية اللبنانية وبين أية وظيفة أخرى باستثناء المناصب الفخرية أو الرسمية التي تخصص لرؤساء الأديان عامة ، واعتبر القانون مجرد قبول منصب الافتاء تنازلا حكما ونهائيا عن أية وظيفة سابقة .

والمفتى لذلك يعتبر مقصد المسلمين ومزجهم ، وتعتبر زعامته الدينية أقوى من أية زعامة سياسية اذا ما توفرت له قوة الشخصية ونظافة السيرة وحسن الثقة من الجماعات المسلمة . وهو مستطيع اذا كان قويا أن يؤثر أبلغ التأثير وأعظمه وأبعده في محيط المسلمين بلبنان من جميع الجهات الدينية والاجتماعية والسياسية (١) .

الا أنه رغم ذلك فلا يمكن القول بأن رجال الدين الاسلامي في لبنان نفوذ يبلغ من القوة ما بلغه نفوذ رجال الكليروس المسيحي والذي سنعرض له الآن .

ب — البطريرك الماروني

الأكليروس المسيحي بلبنان ، لا سيما البطريركية المارونية يتمتع بنفوذ يتجاوز الصعيد الديني الى الآفاق السياسية ، ومنذ بدأ الانتداب

(١) كان للفتوى التي أصدرها الشيخ محمد عاليا مفتي الجمهورية اللبنانية عام ١٩٥٨ أثناء الثورة على حكم شمعون وسامي الصلح بنيد الخارجين على اجماع المسلمين أثر كبير على حياة سامي الصلح السياسية . فقد أطلق على رئيس الوزراء المسلم في ذلك الوقت اسم « المنبوذ » ولا زالت هذه الفتوى تحتل مكانها في تاريخ لبنان المسلم .

عمل الفرنسيون على تنمية هذا النفوذ وكرسوه وجعلوه تقليدا يتبعه ويحافظ عليه ممثلوهم في لبنان ، وكذلك كان الأمر بالنسبة للحكام اللبنانيين . فقد كانت زيارة « بكركي » مقر البطريرك الماروني هو أول عمل يقوم به رئيس الجمهورية المنتخب أو رئيس الوزارة المكلف (مسلم سني) أو سواهم من رؤساء المجالس والوزراء من أية طائفة كانوا . اذ أن بكركي في نظر الموارنة هي العاصمة الروحية للبنان .. وكان لابد لأبناء الطوائف الأخرى من الحصول على رضى بكركي وكسب عطفها لأنها طريق الوصول الى المناصب وخاصة في عهد الفرنسيين .

انتخاب البطريرك :

منذ القرن السادس الميلادي والبطريرك الماروني في لبنان يعين مباشرة من قبل البابا في روما ، الى أن صدر في سبتمبر عام ١٩٤١ تشريع خاص (١) بالموارنة بشأن تثبيت المجمع اللبناني والاعتراف به كهيئة مستقلة .

ومنذ ذلك التاريخ أصبح من حق أساقفة الطائفة المارونية انتخاب خلف لبطريركهم كلما خلا منصبه بالوفاة عادة .. ومن حق المجلس المقدس تعيين الأكليروس واختيار الأساقفة ، الا أن الكرسي كان له الحق في اختيار سبعة من الأساقفة .

وظل الأمر على هذا الحال ، يختار البطريرك ويوافق البابا على هذا الاختيار ، ولا دخل لسلطات لبنان الحكومية بهذا الاختيار أو هذا التعيين ، وليس في الأنظمة أو القوانين المرعية في لبنان أي نص يتعلق بهذا الموضوع .

الا أنه في عام ١٩٤٨ وقع خلاف بين البطريرك الماروني والبابا « بيوس الثاني عشر » وكان من نتيجته أن أصدر البابا قرارا (٢) شكل بموجبه لجنة رسولية لمعاونة البطريرك في القيام بمهمته الدينية ،

(١) أصدره البابا « بنديكتوس الرابع عشر » .

(٢) في ٢٨ مايو ١٩٤٨ مستنداً الى أن صحة البطريرك لا تمكنه من القيام بأعمال الطائفة خير قيام .

وبتشكيل هذه اللجنة سحبت الاختصاصات والسلطات الواسعة من يد البطريرك وانتقلت الى أيدي اللجنة ، ولم يثر ذلك شك أحد لأن الموارد اعتقدوا أن هذه اللجنة سينتهي أجلها بانتهاج أجل البطريرك .

الا أن البطريرك توفي في ١٩ مايو ١٩٥٥ ، وكان المفروض أن ينتخب بطريركا جديدا حتى تنتهي مهمة اللجنة الرسولية ، ولكن حدث أن أعلن أمين سر المجمع المقدس الشرقي (١) وقف العمل بمراسيم المجمع اللبناني وتمديد أجل اللجنة الرسولية وذلك لفراغ الكرسي البطريركي الانطاكي الماروني .

وقد أثار هذا القرار ثائرة الطائفة المارونية لأنهم اعتقدوا أن سبب هذا التصرف هو رغبة البابا في تجريد الطائفة والبطريرك الماروني بوجه خاص من سلطاته وتفوضه ، وأن البابا يرغب في أن تكون ادارة دفة الشؤون المارونية عن طريقه المباشر ، لذلك استنكر معظم المسؤولين من الموارد هذا التصرف من قبل المجمع المقدس للكنيسة الشرقية وأعربوا عن شكهم في صحة ما نشر خاصة وأن القرار لم يكن يحتوى على الشكل الصحيح الواجب توفره (٢) في أمر له خطورته خاصة وقد أعلن

(١) في ١٩٥٥/٥/٢١ أعلن الكاردينال تيسران القرار رقم ٣٦٨ ونصه التالي :

« ان قداسة البابا بيوس الثاني عشر بالعناية الالهية قد أوقف العمل بسلطانه الأعلى لهذه المرة بمراسيم المجمع اللبناني كيفما كانت مثبتة ، وتنازل ورسم أن تبقى اللجنة الرسولية في حالة فراغ البطريركية الانطاكية للموارد لاى سبب كان متمتعة بالسلطان الكامل في ادارة هذه البطريركية الى أن يرتئي الكرسي الرسولي اصدار قرار غير هذا . ولا عبرة لما يضاد ذلك أيّا كان .

صدر في رومية عن مقام المجمع المقدس للكنيسة الشرقية في اليوم العاشر من أيار ١٩٥٢ » .

(٢) لم ينشر القرار في جريدة رسمية كاثوليكية حسب الأصول ، ولم ينشر بواسطة سلطة كنيسة كاثوليكية مختصة ، بالإضافة الى أن القرار له صبغة عمومية ولا يمكن لقرار له هذه الصيغة أن يصير له وجود قانوني الا بطريقة التبليغ القانوني العمومي وان نشره في الصحف لا يلزم أحداً ولا يستطيع أن يعتمد عليه لاتجاه الضمير ولاتجاه المحكمة الخارجية ولاتجاه أحد .

هذا القرار بعد مضي أكثر من ثلاث سنوات من اصداره مما زاد في شكوكهم .

وتأزم الموقف بين الموارد في لبنان والمجمع المقدس للكنيسة الشرقية ، الا أن الوساطات كانت تتيحها الاتفاق على الغاء اللجنة الرسولية .. ثم انتخب البطريرك بولس المعوشي بطريركا للطائفة المارونية ، وفي أعقاب انتخابه جرت مفاوضات بينه وبين الكرسي الرسولي انتهت بحل اللجنة الرسولية ، وبذلك عادت الأمور الى سابق عهدها في قصر انتخاب البطريرك والأساقفة على اللبنانيين وحدهم .

مركز البطريرك :

البطريرك وأتباعه مستقلون عن الحكومة اللبنانية استقلالاً تاماً في كل شيء ، في شؤون دينهم ودينهم ، فهم لا يتقاضون رواتب من الحكومة بل يعتمدون على الأوقاف الضخمة التي تسلكها الكنيسة المارونية ، والأبرشية المارونية الصغيرة تقف على قدم المساواة أمام أية مصلحة أو وزارة من وزارات الدولة اللبنانية (١) .

وللبطريرك الماروني باع طويل وتفوذ قوى مباشر وغير مباشر في الشؤون السياسية داخليا وخارجيا (٢) .

(١) وافق مجلس النواب اللبناني في ١٩٤٩/٦/٢٩ على تفويض وزارة الأشغال اللبنانية في التوقيع على اتفاق شراء الماء لاقليم الخروب من المطران أو جسطين البستاني ولى وقف أبرشية صيدا . (حقائق لبنانية - الشيخ بشارة الخوري - ج ٢ ص ٢٣٥) .

(٢) من أمثلة ذلك حينما زار عدنان مندريس رئيس وزراء تركيا لبنان عام ١٩٥٥ وراجعت اشاعة انضمام لبنان الى حلف بغداد ، ظهر نفوذ الرؤساء الروحيين الذين يتمتعون بنفوذ شعبي قوى في الأوساط المارونية حينما أعلنوا معارضتهم للحلف المذكور . وقد كان أساس المعارضة هو كره اللبنانيين لتركيا لما قاسوه منها أثناء الحرب العالمية الأولى بالذات بالإضافة الى أن تركيا دولة مسلمة . واتفق على أن يصدر عن المقر البطريركي بيان بهذا الشأن قبل سفر السيد كميل شمعون الى إيطاليا وتركيا ، وعرف شمعون بمضمون البيان وشدة لهجته فوسط القاصد الرسولي والكاردينال أغا جيان بطريرك الأرمن الكاثوليك أن =

وقد كان موقف البطريرك بولس المعوشي أثناء ثورة لبنان عام ١٩٥٨ سببا من أسباب انتفاء الطائفة عن وجه الثورة ، وكان موقفه بعد ذلك وسليته من الثورة المضادة سببا في اضماء الطائفة عليها وعلى النتائج التي أسفرت عنها .

وتميل البطريركية في بعض الأحيان — وخاصة عند وقوع بعض الأحداث العربية — الى أن تعلن وصايتها على البلاد (١) ، الا أن مثل هذه الاعلانات لم يعد لها رد الفعل القوي الذي كانت تحظى به في السابق .

ومهما يسكن من أمر ، فالنفوذ البطريركي وإن تلاشى ظاهريا ، فلا زال النفوذ المعنوي للبطريرك الماروني في الدوائر السياسية والشعبية والحكومية أقوى من أن يقاومه علنا أى مسئول مهما كان مركزه وكانت شعبيته .

= يستعملا نفوذهما لدى اللجنة البطريركية للحيولة دون نشر البيان أو على الأقل تأجيل نشره الى ما بعد عودته من رحلته ولا سيما أن من بين البلاد التي كان سيزورها الفاتيكان ولا يخفى ما سيكون لهذا البيان من تأثير عند زيارته للبابا . وكان له ما أراد ، فأرجىء نشره وعدلت نصوصه بقلب كتاب موجه الى رئيس الجمهورية بشكل نصائح توجيهية جاء فيه « ان مصلحة لبنان تستدعي بقاؤه مسالما ومحايذا ، اذا كان سياسة لبنان يرون أن الحياد ليس ممكنا عمليا فلا أقل من أن يكون تحالفه مع الغرب مباشرة » وانتهى الأمر ولم ينضم لبنان لحلف بغداد .

(١) في ٦ مايو عام ١٩٦٣ وكان قد مضى على اعلان الوحدة الاتحادية بين مصر وسوريا والعراق (١٧ نيسان) ثلاثة أسابيع وتخوف بعض اللبنانيين على كيان لبنان من هذه الوحدة فصدر البيانى التالى عن البطريركية المارونية :

« فى هذه الظروف الصعبة التي يجتازها لبنان ، ترى البطريركية المارونية دفعا لما يساور البعض من مخاوف أن تعلن ما يلي :

لا خوف على كيان لبنان مهما تقلبت الأحوال ، وأن استقلال لبنان الذي تعتبره هذه البطريركية أمانة فى عنقها وأعناق المواطنين المخلصين بق على الزمن حمى لبنانية وملجأ لكل ملهوف يصون هذا الاستقلال وعى المواطنين وتضامنهم وتأييد الدول الصديقة التي تؤمن بالحرية والعدالة وحقوق الانسان .

فعلى اللبنانيين أن يعتصموا بالله ويوحدوا صفوفهم ولا يفسنوا بتضحية حفاظا على استقلال هذا الوطن وحرية وكرامته » .

ثانيا — الأحزاب السياسية وبرامجها

« الواقع الحزبى فى لبنان هو انعكاس للواقع الاجتماعى الفكرى والسياسى . ومن الطبيعى جدا أن يبدو نشاط لبنان الحزبى مضطربا متناقض المواقف ، سطحي النظرات والأغراض ، لأن أصحاب هذا النشاط أكثرهم الساقطة لم يستطيعوا أن يتفوقوا على الواقع اللبنانى والاجتماعى الفكرى السياسى . كما وأن لبنان محروم من رأى عام تتماسك به أطراف الشعب ، فان الحزبية اللبنانية محرومة من رأى عام لبنانى يتجاوز وحداته الطائفية ، تلك التى تعكس تفككه الاجتماعى الفكرى السياسى . وبعبارة أخرى فان الحياة الحزبية فى لبنان هى تعبير عن موقف سلبي تجاه كل القضايا الوطنية ورغبة فى الابقاء على الأوضاع الرجعية القائمة » .

« وهكذا تبدو الحرية الحزبية فى لبنان حرية فوضى وتخريب ، لا سيما وأن لبنان بلد منفتح على كل التيارات والاتجاهات فى الوقت الذى لم يتوصل فيه بعد الى تكوين شخصية أصيلة له . ان الحزبية فى لبنان تعبر عن التفتت فى شخصيته الوطنية » (١) .

ويتسم النشاط الحزبى فى لبنان بطابع مميز ، وهو أن لكل حزب أو مجموعة أحزاب طابع خاص تميزها عن غيرها ، ويمكن تقسيم الأحزاب القائمة حاليا فى لبنان الى أربع فئات وهى :

أولا : الأحزاب الطائفية : ويمكن أن يطلق هذا الوصف على حزبى الكتائب والنجادة ، وليس لهذين الحزبين طابع عقائدى بالمعنى الصحيح ، كما أنهما ليسا من طراز الأحزاب التقليدية المعروفة .

(١) رأى للسيد رمضان لاوند عضو حزب النجادة فى استفتاء أجرته صحيفة اليوم اللبنانية عن الواقع الحزبى فى لبنان .

ثانيا : الأحزاب التقليدية : وهي لا تعدو كونها أحزابا سياسية عادية ، وهي عبارة عن تكتلات بين أفراد تجمعهم رابطة المصلحة المشتركة وتحقيق أهداف معينة أهمها خدمة مصالحهم الانتخابية والوصول الى الحكم . ومن هذه الأحزاب حزب الاتحاد الدستوري والكتلة الوطنية .

ثالثا : الأحزاب العقائدية : ويضم هذا التقسيم الحزب الشيوعي والحزب القومي الاجتماعي والحزب التقدمي الاشتراكي وحزب البعث العربي .

رابعا : أحزاب من نوع خاص : يوجد أنواع أخرى من الأحزاب ذات الطابع الخاص التي يطلق البعض منها على نفسه اسم « حركة » أو اسم « حزب » مثل حزبي الطاشناق والهاشناق .

وقد كان قانون الجمعيات اللبنانية خاليا من النصوص التي تحد من نشاط وحرية الأحزاب ، الا أنه عقب المحاولة الفاشلة التي قام بها الحزب القومي الاجتماعي للسيطرة على الحكم أقر مجلس الوزراء اللبناني في أبريل عام ١٩٦٢ مشروع قانون يتعلق بالأحزاب السياسية والجمعيات المنحلة ، وكان أهم ما جاء به حظر الابقاء على جمعية حلت لارتكابها جرائم تتعلق بأمن الدولة ولا يجوز أن يرخص مجددا الا بموجب قانون بقيام جمعية حلت بسبب ارتكابها جرائم تتعلق بأمن الدولة اقترنت بأحكام مبرمة وذلك خلال السنوات الخمس التي تلى صدور الحل ويشمل هذا الاحتراز مختلف فروع الجمعية المنحلة مهما تنوعت الأسماء ، وقد حظر القانون على أعضاء الجمعيات المنحلة الانتماء الى غيرها في مدى ثلاث سنوات من تاريخ الحل باستثناء المستقلين منها قبل ذلك بسنتين . وقد ألزم القانون كل جمعية مجازة بأن تتقدم سنويا لوزارة الداخلية بأسماء أعضائها وبنسخة من ميزانيتها وفرضت عقوبات رادعة على كل مخالف لأحكام هذا القانون .

وسوف نعرض فيما يلي للأحزاب اللبنانية القائمة وسوف تأتي على ذكر بعض الأحزاب غير المرخص لها بالعمل قانونا مثل « حزب

البعث العربي » أو الأحزاب التي حلت وفقد وجودها القانوني شرعيته مثل « الحزب القومي الاجتماعي » والسبب في التعرض لها هو أنه رغم عدم وجودها القانوني الا أن أثرها ونفوذها موجود وواضح في معظم المناطق اللبنانية بشكل أقوى مما تتمتع به الأحزاب الشرعية .

وفيما يلي العرض :

(١) الأحزاب الطائفية

١ - حزب الكتائب

تأسست (١) الكتائب اللبنانية في عهد الانتداب الفرنسي عام ١٩٣٦ باسم فرنسي Flange وقد اتخذ الاسم تشبها بالفلانج الأسبانية ، وقد كان تقليد النظم الفاستية النازية منتشرا في ذلك الوقت .

ولم يعترف بالحزب كنظمة قانونية الا في ديسمبر عام ١٩٤٣ عقب استقلال لبنان وكان اهتمامه بالغاً بتقليد العسكريين من تدريبات للأعضاء وارتدائهم لأزياء شبه عسكرية . وسبق الاعتراف بالحزب صدور قانون بحل المنظمات شبه العسكرية في يوليو عام ١٩٤٣ وانطبق هذا القانون على حزب الكتائب وبذلك انتهى وجوده القانوني ، الا أن هذا الوضع لم يدم سوى ثلاثة أيام اضطرت الحكومة بمسدها الى التراجع عن موقفها أمام ضغط أعضاء الحزب ونفوذهم القوي في مختلف الدوائر اللبنانية ، وعاد الى العمل كنظمة شبه عسكرية مرة أخرى ولم يتحول الى حزب سياسي ويتخذ الطابع المميز له حاليا الا في مايو عام ١٩٥٢ .

وحزب الكتائب في غالبيته يضم معظم أبناء الطائفة المارونية ، ودستور الحزب لا يمنع من انضمام أبناء الطوائف الأخرى لعضويته ،

(١) لا زال مؤسس الحزب هو رئيسه الحالي الشيخ بطرس الجميل .

وعلى هذا الأساس انضم إليه ما يقرب من ألفى مسلم شيعى ، وطبيعة تكوين الحزب وتنظيمه والانضمام إليه ونزعاته الانعزالية وتطرفه وتعصبه الطائفى يجعل من المستحيل انضمام أى مسلم سنى له ، وكذلك الحال بالنسبة للمسيحيين الأرثوذكس .

وكان قيام حزب الكتائب ومناداته بالانعزالية السياسية من العوامل التى أدت الى قيام منظمات أخرى على أساس طائفى لها نفس التشكيلات العسكرية التى تبنتها الكتائب . فأنشأت فى ذلك الوقت « النجادة » للمسلمين السنية ، و « الطلائع » و « النهضة » للمسلمين الشيعة ولكنهما اندثرتا فى عهد الاستقلال ، وأسس الروم الأرثوذكس منظمة مماثلة أطلق عليها اسم « العاسنة » ، أما الدروز فقد انضم بعضهم الى الحزب القومى السورى وانضم البعض الآخر الى الحزب التقدمى الاشتراكى بمجرد تكوينه .

وعدد أعضاء حزب الكتائب العاملين والمنتسبين يقدر بحوالى خمسين ألف شخص ، وينتسب إليه عدد كبير من المقربين اللبنانيين يقدر عددهم بحوالى خمسة آلاف شخص ويتركزون فى البرازيل والأرجنتين والولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول غرب أفريقيا الناطقة بالفرنسية . وأهمية المغتربين بالنسبة للحزب ترجع الى التبرعات التى يقدمونها إليه مما يساعده على الاتفاق بسخاء على ما يقيمه من مهرجانات وتدريبات عسكرية ووسائل اعلام وعقد مؤتمرات .. الخ ، بالإضافة الى أن وجود أعضاء للحزب بالخارج يجعلهم أبواق دعاية له فى المناسبات التى تتطلب تأييد وجهة نظر الحزب فى أى مسألة تتعلق بكيانه وكيان البلاد وسياستها العربية والأجنبية .

وللحزب مائتا فرع فى مختلف نواحي لبنان ، فى القرى والجبال ، ولا يمر عام دون أن يفتتح الحزب فرعا جديدا له على الأقل ؛ أما فى الخارج فقد تجاوزت فروع الحزب فى مختلف دول المهجر الأربعين فرعا موزعة على القارات الأمريكية وأفريقيا .

الانضمام الى الحزب :

يتطلب الانضمام لحزب الكتائب شروطا أهمها أن يتقدم طالب الانضمام بطلب الى فرع الحزب الذى يقع فى نطاق محل اقامته ويجب أن يوقع الطلب عضوان من الحزب لتزكية طالب العضوية ، ويدرس الفرع الطلب بدقة وفى حالة قبوله يرفع الى المكتب الادارى للحزب فى بيروت لدراسته دراسة وافية واعداد تقرير عن الطالب ثم يرفع التقرير الى المكتب المركزى للحزب الذى يقوم بدراسة الطلب دراسة نهائية ، وفى أثناء دراسة الطلب من قبل المكتب المركزى يتابع المرشح للعضوية تلقى دورس خاصة فى العقيدة الحزبية والتنظيم الحزبى ، وفى نهاية دراسته يمتحن المرشح وترفع نتيجة الدراسات التى أعدها المكتب المركزى ونتيجة الامتحان الى المكتب السياسى للحزب حيث يقرر — وهو المرجع الأخير — قبول المرشح أو رفضه . وفى حالة الرفض ليس هناك شرط ابداء الأسباب ، ويرجع الرفض غالبا الى المحافظة على أمن وتنظيمات الحزب .

وعندما يقبل الطلب يسجل الاسم ويعطى الطالب بطاقة حزبية ثم يقسم العضو الجديد يمين الحزب وهو يتعلق بالولاء لمبادئ الحزب ولبنان ، ويتم القسم فى احتفال رسمى أمام لجنة شرف يرأسها عادة رئيس الحزب .

وباتتهاء هذه الاجراءات ينخرط الشخص فى سلك العضوية الكاملة وتُسند اليه مهمة تتناسب مع مؤهلاته وشخصيته ضمن التنظيمات المختلفة للحزب .

والملاحظ أن الحزب يختار أعضاءه عادة فى سن الشباب — ماعدا القادة — ولذلك يطلقون عليه اسم « حزب الشباب » ويرجع السبب فى ذلك الى رغبة المسؤولين عن الحزب فى تنشئة هؤلاء الشباب حسب العقيدة التى يؤمنون بها ويفرسونها فى نفوس الأعضاء منذ الصغر ، وعلى هذا الأساس فإن لأعضاء الحزب زيا معيناً يتحتم عليهم ارتداؤه

في المناسبات الحزبية ، بالإضافة الى شارة الحزب - وهي عبارة عن دائرة حمراء مرسوم عليها شجرة الأرز - وعلى كل عضو أن يحملها حتى يتم التعارف بين أعضاء الحزب بعضهم بعضا أينما كانوا .

تنظيمات الحزب :

يضم الحزب ثلاث هيئات عليا تتحكم في توجيهه ورسم سياسته وهي الهيئة الاقليمية ، الهيئة الادارية ، الهيئة السياسية .

والحزب مقسم الى العديد من المجموعات يطلق على كل مجموعة منها اسم « فرقة » ويرأسها « رئيس » يعاونه نائب وأمين صندوق . وكل قرية من القرى تعتبر فرقة ، أما في بيروت فتوجد فرقة لكل دائرة انتخابية وتتجمع الفرق في دوائر وكل دائرة تديرها لجنة اقليمية منظمة على نفس النمط الخاص بلجان الفرق يضاف اليها مندوب للشئون الانتخابات وآخر للشئون الاجتماعية ، وتتجمع الفرق في القرى حول الهيئة الاقليمية ، أما الفرق الخاصة بمدينة بيروت فانها تتبع مباشرة الهيئة الادارية .

وتتولى اللجان والهيئات الادارية قيادة الحزب في الظروف العادية ، أما في المناسبات الطارئة فان رئيس الهيئة الادارية في بيروت هو الذي يتولى ادارة الحزب تحت اشراف المكتب السياسي . والحزب مقسم الى ستة عشر (١) فرعا ، لكل منها اختصاص ويرأس كل فرع منها رئيس يعاونه نائب وعدد من المساعدين حسب الحاجة ، وهذا التقسيم يلقي ضوءا على نشاط الحزب وتشعب اتجاهاته . ولكل فرع وظيفتان .. أولاها : ادارة شئون الحزب في المنظمة الداخلة في اختصاصه ، وثانيها : تنظيم الدراسات في المجال التي تمارس نشاطها فيه ورفع هذه الدراسات الى المكتب السياسي ووزراء الحزب ونوابه .

(١) هذه الأقسام هي : أمانة السر . أمانة الانتساب . أمانة التدقيق . أمانة شئون الحزب في بيروت . أمانة الشئون العقائدية . أمانة الدعاية . أمانة الشئون الاقتصادية . أمانة شئون الحزب في الأقاليم . أمانة الرياضة . أمانة الشئون الانتخابية . أمانة الدراسات . أمانة الشئون الاجتماعية . أمانة التمويل . أمانة الشئون النسائية .

وأهم تنظيمين في الحزب هما :

١ - المكتب السياسي : ويعتبر المهيمن على مصير الحزب ، يرسم سياسته ويحدد منهاج عمله ويضع أنظمته ويعين موظفيه ، ويستطيع المكتب السياسي بمفرده في حالات الطوارئ أن يعقد الاجتماعات ويتخذ فيها ما يشاء من القرارات ، وتعتبر هذه القرارات قانونية .

ويتكون المكتب السياسي من خمسة أعضاء ينتخبهم المجلس المركزي للحزب لمدة سنتين قابلة للتجديد ، وينضم الى هؤلاء الخمسة رئيس الحزب ونائبه وأمين عام الحزب ووزراء الحزب ونوابه - حتى السابقون منهم - ومستشارو الحزب ، وذلك في حانة انعقاد جلسة للمكتب . وعلى هذا الأساس فان عدد أعضاء المكتب السياسي غير ثابت فهو يزداد بازدياد عدد نواب أو وزراء الحزب

وقرارات المكتب السياسي سرية ما لم يقرر المكتب عكس ذلك .

٢ - المكتب المركزي : هو المرجع الأعلى الذي يشرف على

نشاط وادارات الحزب المختلفة ، ويتكون من أعضاء المكتب السياسي ولجنة الشبيبة الكتائبين المكلفة بالاشراف على الشباب والمفوضين المنتدبين لادارة لجان الشباب الكتائبيات .

ويجتمع هذا المكتب مرة كل أسبوع بصفة منتظمة وله صلاحيات واسعة مثل حق تقديم الاقتراحات ، وحق دعوة المكتب السياسي للانعقاد .

وأعضاء المكتب المركزي هم الذين ينتخبون رئيس الحزب ونائبه وأعضاء المكتب السياسي الخمسة .

رئيس الحزب : ينتخب رئيس الحزب لمدة ثلاث سنوات قابلة

للتجديد ، والرئيس هو الذي يمثل الحزب في الاجتماعات الخارجية ولدى السلطات الرسمية وينفذ القرارات التي يصدرها المكتب المركزي . والرئيس الحالي يحتفظ برئاسة الحزب منذ تأسيسه حتى الآن .

مبادئ الحزب :

تقوم المبادئ الرئيسية لحزب الكتائب على اعتبار أن لبنان جزء من بلاد البحر الأبيض المتوسط ، كما أن واقعه الجغرافي يجعله جزءا من البلاد العربية ، ولذلك فإن له بهاتين الصفتين رسالة خاصة ، ولا يمكن أن يؤدي هذه الرسالة الا اذا بقى له طابعه الخاص . وهذا الطابع الخاص في رأى رئيس الحزب هو : « أن المسيحيين يجب أن تبقى لهم أكثرية الوظائف الحكومية والمقاعد النيابية » بالرغم من اقراره الضمني بأن المسلمين ربما كانوا أكثرية في لبنان أو على الأقل مساوين للمسيحيين في العدد . فاذا ما رفض المسلمون بقاء السيطرة المسيحية فلا يلام المسيحيون اذا استنجدوا بدولة أو دول أجنبية ، كما حدث في عام ١٨٦٠ وكما تكرر في عام ١٩٥٨ .

ويعقد الحزب سنويا مؤتمرا عاما يستعرض فيه موقف الحزب من القضايا الهامة وتدور بحوث المؤتمر عادة حول نقاط معينة ويصدر توصياته بالنسبة لها . ويبحث داخل المؤتمر موقف الحزب من القومية اللبنانية وسياسة الحزب الاقتصادية والتعليمية وعلاقة الحزب بنظام الحكم القائم والفلسفة العقائدية لأعضاء الحزب وعلاقة الحزب بالنقابات العمالية .

وهناك موضوع يناقش دائما في كل مؤتمر ولكن على نطاق ضيق وفي سرية تامة وهو « فكرة التوسع العربي » وخطورة ذلك على لبنان .

دستور الحزب :

يضم القانون الأساسى للحزب عدة مبادئ أهمها احتضان فكرة القومية اللبنانية والعمل على ابرازها .. وعلى هذا الأساس فإن الحزب يرى أن لبنان وطن مستقل بحدوده الميينة في الدستور المعلن في مايو عام ١٩٢٦ ، واللبنانيون من مقيمين ومغتربين أمة ذات قومية مميزة تجمعهم ارادة في الحياة مشتركة وتاريخ مشترك ومصصلحة

اقتصادية واحدة ولغة وثقافة وأهداف وطنية وانسانية مشتركة . وينادى الحزب بقومية تقدمية تسهل للمواطن امكانيات التحرر المعنوى والمادى بتيسير جميع الوسائل التى يحددها العلم ، وتحقيق النظام الأفضل ، يحيا في اطاره المواطنون أحرارا أقوياء ، والعمل على توجيه اهتمام أبناء الأمة نحو قضاياها الانتاجية .

ويطالب الحزب بأن تكون هذه القومية علمانية تحترم جميع الأديان والمعتقدات وتأبى أن يكون للدولة دين أو معتقد خاص بها ، بالإضافة الى كونها قومية انسانية تنبذ كل انغزالية وترفض أى سيطرة دخيلة ، وأن على اللبنانيين واجب المساهمة في الحقل العالمى بواسطة التعاون الدولى .

أما بالنسبة للسياسة الخارجية فيجب على لبنان أن يعتبر السلام والتعاون الدولى أساس هذه السياسة .

وفي الميدان الداخلى فيجب على الدولة أن تعتمد على منهاج مستوحى من عقيدة الحزب القومية والاجتماعية والاقتصادية .

وشعار الحزب هو : « الله ، الوطن ، العائلة »

ويصدر الحزب صحيفة يومية تنطق باسمه وتعبّر عن وجهة نظره ، وهى جريدة « العمل » .

٢ — حزب النجادة

أنشئ هذا الحزب في البداية على نفس النمط الذى أنشئت عليه الكتائب اللبنانية ، أى أنه كان منظمة شبه عسكرية ، وكان ذلك في عام ١٩٣٧ عقب انشاء الكتائب بعام واحد .

ويضم حزب النجادة في مجموعه بعض المسلمين من طائفة السنية ، وان كان لا يوجد في قانونه ما يمنع من انضمام أى فرد من باقى الطوائف الأخرى لعضويته ، لأن الحزب يرى أن الدين مسألة شخصية بحته ليس من حق الفرد التدخل فيها ، ولكن ندر أن انضم اليه عضو مسيحي .

ويضم الحزب ما يقرب من اثني عشر ألفاً عضو ، ويتميز على غيره من الأحزاب بأنه يضم الطبقات العاملة من المسلمين في لبنان من عمال وأجراء وطلاب وصغار التجار .. وهذا الأمر بالذات بقدر ما يعتبر مصدر قوة للحزب فإنه يعتبر أيضاً عاملاً من عوامل ضعفه وعدم تطوره . فهو مصدر قوة : لأن الحزب يستطيع — اذا ما أراد — عن طريق أعضائه أن يشل الحياة في مدينة بيروت (١) مرة واحدة ، ولهذا السبب تعمل الحكومات أحياناً على مجاملته الى حد ما .

أما عوامل الضعف : فلأن المسلمين المثقفين — غير المنضمين للحزب — كثيرين منهم يؤمنون بمبادئ النجادة ويعملون على تحقيقها ويضحون من أجلها ، الا أنهم يأنفون الانضمام الى الحزب بوضعه الحالي لأنه — في رأيهم — ليس من مستوى طبقتهم الاجتماعية ، ويقررون — صادقين — أنه اذا ما أعيد تنظيم الحزب على أسس ثابتة وجديدة فإنهم سيكونون أول المنضمين اليه .

وقد كان حزب النجادة يسير ببطء في سبيل تحقيق أهدافه ومبادئه ، وكثيراً ما تعرّض في أداء رسالته وذلك لعدم وجود سند رسمي له ، ومرت عليه سنوات ركود .. وكان ازدهار الحزب وانهاره يخضع دائماً للسياسة التي يرسمها له كل رئيس يتولى شئونه ، وتلك تتوقف على الظروف السياسية السائدة في المنطقة العربية .

وقد حل الحزب في عام ١٩٤٩ باعتبار أنه منظمة شبه عسكرية كما حدث بالنسبة لحزب الكتائب ، الا أن الكتائب استردت مركزها بعد ثلاثة أيام في الوقت الذي لم يجد فيه حزب النجادة من يسانده فظل مختفياً الى أن عادت اليه الحياة ثانية في عام ١٩٥١ .

وفي عام ١٩٥٤ أعيد تنظيم الحزب وسجل رسمياً على أساس كونه حزباً سياسياً ، وقد كان له دور فعال في ثورة لبنان عام ١٩٥٨ مما أدى بالحكومة القائمة في ذلك الوقت الى حله رسمياً . ولكن

(١) يضم الحزب عمال النظافة وتجار الخضروات واللحوم في مدينة بيروت وكذلك سائقو التاكسي .

جاءتهاء عهد الرئيس السابق شمعون عاد الحزب الى مزاوله نشاطه وأصدر صحيفة تنطق باسمه أسماها « صوت العروبة » .

تنظيمات الحزب :

المفروض أن الحزب يضم أقساماً عديدة للإشراف على نشاطه وتوجيه أعضائه مثل دائرة الشباب ، ودائرة الشؤون المالية ودائرة التوجيه ودائرة الدعاية ويشرف عليها جميعاً المكتب السياسي للحزب . الا أن الواقع أن جميع هذه الأجهزة لا وجود لها وأن رئيس الحزب هو الذي يدير الحزب ادارة مباشرة دون تدخل أي جهاز مما نص عليه في قانون الحزب . ولهذا فإن الحزب في ادارته يعتبر حزباً عائلياً (١) في وضعه الحالي ، وهذا من أهم نقاط ضعفه . ولولا الصحيفة الناطقة باسمه والموضوعات الطائفية الخطيرة التي يثيرها بين حين وآخر لما أصبح للحزب كيان واقعي .

مبادئ الحزب :

ينادي الحزب بأنه من حق العرب أن يحكموا بلادهم أحراراً ، ومن حق كل عربي العمل على أن يشارك العرب مشاركة فعالة وإيجابية في حل المشكلات الحضارية ، فلا يكونون سلبين تجاهها بل ايجابيين . ويطالب بتوثيق العلاقات بين لبنان والدول العربية الى أبعد حد ممكن بحيث يصبح العرب في مختلف أقطارهم وحدة اقتصادية وثقافية ودفاعية على الأقل وأن تبعث القوة في الجامعة العربية بحيث تصبح أداة إيجابية فعالة .

ويعتبر الحزب أن لبنان بلد عربي له ما لبقية الأقطار العربية من حقوق ، وعليه ما عليها من واجبات ، كما أنه ضد العصية القطرية والاقليمية والقبلية وأشباهها .

(١) يرأس الحزب السيد عدنان الحكيم ويديره بالاشتراك مع أشقائه وكذلك الحال بالنسبة لصحيفة الحزب .

دستور الحزب :

نص القانون الأساسي للحزب على أن العرب هم من كانت لغتهم العربية أو يقطنون البلاد العربية وليس لهم في الحالين أية عصرية تمنعهم من الاندماج في القومية العربية وأنهم متساوون في الحقوق والواجبات .

و غاية النجادة جمع كلمة الشباب وتوحيد صفوفهم وإيقاظ الوعي القومي فيهم وترويضهم على الطاعة والنظام والتضحية وتوجيه جميع قواهم لرفع شأن لبنان وربطه باتحاد مع بقية البلدان العربية . ويعتبر الحزب أنه حزب قومي عربي ديمقراطي اشتراكي تعاوني ، وهدفه نشر رسالته في ضوء مفاهيم أهمها أن العرب أمة واحدة ، والوطن العربي وحدة طبيعية يحده المحيط الأطلسي غربا ، والخليج العربي شرقا وجبال طوروس شمالا والصحراء الأفريقية الكبرى والمحيط الهندي جنوبا ، وأن القومية العربية فوق كل عصرية ويرى الحزب الاحتفاظ باستقلاله ، استقلالا تاما ناجزا باقيا ما بقيت إرادة بنيه مجمعة على ذلك .

طائفة الحزب :

إذا كان حزب الكتائب يمثل العنصر الطائفي بالنسبة للموارنة فإن النجادة يمثل هذا العنصر بالنسبة للسنة . وله مواقف معينة خاصة بالنسبة للميثاق الوطني والمطالبة بإحصاء السكان والمطالبة بأن تكون رئاسة الجمهورية دورية بين المسلمين والمسيحيين .. فالنجادة تعتبر أنها غير ملتزمة بالميثاق الوطني وأنه أسلوب لتصنيف المواطنين والتمييز بين بعضهم والبعض الآخر — وكثيرا ما تثير مواضيع تعرض وحدة البلاد الوطنية للخطر .

(ب) الأحزاب العقائدية

١ — الحزب القومي الاجتماعي — أو الحزب القومي السوري ظهر هذا الحزب إلى الوجود عام ١٩٣٣ ، وقد أنشأ « أنطون سعادة » وهو أرثوذكسي ، وكان لمذهبه أثر كبير في انتشار مبادئ

حزبه ، إذ أن معظم معتققي مبادئه من المسيحيين هم من طائفة الروم الأرثوذكس وذلك بالرغم من مناداة الحزب بمحاربة الطائفية . ويضم الحزب عددا كبيرا من المسلمين والدروز . ويقدر عدد أعضاء الحزب في لبنان بأكثر من خمسة عشر ألف شخص .

وقد كانت نشأة مؤسس الحزب غامضة ، ولم يعرف إلا بعد إصداره كتابا أسماه « نشوء الأمم » في عام ١٩٢٩ ، وقد ركز كافة جهوده لإبراز نظرياته في القومية وفي مقومات الأمة . ويعتبر هذا الكتاب بمثابة الدستور الأصلي للحزب .

الانضمام للحزب :

يتم قبول طلبات الانضمام للحزب ببطء ودقة ، ويخضع المرشح لفترة تدريب و امتحان أمام لجنة خاصة ، ويتخذ القرار النهائي بعد أن يتم التعرف على المرشح ودراسة أخلاقه ومبادئه ووسطه وامكاناته وإذا ما قبل المرشح فإنه يخضع لاستجواب دقيق بكل ما يتعلق بأسراره وحياته الشخصية ، ثم يقوم العضو بحلف اليمين ويوقع ببصمة إبهامه وبإمضاءه على بطاقة الحزب التي تحصل صورته . وحينئذ يصبح عضوا بالحزب ثم يتفق العضو عقائديا وأخلاقيا — من وجهة نظر الحزب — وبعد هذا ينضم العضو الجديد إلى الفرع الذي يلائم ميوله لكي يخدم به .

تنظيمات الحزب :

ركز القانون الأساسي للحزب السلطة العليا في الإشراف عليه بين يدي المجلس الأعلى للحزب ، وهذا المجلس ينتخب رئيس الحزب لمدة سنتين ، ويمارس الرئيس صلاحيات السلطة التنفيذية تحت إشراف المجلس الأعلى وهو مسئول أمام هذا المجلس ، وينفرد الرئيس بتعيين رؤساء اللجان التي يضمها الحزب (١) .

(١) هذه اللجان هي لجنة الشؤون الداخلية . الشؤون المالية . الشؤون الإدارية . الشؤون الثقافية . الشؤون الاقتصادية . شؤون التدريب .

ويتكون المجلس الأعلى من رئيس الحزب ورؤساء اللجان ومعاونيه وأمناء السر ، والمكتب السياسي وهو في الوقت نفسه السلطة المركزية لإدارة الحزب .

ويمين لكل منطقة رئيس يطلق عليه اسم « منفذ عام » تعاونه هيئة تنفيذية ، أما في المدن والقرى التي يزيد عدد الأعضاء فيها عن خمسة عشر شخصا فإن الوحدة الإدارية الضمري تسمى مديرية ويرأسها « مدير » أما إذا قل العدد عن خمسة عشر شخصا فإن الوحدة الإدارية تسمى « مفوضية » ويرأسها « مفوض » .

ويمكن القول بأن الحزب من حيث تنظيمه وارتباطه المركزي الدقيق بشخص زعيمه قد كونه على النمط النازي ، كما أنه خلال الحرب العالمية الثانية قد ربط مصيره وعلق آماله على انتصار المحور وقد ازداد آنذاك نشاط رئيسه في محاولة تحقيق أهداف الحزب وإنشاء الهلال الخصيب ، ولما شعر المسؤولون في لبنان بخطورة الحزب واقدامه على بعض التهديدات العسكرية للكيان اللبناني قدم رئيس الحزب للنحاكمة ، وكان للوثائق المتعلقة بهذه الاتصالات - وخاصة ما جرى منها في الأرجنتين والبرازيل التي لجأ إليها رئيس الحزب أثناء الحرب - والتي وقعت في أيدي السلطات (١) أثر في الحكم بالاعدام على رئيس الحزب وتنفيذ الحكم فوراً .

مبادئ الحزب :

تتلخص مبادئ الحزب في النقاط التالية :

- ١ - سوريا للسوريين ، والسوريون أمة واحدة .
- ٢ - القضية السورية هي قضية قومية قائمة بنفسها مستقلة كل الاستقلال عن أية قضية أخرى ، وهي قضية الأمة السورية والوطن السوري .

(١) نشرت هذه الوثائق في كتاب أصدرته الحكومة اللبنانية عام ١٩٤٩ لتبرير حكمها بالاعدام على رئيس الحزب .

٣ - الوطن السوري هو البيئة الطبيعية التي نشأت فيها الأمة السورية وهي ذات حدود جغرافية تميزها عن سواها ، وتمتد من جبال طوروس في الشمال الغربي وجبال البختيارى في الشمال الشرقي إلى قناة السويس والبحر الأحمر في الجنوب شاملة شبه جزيرة سيناء وخليج العقبة . ومن البحر السوري في الغرب (البحر الأبيض المتوسط) شاملة جزيرة قبرص إلى قوس الصحراء الغربية وخليج العجم من الشرق ، ويعبر عن هذا كله باصطلاح « الهلال السوري الخصيب ونجمته جزيرة قبرص » (١) .

تطورات الحزب :

تطورت أوضاع الحزب بعد الحرب العالمية الثانية وبعد انهيار المحور ، وتميز هذا التطور بمظهرين :

الأول : مهادنة المسؤولين عن الحزب للبنان وذلك بتغيير اسم الحزب من « الحزب القومي السوري » إلى « الحزب القومي الاجتماعي » واعتبار لبنان والجمهورية السورية وبقية أجزاء سوريا الطبيعية كواقع يمكن التسليم به ، على أن يكون الهدف الأخير هو جمع شتات هذا الكيان وصهره في المجموعة السورية .

الثاني : مهادنة الحزب للفكرة العربية وذلك عن طريق ادخال العراق في المجموعة السورية والمناداة بتعاون أوسع مع الدول العربية الأخرى .

وكان الهدف من مهادنة لبنان تمكين الحزب من العمل بصورة شرعية بدلا من أن يكون حزبا ممنوعا مطاردا . وقد نجح الحزب في تحقيق هذا الهدف وذلك حينما حصل على اعتراف رسمي بوجوده القانوني من السلطات اللبنانية في عهد الرئيس السابق كميل شمعون .

موقف الحزب من لبنان :

من مذكرات ومحفوظات المسؤولين عن الحزب يمكن أن نوضح

(١) مخطوطة لأسد الأشقر نائب رئيس الحزب في محفوظاته التي أذاعتها المحكمة العسكرية اللبنانية عام ١٩٦٢ .

في النقاط التالية نظرة الحزب الى الكيان اللبناني ومشروع الهلال الخصيب .

أولاً : « فكرة الكيان اللبناني هي فكرة مستحدثة تمتد جذورها الى الفتح الاسلامي ولم تظهر بمظهرها الطائفي الا بعد عام ١٨٦٠ ، أما قبل ذلك فلم توجد الا اقطاعات مسيحية ومحمدية ترتبط مباشرة بالباب العالي ، ولم تكن فكرة لبنان قط الا فكرة كيان سياسي سبب نشوئه التشريع الطائفي في الدول السورية الأخرى ، وسيطرة الروح الطائفية المستعصية على المجتمعات السورية الأخرى ، فاذا زال هذا السبب لم يبق أى مبرر لفكرة الكيان اللبناني »

ثانياً : « ان مشروع سوريا الكبرى هو مشروع قومي صرف قد اتخذ السياسة واسطة لتنفيذه ، واذا كان الحزب بقى متحفظاً لا يبدى رأيه أو تأييده بصراحة للمشروع ، فذلك كى لا يستهدف للملاحقة الحكومة اللبنانية ومهاجمة المؤسسات الرجعية اللبنانية » (١) .

ثالثاً — « الأمة السورية هي قلب سورية النابض وان يثبات العالم العربي هي أربع : بيئة المغرب العربي الكبير — بيئة وادي النيل العربية — بيئة الهلال الخصيب السورية — بيئة شبه الجزيرة العربية » (٢) .

رابعا — « اضطر الحزب تحبياً للشعب اللبناني — فريق المسيحيين بنوع خاص — أن يشكل سياسة لبنانية مترددة عرجاء . ان وضع الحزب مرتبط بمصير الشام ارتباطاً كبيراً ولولا خضوع الشام لزعامة مصر بهذا الشكل المألوف لما كان على الحزب أن يبحث على « فورميل » لبنانية ليحقق انتصاراً حاسماً في لبنان » (٣) .

(١) من رسالة الأسد الأشقر نائب رئيس الحزب الى الملك حسين ملك الأردن أذاعتها المحكمة العسكرية اللبنانية عام ١٩٦٢ .
(٢) منشور بقلم عميد الاذاعة في الحزب بتاريخ ٢٥/١١/١٩٦١ .
(٣) من مشروع اصلاحى قدمه رئيس الحزب الى المجلس الاعلى للحزب .

موقف الحزب من العزوبة :

اعتبر الحزب الشعوب العربية الأخرى — غير سوريا الكبرى — في بدء دعوته شعوباً مجاورة للشعب السوري لا أكثر ولا أقل ، ونادى بأن تبنى هذه الشعوب علاقاتها مع الأمة السورية على أساس مصالح الجوار فقط دون الأخذ بعين الاعتبار لأية روابط عنصرية أو لغوية أو تاريخية . الخ وقد حارب الحزب منذ نشأته في جبهتين :

الجبهة الأولى : كانت في لبنان وهي جبهة الانفصالية والانغزالية وقد هادن الحزب هذه الجبهة لفترة .. والجبهة الثانية كانت تضم أنصار الفكرة العربية والقومية العربية بالنسبة للوطن العربي الكبير ، وكان هؤلاء يرون في الحزب عدواً لفكرة الوحدة العربية وتذكروا لماضى وتاريخ المنطقة .

وكانت الجبهة الأولى في بداية عهد الحزب أشد احتداماً وقوة ، بل ان نشاط الحزب انحصر في هذه النقطة بالذات في ذلك الوقت خاصة وأنه كان ينادى بمحاربة الانتداب الفرنسي ومحاربة التجزئة التي أحدثها هذا الانتداب في سوريا الطبيعية وتقسيمها الى دويلات .

موقف السلطات اللبنانية من الحزب :

لقد طورد الحزب مطاردة عنيفة واعتقل رئيسه وأعدم في عهد رئيس الجمهورية الأسبق الشيخ بشارة الخوري ، فلما تنحى الخوري عن منصبه وتسلم الحكم بعده الرئيس كميل شمعون ، بدأت مرحلة ازدهار بالنسبة للحزب ، فبالرغم من عدم السماح له رسمياً بممارسة نشاطه ، الا أن السلطات أخذت تغض الطرف عن تصرفات الحزب الى الدرجة التي استطاع أن يصدر صحيفة تحمل شعاره وتنطق بلسانه ، وبدأت الاحتفالات التقليدية بمولد مؤسس الحزب تجري علانية في لبنان ، واتسم نشاط الحزب واجتماعاته ودعاياته بالعلانية ، ورشح بعض أعضائه أنفسهم للنيابة عام ١٩٥٧ .

وقد كانت مهادنة الحكومة للحزب سببا من أسباب ازدياد عدد أعضائه وأنصاره ومؤيديه في ذلك الوقت رغم مطاردة الحزب الشيوعي

وقبل أن ينتهي عهد شمعون ، وفي مطلع ثورة ١٩٥٨ منح الحزب رخصة رسمية للعمل بحرية كغيره من الأحزاب وذلك لمساندة رئيس الجمهورية ضد معارضيه .. ولما انتهى العهد وتسلم الرئيس فؤاد شهاب منصب رئاسة الجمهورية لم يتيسر له أن يغير من واقع الأمر شيئا إذ أن الإقْدَم على إلغاء رخصة الحزب دون مبرر قانوني قوى ، فيه الكثير من المغامرة وتعريض الأوضاع الداخلية للبلاد الى هزات هي في غنى عنها ، وظل الأمر كذلك الى أن دبر الحزب محاولة للاستيلاء على الحكم في نهاية عام ١٩٦١ ، فألقى القبض على أعضائه وصدر قانون بحله وصودرت ممتلكاته ..

وللحزب تاريخ طويل (١) في ميدان التآمر والعصيان ومحاولات الاستيلاء على الحكم مما جعل السلطات اللبنانية تراقبه دائما سواء كان في حالة شرعية ، أم يمارس نشاطه من وراء ستار .

(١) ١ - في عام ١٩٣٦ ألقى القبض على بعض أعضاء الحزب وقدموا للمحاكمة وفرضت عليهم عقوبات مختلفة بتهمة القيام بتجمعات عسكرية تدعو الى العصيان .

٢ - في عام ١٩٤٩ قام الحزب بعصيان مسلح لقلب الأوضاع القائمة والاستيلاء على الحكم بالقوة المسلحة والتعدي على الثكنات العسكرية وعلى الجيش وضباطه وأفراده وقتل بعضهم وقد صدرت أحكام ضد بعض أعضاء الحزب وأعدم رئيسه . وكانت نتيجة ذلك قيام الحزب بسلسلة من الاغتيالات راح ضحيتها بعض من اشتركوا في محاكمة رئيس الحزب .

٣ - بلغ عدد الأعضاء الذين اغتيلوا عقب فشل محاولة انقلاب عام ١٩٦١ ستة آلاف شخص في الفترة من أول يناير حتى أول أبريل عام ١٩٦٢ أفرج عنهم وقدم للمحاكمة ٥٢٦ شخصا فقط .

٤ - اغتال بعض أعضاء الحزب الزعيم رياض الصلح رئيس وزراء لبنان أثناء وجوده بالأردن عام ١٩٥٢ .

٥ - اغتال بعض أعضاء الحزب الضابط البسوي عدنان المالكي وقد قدم بعضهم للمحاكمة وصدر في ١٩٥٦/٤/٢٩ حكم بالاعدام على ثمانية من أعضاء الحزب لادانتهم وحكم بالاشغال الشاقة على ٩ أشخاص مددا تتراوح بين ١٥ ، ٢٠ سنة من بينهم جرم انطون مسعدة رئيس

الحزب السابق .

وسائل الحزب لتنفيذ مخططاته :

يؤمن الحزب - كما يؤكد ذلك الواقع المتكرر - بفكرة الاغتيال السياسي ، ويعتبر ازالة بعض الشخصيات من الوجود أحد الأساليب الفعالة في تحقيق أهداف الحزب وأهمها الوصول الى الحكم أو على الأقل تمثيل بعض أعضائه في البرلمان . وقد لجأ الحزب الى اتباع هذه الوسيلة بعد أن شعر أنه بالرغم من مرور وقت طويل على تأسيسه فقد استطاع عليه الوصول الى الحكم وتحقيق أهدافه بالأساليب الدستورية فلم يزد نوابه في البرلمان السوري عام ١٩٥٥ عن ثلاثة أشخاص فسخت نيابتهم جميعا لعدم صحتها ، أما في لبنان فقد استحال عليه ذلك باستثناء وصول أحدهم الى النيابة في عهد الرئيس كميل شمعون .

وقد تأكدت وسيلة الحزب من الوثائق التي طرحتها الحكومة اللبنانية على الرأي العام خلال عام ١٩٥٢ والتي ظهرت من خلالها الملامح الأخلاقية التي كان الحزب يسير عليها .

انهيار الحزب :

عقب قيام الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨ ووجود سلطة مركزية نشيطة لم يستطع الحزب أن يمارس نشاطه على نطاق واسع في سوريا التي كانت تعتبر مركز نشاطه ، وبدأ الحزب في التدهور يوما بعد آخر .. ويرجع هذا التدهور من وجهة نظر الحزب (١) الى العوامل التالية :

« ان الوضع العام في الهلال الخصيب أصبح معاديا على وجه الاجمال ، ففي نظر العراق أصبحنا عصاة ، وفي الشام قتلة ، وفي مصر عملاء ، وفي الكويت لم تتمكن من انشاء صلات ود مع حكامه ، وفي لبنان رغم أننا تحببنا الى الشعب اللبناني - على الأخص الفئات المسيحية - فان هذا الشعب لم يكن وفيا لنا ، ويتضح من ذلك أنه لم يبق لنا من صديق سوى الأردن »

(١) من وثيقة عثر عليها البوليس اللبناني أثناء التحقيقات العسكرية في المؤامرة وأعلنتها المحكمة العسكرية اللبنانية في ١٩٦٢/٥/٢٠ .

وقد دفع هذا الانهيار الى أن يبحث الحزب عن حلول جذرية لمشكلته ، فقام المجلس الأعلى للحزب بإجراء تغييرات فورية في مراكز الحزب واتفق على رسم خطة من شأنها التجيب الى الأوساط المسيحية بإتصال الشعارات اللبنانية وعدم الاكثار من ترددات الهتافات القومية وذلك بعد أن نجحت هذه الوسيلة في أوساط المسلمين وانخرط على أثرها في صفوف الحزب كثرة من السوريين والفلسطينيين .. والحل الرئيسى الذى تبناه الحزب هو العمل على الخلاص من الحكم الدستورى فى لبنان فى مرحلة أولى لتحقيق الانتصار الكامل فى تحقيق الهلال الخصيب فى باقى مراحل.

الا ان الحزب فشل وانهار فى تنفيذ مؤامره التى قام بها ليلة ٣١ ديسمبر عام ١٩٦١ وبذلك انتهى قانونا وواقعا فى الثانى من يناير عام ١٩٦٢ .

٢ - الحزب الشيوعى

تعود نشأة الحركة الشيوعية فى لبنان وسوريا الى ما بعد الحرب العالمية الأولى ، ولم تتبلور هذه الحركة وتأخذ شكل منظمة واضحة المعالم الا بعد قيام الحركة الوطنية اثر الثورة السورية التى قامت ضد فرنسا عام ١٩٢٥ . وقد ساعد على نمو الحركة الشيوعية فى ذلك الوقت عودة البعثات التعليمية التى أرسلت الى الدول الأوربية وخاصة فرنسا وتولت بعد عودتها مهمة التدريس فى المدارس والمعاهد العليا ، وفى الوقت الذى تغلغت فيه المبادئ الشيوعية فى أوساط الطلبة السوريين لم تستطع أن تجد لها منفذا فى أوساط الطلبة فى لبنان لأن معظمهم بالاضافة الى الاساتذة كانوا من الطبقة المحافظة التى كان الحد الأقصى لمقاومتها واطهار شعورها هو الطابع القومى الوطنى .

وطوال مدة الانتداب الفرنسى ظل الحزب الشيوعى فى لبنان مرتبطا بقيادة الحزب فى سوريا ، وفى عام ١٩٤٣ اجتمع قادة الحزب فى البلدين وقرروا استقلال كل حزب بشخصيته وموارده على أن يظل التعاون والتوجيه من حق الرئاسة فى سوريا ، الا أن واقع الأمر أن أية توجيهات ترد للحزبين كانت تأتى من المقر المركزى لقيادة الحزب الشيوعى فى الخارج .

والحزب غير معترف به رسميا فى لبنان ، الا أن ذلك لم يمنعه من ممارسة نشاطه على نطاق واسع واطهار وجوده فى المناسبات التى تتطلب ذلك كما أن له صحيفته الناطقة باسمه بالاضافة الى أكثر من صحيفة أخرى تتبنى توجيهاته وتنادى بوجهة نظره .

وتوجد علاقة وثيقة بين الحزب الشيوعى فى لبنان وحزب الهائشلاق الأرمنى والذى سيأتى ذكره فيما بعد .

ويقدر عدد أعضاء الحزب فى لبنان بأكثر من أربعين ألف شخص بينهم من الأرمن .

تنظيم الحزب :

يتألف النظام الداخلى للحزب من احدى وعشرين مادة موزعة على ثمانية أبواب تتناول شروط العضوية وكيفية بناء الخلايا ووسيلة تكوينها واختصاصات لجنة المنطقة ومؤتمر الحزب واللجنة المركزية ووسائل تمويل الحزب .

دستور الحزب :

يطلق على القانون الأساسى للحزب اسم « الميثاق » وقد أوضح الميثاق أهداف الحزب وهى لا تخرج عن المبادئ الرئيسية لأى حزب شيوعى فى أى مكان فى العالم .. وعلى هذا الأساس أبرز دستور الحزب ضرورة تأمين الانسجام والتعاون بينه وبين الأحزاب الشيوعية فى جميع أنحاء العالم .

انتشار الشيوعية فى لبنان :

يرجع سبب انتشار الشيوعية فى لبنان — الى حد كبير — الى كثرة وجود الأرمن بها . فالشيوعية منتشرة بين غالبية الطائفة الأرمنية، وسبب ذلك المذابح التى تعرض لها الأرمن خلال الحرب العالمية الأولى وفى أعقابها على يد الأتراك مما جعلهم يهربون من ديارهم تاركين خلفهم أوطانهم ، وقد أدى ذلك الى كرههم وحقدهم على تركيا ، وبالتالي موالاة عدوها اللدود وهو الاتحاد السوفيتى . يضاف الى ذلك عامل على جانب كبير من الأهمية وهو أن الطائفة الأرمنية فى لبنان تعيش غالييتها تحت ظروف مالية واجتماعية غاية فى السوء مما جعلها تحقد على وضعها فى ديار المهجر فتلجأ الى المناداة بالشيوعية لعل فى تحقيقها انفراجا للأزمة التى يعانونها .

وقد نجح الأرمن فى الاختلاط بمختلف الأوساط اللبنانية ، وكان لهذا الاختلاط أثر فى اعتناق عدد لا يستهان به من اللبنانيين رجالا ونساء وعلى مختلف المستويات الاجتماعية للمذهب الشيوعى .

نشاط الحزب :

اتسع نشاط الحزب فى لبنان اتساعا مطردا وكثر عدد أعضائه وازدادت اجتماعاته وتحركاته واتخذت صفة العلانية بعد أن كان يلجأ الى توزيع نشراته فى السر وبعبدا عن أعين المسؤولين ، وكان يعقد ندواته فى جو يحيط به الغموض ، ولكن الحزب خرج من هذا الغموض وأصبح نشاطه يتناول جميع النواحي السياسية والاقتصادية، وتآلفت الى جانبه هيئات منبثقة عنه وتعاونيه فى نشاطه تحت أسماء مختلفة ومهمتها الاتصال بالطبقات اللبنانية العاملة وجمعها وتنظيمها والمطالبة بتحسين أوضاعها وتشجيعها على الالتجاء لمختلف الوسائل خاصة الاضرابات — لتحقيق أهدافها .

وهناك عدة جمعيات ثقافية فى الظاهر — مثل « أنصار السلم » و « أصدقاء الاتحاد السوفيتى » و « جمعية التعاون الثقافى بين لبنان والاتحاد السوفيتى » و « دار الفكر الجديد » و « مؤسسة الفارابى » ولكنها تعمل بصبر وأناة على تفهيم المبادئ الشيوعية وغرسها فى نفوس الشباب اللبنانى وخاصة الناقمين منهم على أوضاعهم والأوضاع التى تمر بها البلاد .

وللحزب صحيفة تنطق باسمه ، ويطلق عليها اسم « النداء » .

علاقة الحزب بالسلطات اللبنانية :

ليس للحكومات اللبنانية سياسة واضحة تجاه مكافحة الشيوعية فى بلادها ، فبينما يعتبر القانون اللبنانى أن الحزب الشيوعى حزب غير شرعى وغير مسموح له بمزاولة أى نشاط ، اذ بها تصرح له باصدار صحيفة لا تحمل حقيقة اسمه ولكنها تعلم تمام العلم أنها ستستعمل لهذا الهدف ولا ينقصها الا وضع اسم « الحزب الشيوعى » عليها فهى صريحة فى الدعاية للشيوعية ، صريحة فى عداوتها لخصومها .

وقد شجع على تطور الحزب واجتيازه مرحلة الخوف والخفاء الى مرحلة الجرأة والعلانية عدم وجود أسلوب جدى صادق للقضاء

على الحركة الشيوعية منذ بدايتها ، وأصبح مجرد التفكير حالياً في الوقوف في وجهها أمر لا تستطيع أن تقدم عليه أية حكومة لبنانية .
وقد يكون السبب في مهادنة الحكومات اللبنانية للحزب الشيوعي هو أنها مطمئنة إلى أنه مهما تنشط الحركة الشيوعية في لبنان أو تزدهر ، فإنها لن تكون ذات أثر سيئ على لبنان نفسه — وإن كان ضررها واقع لا محالة فيكون على الدول العربية المجاورة — وسبب ذلك يرجع إلى عاملين هما :
أولاً : كثرة الطوائف في لبنان وتغلغل الأثر الطائفي الديني في النفوس .

ثانياً : ارتفاع مستوى المعيشة بين غالبية أفراد الشعب اللبناني خاصة المثقفين منهم .

وهذان العاملان يجعلان من الصعب مهما انتشرت النظريات الشيوعية في لبنان أن تحقق نصراً عملياً في الميدان الداخلي أو الخارجي .

٢ — الحزب التقدمي الاشتراكي

يتميز الحزب التقدمي الاشتراكي عن غيره من الأحزاب اللبنانية بأنه يجمع إلى جانب كونه حزباً عقائدياً ، فإن به شيئاً من الأحزاب الطائفية وشيئاً من الأحزاب التقليدية .

وسأتوسع في ذكر بعض التفاصيل عن هذا الحزب لسبب رئيسي وهو أنه الحزب الوحيد في لبنان الذي يتبنى سياسة اشتراكية ويحاول تطبيقها في بعض المجالات . ولما كان الجو العام الذي يسيطر على العالم العربي وشعوبه هو المطالبة بتحقيق المخططات الاشتراكية لذلك سأعرض هنا للمخطط الشامل للحزب .

ويتميز هذا الحزب أيضاً بأنه يجمع بين تقيضين . شخصية رئيس الحزب ومؤسسه وهو السيد كمال جنبلاط وبين المبادئ التي يتبناها .
فرئيس الحزب ينتسب إلى عائلة من أعرق العائلات الدرزية ، وكان ولا يزال للعائلة نفوذ قوى سواء في مجال الاقطاع أو في مجال السلطات الدينية ، وقد ورث رئيس الحزب عن والديه السلطين معا ، إلا أن نشأته قد طغى عليها دراسته ورحلاته مما جعله « يؤمن بأن مصير هذه الزعامات لا بد إلى زوال يوم أن يتبلور الوعي الشعبي ، فأراد أن يضمن زعامته بأن يضيف إليها مبادئ تقدمية جديدة » .

والمعروف عن رئيس الحزب أنه يقرأ كثيراً ، فجاءت فلسفة حزبه مزيجاً من المبادئ الدينية السامية في التسامح وعدم الالتجاء إلى العنف ، ومبادئ غاندي الذي يعتبر نفسه تلميذاً روحياً له .. ولم يخل دستور الحزب من المبادئ الاشتراكية الماركسية ، يضاف إلى ذلك وضع زعامة رئيس الحزب والاعتبارات الطائفية التي لا يمكن تجاهلها .

ويبلغ عدد المنضمين إلى الحزب بمختلف فروع ما يقرب من اثني عشر ألف شخص نسبة كبيرة منهم من الدروز .

تنظيم الحزب :

يقوم بإدارة الحزب ورسم سياسته والإشراف على تنفيذها جهاز يتكون من ثلاثة فروع وهى :

(أ) الجمعية العامة للحزب : وتضم جميع أعضاء الحزب وتجتمع مرة على الأقل كل سنة لتستعرض بصورة عامة نشاط الحزب في العام المنصرم وتخطط لنشاطه في المستقبل ، وتنتخب الجمعية العامة كل أربع سنوات مجلس القيادة وتعين من بين أعضاء هذا المجلس رئيساً للحزب .. ومدة الرئاسة عام واحد .

(ب) مجلس القيادة : ويتكون من ستة عشر عضواً من بينهم رئيس الحزب ، ومهمة المجلس هى تحديد ورسم سياسة الحزب .

ويقوم مجلس القيادة بتعيين مجلس المفوضين لمدة أربع سنوات .. هذا ، وقد جرت العادة على أن يضم مجلس القيادة أعضاء يمثلون طوائف مختلفة (١) .

(ج) مجلس المفوضين : وهو يتكون من اثني عشر عضواً مهمتهم التنظيم الإدارى الداخلى للحزب ، مثل تنفيذ القوانين ومعالجة الشؤون الاجتماعية والقضايا المالية المتعلقة بشئون الحزب .

ماهية الحزب من واقع دستوره :

يضم الحزب هؤلاء الذين يريدون التحرر لنفوسهم ولمجتمعاتهم ، وهو قبل كل شئ حزب العمال والفلاحين والمزارعين وأرباب الحرف ورجال الفكر والمهن الحرة والعناصر الواعية والمخلصة من البورجوازية الوطنية .

والحزب يجمع حسنات الأحزاب السياسية والاجتماعية المتضاربة في العالم (الفاشية والنازية والشيوعية والديمقراطية الغربية) ويتنكر لما تتضمنه برامج هذه الأحزاب من أخطاء ومن فساد* .

(١) كانت نتيجة انتخابات أعضاء مجلس القيادة التى أجريت عام ١٩٦١ هـ : ١٣ عضواً مسيحياً - ٢ دروز - ١ سنى

ويعمل الحزب على الجمع بين النقيضين : بين النظام والحرية ، بين الأخلاق والقانون ، بين الفردية الشخصية والاجتماعية ، بين العمل والتأمل ، بين الشرق والغرب ، بين القديم والحديث ، أى ديمقراطية شعبية منظمة .

والحزب تقدمى باعتبار أنه يتبى نتائج العلم والتطور وتطبيقاته العملية في جميع الميادين .

والحزب يهدف الى بناء مجتمع على أساس الديمقراطية السليمة ، تسود فيه الطمأنينة الاجتماعية والعدل والرخاء والسلام والحرية ويؤمن حقوق الانسان ، ويعمل على قيام نظام اجتماعى واقتصادى جديد على أساس مبدأ « لكل امرئ قدر استحقاقه وحاجته » .

برنامج الحزب :

ينادى الحزب بوضع وثيقة تعلن حقوق وواجبات الانسان والمواطن ، تكون مقدمة لدستور جديد يتفق ومبادئ الحزب ويرتكز على مبدأ فصل السلطات وتقوية السلطة التنفيذية وتأمين دستورية القوانين بواسطة القضاء .. والحزب يؤمن بضرورة مساواة الرجل والمرأة في الحقوق المدنية والسياسية كما يؤكد على ضرورة جعل القضاء أقدس ملاذ للحقوق والحريات .

ويطالب الحزب بضرورة ارتكاز الادارة على التبسيط ، اللامركزية ، توسيع الصلاحيات ، حصر المسؤوليات ، التفويض الدائم المستقل ، استقلال المواطن .

ويرى الحزب ضرورة سن تشريع للانتخابات يتضمن الاقتراع الاجبارى والبت في صحة الانتخابات عن طريق القضاء .

وفي مجال التطبيق العملى لنظام الحكم فان الحزب ينادى بعلمانية في الدولة تحترم حرية المعتقدات والغاء نظام الطائفية السياسية واعتماد نظام الخدمة الاجتماعية الاجبارية وتأمين وسائل العلاج لجميع المواطنين في كافة المناطق وتخفيض تكلفة المعيشة وزيادة القوة الشرائية

وذلك عن طريق تخفيض كلفة الانتاج وتخفيض الضرائب غير المباشرة الى أقصى حد والغاء الرسوم الجمركية على السلع غير المنتجة محليا .
وفي مجال العمل والانتاج يرى الحزب وضع وتطبيق تشريع قانونى عادل للملكية ورأس المال والعمل ، يؤمن بينها التعاون المنسجم الرامى الى الرخاء العام ويستمد من وظيفتها الاقتصادية والاجتماعية وينادى بضرورة التنافس الحر وحرية العمل والاتجار ، مع استخدام الضرائب والنفقات العامة كعوامل توجيه اقتصادى وأداة استقرار وعدل اجتماعى ، ومن أجل ذلك يجب اعتماد نظام مالية وضرائب قائم على مبدأ « التكليف حسب مقدرة المكلف والافاق حسب الحاجة » ..
ويجب أن تركز الميزانية فى معظمها على التكليف المباشر والاستغناء الى أقصى حد عن الضرائب غير المباشرة مع ادارة أموال الدولة على أسس اقتصادية .. ولمراقبة الأعمال المالية فى الدولة يجب انشاء دار المحاسبة وهيئة مستقلة للرقابة على الصرف على أن يخضع الجهاز الحكومى بأكمله لهيئة تفتيش دائمة .

وفى مجال التعليم والثقافة يرى الحزب ضرورة وضع نظام للمدرسين يعين أصول المهنة وانشاء متاحف وقاعات عرض دائمة ودور للتمثيل والأوبرا واستوديو للصناعة السينمائية ، وتحقيق اصلاح أساس منهجى لنظام المطبوعات والاذاعة ينسجم مع أهميتها كحلقة اتصال فعالة بين رأى العام والحكومة وكوسيلة لاذاعة الحقيقة .

مفهوم الاشتراكية لدى الحزب :

تعنى الاشتراكية مفهوم الحزب بأنها الاشراك العادل للمواطن فى الثروة العامة ، أى فى الثروة المادية والفكرية والروحية ، وفى جميع الأرباح التى تؤهلها الى تحصيلها كفاءته وجهده .. فالأرض ووسائل الانتاج الأخرى من صناعة وتجارة هى خاضعة لحق الجماعة ، وموارد الحكومة ليست وقفا على أحد دون سواه .

وبناء على هذا التفسير فإن الحزب قد رسم سياسته ويطلب الحكومة بتبنى تلك السياسة وتتلخص فى النقاط التالية :

أولا : بالنسبة للزراعة : يجب العمل على تشجيع الملكيات الصغيرة ، وهذا لن يتأتى الا بتصفية أملاك الدولة الخاصة ومصادرة الأملاك العقارية والزراعية المهملة وتوزيعها ووضع ضريبة ارث تصاعدية ، وتقسيم الملكيات الزراعية الكبيرة على الفلاحين والزراعيين وعمال الزراعة والقضاء على نظام المشاركة فى المحصول وايجاد نظام ملائم للتسليف الزراعى .

ثانيا : بالنسبة للصناعة : يرى الحزب مساهمة العمال فى الأرباح .
ثالثا : بالنسبة لرأس المال : فإن الحزب يرى منع التكتلات الرأسمالية أو تكتلات الأشخاص الرامية الى خلق أو ازالة حرية العمل والاتجار لتحقيق مصلحة خاصة ، مع اعتماد النظام التعاونى حيثما أمكن فى مختلف فروع الانتاج والاستهلاك .

رابعا : بالنسبة للاقتصاد : يطالب الحزب الحكومة بوضع برامج محددة للانتاج الزراعى والصناعى والعمل على منح الأرباح الفاحضة ومنع تجميد أو تعقيم الثروة لغير سبب تفرضه حاجة الانتاج ذاته واعتبار العمل الشرط الجوهري لامكانية الانتاج ، على أن يخصص القسم الأوفر من الميزانية للانتاج ، وذلك يتطلب تبنى الحكومة لسياسة نقدية تعمل على الطمأنينة والاستقرار ، ومن الملائم والضرورى تأميم المؤسسات التى لها أهمية خاصة فى اقتصاديات البلاد وفى حياتها الاجتماعية والسياسية .

وسائل الحزب من واقع بيانه :

لتحقيق أهداف الحزب فانه يتبنى سياسة عميقة الجذور طويلة الأجل حتى ينتهى به الأمر الى تحقيق أهدافه . فهناك مبادئ أساسية يجب تطبيقها ، وهذا يتطلب تهيئة الجو الملائم لها مثل البيئة والطمأنينة الاجتماعية ، ولن يتأتى ذلك الا اذا أتيت فرصا متكافئة لكل أفراد الشعب .. كأن يكون العلم للجميع الزاميا ومجانيا فى المرحلتين الابتدائية والثانوية ، وستكون نتيجة ذلك عدم وجود طبقة فى المجتمع بل صهر الشعب بأكمله فى وحدة اجتماعية تامة ، مما يؤدى الى أن يصبح فى

البلاد ديمقراطية شعبية منظمة لا ديكتاتورية ولا فوضى .. ويوم أن يكون هناك مجتمع لا حقد فيه ولا طبقية ويحكم البلاد شخصية قائدة مسئولة فانها ستعمل على تحقيق المساواة في الحقوق والواجبات واحترام جميع حريات الفرد المحدودة بحرية الآخزين وبمقتضيات الصالح العام .

مدى نجاح رسالة الحزب :

ويؤكد المسئولون عن سياسة الحزب ، بأن الحزب كان له فضل تحقيق العديد من أهدافه في المجال الداخلي ، وأن الحكومات المتعاقبة قد تبنت وجهة نظر الحزب بالنسبة لعدة موضوعات أهمها مساواة المرأة والرجل في الحقوق السياسية ، وتنظيم القضاء وإنشاء هيئة تفتيش الدولة وديون المحاسبة ومجلس الخدمة المدنية وتأمين بعض المصالح والشركات الخاصة مثل مصلحة المياه والكهرباء والتبغ وتأمين التعليم مجانيا في المدارس الرسمية في المرحلة الابتدائية وتنظيم وزارة الأنباء والارشاد وفقا لأصول جديدة .

٤ — حزب البعث العربي الاشتراكي

ينسب عادة حزب البعث العربي الى سوريا ، والواقع أن سوريا كانت مهد الحزب منذ نشأته ، وفي عام ١٩٥٣ اتخذ شكله الحالي الذي يميز نتيجة دمج حزبين كانا واسعي الانتشار في سوريا وهما :

(أ) حزب البعث الذي أسس عام ١٩٤٠ ، وكانت مبادئه هي الدعوة الى بعث القومية العربية على أسس اشتراكية ، وقد كان معظم أعضائه من المثقفين والطلاب من سوريا والعراق والأردن .

(ب) الحزب العربي الاشتراكي . وقد أسس عام ١٩٥١ وحقق نجاحا واسعا وانتشرت دعوته في صفوف الفلاحين وبصورة خاصة في سوريا

وعندما قام عهد أديب الشيشكلي اضهد كلا من الحزبين ، وكانت نتيجة هذا الاضطهاد وتشابههما في الأهداف هو اتحادهما دخل حزب واحد أطلق عليه اسم « حزب البعث العربي الاشتراكي » .

وتكون للحزب نواة في بيروت منذ عام ١٩٥١ وخاصة في أوساط الدارسين بالجامعة الأمريكية وانضم اليه عدد من المثقفين وبعض الأوساط الشعبية ، وأخذت هذه المجموعات تعمل في حركة ونشاط ولكن في سرية تامة دون أن يتخذ شكل حزب علني بسبب اضطهاد الحكومة حينذاك للأحزاب ذات الدعوة العربية وخاصة في عهد السيد كميل شمعون .. الا أنه بانهاء هذا العهد أخذ الحزب يعمل على نشر رسالته علنا أسوة بباقي الأحزاب التي لم يخصص لها بالعمل قانونا .

ولا زال الحزب حتى الآن رغم محاولاته العديدة يعتبر حزبا غير قانوني في لبنان .

ولحزب البعث عامة قيادة قومية تضم جميع الأقطار العربية وكان مركزها دمشق قبل الوحدة بين مصر وسوريا ، وتشتت في عهد

الوحدة بسبب حل الأحزاب ، ثم عادت الى دمشق مرة أخرى عقب الانقلاب الذي أسهم فيه الحزب وسيطر على الحكم في مارس عام ١٩٦٣ . وللحزب قيادة قطرية في كل بلد عربي تقريبا وتتركز قوة الحزب في مدينة طرابلس بلبان .

أهداف الحزب :

يؤكد الحزب أن نشاطه في لبنان يهدف الى التركيز على علمانية الدولة والاصرار على الناحية الاشتراكية واتباع الوسائل الديمقراطية في جعل الوحدة العربية مطلبا شعبيا عاما لكل الفئات .

تنظيم الحزب :

اعتمد الحزب في تنظيمه على طريقة الحزب الشيوعي تقريبا فالشخص لكي يصبح حزبيا عليه أن يمر أولا في مرحلة « الصديق » وخلال تلك الفترة عليه أن يحضر حلقات أسبوعية . يحاضر فيها أحد الحزبيين القدامى عن مبادئ الحزب ، ويضع المحاضر ملاحظات عن كل شخص يحضر حلقة ويختبره في « نضاليته » وتحمله المسؤولية وتفهمه لمبادئ الحزب .

وإذا كانت ملاحظات المحاضر ايجابية ضم الشخص الى الحزب بعد ستة أشهر على الأقل ، ولا يدخل الشخص كعضو عامل ، بل كعضو تحت الاختبار لمدة ستة أشهر أخرى ، وعليه واجبات الفرد العادي خلال تلك الفترة ولكنه لا يتمتع بحقوق الاطلاع على أسرار الحزب وليس له الحق في الاشتراك في انتخابات القيادة القطرية .

والحزب مقسم الى مجموعات من « الخلايا » ، وتضم الخلية الحزبية عادة سبعة أو تسعة أشخاص وتعتقد اجتماعا كل أسبوع ، ويشرف عليها أحدهم ويطلق عليه اسم « أمين السر » وينتخب غالبا من قبل أعضاء الخلية .

وأمين السر يشكل مع بقية أمناء السر الآخرين في الحى أو القرية

قيادة فرعية تجتمع مرة كل أسبوع لتنظيم العمل الحزبي داخل الحى أو القرية .

وكل قيادة « حى » أو « قرية » تنتخب عضوا يمثلها في قيادة شعبة المدينة أو شعبة المنطقة ، وكل شعبة تنتخب عضوا منها يمثلها في المؤتمر القطرى الذي يجتمع مرة كل سنة لانتخاب القيادة القطرية التى تتكون من اثني عشر عضوا .

والقيادة القطرية تنتخب عنها ثلاثة في القيادة القومية التى تضم ممثلين عن القيادات القطرية في البلدان العربية التى للحزب فروع فيها .

حزب البعث والوضع اللبناني :

ان الوضع الخاص للبنان جعل حزب البعث يرسم سياسة خاصة بالنسبة له لتنفيذها في لبنان . فالحزب يواجه القضية اللبنانية من ناحية قومية عربية اشتراكية ، ويرى أنه لكي يضمن نجاح دعوته في لبنان لابد من تحقيق فكرة التخلص من شائبتين في لبنان ، احدهما مصابة به الفئة الانعزالية والثانية مصابة بها العناصر الطائفية من جميع الفئات ، وان النضال الشعبى هو السبيل المثالى لتخليص لبنان من جميع عقده ، وكل نضال آخر في غير هذا الاتجاه انما هو تجاهل للواقع .

ويرى الحزب أن لبنان مهما قيل عن وضعه فهو بلد عربي يعيش في المحيط العربي منذ قرون ، فهو مشارك جغرافيا وتاريخيا واقتصاديا لبقية اخوانه العرب ، ودخول لبنان الجامعة العربية كان تأكيدا واقعا لعروبة لبنان وقوميته العربية المرتكزة الى الواقع الحى . وفى هذا المجال فان مهمة الحزب هى العمل على تدعيم هذا الواقع الرسمى وتشبيته بعمل شعبى عربي موحد ومشترك لكي لا يبقى تمثيلا شكليا مصطنعا ، خاصة وأنه يوجد عشرات الألوف من اللبنانيين يتمردون على جميع القيود المصطنعة بين البلاد العربية ويعملون أحرارا في أقطار عربية مختلفة .

مبادئ الحزب :

نص ميثاق الحزب أى قانونه الأساسى على تحديد شخصية الأمة العربية ورسالتها وتوضيح لمعنى القومية ومفهوم الاشتراكية ، فالحزب يرى أن العرب أمة واحدة لها حقها الطبيعى فى أن تحيا فى دولة واحدة وأن تكون حرة فى توجيه مقدراتها ، ولهذا فانه يعتبر أن الوطن العربى وحدة سياسية اقتصادية لا تتجزأ ولا يمكن لأى قطر من الأقطار العربية أن يستكمل شروط حياته منعزلا عن الآخر ، كما أن الأمة العربية وحدة ثقافية وجميع الفوارق القائمة بين أبنائها عرضية زائفة تزول جميعها بيقظة الوجدان العربى ، ويجب أن يكون الوطن العربى للعرب وحدهم حق التصرف فى شئونه وثرواته وتوجيه مقدراته .

ونظرة الحزب الى شخصية الأمة العربية تتلخص فى أن الأمة العربية تختص بمزايا تتجلى فى نهضتها المتعاقبة ، وتتسم بخصب الحيوية والابداع وقابلية التجدد والانبعاث ، ويتناسب انبعاثها دوما مع نمو حرية الفرد ومدى الانسجام بين تطوره وبين المصلحة القومية ، ولهذا فان حزب البعث العربى الاشتراكى يعتبر أن حرية الكلام والاجتماع والاعتقاد والفن مقدسة لا يمكن لأى سلطة أن تنقضها ، وأن قيمة المواطنين تقدر — بعد منحهم الفرض المتكافئة — بحسب العمل الذى يقومون به فى سبيل تقدم الأمة العربية وازدهارها دون النظر الى أى اعتبار آخر .

ويلخص الحزب رسالة الأمة العربية فى أنها ذات رسالة خالدة تظهر بأشكال متجددة متكاملة فى مراحل التاريخ ، وترمى الى تجديد القيم الانسانية وحفز التقدم البشرى وتنمية الاسعاج والتعاون بين الأمم ، ولهذا يعتبر أن الاستعمار وكل ما يمت اليه عمل اجرامى يكافحه العرب بجميع الوسائل الممكنة وهم يسعون فى حدود امكانياتهم المادية والمعنوية الى مساعدة جميع الشعوب المناضلة فى سبيل حريتها .

ورأى الحزب أن القومية حقيقة خالدة ، وبأن الشعور القومى الواعى الذى يربط الفرد بأمة رباطا وثيقا هو شعور مقدس حافل

بالقوى الخالقة ، حافز على التضحية ، باعث على الشعور بالمسؤولية ، عامل على توجيه انسانية الفرد توجيهها عمليا مجديا .

ونظرة الحزب الى الاشتراكية هى أن الحزب شعبى يؤمن بأن السيادة ضرورة منبعثة من صميم القومية العربية ، لأنها النظام الأمثل الذى يسمح للشعب العربى بتحقيق امكانياته وفتح عبقريته على أكمل وجه ، فيضمن للأمة نموا مضطربا فى انتاجها المعنوى والمادى ، وتآخيا وثيقا بين أفرادها . ويؤمن الحزب بأن السيادة ملك للشعب وأنه وحده مصدر كل سلطة وقيادة ، وأن قيمة الدولة ناجمة من انبثاقها عن ارادة الجماهير ، كما أن قدسيتها متوقفة على مدى حريتهم فى اختيارها .

لذلك ، يعتمد الحزب على أداء رسالته على الشعب ويسعى للاتصال به اتصالا وثيقا ، ويعمل على رفع مستواه العقلى والاقتصادى والأخلاقي والصحى لكى يستطيع الشعور بشخصيته وممارسة حقوقه فى الحياة الفردية والقومية .

واقع الحزب على الصعيد العملى :

مع أن مبادئ الحزب جميلة الصياغة منطقية خالية من الشوائب ، الا أن ممارسة الحزب لنشاطه على الصعيد العملى أظهرت أنه كان خياليا فى تصورات أو أن القائمين عليه قد فشلوا فى توجيهه لتحقيق وتطبيق نظرياته فى الميدان العملى ، ولعل تجربة الوحدة بين مصر وسوريا كانت المحك الرئيسى فى اظهار الحزب على حقيقته .

حزب البعث والوحدة :

عندما قامت الوحدة بين مصر وسوريا وظهرت الجمهورية العربية المتحدة كدولة كبرى ، كان رأى الحزب أن هناك التقاء على بعض الأهداف الأساسية وعلى الخطوط الكبرى للسياسة العربية بينه وبين قيام الجمهورية العربية المتحدة . ويعتقد الحزب أن الجمهورية كدولة كبرى قدمت للقضية العربية خدمات كبرى وباستطاعتها أن تستمر فى تقديم هذه القوة الدافعة التى تحقق آمال العرب بتوحيدهم على الأسس التقدمية التى يؤمن بها الحزب .

ويرى الحزب أنه بمقدار ما تنجح الجمهورية العربية المتحدة في تجسيد المفهوم التقدمي للفكرة العربية ، فانه بذات المقدار يسهل لفكرة حزب البعث الانتشار ، اذ أنها تثبت أن هذه الأفكار التي ينادى بها ليست خيالا ، بل تعبيراً عن آماني وحاجات الشعب العربي . ويرى الحزب أن العمل على صعيد الوحدة والاشتراكية يجب ألا يصدر من جانب واحد ، أى من جانب الجمهورية العربية المتحدة وحدها ، ذلك أن للبنان — مثلاً — دوراً خاصاً في توضيح الفكرة العربية في مفهومها الايجابي وفي المساهمة في تطويرها من الرواسب التي عقلت بها ، ومن الانحرافات التي تظهرها بمظهر طائفي أو ديني أحياناً .

ومع هذا كان الحزب بتصرفاته أول معول هدم في فسم وحدة الجمهورية العربية المتحدة وذلك بتصرفات مثليه في الحكم واتجاههم الى ارضاء الجانب الشخصي دون مراعاة العامل القومي وبذلك اتضح أن المبادئ الخلافة شيء والقائمين على تنفيذها شيء آخر ولا علاقة بين النقيضين الا بمقدار ما يتحقق من التقاء في سبيل مصلحة شخصية .

(ج) الاحزاب التقليدية

١ - حزب الكتلة الوطنية

أسس هذا الحزب عام ١٩٣٥ ، ويضم حوالي عشرة آلاف عضو معظمهم من المسيحيين .

ويعتبر هذا الحزب من الأحزاب الشخصية التي أنشأها مجموعة من الأشخاص تربطهم ببعض مصالح انتخابية وعائلية ، وقد كانت هذه التكتلات الشخصية تجرى قبل الانتخابات النيابية عادة ، حيث كانت هذه الوسيلة متبعة في ذلك الوقت لضمان نتيجة الانتخابات التي كانت تجرى على طريقة القائمة ، اذ يتفق بعض الوجهاء على تبادل الأصوات أثناء المعركة الانتخابية ، فاذا تم لهم ما يريدون تفرقت التكتلات لأن كل طرف قد حقق هذه . واذا تضاربت المصالح تفرقت التكتلات أيضاً لعدم وجود أى فائدة من ورائها .

وقد كانت بداية التكتل الذي أدى الى قيام « الكتلة الوطنية » هو النزاع الذي قام بين عائلتي « الخوري » و « اده » للوصول الى زعامة المسيحيين في لبنان ، وبالتالي الوصول الى كرسي رئاسة الجمهورية .

وقد أنشئت كتلتان في ذلك العهد ، أطلق اميل اده على كتلته اسم « الكتلة الدستورية » .

ولم يكن هناك أى اختلاف بين الكتلتين بالنسبة لموقف كل منها من الانتداب الفرنسي والحركات الاستقلالية سوى أن اميل اده كان متطرفاً في آرائه الخاصة وكان يهدف الى صبغ لبنان باللون المسيحي (١) ، وكان يخشى اليوم الذي يصبح فيه المسلمون أكثرية في لبنان — نظراً لتناسلهم السريع — مما سيؤدي الى طغيانهم العددي ومما قد ينتج عن ذلك من قوة لن تكون في صالح مسيحية لبنان ، لذلك كان من رأيه أنه من الأفضل أن يبقى لبنان صغيراً على أن يظل مسيحياً ، من أن يصبح كبيراً ويطغى عليه المسلمون .

وحزب الكتلة يشبه من هذه الناحية حزب الكتائب في انكماشه وانزاليته وتعصبه المسيحي ، وسبب ذلك أن أنصار الكتلة الوطنية هم في غالبيتهم من سكان المناطق الجبلية في كسروان ومنطقة الشون التي يتميز أهلها بالتعصب الديني نتيجة للاضطهاد الذي لاقاه سكان جبل لبنان في العهد التركي .

العلاقة بين الكتلة الوطنية والكتائب :

العداوة على أشدها بين الحزبين ، وذلك لأن كلا منهما يعمل في ميدان واحد ويحاول جمع أكبر عدد ممكن من الأنصار حوله ، ومعنى أن يكسب أحدهم نصيراً هو أن يخسر الآخر هذا العضو ، وازدهار أحد الحزبين لابد وأن يكون على حساب الآخر .

(٢) كان اميل اده يصرح علناً « اذا لم يرد المسلمون قبول الوضع الراهن في لبنان ، فما عليهم الا الرحيل الى الحجاز » ، كما صرح لأحد الصحفيين الأمريكيين بأنه « لا علاقة له ولا صلة له بالشرق أو العروبة وأنه وجميع الموازنة في تفكيرهم ولفتهم غربيون » .

وقد ضعفت الكتلة الوطنية بل وانهارت بعد فشل رئيسها في انتخابات رئاسة الجمهورية عام ١٩٤٣ . وكانت الضربة القاضية لوطنية رئيس الحزب هي حينما عينه الفرنسيون رئيسا للجمهورية على اثر اعتقال رئيس الجمهورية المنتخب وفشله في تشكيل الوزارة ، حيث لم يقبل أحد التعاون معه نظرا للظروف التي قامت في ذلك الوقت ولنظرة الجميع اليه على أنه رئيس غير شرعي للبلاد . وقد اتجهت النية بعد استقرار الأوضاع في البلاد والافراج عن الرئيس الشرعي الى محاكمة « اميل اده » بتهمة الخيانة العظمى ، وأثير ذلك في مجلس النواب في شهر ديسمبر عام ١٩٤٣ ، الا أن منافسه الشيخ بشارة الخوري لم يوافق على ذلك محافظة على وحدة صفوف المسيحيين ، واكتفى مجلس النواب بفصله من عضويته بحجة أنه قبل وظيفة عامة وهو نائب .

وخمد نشاط الكتلة الوطنية عدة سنوات ازدهر خلالها حزب الكتائب ، وأصبح أكبر حزب منظم له تفوذ داخل لبنان . وتوفي مؤسس الكتلة الوطنية وحل محله في ادارة شئونها ولداه ، وأصبح أحدهما وهو السيد « ريمون اده » رئيسا للحزب ويستعمل الحزب لفظ « العمد » بدلا من الرئيس .

دستور الحزب :

قسم الحزب نشاطه الى قسمين وأوضح مبادئه لكل اتجاه على الشكل التالي :

(أ) السياسة الخارجية : يرى أن يكون الهدف منها هو صيانة مصلحة الشعب اللبناني أولا ثم توثيق التعاون بين الدول العربية جميعا على أساس المساواة في السيادة بين جميع الدول المتعاونة ضمن ميثاق الأمم المتحدة وميثاق الجامعة العربية وبذلك يتحقق للبنان المساهمة في توطيد السلم العالمي على أساس ميثاق هيئة الأمم المتحدة ، والتعاون الوثيق مع البلدان المجاورة بما لا يمس استقلال لبنان وسيادته وشخصيته ، والتعاون مع الدول الديمقراطية على أساس المساواة وتبادل

المنافع والمصالح ، وتعزيز شأن المغتربين وتوثيق روابطهم بالوطن الأم واقرار جنسيتهم اللبنانية واعتبارهم في الاحصاء والتمثيل النيابي .
(ب) السياسة الداخلية : يرى اتباع سياسة انعاش اجتماعي

واقتصادية تفضي الى رفع مستوى معيشة المواطن اللبناني ، والعمل بكافة الطرق على تمكين الوحدة الوطنية بين اللبنانيين من مقيمين ومغتربين ، وايجاد صندوق وطني يساهم فيه اللبنانيون المقيمون والمغتربون لتوثيق الصلات فيما بينهم ولتأمين عودة المغتربين المحتاجين .

٢ — حزب الاتحاد الدستوري

« الكتلة الدستورية »

قام هذا الحزب على انقاض الكتلة الدستورية التي أنشئت عام ١٩٣٤ ، وتعتبر أقدم حزب في لبنان . وقد أسسها الشيخ بشارة الخوري رئيس الجمهورية الأسبق . وقد ضعفت الكتلة عندما أصبح رئيسها رئيسا للجمهورية وأصبحت في حكم العدم خلال فترة رئاسته لأنها اعتبرت أنها قد أدت الغرض من قيامها ، الا أن الحياة دبت فيها بعد استقالة الرئيس من منصبه فأعيد تنظيمها وأطلق عليها اسم « حزب الاتحاد الدستوري » وأصبح الشيخ بشارة رئيسا روحيا له وانتخب له من بين الأعضاء رئيسا اداريا .

ويضم الحزب حوالي سبعة آلاف عضو .

ويعتبر الحزب نفسه حزبا سياسيا لبنانيا يعمل في نطاق الأنظمة والقوانين القائمة على الأسس المبنية في دستوره ، وأن كل عمل خاص أو عام يجب أن يهدف قبل كل شيء الى ايجاد مستوى مادي وروحي يتيح لشخصية الانسان أن تنمو على الوجه الأفضل في اطار الحرية والتسامح والألفة الاجتماعية .

دستور الحزب :

قسم الحزب دستوره الى عدة أبواب يتبين من خلالها أهدافه وغاياته في مختلف الميادين ، وقد حدد هذه الأهداف في الميدان الداخلي والخارجي على الشكل التالي :

(أ) السياسة الداخلية : يؤكد الحزب ضرورة المحافظة على الميثاق الوطني والسهر على تنمية الروح الوطنية عند اللبنانيين ، وإلغاء الطائفية تدريجياً وجعل الكفاءة وحدها أساساً للتوظيف ، ثم يرسم الحزب عدة برامج يطالب الحكومة باتباعها بالنسبة للسياسة المالية والاقتصادية والأحوال الاجتماعية وشئون التعليم ، ولم ينس الحزب أن يحدد علاقته بالمغتربين ويخطط لتنميتها وتطويرها .

(ب) السياسة الخارجية : ينادى الحزب بالمحافظة على استقلال لبنان وسيادته في حدوده الحاضرة . على ألا يكون هناك امتياز في لبنان لدولة على أخرى ، إلا أنه يرغب في أن يكون هناك تعاوناً وثيقاً مع الدول العربية في نطاق ميثاق الجامعة العربية وتقوية تلك الجامعة وإعادة تنظيمها على صورة تتيح لها تحقيق غاياتها ، أما علاقة لبنان مع الدول الأجنبية فيجب أن يكون أساسها التعاون مع الجميع على أساس ميثاق الأمم المتحدة وضمن منظمة الأمم المتحدة .

٣- حزب النداء القومي

أسس هذا الحزب في عام ١٩٤٥ على أساس أنه نظام شعبي تمثل فيه إرادته الحرة المنظمة ، والحزب يرى نفسه تاج أخوة مشرة بمقدار ما هو مسلك وطني أو فكرة قومية ضد العنصرية الطائفية الدينية والمذهبية في الوطن ، وضد العنصرية الإقليمية والقبلية والطبقية في الهيئة الاجتماعية .

مبادئ الحزب :

يؤمن الحزب بضرورة وجود كيان لبناني موحد مستقل ذي سيادة وطنية وقومية داخل حدوده التي تقررت نهائياً عام ١٩٤٣ .

ويرى الحزب أن لبنان بلد عربي الأرومة والطابع والمقصد ، لذلك فمن الضروري أن يشترك إيجابياً مع سائر المجموعات الدولية العربية والأجنبية جهد طاقة لبنان في صيانة الأمن والسلام العالمي .

ويؤمن الحزب بأنه ضمن الحقائق القومية النهائية المطلقة وضمن وطنية لبنانية صحيحة ، وضمن أساليب حكيمة للتوفيق والتسويق المستمر بين هذين الأمرين المقررين الواقعيين يباشر السهر على ذلك قوميون صادقون لا يمكن أن يقوم بينهم أي تعارض أو تناقض .

الحزب والعروبة :

عندما أنشئ الحزب كان الشكل الغالب عليه أنه حزب عربي متطرف يعمل من أجل العروبة والقومية العربية وتحقيق قيام الوطن العربي الكبير بطريق غير مباشر وأنه يخفي تلك الأهداف خوفاً من أن تحاربه سلطات الحكم القائمة .. وعلى أساس هذا الشكل اكتسب الحزب أنصاراً كثيرين .

إلا أن الحزب قد كشف عن اتجاهه في عام ١٩٥٥ عندما وقفت جميع القوى العربية المتحررة، وحتى معظم الأحزاب اللبنانية — على اختلاف درجات طائفيتها — وقفت في وجه انضمام لبنان إلى حلف بغداد ، إلا أن حزب النداء القومي كان هو والحزب القومي السوري من أكبر دعاة

(ب) في الحقل الدولي : يحرص لبنان على احترام شرعية الأمم المتحدة وعلى أداء واجباته في المنظمة الدولية ، وعلى الاسهام في التعاون الانساني السلمي والافادة من هذا التعاون كما توفره هيئات المنظمة وأجهزتها وقوانينها . ويحرص في كل حال على اثناء وتنمية وحفظ أطيح علاقات الود بكل الدول ولا سيما تلك التي تضيف مقترين لبنايين .

(ج) في الحقل الداخلي : يحرص الحزب على استمرار وتعزيز نظام الحكم الديمقراطي ويناهض المدعوات الطائفية والعنصرية والاقليمية والاقطاعية على مختلف أشكالها ، ويدين بالوحدة الوطنية والسواة التامة بين اللبنانيين جميعا ، كما يعمل في حقول الاجتماع والاقتصاد على تطبيق قواعد العدالة الاجتماعية لانصاف ورفع مستوى النكات المنتجة العاملة ، ويؤيد الحزب السياسة اللبنانية التقليدية بتشجيع توظيف الرساميل المغتربة والعربية والأجنبية في لبنان .

عضوية الحزب :

يحق لكل لبناني ولبنانية الانتماء الى الحزب على ألا يقل عمره عن ستة عشر عاما ، ويقدم طلب الانتماء الى مكتب الفرع المطلى الذي يقيم في نطاقه الطالب ، فيرفعه هذا المكتب مشفوعا برأيه الى مفوض الاقليم ، أو يقدم الى هذا المفوض رأسا عند عدم وجود مكتب محلي . فيقبله المفوض أو يرده .

تنظيم الحزب :

يقسم الحزب اثني عشر جهازا (١) ينتخب أعضاؤها رئيس الحزب . ومدة الرئاسة ست سنوات يعاونه ثلاثة نواب ، وأهم جهاز من هذه

(١) أجهزة الحزب هي :

رئاسة الحزب	الهيئة الاستشارية	مفوضيات الاقاليم
نيابة الرئاسة	أمانات الحزب	لجان المفوضيات الاستشارية
اللجنة التنفيذية	مجلس الأمناء	مكاتب الفروع المحلية
العليا	لجان الأمانات	منظمة الشباب
الهيئة النيابية	الاستشارية	

الأجهزة : هو الهيئة التنفيذية العليا وتتكون من ستة عشر عضوا عدا الرئيس ، منهم سبعة هم أمناء الحزب بحكم وظيفتهم وخمسة تنتخبهم الهيئة النيابية وأربعة تنتخبهم الهيئة الاستشارية لمدة ثلاث سنوات يجوز تجديدها .

ومهمة هذه الهيئة هي مناقشة موازنة الحزب وتصديقها ، وتقرر مواقف وسياسة الحزب العامة في الشؤون الوطنية العليا الخارجية والداخلية وعلاقاته بالهيئات الرسمية والأحزاب ، كما تحدد موقف ممثلي الحزب في الحكومة والمجلس النيابي وسائر الهيئات العامة ، وتسمى كذلك المرشحين للنيابة والهيئات المنتخبة من أعضاء الحزب وغيرهم .

وللحزب سبع أمانات (١) مهمة كل أمين فيما يتعلق به - هي تأمين أعمال وتحقيق أهداف أمانته واعداد اقتراحاتها ومشاريعها وموازتها وتنفيذ ما يتقرر منها ، وهم يعتبرون رؤوس الادارة في التنظيم الحزبي المتسلسل .

(د) احزاب من نوع خاص

أولا - الاحزاب الأرمنية

الأرمن في لبنان :

كان عدد الأرمن في لبنان في أواخر العهد التركي قليلا جدا وهم الذين يطلق عليهم اسم « أرمن قديم » وحينما بدأت مذابح الأرمن في تركيا في أواخر الحرب العالمية الأولى ، هاجر قسم كبير من أرمن تركيا ولجأوا الى سوريا ولبنان ، ثم هاجرت دفعة جديدة منهم في عام ١٩٣٧ الى سوريا ولبنان بعد أن ضم لواء الأسكندرية الى تركيا . وقد خيرتهم فرنسا حينذاك في اختيار احدى الجنسيين السورية أو اللبنانية ، فاختار قسم كبير منهم الجنسية اللبنانية وأقاموا في ضواحي بيروت .

(١) للحزب سبع أمانات هي :

أمانة السر العامة	أمانة الداخلية	أمانة المالية
أمانة الخارجية والتمثيل	أمانة العمل والتعاون	أمانة التوجيه
أمانة الاجتماع والرياضة		

وقد عاد قسم منهم الى الاتحاد السوفيتى عام ١٩٤٥ عندما فتح لهم باب الهجرة الى ارمينيا السوفيتية .

والأرمن طائفة منظمة متضامنة مما جعل لها كيانا قويا يؤثر — الى حد ما — فى السياسة الداخلية فى لبنان ولو بصورة غير مباشرة ويمثلهم فى مجلس النواب خمسة نواب أربعة منهم من الأرمن الأرثوذكس والخامس من الأرمن الكاثوليك ، وقد طالب الأرمن عام ١٩٥٥ بأن يكون لهم مقعد فى الوزارة ، وقد تحقق لهم ذلك فى عام ١٩٦٠ ، وكان أول حدث مهم فى تاريخ الأرمن فى لبنان . وليس للأرمن ولا لنوابهم أثر فى توجيه السياسة اللبنانية ، غير أن العناصر الشيوعية التى تؤلف دعامة قوية فى الحزب الشيوعى اللبناني أرمينية .

وبين أفراد هذه الطائفة فريق من كبار الأطباء والصيدالة ورجال الأعمال ، كما أن أعمال الصيرفة تكاد تكون محصورة فيهم ، إلا أن الأكثرية الساحقة تعيش فى فقر مدقع وما تزال تقيم فى أكواخ صغيرة فى ضواحي بيروت ويمارسون مهنا متواضعة .

والأرمن فى لبنان ينقسمون الى حزبين سياسيين هما الطاشناق والهانشاق ، والحديث عن الأحزاب السياسية الأرمينية فى لبنان يعنى الحديث عنها فى مختلف أنحاء العالم ، فكل حزب أرمينى فى أية دولة أجنبية هو امتداد أو فرع من الحزب الرئيسى الذى نشأ فى « أرمينيا » . والأحزاب الأرمينية الموجودة فى لبنان هى فروع من هذه الأحزاب الرئيسية ، لها نفس المبادئ .. تتبنى نفس الوسائل وتسعى الى نفس الأهداف التى ينظمها القانون الأساسى لهذه الأحزاب ، وبالإضافة الى ذلك فانها تضمر بعضها البعض نفس الكراهية التقليدية التى صاحبت وجود هذه الأحزاب منذ نشأتها .

وليس لهذين الحزبين من أثر ظاهر فى الحياة السياسية اللبنانية ، كما أن السلطات اللبنانية لا تشعر بوجودها الا فى حالتين :

الحالة الأولى : هى قيام المعارك الدامية بين أنصار الحزبين نتيجة لخلافاتهما العقائدية التى تؤرق البلاد .

والحالة الثانية : أنصار حزب « الهانشاق » هم الدعامة الرئيسية للحزب الشيوعى اللبناني .

وان كان الأرمن قد استطاعوا أن يكون لهم نواب داخل المجلس النيابى اللبناني وأن يمثلهم وزير فى الوزارة اللبنانية ، فليس مرجع ذلك الى قوة التنظيم الحزبى الأرمينى أو قوة أحد الحزبين ، بل يرجع ذلك الى النفوذ الشخصى داخل اطار الحياة الاقتصادية والاجتماعية للجالية الأرمينية التى يبلغ تعدادها أكثر من مائة ألف شخص نال قسم كبير منهم الجنسية اللبنانية .

وللجالية الأرمينية فى بيروت مجلس ادارة معظم أعضائه يمثلون حزب الطاشناق .

وقد ظلت علاقات الحزبين ببعضهما ببعض يسودها الهدوء المصطنع الى أن انفجرت فى عام ١٩٥٢ للخلاف على الانتخابات الخاصة بالكنيسة الأرمينية ، ومنذ ذلك الوقت فان حوادث الصدام بين الفريقين تتكرر فى فترات متقاربة .

وينظر كل من الحزبين الى الآخر نظرة مختلفة فالهانشاق ينظرون الى الطاشناق على أنهم أتباع الولايات المتحدة الأمريكية وعملاء لها .

والطاشناق ينظرون الى الهانشاق على أنهم عبيد الاتحاد السوفيتى وخائنوا القضية الأرمينية .

وفيما يلى عرض لنشأة وتطور ومبادئ كل من الحزبين :

١ — حزب الهانشاق

HANCHAKS

كلمة هانشاق تعنى بالعربية « الجرس » Thebell . وقد أنشئ الحزب فى عام ١٨٨٨ فى سويسرا ، وكان مؤسسوه جميعا من المتأثرين بمبادئ « كارل ماركس » مما جعل هذا التأثير ينعكس على مبادئ الحزب وأهدافه منذ انشائه حتى اليوم .

مبادئ الحزب :

عمل الحزب. منذ نشأته على الدعوى للنهوض بالأرمن وتخليصهم

من السيطرة التركية ، وجعلهم أهلا للمشاركة في سياسة الدولة ، والثورة ضد العبودية التي يرزحون تحتها والقضاء على كافة العقبات التي تعوق تقدمهم الثقافي والاقتصادي ، والعمل على خلق الظروف السياسية الملائمة أمام طبقة العمال حتى يتاح لهم فرصة التعبير عن رأيهم وتحسين أوضاعهم ، بالإضافة الى وضع حد للاستعمار التركي واستغلال تركيا لأرمينيا والمطالبة بمنح الأرمن الاستقلال الذاتي وتحسين أوضاع السكان .

وكان من رأى الحزب عدم وجود فرق بين تكوين الدولة البورجوازي وتكوينها الاقطاعي ، لأن كلا من الوضعين يتجاهل مصالح العمال ولا يسعى الى تحسين حالتهم ، لذلك فإن الاشتراكية هي خير الأوضاع لتخليص العمال من الشقاء الذي يعيشون فيه .

وتتلخص وسائل الحزب في تحقيق أهدافه في الدعاية للقضية الأرمينية بكافة السبل ، واستعمال وسائل العنف ضد العدو اذا لزم الأمر ، ولذلك يرى من الضروري تكوين جماعات من الفدائيين تضم الشباب الثائر في الحزب وتدريبهم على القيام بحرب العصابات ، والتعاون مع الأقليات الأخرى التي تريد التخلص من الحكم التركي ، وذلك بمساعدتها دعائيا وعسكريا .

تطور الحزب :

عندما استقرت أوضاع الحزب اتخذ من لندن مركزا رئيسيا له حتى لا يكون واقعا تحت تهديد السلطات التركية ، وقد نجح الهانشاق في خلق جو من الرعب في الأراضي التركية بالالتجاء الى حرب العصابات والقيام بالمظاهرات في مختلف المناسبات مما لفت اليهم أنظار السلطات التركية .

في عام ١٨٩٦ بدأ الخلاف يدب في صفوف الحزب ، وكلان الخلاف القائم سببه التنافس على زعامة الحزب ثم تحديد الأهداف التي يسعى الحزب الى تحقيقها ، وقد أدى ذلك الى ضعف الحزب وانفصال عدد كبير منهم عنه وألف المنشقون حزبان جديدا هما

«حزب الرامجقار Ramagavar» الديمقراطيون ، وحزب «الأزدجار Asadagar» أي الأحرار .

وكان سبب انهيار الحزب أيضا هو أن النظرية الأيديولوجية التي تبناها في ذلك الوقت — وهي النظرية الماركسية — كانت لا تتلاءم وروح البيئة التي يعيشون فيها ، فأرمينيا لم يكن بها في ذلك الوقت طبقة عمال المصانع حتى تنطبق عليهم نظرية ماركس ، كما أن العمال في غالبيتهم العظمى كانوا عمالا زراعيين ولم يكن في مقدورهم أن يفهموا الفلسفة التي كان الهانشاق يحاولون أن يحملوها على الاقتناع بها ، ومع ذلك فقد اكتسب الهانشاق ود الفلاحين عن طريق آخر وهو توزيع السلاح عليهم بحجة الدفاع عن أنفسهم ثم الدفاع عن أرمينيا . وقد عمل الهانشاق منذ بداية نشاطهم على تفضيل المصالح الطبقية على المصلحة العامة ، وكان اتخاذ الحزب مركزه الرئيسي في لندن سببا من أسباب ضعفه وتفككه ، إذ أن أي قرار ثوري كان لابد من موافقة مجلس ادارة الحزب عليه في لندن مما كان يعرقل نشاط الحزب .

وقد نجح الحزب في خلق قيادات وشخصيات قوية عملت على احياؤه وبعثه من جديد ، وفي ظل هذه القيادات الجديدة بدأ الحزب يتطور فكون له فروعا في كل دولة تستقر بها جالية أرمينية ، وكان أول فرع أنشئ للحزب في فرنسا .

وخلال الحرب العالمية الأولى أظهر الحزب تفانيا في خدمة روسيا ، وفي مارس عام ١٩٢١ عقدت معاهدة بين روسيا السوفيتية وتركيا تم فيها التنازل لتركيا عن جزء من أراضي أرمينيا والباقي أطلق عليه اسم «أرمينيا السوفيتية» وألحق بروسيا .

وكانت هذه المعاهدة بداية عصر ذهبي في حياة حزب الهانشاق ، فبدأ الحزب يطبق المبادئ الاشتراكية ، ينادي بها ويعمل لها وبدأ يسير في ظل الاتحاد السوفيتي منذ ذلك الحين .

وخلال الحرب العالمية الثانية وأثناء تحالف الاتحاد السوفيتي مع الولايات المتحدة الأمريكية ، حقق الحزب بعض المكاسب الشعبية ،

اد انضوى تحت لوائه عدد غير قليل من الأرمن لكي يحصلوا على مكاسب شخصية ، وخاصة بعد أن أيقنوا أن تغيير الوضع في بلادهم وحصولها على الاستقلال التام وانفصالها عن الاتحاد السوفيتي أمر أصبح مستحيلا .

وقد عمل حزب الهانشاق على تجميع كافة الهيئات الأرمنية المعادية لحزب الطاشناق داخل نطاق منظمة واحدة أطلق عليها اسم « الجبهة المتحدة » ، وأصبحت هذه الجبهة أداة طيعة في يد الاتحاد السوفيتي بطريق مباشر أو غير مباشر (١) .

ويتبنى الحزب سياسة الارتباط بالاتحاد السوفيتي ، ويقدر عدد أعضائه في مختلف أنحاء العالم بحوالى مليون شخص . ويقدر عدد أعضائه في بيروت بأكثر من عشرين ألف شخص .

٢ — حزب الطاشناق

DASHNAK أو DASHNAK SOUTYOUN

تعنى كلمة طاشناق في اللغة العربية « الشرف » .

ويطلق هذا الاسم على مجموعات هيئات أرمنية توحدت وأنشأت حزبا يمثل « الاتحاد الثوري الأرمني » وقد فكر في انشاء هذا الحزب عام ١٨٩٠ أى عقب انشاء حزب الهانشاق بعامين .

نشأة الحزب :

في الفترة ما بين عامي ١٨٨٢ — ١٨٨٦ فكر بعض الأرمن المقيمين في موسكو في تكوين هيئة أطلق عليها اسم « اتحاد الوطنيين » وأصدرت صحيفة أطلق عليها اسم « رسول الحرية » ، وقد أنشئت فروع لهذا الاتحاد في بعض عواصم المقاطعات السوفيتية وخاصة في

(١) أصدر الحزب بياناً في نوفمبر عام ١٩٤٧ جاء فيه :

« ان مطالب أرمنيا الوطنية لا يمكن أن تتحقق عن طريق استقلالها ، بل عن طريق ارتباطها بالاتحاد السوفيتي ، واليوم فان أرمنيا في ظل الاتحاد السوفيتي تقف فخورة رافعة الرأس اذ أن قوتها الخلاقة استطاعت أن تعيد بناء صناعاتها وزراعتها ، لذلك فاننا نحى روسيا السوفيتية »
The Armenian Community — Sarkis Alaminian — P. 398.

« أريشان » عاصمة أرمنيا ، وفي مدينة « تفلس » عاصمة جورجيا . وكانت « تفلس » مركزا لتجمع الأرمن الهاربين من قسوة الحكم التركي ، فأنشأوا فيها حزب « أرمنيا الفتاة » الذي بدأ يعمل على جمع شتات الأحزاب والهيئات الأرمنية المتفرقة .

وفي نهاية عام ١٨٨٩ قامت السلطات التركية ببعض الاعتداءات على الأرمن مما ألهب شعور الجماهير ، وصادف أن قامت ثورة الطلبة ضد حكومة القيصر في موسكو فأغلقت المدارس وطردت الطلبة الأرمن ، فتجمع « اتحاد الوطنيين » مع أركان حزب « أرمنيا الفتاة » وكونوا حزب الطاشناق في عام ١٨٩٠ بعد أن انضمت اليه كافة التنظيمات الأرمنية ماعدا حزب الهانشاق .

أهداف الحزب :

جاء في مقدمة البيان الذي أعلن بموجبه انشاء الحزب « أنه مكون من أشخاص ينتمون الى مختلف الطبقات وهدفهم الوحيد هدف وطني ، ولا يوافقون على النظرية الاشتراكية التي يتبناها الآخرون .. وأن الحزب يضم أبناء الطبقة الأرستقراطية كما يضم أبناء العمال والفلاحين ، والهدف الرئيسى الذى جمع هؤلاء هو تحرير أرمنيا من الحكم التركي » .

وقد أعلن الحزب أنه ضد استخدام القوة في حل المشكلة بل ان سياسته هى أن يتركها للتطور الطبيعي مع العمل على اثاره هذه المشكلة على الصعيد الدولي .

تطور الحزب :

عند ما تكون الحزب عملت رئاسته على تركيز كافة السلطات بين يديها ، الا أن ذلك كان سيؤدى به الى نفس المصير الذى واجهه حزب الهانشاق . لذلك تمكن بعض أعضاء الحزب عام ١٨٩٢ من اقناع الجمعية العمومية للحزب بتبنى نظام اللامركزية . وأنشئت للحزب فروع في بعض دول أوروبا وآسيا (من بينها سوريا ولبنان) وأمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية ، وكان أول فرع افتتح للحزب في الولايات

المتحدة الأمريكية . وأعطيت لكل فرع سلطة مطلقة في إدارة شؤونه الداخلية مع ارتباطه بالمبادئ العامة للحزب والرجوع إلى المركز الرئيسي في كل أمر خطير .

وقد اتخذ الحزب من « تفلس » مركزا رئيسيا له وبذلك تفادى مرة أخرى الخطأ الذي وقع فيه حزب الهانشاق .

وقد تعاون الطاشناق مع حزب « تركيا الفتاة » منذ انشائه ، وقد جمع بين الحزبين هدف واحد هو التخلص من حكم السلطان عبد الحميد . وبعد خلع السلطان مثل الأرمن في البرلمان التركي باثني عشر نائبا كان من بينهم ستة نواب يمثلون حزب الطاشناق والستة الآخرون لا يمثلون كتلا حزبية واستبعد تمثيل حزب الهانشاق داخل البرلمان .

وبدخول الطاشناق إلى البرلمان تحول إلى حزب مسالم ونسي مبادئه الثورية التي كان ينادى بها ، وقد انتهز حزب الهانشاق هذه الفرصة للنيل منه ولعودة ظهوره على المسرح السياسي مرة أخرى .

وعندما دخلت تركيا الحرب ضد الغرب طلبت من الطاشناق مساعدتها في تجنيد فرقة أرمنية ، إلا أن الأرمن انقسموا على أنفسهم قسمين ، فريق مع الغرب وآخر مع الشرق ، وكانت نتيجة هذا التردد أن دب الخلاف بين حزب الطاشناق وحزب تركيا الفتاة عام ١٩١٤ ، وبذلك عادت الكراهية التقليدية بين الأتراك والأرمن وكانت بداية للمذابح التي قام بها الأتراك ضدهم عام ١٩١٥ . وكانت هذه بداية انهيار شعبية حزب الطاشناق - إلى حد ما - داخل آسيا ، إلا أن فروعه في الولايات المتحدة وأوروبا عملت على بعثه من جديد .

وباتهاء الحرب العالمية الأولى وجد الطاشناق أنفسهم في حرب مع كل من روسيا (لأنهم أعداء الشيوعية) ومع تركيا (لأنهم تخلوا عنها وقت الحاجة ولم يساندوها) ومع الأرمن أنفسهم (لأن سياسة

(١) الجالية الأرمنية ، سركيس المينان ، ١٠٤ .

الحزب كانت سببا في المذابح التي راح ضحيتها آلاف الأرمن) . وفي عام ١٩٢٦ أصدرت سلطات الاتحاد السوفيتي قرار باعتبار حزب الطاشناق حزبا خارجا على القانون ، ومنذ ذلك الوقت بدأ الحزب يعمل على تقوية صفوفه وتنظيماته خارج أرمينيا . ويعتبر الطاشناق أنفسهم حتى الآن حكومة أرمينيا في المنفى .
شعبية الحزب :

استطاع الحزب منذ تكوينه وعن طريق النداءات التي وجهها (١) إلى الشعب الأرمني أن يكسب تأييد معظم الأرمن له ، والسبب في ذلك أنه كان واضحا ولم يناد ببادئ غير مفهومة للشعب ، كما نادى حزب الهانشاق بالاشتراكية في مجتمع لم يتطور تفهم مثل هذه الأفكار . وقد حصر الطاشناق نداءاتهم في إثارة الروح الوطنية وإيقاظها لدى الشعب ، وعندما عرف الشعب الأرمني معنى الاقتصاد ازداد نسبهم ببادئ الحزب الذي اقترح بها كل فرد منهم .. ومن أسباب الغداء القائم حتى الآن بين الطاشناق والهانشاق هو الشعبية التي استطاع الطاشناق أن يحققها في أمد قصير ففاز بذلك غيره وحققه الهانشاق .

(١) كان أول نداء توجه به الحزب إلى شعب الأرمن يلقي ضوءا كاملا على نظرة الحزب الوطنية إلى مشكل كل بلاده . وقد جاء فيه : « اليوم (١٨٩١) تدخل المسألة الأرمنية في عصر جديد ، فقد أصبحت تركيا أرمينيا عدة قرون ، والآن فإن أرمينيا تطلب الحرية . »
« أن الأرمن الذين ظلوا حتى البارحة يمدون أيديهم مستنجدين بالاحسان والمعونة من أوروبا مقتنعون اليوم بأنهم يتقون في المستقبل وفي قدرتهم على تحسين أوضاعهم . أن كان أرميني مدعو اليوم للدفاع عن حقوقه وعن ممتلكاته وعن شرفه وعن عائلته معتمدا على نفسه . »
« لقد تيقظنا أخيرا وليس أمامنا إلا أن نكون أحرارا أو نموت . »
« سوف نطالب بحقوقنا وسلاحنا بأيدينا . » أن كل أرميني مدعو للالتفات حولنا ..
« منذ اليوم نعتبر أنفسنا في حرب ضد حكومة تركيا إلى أن نتحقق لنا الحرية ولو كان ثمن ذلك آخر نقطة من دماننا . »
« فلنجد في سبيل عمل شريف ذي هدف وطني » .

The Armenian Community — Sarkis Alaminian — P. 134.

وسائل الحزب :
يعتمد الحزب لتحقيق أهدافه التي أعلنها ، على الدعاية وخلق
وعي ثوري بين الشعب الأرمني وتسليح الشعب وتكوين وحدات
غداية وتشجيع الجاسوسية على الحكم التركي وتبادل المعلومات التي
يمكن أن يحصل عليها أعضاء الحزب مع القائمين على الحركة ، وجمع
الأموال من الأرمن عن طريق الاكتتابات واستخدام وسائل بث الذعر
ضد الحكومة التركية مثل خطف الضباط والخيانة والتجسس وتخريب
المنشآت الحكومية أو تدميرها ، وحماية الشعب ضد ظلم السلطة
بمختلف الوسائل وتعبيد الطرق لنقل الأسلحة .

علاقة الحزب بروسيا :
في يونيو عام ١٩٠٣ أصدر قيصر روسيا أمرا بإغلاق كنائس
ومدارس الأرمن ومصادرة أملاكهم وذلك عقب اكتشاف نشاط مريب
قام بين أعضاء حزب الطاشناق في موسكو .
وفي عام ١٩٠٨ بينما كان بعض أعضاء الحزب يتسللون داخل
الأراضي التركية للقيام ببعض الأعمال التخريبية هناك ألقت السلطات
الروسية القبض عليهم ، وكان هؤلاء معتمدين على أن العداء التقليدي
بين روسيا وتركيا سوف يجعل روسيا تغض الطرف عن نشاط الأرمن
إن لم تكن ستباركه . وكان هذا الحادث سببا في أن الطاشناق بدأوا
يفقدون ثقتهم في روسيا وأخذوا يتحولون عنها رويدا رويدا ، وتطورت
الأحداث التي جعلت الطاشناق اليوم من ألد أعداء روسيا .

ويؤكد الطاشناق أنه مهما تغيرت الظروف وتغيرت أوضاع بلادهم
باحتلال روسيا لها وتغير اسمها إلى « أرمينيا السوفيتية » فإن مشكلة
أرمينيا لا زالت قائمة لم تحل بعد ، وأن التضحية بأرمينيا خدمة
لأغراض أي دولة يعتبر خيانة وضد مبادئ الحزب .
وروسيا لا تخشى الطاشناق من ناحية قوته أو تنظيمه أو خطورته
على كيان أرمينيا السوفيتية ، ولكنها تحاربه لأنه يقوم بنشاط دعائي
ضدها تغذيه الولايات المتحدة الأمريكية .

ويقف الطاشناق ضد الشيوعية ويعمل على تصويرها للرأى العام
العالمى بما يسيء الى روسيا في المجال الدولي .
الطاشناق والولايات المتحدة الأمريكية :

تتركز القوة الفعالة للحزب وأنصاره في الولايات المتحدة
الأمريكية ، والغريب أن هذه بالذات لا تنظر الى الحزب على أنه مجرد
حزب سياسى أرمنى قد يكون له مستقبل سياسى يوما ما ، بل إن
النظرة الى الحزب هي أنه مجرد جهة ضد الشيوعية ويمكن استخدامه
ضد روسيا عند ما يقتضى الأمر ذلك .

وتقدم الولايات المتحدة الأمريكية المساعدات المختلفة للأرمن
أنصار حزب الطاشناق في مختلف البلاد ومختلف الميادين ، فتعمل على
تشجيع هذه الجاليات الأرمنية بإنشاء المدارس والمعاهد الخاصة بها
وتشجيعها على احياء تراثها القومى والثقافة الأرمنية واللغة الأرمنية حتى
يشب الجيل الجديد على كره روسيا والشيوعية .

والأحزاب الأرمنية عموما تدور في فلك الدول الأجنبية سواء
أكانت شرقية أم غربية ، وسواء أكانت في لبنان أم في الولايات المتحدة
الأمريكية .

ثانيا - الحركات اللبانية

الحركات السياسية الموجودة في لبنان هي نمط من التفكير
السياسى ظهر منذ أكثر من عشرين عاما ، لها مبادئها التي تحاول أن
تجعلها عامة ليس بالنسبة للبنان فقط ، بل في العالم العربى . وعلى
هذا النمط ظهرت حركة القوميين العرب قبل قيام الحرب العالمية
الثانية في وقت كانت فيه جميع الدول العربية تروح تحت حكم الأجنبي .
وعقب الحرب العالمية الثانية بعدة أعوام ظهرت حركة أخرى تضم
بعض المثقفين في البلاد العربية وتعمل أيضا على توحيد البلاد العربية
وأطلق عليها اسم « مؤتمر الخريجين العرب » .

وفي عام ١٩٦١ ظهرت حركة أخرى في لبنان تدعو إلى الإصلاح السياسي ونبذ الأحزاب في لبنان وقد أطلق عليها اسم « حركة التقدم الوطني » .

وينفي المنضمون إلى هذه الحركات عن منظماتهم صفة الحزبية ، لأنهم يزعمون أنه بالرغم من كثرة الأحزاب في لبنان وتعددتها ، فإن المواطن اللبناني العادي لم يتأثر بشكل جذري بالحياة الحزبية ، لأن معظم الأحزاب لم يستطع إيجاد قوة شعبية له إلا عن طريق اتباع بعض الوسائل السهلة مثل الأحزاب الطائفية .

والواقع أن تنظيم هذه الحركات وأهدافها ووسائلها لا يخفى على شيء عن واقع الأحزاب اللبنانية المتباينة ، وسنعرض فيما يلي إلى دراسة الحركات التالية :

١ - حركة القوميين العرب .

٢ - مؤتمر الخريجين العرب .

٣ - مؤتمر التقدم الوطني .

١ - حركة القوميين العرب

ظهرت فكرة إنشاء هذه الحركة عام ١٩٣٨ بين أعضاء « نادي الحرية الوطني » الذي كان موجودا بالجامعة الأمريكية ببيروت في ذلك الوقت ، وكان الداعي إلى إنشائها هو التباين في نظرة خريجي الجامعة القوميين إلى مفهوم القومية العربية ، وكانت القومية تتخذ معاني مختلفة في أذهان الشباب القومي العربي من كافة البلاد العربية وكانت هذه الفئات تتشكل على الوجه التالي :

الفئة الأولى : فئة القوميين العرب الواعين الذين يفهمون دعوتهم عن اقتناع بها وأنها هي سبيل التحرر من الاستعمار الأجنبي ، وأنها السبيل إلى وحدة عربية شاملة .

الفئة الثانية : وهي فئة تعاني في بلادها الظلم الاجتماعي وقد أمارت فيها هذه الفكرة روح التطلع إلى مستقبل أفضل لبلادها عن طريق نشر هذه الدعوة والإيمان بها .

والفئة الثالثة : وهي فئة الأرستقراطيين العرب الذين أرادوا أن يسايروا الركب حتى لا يتهموا بالرجعية في نظر القوميين ، على ألا يتنازلوا عن اقطاعاتهم وامتيازاتهم الموجودة .

وظلت هذه الحركة مجرد اسم وفاد للاجتماع إلى أن قامت حرب فلسطين فألهبت شعور بعض أعضائها ومؤسسيها ، ولا زال شعارهم هو الدعوة المستمرة لحياء فلسطين العربية ، وقد كان القائلون على الحركة من أوائل الذين وقفوا ضد حلف بغداد .

وقد عرف ميثاق الحركة أعضائها بأنهم فئة من شباب البلاد العربية المثقفين الذين لا يؤمنون بالأحزاب القائمة كلها على اختلاف أنواعها .

مبادئ الحركة :

تحددت مطالب الحركة بتحقيق الوحدة بين سوريا والعراق والأردن ، لأن الوحدة من وجهة نظرهم هي سبيل التحرر .

ويعتبر القوميون العرب — بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨ — أنها هي النواة الصالحة لجمع شمل البلاد العربية وتحقيق الوحدة الشاملة .

ويرون أن من حق البلاد العربية أن تختار النظام الاقتصادي الذي تراه ملائما بعد توحيدها ، ولو أنها لا تشجع النظم الاشتراكية في الظروف الحالية . وهي تطالب بتركيز نشاط الدول العربية في محاربة الصهيونية والشيوعية باعتبارهما أشد خطرين على كيان الوطن العربي

تنظيم الحركة :

تنظيم الحركة قريب الشبه بتنظيمات حزب البعث العربي أي الاعتماد على نظام الخلايا والشعب ، إلا أنهم لا يعترفون بوجود منظمات سرية أو علنية لهم ، كما يرفضون الاعتراف بوجود زعامة أو زعامات على رأس حركتهم .

إلا أن الواقع أن لهم قيادة سرية ، ومعظم القائمين على الحركة من الفلسطينيين المقيمين في لبنان .
والحركة غير معترف بها وغير مرخص لها بالعمل قانونا في لبنان .
إلا أنها تمارس نشاطها علنا وخاصة في نواديها سواء في مدينة بيروت أو مدينة طرابلس ويطلق على نواديها اسم « النادي الثقافي العربي »
ويعتمد نشاطهم على الجامعات والمدارس وأوساط اللاجئين الفلسطينيين . وانتشار الحركة محدود .

القوميون العرب ولبنان :

القائمون على الحركة يرون أن لبنان لها وضع خاص ، لذلك فدعوتهم داخلها تدور في مخطط يهدف إلى إيمان بعروبة لبنان وهذا أمر أساسي وأن مستقبل لبنان هو في المجتمع العربي الواحد ، لذلك يجب شرح مفهوم الفكرة العربية والوحدة العربية في لبنان والتبشير بها وعدم وضع وحدة لبنان مع الجمهورية العربية المتحدة في الوقت الحالي كيمطلب يجب تحقيقه فورا نظرا لعدم توفر الاقتناع الشعبي الكافي الذي يمكن تحقيق هذه الوحدة بالأساليب الديمقراطية ، ولكنها تكتفي بمناشدة لبنان بأن تكون شعار سياسته الداخلية والخارجية هو « التحرر الإيجابي والاستعداد من أجل القضاء على إسرائيل »
وتؤكد الحركة أن كيان لبنان هو زهن بارادة اللبنانيين ولكن لا يجب أن يكون هذا الكيان عقبة في طريق تحقيق مطالب الحركة العربية التحررية اقتصاديا وسياسيا وعسكريا .

٢- مؤتمر الخريجين الدائم

لقضايا الوطن العربي

أبعثت فكرة المؤتمر عقب النكسة التي أصيبت بها البلاد العربية عقب حرب فلسطين ، إذ كانت البلاد العربية تمر في فترة حرجة داخليا ودوليا وحكامها يتخطون فيما بينهم ، وفي علاقاتهم بالدول الأخرى ، وسياساتهم لا تتركز على أساس علمي مدروس ولا تسير بثبات واستمرار إلى هدف معين . كما أن الرأي العام العربي كانت تسيطر عليه حينذاك البلبلة والقلق وليس بين قادته في أقطارهم المختلفة تضامن أو تفاهم ، ويسير في الغالب وراء من جعلوا من السياسة أداة مزايدة في السلبية والتطرف ، فكثيرون منهم يجاهزون بما لا يؤمنون ويعلنون ما لا يضمنون إذ تعوزهم الجرأة لقول الحق أمام تيار الغوغاء .

من هذا كله ، نشأت الحاجة إلى قيام جماعة تدرس القضايا العربية على نحو علمي ومنطقي وتتوصل إلى نتائج تصلح أن تكون أساسا للسياسة العربية وللتوجيه الشعبي .

ولما كانت الثقافة الجامعية تؤمن بأن النتائج الصحيحة تتولد من مناقشة النظريات المختلفة المتباينة في جو حر طليق ، فإن الدعوة للمؤتمر وجهت لخريجي الجامعة الأمريكية دون تمييز أو انتقاء لقاء دفع رسم لمصاريف المؤتمر يقدر عليه الجميع .

وقد كان الاجتماع الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر في مايو عام ١٩٥٤ واجتمع المؤتمر في الشهر التالي في بيروت وضم ممثلين عن السودان ومصر وسوريا ولبنان وفلسطين والأردن والعراق والكويت والسعودية ، كان من بين أعضاء المؤتمر شخصيات تحتل مراكز سياسية وإدارية هامة في بلادها ومن يمثلون شعوبهم في المجالس النيابية ومن يتسبون إلى أحزاب سياسية محلية متخاضمة وآخرون بعيدون عن السياسة وعن الأحزاب .

وقد حدد المؤتمر أهدافه وحصرها في دراسة قضايا الوطن العربي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية واقتراح الحلول المستمدة من المصلحة العربية العليا ، وتحرير الوطن ورفع مستوى شعبه واذكاء الروح القومية بين أفرادها .

هيئات المؤتمر :
يتألف المؤتمر من الهيئة العامة والمكتب الدائم والشعب واللجان .
وتتألف الهيئة من جميع الأعضاء ، وهي السلطة العليا وأهم وظائفها رسم السياسة العامة للمؤتمر والنظر في توصيات اللجان واتخاذ قرارات بشأنها وانتخاب رئيس المؤتمر ونوابه الثلاث والأمين العام وستة أعضاء للمكتب الدائم .

ومن أهم أجهزة المؤتمر : المكتب الدائم الذي يتألف من رئيس المؤتمر ونوابه والأمين العام والمقرر وأعضاء المكتب المنتخبين ورؤساء لجان المؤتمر السنوى المنتخبين من قبل الهيئة العامة ، ومهمته القيام على تحقيق أهداف المؤتمر بكافة الوسائل على ضوء السياسة العامة للمؤتمر وتنفيذ قرارات المؤتمر السنوى وتحديد موعد ومكان انعقاد المؤتمر واقتراح جدول أعماله واعداد البحوث والدراسات التي يرى لزومها لتحقيق أهداف المؤتمر .

نشاط المؤتمر :

قام مؤتمر الخريجين عن طريق لجانه بتقديم كثير من الأبحاث في مختلف الفروع التي تهتم العالم العربي . وكان أهم قرار اتخذته في دورته الأولى هو تأليف لجنة خاصة لوضع دستور مفصل لدولة اتحادية لبحثه في الدورة التالية وعرضه على الرأي العام العربي والحكومات العربية على ألا يكون تفاوت الموضوعات والامكانيات بين بعض الدول العربية سببا في اعاقه تحقيق الدولة الاتحادية .

وكانت أهم دورات المؤتمر تلك التي عقدت في القدس في سبتمبر

عام ١٩٥٥ حيث شكلت عدة لجان (١) بذلت مجهودا ضخما تدل عليه التقارير التي قدمتها للمؤتمر والتي أقرها في جلساته العامة .

وكانت أهم التوصيات التي أصدرها المؤتمر هي :

أولا : اقرار الأسس التي يتضمنها دستور دولة الاتحاد العربي والذي استند الى ايمان الدول العربية باشتراك الشعوب العربية في قومية واحدة هي القومية العربية ، وأنها تؤلف أمة واحدة هي الأمة العربية وتعتبر أن الوحدة العربية هدفها وأن قيام دولة اتحادية بينها وسيلة لتحقيق هذا الهدف .

وقد كان من بين تلك الأسس اختصاص الدولة الاتحادية وحدها بجميع الشؤون الخارجية وشئون الدفاع الوطنى وخاصة التمثيل السياسى وابرام المعاهدات وشئون الحرب والجنسية وجوازات السفر والاشراف على مختلف الشؤون المشتركة بين الدول الأعضاء من اقتصادية واجتماعية وثقافية .

ثانيا : تتبع التيارات الفكرية التي تهدف الى التضليل والانحراف بالحركات القومية والتشكيك فيها وفى القائمين عليها وذلك عن طريق تبصير الشعب بأغراض هذه التيارات ودعم الطابع العربى للتعليم وتجنب كل ما يؤدى الى اثارة التفرقات الطائفية والعنصرية والمذهبية .

ثالثا : استنكار المؤتمر للمعاهدات والاتفاقات الثنائية بين الدول العربية والدول الغربية الاستعمارية ، وحث الشعب العربى في كافة

(١) اللجنة الأولى : لجنة الدستور الاتحادى والادارة الاتحادية .

اللجنة الثانية : « فلسطين .

اللجنة الثالثة : « المغرب العربى .

اللجنة الرابعة : « مكافحة الاستعمار .

اللجنة الخامسة : « العلاقات العربية .

اللجنة السادسة : « حقوق الانسان .

اللجنة السابعة : « اللجنة الاجتماعية .

اللجنة التاسعة : لجنة تنمية وتنسيق الاقتصاد العربى .

أنحاء الوطن العربي على أن يكافح بقوة وعزم للتحرر من هذه الارتباطات ولدفع حكوماته للتخلص منها .

رابعا : دعوة الشعب العربي لرفض كل الأحلاف المعروضة على حكوماته والنضال لمنع دخول أى حكومة عربية فى أى حلف من الأحلاف واستنكار الحلف العراقى التركى الذى أدى الى إضعاف الجبهة العربية وإبعاد امكانيات الوحدة .

خامسا : على الدول العربية أن تلتزم الحياد التام تجاه الصراع بين المعسكرين المتنازعين ، على أن يدعم هذا الحياد بالقوة العسكرية العربية ليكون إيجابيا ومسلحا للدفاع عن الوطن العربى ويمنع العدوان عليه .

سادسا : ان الوحدة العربية أصبحت هدفا مباشرا لكفاح الشعب العربى .

هذا ، بالإضافة الى القرارات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التى اتخذها المؤتمر ومن شأنها العمل على تقوية الروابط بين مختلف أجزاء الوطن العربى .

ولو قدر للمؤتمر الاستمرار فى مزاولة نشاطه على الشكل الذى بدأ به لاستطاع أن يثبت وجوده داخل الوطن العربى ، ولكان انعكاس أثره على لبنان بالذات أقوى وأعمق وأسرع فى تغيير الكثير من المتناقضات فى الاتجاهات داخل لبنان .

٣ - حركة التقدم الوطنى

فى ٣٠ من نوفمبر عام ١٩٦٠ تألفت جبهة نيابية تضم أحد عشر نائبا (١) وأسست نفسها « الجبهة النيابية المستقلة » وأعلنت عن مخططاتها السياسى ونظامها الداخلى وتركت الباب مفتوحا لانضمام من يشاء من النواب الآخرين .

الا أنه بعد مضى عدة شهور لم ينضم لها نواب جدد ، فرأت الجبهة أن تنزل الى ميدان العمل الشعبى ، فأعلنت فى أبريل عام ١٩٦١ عن تأسيس « حركة التقدم الوطنى » فى لبنان ، وجاء فى بيانها الأول شرحا لمفهومها على الوجه التالى :

« ان حركة التقدم الوطنى هى استجابة جماعية لبدء شعب أخذ يتيقظ ضميره التاريخى ، وأنها حركة الأجيال الجديدة التى قاست من عيوب الماضى وأوزاره ، وأنها ترفض وتقاوم جميع الأساليب والأسس الرجعية القديمة التى لا تزال تستند إليها جميع مظاهر الحياة العامة فى لبنان .

« انها حركة جميع اللبنانيين واللبنانيات على اختلاف مذاهبهم ونزعاتهم ومستوياتهم الاجتماعية والفكرية ، اذ أنها تناضل من أجل انصهارهم فى مجتمع موحد تقدمى يعيشون فيه أحرارا متساوين فى ظل حكم ديمقراطى صحيح ووفقا لأحدث الأساليب السياسية والتنظيمية فى العالم .

أسباب تأسيس الحركة :

يرى القائمون على أمر هذه الحركة أن أسباب تفكيرهم فى

(١) النواب المؤسسون هم السادة : اميل البستاني . شربل سعد . فؤاد بطرس . جميل لحود . خالد شهاب . ابراهيم العبد الله . على بزي . رفيق نجبا . بشير الأعور . فضل الله تلمحوق . اميل مكرزل . وقد انتخب السيد فؤاد بطرس امينا عاما للجبهة .

انشائها يرجع الى أن معظم الذين يتولون شئون الحكم في لبنان لا يختلفون كثيرا بعقليتهم أسلوبهم في العمل عن أسلافهم الذين عرفتهم البلاد في العهود البائدة ، وإن النظام الديمقراطي الذي ارتضته البلاد أساسا صالحا للحياة العامة لا يزال مجموعة من القوانين الشكلية لم تنفذ بعد ، وأن الطائفية التي كادت تنتهي بلبنان في مناسبات عديدة الى الخراب لا تزال قاعدة القواعد التي يستند اليها السياسة التقليدية ، وأن شبح العشائرية والتبعية والرشوة لا يزال يهيمن على الكثير من السلوك الجماعي والشئون العامة في لبنان .

بالإضافة الى ذلك فإن فقدان العدالة الاجتماعية يجعل من الدولة اللبنانية دولة اقطاعية ، ويجعل من المجتمع اللبناني مجتمعا هزليا متفاوتا ، مما يدعو الى القلق الشديد على مستقبل الأمن والاستقرار وسلامة النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، خاصة وأن الاقتصاد اللبناني ما زال يفتقر الى سياسة تصميمية علمية ، كما أن سياسة التربية والتعليم ضلت طرقها في لبنان ، والسياسة الخارجية لم تهتد بعد - في محيط العلاقات العربية والخارجية - الى مخطط منطقي مركز ومتابع ينبع من صميم الواقع .

ميثاق الحركة :

أهم ما يلتفت النظر في ميثاق الحركة هو نظرتها ومخطتها الى أسس الحكم العامة ، والاقتصاد في لبنان وتطويرة ، والسياسة الخارجية . وذلك على الوجه التالي :

(أ) بالنسبة لأسس الحكم : ترى الحركة ضرورة تأسيس الديمقراطية في نفوس المواطنين واعتماد الأخلاق والقانون والعلم قواعد فعلية للحياة العامة والخاصة ، وتصحيح نظام الحكم بما يتفق وخصائص المجتمع ويمكنه من أداء وظائفه السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع اعتماد التخطيط العلمي منهجا في جميع مجالات العمل العام وتكييف التشريع وفقا لمتطلبات الحياة الحديثة ووحدة المواطنين ،

وضرورة انتقال القيادة السياسية الى الشباب الواعي المدرك لمسئولياته العامة ، والغاء الطائفية والتحرر منها ، وذلك كله يستدعي إعادة تنظيم دوائر الدولة بنية جعلها أداة صالحة للقيام بالمهام الموكولة اليها وفقا لتطورات علم الادارة الحديث وبصورة تنطبق الى أقصى حد على حاجات البلاد .

(ب) بالنسبة للاقتصاد : يجب اخضاع جميع الطاقات الاقتصادية البشرية منها والمادية واعتماد التصميم الاقتصادي كقاعدة عمل عامة ، والعمل على التوفيق بين الحرية الاقتصادية والتوجيه الاقتصادي بحيث يحافظ الاقتصاد اللبناني على حيويته ويتقى الفوضى وينسق نفسه ، والسعي لتأمين الأسواق لتصرف الانتاج خاصة الأسواق العربية ثم الأسواق العالمية الأخرى .

(ج) وفي مجال السياسة الخارجية : فإن السياسة المثلى التي يجب أن تنتهجها البلاد هي الأخذ في الاعتبار أن لبنان بلد عربي سيد مستقل بكيانه الحالي ، تقوم سياسته مع سائر الدول العربية على أساس الأخوة الحقيقية والمساواة الفعلية ، وأنه يتبنى قضايا البلاد العربية المشرقية والمغربية التي تناضل في سبيل التحرر ، ويتبنى قضية تحرير فلسطين . ويعتبر هذه القضايا ، قضايا لبنانية عربية ، وعلاقة لبنان مع باقى الدول يسترشد فيها بمبادئ الأمم المتحدة ، وأن السلم هو الوضع الطبيعي للوجود الدولي والشرط اللازم للنمو الانساني ولذلك يعنى جميع امكانياته الروحية والعقلية في خدمة قضايا السلام .

واقع الحركة :

رغم أن حركة التقدم الوطني نفت عن نفسها صفة الحزبية، إلا أن القائمين عليها أعلنوا في أكثر من مناسبة أنها سوف تتبع جميع الوسائل الحزبية لنشر أهدافها وحمل السلطات الحكومية على تنفيذ هذه المبادئ . كما أعلنوا أيضا أنهم يفكرون في خوض المعارك السياسية

في المستقبل حسب النظام البرلماني المعمول به في لبنان ، لأن كل حركة سياسية تستهدف بنوع خاص خوض معارك معينة . ويؤكد هؤلاء أن خوضهم المعارك السياسية لا يعني أن حركة التقدم الوطني هي حركة وصولية (١) بالمعنى المصلحي الشخصي ، بل قامت لتحقيق أهداف وغايات ..

هذا هو عرض موجز للأحزاب والحركات في لبنان ، ولما كانت الأحزاب عادة تتصارع للوصول إلى الحكم عن طريق حصولها على أكثرية المقاعد النيابية في المجلس النيابي ، إلا أن هذه القاعدة ليس معمولا بها في لبنان ، فالحزبيون في المجلس عدد ضئيل وأحيانا لا يمثل العدد الموجود داخل المجلس قوة الحزب خارجه .

وهكذا استعرضنا في هذا الباب السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية بواقعها القانوني وواقعها العملي ، كما استعرضنا العوامل الطائفية والحزبية ، وواقعها الفعلي ينعكس على الأوضاع العامة فيجعلها غير مستقرة ويسيطر على البلاد الاضطراب .. وتتفاعل الأحداث ويزداد عدم الرضا عن الأوضاع وتقع المأساة بين الحكام والمحكومين كما حدث في عام ١٩٥٨ وهو موضوع بحثنا في الباب التالي .

الباب الثاني

نظام الحكم والحركات الثورية في لبنان

(١) ضمت الوزارة التي فيها السيد رشيد كرامي في نهاية عام ١٩٦١ ثلاثة من أعضاء الجبهة النيابية المستقلة هم السادة علي بزي وزير الصحة ، رفيق نجار وزير الاقتصاد ، فؤاد بطرس وزير العدل .

أولا - ثورة ١٩٥٨

معنى الثورة :

تختلف الآراء في إطلاق اسم ثورة على الأحداث التي وقعت في لبنان عام ١٩٥٨ ، فيرى البعض أن تسميتها ثورة تجاوز إلى حد بعيد الأحداث التي وقعت ، إذ ليس في هذه الأحداث مجتمعة أو متفرقة ما يجوز اعتبار ثورة بالمعنى التاريخي الصحيح ، فهي في رأيهم قد تكون سلسلة أعمال ثورية ولكنها سلسلة غير متصلة الحلقات .

ويرى فريق آخر أن كلمة ثورة توظف في الذهن ذكريات حمراء فيها زاوية للبطولة والتضحية ، والأعمال اللبنانية على ما وقع فيها من أحداث واعتداء على أبرياء وجد من حريات وتهجم على كرامات واستبداد كثرة مسلحة بقلّة عزلاء ، كانت أقلّ وحشية مما تقدمها في التاريخ .

وفريق ثالث يرى أن ما وقع كان ثورة ، لأن الثورة في العرف وفي المفهوم السياسي إنما هي نزاع عنيف بين نظام قائم وكثرة من شعب يعتقد أنه مهضوم الحق في ظل هذا النظام . والثورة في المعنى القانوني هي انتفاض على القائمين بالحكم من قبل أشخاص ليس بيدهم سلطة ، وهي لا تقتصر على مجرد تغيير الحاكم بل يكون لها برنامج اصلاحي متفاوت المدى ومتجاوبا مع تحقيق رغبات الناخبين والذين من أجلهم قامت الثورة . وبناء على هذا التفسير فإن الثورة تختلف عن الانقلاب بالنسبة لهذا المفهوم . لأن الانقلاب يعني أن تقوم مجموعة بيدها سلطة بمحاولة التخلص من المسؤولين الآخرين للاحلال مكانهم ، وبذلك فإن كل ما يتم نتيجة لهذه العملية ليس سوى تغيير وجوه دون التعرض للأهداف .

وطبقا لهذا المفهوم فإن ما حدث في لبنان كان ثورة ، ويؤكد ذلك المظاهر التالية :

(أ) عقب قيام الثورة - التي لم يشترك بها أى مسئول بيده سلطة - أعطيت بعض المناطق اللبنانية استقلالها عن الحكومة المركزية في بيروت وقد حدث ذلك في منطقة الشوف ومنطقة طرابلس ، وتكون جهاز ادارى لكل منطقة يستولى عليها الثوار ، وكان الجهاز الادارى يتشكل على الوجه التالى :

١ - حاكم ادارى يتتبع سلطة المحافظ تخضع لسلطته مباشرة محكمة تنظر في الجرائم على اختلاف أنواعها ، وقد أصدرت فعلا بعض هذه المحاكم حكمها بالاعدام على بعض الأشخاص بتهمة خيانة الثورة كما حدث في شمال البلاد ، ونفذت فعلا تلك الأحكام .

٢ - أنشئت ادارة داخل كل منطقة مهمتها تلقي الشكاوى وفض المنازعات والفصل في الخلافات .

٣ - أنشئت ادارات للمالية والأشغال والصحة والدعاية والحرس والتشريفات والمواصلات والهاتف والموقود .

٤ - أنشئت ادارة خاصة للخيرة ووسيلة الحصول عليها .

(ب) فرضت الضرائب والتبرعات في مناطق الثورة وباقي المدن على القادرين والأغنياء - كما حدث في مدينة صيدا - وذلك لتمويل العمليات العسكرية ضد الحكومة وتأمين سير الأعمال والانفلاق على عائلات الذين قتلوا في الاشتباكات مع قوات الحكومة .. (كانت الأموال تجمع في بعض الأحيان بالضغط والتهديد) .

(ج) وأنشئت قيادة عسكرية عليا في كل منطقة من مناطق الثورة ويعاون قائد الثوار مجلس يضم السياسيين والعسكريين المنضمين تحت قيادته ، وكانت القيادة العليا لكل منطقة تذيع بلاغات رسمية مبلسلة عن الأعمال العسكرية التي تقوم بها ضد قوات الحكومة ..

(د) أنشأ الثوار أكثر من محطة اذاعة يستخدمونها في اذاعة بياناتها ومناهضة الحكومة ، فقد أنشئت في بيروت محطتان هما « صوت العروبة » و « المشعل » وفي طرابلس أنشئت محطة « صوت لبنان الحر » وفي صيدا أنشئت محطة « الثورة » .

وقد استمرت هذه العمليات أكثر من خمسة أشهر الى أن تدخلت الأمم المتحدة ، ووقع تدخل أجنبي « التدخل الأمريكى » لحماية الحكومة القائمة . ولم ينته الوضع الا بانهاء العهد . فكان ذلك دليلا على أن ما حدث ليس تمردا كان في مقدور رجال الأمن العمل على القضاء عليه ، أو كان مجرد اضطرابات من السهل أن تزول ، ولكنها كانت ثورة خلقتها أسباب ومبررات عدة وكان لها نتائج أثرت على طبيعة نظام الحكم في البلاد وانعكست آثارها على الصعيد الخارجى أيضا .

وسنعرض في الصفحات التالية كافة الجوانب التي أحاطت بقيام الثورة من التهديد لها حتى تصل الى النتائج التي ترتبت عليها ، ومن خلال هذا العرض سنرى الصورة الواضحة لانعكاس سياسة الحكم على الأوضاع التي أدت الى وجود عدم الاستقرار .

التهديد للثورة :

عندما قامت المعارضة عام ١٩٥٢ بالوقوف في وجه رئيس الجمهورية وارغامه على الاستقالة ، كان الوضع في لبنان بحاجة الى ثورة ذات هدف معين هو اصلاح أداة الحكم حتى تستطيع أن تواجه مسؤولياتها في الداخل والخارج ، الا أن هذه الحاجة لم تكن ماسة حينذاك ، ولكن تطور الظروف هو الذى دفع الى قيام ثورة فجأة ، لذلك لم يكن هناك مخطط عام لقادة الثورة ، مما جعل كل منطقة تعمل بوحى من قائدها وطبقا لظروفها الخاصة للتغلب على قوات الحكومة ، وقد كان لذلك أثره في تشتت قوات الحكومة ما بين المناطق المختلفة .

الا أن اندلاع نيران الثورة فجأة لا يعنى أنها كانت وليدة أحداث أو انتفاضات مفاجئة . بل لعله يتضح من دراساتنا السابقة لتاريخ لبنان وخاصة منذ عهد الاستقلال أن تلك الأوضاع الوقية التى تضمنها الميثاق الوطنى كان لا بد وأن تتغير بتغير الظروف الداخلية والخارجية . وكانت الظروف التى أحاطت بالجو السياسى الداخلى والخارجى فى لبنان بعد خمسة عشر عاماً من استقلاله هى التى ساعدت على قيام الثورة ، وذلك لعدم وجود أى لون من ألوان الاستقرار فى الحكم ، وكفى الإشارة إلى أن كرسى رئاسة الوزارة تعاقب عليه قرابة ثلاثين رئيساً خلال تلك الفترة، فى حين أن كرسى رئاسة الجمهورية لم يشغله فى نفس الفترة سوى شخصين اثنين .

وعقب استقالة رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخورى عام ١٩٥٢ ، فوجئت المعارضة بخلو مقعد الرئاسة الأولى فى البلاد دون أن تأخذ فى اعتبارها من قبل مثل هذا الاحتمال وتعد نفسها لمواجهة حين وقوعه ، ولذلك اضطرت الى ترشيح السيد كميل شمعون الذى وعد المعارضة بتنفيذ برنامج اصلاحى شامل فى الحقلين الداخلى والخارجى وخاصة بالنسبة للتكتلات الدولية أو الدول العربية .

وعقب تولي السيد شمعون رئاسة الجمهورية ومباشرته لسلطاته الدستورية بدأت تتولد أسباب الثورة ما بين مباشرة وغير مباشرة ، ثم أخذت هذه الأسباب تتجمع وتتراكم حتى وجدت الفرصة أمامها فاندلعت نيرانها وشبت فجأة .

وفيما يلى بيان الأسباب غير المباشرة والمباشرة للثورة .

الأسباب غير المباشرة :

أولاً - فى السنة الأولى من تولي السيد كميل شمعون لمنصبه عدل قانون الانتخاب بمرسوم تشريعى وأقص عدد النواب من

٧٧ عضواً الى ٤٤ عضواً فى الوقت الذى كانت تطالب فيه المعارضة بالزيادة فى عدد أعضاء مجلس النواب وحددت ٨٨ نائباً ، كما تضمن التعديل تقسيم مناطق الاقتراع وكانت النتيجة التى أسفر عنها هذا التعديل هى اضعاف الارادة التمثيلية فى البلاد حيث أن انقاص العدد جعل من السهل السيطرة على أغلب النواب ، كما أن تعديل مناطق الاقتراع وزع الأغلبية الساحقة التى يتمتع بها بعض الزعماء السياسيين التقليديين فى مناطقهم وقلبها الى أقلية لن تمكنهم من الفوز فى أية انتخابات مقبلة .

ثانياً - « ترويج الدعايات الطائفية » اذ حرص رجال الأكليروس المسيحى والمارونى على أن ينبهوا فى الكنائس بعدم انتخاب بعض الزعماء السياسيين المسلمين ، وكانت نتيجة الانتخابات أن صعد الى مقعد النيابة أغلبية ممثلة لرئيس الجمهورية ، كما تحكم فى وظائف الدولة عدد كبير من الأعوان والمعروفين باتصالاتهم المريبة مع الدوائر الأجنبية » (١) .

ثالثاً - بدأ تحول خطير يطرأ على السياسة الخارجية اللبنانية ، فقد بدأت الدول الغربية فى محاولة ضم لبنان لأحد الأحلاف الدفاعية الغربية ، وكان لبنان على وشك الانضمام فعلاً لأحد تلك الأحلاف عام ١٩٥٤ ، الا أن قيام الطلبة بالمظاهرات ووقوف الهيئات المختلفة معارضة هذا الاتجاه ووقوع الضحايا جعل الحكومة تتراجع عن موقفها .

رابعاً - اعتبرت الدوائر الشيعية (٢) أن فى زيارة رئيس الجمهورية لتركيا عام ١٩٥٥ مع رئيس وزرائه تحدياً لشعورها ، نظراً لأن تركيا فى ذلك الوقت كانت تحشد قواتها على حدود الجمهورية السورية ، كما أن البيان المشترك الذى وقع عقب الزيارة يوضح أن لبنان أصبح يقف صراحة فى صف المعسكر الغربى دون مراعاة لشعور

(١) حقيقة الثورة اللبنانية - كمال جنبلاط - ص ٤٣ .

(٢) المعارضة والمسلمون .

جاراته العربيات ، وكان تأكيد ذلك قيام رئيس جمهورية تركيا بزد
الزيارة الرسمية للبنان في نفس العام ، وقد صدر عقب الزيارة بيان
مشترك (١) كانت نتيجته انقساماً داخلياً في الآراء بالنسبة للسياسة
الخارجية وظهر تياران متعارضان (٢). وقد تمادت الحكومة في سياستها
العربية والانحيازية خلال مؤتمر باندونج (٣) .

(١) أشار بيان انقره الى الصداقة التقليدية بين لبنان وتركيا
والاعتراف بأن تركيا هي الخط الأممي للعالم الحر ، وأنه لا يوجد
بين لبنان والبلدان العربية أي تعارض في المصالح من شأنه أن يحول
دون تعزيز الصداقة والتعاون مع تركيا على أساس احترام الحقوق
وصون مصالح كل دولة من هذه الدول . وقد تناسى البيان مشكلة
الأسكندرونة ومشكلة ارتباط تركيا بإسرائيل ، كما تناسى أن تركيا
أصبحت عضواً قانونياً في حلف بغداد الذي نبذته معظم الدول العربية .

(٢) فريق يؤيد الأحلاف ويجب أن سلامة لبنان لا بد وأن تعتمد
على مساندة دولة أجنبية كبرى ، لذلك فهو يساند رئيس الجمهورية .
والهيئات الإسلامية والمعتدلة تقف ضد الارتباط بالأحلاف ، ولهذا
الغرض عقد مؤتمر الأحزاب والهيئات الوطنية اجتماعاً شعبياً في
مارس ١٩٥٥ - ولم يتخلف عن حضوره سوى حزب الكتائب للبحث
في موقف الحكومة تجاه قضية الأحلاف وكانت أهم قراراته :

- تأييد الميثاق الوطني اللبناني الممثل بالمبدأ القائل « لا امتياز
ولا مركزاً ممتازاً ولا قاعدة ظاهرة أو مستترة لأي دولة والمحافظة
على استقلال لبنان وكيانه السياسي ضمن نطاق التعاون العربي .

- معارضة الحلف التركي العراقي ومطالبة الحكومة اللبنانية
باتخاذ موقف صريح بعدم الدخول في هذا الحلف أو غيره من الأحلاف
الأجنبية محافظة منها على سيادة لبنان واستقلاله والحيولة دون عودة
الاحتلال الأجنبي .

- التوصية بالفاء زيارة رئيس وزراء تركيا .
ولم يقتصر أمر المعارضة على الأحزاب والهيئات بل اننا نجد أن
مؤتمر خريجي الجامعة الأمريكية عارض في قراراته التي أصدرها خلال
اجتماعاته في القدس وفي بيروت خلال عامي ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ موقف
حكومة لبنان واستنكر سياسة الانضمام للأحلاف .

(٣) صرح وزير خارجية لبنان شارل مالك في بيان أصدره في
المؤتمر عام ١٩٥٥ رداً على البيانات الموجهة ضد الاستعمار بقوله
« انه لا يوجد استعمار وأن هذه الكلمة من وضع الشيوعية » وحينما
اتخذ المؤتمر قراراً بمحاربة الأحلاف مهما كان نوعها فإن الوفد اللبناني
رافض إبداء رأيه أو الإفصاح عن اتجاهه .

خامساً : وجدت المعارضة سنداً لها في موقفها من الأحلاف عندما
أعلن رئيس جمهورية مصر عام ١٩٥٥ موقف الغرب من العالم العربي
ورفضه بيع السلاح لمصر ثم نبأ شراء صفقة أسلحة من الكتلة الشرقية ،
فأشعل ذلك الحماس في نفوس معظم الشعب اللبناني .

سادساً : عقب الاعتداء الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ دعا رئيس
جمهورية لبنان لاجتماع ملوك ورؤساء الدول العربية في بيروت
للاتفاق على موقف موحد بجانب مصر تجاه الدول المتعدية ، وكان
هذا المؤتمر قد أعلن عنه وأعد له بطريقة كان من نتائجها اظهار التصدع
القائم بين الدول العربية ، وقد كان لرفض رئيس الجمهورية اللبنانية
قطع العلاقات الدبلوماسية مع إنجلترا وفرنسا أو حتى سحب سفيرى
لبنان من الدولتين المعتديتين - على إحدى الدول العربية - أكبر
الأثر وأسوأه في نفوس الغالبية من المواطنين ومما أدى الى استقالة
الوزارة اللبنانية في ذلك الحين .

سابعاً : عقب انتهاء حرب السويس أعلن الرئيس ايزنهاور رئيس
الولايات المتحدة الأمريكية عن المشروع المعروف باسم « مشروع
أيزنهاور » والذي أعرب فيه عن أنه أصبح من واجب الولايات المتحدة
« شغل الفراغ » في الشرق العربي بعد أن خلا الجو من إنجلترا
وفرنسا . وكان لبنان أول دولة توافق على المشروع ويعلن موافقته
عليه قبل أن يصدق الكونجرس الأمريكي عليه ، ومعنى ذلك أن وجه
لبنان الخارجى أصبح بعيداً كل البعد عن روح الميثاق الوطني الذي
يسير على هديه .

ثامناً : في الميدان الداخلي أخذت الحوادث المخلة بالأمن تزداد
وانعدم الاستقرار الداخلي وتعددت المجموعات المسلحة داخل حدود
الدولة وكان أهمها وأقواها « الحزب القومي السوري » الذي كان
حزباً غير شرعى في عهد الحكومات السابقة واعترفت به الحكومة
القائمة حينذاك رسمياً وهو المعروف بعدايه للقومية العربية ، وقد

ترك ذلك أثرا سيئا بين صفوف المعارضة التي أخذت تسير تلك المجموعات في حصولها على السلاح انتظارا للوقت الذي سيقدر فيه لكل فريق فرصة الاقتضاض على الفريق الآخر .

تاسعا : عدل قانون الانتخاب مرة أخرى عام ١٩٥٧ ، فقامت مظاهرات ضخمة في ٣٠ من مايو من نفس العام مطالبة بتأليف حكومة حيادية للإشراف على الانتخابات ، ولكن رئيس الجمهورية لم يجب المعارضة الى طلباتها وأمر بالقضاء القبض على زعمائها (١) ، مما كان له أسوأ الأثر في نفوس المسلمين بالذات وجعلهم يفكرون جديا في التخلص من الحكم القائم .

عاشرا : وكانت خاتمة المطاف هي رغبة رئيس الجمهورية في تعديل الدستور حتى يستطيع تجديد ولايته ست سنوات أخرى ، وقد أعد لذلك باتخاب ١٩٥٧ ، لهذا رأت المعارضة أن مثل هذا التصرف أصبح فوق الاحتمال وهي التي تعد الأيام لانهاء ولاية الرئيس شمعون ، فكان التفكير في اتخاذ موقف ايجابي للحيلولة دون ذلك . وقد هيأت الأحداث الظروف ، ومن هنا تبدأ الأسباب المباشرة للثورة .

الأسباب المباشرة :

أولا - حوادث صور : في ٢٨ من مارس عام ١٩٥٨ أصدرت محكمة «صور» حكما بالحبس على ثلاثة أشخاص بتهمة «تحقير» العلم اللبناني في احدى الاحتفالات التي أقيمت بمناسبة اظهار الأهالي شعورهم بالابتهاج باعلان قيام الوحدة بين جمهوريتي مصر وسوريا . وعلى اثر صدور هذا الحكم قامت في المدينة مظاهرات ضخمة ووقعت عدة مصادمات بين المتظاهرين ورجال الشرطة مما أدى الى سقوط عدد من القتلى واصابة الكثيرين بجراح .

(١) من بين من ألقى عليهم القبض السيد صائب سلام ، السيد صبري حمادة ، وسليمان فرنجية ، وعبد الله الباقي ، ونسيم مجدلاني .

ثم ازداد التوتر في المدينة اثر اقدام الحكومة على قتل أحد ضباط الدرك ممن كانوا يعطفون على أهالي صور ولم يتعرض لمهرجانات الابتهاج التي أقاموها وحل محله ضابط جديد معروف بعدائه الشديد للفكرة العربية والقومية العربية ، وأطلقت الحكومة يده في القضاء على أية حركة مناصرة للعروبة أو مناهضة للغرب والحكومة . وكانت نتيجة التحديات نشوب صراع عنيف بين أنصار القومية العربية وبعض أعضاء الحزب القومي السوري ، وتعددت حوادث الصدام بين الفريقين منذ قيام الجمهورية العربية المتحدة .

ثانيا - مقتل أحد الصحفيين : في ٨ من مايو عام ١٩٥٨ اغتيل الصحفي « نسيب المتنبي » الذي كان يحمل لواء المعارضة صحفيا ضد رئيس الجمهورية ، وقد كان ذلك نتيجة لمقال كتبه يطالب فيه رئيس الجمهورية بالتخلي عن فكرة تجديد ولايته ، وكانت نتيجة الاغتيال أن أعلنت الصحافة في لبنان الاضراب العام لمدة ثلاثة أيام .

وفي التاسع من مايو وفي مدينة طرابلس وقع أول اشتباك مسلح بين المتظاهرين ورجال الأمن .

وفي الثاني عشر من مايو كانت الثورة المسلحة قد بدأت تعم معظم مناطق لبنان ، وتمكنت المعارضة من الاستيلاء على بعض الأسلحة الحكومية أثناء اشتباكاتهما مع رجال الدرك كما حصلت على السلاح من مصادر مختلفة .

وتطورت الأوضاع بسرعة وانقلب العصيان في بعض المناطق الى معارك دامية بين المعارضة والحكومة التي يساندها أفراد الحزب القومي السوري وبعض الانعزاليين . وما لبثت المعركة أن اتسعت وأخذت تدخل في دور ايجابي ، فتكونت لجان للمقاومة الشعبية في المدن والأحياء والأقاليم لتعبئة وتنظيم قواهم للكفاح ضد الحكومة ، وبدأت حملة لجمع التبرعات لشراء الأسلحة وأقيمت المتاريس وبدأت الحياة العامة تصاب بالشلل .

ولم تكن الحكومة تعلم بأن الحركة ستكون بمثل هذه القوة ، فقد كانت تعتقد أنها ستقضى عليها في ساعات ، الا أنها ووجهت بمشككتين أوقعتهما في حيرة وارتباك ، وهما موقف الجيش من الثورة وهو ما سأعرض اليه ، بالإضافة الى أن قوة الدرك لم تكن بالقوة الكافية للقضاء على القوات المعارضة خاصة وأن الثوار موزعون في أماكن متعددة مما يجعل حصر الثورة من الأمور المستحيلة .

وحتى تواجه الحكومة العجز في معانيتها ، أصدرت مرسوما يقضى بإنشاء نظام خاص بالمتطوعين من أنصارها ، وقد نص المرسوم على إنشاء مجموعة من الحراس المؤقتين مهمتها المحافظة على سلامة المؤسسات العامة والمنشآت ذات المنفعة المشتركة على ألا يتقاضوا أى راتب ، ويعينون بقرار من وزير الداخلية بعد اقتراح قائد الدرك ، على أن تكون مجموعتهم تحت تصرف قائد السرية .. ووزعت عليهم الأسلحة .

وقد استنكرت جميع الهيئات من مسلمين ومسيحيين هذا التنظيم ودعا رجال الدين من مختلف الطوائف الى مقاومته على أساس أنه يعطى الشرعية للعصابات الارهابية الخارجة على القانون .

موقف الجيش :

منذ بداية الثورة أصدرت قيادة الجيش قرارا يقضى بأن المنطقة الغربية من بيروت تعتبر منطقة يحرم دخولها على جميع قوات الأمن من جيش ودرك وشرطة وأمن عام ، وكان الهدف من هذا القرار هو تجنب اشتباك قوات الحكومة مع الثوار في المنطقة الاسلامية وحفظا لدماء الأهلين ، وكانت نتيجة هذا القرار أن أمن القائمون بالثورة على أرواحهم وتحولت جهودهم في سبيل تعزيز مكاتهم لرد أى عدوان أو هجوم تشنه عليهم قوات الحكومة أو المؤازرين لها .

ولم يساند الجيش الحكومة في موقفها من الثوار على طول

الخط ، مما جعل من العسير على الحكومة أن تفهم موقف الجيش منها وبالتالي تقدر مدى اعتمادها على جيشها .

والواقع أن الجيش كان حياديا في موقفه بالنسبة للفريقين ، وقد أطل ذلك أمد المعركة ، مع أن النتيجة كانت الاقلال الى أقصى حد ممكن من الخسارة في الأرواح ، وقد كان ذلك هدفا رئيسيا من أهداف قائد الجيش .

موقف رئيس الجمهورية :

لم يحاول رئيس الجمهورية منذ بداية التذمر أن يتصل بالمعارضة لايجاد حل يوفق بين وجهات النظر المتعارضة ، ويبدو أن السبب في ذلك هو اقتناع رئيس الجمهورية بوجهة نظره التي تقضى بأن هنالك خطرا يهدد كيان لبنان من بعض الدول العربية المجاورة ومن سياسة رؤسائها بوجه عام تجاه لبنان ، وأن هذا الخطر لا يمكن تجنبه الا بالتحالف مع الغرب . وكان مشروع أيزنهاور من وجهة نظر الرئيس شمعون - هو الدرع الحقيقي لأزمة لبنان ولوضع لبنان الخاص ، خاص وأن سوريا ومصر كانتا قد حصلتا على صفقة أسلحة من الدول الشرقية وذلك يعنى من وجهة نظر الرئيس اللبناني أنهما أصبحتا دولة شيوعية وستسعيان الى جر لبنان حتى تسير في طريقهما ، ومعنى ذلك أن المسيحية في لبنان أصبحت مهددة بالخطر وأن مسامى لبنان بمعونة بعض الدول المجاورة هم الذين يشكلون هذا الخطر .

وكان رئيس الجمهورية على اقتناع بأن النظام القائم في سوريا ومصر لا بد زائل وما على اللبنانيين الا أن ينتظروا ليصلحوا علاقاتهم فيما بعد بجيرانهم عقب عودة نظام الحكم النهائى اليهم على الشكل الذى يرضيه لبنان .

أما بالنسبة للتجديد فقد أعلن أنه مستعد لاعادة النظر في موقفه منه ومن تعديل الدستور اذا ما تأكد أن رئيس الجمهورية الذى سيخلفه سوف يسير على نفس السياسة التى يتبعها الآن .

وفي الخامس عشر من مايو عام ١٩٥٨ استدعى رئيس الجمهورية سفراء الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والمملكة المتحدة وشرح لهم الوضع القائم في لبنان لابلاغه الى دولهم وبين لهم أن الجمهورية العربية المتحدة تتدخل في شئون لبنان الداخلية ، وطلب منهم اعتبار لبنان في شبه حالة حرب مع الجمهورية العربية المتحدة ، وأن الموقف يتطلب من هذه الدول أن ترسم سياسة عاجلة لتخليص لبنان من موقفها الراهن .

وفي ٢١ من مايو عام ١٩٥٨ عقد رئيس الجمهورية أول مؤتمر صحفي حضره مراسلو الصحف الأجنبية أوضح فيه موقفه من الأزمة القائمة شارحا أسبابها وبواعثها . وكانت أهم النقاط التي أثارها هي أن القضية الراهنة ليست قضية الحكومة أو قضية أشخاص أو رئاسة بل هي قضية وجود لبنان حر في الشرق الأوسط وأنه صراع يسعى فيه لبنان الى تركه حرا يقرر مصيره ، وأن الجمهورية العربية المتحدة لا تزال تتدخل في شئون لبنان الداخلية قصدا منها الى احداث تغيير جذري في سياسة لبنان الوطنية الأساسية ولكن لبنان عازم على ألا يخضع سياسته لما تراه الجمهورية العربية المتحدة .

ونفى رئيس الجمهورية أن يكون اقتراح تعديل الدستور لتجديد ولايته سببا في الاضطرابات القائمة ، وأنه هو السلطة الدستورية في لبنان وليس مستعدا لأن يدفع ثمن الاضطرابات التي خلقتها المعارضة والتي لم تنشأ عن دوافع وطنية ، وانما نشأت نتيجة توجيهات من الخارج ويعتقد أن للشيوعيين يدا في الاضطرابات . وأكد اعتقاده بعدم وجود عناصر ترمي الى خلق نزاع طائفي بين المسلمين والمسيحيين في هذه الاضطرابات .

وفي نفس اليوم تقدمت الحكومة اللبنانية بناء على طلب رئيس الجمهورية بشكوى ضد الجمهورية العربية المتحدة الى جامعة الدول العربية متهمه اياها بالتدخل في شئون لبنان الداخلية ، كما تقدمت بشكوى مماثلة في اليوم التالي الى مجلس الأمن الدولي .

وبعد مرور شهر أعلنت الحكومة اللبنانية أنها ستطلب معونة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ان لم يعمل مجلس الأمن الدولي ومنظمة الأمم المتحدة على انصاف لبنان ووقف تدخل الجمهورية العربية المتحدة في شئون لبنان الداخلية ، وأن أمريكا ملزمة بمساعدة لبنان اذا طلب منها ذلك بموجب مشروع أيزنهاور ، وأن الوضع ما زال على ما هو عليه رغم وجود هيئة المراقبة الدولية التي حضرت الى لبنان في ٥١ من يونيو عام ١٩٥٨ . وأن الجمهورية العربية المتحدة لم تتوقف عن ارسال المتطوعين والأسلحة الى الأراضي اللبنانية . وأن الحملات التي تشنها الصحف والاذاعة في الجمهورية العربية المتحدة ما زالت مستمرة

وفي التاسع من يوليو تبلور موقف رئيس الجمهورية في النقطتين التاليتين :

أولا : ان استمراره في الرئاسة أصبح في الظروف الحاضرة نوعا من الرمز ، فإذا تمكن الثوار المسلحون والمعرضون من الخارج من قلب السلطات الشرعية بالقوة فإن ذلك يعني أن لبنان قد فقد استقلاله .

ثانيا : أعلن بأن الحكومة تنوى ايجاد حل للموقف بنفسها مستعملة في ذلك وسائلها الخاصة ، ولكن اذا انهارت قوات الحكومة بسبب استمرار التسلسل من سوريا فإن ذلك لن يهدد استقلال لبنان فقط ، بل السلام والاستقرار في الشرق الأوسط ، وفي هذه الحالة يمكن تبرير تدخل الولايات المتحدة بموجب مبدأ أيزنهاور .

ولما كانت أحداث العراق التي وقعت في ١٤ من يوليو ١٩٥٨ سببا كافيا لأن يتخذ رئيس الجمهورية اللبنانية موقفا واضحا وصرحا لا لبس فيه ولا غموض ، فقد استدعى في اليوم التالي سفراء الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والقائم بالأعمال البريطاني في بيروت لاستطلاع رأيهم فيما يتخذوه من خطوات للمحافظة على الوضع الراهن

في لبنان ، كما عقد اجتماعا لمجلس الوزراء وأبلغ وزير خارجيته الموجود بالولايات المتحدة بالبقاء هناك ليتمكن من إجراء اتصالات سريعة مع الجانب الأمريكي والأوساط الدولية الأخرى بمناسبة ما وقع من أحداث في العراق وأثرها المنتظر على الحالة في لبنان .

وأعقب ذلك في نفس اليوم ، أن توجه الرئيس شمعون بندا إلى الشعب (١) يشرح موقفه وتصرفاته من الأحداث القائمة ومن علاقاته بالجمهورية العربية المتحدة دون الإشارة إلى نيته الاستعانة بأجنبي ، ولكن بعد ساعات من اذاعة بيانه نزل الأسطول السادس الأمريكي على شواطئ بيروت تنفيذا لطلب رئيس الجمهورية صاحب السلطة الشرعية في البلاد .

والواقع أن الموقف المتعنت الذي وقفه رئيس الجمهورية منذ بداية الثورة ورفضه الوساطات التي قامت بها بعض العناصر المحايدة بين الفريقين . والتي أطلق عليها اسم القوة الثالثة - جعل رئيس الجمهورية يرفض البحث في الوساطة مهما كانت على اعتبار أنه الرئيس

(١) أهم ما ورد في هذا البيان :

(١) أن لبنان لجأ إلى جامعة الدول العربية ، فلما عجزت عن اتخاذ قرار منصف صريح نافذ يرد عنه تدخل جيرانه في شؤنه ويمنعهم من تضليل إبنائه ومن توجيههم ومؤازرتهم على سلطته الشرعية ، لجأ مضطرا إلى مجلس الأمن الدولي فأرسل المجلس بمراقبيه .

(ب) عجز هؤلاء المراقبين لقلة عددهم ونقص تجهيزهم ومنع العصابة وصولهم إلى طرق التهريب والتسلل ومناطقهما ، فضلا عن سهولة خداعهم وإضعاف سلطتهم ، عن تحقيق الغاية من وجودهم تحقيقا صحيحا كاملا - كما أثبت الواقع حتى باعترافهم - ومن ثم لم يد من اللجوء إلى إجراء أجدى وأكثر فعالية .

(ج) ان استمرار التعدي على لبنان بتفذية الثورة القائمة فيه إلى مجلس الأمن الدولي وان تطلب تنفيذ الضمانات التي ينص عليها دستور الأمم المتحدة ولا سيما المادة ٥١ من ميثاقها ، ومن حق لبنان تجاه الخطر الذي يهدد سيادته بل كيانه أن يستفيد من ضمانات هذا الدستور .

الشرعي للبلاد ، وأن على أفراد «القوة الثالثة» التي تتصدى للوساطة أن تقنع المعارضة بالرجوع إلى الشرعية .. أي إليه بوصفه الرئيس الشرعي للبلاد ، لا اقناعه هو بالتنازل عن شرعيته .

وكانت نتيجة ذلك أن تجمد الوضع في البلاد على ما هو عليه حتى تم اختيار رئيس جمهورية جديد في نهاية شهر يوليو عام ١٩٥٨ طبقا لما نص عليه الدستور . أما رئيس الجمهورية كميل شمعون فلم يترك كرسي الرئاسة إلا في الثاني والعشرين من سبتمبر وهو اليوم الأخير لانهاء ولايته الرسمية طبقا للدستور .

موقف الأحزاب السياسية من الثورة :

في الباب السابق أوضحنا اتجاهات الأحزاب السياسية في لبنان وهي بوجه عام يسيطر عليها اتجاهان متضاربان ازاء كل حدث هام يواجه لبنان أو العالم العربي ، وكان هذا هو موقفها بالنسبة لقيام الثورة وبالنسبة للأحداث السابقة لها واللاحقة عليها .

ويمكن تقسيم تلك الأحزاب خلال فترة الثورة إلى قسمين هما :

المعارضة : وقد ضمت أحزاب التقدم الاشتراكي وجبهة الاتحاد الدستوري ، والنجادة ، والجبهة الشعبية ، والهيئة الوطنية ، والتحرر العربي وقد أطلق على مجموعة هذه الأحزاب « جبهة الاتحاد الوطني ».

الموالين : وهما حزب الكتائب اللبناني والحزب القومي السوري .

وقد كان لكل قسم مواقف ايجابية تجاه كل مشكلة تواجه البلاد وينعكس أثرها على الرأي العام اللبناني ، وما يهنا في هذا المجال هو عرض الموقف بالنسبة للأمور والموضوعات المتصلة بالثورة مثل مشروع ايزنهاور ومحاولة رئيس الجمهورية تجديد ولايته وأحداث الثورة ثم الشكوى المقدمة من الحكومة اللبنانية ضد الجمهورية العربية المتحدة في مجلس الأمن ومجلس جامعة الدول العربية .

وأحب أن أوضح منذ البداية أن العرض سوف يتضمن موقف

المعارضة من هذه الأحداث نظرا لأن موقف الأحزاب الموالية للسلطة تعبر عنه السلطة الحاكمة ، وما على الأحزاب الموالية الا التأييد الضمني . ولذلك فان الأحزاب الموالية لم تعان رأيا صراحة في معظم الموضوعات معتمدة على السلطة في هذه الناحية .

أولا : مشروع أيزنهاور :

اتخذت المعارضة طريق اصدار البيانات وعقد الاجتماعات الشعبية وسيلة لاطهار شعورها للحكومة ، ناصحة اياها بعدم التورط في عقد أى اتفاق مع الغرب أو الشرق . وقد أكدت المعارضة بأنه ليس هنالك ما يمنع من قبول أى مساعدة تقدمها الولايات المتحدة الى بلدان الشرق الأوسط سواء بتزويدها بالسلاح لصد العدوان عنها وبتنمية اقتصادياتها على أساس ألا تكون المساعدة مقيدة بالتزامات سياسية أو عسكرية تحد من حرية لبنان أو سيادته بصورة مباشرة أو غير مباشرة كما أن نظرية الفراغ في الشرق الأوسط غير مقبولة ، إذ أن هذا الفراغ المزعوم يعنى أن النفوذ الاستعماري قد تقلص عن المنطقة نتيجة لوعى شعبها وهى لا تسمح بعودة الاستعمار على أية صورة من الصور ، وإن كان هناك خطر يهدد الشرق الأوسط فليس هو خطر الشيوعية بل هو وجود اسرائيل .

ومن رأى المعارضة أن هيئة الأمم المتحدة اذا ما تحملت وواجهت مسؤولياتها كاملة فان فيها الضمان الكافى لحماية الدول الصغيرة ضد أى اعتداء ، وحينئذ لن تكون الدول الصغرى في حاجة الى الالتجاء لطلب الحماية - فى صورة عقد معاهدة - من دولة كبرى ، وقد أثبتت حرب السويس أنه من الممكن أن تكون هيئة الأمم أداة فعالة فى صيانة السلام العالمى .

وتؤكد المعارضة أن الأغلبية اللبنانية مجمعة على أن مجلس النواب القائم (١٩٥٧) غير ممثل للشعب اللبناني بكافة اتجاهاته كما ان مدة وجود المجلس قاربت على الانتهاء ، لذلك ، فان تقرير أى

اتجاه سياسى فى ظل الحكم الحالى لا يمكن اعتباره معبرا عن رأى البلاد بل يقتضى ترك ذلك الى انتخابات مقبلة صحيحة . خاصة وأن العنصر الأساسى من عناصر الميثاق الوطنى الذى انبثق عنه كيان لبنان ووحدته الوطنية قد أنشأ معالم واضحة لسياسة لبنان الخارجية، ولذلك رفض فى الماضى اقامة معاهدة صداقة تقليدية مع الدول المنتدبة حتى لا تكون لديها الفرصة للحصول على مركز ممتاز أو مواقع استراتيجية ، وكىلا يكون لبنان للاستعمار مقرا أو ممرا ، إلا أن البيان اللبنانى - الأمريكى الذى أعلن فيه قبول لبنان لمبدأ أيزنهاور قد أخرج لبنان عن السياسة التى تبناها ورسمها لنفسه دون أن تتحقق للبلاد أية مصلحة قومية ، خاصة وأن لبنان قد انفرد عن باقى الدول العربية - خاصة سوريا - فتسرع باتخاذ موقف القبول من مشروع أيزنهاور وأصبح لبنان محل قد لتخليه عن سياسته التقليدية .

وترى المعارضة أن المادة السادسة من البيان اللبنانى - الأمريكى وردت دون تحفظ ، إذ اعتبرت الشيوعية فقط هى العدو المنطقة ، ومعنى ذلك أن الأوضاع بالنسبة لاسرائيل قد جمدت، كما أنها تهيبء اعترافا ضمنيًا بوجود اسرائيل وتعطل ميثاق الضمان الجماعى الذى يفرض على الدول العربية مساندة بعضها البعض عند أى اعتداء يقع على أية دولة منها ، وقد حقق ذلك هدف من أهداف السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط وأهمل الواقع المهم بالنسبة للبلاد العربية والذى يتأخص فى أن اسرائيل ستظل مصدر الخطر الى أن يعاد الحق الى أصحابه .

وأوضحت المعارضة أن قبول الحكومة اللبنانية لمبدأ أيزنهاور يعنى تقسيم الشعب اللبنانى الى فئتين ، ويجعل لبنان ساحة عراك بين فكرتين ، فيخل بالتوازن اللبنانى وينحرف عن مبادئ الميثاق الوطنى، وسوف تكون النتيجة الحتمية لهذا القبول هو أن تصبح حرية لبنان فى ارتباطاته الدولية مقيدة بما يتلاءم مع مواد المشروع وروحه . ومعنى

ذلك أن لبنان سيصبح دولة تابعة يسير في فلك السياسة الأمريكية ولن تكون له يد في رسم أو تحديد مصيره .

وأخيرا اتفقت المعارضة وتعاهدت على أن يكون موقفها النهائي من الحكومة هو التكتل ضد الارتباط مع أى سياسة تربط لبنان بالشرق أو الغرب والمحافظة على مبدأ الحياد السلمى وعدم التعرض لأى اعتداء دولى والاحتفاظ بصدقة الجميع والتعاون معهم على قدم المساواة .

الا أن الحكومة لم تأبه بتكتلات المعارضة وظلت تسير في الطريق الذى رسمته ولم يتجدد العمل بمشروع أيزنهاور الا عقب انتهاء عهد شمعون .

ثانيا : التجديد :

ظلت الأحزاب المعارضة تعد العدة فيما بينها للاتفاق على رئيس جمهورية يخلف الرئيس شمعون ويحل محله عقب انتهاء مدة ولايته مؤملة أن تجد في الرئيس الجديد عونا لها على تنفيذ أهدافها . وفي غمرة الدرس والاستعداد أعلن رئيس الجمهورية بأنه قد يفكر في التجديد اذا لم يضمن فوز مرشح للرئاسة يتابع سياسته الحالية ، وكان معنى ذلك أن رئيس الجمهورية لديه النية لتعديل الدستور حتى يضمن تجديد ولايته ست سنوات أخرى .

وقد قاومت المعارضة فكرة التجديد بكل ما أوتيت من قوة وامكانات انتهت بقيام الثورة المسلحة ، والسبب في ذلك يرجع الى أنها ترى أن على عيس الجمهورية الذى أقسم عند انتخابه أن يصون الدستور من كل عبث ، أن يحترم قسمه ويصونه خاصة وأن السياسة التى يتبعها وما زال مصرا عليها أفقدت لبنان عنصرا من أهم عناصره ومقوماته كدولة حيادية متحدة داخليا . فهو يسلك سبيلا هو أقرب ما يكون الى التحكم المطلق وأبعد ما يكون عن الديمقراطية والشمورى

الذين هما شعار لبنان دستورا وحكومة وشعبا، واللبنانيون لا يريدون نظاما ملكيا يفرض عليهم وجها واحدا لا يتغير، ولا نظاما ديكتاتوريا يقضى على حرية بنيه ، ولكنهم مؤمنون بالنظام الجمهورى الذى تديره رئاسة مؤقتة يحددها الدستور وتتناوب عليها الكفاءات وأن مدة ست سنوات كافية لأن يقدم الشخص فيها خير ما عنده من كفاءة فكرية وتجارب عملية .

واعتبرت المعارضة تصريح رئيس الجمهورية خروجاً عن المألوف عندما يلح على ضرورة فوز مرشح يستمر في اتباع سياسة تعتبر امتدادا لسياسته الحالية ، وذلك يعنى تجاهل اختصاصات مجلس النواب الذى له وحده حق اختيار الرئيس المقبل وحق تقرير السياسة الخارجية التى يجب على الحكومة أن تتبعها وذلك وفقا لرغبات الشعب .

وترى المعارضة أنه لا ينبغى أن يمس الدستور الا لدواع وطنية خطيرة تجمع عليها البلاد ، ولا ينبغى أن يعدل تأييدا لفرد أو تجديد لرئيس ، فقد كانت البلاد في عام ١٩٤٨ في حاجة الى دعم الاستقلال في مطلع عهده واتفق المواطنون جميعا على تعديل الدستور لتجديد الرئاسة ، وقد تم ذلك لداعى المصلحة الوطنية ، ومع ذلك فان رئيس الجمهورية الحالى كميل نمر شمعون كان في طليعة الذين رفضوا الموافقة على تعديل الدستور .

وانتهت المعارضة الى اتخاذ قرار تعارض فيه التجديد من حيث المبدأ ، وتعارض التجديد بالنسبة الى من يتبنى السياسة السائدة اليوم بل وستحاربه بالوسائل المشروعة واعتبرت محاولة التجديد تحديا لرغبات الشعب اللبناني .

ثالثا : أحداث الثورة :

عقب أن أعلنت الصحافة الاضراب العام لمدة ثلاثة أيام ، أصدرت جميع الأحزاب السياسية في لبنان (١) بيانا حددت فيه موقفها

(١) ما عدا حزب الكتائب والحزب القومى السوري .

تجاه الأحداث التي تجتاح البلاد وتجاه موقف الحكومة من هذه الأحداث.

وأصدرت جبهة الاتحاد الوطني بيانها الأول^(١) تستنكر فيه

(١) نورد هنا نص البيان التاريخي والتوقعات عليه لأهميتها ولأن الموقعين يمثلون مختلف الطوائف اللبنانية :

« حيال الموجة الطاغية من الاستفزاز والارهاب والاحرام واسترسال السلطة في اثاره الفتن لتفرق البلاد في بحر من الدم تحقيقا لمطمع شخصي وشهوة عارمة لم يعد امرها خافيا على أحد ، ولم يجد فيها نصح ولا رادع من ضمير ولا دين ولا غيرة على كيان الوطن ووحدته بنيه .

« وامام الأرواح البريئة التي ازدهقتها سياسة الحاكمين بامعانهم المستمر في الاعتداء على الحريات والتأمر على الدستور .

« وامام هذا الجو الذي تدبر فيه المؤامرات والمظالم والفتن والاغتيالات وآخرها اغتيال المجاهد الوطني الشريف الأستاذ نسيب المتني » .

« وحيال السياسة المشؤومة التي التصق الدم بكل جانب من جوانبها والتي اشاعت القلق والاضطراب وباتت تهدد المواطنين في ارواحهم والنساء والأطفال في حياة أزواجهم وآبائهم كما تهدد حياة البلاد في تجارتها واقتصادها .

« وحرصا على كيان لبنان ووحدته صفوفه والاخاء بين طوائفه وحقق دماء أبنائه » .

« يعلن الموقعون أدناه وهم يمثلون مختلف الأحزاب والهيئات والنزعات في لبنان ما يلي :

١ - اعتبار الحاكمين مسئولين عن كل ما جرى ويجري من أعمال استفزازية ، وما أعقب ويقب هذه الأعمال من فتن ومؤامرات واغتيالات يقضى علينا الواجب الوطني أن نجنب بلادنا ويلاتهما .

٢ - استنكار الوسائل التي لجأوا اليها والتي يبرأ منها كل ذي عزة وكرامة - وسائل الغدر والاغتيالات .

٣ - اعلان الاضراب العام في انحاء لبنان كافة ملقبة مسئولية ذلك على الحاكمين الذين قضاوا على صلاح الحكم وأطاحوا بأقدس وأغلى ما في لبنان من قيم وطنية وروحية .

توقعات

(صائب سلام . رئيس وزراء سابق) ، (الياس الخوري . وزير سابق) ، (أحمد الأسعد ، نائب وزير سابق) ، (كمال جنبلاط ،

تصرفات الحكومة وتهاجم فيه رئيس الجمهورية والمسؤولين عن أجهزة الحكم في لبنان وكان له أثر كبير في أوساط الرأي العام باتجاهاته المختلفة ، وقد دفع ذلك الأحزاب الى أن ترسم لنفسها مجتمعة سياسة جديدة حتى تتمكن من مواجهة الواقع الذي لم تحسب له حسابا من قبل ، أو على الأقل لم تكن المعارضة تتوقع أن الأمور سوف تتأزم بهذه السرعة .. وأمام هذه السرعة فهي مضطرة بحكم ضميرها الوطني الى اثبات وجودها^(١) .

نائب وزير سابق) ، حسن فرحات سياسي) ، (معروف سمع . نائب) ، (نسيم مجدلاوي . نائب وزير سابق) ، (عبد الله اليافي . رئيس وزراء سابق) ، (حسين العويني . رئيس وزراء سابق) ، (حسن بحصلي . من التجار) ، (رفيق نجما . وزير سابق) ، (عدنان الحكيم . رئيس حزب النجادة) ، (محمد علي الرز . نائب) ، (اميل الخوري . من رجال الفكر) ، (صبري حمادة . رئيس مجلس النواب) ، (أنيس صالح . سياسي) ، (نهاد أربيلان . سياسي) ، (فؤاد الخوري = من كبار الصناعيين) ، (عبد الله المشنوق . صحفي) ، (لحدود لحدود . نائب) ، (محمد خالد . رئيس حزب) ، (رشيد كرامي . رئيس وزراء سابق) ، (علي بزي . وزير سابق) ، (عفيف الطيبي . نقيب الصحفيين) ، (محسن سليم . محامي) ، (تقي الدين الصلح . نائب) ، (أمين بيهم . رئيس جمعية) ، (فؤاد عمون . أمين عام وزارة الخارجية) ، (علي جابر . صحفي) ، (لويس زيادة . سياسي) ، (محمد صحفي الدين . نائب) ، (دكتور عدنان حيدر . من رجال الأعمال) .

(١) عقدت المعارضة اجتماعا في اليوم التالي لاصدار بيانها الأول واتخذت عدة قرارات من بينها :

- اجراء الاتصالات مع الشخصيات اللبنانية الحيدانية (القوة الثالثة لوضع ميثاق جديد شبيه بالميثاق الوطني بين جميع الاحزاب على اختلافها ويكون هدف الميثاق الجديد انقاذ لبنان من محاولات التفرقة والاضطراب التي قد تنجم عن محاولة التجديد .

- التمرد على القضاء وعدم المثول أمام التحقيق وعدم الخضوع لأي قرار يصدر عن أي دائرة حكومية .

- تنظيم حملة شعبية من الاحتجاجات والاجتماعات والبرقيات ترسل الى مجلس النواب ضد التجديد .

٢٣ - سياسة الحكم في لبنان

وقامت المظاهرات واشتباك أنصار الحكومة مع أنصار المعارضة، وكانت كفة أنصار الحكومة هي الراجحة في البداية - ووجدت المعارضة ممثلة في جبهة الاتحاد الوطني نفسها مضطرة الى أن تنفق على تشكيل قيادة موحدة للثورة وإيجاد مرجع واحد موجه لعناصر الثورة، ومحاولة الحصول على السلاح بأي وسيلة ممكنة لمواجهة السلاح الذي يستعمله أنصار الحكومة، وتأليف مجلس ثورة تكون مهمته تنسيق أعمالها وحركاتها وتدير احتياجاتها وتوحيد جهودها واتخاذ كافة الوسائل الممكنة لعدم اتاحة الفرصة أمام رئيس الجمهورية لتجديد ولايته.

كما رأت المعارضة أنه من الضروري وجوب الاتفاق على اسم من يرشحونه لرئاسة الجمهورية بحيث تتوفر فيه الأمانة على مصلحة لبنان ومصالحه القومية العربية ومراعاة ماضي لبنان السياسي ما دامت سياسة لبنان الداخلية والخارجية تتأثر الى حد بعيد بشخصية رئيس الجمهورية، ومن الضروري أخذ رأي البطريرك الماروني ومشاركته في هذا الاختيار.

واقترحت الجبهة حلاً للأزمة قيام حكومة انتقالية مؤقتة تتولى سلطات رئيس الجمهورية بعد استقالة الرئيس شمعون، على أن تتألف هذه الحكومة من المعارضة وبعض العناصر الحيادية وأن تقوم بإصلاحات جوهرية في جهاز الإدارة وأن تعدل قانون الانتخاب بقصد توسيع التمثيل النيابي وإيجاد الضمانات الكافية لحرية هذا التمثيل. وظلت الثورة تتطور ويطول أمدها يوماً بعد يوم، وحاولت القوة الثالثة تقريب وجهات النظر بين المعارضة والحكومة. ولكن المعارضة - أمام إصرار الحكومة على موقفها - قررت رفض أي وساطة لا تحقق مطالبها لأن الحوادث الدامية التي وقعت لم تعد تسمح بأنصاف الحلول.

وقد أدى ذلك الى تجميد الوضع بالنسبة للوساطة، ولكن

ظلت الأعمال العسكرية استمرت بين الفريقين، وكان السبب الرئيسي الذي وصل بالموقف الداخلي الى هذه الدرجة يرجع الى أن المعارضة لا تقبل أي حل لا يقوم على تخلي رئيس الجمهورية عن منصبه، والوسطاء يقبلون أن يتباحثوا في أي شيء ما عدا البحث في تخلي رئيس الجمهورية عن منصبه لأنه رئيس البلاد الشرعي وعلى المعارضة الرجوع الى الشرعية.

ثم ظهرت في الأفق بوادر التمهيد لاستعانة الحكومة بالدول الأجنبية، ووضح ذلك جلياً حينما أقدمت الحكومة اللبنانية على رفع شكوى ضد الجمهورية العربية المتحدة أمام مجلس الأمن وكانت قد حققت الشكوى في اليوم السابق أمام مجلس جامعة الدول العربية الذي عقد خصيصاً لبحثها في ليبيا. ولما تأكدت المعارضة من أن فية الحكومة المتجهة الى الاستعانة بالغرب عسكرياً، أعلنت موقفها واضحاً ومعارضة أي تدخل أجنبي لأن هذا من شأنه القضاء على كيان لبنان واستقلاله وتحويله الى كوريا ثانية. واستتكرت التجاء رئيس الجمهورية وحكومته لهيئات أجنبية لتسوية قضية داخلية بدلاً من الرجوع الى إرادة الشعب اللبناني التي تستند منها كل سلطة وكل وجود. وأن موقف رئيس الجمهورية هذا هو تحدي الأحكام الدستور وللنظام البرلماني وخروج عن صفة الحكم المفروضة على الرئاسة الأولى وانحدار بهذه الرئاسة الى مستوى الخصومات الحزبية التي يجب أن يتجنبها رئيس الدولة.

وقد ناشدت المعارضة ضمائر الأحزاب الوطنية في لبنان لتوحيد الصفوف بعد أن باءت بالفشل سياسة التفرقة الطائفية، والعمل معاً لتجنب خطر التدخل الأجنبي لأن فيه وحده القضاء على لبنان وعلى استقلاله وكيانه وحياته، والسعي للخروج من هذه الأزمة الداخلية بذات الروح الوطنية التي تمثلت في لبنان بمختلف طوائفه عام ١٩٤٣.

وعندما تأكدت المعارضة أن الاتصالات تجري بين الحكومة

وسفراء الدول الغربية لتقديم المساعدة للحكومة اللبنانية ، وجهت كتاباً (١) الى هؤلاء السفراء محذرة اياهم من التدخل وعدم احترام حرية وإرادة الشعوب .

رابعاً : الشكوى ضد الجمهورية العربية المتحدة :

في ٢١ من مايو ١٩٥٨ تقدمت الحكومة اللبنانية بشكوى لجامعة الدول العربية ضد الجمهورية العربية المتحدة متهمه اياها بالتدخل في شئون لبنان الداخلية وأنها هي سبب الأزمة الداخلية ، كما تقدمت في اليوم التالي بشكوى مماثلة الى مجلس الأمن الدولي .

وقد بعثت المعارضة ببرقيات الى مجلس الجامعة أثناء اجتماعه في « بنى غازى » مستنكرة الشكوى موضحة رأيها بأن سبب الشكوى ليس الا مبرراً لرغبة الحاكم اللبناني في الاستمرار بالحكم وإفساح المجال أمام النفوذ الأمريكى للتدخل في شئون الوطن اللبناني ، وطالبت باعادة الشكوى لأن بحثها سوف يزيد من التوتر والفرقة ولا يخدم إطلاقاً مصلحة السلام في المنطقة .

وعندما بدأ مجلس الأمن بحث الشكوى قامت المعارضة أيضاً بإرسال برقيات استنكار الى السكرتير العام للأمم المتحدة ، كما أذاعت على الشعب بياناً في هذا الشأن ، وقد تضمنت وجهة نظر المعارضة أن الشكوى التي تقدم بها حكام لبنان الى مجلس الأمن ضد تدخل مزعوم من قبل الجمهورية العربية المتحدة في شئون لبنان الداخلية

(١) كانت أهم نقاط الكتاب هي :

- أن الصراع والأزمة القائمة في لبنان مسألة داخلية بحتة .

- أن تأييد دول الغرب للحكومة اللبنانية بالسلاح والذخيرة لن يكون من نتيجته سوى زيادة اشتعال نيران الحرب الداخلية ، وأنه ليس هناك ما يبرر أن تقف حكومات الغرب موقف العداء ضد حركة وطنية ذات طابع داخلي صرف .

- أن أى تدخل على هذه الصورة الفاضحة في شئون لبنان الداخلية من شأنه أن يشير تدخل جهات أخرى في اتجاه مضاد .

ليست سوى أداة افتراء يقصد منها تغطية ما أصاب الحكام من هزيمة عندما فقدوا ثقة الأكثرية الساحقة من الشعب التي تطالب باستقالة هؤلاء الحكام .

وكانت نتيجة بحث الشكوى أن أصدر مجلس الأمن قراراً يقضى بإيفاد لجنة مراقبة دولية لمراقبة الحدود بين الاقليم السوري وبين لبنان ليتثبت أنه لا يجرى تسلل غير مشروع للأشخاص أو الذخائر أو الأسلحة أو غير ذلك ، الا أن جبهة الاتحاد الوطنى احتجت على هذا القرار (١) .

ومرت الأيام وبمرورها ضعف الأمل في تعديل الدستور وبالتالي

(١) أعلنت الجبهة موقفها على الوجه التالى :

- أن الجبهة تعتبر أن قرار مجلس الأمن هذا لا يمت بأى صلة الى مشكلة لبنان ، لأن قضية لبنان داخلية بحتة .

- لذلك فإن هذا القرار لن يؤثر بشكل من الأشكال في توجيه الحركة القائمة ولن يحولها عن أهدافها التي طالما نادت بها وهى انتقاد لبنان من ديمقراطية رئيس الجمهورية .

- إذا كان هذا القرار يهدف فعلاً لتخفيف الأزمة وحدثها في لبنان فإنه يجب على فريق الرقابة أن يضمن بصورة خاصة أنه لا يجرى تسلل من تركيا والعراق والأردن في الأشخاص والمعدات الحربية عن طريق المرافئ البحرية والجوية بالإضافة الى الفيض العظيم من الأسلحة والمعدات الواردة الى لبنان من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والتي وزعت على المنظمات الفاشية المنحلة وشبه العسكرية ، وعلى المجرمين المرحلين من السجون في هذه الفترة بالذات بنية إثارة الفتن وكبت العناصر الوطنية المتحررة والقضاء على الحركة الشعبية . كل هذه الأسباب مجتمعة تعتبر السبب الأساسى في تدهور الموقف ووصوله الى هذا الدرك الخطير .

- أن الجبهة كانت وما تزال تعتقد أن الذى يلحق بلبنان ليس ناجماً عن تدفق الأشخاص والأسلحة والذخائر والمعدات الحربية فحسب ، ولكنه أشد ضرراً حينما يكون سبب الأذى سياسياً ناجماً عن التدخل الذى تمارسه الدول الغربية والدول التى تدور فى فلكها كما تعبر عنه بشكل مفضوح سفارات هذه الدول فى بيروت والتي تعيد الى الأذهان عهد الانتداب وعهد المندوبين الساميين .

- أن هذا التدخل الأجنبى السافر بالذات هو الذى أدى الى الثورة الشعبية التى تهدف الى تحرير لبنان منه .

تجديد الرئاسة ، وانتهى هذا الأمل بنزول القوت الأمريكية الى الأراضي اللبنانية بالإضافة الى الأحداث التي سادت المنطقة خلال تلك الفترة .

وبدأت المشاورات بين رجال المعارضة وانتهت الى الاتفاق على عقد جلسة يوم ٢٩ من يوليو لاستعراض الوضع ولرسم الأسس التي يجب أن يختار بموجبها رئيس الجمهورية المقبل، وقد وضع في الاعتبار أن يعدل الرئيس القادم الدستور بحيث تنفصل السلطات الثلاث عن بعضها البعض بشكل لا لبس فيه ولا مجال فيه لاجتهاد ، وأن تعطى كل طائفة حقها بميزان العدالة ، وأن تسحب شكوى لبنان ضد الجمهورية العربية المتحدة من مجلس الأمن . وتم الاجتماع ، وأصدرت المعارضة بياناً يتضمن مطالبها وتتكون من خمسة عشر مطلباً وكلها تدور حول تحقيق العدالة الاجتماعية والتخلص من الأسباب التي أدت الى قيام الثورة ووضع أسس ثابتة لنظام الحكم ووضع حد لتصرفات الحكام واستغلالهم لمناصبهم .

وفي الحادى والثلاثين من شهر يوليو تم انتخاب الأمير اللواء فؤاد شهاب قائد الجيش رئيساً للجمهورية ، الا أن ذلك لم يكن حلاً حاسماً أو عاجلاً للأزمة ، فرغم انتخاب رئيس جمهورية جديد ظلت المتاريس قائمة وظل إطلاق النار مستمراً ، والسبب في ذلك هو أن الرئيس كميل شمعون كان لا يزال متربعا في كرسى الرئاسة ، والوزارة التي يسعى الثوار الى التخلص منها ما زالت تدبر دفعة الحكم وستظل كذلك حتى ٢٣ من سبتمبر ، وهو موعد تنصيب رئيس الجمهورية الجديد .

ولم تنزعج المعارضة عن موقفها متمسكة بتحقيق مطلبين وهما تنازل رئيس الجمهورية عن الحكم مضحياً بالأيام الباقية له من رئاسته ويحل محله الرئيس المنتخب ثم حلاء القوت الأمريكية فوراً عن لبنان . الا أن طلبات المعارضة لم تتحقق وظلت مجمدة الى أن تولى الرئيس المنتخب رئاسته في الموعد القانوني .

وبدأ عهد جديد .

وتجدر الإشارة الى القول بأنه بدخول الأسطول السادس الى أراضي لبنان تطورت الأحداث وانقلبت مفاهيم الثورة .

فالثورة منذ البداية ، وما صحبها من عمليات عسكرية كانت موجهة ضد الحكومة للتخلص منها ومن رئيس الجمهورية ، ولكن انقلب الأمر بعد دخول الأسطول الأمريكي وأصبح المعارضون في موقف يتطلب منهم عدم الاندفاع والتصرف بحكمة لتحقيق هدفين:

أولاهما وقد أصبح الهدف الأساسي هو عدم إتاحة الفرصة للأسطول السادس الأمريكي لاحتلال بلادهم .

وثانيهما هو التخلص من حكاهم الذين أتاحوا للأجنبي حق التدخل الشرعى في بلادهم .

لذلك فإن المعارضة بدأت منذ ١٥ من يوليو تسير في طريقها بتؤدة وبمنتهى الحيطة والحذر .

وسنعرض فيما يلي الى التدخل الأمريكي في لبنان .

التدخل الأمريكي

كان رئيس الجمهورية يردد في تصريحاته أن هناك عدة وسائل يمكن التذرع بها لطلب المساعدة العسكرية لحل الأزمة القائمة ، وهي مبدأ أيزنهاور والبيان الثلاثي والضمان الجماعي والمادة الحادية والخمسون من ميثاق هيئة الأمم المتحدة .

ولكن نواب المعارضة أنكروا على رئيس الجمهورية حقه في الانفراد بطلب مساعدة خارجية دون الرجوع الى مجلس النواب ومجلس الوزراء ، الا أن رئيس الوزراء بين لهم أن الدستور يخول لرئيس الجمهورية حق عقد المعاهدات دون الرجوع الى مجلس النواب (١) الا حين أن يرى ذلك مناسبا .

وفعلا قام رئيس الجمهورية منفردا باجراء اتصالات مع سفرء الدول الغربية الكبرى ، وكانت نتيجة هذه الاتصالات ادلاء السفير الأمريكي في بيروت بتصريح أعلن فيه عن عزم حكومة واشنطن على تأييد الحكومة اللبنانية ومدها بالمساعدة اللازمة لتتمكن من تذليل المصاعب التي تعانيها من جراء الثورة التي تواجهها .. وقد ردت عليه جبهة الاتحاد الوطني ببيان ضمنته الاحتجاج الشديد على هذه التصريحات معلنة بأن لبنان المستقل لن يقبل أى تدخل أجنبي مهما كان مصدره ، وأن الثورة قد أعلنت منذ البداية احترامها للمصالح الأجنبية وأن التدخل الأمريكي قد ينجم عنه تدخلات أجنبية أخرى تسعى المعارضة الى تجنبها .

وبعد مضي ثلاثة أسابيع على اندلاع الثورة أعلن الرئيس الأمريكي أيزنهاور بأنه مفوض من قبل مجلس الكونجرس الأمريكي باستخدام

(١) استنادا الى المادة ٥٢ من الدستور اللبناني يستطيع رئيس الجمهورية استخدام كامل سلطاته في الحقل الدولي في التفاوض والتعاقد دون أى تفويض من مجلس الوزراء أو الرجوع الى مجلس النواب .

القوات المسلحة والتدخل لرد كل عدوان يقع على أية دولة من دول الشرق الأوسط سواء كان الهجوم من دولة شيوعية أو دولة أخرى .

وفي ١٧ من يونيو ١٩٥٨ عقد وزير الخارجية الأمريكي مؤتمرا صحفيا طالب فيه بضرورة ارسال قوات مسلحة تابعة للأمم المتحدة الى لبنان لحمايته مما تتعرض له ، والا فالولايات المتحدة مستعدة لارسال قواتها تحت شعار الأمم المتحدة ، وأضاف معلنا أن الأسطول السادس الأمريكي في شرق البحر الأبيض المتوسط يتتبع عن كثب تطور الأحداث في لبنان ، وأنه مزود بالعناصر التي تستطيع أن تستجيب لأول نداء يوجه اليها لتقديم المساعدات الى الحكومة اللبنانية ، وأن بإمكان الجيوش الأمريكية أن تنفرد عن الأمم المتحدة فتسلك طريق التدخل المسلح في لبنان .

وأمام لجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي صرح وزير الخارجية بأن حماية الحدود اللبنانية بواسطة قوة دولية هي مسألة جديرة بالنظر .

التمهيد للتدخل :

في صباح ١٥ من يوليو ١٩٥٨ أعلن رئيس وزراء لبنان أن ضغط التسلسل المتزايد ومحاولة الاطاحة بالحكومة اللبنانية جعلت السلطات اللبنانية تطالب من الولايات المتحدة الأمريكية تنفيذ المادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة ، بعد أن عجز مجلس الأمن والمراقبون الدوليون عن عمل شيء حاسم يوقف التدخل ، وأضاف بأنه « لولا خطوتنا هذه لزال استقلال لبنان وسيادته » وقد تم هذا الاجراء بطلب اجماعي من الحكومة ، والوزراء هم في هذا الصدد على أتم تفاهم .

وقد لبث الولايات المتحدة الأمريكية طلب رئيس الجمهورية اللبنانية (١) بالتدخل عسكريا في لبنان بمنتهى السرعة - وبما يدل على

(١) عقب زيارة للأسطول السادس في عام ١٩٦١ اثر موضوع التدخل الأمريكي أمام الثورة فأصدر الرئيس كميل شمعون لأول مرة بعد تركه الحكم بيانا يبرر فيه موقفه وقد نشر في جريدة النهار في ١٩٦١/٤/٨ وأهميته سنورد النص الكامل له :

« يبدو من الضروري أن نجلو للرأي العام اللبناني بصورة نهائية الحقائق التي أحاطت بتلك المرحلة الهامة من تاريخنا » أثر ظروف احتفظ بتجليها في المستقبل بدأت حركة العصيان تظهر في بيروت وطرابلس ابتداء من ١٠ مايو ١٩٥٨ ثم أخذت تمتد إلى عكار وجزء من البقاع والشوف ، والظروف نفسها التي خلقتها ساعدت على اشتداد وطأتها ، فكان المتمردون يتلقون من الحدود السورية المساعدات ، وحركة العصيان هذه التي كان يدعمها الشيوعيون في الداخل والاتحاد السوفيتي من الخارج باتت تشكل خطرا كبيرا على استقلال لبنان وسلامة أراضيه .

« مقابل ذلك ولجاجة العصيان كانت الحكومة اللبنانية تملك بالإضافة إلى قوات الأمن اللبنانية ، الوسائل التالية :

١ - جامعة الدول العربية ، ولكن هذا الاجراء بدأ مع الأسف عقيما .

٢ - مجلس الأمن الدولي ، فقدت الحكومة اللبنانية إليه شكوى رسمية ومع ذلك وبالرغم من التوصيات التي اتخذها المجلس في ١١ يونيو ١٩٥٨ ، ازدادت عمليات التسلل عبر الحدود السورية على نطاق واسع حتى أن بعض أهواء المسلحين الذين عجزوا عن العودة إلى سوريا بطرقهم الخاصة أعيدوا بالمئات من بيروت إلى الأراضي السورية بعد ما انتهت حركة العصيان .

٣ - الاستفادة من الضمانات العالمية التي تشمل جميع دول منطقة الشرق الأوسط ولبنان بصورة خاصة ، هذه الضمانات نص عليها البيان الثلاثي الصادر في عام ١٩٥١ بالإضافة إلى مشروع ايزنهاور وهي تتجسد بالتالي في حق الدفاع المشروع الفردي أو الجماعي استنادا إلى المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة .

وبعد ما تفاقمت الأحداث وتطورت اجتمع مجلس الوزراء يوم الاثنين ١٦ يونيو ١٩٥٨ وقرر بالاجماع أن يستنجد بالقوى التي كفلت استقلال لبنان وسيادة أراضيه ، لكنه ترك لى حرية تحديد الموعد لتقديم الطلب وشرح ظروفه إلى القوى والمراجع المعنية .

وعلى الرغم من التطورات غير المرضية التي وقعت في الحقل الداخلي وأعمال العنف التي كان يقوم بها المتمردون ، وعلى الرغم من الهجمات المسلحة التي واجهت مقر رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة، ترددت في تنفيذ القرار .

ولما كنت قد عقلت على القوات المسلحة وقيادتها العليا إيماني كله ، كنت أتوقع تحسنا في الوضع يفني عن الاعتماد على القوات الأجنبية مهما كانت الصداقة التي تربطها بلبنان قوية ومتينة . ولكن الحال لم يتبدل وبقي مشحونا بالأخطار .

وأفاقت بيروت صباح ١٥ يوليو مع اذاعات موسكو والقاهرة .

أن اتفاقا سابقا كان قد تم بين الطرفين في هذا الشأن - واستندت الولايات المتحدة في تدخلها - من الناحية الشكلية والقانونية على مضمون المادة الحادية والخمسين من ميثاق هيئة الأمم .

وعند ظهر نفس اليوم وصلت إلى المياه اللبنانية ثمان قطع تابعة للأسطول السادس الأمريكي كانت هي طلائع المساعدة العسكرية التي قررت أمريكا تقديمها إلى الحكومة اللبنانية . وقد تمت عملية انزال

ودمشق وبغداد واذاعة المتمردين الخاصة في لبنان تنفني بالتصاريات الثورة العراقية وتحرض العملاء على سحق خصومهم في لبنان ، وتطور الانقلاب العراقي الذي كان قد وقع في الساعة الرابعة صباحا على أنه انتصار لعملاء موسكو والجمهورية العربية المتحدة ، أما في مناطق المتمردين فقد عقدت حلقات الرقص والابتهاج وسط الشوارع .

عند ذلك ارتسم أمامي المستقبل المرتقب على حقيقته ، ولأح لي أن دمشق والقاهرة بعد أن شجعهما الانتصار الدموي السريع الذي أحرزاه في بغداد ، لن يتزددوا لحظة في إرسال قواتهما إلى لبنان تحت ستار المتطوعين الفدائيين ، وكانت قد ظهرت في أماكن متعددة من لبنان وخصوصا في الباروك ومشارف عالية طلائع هؤلاء المتطوعين ومنها وحدات من فوج سوري توططت الميدان . ولا شك أن وصول هذه القوات كان سينسف ميزان القوى ويعرض حياة اللبنانيين والأجانب وممتلكاتهم لخطر أكبر وجسيم .

أزاء هذه التطورات رأيت أن الوقت قد حان لتنفيذ المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ودعوة القوى الصديقة التي وقعت على البيان الثلاثي والاعتماد على مشروع ايزنهاور لنضمن دفاعنا المشروع عن النفس .

ومنذ الساعة التاسعة والرابع صباحا ، وكل ربع ساعة ، استدعيت على التوالي سفراء فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وطلبت منهم تنفيذ وعودهم . كما أصررت على سفير الولايات المتحدة الأمريكية أن يتجسد الجواب عملا لا قولا ، لأن الولايات المتحدة كانت في الواقع الدولة الوحيدة التي تملك في البحر المتوسط قوة مستعدة للقيام بعمل فوري سريع .

نزلت القوات البحرية الأمريكية إلى الشواطئ اللبنانية في الساعة ١٤ من يوم ١٥ يوليو ١٩٥٨ ، وإذا كانت هذه الخطوة لم تضع تلقائيا حدا للمتمرد ، فأنها أفقدتها كل المقومات والامكانيات ورمتها بالشلل بالنسبة إلى أولئك الذين أثاروها وغذوها .

القوات في مياه بيروت وأنزل بعضها عن طريق الطائرات في مطار بيروت الدولي وأُنزلت قوات أخرى في مطار « الرياق » .

وعقد مجلس الوزراء اللبناني جلسة بعد ظهر نفس اليوم أحيط فيها أعضاء الوزارة علما بوصول القوات الأمريكية ، وصرح رئيس الوزراء عقب انتهاء الجلسة بأن « التدخل الأمريكي ما هو الا مساعدة تقدمها دولة صديقة من أجل حماية استقلال لبنان من الأخطار التي تهدده والقضاء على تدخلات الجمهورية العربية المتحدة في شئونه الداخلية ، وبالتالي القضاء على الفتنة التي تهدد استقلاله وكيانه بسبب هذه التدخلات ، وأن لدى الحكومة اللبنانية تعهدات صريحة تقضى بأن تسحب القوات الأمريكية من الأراضي اللبنانية بمجرد القضاء على الفتنة وعلى الأخطار التي تهدد استقلال البلاد » .

الولايات المتحدة تبرر التدخل :

كان يوم ١٥ من يوليو حافلا بتصريحات المسؤولين الأمريكيين (١)

(١) تضمنت هذه التصريحات ما يلي :

(١) تصريح المتحدث الرسمي : صرح بأن التدخل الأمريكي هو تدخل قانوني وأن الرئيس ايزنهاور قد اختار واحدة من أربع وسائل قانونية لتطبيق السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ومساعدته وأن الوسيلة التي اختارها هي تطبيق المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة . أما الوسائل الثلاث الأخرى فهي مشروع ايزنهاور وميثاق بغداد والبيان الثلاثي (الأمريكي الفرنسي البريطاني) الذي صدر عام ١٩٥٠ .

وأضاف المتحدث بأن اختيار الرئيس ايزنهاور الوسيلة المتصلة بالأمم المتحدة لم يكن قرارا مفاجئا ، لأن حكومة ايزنهاور وضعت أساسا في معالحتها الأزمات الدولية يقضى بأن يكون الحل عن طريق الأمم المتحدة أولا فإذا فشلت فليس هناك ما يمنع من الالتجاء لوسائل أخرى .

(ب) بيان الرئيس ايزنهاور : أعلن الرئيس ايزنهاور بنفسه عن نزول القوات الأمريكية في الأراضي اللبنانية ببيان جاء فيه :

« صباح أمس تلقيت من رئيس جمهورية لبنان طلبا عاجلا بأن ترابط بعض قوات الولايات المتحدة في لبنان للمساعدة على حفظ الأمن ولاظهار حرس الولايات المتحدة على سلامة واستقلال لبنان . وقد قدم رئيس الجمهورية طلبا بموافقة جميع أعضاء حكومته . وقد أوضح رئيس الجمهورية أنه يعتبر الاستجابة الأمريكية

الماجلة امرا لا بد منه اذ كان يرجى لاستقلال لبنان - الذي يهدده الخطر إقلا من الخارج - المحافظة عليه في وجه التطورات الخطيرة التي وقعت يوم ١٤ يوليو في بغداد حيث أطيح بالحكومة الشرعية بصورة عنيفة .

« وتلبية لهذا النداء الموجه من حكومة لبنان أوفدت الولايات المتحدة وحدة من قواتها الى لبنان لحماية الأرواح الأمريكية وتشجيع الحكومة اللبنانية بوجودها هناك للدفاع عن سيادة لبنان وسلامته ، ولم ترسل هذه القوات كعمل حربي .

« وسوف تظهر هذه القوات حرص الولايات المتحدة على استقلال وسلامة لبنان اللذين نعتبرهما حيويين للمصالحة القومية وللسلام العالمي ، وستظهر اهتمامنا أيضا عن طريق المساعدة الاقتصادية ونحن سنتصرف وفقا لهذه المصالح الشرعية » .

« وستبلغ الولايات المتحدة عملها فورا في اجتماع طارئ سيعقده مجلس الأمن الدولي » .

« أن ميثاق الأمم المتحدة يعترف بوجود حق طبيعي بالدفاع الجماعي عن النفس . وستقوم الولايات المتحدة وفقا لروح الميثاق بالإبلاغ الاجراء الذي اتخذته الى مجلس الأمن موضحة أن هذه الاجراءات ستوقف طالما يتخذ المجلس نفسه الاجراءات اللازمة للمحافظة على السلم والأمن الدوليين » .

« وتعتقد الولايات المتحدة أن الأمم المتحدة تستطيع - ويجب - أن تتخذ الاجراءات المناسبة للمحافظة على استقلال وسلامة لبنان .

« على أنه من الواضح أنه في وجه الأحداث المؤلمة التي تقع في لبنان سيتطلب الوضع أمورا أكثر من مجرد فريق من المراقبين الدوليين الموجودين حاليا هناك ، وعليه فإن الولايات المتحدة ستؤيد - داخل الأمم المتحدة - أية اجراءات تبدو ملائمة لمواجهة الموقف الجديد ، والتي ستكون قوات الولايات المتحدة من الانسحاب فورا » .

« أن لبنان هو بلد صغير محب للسلام ، وقد ارتبط مع الولايات المتحدة بصورة تقليدية بأصدق وأقوى العلاقات ، وفي لبنان ٢٥٠٠ أمريكي ، ونحن لا نستطيع بسبب علاقاتنا التاريخية وبمقتضى مبادئ الأمم المتحدة الوقوف موقف المتفرج في الوقت الذي ندعونا فيه لبنان قادرا على المحافظة على سلامته والدفاع عن نفسه في وجه العدوان غير المباشر » .

(ج) تصريح وزير الدفاع الأمريكي : في مساء نفس اليوم أعلن وزير الدفاع الأمريكي أن ثلاث كتائب من قوات البحرية الأمريكية قد نزلت الى شواطئ لبنان ، وأن الغاية العسكرية من عمليات الانزال هي كما ورد في بيان الرئيس ايزنهاور ، البرهان عن اهتمام الولايات المتحدة باستقلال لبنان وسلامته ، وقد جاءت بناء على طلب حكومة لبنان ، وأن مجموع القوات الأمريكية الذي سينزل الى الأراضي اللبنانية سيبلغ ٥٤٠٠ رجل .

سواء المتحدث الرسمي باسم الحكومة الأمريكية ، أم الرئيس أيزنهاور ثم وزير الدفاع ، وكان الهدف من هذه التصريحات هو محاولة تبرير الخطوة التي أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية عليها بانزال قواتها العسكرية في لبنان .

وقد اجتمع مجلس الأمن في مساء ١٥ من يوليو بناء على دعوة الولايات المتحدة الأمريكية لبحث الوضع في لبنان بعد نزول القوات الأمريكية ، وقد اقترحت الولايات المتحدة في هذه الجلسة أن ترسل هيئة الأمم قوات للدفاع عن لبنان ، وتقدم رئيس الوفد الأمريكي باقتراح للمجلس يطلب فيه الى السكرتير العام للأمم المتحدة بأن يستشير فوراً حكومة لبنان وحكومات الدول الأعضاء الأخرى - كلما رأى ذلك مناسبا - حول اتخاذ اجراءات تشتمل على تقديم القوات العسكرية والاستخدامها حسب ما تدعو اليه الحاجة من أجل المحافظة على سلامة أراضي لبنان واستقلاله .

وقرر مندوب الولايات المتحدة في المجلس بأن الولايات المتحدة ستبقى في لبنان الى أن تتمكن هيئة الأمم من الاضطلاع بالمسئولية الضرورية لضمان استمرار استقلال لبنان وحتى يزول الخطر ، وأن هناك هدفاً آخر هو ضمان عدم وجود تسلل غير شرعي من الأشخاص أو الأسلحة أو المواد الأخرى عبر الحدود اللبنانية ، وأن الولايات المتحدة تطلب وقف التسلل غير المشروع وتهريب السلاح فوراً ، وكذلك وقف التهجمات على حكومة لبنان من محطات الاذاعة الواقعة تحت سيطرة الحكومات ومن غيرها من وسائل الاتصال والرامية الى تشييط أعمال الشعب .

وقد ظهرت نيات الولايات المتحدة وتصميمها على أن يكون لها دور ايجابي في شؤون لبنان الداخلية ، وحددت سياستها هذه داخل اطار منمنق أفصح عنه مندوب الولايات المتحدة في خطابه الذي ألقاه أمام

مجلس الأمن الدولي^(١) وأكد فيه أن العمل الذي تقوم به الولايات المتحدة يتمشى مع مبادئ وأهداف الأمم المتحدة .

(١) جاء في خطاب المندوب الأمريكي ما يلي « إن سلامة لبنان الإقليمية تتعرض للخطر بصورة متزايدة من جراء الثور الذي قامت بتحريض ومساعدة الخارج ، وقد طلب رئيس جمهورية لبنان بتفويض اجماعي من الحكومة اللبنانية الحصول على مساعدة الحكومات الصديقة لكي يحافظ على سلامة لبنان واستقلاله ، وقد ردت الولايات المتحدة على هذا انطاب بصورة ايجابية على ضوء الحاجة الى العمل السريع ونحن نود أن يأخذ مجلس الأمن - الآن - علماً بهذه الحقيقة رسمياً . وبالإضافة الى ذلك تدرس حكومة الولايات المتحدة الآن بصورة جدية مسألة تقديم المساعدة الاقتصادية ليتمكن لبنان من النهوض باقتصادياته .

« أن المقصود من وجود القوات الأمريكية هو مجرد مساعدة حكومة لبنان - بناء على طلب منها - في مساعدتها الرامية الى اقرار الوضع المتسبب عن تهديدات خارجية ، الى أن يحين الوقت الذي تستطيع فيه الأمم المتحدة اتخاذ الخطوات الضرورية اللازمة لحماية استقلال لبنان ، والقوات الأمريكية ستقدم الأمن كذلك للرايا الأمريكيين بالذين يقيمون في تلك البلاد ويقدر عددهم بعدة آلاف .

« أن الولايات المتحدة تعترف بأن إرسال القوات الأمريكية الى لبنان ليس بالطريقة المثالية لحل المشكلة الراهنة ، وأن هذه القوات ستسحب حالما تستطيع الأمم المتحدة ممارسة مهامها . لقد تمكن فريق المراقبين الدوائيين - حتى الآن - من تحقيق نجاح محدود فقط ، ونحن نأمل بأن يمارس الفريق أعماله بأقصى ما يمكن من النشاط ، وقد أعطيت التعليمات الى قواتنا للتعاون معهم ولتشكيل هيئة اتصال فور وصولها .

« على أنه بلغنا بعد قيام ثورة العراق أصبح تسلل الأسلحة والأشخاص الى لبنان من الجمهورية العربية المتحدة في محاولة للأطاحة بالحكومة الدستورية في لبنان ، متخذاً بصورة مفاجئة شكلاً يدعو الى الدرس أكثر من ذي قبل .

« أننا نواجه موقفاً يتضمن تدخلا خارجياً في ثورة داخلية ضد سلطات الحكومة الشرعية في لبنان ، وفي هذه الظروف يكون طلب مقدم من حكومة لبنان الى حكومة أخرى هي عضو في الأمم المتحدة لثبب مساعدتها متشعباً بصورة كلية مع نصوص وأهداف ميثاق الأمم المتحدة . « أن الولايات المتحدة تتصرف بمقتضى ما يعتبره ميثاق الأمم المتحدة حقاً طبيعياً لجميع الدول في العمل معاً للمحافظة على استقلالها ، وعلى المجلس أن يأخذ علماً بأن قوات الولايات المتحدة ذهبت الى لبنان بناء على طلب محدد من الحكومة الدستورية لذلك البلد .

« أننا نعتقد بأن العمل الذي تقوم به الولايات المتحدة الآن يتمشى مع مبادئ وأهداف الأمم المتحدة . »

وهكذا أضفت الولايات المتحدة على تدخلها العسكري في لبنان صفة الشرعية ، وأثبتت أنها تتعامل مع الحكومات لا مع الشعوب ، ووضعت مجلس الأمن أمام الأمر الواقع ، ولم يكن تبليغه بما اتخذته من اجراءات الا لمجرد أن « يأخذ علما بذلك » . أما متى ستسحب القوات الأمريكية من لبنان ، فإن المندوب الأمريكي أجاب على ذلك « بأن أمريكا ستسحب قواتها عندما تستطيع الأمم المتحدة نفسها ممارسة المسؤوليات اللازمة لتأمين بقاء استقلال لبنان » ، ومتى تستطيع الأمم المتحدة ذلك وهي بوضعها الراهن - مجالاً للنزاع بين الشرق والغرب - عاجزة عن أن تمارس صلاحياتها . الجواب يكتنفه الغموض والولايات المتحدة مقتنعة بأن الثورة داخلية وتريد أن تقنع الغير بأن عناصر أجنبية تغذى هذه الثورة ، كما أن تغير الوضع في العراق جعل الولايات المتحدة تعتقد أن تدخلها في شؤون لبنان الداخلية أصبح أمراً حيوياً وضرورياً لسلامة المنطقة .

وقد بررت الولايات المتحدة أهمية مشروع القرار الذي تقدمت به أمام مجلس الأمن ، ووصفته بأنه قرار بناء لأنه يدعم أعمال فريق المراقبين الدوليين بتعاون قوات الولايات المتحدة معه ، ويفتح الباب أمام ترتيبات أخرى يستطيع أن يستخدمها السكرتير العام للأمم المتحدة بغية توفير وحدات من القوات الدولية حسب ما يتطلبه الموقف ، وذلك كاجراء اضافي لحماية السلامة الاقليمية والاستقلال السياسي للبنان والتأكد من عدم وجود تسلل غير مشروع من الأشخاص أو الأسلحة أو المعدات عبر الحدود اللبنانية ، وأنه يجعل بالامكان انسحاب القوات الأمريكية على الفور اذا نفذ مشروع القرار الأمريكي بسرعة .

ولم يجد قرار الرئيس أيزنهاور بإرسال قوات عسكرية الى لبنان

آية معارضة داخلية ، خاصة من أعضاء الكونجرس بل على العكس رغب الأعضاء على اختلاف اتجاهاتهم بهذا التدخل (١) .

مبعوث الرئيس أيزنهاور الى لبنان :

في ١٦ يوليو عقد الرئيس أيزنهاور اجتماعاً ضم وزير الخارجية الأمريكية ووزير خارجية لبنان (١) وقرر عقب هذا الاجتماع إفاد المستر روبرت مورفي - كممثل سياسي خاص للرئيس أيزنهاور - لزيارة بيروت ليساعد السفارة الأمريكية هناك على القيام بكل ما يمكن عمله لاعادة السلم والطمأنينة الى لبنان .

ومعنى ذلك أن الولايات المتحدة أصبحت ترى - رغم ابلاغها مجلس الأمن - أنه من حقها « الطبيعي » أن تكون هي المسئولة الوحيدة عن إعادة السلم والطمأنينة الى لبنان والمحافظة على استقلاله متجاهلة باقي أعضاء المجموعة الدولية .

ووصل المستر روبرت مورفي الى بيروت في ١٧ يوليو وعقد عدة اجتماعات مع البطريرك الماروني ورئيس الحكومة وزعماء المعارضة ، وقد حضر الاجتماعات معه السفير الأمريكي في بيروت وقائد الأسطول

(١) عقد الكونجرس الأمريكي جلسة خاصة لبحث الموقف في لبنان يوم ١٦ يولييه ١٩٥٨ وكان موقف الأعضاء كالتالي :

زعيم الأغلبية : سرح المستر « وليام نولاند » زعيم الأغلبية في المجلس بأن كل إنسان في العالم الحر أصبح يشعر بأنه لا يمكن السماح لأن يجري ابتلاع العالم الحر قطعة قطعة .

الجمهوريون : أعلن المستر « ستايلز بريدجز » بأن قرار الرئيس أيزنهاور بصفته القائد الأعلى للقوات العسكرية يستحق التأييد القلبي من قبل كل شخص أمريكي .

الديمقراطيون : صرح المستر « جون سباوكرمان » عضو لجنة الشؤون الخارجية معبراً عن رأي الحزب الديمقراطي بقوله أنه لا يستطيع أن يرى أي بديل لممثل الرئيس اثر استقرار في أن يكون الخطوة التي اتخذتها الولايات المتحدة أيزنهاور ، وأنه يأمل الشرق الأوسط وخاصة في لبنان .

(١) وقد حضر الاجتماع أيضاً المستر روبرت مورفي الخبير الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط وبعض العسكريين الأمريكيين .

السادس ، وقد أحيط علما من قبل الحكومة اللبنانية بالأسباب التي أدت الى قيام الثورة ضد الحكومة (١) ، وقد أرجع رئيس الوزراء

(١) لأهمية النقاط التي أوردتها الحكومة وتعرضها لسياسة الحكومة الخارجية نوردها فيما يلي :

(١) أن حكومة لبنان تحدث الرئيس جمال عبد الناصر وقبلت مشروع أيزنهاور « بفرح وطمأنينة » في حين أن الرئيس جمال عبد الناصر شاء أن يتحدث الرئيس أيزنهاور ويملاً هو الفراح الذي أخذه خروج الانجليز والفرنسيين من مصر بعد حملة السويس . وقد استعان الرئيس المصري بموسكو وحلفائها لمحاربة أيزنهاور وحلفائه العرب ومنهم اللبنانيون الذين شن عليهم حملة سافرة وأسماهم « أذناب الاستعمار » وأطلق على امريكا لقب « الدولة المستعمرة » .

(ب) أن موجة الحسد المستمرة بين بريطانيا وفرنسا وولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط قد أضعفت الجبهة العربية وفوت جبهة الشيوعيين والمنادين بالحياد الإيجابي .

(ج) اضطرت الحكومة اللبنانية لتقديم الشكوى للحامية العربية لمجلس الأمن لاقفال الحدود مع سوريا ، وإيقاف التسلل من الرجنال والعتاد ، وقد كان التباطؤ في تلبية رغبة الحكومة اللبنانية لارسال « بوليس دولي » لاقفال الحدود عاملاً مشجعاً لليساريين في العراق على اقيام بالثورة .

(د) المراقبون الدوليون لم يتمكنوا من المراقبة والوصول الى مناطق الحدود .

(هـ) إن ثورة لبنان هي وليدة تدخل الجمهورية العربية المتحدة والدليل على ذلك أن أذاعتها وصحفا تدعو اللبنانيين للثورة ، ومع ذلك فإن أكثر الشعب يساند الحكومة ، وإن كان هناك اضطراب جزئي في بيروت وسائر المدن فإن ذلك وليد الخوف من المجرمين والمخربين (السوريين والمصريين واللاجئين الفلسطينيين) .

(و) أن الخلاف في لبنان ليس خلافاً على الشؤون الداخلية بل هو خلاف على السياسة الخارجية ، وهو صراع سياسة الحياد الإيجابي ومشروع أيزنهاور أو بين الشرق والغرب . والدليل على أن الخلاف متعلق بالشؤون الخارجية واضح من أن مرشحي المعارضة لانتخابات عام ١٩٥٧ كان على أساس اتباع لبنان لسياسة الحياد الإيجابي والتعاون الوثيق مع مصر وسوريا و ضد العراق وسائر البلاد العربية المناصرة للغرب ، وقد تجلت هذه الرغبة بجلء قبل الانتخابات وبعدها عندما علقت مئات الشعارات في الأحياء الإسلامية وسائر المدن الأخرى تحمل صورة الرئيس جمال عبد الناصر ، أما المسيحيين فقد وضعوا صورة الرئيس شمعون ومعنى هذا أنه رمز التعاون مع الغرب ضد الشرق .

للبناني سبب الثورة الرئيسي الى أن لبنيان قد إختار طريقه بجانب الولايات المتحدة - وذلك حتى يكسب المبعوث الأمريكي الى صف الحكومة - إذ أن قبول حكومة لبنان لمشروع أيزنهاور « بالرغم من الحملات الصحفية والشخصية » ، وعدم قبول لبنان اتباع مبدأ الحياد الإيجابي ، يعتبره البعض ضاراً بمصلحة البلاد في حين أن الحكومة اللبنانية ترى عكس ذلك .

وقد أوضح مورفي لرئيس وزراء لبنان رأيه في أن الأحداث الجارية ترجع الى أن مشروع أيزنهاور والملاسات التي رافقته والتصرفات التي قام بها الحكم قد أثارت الشعب ضد المشروع وأحدثت ردود فعل عنيفة ليس في لبنان وحده بل في جميع الدول العربية ، وأن العبرة ليست في المشروعات بل في جوهرها وأنه يدرك تماماً مصالح أمريكا ويعرف ماذا يجب أن يفعل للمحافظة عليها ، وأن الهدف من حضوره الى بيروت هو الوصول الى حل ترضى عنه جميع الفئات اللبنانية وأنه لم يأت ليسانع فريقاً ضد فريق آخر ولا ليفرض مرشحا معيناً لمرئاسنة بل ليسهم في تسوية القضية وإيجاد اتفاق انجاسي على رئيس جديد للجمهورية ترضى عنه جميع الفئات اللبنانية .

مورفي والمعارضة :

لم يكتف المستر مورفي بالاستماع الى وجهة نظر الحكومة بل قام بالاتصال بالبطيريك الماروني بولس المعوشي وشرح له مهمته وحدد له الدور الذي سيقوم به ، كما شرح له البطيريك الأزمة بأسباب ودوافعها وأسبابها شاجبا موقف الحكومة .

ثم اجتمع مورفي بأقطاب المعارضة واستمع اليهم وكانت وجهة نظرهم متفقة مع رأي البطيريك الماروني ، ومتفقة على القاء مسئولية الأحداث التي وقعت على عاتق رئيس الجمهورية .

وعقب انتهاء مورفي من اتصالاته بمختلف الاتجاهات في البلاد

صرح بأن الولايات المتحدة ليس لها أى مرشح معين بالذات لرئاسة الجمهورية اللبنانية وهى تعتبر أن هذا الأمر من اختصاص اللبنانيين وحدهم وأن اتصالاته مع زعماء المعارضة والآراء التى تلقاها منهم جعلته يفهم بصورة لا تقبل الجدل أن الأزمة اللبنانية أزمة داخلية بحتة. وقد اقتنع مورفى أثناء وجوده فى لبنان بأن بقاء القوات الأمريكية أمر غير مرغوب فيه وأن استمرار وجودها فى لبنان أمر سوف تحفه مصاعب جمة ، لذلك قامت الطائرات الأمريكية بإلقاء بياضات محررة باللغة العربية بامضاء الرئيس أيزنهاور وموجهة الى الشعب اللبناني شارحة أهداف الولايات المتحدة النبيلة^(١).

مورفى والانتخابات الرئاسية :

بدأ مورفى يجس النبض فى مختلف الأوساط حتى يتفق الموالون للحكومة والمعارضون لها على ترشيح شخصية يختارونها لرئاسة الجمهورية ، وقد نجح فعلا فى تأمين الاجماع بالنسبة للواء فؤاد شهاب قائد الجيش .

ولم يكن هناك اجماع فى البداية على ترشيح اللواء فؤاد شهاب لهذا المنصب خاصة من جهة المعارضة التى انقسمت على نفسها أمام هذا الأمر. اذا كان البعض يرى أن موقف الجيش بالنسبة للشوار كان غامضا وكان من المقرر عقد جلسة لمجلس النواب لانتخاب رئيس

(١) نص البيان : « الى المواطنين اللبنانيين الكرام » :

« لقد دخلت قوات الولايات المتحدة بلادكم بنسأ على طلب من حكومتكم الدستورية ، وهذه القوات موجودة هنا لى تساعد فى مجهوداتكم الرامية الى المحافظة على استقلال لبنان فى وجه أولئك الذين يرغبون فى التدخل بشئونكم والذين عرضوا سلم بلادكم وأمنه للخطر . »
« لقد غادر الضباط والجنود الأمريكيون بيوتهم لى يساعدوا فى الدفاع عن منهجكم فى الحياة ، وعن ممتلكاتكم وعائلاتكم ، انهم سيغادرون بلادكم حالما تتخذ الأمم المتحدة اجراءات تضمن استقلال لبنان . »
« لقد تصرفت الحكومة الأمريكية استجابة لنداء للمساعدة قدم من دولة مسالمة ربطتها الولايات المتحدة منذ القديم روابط الصداقة » .

دوايت أيزنهاور
رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

الجمهورية يوم ٢٤ من يوليو، الا أنه حتى ذلك التاريخ لم يكن المستر مورفى قد وصل الى نتيجة ايجابية يضمن بها الاجماع على تأييد مرشح واحد ، فأجلت الجلسة الى ٣١ من يوليو حيث اجتمع المجلس وتم انتخاب الرئيس فؤاد شهاب رئيسا للجمهورية بأغلبية ٤٨ صوتا مقابل سبعة أصوات فالحا منافسه السيد ريموه اده .

صدى التدخل الأمريكى :

لم يكن التدخل الأمريكى فى لبنان مسألة تعنى الولايات المتحدة وحدها أو لبنان وحده ، بل أصبح التدخل مسألة صراع بين الشرق والغرب . ولم يكن هذا الصراع كذلك وقفا على منطقة الشرق الأوسط وحدها ، وقد ظهر ذلك بوضوح بمجرد نزول قوات أمريكا الى لبنان ، اذ أعلن الاتحاد السوفيتى^(١) بأن قواته البرية والجوية مستقوم بمناورات تدريبية فى منطقتى القوقاز وتركستان العسكريتين أى على مقربة من حدود كل من ايران وتركيا .

واتقل الصراع الى داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وحاولت أمريكا القيام بمناورات تضمن لها طول البقاء أو استمراره فى لبنان لأطول فترة ممكنة ، وتقدمت بمشروعات قرارات تضى على تدخلها الصبغة الشرعية أو تمكثها على الأقل من استبدال احتلالها المفرد باحتلال جماعى عن طريق ايفاد بوليس دولى يكون لها اليد الطولى فى اختياره وتجهيزه ، وتقدمت النرويج بمشروع قرار يؤيد وجهة النظر الأمريكية الا أن مشروع قرار عربى عرض على الجمعية العامة

(١) أعلن خروشوف رئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفيتى ان بلاده ستواصل النضال فى سبيل صيانة السلام العالمى وأبعاد خطر الحرب .

وفى الوقت نفسه أعلن مندوب الاتحاد السوفيتى أمام مجلس الأمن ٢ أصرار بلاده على سحب القوات الأجنبية من لبنان والأردن فوراً ، لأن العدوان الأمريكى على لبنان والعدوان البريطانى على الأردن جعل العالم الحر يمر بلحظات حاسمة فى تاريخ البشرية وأن أية خطوة طائشة يمكنها أن تؤدى الى كارثة دولية عظمى .

وحاز على الموافقة الاجتماعية للدول الأعضاء وبذلك زالت صفة الشرعية التي أضفتها الولايات المتحدة على احتلالها للبنان .

انسحاب القوات الأمريكية :

عقب تسلم رئيس الجمهورية الجديد مهام منصبه بدأت الأمور تستقر نسبياً ، وفي ٢٧ من نوفمبر ١٩٥٨ ، وبناء على طلب الحكومة الشرعية في لبنان تم جلاء آخر جندي أمريكي عن الأراضي اللبنانية بعد إقامة دامت أكثر من أربع شهور .

موقف الجمهورية العربية المتحدة

منذ بداية الثورة ركز حكام لبنان اتهامهم والقاء مسئولية الأحداث التي تقع في لبنان على عاتق الجمهورية العربية المتحدة وأنها تمد الثوار بالرجال والسلاح والمال .

وخلت القاهرة صامته لا تعلق بشيء سوى مذكرتها التي وزعتها وزارة الخارجية العربية في ٢٥ من يونيو ١٩٥٨ على رؤساء البعثات الدبلوماسية في القاهرة رداً على مذكرة احتجاج مرسلة من وزارة خارجية لبنان ، وقد نفت المذكرة العربية واستكرت الاتهامات الموجهة للجمهورية العربية المتحدة .

إلا أن تطورات الأحداث في الشرق الأوسط في تلك الفترة أوجبت على القاهرة أن توضح موقفها بجلاء إزاء تلك الأحداث ، فألقى الرئيس جمال عبد الناصر خطاباً من دمشق في ١٦ يوليو أوضح فيه موقف الجمهورية العربية المتحدة تجاه لبنان ، وقد عبر الخطاب عن وجهتي النظر الرسمية والشعبية ، كما فرق بين موقف الشعب اللبناني الذي يطلب الحرية وبين موقف حكومته التي تقف ضد

العروبة وتحاول الارتباط بالغرب وتحاول التشهير بالجمهورية العربية المتحدة وتحجج المؤامرات ضدها (١) .

(١) جاء في خطاب السيد الرئيس « ان لبنان بلد عزيز علينا ، وان شعب لبنان عزيز علينا ، وأنا لا تقبل بأي حال من الأحوال أن تسفك الدماء في لبنان . وحينما حدث خلاف داخلي في لبنان قام حكامه بتهمون الجمهورية العربية المتحدة بأنها وراء هذا الخلاف ووراء هذا الانقلاب ، قالوا هذا وبلغوا الولايات المتحدة الأمريكية وقالوا لهذا ان الجمهورية العربية المتحدة هي التي تغذي الثورة ، في لبنان ، وتغذي الاضطراب في لبنان ، انه افتراء وكذب .

« كل عاقل في العالم » وكل عاقل في العالم العربي ، يعرف الأسباب الحقيقية التي نتجت عنها المآسي التي تحدث اليوم في لبنان ، لقد قتل صحفي حر ، واهتز ضمير الشعب اللبناني لهذا الجرم لأنه يعلم من هم القتل ومن هم المجرمون ، وهذا هو السبب المباشر لثورة شعب لبنان وحوادث شعب لبنان « انني لم أكن أنوى الكلام في هذا الموضوع ولكن جميع اذاعات العالم تقول ان حكام لبنان يقولون ان الجمهورية العربية هي التي تقوم بهذا العمل » .

« انهم بهذا يريدون أن يحولوا المشكلة الداخلية التي تقع بين أبناء الوطن الواحد الى مشكلة خارجية ، وانهم بهذا يخلقون الأعذار ليستعينوا بدول أجنبية تحت اسم تدخل الجمهورية العربية المتحدة .

« لقد حاربنا حكام لبنان ونحن في محنتنا وطعنونا في ظهورنا حينما كانت بريطانيا وفرنسا واسرائيل تعتدي علينا ، ولكننا تفاضنا حينما الأفعال ولم نقابل الإساءة بالإساءة ، وحينما ذهبت الى دمشق كانت كل كلماتي وكل الخطب التي ألقيتها بالنسبة للبنان تعبر عن احترامنا لاستقلال لبنان ووحدته ، وتعبر أيضاً عن أننا لا نريد للبنان ولا نريد للشعب الواحد أن يتقاتل » .

« هذه سياستنا ، وان شعب لبنان لشعب عزيز علينا ، وحينئذ سألني السفير الأمريكي هل سينضم لبنان الى الجمهورية العربية المتحدة ؟ قلت له أننا لم نضم أي بلد من البلاد ، فلم تضم سورية مصر اليها . ان هذه هي ارادة الشعوب ، واننا لن تقبل بأي حال من الأحوال أن نتحد مع بلد عربي لا يجمع على الاتحاد ، وقد قبلنا الاتحاد حينما أجمع شعب سوريا على الاتحاد ، ولكننا نحترم ارادة الشعوب ونعتقد أن وجود ولو أقلية ضد الاتحاد إنما يعرض البلاد لخطر حرب أهلية » .

« اننا نحمل استقلال لبنان واذا اعتدى أي فرد عليه ، واذا اعتدت اسرائيل عليه فاننا سنقوم بالتعاون مع لبنان ومساندة لبنان » .

« اننا ننظر الى هذه الافتراءات وننظر الى هذه المؤامرات ونغض عنها الطرف ولا نرد عليها ، واذا اتهمنا حكام لبنان بأن شعب لبنان يعرف ما هي الأسباب التي دفعته الى الثورة .. قتل المواطنين الأحرار .. قتل المرحوم نسيب الأتني الصحفي الحر .. اعطاء السلاح للقوميين السوريين الخونة الذين يتعاونون مع الدول الاستعمارية واعطاهم الأموال والفرص ليقتلوا الأحرار .

وقد مزت العلاقة بين الجمهورية العربية المتحدة ولبنان أثناء الثورة بمراحل عدة ويمكن تجميعها في النقاط الأربع التالية :

١ - المذكرات المتبادلة بين الدولتين .

٢ - شكوى لبنان ضد الجمهورية العربية المتحدة أمام مجلس الجامعة العربية .

٣ - شكوى لبنان ضد الجمهورية العربية المتحدة أمام مجلس الأمن .

٤ - طرد سفير الجمهورية العربية المتحدة وبعض رعاياها من بيروت .

وفيسما يلى تفصيل ذلك :

أولاً : المذكرات المتبادلة بين الدولتين :

(أ) مذكرة لبنان الى الجمهورية العربية المتحدة :

في ٢٥ من مايو عام ١٩٥٨ بعثت وزارة الخارجية اللبنانية بمذكرة الى وزارة خارجية الجمهورية العربية المتحدة عن طريق سفارتها بالقاهرة متضمنة النقاط التالية :

١ - أن موظفي السفارة المصرية سابقا والجمهورية العربية المتحدة حالياً في بيروت ، ورجال المكتب الثانى السورى وعملاءه ، يقومون بتدخلات في شئون لبنان ، عاملين على التأثير على بعض الفئات المناوئة للسلطات الشرعية للقيام بأعمال الشغب ، كما أنهم يعملون على تزويد هذه الفئات بالأسلحة والمال .

« لقد قاموا بمؤامرات في سوريا وحاولوا أن يقتلوا الأحرار ، أنهم اليوم يقتلون الأحرار في لبنان ، وسيبتصر الأحرار دائماً وسيهزم الخونة وسيهزم المستعمرون وسيهزم أعوان الاستعمار » .

٢ - تواصل الصحافة والاذاعة - الموجهتان - في اقليمى مصر وسوريا من الجمهورية العربية المتحدة مهاجمتها السفارة للحكام والسلطات الشرعية في لبنان واثارة الفتن والقلق ونشر الأخبار غير الصحيحة التى من شأنها اشاعة الاضطراب والتحريض عليه .

٣ - أثبتت عشرات الحوادث من أعمال نفس وتخريب ومظاهرات وتهريب أسلحة واغتيالات ومحاولات اغتيال أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين جهات مسئولة وغير مسئولة في سوريا وبين القائمين بها في لبنان .

٤ - في خلال الحوادث الأخيرة في بيروت وطرابلس اشترك عدد من الرعايا السوريين بالدعوة الى الاضراب والتظاهر والقيام بأعمال العنف .

٥ - تستنكر الحكومة اللبنانية هذه التصرفات وتحتج أشد الاحتجاج على هذه الأعمال المخالفة لميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة وكلاهما يوجبان الامتناع من قبل أية دولة عن التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى .

٦ - تطلب الحكومة اللبنانية اصدار الأوامر لوقف جميع الأعمال المشار اليها ، ومنع الاذاعات والصحف من متابعة حملاتها التى تسيء اساءة بالغة الى لبنان والى علاقات الأخوة بين البلدين .

(ب) مذكرة الجمهورية العربية المتحدة :

في نفس اليوم الذى تسلمت فيه وزارة الخارجية العربية مذكرة وزارة خارجية لبنان ، قامت باعداد الرد على مذكرة الحكومة اللبنانية وتسليمه لجميع رؤساء البعثات الدبلوماسية الموجودة في القاهرة ، وكان الرد يتضمن توضيحاً واجابة على النقاط التى وردت في المذكرة اللبنانية ، وكانت أهم النقاط التى أشير اليها في مذكرة وزارة خارجية الجمهورية العربية المتحدة هي :

١ - أن الثورة الحالية في لبنان ثورة داخلية قام بها الشعب ضد شخص رئيس الجمهورية اللبناني الحالي وحكومته ، لصد أسباب منها رغبته في تجديد مدة رئاسته وتحقيق ذلك بمحاولة تعديل الدستور ، وعندما بدا له احتمال فشله سعى إلى إيهام الشعب بقيام خطر طائفي مما كذبه غبطة البطريرك المعوشي - البطريرك الماروني - وكثيرون من أقطاب المعارضة المسيحيين ، الأمر الذي أثار مشاعر الشعب اللبناني ، ثم لجأ إلى وسيلة ثالثة وهي طلب التدخل الاستعماري الأجنبي الذي تمثل حتى الآن في تدفق أسلحة ومعدات ومتطوعين أجانب .

٢ - أن الزعماء اللبنانيين الذين يعارضون رئيس الجمهورية وحكومته أقطاب لهم شخصياتهم ومراكزهم ، وقد اجتمعت كلمتهم على وجوب تنحيته عن الحكم ، الأمر الذي أدى إلى نشوب هذه الثورة ، كما أن تطور الأمور دفع وزيرين من الوزراء الحاليين إلى الاستقالة .

٣ - هناك قوى استعمارية تزود الحكم القائم بالأسلحة والمعدات الأمر الذي زاد من نيران الثورة الشعبية اشتعالا .

٤ - أما ما يشيخه حكام لبنان والاستعمار عن تدخل الجمهورية العربية المتحدة فإنها لم تحرك جيوشا ولم تعبئ أساطيل ، وإنما فعلت ذلك دول أخرى ، وحكام لبنان والاستعمار يريدون بذلك تحويل المشكلة الداخلية إلى مشكلة خارجية دولية والتأزر مع الاستعمار في المساس بالجمهورية العربية المتحدة .

٥ - أن حكومة الجمهورية العربية المتحدة تسجل على الحاكمين حاليا في لبنان الآتي :

أولا : اتخاذ أرضه مركزا للمؤامرات ضد الجمهورية العربية المتحدة واعداد العصابات الارهابية كعصابة القوميين السوريين التي تدبر

المؤامرات ضد الجمهورية العربية المتحدة والتي اغتالت المرخومين رياض الصلح وعدنان المالكي ونسيب المتني .

ثانيا : العمل على إبعاد ما يقرب من تسعة آلاف من رعايا الجمهورية العربية المتحدة في لبنان دون مبرر ، وذلك بعد معاملتهم في قسوة ووحشية .

ثالثا : الاستعانة بالقوى الاستعمارية ودعوتها إلى التدخل في شئون لبنان الداخلية ، الأمر الذي يهدد الأمن والاستقرار والسلام في منطقة الشرق الأوسط .

ألا أن الحكومة اللبنانية لم تحاول أن تقنع بهذا الرد وكانت قد بيّنت نيتها على وضع مخطط معين للتشهير بتدخل مزعوم للجمهورية العربية المتحدة حتى يكون مبررا لاستدعائها لقوات أجنبية . فقد حدث أن استدعى الأمين العام لوزارة الخارجية اللبنانية في ٢٩ من مايو ١٩٥٨ جميع رؤساء البعثات الدبلوماسية الأجنبية في بيروت وسلمهم مذكرة تتضمن وجهة نظر الحكومة اللبنانية بشأن تدخلات الجمهورية العربية المتحدة في شئون لبنان (١) .

(١) جاء في المذكرة « تقدمت الحكومة اللبنانية بشكويين ضد الجمهورية العربية المتحدة ، قدمت الأولى إلى جامعة الدول العربية بتاريخ ٢١ مايو وقدمت الثانية إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بتاريخ ٢٢ مايو بسبب تدخل الجمهورية العربية المتحدة في شئون لبنان الداخلية . والبررات التي استندت إليها إليها الحكومة اللبنانية هي : - أن المعارضة لسياسة الحكومة القائمة في لبنان قد اتخذت سبيلا لا تتفق والديمقراطية التي يعيشها لبنان لتحقيق مآربها وأهدافها بوسائل العنف والاضراب والشغب والانقضاض على السلطات الدستورية اللبنانية .

- أن الحالة الراهنة تبدو وليدة خطط مدبرة منذ زمن بعيد ، وإذا كانت المعارضة المتطرفة قد تحولت في وسائلها عن التقليد اللبناني في المناقشة الحرة والديمقراطية الصحيحة إلى سلوك سبيل التدمير والتقتيل وبث الفوضى ، فلأن الجمهورية العربية قد غمرتها بجميع عناصرها ومدتها بالرجال والسلاح .

- أن حكومة الجمهورية العربية المتحدة قد نصبت نفسها عونا للمعارضة المتطرفة في لبنان ، ففاصت في شئونه الداخلية ، تظاهر لبنانيون وتستعدى بعضهم على بعض بواسطة اذاعاتها الرسمية وصحافتها

ثانيا : الشكوى أمام جامعة الدول العربية :

في الحادى والعشرين من شهر مايو ١٩٥٨ تقدمت الحكومة اللبنانية بشكوى ضد الجمهورية العربية المتحدة أمام جامعة الدول العربية ، وتضمنت الشكوى أنه كان ولا يزال هناك تدخل واسع غير شرعى وغير مستقر فى شئون لبنان من قبل الجمهورية العربية المتحدة ، وأن هذا التدخل يهدف الى نفس استقلال لبنان ويهدده فعلا ، وأن الحالة التى خلقها هذا التدخل الذى يهدد استقلال لبنان قد يعرض السلام والأمن الدولى للخطر اذا استمرت .

وفى ٢٦ من مايو اجتمعت لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب اللبناني بناء على دعوة وزير الخارجية لعرض قرار مجلس الوزراء الذى قضى بتقديم الشكوى أمام الجامعة العربية ، ولكن رئيس اللجنة لم يقتنع بالحجج التى تقدمت بها الحكومة مبررة تقديم الشكوى وقد أوضح رأيه معارضا الحكومة وسجله فى محضر الجلسة (١) .

ولم تقتنع الحكومة بوجهة نظر رئيس اللجنة واستمرت فى طريقها

الموجهة داعية الى القضاء على حياة لبنان الدستورية بالعنف والقوة .
- ان عملاء الأجهزة الرسمية فى الجمهورية العربية المتحدة ونشاطهم المتزايد ادى الى وقوع الكثير من الحوادث والقاء المتفجرات واعمال النسف فى أنحاء مدينة بيروت والمناطق اللبنانية .

- ان جميع الأعمال التى تقع تبين بجلاء أن جميع عناصر الحوادث المؤسفة التى جرت وتجرى فى لبنان انما هى مرتبطة ارتباطا وثيقا بارادة السلطات القائمة فى الجمهورية العربية المتحدة فى الاعتداء على استقلال لبنان وسيادته ، وهذه الأعمال تهدد سلامة لبنان والبلاد العربية ، وترزعزع تضامن أبنائها وتحيط هذه البقعة الحساسة من العالم بأخطار لا يمكن إلا أن يكون لها اثر فى سلامة العالم بأجمعه .

(١) استند رئيس لجنة الشئون الخارجية فى معارضته الى أن وزير الخارجية لم يقدم الى اللجنة أى دليل يؤكد بأن الشكوى الى الجامعة العربية أو مجلس الأمن مبنية على وقائع صحيحة أو وقائع ذات أهمية تبرر الشكوى .

وان نقل الأزمة اللبنانية الداخلية الى الصعيد الدولى ينطوى على مخاطر أهمها افساح المجال أمام تدخل أجنى من جهة واحدة أو من

مصممة على بحث الشكوى .

وفى أول يونيو اجتمع مجلس الجامعة العربية بمدينة «بنى غازى» لبحث الشكوى ، وقد حاول كل من الوفدين السودانى واللىبى قبل انعقاد جلسات المجلس القيام بتسوية الخلاف والتخفيف من حدته ومحاولة تقريب وجهات النظر ، الا أنه منذ انعقاد الجلسة الأولى اتضح أن المجلس تسيطر عليه ثلاث نزعات مختلفة :

- الوفدان العراقى والأردنى تقدما بمشروع قرار يشجب تدخل الجمهورية العربية المتحدة فى شئون لبنان الداخلىه شجبا صريحا وبانهجة قاسية وعنيفة .

- الوفد الليبى تقدم بمشروع قرار يوصى الدول العربية بوقف الاذاعات الهجومية وعدم التدخل فى شئون بعضها البعض .

- رفض الوفد اللبنانى بحث أى قرار أو الدخول فى أى مناقشة الا بعد الاعتراف بصحة شكواه ، واقرار المجلس بوقوع التدخل بالفعل وأن يتضمن القرار بالتالى أمرا بوقف التدخل .

وكانت نتيجة اختلاف الاتجاهات أن قرر وفد الجمهورية العربية المتحدة عدم الموافقة على أى قرار يتخذه المجلس فى القضية دون بحث أساس الشكوى وسحب شكوى لبنان من مجلس الأمن على أن يترك الباب مفتوحا للمناقشات ، ورفض وفد لبنان سحب الشكوى من مجلس الأمن ، وهكذا تجدد الوضع منذ الجلسة الأولى وأصبحت جميع المناقشات تدور فى حلقة مفرغة لا نتيجة لها لأن كل طرف يرى أنه على حق فى موقفه .

جهات متفرقة وبالتالي تعرض استقلال لبنان وسيادته الى امكان الانتقاص منها .

- ان تقديم الشكوى فى هذه الظروف ستزيد الأزمة احتداما ، ولا يمكن أن تدل على نية مخلصه لايجاد حل سريع داخلى للأزمة بوقف الحوادث التى تهدد الأرواح اللبنانية .

- واختتم رئيس اللجنة قوله بأنه يعتبر أن الحكومة والأكثرية النيابية التى ورائها انما تفعل هذا على مسئوليتها .

وفد الجمهورية العربية لخص الموقف في لبنان على أساس أن أقوال زعماء المعارضة اللبنانية وبطريك الموارنة وحدها تكفي للرد على الادعاءات التي أوردها الحكومة اللبنانية ، وأن لبنان يجر الاستعمار إلى أراضيه وإلى الدول العربية معه وأنه وكر للمؤامرات على سلامة الجمهورية العربية المتحدة وأن هناك اذاعات سرية توجه من لبنان ضد الجمهورية العربية المتحدة ورجالها وأن السلطات اللبنانية تعلم بوجود هذه الاذاعات دون أن تتخذ أى تدبير لوقفها ، ثم عرض الوفد اضطهاد رعايا الجمهورية العربية المتحدة المقيمين في لبنان بعد تعذيبهم وأشار إلى أن الحوادث التي وقعت في لبنان قام بها اللبنانيون أنفسهم وأكد أن شكوى لبنان باطلة ولا دخل لحكومة الجمهورية العربية المتحدة بالحوادث الجارية في لبنان ، وأن هدف الحكومة اللبنانية من تقديم هذه الشكوى هو تغطيتها لخطط استعمارية معينة .

أما وفد لبنان في رده على رأى الجمهورية العربية المتحدة في الأحداث التي تجرى في لبنان ، فإنه ركز على أن البيان الذي أدلى به رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة أمام مجلس الجامعة العربية يعتبر برهانا على التدخل في شئون لبنان وأن أسلوب رئيس الوفد العربى يشكل عنصرا جديدا في تدخل الجمهورية العربية في شئون لبنان (١) .

قرار مجلس الجامعة :

لم يكن من السهل أن يصل مجلس الجامعة العربية إلى قرار محدد يرضيه الطرفان ، وقد وضح أن معظم الوفود ترى ضرورة

(١) استشهد رئيس الوفد على صحة شكوى حكومته وسلامه موقفه بأن لبنان ساعد الدول العربية على جلاء الجيوش العربية عن أراضيها فلا يمكن أن يجر الاستعمار إلى أراضيه ، ونفى عن بلده أنه مركز مؤامرات بل هو ملاذ لكل من يلجأ إليه ، وإذا كانت الجمهورية العربية تشكو من اذاعة لبنان وصحفه ولبنان له نفس الشكوى فلماذا لا تسكت هذه الصحف والاذاعات ، أما القول بطرد رعايا الجمهورية العربية فقد اعترف رئيس الوفد اللبناني به وأرجع السبب في ذلك إلى أن المطرودين وعددهم تسعة آلاف يعملون من قبل المكتب الثانى السورى ومهمتهم خلق الشغب والفوضى في لبنان .

ارسال وفد من الجامعة العربية إلى لبنان لتسوية الخلافات إذا أمكن ذلك .

وأخيرا تقدم الوفد الليبى بمشروع قرار^(١) حظى بتأييد جميع وفود الدول العربية ما عدا وفد لبنان الذى علق موافقته على الرجوع إلى حكومته ، ويدعو مشروع القرار لبنان لسحب شكواه من مجلس الأمن وتوجيه نداء إلى الفئات اللبنانية لوقف الاضطرابات وإيفاد لجنة من الجامعة لتهدئة الخواطر .

وقد أبلغ الوفد اللبناني حكومته بمشروع القرار المقترح واجتمع مجلس الوزراء لبحثه وقرر رفضه ، وأرسلت برقية إلى الوفد اللبناني الموجود في بنى غازى للعودة فوراً إلى بيروت .

وفي الاجتماع الأخير لمجلس الجامعة أبلغ الوفد اللبناني المجلس رسمياً رفض حكومته لمشروع القرار الذى قبلته الوفود الأخرى لأنه يعتبره غير مؤيد لأهداف الشكوى اللبنانية بوقف تدخل الجمهورية العربية المتحدة في شئون لبنان الداخلية ، وبناء على رفض لبنان أعلن

(١) نص مشروع القرار الليبى هو :

« نظر مجلس الجامعة العربية في دور انعقاده الاستثنائى بمدينة بنى غازى في الشكوى المقدمة من جمهورية لبنان ضد الجمهورية العربية المتحدة ، وبعد الاستماع إلى البيانات التى أدلى بها كل من وفدى الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية اللبنانية ، وبعد أن لمس حرص كل من الطرفين على فض النزاع بصورة سلمية وفي نطاق الجامعة العربية وروحه ، وحرصاً على إزالة الأسباب والعوامل التى تعكر صفو الجو بين الدول العربية الشقيقة .. قرر المجلس ما يلى :

١ - العمل على إيقاف كل ما من شأنه أن يعكر صفو العلاقات بين الدول الأعضاء بمختلف الوسائل .

٢ - أن تقوم حكومة لبنان بسحب شكواها من مجلس الأمن .

٣ - توجيه نداء إلى مختلف الفئات اللبنانية لإيقاف الاضطرابات والقتال والعمل على تسوية الخلافات الداخلية بالطرق الدستورية السلمية .

٤ - إيفاد لجنة يبينها مجلس جامعة الدول العربية من بين أعضائه لتهدئة الخواطر وتحقيق ما قرره المجلس » .

الوفدان العراقي والأردني سحبهما لتأييدهما لمشروع القرار المذكور. وأسدل الستار على فشل الجامعة العربية في إيجاد حل للخلاف بين الدولتين نتيجة للموقف اللبناني. وتجدر الإشارة هنا إلى الأسباب التي استندت إليها الحكومة اللبنانية في رفض قرار مجلس الجامعة العربية، وهي:

أولاً: أن الجامعة العربية تتهرب من إصدار قرار باثبات التدخل من قبل الجمهورية العربية المتحدة، وتكتفي باستبداله بقرار يدعو إلى التفاهم، في حين أن الحكومة اللبنانية ووفدها يصران على إصدار قرار من صلب الشكوى.

ثانياً: أن وقف الاذاعات والدعايات لا يفي بالغرض، وليس في صيغة الفقرة المتعلقة بهذا الموضوع بالذات ما يلزم بهذا التوقف.

ثالثاً: ليس للجنة التي تفكر الجامعة العربية في إيفادها أي طابع حكومي تنفيذي، وعلى هذا تكون دراساتها واستقصاءاتها مضية للوقت.

رابعاً: إذا سحبت الحكومة شكواها من مجلس الأمن دون أن تظهر نتيجة عملية للشكوى التي تبحثها الجامعة العربية فإن معنى ذلك فقدان لبنان للاعتبار القانوني الذي قدمت الشكوى على أساسه.

خامساً: إن النص الوارد في الفقرة الأولى من مشروع القرار المقدم لمجلس الجامعة يكتنفه الغموض، فهو لم يعين أسباب تعكير صفو العلاقات ولم يتهم أحداً بتعكيرها ولم يذكر الوسائل الممكنة للاعتماد عليها لإيجاد الحل الذي سيزيل أثر هذا التعكير.

واستناداً إلى تلك الأسباب أبرقت الحكومة اللبنانية إلى وزير خارجيتها الموجود بنيويورك تطلب منه المضي في عرض الشكوى على مجلس الأمن لبحثها معتبرة أن اجتماع بني غازي لم يتخذ قراراً إلزامياً بالأداة المطلوبة.

ثالثاً: الشكوى أمام مجلس الأمن

قررت الحكومة اللبنانية تشكيل الوفد الرسمي الذي سيعرض القضية أمام مجلس الأمن بحيث يكون مؤلفاً من خمسة أشخاص يمثل كل منهم طائفة من الطوائف اللبنانية الكبرى (السنة - الموارنة - الشيعة - الدروز - الأرثوذكس) وكان الهدف من ذلك اظهار لبنان وحدة متماسكة أمام الرأي العام العالمي، ولكن لم تتمكن الحكومة من تأليف الوفد على الصورة التي كانت تتمناها.

وفي الثامن من يونيو عام ١٩٥٨ انعقد مجلس الأمن الدولي لبحث شكوى لبنان ضد الجمهورية العربية المتحدة، وألقى وزير خارجية لبنان بياناً ردد فيه نفس الاتهامات التي ترددت أمام مجلس الجامعة العربية، وكان رد مندوب الجمهورية العربية المتحدة لا يخرج عن النقاط التي أثيرت في معرض الرد على اتهامات لبنان في اجتماع بني غازي.

وقد وقف بجانب لبنان يؤازره في شكواه العراق ودول الغرب (١)،

(١) مواقف العراق: عرض مندوب العراق إلى أن موضوع شكوى لبنان لا يتعلق بلبنان فحسب، بل أن الأمر ذو أثر خطير بالنسبة للدول العربية الأخرى وأن العراق كانت تأمل في أن يجد مجلس الجامعة العربية الحل الذي به يمكن تجنب بحث الشكوى أمام مجلس الأمن، ولكن مجلس الجامعة لم يستطع الوصول إلى حل مقبول. وطالب المندوب العراقي بضرورة اتخاذ الإجراءات المناسبة لحماية الدول العربية الأخرى وليس لبنان فقط من خطر الشيوعية والناصرية لأن الرئيس جمال عبد الناصر يهدف إلى السيطرة على العالم العربي. وأضاف بأنه يعتقد أنه إذا رفع الاتحاد السوفيتي يده عن المنطقة فإن العرب يستطيعون أن يعالجوا مشاكلهم بشكل أفضل واختتم حديثه مطالباً باتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهة التسلل إلى لبنان.

أمريكا: قرر مندوبها أنه ليس لدى حكومته نية التدخل في شئون لبنان ولكنه أكد أن الاتهامات التي أوردها وزير خارجية لبنان مزعجة وخطيرة خاصة وأنه أرفقها بحجج وبيانات دامغة وأضاف بأن حكومته ترى أن التدخل حدث من أراضي الجمهورية العربية المتحدة وبتسهيل من سلطاتها.

فرنسا: كان رأيها أن البيانات التي عرضها وزير خارجية لبنان لتأييد شكوى بلاده مقنعة وواضحة، والقضية ليست قضية وجود ٢٤ - سياسة الحكم في لبنان

في حين وقف الاتحاد السوفييتي معارضا هذا الموقف المتحيز ، وركز وجهة نظر بلاده في نقطتين رئيسيتين هما :

الأولى : أن اخفاق الجامعة العربية في الوصول الى قرار اجماعي بصدد الشكوى ، معناه أن الحكومة اللبنانية لم تر أن الموافقة على الاقتراح المعروض مناسبا ، مما يبعث على التساؤل عما اذا كان هناك أى ضغط سري عليها من قبل دوائر معينة كل همها زيادة التوتر في الشرقين الأدنى والأقصى ، لا العمل على تخفيف هذا التوتر .

الثانية : أن وزير الخارجية اللبنانية كان يتكلم باسم الأوساط الحاكمة في بريطانيا والولايات المتحدة عندما ساق اتهاماته عن تدخل الجمهورية العربية المتحدة في شؤون لبنان الداخلية ، لأن الأوساط الاستعمارية تعتبر لبنان قاعدة مهمة في الشرق العربي .

وأخيرا تقدمت السويد بمشروع قرار يقضى بإرسال فريق مراقبة الى لبنان ليضمن عدم حدوث تسلل غير شرعي لأشخاص أو أسلحة أو معدات أخرى عبر الحدود اللبنانية ، ويسمح للأمين العام باتخاذ الخطوات الضرورية لتحقيق ذلك ، ويطلب من فريق المراقبة ابقاء مجلس الأمن على اطلاع على التطورات بواسطة الأمين العام .

معارضة سياسية في لبنان بل ان الواقع هو وجود ثورة مسلحة تتلقى الامدادات من خارج لبنان .

بريطانيا : أكد مندوبها توقع حكومتها لأن يلقى موقف الحكومة اللبنانية تأييد الاكثية الساحقة نظرا لعدالة شكواها ، وأن الحكومة اللبنانية تستحق العون ، وأضاف المندوب بأن موقف الحكومة البريطانية لم يتأثر بالمحاولات التي بذلها مندوب الجمهورية العربية المتحدة لانكار التهم اللبنانية ، لأن المعلومات المتوفرة لدى بريطانيا تؤيد الاتهامات وتدعو الى القلق .

السويد : تقدم مندوبها بمشروع قرار يتضمن ارسال فريق من المراقبين الدوليين الى لبنان ليضمن حدوده من تسلل غير شرعي للأشخاص أو الأسلحة أو الذخيرة أو العتاد أو غيرها وقد أيدت دول الغرب هذا المشروع .

وقد وافق على هذا القرار جميع أعضاء مجلس الأمن وامتنع «الاتحاد السوفيتي عن التصويت كما أعلنت الجمهورية العربية المتحدة قبولها لمشروع القرار السويدي ما دام لا يصدر حكما مسبقا في الموضوع .

مقارنة بين قرارى مجلس الجامعة ومجلس الأمن :

بتحليل عناصر القرارين اللذين صدرا عند بحث الشكوى اللبنانية أمام كل من مجلس الجامعة العربية ومجلس الأمن نجد أن :

قرار الجامعة العربية كان شاملا يهدف الى العمل على وقف كل ما من شأنه تعكير صفو العلاقات الودية بين الدول العربية ، ووضح أنه لو قبلت الحكومة اللبنانية هذا القرار لأمكن القضاء على الصلات الازداعية والصحفية التي يتبادلها لبنان والجمهورية العربية المتحدة . كما تضمن القرار توجيه نداء الى العناصر المختلفة في لبنان لاييقاف اراقة الدماء وحل ما بينهم من خلاف بالطرق السلمية الدستورية ، وكان معنى ذلك ابقاء رئيس الجمهورية في منصبه حتى انتهاء مدة رئاسته بعد أن يقدم الضمانات الكافية بعدم تعديل دستور البلاد . كما نص مشروع القرار على ايفاد لجنة من الجامعة العربية للتوفيق بين اللبنانيين ، وقد اعتبرت الحكومة اللبنانية هذا النص تدخلا في شؤون لبنان الداخلية ، ورفض المشروع .

في حين أنه بموجب قرار مجلس الأمن الذى قبلته لبنان ، وتحليل هذا القرار نجد أنه لم يحقق سوى ارسال لجنة من المراقبين الدوليين ، وكان التقرير الأول للمراقبين الدوليين في غير صالح الحكومة اللبنانية ، ونتيجة لذلك أصبح المراقبون الدوليون موضع هجوم من المسؤولين اللبنانيين وأنصارهم (١) .

(١) صرح رئيس الجمهورية بقوله « لقد أصبت بخيبة أمل عميقة في المستر همرشولد وفريق المراقبين الدوليين على السواء ، فقد أعطوا الجمهورية العربية المتحدة اشارة التقدم والسيطرة على الشرق الأوسط دون خشية من معارضة الأمم المتحدة » .

رابعاً: تطور العلاقة بين الدولتين وطرد السفير العربي

منذ بداية الثورة عملت الحكومة اللبنانية على ترحيل رعايا الجمهورية العربية المتحدة المقيمين في لبنان خارج أراضيها حتى بلغ عدد المطرودين في نهاية الثورة ما يقرب من اثني عشر ألف شخص ومعظمهم لهم مصالح مستقرة في لبنان . وكانت الأغلبية العظمى من هؤلاء الأشخاص من رعايا الاقليم الشمالي من الجمهورية العربية المتحدة ، وكانت الأسباب التي تتدرع بها السلطات اللبنانية لطرد هؤلاء الرعايا هو أنهم من أعوان المكتب الثاني بالاقليم السوري . ثم بدأت السلطات اللبنانية تنسب بعض التهم الى موظفي سفارة الجمهورية العربية المتحدة في بيروت وتطلب مغادرتهم البلاد فوراً . ولم تحاول سلطات الجمهورية العربية المتحدة أن تقابل هذه الأعمال بالمثل .

وأخيراً لجأت السلطات اللبنانية الى خطوة لم يكن لها ما يبررها لا من حيث التوقيت ولا بالنسبة للظروف ، وهذه الخطوة هي طرد السفير عبد الحميد غالب سفير الجمهورية العربية المتحدة في بيروت ، وقد صدر قرار الطرد في ٢٤ من يوليو ١٩٥٨ وغادر السفير أراضي لبنان في اليوم التالي .

وإذا حللنا الظروف التي تم فيها الطرد نلاحظ أنه بعد وصول هيئة المراقبة الدولية بأكثر من شهر وهؤلاء قرروا عدم وجود تسلسل

أما رئيس حزب الكتائب الذي كان يساند رئيس الجمهورية في سياسته فقد وصف تقرير المراقبين الدوليين بأنه ينطوي على متناقضات وتأكيدات مغايرة للحقيقة .

وكان تعليق وزير خارجية الولايات المتحدة على التقرير الذي أذاعه السكرتير العام للأمم المتحدة من نيويورك هو :

« أصيبت الولايات المتحدة بخيبة أمل من التقرير الأول الذي وضعه فريق المراقبة حول الحالة في لبنان ، لا سيما بصورة خاصة التردد الذي أظهره المراقبون في تقريرهم حيال تدخل الجمهورية العربية المتحدة ومساعدتها للثائرين اللبنانيين » .

غير شرعي عبر الحدود اللبنانية ، كما أن الطرد تم في وجود المستر روبرت مورفي المبعوث الشخصي للرئيس أيزنهاور ، وفي الوقت نفسه كانت مدة رئيس الجمهورية على وشك الانتهاء والترتيبات تتخذ لانتخاب رئيس جمهورية جديد .

الا أنه يبدو أن النية كانت مبيتة لدى الحكومة اللبنانية على طرد السفير ولم تحاول مراعاة الظروف ، ولم تحاول القاهرة أن تقابل هذه الخطوة حتى بالاحتجاج ، علماً منها بأن الظروف لا بد وأن تتغير والثورة لا بد وأن تنتهي ثم تعود العلاقات بين البلدين - في ظل رئيس جديد للجمهورية - الى ما كانت عليه من قبل ، وذلك ما حدث فعلاً .

انتهاء عهد

عقب نجاح الرئيس فؤاد شهاب لمنصب رئاسة الجمهورية ، وفي الأسبوع الأول من سبتمبر ظهرت في البلاد نزعتان مختلفتان للمعارضة.

نزعة معتدلة يتزعمها فريق الرئيس صائب سلام ويرغب في التعاون مع الرئيس المنتخب تعاوفاً تاماً لدى تسلمه السلطات الدستورية .

ونزعة متطرفة يتزعمها رئيس حزب النجادة ويرى الاستمرار في اتباع وسائل العنف حتى تجاب مطالب المعارضة .

ودب الخلاف بين شخصيات جبهة الاتحاد الوطني (المعارضة) حتى أن رئيس حزب النجادة أبعد لتطرفه عن المباحثات التي جرت بين أقطاب المعارضة والرئيس فؤاد شهاب ، وقد أصرت المعارضة خلال هذه المباحثات على مواصلة الاضراب طالما أن الرئيس شمعون في الحكم .

وكانت نتيجة المباحثات الاتفاق على بعض « التسهيلات الاقتصادية » وتشمل فتح الأسواق التجارية جزئياً ، ثم فتح طريق

بيروت - دمشق وكانت تسيطر عليه المعارضة وكذلك إعادة حركة المرفأ . وقد وعدت المعارضة كذلك بوقف حملاتها الإذاعية التي كانت توجهها من محطاتها الخاصة ضد الحكومة ، وتعهدت بانقاص عدد رجال المقاومة الشعبية المسلحين ، وذلك لقاء تعهد اللواء فؤاد شهاب بتقديم ضمانات للمعارضة قوامها : تجريد مذكرات التوقيف وما إليها الصادرة في حق بعض أفراد المعارضة من الجهات القضائية ، سحب قوات البوليس والاستعاضة عنها بفرق من الجيش تتولى المحافظة على الأمن في الأسواق والتفتيش على السلاح وجمعه ، وتأمين حماية الأسواق وخاصة بالنسبة للتجار المسلمين الذين مضى على اغلاق محلاتهم قرابة أربع شهور .

وفي ٢٢ من سبتمبر انتهى آخر يوم من عهد الرئيس كميل شمعون وترك مقعد الرئاسة .

وفي ٢٢ من سبتمبر تسلم الرئيس اللواء فؤاد شهاب منصبه الجديد وأقسم اليمين الدستورية أمام مجلس النواب ، وألقى خطابه الأول (١) أمام أعضاء المجلس موضحا الخطوط الرئيسية لسياسته المقبلة .

(١) جاء في الخطاب « ان اقرار الأمن وحكم الدولة في جميع المناطق اللبنانية ونزع السلاح من أيدي اللبنانيين كافة دون تمييز وبلا هوادة ، وإعادة الحياة والنشاط الى الاقتصاد اللبناني ، وبناء ما تخرب من مرافق البلاد ومعاقلها ، وإزالة التوتر في العلاقات بين لبنان وبعض شقيقاته العربيات ولا سيما تلك التي تجاوره ، وفوق هذا كله تحقيق انسحاب القوات الأجنبية من أرض الوطن بأسرع وقت ممكن . انما هي القضايا الملحة التي تتطلب حلها تصميم المسؤولين الكامل وحزمهم الأوفى وعنايتهم الدائمة .

« على ان هناك ناحية أخرى من الأزمة هي ما تخلف عن حوادثها وإيماها من تباعد وتنافر بين أعضاء الأسرة اللبنانية ، وما اظن اللبنانيين جميعا الا متألين لهذا الواقع المؤسف وتوافقين الى تصفية النفوس وتنقية الصدور مما علق بها .

« ليس من مطمح ولا من مطلب شخصيا كان أم حزبيا يجوز ان يعرض من أجله الوحدة الوطنية للبنان .

« اعاهدكم وأطالكم بعهدكم على الوفاء للدستور غير المكتوب . .

ميثاقنا الوطني ، فهو الذي جمعنا وجمعنا على الإيمان بلبنان وطننا

وكلها تؤيد وجهة نظر المعارضة التي قامت في عهد رئيس الجمهورية السابق .

وشكلت حكومة كانت أغليتها من خارج المجلس النيابي وهو أمر غريب على لبنان ، وكانت أول حكومة في عهد رئيس الجمهورية الجديد وتضم ذوى الخبرة في حقول السياسة والمال والاقتصاد والزراعة والهندسة ، ولم تضم من أعضاء المجلس سوى نائبين أحدهما رئيس الوزراء والآخر وزير الخارجية وقد كان ذلك يعني أن رئيس الجمهورية الجديد لم يتقيد بالشكليات البرلمانية التي تعرقل سير نظام الحكم الطبيعي في سبيل تحقيق الأهداف التي رسمها في خطابه .

وقد حددت الوزارة الجديدة برنامجها في جلاء الجيوش الأجنبية والمراقبين الدوليين عن لبنان ، وتطهير جهاز الدولة من عناصر الفساد والمشبهين وإعادة هبة القانون والحكم وضمان المساواة في الحقوق والواجبات لمختلف الفئات وتطبيق برنامج اصلاحى واسع يتناول جميع مرافق الدولة وإعادة الصفاء الى قلوب اللبنانيين بمختلف نزعاتهم ومعتقداتهم والسير بلبنان ضمن الاطار العربي والحياد الايجابي والمحافظة على العلاقات الطيبة مع جميع الدول العربية .

الا أن هذه السياسة وقيام هذه الوزارة لم تحظ بتأييد أنصار رئيس الجمهورية السابق ومؤيديه ، وما لبث أن توتر الجو السياسي وتكهرب ، وقامت ثورة أخرى غنية أطلق عليها اسم « الثورة المضادة » .

عزيزا مستقلا ، سيدا حرا ، متعاوننا باخلاص مع شقيقاته الدول العربية الى أقصى حدود التعاون لما فيه خيره وخيرها جميعا ، مقيما علاقاته مع العالم أجمع على أساس الصداقة والكرامة والتعامل المتكافئ الحر .

« اذا كان ميثاق الجامعة التي نفتبط جميعا لاستئناف نشاطها ، وميثاق الأمم المتحدة هما الدعامتان القويتان لاستقلال لبنان ، فان الدعامة الكبرى تبقى في ميثاقنا الوطني وفي وحدة صفوفنا واجتماع قلوبنا ، في اعتمادنا على أنفسنا ، وفي ولائنا الكامل غير المشوب ولا الجزأ لوطننا لبنان » . .

الثورة المضادة

كانت الفترة القصيرة التي تفصل بين عهدى رئيس الجمهورية السابق ورئيس الجمهورية المنتخب أو على وجه التحديد الفترة من ٣١ من يوليو الى ٢٣ من سبتمبر ١٩٥٨ ، أخطر فترة يمر بها لبنان ، ومرجع ذلك الى أن انتخاب رئيس جديد للجمهورية قضى على آمال أنصار التجديد للرئيس السابق، كما كان قضاء على آمال طبقة المنتظمين من العهد السابق .

وقد كانت الثورة الأولى بعيدة عن الروح الطائفية الى حد كبير، الا أن العكس تبلور تماما لانتاج ثورة طائفية ، فبدأت القوى الحاققة على نظام الحكم المنتظر تتكلم ، وفى سبيل إثارة النعرات الطائفية ظهرت أصوات تحاول اقناع نصف لبنان بأن بقاء الأسطول الأمريكى هو الضمان الوحيد للحفاظ على حياة مسيحي لبنان والكيان اللبناني وتوتر الجو ، وظهر حزب الكتائب يتحدى الحكومة علانية وقامت ثورة لها أيضا أسبابها .

أسباب الثورة المضادة :

أعلن حزب الكتائب الاضراب العام على اثر تسليم اللواء فؤاد شهاب سلطاته الدستورية متخذاً من اختفاء أحد أفراد الحزب سبباً لهذا التصرف . ثم جاء تأليف أول حكومة برئاسة السيد رشيد كرامى قائد الثورة فى طرابلس ، وعضوية وزراء ليسوا نواباً أو حزبين ، فاعتبر حزب الكتائب عدم تمثيله فى تلك الحكومة هزيمة له وتجاهلاً لقوته وهذا أمر لا يمكن السكوت عليه ، وكان لزاماً على أعضاء الحزب أن يجدوا وسيلة يشعرون بها العهد الجديد بأنهم ضد هذه التصرفات وأنهم لا يقبلونها ، وكانت وسيلتهم الوحيدة هى الوقوف فى وجه الحكومة .

وتجددت حوادث القتل والقاء المتفجرات ووقعت اشتباكات

عنفية بين أفراد المقاومة الشعبية فى المناطق الغربية من مدينة بيروت وبين أفراد حزب الكتائب .

ووجدت الفتنة الطائفية الثغرة التى يمكن أن تنفذ منها ، فقد حدث أكثر من مرة أن أفراد حزب الكتائب كانوا يخطفون أنصار المقاومة الشعبية من طائفة معينة وتكوى على أجسامهم بالنار علامات معينة ، وكانت المقاومة الشعبية تنتقم لنفسها بنفس الأسلوب .

وتوتر الجو العام وأصبح لبنان ومصيره وكيانه فى مهب الريح وتحت رحمة الأسطول السادس الذى كان لا يزال مرابطاً فى مياه بيروت .

وفى لحظات اليأس تدخل رئيس الجمهورية داعياً الى المصالحة الوطنية .

موقف رئيس الجمهورية :

فى وسط هذا الجو المحموم ارتفعت الأصوات مرددة الاخاء والعودة بالوحدة الوطنية الى سابق عهدها ، وتطبيق الميثاق الوطنى الذى أجمعت مختلف الطوائف على احترامه ، وقام الوسطاء يدعون الى مصالحة وطنية يجمع رجال البلاد على اختلاف مذاهبهم ونزعاتهم السياسية الى عقد مؤتمر واحد يكون مقره رئاسة الجمهورية ، الا أن المساعى المبذولة اصطدمت بعقبة لم يمكن التغلب عليها ، وهى اصرار رئيس حزب الكتائب على الاشتراك فى الحكم بأربعة وزراء يمثلون وجهة النظر المقابلة لوجهة نظر جبهة الاتحاد الوطنى ، ولكن هذا الطلب رفض .

ثم اجتمع رئيس الجمهورية بزعماء جبهة الاتحاد الوطنى واتفق معهم على الأساليب الواجب اتخاذها للمحافظة على الأمن والهدوء فى البلاد ، وبحث معهم قضية مؤتمر المصالحة وعرض الى أن الموقف أصبح يتطلب أحد حلين هما :

أولاً : أما أن تشكل حكومة ائتلافية برئاسة السيد رشيد كرامي على أن تتمثل فيها كل وجهات النظر بعدد متساو من الوزراء ويطلق عليها « حكومة الاتحاد الوطني » وتكون مهمتها تهدئة الحالة وجمع الأسلحة حتى تعود الحياة الطبيعية الى لبنان .

ثانياً : وأما أن تستقيل حكومة الرئيس كرامي وتحل محلها حكومة عسكرية برئاسة شخصية مدنية محايدة وتضم ثلاثة أو أربعة ضباط من الجيش اللبناني كوزراء عسكريين .

وتقرر أن تشكل حكومة عسكرية ، وتقدمت الحكومة القائمة باستقالتها الى رئيس الجمهورية ، وكان قد مضى عليها في الحكم اثنا عشر يوماً ، الا أن المقاومة الشعبية أصرت على أن يتراجع رئيس الوزراء عن استقالته .. فتراجع .

ومرت ستة أيام ثم اجتمع رئيس الوزراء برئيس حزب الكتائب وتم الاتفاق بينهما على تأليف وزارة جديدة يكون رئيس حزب الكتائب أحد أعضائها .

وانتهت الثورة المضادة بسرعة خارقة بتشكيل وزارة رباعية تضم اثنين من زعماء المسلمين واثنين من زعماء المسيحيين .

وباتهاء الثورة المضادة يمكن القول بأنه أمكن القضاء أيضاً على الفتنة الطائفية التي كانت محتملة الوقوع . وعلى هذا الأساس وجدت المعارضة أن أفضل الطرق للوصول الى نوع من الاستقرار وتحقيق بعض أهدافها هو تأييد الوزارة الرباعية .

الوزارة الرباعية :

حصرت الوزارة الرباعية نشاطها منذ تأليفها في محاولة إعادة الأمن الى ربوع لبنان ، وفي التمهيد لاجراء مصالحة وطنية ومحاولة النهوض بالنواحي الاقتصادية ، بالإضافة الى جمع السلاح من أيدي المواطنين وتطهير جهاز الادارة وإعادة المواطنين — الذين تركوا وظائفهم

والتحقوا بالثورة — الى أعمالهم ، واصدار عفو عام .

أما في الحقل الخارجي : فقد كان هدف الوزارة سحب الشكوى المقدمة ضد الجمهورية العربية المتحدة من مجلس الأمن وتوثيق علاقات لبنان مع جاراته .

وقد أثمرت الاجتماعات والزيارات التي نظمها أعضاء « القوة الثالثة » لجمع الفريقين المتخاصمين ، وقد واصل الوسطاء بحوثهم مع رئيس المجلس الاسلامي الأعلى لتشمل المصالحة الوطنية ، كل الفئات ، وقد أشرف رئيس الجمهورية بنفسه على تنسيق المصالحة وقد تقرر أن يدعو المجلس الاسلامي الأعلى المجالس المليية الأرثوذكسية والكاثوليكية والمارونية الى حفل ، ثم يتلو ذلك دعوات مماثلة من كل المجالس المليية المذكورة تنتهي بدعوة عامة في دار البطريركية المارونية في « بركي » ثم يتلو ذلك تبادل الدعوات على الصعيد الحزبي ، وكان الهدف من عقد الاجتماعات الأولى في ظل مجالس دينية هو أن يضمني عليها صفة روحية .

وكان تأليف الوزارة على الشكل السابق الاشارة اليه عاملاً مساعداً على تحقيق ذلك ، وعلى عودة الهدوء والحياة الطبيعية للبلاد وكأن شيئاً لم يكن .

ثم اتجهت الجهود بعد ذلك الى سحب الشكوى المقدمة ضد الجمهورية العربية المتحدة من مجلس الأمن ، الا أن رئيس حزب الكتائب — الوزير في الوزارة — طالب بالتروى انتظاراً لانسحاب القوات الأمريكية من البلاد انسحاباً كاملاً حتى لا تتاح أمام تلك القوات ، لسبب أو لآخر ، الفرصة لايجاد « أحوال غير منتظرة » تبرر اطالة اقامتها في لبنان وقد وافقه رئيس الوزراء على وجهة نظره هذه . وقد سحبت الشكوى فعلاً عقب انسحاب العسكريين الأمريكيين .

والآن ، وقد استعرضنا أحداث الثورة الأصلية والثورة المضادة

خاتماً سوف نعرض لنتائج هذه الثورة ، علماً بأن نتائجها اقتضت على تأليف حكومة لا انسجام فيها ولا منطق ولا تعبر اطلاقاً عما قاساه شعب لبنان خلال أربعة أشهر^(١) ، ولم تكن هذه الوزارة كسبا يبرر الدماء التي أزيقت . ومن خلال الوزارة الرباعية لم يمكن الاتفاق على أية قضية كبرى تمس السياسة الخارجية أو الداخلية للبلاد ، اذ تجمد الوضع الداخلي بحيث أصبح هناك تهديد في كل لحظة بالعودة الى الحرب الأهلية اذا لم يتفق مجلس الوزراء على نقطة معينة ، وبذلك ركزت الطائفية بأعنف صورها ولو أنها مستترة الا أنها مستعدة لكشف القناع والظهور سافرة في اللحظة التي تتطلب فيها الوضع الطائفي ذلك .

وستعرض فيما يلي الى النتائج العامة للثورة

نتائج الثورة وتطوراتها

انتهت الثورة التي بدأت في النصف الأول من شهر مايو عام ١٩٥٨ ، وعادت الحياة في لبنان تسير في مجراها الطبيعي اعتباراً من النصف الثاني من أكتوبر من نفس العام .

وقد حققت الثورة نتائج ايجابية يمكن عرضها موجزة في نقطتين رئيسيتين ترتب عليهما العديد من النتائج الفرعية .

فالنتائج الرئيسية هي :

أولاً : نجاح المعارضة في عدم اتاحة الفرصة أمام الرئيس السابق لتعديل الدستور لتجديد ولايته ، رغم أن أغلبية البرلمان كانت تناصره ومع ذلك فشل ، كما فشلت الثورة في محاولاتها لحل البرلمان .

ثانياً : نجحت الثورة في تنصيب شخص محايد لرئاسة الجمهورية ، اذ أن الرئيس السابق كان يرى أنه في حالة عدم تجديد انتخابه فان رئيس الجمهورية المقليل يجب أن يسير على هدى السياسة التي رسمها وخاصة في الميدان الخارجي .

(١) تماماً كما حدث في عام ١٩٧٦ بعد عشرة أشهر من الحرب الأهلية .

أما النتائج الفرعية فيمكن تركيزها في جلاء القوات الأمريكية عن الأراضي اللبنانية في ٢٧ من نوفمبر عام ١٩٥٨ ، وعودة سفير الجمهورية العربية المتحدة نفسه الى بيروت في مطلع عام ١٩٥٩ بعد اصرار المعارضة على ذلك ورفضها تعيين سفير جديد يحل محل السفير الذي طرد في العهد السابق ، وسحب فريق المراقبين الدوليين في ٢٥ من ديسمبر ١٩٥٨ ، واعلان لبنان عن اتباعها لسياسة أطلق عليها اسم « الحياد السلمي » (١) في علاقاتها الخارجية .

وقد انبثق عن الثورة عدة شعارات أخذ كل فريق يحللها على هواه ولصالحه ، ومن بين تلك الشعارات اثنان ما زالوا يترددان حتى الآن وهما « لا غالب ولا مغلوب » و « لبنان واحد لا لبنانان » ، أضف الى ذلك أن الحديث عن الكيان اللبناني والوحدة الوطنية أصبح النغمة المحببة والتي يمكن استغلالها دائماً وفي كل المناسبات .

وسنشرح فيما يلي الشعارين الأصليين :

أولاً : لا غالب ولا مغلوب :

تعتبر هذه العبارة منذ انتهاء الثورة وحتى الآن هي الشعار والحكم الذي يتعلق به وبلجاً اليه كل من المسلمين والمسيحيين في لبنان في كافة المسائل التي تمس مصالح أحد الفريقين بشكل مباشر . وقد نتج عن هذا الشعار اتباع الحكومات المتتالية لمبدأ المناصفة في التعيين في وظائف الحكومة أو القيام بمشروعات ما في مختلف المناطق . . وإذا ما جادت أي حكومة عن هذا المبدأ ارتفعت أصوات الفئة التي تعتبر أن حقوقها قد هضمت بالمناداة بتحقيق مبدأ « لا غالب ولا مغلوب »

(١) يفسر السياسة اللبنانيون الحياد السلمي بأنه البعد عن التدخل ولا حتى بالوساطة في أي مشكلة في حين أن الحياد الايجابي يلزمها باتخاذ موقف معين والانضمام لكتلة الدول غير المنحازة .

وقد كلف الحكومة تطبيق هذا المبدأ تعرضها لقيام الثورة المضادة والتي كانت تتيحها تحقيق فكرة لا غالب ولا مغلوب بتشكيل وزارة رباعية تضم شخصين من كل فريق .

وهذا الشعار يعنى أن قيام الثورة ووقوع مئات الضحايا أمر أصبح غير ذى موضوع ويجب نسيان الماضي وعودة البلاد إلى سابق عهدها قبل الثورة يسيطر على الجميع الأخوة والتكافؤ ، وأنه من الضروري أن يعلم كلا الفريقين أنه لم يحرز انتصارا على الفريق الآخر . ونتيجة لذلك فإنه لن يكون هناك أى وضع خاص لفئة معينة داخل لبنان ، ولن يكون هناك امتياز لفئة على فئة ، لأن أحدها قد حققت نصرا ما في الثورة أو أن التيار كان في صالحها . وقبلت الفكرة .

ثانيا : لبنان واحد لا لبنانان :

صاحب هذا الشعار السيد صائب سلام (١) أحد أقطاب المعارضة أثناء الثورة ، وهو يبنى هذا الشعار على أساس جذور تاريخية ترجع إلى عهد الانتداب . فهو يرى (٢) أن الجنرال جورو عندما أعلن لبنان الكبير عام ١٩٢٠ حقق بهذا العمل أمنية كبيرة غالية لقداىى اللبنانيين والاستقلاليين الذين كانوا يطالبون بهذه الحدود للبنان ، ولم يكن هم فرنسا اجابة هذه المطالب بقدر هدفها إلى تقصيت الجبهة الاستقلالية الأخرى التي وقعت بوجهها رافضة الانتداب . ومنذ ذلك التاريخ وجد على هذه البقعة لبنانان منفصلان متنافران : الواحد يقبل الانتداب ويتعاون معه ، والآخر لا يعترف به . ولم يفت فرنسا أن تصنع ما استطاعت صبغة منهما بصباغ الطائفية فحفل عهدها في لبنان بأبشع مظاهر هذه السياسة توسيعا للشقة بين المسلمين والمسيحيين واستعدادا لفريق على فريق ، إلى اضطهاد بعض الأحرار

(١) محاضرة لسيادته في الندوة اللبنانية يوم ١٩/٤/١٩٦١ حول شرح معنى لبنان واحد لا لبنانان .

من خصومها تشريدا وسجنا ، واغراء لبعض أصدقائها بمناسب الحكومة والنفوذ المستعار وانتقاما من المناوئين لها أصلا باهمال مناطقهم وحرمانهم أبسط مالها من حقوق على الدولة فزادتها اغراقا في الجهل والفقر والخراب وسائر ما كانت تتخبط فيه من مخلفات العصور .

تلك فترة عاشها فريق ، مملوءة بالقهر والظلم وصنوف الأذى والنكابة ملتزما السلبية في أكثريته الساحقة ، فظل ملتفتا بروحه وفكره إلى خارج لبنان مفتشا عن سبيل للخلاص من ربقة الأجنبي ، ولم يعيشها الفريق الآخر بأحسن من هذا بكثير . فقد توالى الخيالات عند سليمى القلوب من أصدقاء فرنسا التقليديين وأخذت خرافة الحماية التي تمتعت بها خلال العهد العثماني تتبخر شيئا فشيئا .

إلى أن كان عام ١٩٤٣ فالتقى الفريقان ، جمعتهم المصيبة وصهرتهما التجارب وشد بينهما الشوق إلى الحرية ، وكان من ظروف الحرب أن لوحث لهم بالفرصة الثمينة النادرة فلم يدعوها تمر .

وكان الميثاق الوطنى الذى نبغ من الصدور فانعقدت عليه الخناصر كأنما كان الفريقان في غير حاجة إلى كلام ، فهما متفاهمان مهياآن لهذه الساعة التاريخية ، وإذا اللبناان لبنان واحد . صف واحد وقلب واحد لا مسلم ولا مسيحي ولا سلبى ولا ايجابى . وبجانب هذه الشعارات الرنانة ترددت أصدااء أفكار انغزالية سبق لها الظهور فى عهد رئيس الجمهورية السابق ، وأعنى بالأفكار الانغزالية فكرة « لبنان الصغير » وسأوضحها فيما يلى :

لبنان الصغير

ترددت هذه الفكرة فى مطلع عهد الاستقلال (١) وانتهت بالاتفاق على احترام الميثاق الوطنى . و « لبنان الصغير » يعنى بوجه آخر

(١) تردد أيضا فى حوادث ١٩٧٥

فكرة « الوطن القومي المسيحي » ويعنى ذلك العودة بلبان الى حدوده الضيقة قبل عام ١٩٢٠، أى أن تستأصل من لبنان الحالى كافة المناطق الاسلامية مثل منطقة البقاع والهمل وصيدا وصور وطرابلس ويظل جبل لبنان مسيحيا بسكانه وطابعه ويصبح لمدينة بيروت وضع خاص .

وقد وجدت هذه الفكرة من يشجعها ويغذيها في عهد الرئيس السابق كميل شمعون ، والهدف من تحقيقها هو التخلص من العناصر الاسلامية التي تناوىء الحكم، وفي الوقت نفسه تعمل على تدعيم النفوذ المسيحي ومناهضة الدول العربية المتحررة والارتقاء في أحضان دولة كبرى متبينة اياها .

وكانت هذه الفكرة - ولا تزال - تعمل على تحقيقها بعض الدول العربية ، وكان الرئيس السابق يرى أن فيها خلاصة واستثارة بالحكم طوال حياته ، حيث أن لبنان الصغير لن تكون فيه فئة تسعى الى التخلص منه .

وقد شرح أحد المسؤولين (١) فكرة لبنان الصغير في العبارة التالية :

« يكون جبل لبنان مستقلا بحماية دولة كبرى أجنبية ، تستأجر لها قاعدة عسكرية ضخمة في بعض أنحائه يوضع عشرات الملايين من الدولارات ، مما يكفي لامتلاء صندوق ميزانية هذه الدويلة ، وتكون بيروت مدينة حرة مفتوحة ، أما سائر الأقاليم فلتلتحق بسوريا » .

ولم تكن هذه الثورة نهاية المطاف وبداية الاستقلال بل كان لتلك الثورة ذيول أدت الى توقع قيام ثورة أخرى في المستقبل وذلك على الوجه الذى سنعرض له حالا .

(١) الثورة اللبنانية - كمال جنبلاط - ٢٢٢ .

ذيول الثورة :

حل أحد السياسيين اللبنانيين (١) العوامل التي أدت الى قيام ثورة ١٩٥٨ وأسندها الى الفشل في القضاء على الفاقة والبطالة اللتين لا تزالان ماثلتين في حياة بعض الفئات من أهالى لبنان ، واخفاق بعض الفئات السياسية في العمل بمقتضى الميثاق الوطنى غير المكتوب ، والاخفاق في الصمود أمام الدعايات المنبعثة من مصادر غربية وشرقية معا ، واخفاق في حماية الدولة من الأفراد الذين يستغلون الشعور العام ضدها تلبية منهم لأغراض وأحقاد خاصة ، واخفاق في اتخاذ التدابير القضائية ضد مختلف المواطنين - وبعضهم يحتل مناصب عالية - الذين يستخدمون وظائفهم للاثراء على حساب المصلحة العامة .

والاخفاق فى فهم هذه الأمور يعنى أن ثورة لا بد أن تحدث ما لم تقوم هذه الاعوجاجات في الوقت المناسب .

ويبدو أن معظم هذه الاعوجاجات - ان لم تكن جميعها - ما زالت قائمة بعد انتهاء ثورة ١٩٥٨ .

ورغم عودة الهدوء والسلام الى جميع المناطق اللبنانية في العام التالى لانتهاى ثورة ١٩٥٨ .

ورغم ظهور الشعارات التي أشرنا اليها ومحاولة الجميع التمسك على تنفيذها سواء عن اقتناع بها أو مجازاة للمقتنعين بها .

رغم كل ذلك فإن هذا السلام كان يشويه الكثير من عدم الرضا فالمناطق المحرومة لا تزال محرومة .

والكسب الذى عاد من الثورة ، عاد على بضعة أشخاص فقط من الجانبين .

(١) زحف العروبة - أميل البستاني - ص ١٥٣ .
٢٥ - سياسة الحكم في لبنان

والخسارة لحقت بفئات رأت أن في نجاح الثورة لمصلحتها عاملا لتحقيق أهدافها باستفادتها من تغيير الأوضاع ، ولكنها وجدت في نهاية الثورة على الشكل الذي انتهت اليه فشلا ذريعا لآمالها والقضاء على آمالها . وكان من أول الذين ينطبق عليهم هذا الوصف هو « الحزب القومي السوري » الذي دفع بثقله أثناء الثورة الى جانب الحكومة ، وكان يهدف الى أن يجد لنفسه — اذا ما نجحت الحكومة في القضاء على الثورة — موطئا قدم داخل جهاز الحكم الذي يسعى الى المشاركة فيه بأي وسيلة من الوسائل .

وكل ما كسبه الحزب من انضمامه الى جانب الحكومة في معركة الثورة هو اعتراف الدولة به رسميا ، وبعد عودة الأوضاع الى طبيعتها في عهد رئيس جمهورية محايد ، وجد الحزب أن عليه القيام بأي دور للوصول الى الحكم سواء عن طريق شرعي أو غير شرعي ، وأخذ يعد العدة لذلك وكان من أهم العوامل المشجعة هو أنظمة الحكم الموجودة وتغير الوزارات والحرية المطلقة داخل البلد .

واستطاع الحزب بمساعدة بعض الضباط في الجيش اللبناني أن يعبئ طاقاته وامكانياته في نهاية عام ١٩٦١ ليقوم بانقلاب يهدف الى قلب نظام الحكم في البلاد والسيطرة عليها . وستحدث في الجزء التالي تفصيلا عن مؤامرة الحزب القومي السوري للاستيلاء على مقاليد الحكم في لبنان .

محاولة انقلاب عام ١٩٦١

في ليل ٣٠ — ٣١ من ديسمبر عام ١٩٦١ حاولت بعض عناصر من الحزب القومي السوري بمساعدة ضابطين صغيرين (٢) من الجيش القيام بأعمال شغب في بيروت وحركة تمرد على السلطات والقيام بمؤامرة واعتداء يستهدفان تغيير الدستور بطرق غير مشروعة واثارة عصيان مسلح ضد السلطات القائمة ومنعها من ممارسة وظائفها واغتصاب السلطات المدنية والعسكرية واثارة الحرب الأهلية والاقتتال بتسليح اللبنانيين بعضهم ضد البعض الآخر ، والحض على التقتيل والتخريب ، وخطف بعض الضباط وحرمانهم من الحرية بالعنف ، ومحاولة خطف بعض رجال الدولة والسياسيين ونقل أسلحة حربية دون اجازة .

كما أقدم هؤلاء على تأليف فصائل مسلحة وعصابات بقصد اجتياح أملاك الدولة وتعطيل خطوط الهاتف ومهاجمة القوة العامة، وعلى تسلم قيادة عسكرية بدون سبب مشروع وعلى العصيان العسكري واثارة العنف بالخبراء والمراقبين لمنعهم من القيام بالمهمة الموكولة اليهم .

وقد أثبت التحقيق الذي استمر قرابة عام قيام مؤامرة فاعتداء استهدف تغيير الدستور واثارة العصيان المسلح ضد السلطات المدنية والعسكرية .

وسنعرض فيما يلي الى شرح النقاط التالية :

أولا : المتآمرون .

ثانيا : أسباب المؤامرة .

(١) المعلومات في هذا الجزء مستمدة من القرار الظني الذي أصدرته المحكمة العسكرية في لبنان في ١٠ مايو ١٩٦٢ .

(٢) النقيب فؤاد عوض ، النقيب شوقي خير الله .

ثالثا : استعدادات الحزب القومي السوري .

رابعا : خطة المؤامرة .

خامسا : الخطة المقررة في حالتى النجاح والفشل .

اولا - المتآمرون :

المتآمرون قTTان احدهما قادة الحزب القومي السوري والأخرى فئة ضئيلة من ضباط الجيش اللبناني .

وليست هذه هى المرة الأولى التى يحمل فيها الحزب القومي السوري السلاح ضد الدولة ولبنان ، فله من مبادئه وعقائده وتقاليده حوافز عديدة على ذلك . وكان تاريخ هذا الحزب قائما على سلسلة طويلة من أعمال العنف .

ففى عام ١٩٣٦ قامت عناصر منه بتجمعات خلافا للأنظمة ، دعت فيها الى العصيان ووصفت هذه الأعمال بأنها مخلة بالأمن وفرضت عقوبات مختلفة على المشتركين فيها .

وفى عام ١٩٤٩ قام الحزب بعصيان مسلح لقلب الأوضاع القائمة والاستيلاء على الحكم بالقوة المسلحة والتعدى على الشكنات العسكرية وعلى الجيش وضباطه وأفراده وقتل بعضهم ومحاولة قتل البعض الآخر ، وتأليف فصائل مسلحة ، وقد صدرت أحكام بحق الفاعلين تضمنت مختلف العقوبات .

الى أن كانت الحوادث الأخيرة التى وقعت ليلة ٣٠/٣١ من ديسمبر عام ١٩٦١ مما أدى الى سحب الترخيص المعطى له بتاريخ ٦ من سبتمبر ١٩٥٨ بتأسيسه وحل هذا الحزب فى الثانى من يناير عام ١٩٦٢ ، كما سبق أن حل مرارا وتعرض لتدابير ادارية مختلفة .

ثانيا : اسباب المؤامرة :

لكل من قادة الحزب وضباط الجيش أسباب خاصة بهم دفعتهم الى القيام بمحاولة الانقلاب هذه . فقادة الحزب أقدموا على عملهم هذا لعدة أسباب يمكن أن تقسم الى أسباب سلبية وأسباب ايجابية . أما عن الأسباب السلبية فأهمها :

التدابير التى اتخذتها السلطات اللبنانية بحق الحزب كمنع اجتماع له يوم ٩ من يوليو ١٩٦١ وكان خاصا بالاحتفال بذكرى مؤسس الحزب ، واعتقال بعض أعضاء الحزب(١) بتهمة القاء متفجرات على دور الصحف خلال شهر سبتمبر ١٩٦١ ، واعتقاد الحزب بأن الحكومة حاربتة فى الانتخابات النيابية الأخيرة ، بالإضافة الى أن الحزب يلقى على عاتق السلطات اللبنانية محاولة اغتيال رئيس الحزب فى « قرطبا » .

أما عن الأسباب الايجابية فانها تستند الى :

١ - ايمان الحزب بأنه لا يمكن أن تقوم عدالة اجتماعية واصلاح عام فى لبنان الا اذا قضى على الطائفية وكان نهج الحكم نهجا علمانيا (٢) .

٢ - الدافع العقائدى الذى يعتبر الحزب بموجبه أن دول العراق والأردن وسوريا ولبنان تشكل واقعا طبيعيا يسمى بالهلال الخصيب ، وأن مهمة الحزب هى أن يقرب فيما بينهما ، وسيكون لبنان الدولة الفاعلة فى محيطها الطبيعى لانجاح الأوضاع القومية واللاطائفية فى دول هذه المنطقة فتنشأ ضمن مرحلة من التطور أنظمة قومية متشابهة يمكنها معها على ضوء هذا التطور أن تبحث فى أمر الاتحاد فيما بينها (٣) .

(١) بشير عبيد ورامز ياجى وهما من كبار شخصيات الحزب .

(٢) أقوال عبد الله سعادة رئيس الحزب أثناء التحقيق معه فى فبراير ١٩٦٢ .

(٣) أقوال انعام رعد عضو الحزب .

٣- أن الحزب يهدف الى اقامة دولة شعبية علمانية في لبنان تكون قدوة لجميع الدول المجاورة وفعالة في تطويرها للقضاء على الأوضاع المختلفة في المناطق السورية فتقوم مكانها أوضاع تقدمية جديدة تدرك واجباتها المصيرية ويعود لها فيما بعد أن تقرر ما اذا كان من مصحلتها قيام دولة واحدة (١) .

٤- ان الحزب يؤمن بأن لبنان هو أفضل محيط لاجراء تجربة تنزيه التفكير السياسى عن شوائب الطائفية واقامة الدولة المدنية الحديثة ، اذ أن لبنان مدعو لقيادة محيطه الطبيعي وأداء رسالته الى هذا المحيط وأنه بالنتيجة يعود الى شعب هذا البلد أن يقرر مصيره بالنسبة لمحيطه (٢) .

٥- الغاية من وصول الحزب الى الحكم هي اصلاح الحالتين الاقتصادية والسياسية ومجابهة التيار الناصرى وتحقيق العدالة الاجتماعية ونشر مبادئ الحزب بقوة اذ تيسر له ذلك متى كان فى الحكم ، ومع الزمن يتقرر مصير الشعوب التى تؤلف سكان هذه المنطقة المسماة بسوريا الطبيعية (٣) .

وقد شجع الحزب على اقدمه على هذه المغامرة قيام انقلاب فى ٢٨ من سبتمبر ١٩٦١ فى الاقليم السورى من الجمهورية العربية المتحدة كافت تيجته قيام حكومة سورية مستقلة، فكان هذا الانقلاب السورى حافزا للقوميين السوريين لمتابعة البحث فى تحقيق الانقلاب فى لبنان معتقدين أن الانقلاب السورى سيكون فى مصلحة انقلاب لبنانى ، لأنه أبعد التيار « الناصرى » الذى كان الحزب يعتبره مناوئا خطرا له ، وقد تكون الدولة الجديدة مجالا لنشاطه ، وبالتالي مساعدا معنوياً على الأقل له .

- (١) اقوال اسد الاشقر وكيل الحزب .
(٢) اقوال محمد البعلبكي عضو الحزب فى التحقيقات عام ١٩٦٢ .
(٣) اقوال بشير عبيد عضو الحزب فى التحقيقات عام ١٩٦٢ .

ويبدو من الأسباب التى تذرع بها الحزب أن غرضه كان منافيا للقانون فضلا عن أنه لم يعلم السلطة بحقيقة مبادئه فادعى فى معرض طلبه المقدم الى السلطات اللبنانية (١) ، العزم على تنظيم الحزب القومى الاجتماعى على أساس أن هذا الحزب حركة تعمل فى حقل السياسة اللبنانية من أجل الحفاظ على الكيان اللبنانى .

ثالثا : استعداد الحزب :

عندما نضجت فكرة الانقلاب لدى قادة الحزب القومى السورى بدأوا يقومون بالاستعدادات اللازمة لتنفيذ مؤامرتهم وبالمساعى الكفيلة بتمهيد الجو لهم ، فتناولت استعداداتهم تهيئة الفصائل المسلحة (المليشيا) وتجهيز السلاح الكافى لها ، وتدبير المال لتغطية نفقات الحركة. كما امتدت مساعيهم الى الاتصال بالخارج وبيع بعض الشخصيات السياسية اللبنانية وقاموا بدراسة المناطق الشعبية واتصلوا بنقابات العمال ، كل ذلك ظاهريا لايجاد جو تفاهم بين الحزب وهذه الفئات . أما الواقع فقد كان هدف الحزب من هذه الاتصالات هو تهيئة الجو لتقبل فكرة الانقلاب عند تنفيذها ، وكانت الطريقة المتبعة تجاه بعض الدول رغبة الحزب فى ايجاد جبهة بوجه الجبهة الناصرية ، وتجاه الفئات اللبنانية محاولة اقناع بعضها بلبنانية الحزب القومى السورى والبعض الآخر بعروبة الحزب واتخاذ الاحتياطات فيما يتعلق بالفئات المناوئة للحزب .

وقد حقق الحزب أهدافه بالنسبة لتأمين السلاح وجمع المال والتمهيد للانقلاب بسرعة فبالاضافة الى ما كان لديه من أسلحة جمعت له التبرعات من بعض الأشخاص وبعض الدول (٢) ، وقد بلغ ما جمع من أموال قرابة نصف مليون ليرة لبنانية .

- (١) قدم الطلب الى وزارة الداخلية اللبنانية اثناء ثورة ١٩٥٨ .
(٢) (١٩٥٨/٧/٧) للحصول على الترخيص وتمت الموافقة فورا .
(٣) بالنسبة للسلاح كان الحزب لديه كمية من الاسلحة مختلفة

وفى مجال التمهيد قام الحزب بتقسيم هذا العمل الى ما يلى :

أولاً : الاتصال بالسياسيين .

ثانياً : دراسة المناطق الشعبية .

ثالثاً : العمل على الصعيد الخارجى .

وذلك على الوجه التالى :

= منذ ثورة ١٩٥٨ من مدافع خفيفة ورشاشات وبنادق يتراوح عددها بين ١٥٠٠ ، ٢٠٠٠ قطعة مع ذخيرتها بالإضافة الى ما لدى الأعضاء من سلاح . وقد أودعت هذه الأسلحة فى مستودعات متفرقة فى « ديك المحلى » وقرية « النبی عثمان » وثلاث مستودعات فى منطقة « الكورة » أحدها فى « أميون » و « دار بعشتار » والثالث فى « تطيرام » بالإضافة الى مستودعات صغيرة فى قرى مختلفة . وقد اختير لتنفيذ العملية من بين أعضاء الحزب الذين تنطبق عليهم الشروط التالية : أن يكون كنوما لا يوح بالسر ، أن يكون نبیها حتى ينفذ المهمة على الوجه الأكمل ، أن يحسن استعمال السلاح فى حال الاضطرار اليه .

أما بالنسبة لتأمين المال ، فقد اقتضى لاعداد للمؤامرة نفقات مادية شتى ، وكان على الحزب أن يعتمد الى تأمين النفقات . ولهذا دعى رئيس الحزب الى حملة تبرعات بين الميسورين من أعضاء الحزب والمحبين له . فتجمع فى صندوقه من هذه التبرعات ما يناهز مائة ألف ليرة لبنانية (أقوال عبد الله سعاده وبشير عبيد) كما أن رئيس الحزب تبرع شخصياً بمبلغ ستين ألف ليرة لبنانية وتسام بمبلغ خمسين ألف ليرة لبنانية من أسد الأشقر ومبلغ أربعين ألف ليرة لبنانية من المقرب بطرس أبو شديد .

(من أقوال عبد الله وسعاده وأسد الأشقر ، ولم يتبين أن الأخير كان عالماً بالسبب الحقيقى لجمع المال) .

وبالإضافة الى ذلك فإن الحزب كان قد تلقى مساعدات من الأردن قيمتها عشرون ألف دينار سلمت اليه على دفعتين كل منها عشرة آلاف دينار .

(أقوال محمد البعلبكي وأسد الأشقر ، وهذا المبلغ يعادل ١٧٠ ألف ليرة لبنانية ، وقد ثبت أن بعض المسؤولين الاردنيين كانوا وراء هذا) .

وعلى هذا أصبح فى صندوق الحزب أكثر من ٤٠٠.٠٠٠ ليرة لبنانية .

أولاً : الاتصال بالسياسيين :

كان الحزب قد بحث مختلف الطرق والوسائل التى تؤمن وصوله الى الحكم مبتدئاً بالطرق الشرعية ومنتقلاً الى الثورة ، ولما تبين له عجزه عن الوصول بهذه الطرق انتهى الى اعداد الانقلاب .

وقد تمت اتصالات ببعض رجال السياسة من مختلف الفئات لجس نبض البعض فى قابليتهم للتعاون مع الحزب على صعيد السياسة المحلية ، ولمعرفة نظرة البعض الآخر اليه على الصعيد اللباني ، وكان القصد من ذلك تهيئة جو من الود بين الحزب وهذه الفئات يمكن الاستفادة منه لانجاز ترتيبات المؤامرة أو لتأمين نجاحها (١) .

ثانياً : دراسة المناطق الشعبية :

قام بهذه الدراسة عميد الاذاعة بالحزب (١) وذلك بما لديه من معلومات حزبية سابقة ، ومن اتصالاته الحديثة ببعض القوميين فى مختلف المناطق ، وقد كانت نتيجة هذه الدراسة (٢) :

(١) من بين الاتصالات التى قام بها رئيس الحزب :
(أ) الاتصال بالسيد ريمون اده بواسطة نديم جواد عدده والتباحث فى امكانية ايجاد تعاون بين الحزب والكتلة الوطنية على صعيد السياسة اللبنانية الداخلية وبغية التكتل فى وجه بعض التيارات السياسية ، الا أن هذه المباحثات لم يكن لها نتيجة ايجابية .

(ب) اتصل رئيس الحزب بالسيد كميل شمعون (بواسطة انسيد صلاح اللبابدى) عندما علم أن السيد شمعون على استعداد لتمويل عملية من هذا النوع بمبلغ مليونى ليرة ، واتفق على عقد اجتماع يضم السيد شمعون وأركان الحزب ، الا أنه صادف يوم الاجتماع سفر السيد شمعون الى « فولتا العليا » فلم يتمكن أركان الحزب من مباحثته فى الموضوع ولم يتيسر له ذلك فيما بعد .

(ج) كلف أحد أعضاء الحزب (محمد البعلبكي) بالاتصال بين السياسيين من اصدقائه فلم يتصل سوى بالسيد فوزى القاوقجى — وذلك خلال شهر نوفمبر ١٩٦١ — وتناول الحديث وضع الحزب القومى السوري بصورة عامة ، وكان المقصود ايجاد جو ايجابى بينه وبين الحزب (أقوال محمد البعلبكي وعبد الله سعاده) .

(د) قام كل من عمر أبو زلام ونقولا طراد أعضاء الحزب ببناء على تكليف رئيس الحزب بالاتصال بالنقابات للتقرب منها وايجاد جو تفاهم بينها وبين الحزب .

(١) أنعام رعد .

(٢) أقوال أنعام رعد وبشير عبيد .

- ١ - أن منطقتي البقاع والجنوب كانت بوضع مناسب للحركة .
- ٢ - أمام الحركة الانتقالية عقدة رئيسية هي في طرابلس وصيدا والشوف والمنطقة الغربية في بيروت وفي بعض المناطق الأخرى وخاصة تلك التي تؤيد حزب الكتائب .

وفي سبيل ازالة هذه العقدة رأى عميد الاذاعة أن الموجة الناصرية قد ضعفت في بيروت نسبيا ، وأن قوام هذه المنطقة الزعماء التقليديون والعائلات ، وبإمكان الجيش أن يتصل بهذه الفئات لاسكاتها ، كما أنه يمكن أن يؤتى للحكم الانتقالي بعناصر يمكن معها كسب عطف هذه المنطقة ، وفيما يتعلق بباقي المناطق فإن الحل كان بإيجاد بلبلة فيها بخطف زعمائها (٣) .

ثالثا : العمل على الصعيد الخارجي :

من المسلم به أن هدف الحزب وتاريخه أمنا له - فضلا عن انتماء بعض رعايا الدول العربية اليه - تقاربا مع بعض تلك الدول وقد استفاد الحزب من هذه الظروف واستغلها في سبيل تحقيق غاياته ، فسعى فريق من قادته في زيارة لهم لبغداد الى توطيد العلاقات مع الجمهورية العراقية ، الا أنه لم يتبين أن هذه المساعي لاقت قبولا ، وركز البعض الآخر منهم جهودهم على الأردن مستندين الى علاقاتهم الشخصية (١) ببعض الجهات الأردنية ، فضلا عن أن الحزب كان في

(٣) كالسادة رشيد كرامي وكمال جنبلاط وبطرس الجميل ومعروف سعد .

(١) تجدر الإشارة بهذه المناسبة الى الكتاب الذي أرسله أسد الأشقر الى ملك الأردن ووجد بين المستندات التي صودرت من منزله عقب القاء القبض عليه .. وقد ورد فيه : « ان مشروع سوريا الكبرى هو مشروع قومي صرف قد اتخذ السياسة واسطة لتنفيذه حتى اقتنعت كل الهيئات اخيرا بأن مشروع جلالكم ومشروع الحزب القومي يلتقيان في صعيد واحد هو توحيد الوطن والأمة في ظل البيت الهاشمي ، وإذا كان الحزب بقى متحفظا لا يبدى رأيه أو تأييده بصراحة للمشروع فذلك كي لا يستهدف للملاحقة الحكومة اللبنانية ومهاجمة المؤسسات الرجعية اللبنانية » .

نظر تلك الجهات يمثل في العالم العربي سياسة اقليمية معينة ويناهض سياسات عربية أخرى .

ونتيجة هذه الاتصالات تمكن الحزب من الحصول على بعض المساعدات المالية ، كما أنه كان يعتمد على تدخل الأردن لدى السلطات السورية على أثر انقلاب ٢٨ من سبتمبر لحملها على الافراج عن القوميين المسجونين واعادة المشردين منهم ، الا أن هذه المساعي الأخيرة لم تقترن بالنجاح نظرا لموقف السلطات السورية منها .

وبناء على هذا التخطيط كان الحزب على ثقة من النجاح لذلك أوفد عددا من أعضائه الى بعض العواصم على أن تكون مهمتهم في حال بلوغهم نبأ قيام الحكم الجديد ، السعي لدى حكومات تلك البلدان لحملها على الاعتراف بالوضع الجديد .

وهكذا توجه أحد أعضاء الحزب (١) الى عمان على أن ينتقل فيما بعد الى بغداد وعلى أن يكون دور الأردن تأمين الاعترافات الدولية لجهة انجلترا وحلفائها .

وسافر عضو ثان (٢) الى واشنطن على أن يتصل فيها بشال مالك ويطلب وساطته لدى حكومة الولايات المتحدة .

وغادر عضو ثالث (٣) الى باريس ليتصل بأصدقائه الفرنسيين ويطلب معاونتهم للغاية نفسها .

أما الرابع (٤) فقد توجه الى روما لنفس الهدف على أن يتم الاتصال به في الوقت المناسب .

- (١) سافر جورج صليبي الى عمان في ١٩٦١/١٢/٣٠
- (٢) سافر عيسى سلامة الى واشنطن في ١٩٦١/١٢/٢٤
- (٣) سافر نقولا طراد الى باريس في ١٩٦١/١٢/٢٨
- (٤) سافر على غندور الى روما في ١٩٦١/١٢/٥

بالإضافة الى اشتراكهم في الجزء الأخير من الخطة (١) .

وكانت الخطة المقررة بعد نجاح الانقلاب هي :

١ - اقالة رئيس الجمهورية وبقية الى فرنسا واقالة الحكومة وحل مجلس النواب .

٢ - تأليف قيادة للجيش تدعو مختلف الوحدات الى الانضمام للحركة الانقلابية وتصدر الأوامر الى الجيش ليسيّط على المناطق التي يحصل فيها اضطراب في الأمن .

٣ - تصدر فور نجاح الحركة عدة بلاغات لتأمين الاستقرار في البلاد (٢) .

٤ - كان المكتب السياسي للحزب قد تولى بحث تشكيل حكومة انتقالية ، وكان مقررا أن يشترك الحزب بثلاثة أعضاء (٣) في الحكومة الجديدة ، واستعرض المكتب السياسي أسماء شخصيات (١) المهمات المشتركة التي سيقوم بتنفيذها كل من أعضاء الحزب ورجال الجيش هي :

- خطف رئيس الجمهورية .
- احتلال مبنى الاذاعة .
- احتلال ثكنة سرية الطوارئ .
- احتلال بيت الكتائب .

(٢) قام محمد البعلبكي وانعام رعد باعداد البلاغات التالية :

- بلاغ موجز يلخص أسباب الانقلاب بأنه تصحيح الأوضاع العسكرية والسياسية وذلك بوضع حد للاقطاع والطائفية والمحسوبية .
- بلاغ آخر أكثر تفصيلا « لحوافز الانقلاب » يتهم الدولة بأنها وقفت عاجزة تجاه مشاكل اجتماعية كقضايا العمال واضراب المحامين وغيرها من الشؤون الاجتماعية والاقتصادية ، وأن لبنان كان منفعلا في الحقل العربي بالسياسات المحيطة به أكثر منه فاعلا وخلاقا .
- هناك سبع بلاغات أخرى تتضمن طلب تأييد الوحدات العسكرية للحركة الانقلابية وطلب التأييد الشعبي لها وتعهده العسكريين بترك شؤون الحكم للمدنيين وحل المجلس النيابي وتكليف رئيس الدولة بتشكيل الحكومة الانقلابية .

(٣) هم عبد الله سعادة ومحمد البعلبكي ونصري أبو سليمان .

وبجانب تلك المساعي الخارجية قام الضباط المشتركون في المحاولة باتصالات في صفوف الجيش مراعين وضع كل منهم الشخصي ، ومدى تقبله لفكرة الانقلاب . وقد استبعدت فكرة اشتراك الضباط في انقلاب بمساعدة الحزب القومي السوري باعتبار أن هذا الحزب غير مقبول لبنانيا ، وقد نصح البعض بقيام الجيش وحده بالانقلاب الا أن هذه الفكرة استبعدت نظرا لصعوبة تحقيقها في ظل التشكيلات الطائفية داخل الجيش .

خامسا : الخطة :

اعتمدت خطة تنفيذ الانقلاب على اسناد مهمات الى كل من الحزب القومي السوري والضباط (١) ، يقوم كل منهما بتنفيذها منفردا

(١) مهمات الحزب : الف الحزب لجنة تنفيذية برئاسة رئيس الحزب لوضع الخطط والقيام بالدراسات اللازمة لتنفيذ هذه المهمات والاتصال بالأعضاء المختارين لها وتنظيمهم واختيار مراقبين ورؤساء لهم وتزويدهم بالتعليمات والارشادات لتأمين نجاح العمليات . . وكانت المهمات هي : احتلال مبنى وزارة البريد والبرق والهاتف لتعطيل الاتصال الهاتفي وقطع خطوط الهاتف بين صور وصيدا وبيروت .

- خطف الزعيم يوسف شميّط رئيس الأركان والعقيد عبد القادر شهاب قائد موقع بيروت .

- خطف رئيس الشعبة الثانية ومعاونوه .

- خطف مدير الأمن العام ومساعدوه .

- خطف النقيب فواز قيسي قائد الكتيبة الأولى في صربا (مقر رئاسة الجمهورية) .

- خطف الوزيرين كمال جنبلاط وطرّس الجميل .

- خطف رئيس مجلس النواب ورئيس الحكومة .

- خطف السيد معروف سعد نائب صيدا .

- مساندة فؤاد عوض أمام وزارة الدفاع .

- تسهيل فرار شوقي خير الله حيث كان معتقلا في ذلك الوقت في إحدى الثكنات العسكرية بالقرب من بيروت (الفياضية) .

- تأمين ادخال الجرحى والمصابين من جراء الحوادث الى مستشفى الجامعة الأمريكية .

واقترنت المهمات التي عهد أمر تنفيذها للعسكريين على أمرين هما :

- احتلال مبنى وزارة الدفاع .

- خطف الزعيم ميشال نوفل قائد الدرك والمقدم لويس شهاب قائد شرطة الجيش نظرا لاقامة الضابطين بجوار وزارة الدفاع .

لبنانية ليعرض عليها الاشتراك في الحكم في حال نجاح الانقلاب .

٥ — كان من المقرر أن تتقدم هذه الحكومة الجديدة ببيان الى الشعب تعلن فيه سياستها^(١) التي تركز على :

— علمنة الدولة بالغاء الطائفية كأساس للحكم والتوظيف .

— وضع قانون اجتماعي جديد تشترك في وضعه النقابات .

— سن قانون انتخابي جديد على أسس جديدة .

— بناء الاقتصاد اللبناني على أساس الدخل الفعلي وحماية الصناعات القابلة للنمو وتشجيعها وتوسيع آفاق التجارة وانشاء مجلس اقتصادي أعلى ينسق بين دورى لبنان التجارى والصناعى .

— الأخذ بمبادئ عدم الانحياز الحقيقية .

— اقامة تقارب بين دول الهلال الخصيب له صبغة الاتفاقات التنسيقية في الاقتصاد والدفاع والثقافة بحيث تنشأ ضمن مرحلة من التطور أنظمة قومية متشابهة يمكنها أن تبحث على ضوء ذلك التطور أمر الاتحاد فيما بينها .

تنفيذ الخطة :

قام العسكريون وأعضاء الحزب بتنفيذ جزء من الخطة المقررة ، فاحتل مبنى وزارة البرق والهاتف^(٢) وقطعت الخطوط الهاتفية بين صور وبيروت لتأمين وصول سرية من الجيش الى وزارة الدفاع ، ووصلت فعلا ووجدت في انتظارها بعض أعضاء الحزب الذين ساندوها في اعتقال بعض الضباط ونقلهم الى خارج بيروت ، كما أطلق سراح

(١) أقوال انعام رعد .

(٢) من الثانية حتى السابعة صباح يوم ١٢/٣١ .

أحد الضباط المتآمرين من ثكنة الفياضية ، وقد استمر احتلال المتآمرين لوزارة الدفاع ما يقرب من ثلاث ساعات .

فشل الانقلاب :

الا أنه رغم الاستعدادات والدراسات التي قام بها أعضاء الحزب ، فقد فاتهم الكثير من الأمور التي لم تدخل في حساباتهم .. وعلى هذا فشل الانقلاب الذى استمر مسيطرا خمس ساعات .. وانهى الأمر بالقاء القبض على جميع أعضاء الحزب ثم أفرج عن الذين كانوا يعيدون عن الاشتراك في المؤامرة ، وقدم للمحاكمة ما يقرب من خمسمائة شخص ..

وقد صدرت ضدهم أحكام مختلفة تتراوح ما بين حكم الاعدام والسجن عاما واحدا ، ورغم استئنافهم الأحكام إلا أن المحكمة الاستئنافية قد أيدت الأحكام الابتدائية في مجموعها مع بعض التخفيفات الا أن أحكام الاعدام لم تنفذ حتى لا تتعرض الوحدة الوطنية في البلاد للخطر .

وهكذا استطاعت الحكومة السيطرة على البلاد مرة أخرى ، والفضل للتوقيت وليس لعامل النضج السياسى . فلو نجح الحزب في الانقلاب لسايره الكثير من السياسيين وساندوه دون نظر الى مبادئه وأهدافه ، ولساندته عدة دول غربية تجد في بقائه في المنطقة شوكة في جانب التضامن العربى ووسيلة يستخدمها الاستعمار فى خلق المؤامرات الاستعمارية فى المنطقة كلما أراد ذلك .

الا أنه قدر للانقلاب الفشل ، فقدر للبنان أن ينعم باستقراره ورفاهيته سنوات أخرى . وخلال هذه السنوات لا بد وأن يتحقق أحد أمرين ، أما عدالة اجتماعية وسياسية ، وإما قيام ثورة لكى تعمل على ايجاد توازن داخلى^(١) . اجتماعى وسياسى واقتصادى .

وسنعرض فى الباب القادم للانعكاس الناتج عن سياسة الحكم المتبعة فى لبنان على سياسة البلاد الخارجية .

(١) تحقق ذلك فى أبريل ١٩٧٥ (بعد عشر سنوات) من كتابة هذا التوقع .

البَابُ الثَّالِثُ
نظام الحكم والسياسة الخارجية اللبنانية

سياسة لبنان الخارجية

مقدمة :

ترتبط سياسة لبنان الخارجية بأوضاعه الداخلية أكثر من ارتباط أية دولة أخرى بتلك الأوضاع .

وتتفاعل في لبنان سياسات مختلفة ولكل منها وسائلها الخاصة ولكنها جميعا تلتقى عند هدفين :

الأول : مصلحة الطائفة التي ينتمى إليها واضعو ومنفذو السياسة.

والثاني : العوامل الاقتصادية .. فالبلاد تنظر الى العالم الخارجى وعلاقاتها به من خلال منظار الاقتصاد اللبناني .

لذلك نجد أن سياسة لبنان التقليدية — رغم وجود بعض الثغرات — هي الحرص على ايجاد علاقات ودية مع جميع الدول .

وبالرغم من وجود أربع عشرة طائفة دينية في لبنان ، إلا أن سياسة لبنان الخارجية لها اتجاهان هما : سياسة عربية ، وسياسة عربية .

وقد سبق أن قال الكاتب كلينج « أن الشرق شرق والغرب غرب ولن يلتقى التوأمان أبدا » ، « وأخذ نصف لبنان على غاتفه أن يثبت صحة النبوءة ، بينما صرف النصف الثانى كل اهتمامه الى إقامة الدليل على كذبها » (١) .

ولن نعرض الى سياسة لبنان خلال فترة الانتداب ، لأن السياسة الخارجية كانت في يد الدولة المنتدبة . إلا أنه عقب استقلال البلاد

(١) اميل البستاني ، زحف العروبة ، ص ١٢٤ .

أعلنت أول حكومة استقلالية أن سياستها ترتكز على ثلاثة مبادئ أساسية هي :

- ١ - المحافظة على سيادة لبنان واستقلاله .
- ٢ - التعاون المخلص مع سائر الدول العربية .
- ٣ - الحفاظ على العلاقات الثقافية والاجتماعية مع الغرب ^(١) .

وبموجب التسوية بين الطوائف اللبنانية عقب الاستقلال والتي انتهت الى نتيجة وافقت عليها الطوائف المسيحية والطوائف المحمدية، بموجب هذه التسوية « تخلت الفئة الأولى عن أفكارها في حماية الغرب ولكنها لم تستطع أن تتخلص من هواجسها المقلقة حول امكانية انتماء البلاد بعد هذا وضياها في العالم العربي . والفئة الثانية تخلت عن فكرة الاتحا مع سوريا ولكنها ما انفكت مشبعة بالخوف من السيطرة الغربية » ^(٢)

ولكل فريق وجهة نظره ..

الفريق الأول يعتقد أن سبب رخاء لبنان الاقتصادي هو في تعامله مع جميع دول العالم ومع الغرب بصورة خاصة ، وهو ينظر الى الغرب وعلاقاته معه على أنه المثل الأعلى والوسيلة المثلى لتطوره، ويعتبر أنه بوضعه هذا يستطيع أن يكون وسيطا في حل أي خلاف يقع بين الغرب وأية دولة عربية ..

ويرى أصحاب هذا الرأي أن الكيان اللبناني بوضعه الحالي هو غاية في نفسه فلا وحدة ولا اتحاد مع أي بلد عربي ، بل ان التقارب مع أية دولة عربية يجب أن يكون له حدود . أما التعاون مع الغرب فهو ضرورة سياسية دائمة ، والتخلي عن هذا التعاون يهدد استقلال

(١) لبنان في التاريخ ، فيلب حتى ، ص ٦٠٧ .
(٢) زحف العروبة ، أميل البستاني ، ص ١٢٥ .

البلاد ويعرض أوضاعه الاقتصادية والمالية لأكبر الأخطار ويسبب ارتباكاً في حياته الاجتماعية .

أما الفريق اللبناني الآخر فيتجه نحو الداخل العربي ويرى نفسه امتداداً طبيعياً له روحياً وثقافياً وفكرياً ، ولهذا فانه ليس هناك مبرر لافصال لبنان عن جاراته العربية ، ولا يعترف هذا الفريق بأي خطر على استقلال لبنان من الغرب ، ولا يهتم بهذا الخطر ان وجد . ويعتقد هؤلاء أن الاستعمار الغربي كان هو السبب في عرقلة سير لبنان نحو الوحدة العربية الشاملة أو نحو الاتحاد مع سوريا . وكلا الفريقين له حججه وبراهينه على صحة رأيه والدفاع عنه، والرواسب التاريخية البعيدة منها والقرية مسئولة تماماً عن موقف كل فريق ، هذا بالإضافة الى أن هذه الرواسب تجد دائماً من يحركها لا دفاعاً عن كيان أو حبا في وحدة انما تحقيقاً لمصلحة شخصية .

والسياسة الرسمية التي تتبناها الدولة في الميدان الخارجي تنحصر في النقاط التالية ^(١) .

أولاً : أن تكوين لبنان الداخلي كان - وما برح - يفرض تلازماً وتربطاً وثيقين بين الأوضاع الداخلية والسياسة الخارجية ، فقواعد هذه منبثقة من شروط تلك ، وطريقة ممارسة السياسة الخارجية لا بد وأن تنعكس في مختلف الظروف على وحدة الرأي في الداخل . وهذا الواقع لا تستطيع الحكومات تبديله بل عليها أن تراعيه دائماً وتقتيد به، وعلى من يلي الحكم في لبنان أن يراقب بعين ما يجري في العالم الخارجي ويركز عينه الأخرى في الداخل ..

ثانياً : من الميثاق الوطني انبثقت قواعد أساسية لسياسة لبنان الخارجية الدولية والعربية معا ، وهي :

(١) بيان وزير خارجية لبنان الذي ألقاه امام مجلس النواب اللبناني في ١٩٦٢/٨/٩ والذي رسم فيه وأكد على سياسة لبنان الخارجية التقليدية .

على الصعيد الدولي : لا يلزم لبنان نفسه الا بميثاق الأمم المتحدة فلا قواعد ولا أحلاف ولا امتياز لدولة على أخرى ولا انتساب لكتلة من الدول بل تعاون مع الجميع على أسس الاحترام والمصالحة المتبادلين .

على الصعيد العربي : يلتزم لبنان بميثاق جامعة الدول العربية ويسعى الى تعزيز الجامعة العربية وزيادة فعاليتها ، كما يلزم نفسه بميثاق الدفاع المشترك العربي والتعاون الاقتصادي .

ثالثا : يحرص لبنان على عدم التدخل في شئون الغير ويحترم مشيئة كل شعب فيما يرتضيه لبلاده من مصير أو نظام حكم ، ويطلب أن يحترم الغير استقلاله وسيادته ونظام حكمه وعدم التدخل في شئونه الداخلية .

رابعا : يتضامن لبنان مع العرب جميعهم في قضاياهم الكبرى وفي رأسها قضية فلسطين ، وي بذل جهده لجعلها حلقة العقد في التضامن العربي .

خامسا : تحرص الحكومة على عدم التدخل في الخلافات التي تنشأ بين الدول العربية ، وعلى تجنب ما يمكن أن يعتبر تدخلا أو يفسر كتدخل ، وعلى هذا الأساس فانها لا تسير فريقا على حساب فريق ، ولا تساعد على تبديل واقع ، ولا تسهم في حملة أحد ضد أحد .

ومن ذلك يتضح أن لبنان يبذل قصارى جهده في المحيط العربي حتى يكون دولة حيادية ، الا أن هذا الموقف يقابل في بعض الأحيان بتقدير غير كاف لمواقفه وظروفه ، فهو يتعرض للضغط الاقتصادي من دولة ما والتهديد المسلح في بعض الأحيان (١) من دولة عربية أخرى .

ولا يستطيع لبنان وسط هذا الجو العربي المشحون بالقلق أن ينتهج سياسة ترضى جميع الأطراف الا أنه استطاع خلال السنوات

(١) خلال عام ١٩٦٢ تعرض لبنان أكثر من مرة لهجمات من القوات السورية على منطقة دير العثائر وتكرر ذلك خلال عام ١٩٦٣ .

الأخيرة أن يحفظ التوازن في علاقاته مع جميع الدول العربية — وان كان يتعرض للحرج كثيرا — وكانت النتيجة أنه استفاد وخاصة على الصعيد الاقتصادي من جميع هذه الدول تقريبا . ولا شك أن سياسة الحياد السلمي الذي ينتهجها لبنان تجاه الدول العربية قد ساعدته الى حد كبير على تنمية اقتصادياته .

ونجد لزاما علينا أن نعرض فيما يلي لعلاقات لبنان مع الكتل الدولية ثم مع الدول العربية وموقفه من القومية العربية .

وسنبدا بالحديث عن علاقاته مع الغرب سياسيا وثقافيا وأثر ذلك على سياسته الخارجية .

الفصل الأول

لبنان والغرب

في حديثنا عن علاقات لبنان بدول الغرب فائنا سنقصر الدراسة على هذه العلاقة بالنسبة للدول الكبرى والتي يتأثر لبنان فعلا بعلاقته معها وهي :

(أ) فرنسا .

(ب) إنجلترا .

(ج) الولايات المتحدة الأمريكية .

(د) ثم نعرض بعد ذلك لعلاقات لبنان بالأحلاف الغربية .

أولا : فرنسا :

استعرضنا فيما سبق تاريخ العلاقات بين لبنان وفرنسا وتطورها الى أن انتهت بممارسة فرنسا خلال فترة الانتداب كافة السلطات في لبنان حتى اعلان استقلال البلاد ، ثم أعقب ذلك حوادث الاستقلال التي أدت الى فتور العلاقات ، إلا أن هذا الفتور لم يدم طويلا ، فقد عادت العلاقات بين البلدين بعد ذلك الى سابق عهدها مع مراعاة التطورات الدولية التي طرأت في كافة النواحي .

والنفوذ الفرنسي في لبنان بعض المظاهر التي تنعكس وتؤثر في العلاقة بين الدولتين .. وهذه المظاهر هي :

١ - النفوذ الثقافي :

كان من جراء تغافل النفوذ الفرنسي في لبنان أن اتخذ أشكالا مختلفة زال بعضها بزوال الانتداب ، وبقي بعضها متغلغلا في بعض نواحي الحياة اللبنانية حتى أنها طبعها بطابعها الخاص .

وأكثر أشكال هذا النفوذ رسوخا هو النفوذ الثقافي ، ويتجلى في انتشار اللغة الفرنسية في البلاد انتشارا جعل منها - في غالبية الأوساط لغة التخاطب ، وأسباب ذلك تعود الى أن المؤسسات الثقافية معظمها فرنسية ، ويتولى مهمة الثقافة الفرنسية في لبنان هيئتان :

الأولى : الارشاليات الدينية .. وهي تهدف الى غاية تبشيرية وتشرف اشرافا كاملا على عدة معاهد أهمها :

معاهد اليسوعيين بمختلف درجاتها ، ومعاهد الفرير ، ومعاهد الآباء العزاريين ، ومعاهد البنات التي تديرها الراهبات المريميات *

الثانية : المعاهد العلمية .. وهي تمثل الثقافة الفرنسية اللادينية ، ومع أن القانون الفرنسي يحرم على اليسوعيين القيام بمهام التعليم في فرنسا ، الا أنه يوكل اليهم هذه المهمة في لبنان . فجامعة القديس يوسف في بيروت وبها ثلاثة معاهد للطب والهندسة والحقوق مرتبطة بجامعة ليون وتمنح شهادتها وزارة المعارف الفرنسية وتعترف بها للأجانب فقط *

والمظهر الآخر للنفوذ الثقافي في لبنان - بعد اللغة - هو تأثير القانون والتشريع اللبناني وأنظمة الحكم والعادات الاجتماعية بمثلثاتها الفرنسية *

أما القانونين ، فإن ربع قرن من الحكم الفرنسي قد جعل التشريع اللبناني سواء في نصوصه التشريعية أو في أنظمته الادارية أو التشكيلات العسكرية ، تتمشى كلها مع التشريع الفرنسي نصا وروحا ، حتى ان أصل القوانين - بل والدستور اللبناني نفسه - وضع بالفرنسية ثم ترجم فيما بعد الى العربية *

وقد مكن هذان المظهران للنفوذ الثقافي الفرنسي الاستمرار في لبنان بعد زوال النفوذ العسكري والسياسي ، وبالأضافة الى ذلك

أسست فرنسا محطة للتلفزيون بمعاونة بعض اللبنانيين ولها اليد الطولى في توجيه سياستها والاشراف على برامجها سواء العربية أو الفرنسية .

٢ - النفوذ الديني :

لعب النفوذ الديني الفرنسي الى جانب النفوذ الثقافي دورا هاما في توطيد النفوذ السياسي ودوام استمراره بعد أن زالت القوة العسكرية التي تسانده .

وقد حاربت فرنسا النفوذ الديني داخل حدودها ولكنها دعمته خارجها لأهداف سياسية *

وكما عهدت للآباء اليسوعيين بمهمة التعليم العالي خارج فرنسا فانها عهدت للمؤسسات الدينية الكاثوليكية بمهام أخرى ، فالقاصد الرسولي كان دائما في لبنان فرنسي الجنسية *

وقد وطلدت فرنسا مع « بكركي » والبطريرك الماروني منذ نهاية القرن التاسع عشر أواصر الصداقة وجعلت من الصلة بينهم وبينها صلة تقليدية تاريخية حتى أن البطريرك الماروني طلب من مؤتمر فرساي انتداب فرنسا على لبنان *

ولا يزال البطريرك الماروني يقيم في كل من عيدى الميلاد والفصح قداسا يسمى « القدس القنصلي » كان يرأسه قنصل فرنسا ثم المفوض السامي الفرنسي في عهد الانتداب ، وبعد الاستقلال قامت مشادة بين البطريرك^(١) ورئيس الجمهورية اللبنانية الشيخ بشارة الخوري بسبب ترأس وزير فرنسا المفوض للقداس الماروني الرسمي، وطلب بأن يرأسه رئيس الجمهورية الا أن البطريرك رفض ذلك ، وألغى القداس خلال عامين ، ثم أعيد الاحتفال به ورأسه سفير فرنسا وتخلف عن حضوره الرسميون اللبنانيون ، وما زال الأمر كذلك حتى الآن .

وظلت العلاقة بين « بكركي » وفرنسا في تحسن مضطرد ، وقد

(١) حقائق لبنانية ، الشيخ بشارة الخوري ، ج ٣ ص ٣٤٠ .

أقيم في بركي في ١٣ من فبراير (١) احتفالاً لتقليد صاحب القصة مار بولس بطرس المعوشي بطريك الموارنة وشاح « جوقة الشرف »

(١) نشرت صحيفة الطيار والتلغراف الخطب المتبادلة في ١٥/٢/١٩٦٢. وقد ألقى البارون « دي بواسيزون » سفير فرنسا في لبنان كلمة تعرض فيها إلى « ذكرى القوى الروحية الكبرى التي يعود منشؤها إلى نشأة المسيحية نفسها ، هذه القوة التي ترمز إليها البطيركية » كما نوه « بالتماسك المشدود بوثائق الإيمان والبطولة والوفاء والتضحيات على مدى تاريخ الطائفة المارونية » ثم أعاد إلى الذاكرة الروابط التاريخية العريقة التي تشد بلادها إلى هذه لطائفة التي صمدت عبر توالي العهود وعلى الرغم من التقلبات الاقتصادية والاجتماعية ، وأوضح أن (هذه الصداقة ليست مقصورة على عناصر معينة وإنما تشمل بالقوة نفسها جميع العناصر المحيية والناشطة التي تتألف منها الأمة اللبنانية . وأن هذه الصداقة كانت تتحدى وتتجاهل المداورات السياسية ، وأن فرنسا كانت تعد شرفاً لها أن تراسى وتفدى عواطف كهذه بين البلدين الذين ينميان علاقاتهما الطبيعية بكل استقلال وبكل سيادة . لأن وجود لبنان - في نظر بلاده - عامل قوى وضروري لاستتباب السلام في هذا الجزء من العالم والتفاهم بين الغرب والشرق ولبنان هذا الذي تؤيد استقلاله وحرية صداقة أمم كثيرة يسعد فرنسا أن تكون في طليعتها ، لبنان هذا لن تقوى عليه أبداً لا المفامرات ولا المؤامرات » .

وقد أجاب البطريك الماروني بخطاب جاء فيه :
« أننا مهما أوغلنا في تاريخ العلاقات التي تشد لبنان إلى فرنسا لنجد أن بلادكم سحخت دائماً على بلادنا ببوادير العطف والصداقة وما هي البارحة ما ترددت في الإعلان أنها تدعم بقوة استقلال لبنان الذي ما كان سيداً مستولاً عن مصيره تمكن من القيام بدور الوسيط بين جيرانه ، وكان صلة وصل بين الشرق والغرب ، وأنه ليسعدنا في عالم تدنت فيه القيم الأدبية وأصبحت الصداقة بين الكثيرين لا تقاس إلا بمقياس المصلحة ، أن نرى فرنسا تحرص على تقاليدنا العريقة وتحافظ على صداقاتها القديمة وترعى المبادئ التي أضفت عليها هذه الأهالة من المجد والعظمة » .

« أما نحن الموارنة فما أخفينا يوماً ما نكنه لفرنسا من محبة وأعجاب أصبح تقليداً نأبى له إلا الوفاء . ويسعدنا أن نتنهز هذه الفرصة لغرب لها عن عاطفة الامتنان لكل ما أسدت إلينا من جميل على مر التاريخ ، ونرفع لها عاطفة الشكر والتقدير لما تقوم به من أعمال باهرة في حقل الثقافة والاحسان تنشرها في العالم وفي الشرق الأوسط وعلى الأخص في لبنان ، وقد أنشأ فيه العديد من المدارس ودور الاحسان . يعمل فيها مئات من الرهبان والراهبات باسم الانجيل بتجرد ومحبة وأخلاص ، على تربية الناشئة تربية سليمة والتخفيف من آلام آلاف المرضى على اختلاف طوائفهم ونزعاتهم » .

الفرنسي بحضور أساقفة الطائفة المارونية والرؤساء العاملين لرهائيتها وموظفي السفارة الفرنسية وعدد من أفراد الجالية الفرنسية في لبنان .

٣ - النفوذ السياسي :

مر النفوذ الفرنسي في لبنان بمراحل ثلاث هي :

أولاً : الفترة الممتدة من خلال القرون الماضية إلى دخول الجيوش الفرنسية لبنان .

ثانياً : دخول الجيوش الفرنسية واتساعها على البلاد وتوطيد نفوذها بكافة الطرق ، وتنتهي هذه الفترة بلاء الجيوش الفرنسية عن البلاد في آخر ديسمبر عام ١٩٤٦ .

ثالثاً : المرحلة الحالية والتي لا تزال قائمة منذ الاستقلال حتى الآن وهي موضوع بحثنا .

ورغم النكسة التي طرأت على النفوذ الفرنسي بشأن حوادث الاستقلال ، إلا أن العلاقات الطيبة التقليدية كانت كفيلاً بزوال التوتر السياسي وعودة النشاط الفرنسي إلى سابق عهده مستبدلاً اسم المفوضية العليا بالسفارة الفرنسية دون أن يطرأ أي تغيير على أسلوب العمل أو نوعية الموظفين أو حتى تغيير المقر .

وقد تناسى لبنان سريعاً دور فرنسا في مقاومته أو مقاومة غيره

= « وماذا عسانا نقول في الضيافة السمحاء التي ياقاها طلابنا ولا سيما الأكاديميون منهم في معاهدكم في فرنسا ، حيث ينهلون من العلوم ويتشربون روح الحرية التي علمتها بلادكم العالم رغم الكثير من التضحيات . ولقد أتبع لنا منذ أقل من ثلاث سنوات أن نقيم اثناء الزيارة الرسمية التي قمنا بها في بلادكم بما تمتاز به الضيافة الفرنسية من سخاء وائتاس لا تزال نحمل عنها أحميل الذكريات . »
« أما الآن وقد تلطف صاحب الفخامة الجنرال ديجول بموافقة حكومته الصليبة بأن منحني وشاح جوقة الشرف : وقد أرادته دليلاً جديداً بعد العديد من سواه على ما يكتنه لطانفتنا من تقدير » .

من البلاد العربية في منحها الاستقلال ، وعاد العطف مرة أخرى يسود العلاقات الودية بين البلدين (١) .

ويقتصر مركز فرنسا الحالي في لبنان على الارتباط الروحي لبعض الأحزاب اللبنانية بفرنسا، بالإضافة الى ارتباط بعض الشخصيات اللبنانية بها .

ورغم أن فرنسا فقدت شعبيتها ، أو بات كل من يؤمن بهذه الشعبية يحتفظ بها لنفسه أو يتبادلها مع أقرب الناس اليه ، إلا أنها استطاعت أن تجذب إليها بعض الساسة القدامى في زيارات متكررة (٢) بقصد انماء العلاقات بين البلدين أو بين فرنسا والدول العربية عامة .

ومهمة يمكن من أمر فان صداقة فرنسا التقليدية لبعض الشخصيات والأحزاب عامل مساعد لها في تنفيذ ما تبغى والحصول على ما تريد .

ثانيا : إنجلترا :

ليست هناك علاقة تاريخية بين إنجلترا ولبنان شبيهة بالعلاقة القائمة بينه وبين فرنسا ، فلنفوذ البريطاني لم يظهر إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر عقب مذابح عام ١٩٦٠ . ويتردد القول

(١) في شهر يونيو عام ١٩٥٠ ولم يكن قد مضى على الجلاء خمس سنوات ، زارت المدرعة الفرنسية « مون كالم » ميناء بيروت ، فأقام رئيس الجمهورية اللبنانية حفلة استقبال بمناسبة وصولها شهدها المسؤولون الفرنسيون وقائد الجيش اللبناني وأركان حرب « وترعت الرئاسة بمبلغ من المال لأراميل البحارة الفرنسيين وإيتامهم » ، حقائق لبنانية ، الشيخ بشارة الخوري ، ج ٣ ص ٣٠٧ .

(٢) في منتصف ديسمبر عام ١٩٦٢ سافر الى باريس السيدين الفرد نقاش وأحمد الداعوق والأول رئيس جمهورية سابق والآخر رئيس وزراء سابق واجتمعا بشارل ديغول وقد أدلى الرئيس نقاش عقب عودته بتصريح لجريدة الشرق في ١٣/١/١٩٦٣ جاء فيه :

« ان المحادثات التي دارت في باريس انمعت عن نتائج طيبة للغاية، ويمكن القول بأن ثمة معونات ثقافية واقتصادية فرنسية هي الآن في طريقها الى لبنان وسينبدا المواطنون بسطاع أخبارها قريبا . فقد =

يان انجلترا هي التي دبرت مذبحه دير القمر (١) فاستفادت ، وأفادت فرنسا وتدخلتا معا في فرض ارادتهما على تركيا ومهدتا للمستقبل البعيد ثم جنتا ثمار التدخل خلال الحرب العالمية الأولى .

وكانت بريطانيا تشعر بالحق والغيرة من جراء تزايد النفوذ الفرنسي في لبنان ، وكان عليها أن تحاربه غير أنه لم يكن أمامها إلا أن تسلك أحد هذين السيلين :

الأول : استمالة الموارنة اليها وإيقار صدورهم على الفرنسيين فستأثر بالنفوذ من دونهم ، وقد سلك هذا السيل إلا أنها لم تفلح على الرغم من وسائل الترغيب والرشوة والوعيد التي لجأت اليها .
والثاني : استمالة الدرروز (٢) وإيقار صدورهم على المسيحيين فتثار الفتنة بينهم وتفسح مجالا لتدخلهم ، وقد سلك البريطانيون هذا

= اقتنع المسؤولون الفرنسيون بضرورة فتح صفحة جديدة من العلاقات مع العالم العربي عامة ولبنان خاصة ، وأن الأسباب التي كانت تحول دون فتح هذه الصفحة في الماضي قد زالت الآن وقد حصلت الدول العربية الشقيقة على استقلالها » .

وأضاف قائلا « ان فرنسا تريد هذه المرة أن تقيم مع الدول العربية أفضل العلاقات خاصة أنه ليس لها في اسرائيل مصالح رئيسية (؟ ؟) كغيرها من الدول الأوروبية والأمريكية » .

والتصريح ليس في حاجة الى تحليل سواء بالنسبة لموقف فرنسا من الدول العربية أو علاقاتها مع اسرائيل .

(١) قد يكون في كلمتي النابيين البريطانيين في تلك الحقبة من الزمان ما يلقي ضوءا على تصرفات بريطانيا ونواياها في المنطقة . ففي خطاب النائب الانجليزي « مونسل » في مجلس العموم البريطاني في ١٧ أغسطس عام ١٨٦٠ قال « وضع لي من التدقيق في السنين العشرة الأخيرة ان إنجلترا هي سبب ما جرى في سوريا . فقد سمينا الى ابدال هيئة الحكم في لبنان نكاية بفرنسا ومعارضة لبعض دول أوروبا ، وعملنا على التفريق بين الدرروز والموارنة وجعلنا على كل فريق زعيما وسلطانا على الزعيمين باشا تركيا » . وفي نفس الجلسة قال السير « شارل نيبار » قلت وكررت قولي في مجلس العموم أنني خجل من الدور المغيب الذي لعبته في سوريا ، ان الحكومة أوفدتني الى تلك البلاد في مهمة فقامت بها « الراصد - ١٩٦٠/١٠/٢٢ » .

(٢) صرح القنصل البريطاني في بيروت حينذاك « الكولونيل روز » بقوله « ان الموارنة استسلموا لفرنسا ، فلم يبق لإنجلترا حق الخيار ، بل أضحت ملزمة بتعويض الدرروز » . الأنوار المحامي جوزيف حشيمة - ١٩٦١/١١/١٨ .

السييل أيضا ونجحوا في زرع الأحقاد وتمقيد طائفة على أخرى .

وظلت إنجلترا ترعى علاقاتها في لبنان الى أن قامت الحرب العالمية الأولى ، وإذا كانت اتفاقية سايكس - بيكو قد أقصت إنجلترا عن لبنان وجعلته في منطقة النفوذ الفرنسي ، فإن ذلك لم يمنع الانجليز من التدخل في شئون لبنان بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، لا سيما وأن إنجلترا تحتل فلسطين وكان هناك احتكار مستمر على الحدود اللبنانية . ثم حدث تفاهم بين إنجلترا وفرنسا عقب تملك فرنسا كمية كبيرة من الأسهم في شركة البترول العراقية ، ثم مطالبة تركيا بلواء الموصل ، وكانت النتيجة اتفاق الطرفين (إنجلترا وفرنسا) على تصفية خلافتهما في المنطقة بما في ذلك لبنان رغم تصادم مصالحهما .

وكافت آخر مرحلة من مراحل هذا التصادم ، تلك التي دخلت على أثرها جيوش الحلفاء الى لبنان عقب الاعلان الذي أذاعه الجنرال كاترو في القاهرة لتحرير سوريا ولبنان من حكومة فيشي الخاضعة للسيطرة الألمانية . فان فرنسا الحرة حينذاك وإن كانت لا تبغى الحلول محل فيشي إلا أنها كانت تريد المحافظة على مصالح فرنسا التقليدية ، وقد دب الخلاف بين إنجلترا وفرنسا عند تنفيذ وعد الجنرال كاترو والذي سبق الإشارة اليه عند الحديث عن استقلال لبنان .

والنفوذ البريطاني الحديث بدأ منذ دخول جيوش إنجلترا لبنان خلال الحرب العالمية الثانية ، وقد اتخذ شكلا جديدا مستمدا قوته من وجود جيش الاحتلال بالإضافة الى ضعف فرنسا ، وأصبح الانجليز قوة فعالة في تسيير الإدارة والسياسة اللبنانية خلال تلك الفترة . وقد لعب الجنرال « سيرز » الذي أصبح أول وزير مهوض بريطاني في سوريا ولبنان دورا هاما في تدعيم النفوذ البريطاني وتوجيهه وجهة مناوئة لفرنسا بعد أن تعارضت مصالح الدولتين ، وشعرت فرنسا أن بريطانيا تحاول أن تحل محلها في لبنان .

وقد بلغ التعارض أوجه مساء ١١ نوفمبر ١٩٤٣ التي أعقبها اعتقال الزعماء اللبنانيين على يد فرنسا ثم تدخلت إنجلترا فأرغمت فرنسا على اخلاء سبيلهم ، وبذلك ارتفع رصيدها السياسي في لبنان الى القمة .

وفي خلال حكم الشيخ بشارة الخوري لم يتضاءل النفوذ البريطاني لأنه اتخذ من موقفه مع الشيخ بشارة حجة لفرض نفسه ، إلا أن هذا النفوذ لم يكن ظاهرا للعيان - مثل النفوذ الفرنسي - وذلك لأن إنجلترا فضلت أن تقوم بدورها وتنفذ أهدافها من وراء ستار حتى لا تثير النعرة القومية وتجرح فكرة الاستقلال الذي ساندته ، كما أن فرنسا بدأت تروج بين أوساط مؤيديها بأن إنجلترا لم تخرج فرنسا من لبنان إلا لكي تحل محلها ، وبذلك فضلت إنجلترا أن تختفي من فوق خشبة المسرح السياسي تاركة لأعوانها تنفيذ مآربها ، ولم تنس أن تدعم نفوذها الثقافي حتى يكون سنداً لها في المستقبل وذلك على الوجه التالي :

النفوذ الثقافي :

الثقافة الانجليزية في لبنان حديثة العهد ، وقد تنبتهت إنجلترا أخيرا الى أثر العامل الثقافي في كسب التأييد الشعبي وخلق جيل لبناني يتأثر بتلك الثقافة بحكم نشأته وتربيته .

ومنذ أن ثبتت أقدامهم في لبنان وهم يهتمون بنشر ثقافتهم ويعملون على نشرها في أرجاء لبنان . وهم يعتمدون في ذلك على المجلس الثقافي البريطاني وعلى المدارس الانجليزية وكتب الدعاية والنشرات .

ولم يبلغ الانجليز بعد الهدف الذي ينشدونه رغم أنهم أرسلوا بمدارسهم ومدرسيهم الى قرى نائية في أطراف البلاد .

وأهم مؤسساتهم الحالية في لبنان هي :

أولا : المجلس الثقافي البريطاني : وهو مركز ثقافي ويعتبر أقوى دعامة في نشر الثقافة الانجليزية بلبنان ، اذ لا يهمل عاملا يستطيع أن يؤثر به في النشاط الثقافي لمصلحة إنجلترا .

ويدعو المجلس المحاضرين الانجليز ، كما يقوم بإيفاد بعض الطلبة اللبنانيين في رحلات ثقافية على نفقته الى إنجلترا وتتراوح مدة البعثات الدراسية بين ثلاثة أشهر وعام واحد . ويهدف من هذه البعثات الى ايجاد الرابطة بين إنجلترا والمبعوثين وإطلاعهم على أهمية الثقافة الانجليزية وأهميتها والفرق بينها وبين الثقافات الأخرى .

ثانيا : المدارس : تنقسم المدارس الانجليزية في لبنان الى قسمين وان كان هدفها واحد .

القسم الأول : ويعتمد كيانه على إنجلترا مثل معهد « شلان » الخاص بموظفي السلك الدبلوماسي البريطاني ، والمدارس الانجليزية الخاصة بالجالية البريطانية ومدارس مرجعيون وبرمانا وغيرها .

القسم الثاني : وهو ينهج نهج البرامج الانجليزية وهو مصبوغ في الظاهر بصيغة وطنية ، وهذا النوع يتمثل في المدارس الانجليزية ومعظمها مدارس بروتستانتية تبشيرية ، ومنها المدرسة الانجيلية في بيروت .

النفوذ السياسي :

حاولت إنجلترا أن تقنع لبنان بأن ينضم الى مشروعاتها الدفاعية في المنطقة ، فبدأت بمشروع الدفاع المشترك ثم حلف بغداد ، الا أن الضغط الشعبي في لبنان حال دون انضمامه الى هذه الأحلاف .

والنفوذ البريطاني في لبنان ليس له دعائم وطيدة ، كما أنه يفتقر الى العنصر العاطفي الذي يميز العلاقات الفرنسية — اللبنانية أو العلاقات العربية — اللبنانية .

ويمكن القول بأن الركيزة الرئيسية التي يتكئ عليها النفوذ البريطاني في لبنان هي الاعتماد على بعض الشخصيات ، أو « الفئات اللبنانية » التي تعمل لصالح بريطانيا بدافع المصلحة الشخصية ، وقد سبق أن عرضنا لهذا الوضع عند حديثنا عن المؤثرات الخارجية على الانتخابات اللبنانية .

ثالثا : الولايات المتحدة الأمريكية :

النفوذ الأمريكي في لبنان حديث العهد وليس عميق الجذور ، ولم يظهر واضحا الا بعد استقلال لبنان بفترة ليست بالقصيرة .

وقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تحظى بأفضلية على فرنسا في سياسة لبنان لسببين :

أولا : الصلات القائمة بين لبنان والولايات المتحدة نتيجة لهجرة اللبنانيين الى أمريكا والتي ابتدأت منذ حوالي قرن ، وقد لاقى الكثير من المهاجرين نجاحا فرديا قويا مما جعل من الجالية اللبنانية رغم عددها المحدود جالية استطاعت أن تثبت وجودها .

ثانيا : المساعدات المالية والمصروفات الاقتصادية التي تقدمها أمريكا الى لبنان والتي استطاعت أن تمهد بها السبيل لنفسها في سياسة لبنان .

وأهم مظاهر النفوذ الأمريكي في لبنان يتمثل في :

أولا : النفوذ الثقافي :

ينحصر النشاط الثقافي الأمريكي في لبنان في الجامعة الأمريكية التي أنشئت في بيروت عام ١٨٦٦ ، وكانت تعرف في الماضي باسم « الكلية السورية الانجيلية » وكان الهدف من انشائها تبشيريا محضا .

ثم تطورت أهداف الجامعة، فاهتمت بجانب الناحية التبشيرية بالدعاية السياسية للولايات المتحدة التي استغلت اعلان الرئيس ولسن لمبادئه الأربعة عشر خلال الحرب العالمية الأولى، ثم تكليف أمريكي هو المستر « كرين » بتأسيس لجنة لاستطلاع الآراء حول اجراء استفتاء في سوريا ولبنان لتقرير مصيريهما • وكان لموقف اللجنة التي رأسها « كرين » أثر طيب في شعور الأهليين تجاه أمريكا، إذ أن اللجنة أيدت الأهداف الوطنية. ولما لم تتحقق هذه الأهداف طالب بعض المسلمين بأن تكون أمريكا هي الدولة المنتدبة في حالة عدم امكان تحقيق الاستقلال التام.

واستمرت الجامعة الأمريكية عقب الحرب العالمية الأولى مركزا لتخريج قادة الحركة الوطنية في سوريا ولبنان، وفي ظلها تكونت « جمعية العروة الوثقى » التي كانت نواة للحركات الوطنية في سوريا ومن خلال نشاطها اكتسبت أمريكا سمعة طيبة على أساس أنها تساند الشعوب الصغيرة ولا تستهدف من مساعداتها لها سوى تحقيق مصالح تلك الشعوب وتحقيق أمانها في الحرية والاستقلال •

الا أن هذه الفكرة لم تلبث أن بدأت تخبو، وذلك عندما كشفت أمريكا صراحة عن سياستها في موالاتة اليهود على حساب العرب دون مراعاة لشعورهم • وكلما توغلت أمريكا في الظهور على مسرح السياسة في العالم العربي انحسر القناع عن سياستها. فبدأ نفوذ الجامعة يتضاءل وتكرر لها طلابها وخريجوها، وفقدت ما كان لها من أثر في توجيه الشباب العربي، بل وحدث رد فعل من النقمة بين الطلاب^(١) على السياسة الأمريكية •

(١) بدأ ذلك واضحا في ٢٢ فبراير عام ١٩٦١ حينما اراد الطلبة العرب بالجامعة الاحتفال بعيد الوحدة بين مصر وسوريا إذ تصدت لهم ادارة الجامعة واستدعت رجال الشرطة لتفريقهم وألقى القبض على البعض، وفصل البعض الآخر من الجامعة، وبذلك أسفرت الجامعة تماما عن وجهها •

ويمكن القول بأن الجامعة الأمريكية قد فقدت حاليا الكثير من تأثيرها في توطيد النفوذ الأمريكي في لبنان، مما جعل أمريكا تهدد تارة باغلاقها^(١) وتارة بالحد من الاعتمادات التي تنفق عليها.

وقد استعاضت أمريكا عن الجامعة في توطيد نفوذها بالأساليب المادية ومكاتب الاستعلامات •

ثانيا : النفوذ الاقتصادي :

كان لبنان أحد الميادين التي طبقت فيها مشروعات « مارشال » للمساعدات الفنية الأمريكية المقدمة للبلاد المحتاجة للمساعدة، وتحت اسم « النقطة الرابعة » قدمت المساعدات للبنان، الا أن هذا المشروع لم يحقق أطماع الولايات المتحدة في تأكيد نفوذها السياسي وذلك لافتقاره الى الكثير من العوامل النفسية المؤثرة على الشعوب •

والمبالغ التي حصل عليها لبنان من المعونة الفنية الأمريكية لم تكن بالقدر الذي يمكن أن يربط لبنان بأمريكا، ومع ذلك فإن الحكومة اللبنانية كانت تهال لأي مبلغ تحصل عليه وكانت تعلن باستمرار أن أمريكا حريصة ومهتمة برفاهية الشعب اللبناني ويتمثل ذلك في امدادها له بالمساعدات الفنية والاقتصادية التي أصبحت جزءا ملازما للسياسة الأمريكية في معظم بقاع العالم^(٢).

الا أنه يبدو أن المبالغ التي حصل عليها لبنان^(٣) لم تكن لها

(١) في شهر ديسمبر عام ١٩٦٢ أضرب موظفو وعمال الجامعة مطالبين برفع رواتبهم، وقد حضر مدير الجامعة من الولايات المتحدة لتسوية الأزمة وقد أعلن للمضربين أن أمريكا تتكبد خسائر فادحة في سبيل الجامعة وهدد باتخاذ اجراء ما ؟ اذا لم يفسد المضربون عن اضرابهم • ولم يعدلوا • • وعدلت المرتبات •

(٢) حصل لبنان على أربعة ملايين دولار فقط من المعونة خلال عام ١٩٥٥ •

(٣) خلال عام ١٩٥٦ قدمت أمريكا مليونين من الدولارات للبنان كهدية من الحكومة الأمريكية لاستيراد المواد اللازمة لتعمير القرى التي نكبت بزلزال مارس ١٩٥٦ •

الفعالية الكافية لكي تجعل الحكومة اللبنانية القائمة حينذاك داعية طيبة لأمريكا ، وخاصة أن الأوساط الوطنية بدأت تقابل التغلغل الاقتصادي الأمريكي بغير قليل من النفور والشك في أهداف الولايات المتحدة ونواياها في لبنان .

وأرادت الحكومة اللبنانية أن تضرب ضربة — موقفة — فطلبت المزيد من المعونة الأمريكية، بل انها تقدمت في ٦ من يناير ١٩٥٧ الى سفير الولايات المتحدة في بيروت وكذلك مدير النقطة الرابعة بكشف لتمويل مشروعات لبنانية تقدر بسبعين مليوناً من الدولارات ، على ألا تدخل هذه المشروعات في عداد المساعدات الاقتصادية الأخرى التي سيحصل عليها لبنان بموجب مشروع أيزنهاور .

ولما رأت الحكومة الأمريكية حاجة لبنان الى المال ، بدأت تستغل نقطة الضعف هذه لتحقيق مآرب سياسية على الوجه التالي :

١ — في مارس ١٩٥٦ ركزت الحكومة الأمريكية ضغطها على لبنان لاقرار مشروع « جونسن » الا أن وقفة الشعب حالت دون ذلك

٢ — محاولة الضغط على لبنان للانضمام الى حلف بغداد أو اللجنة الاقتصادية التابعة له .

٣ — نجاح السياسة الأمريكية في ضم لبنان الى « مشروع أيزنهاور » .

= وفي يونيو من نفس العام عقد الجانبان اتفاقيتين للاسراع في تحقيق التنمية الاقتصادية في لبنان ، وقد حصل لبنان بموجب ذلك على مبلغ ٣٠٢٧٠٠٠ دولار لتمويل مشروعات لبنانيين ، احدهما توسيع مطار بيروت والاخر لانشاء طريق يربط بين بيروت ودمشق .

ويلاحظ أن موافقة أمريكا على هذا المبلغ جاء في نفس الوقت الذي كان « ديمتري شيباوف » وزير خارجية الاتحاد السوفيتي في زيارة للبنان .

٤ — استمرار زيارة الأسطول الأمريكي لميناء بيروت مرتين كل عام ، ويعتبر ذلك مظهراً من مظاهر النفوذ السياسي والعسكري في الشرق الأوسط .

وسوف نعرض لبعض النقاط تفصيلاً فيما يلي :

(١) النقطة الرابعة :

لحق برنامج النقطة الرابعة معارضة شديدة في بعض الأوساط اللبنانية التي كانت ترى في وجودها اعتداء على استقلال البلاد ، وهذه المعارضة كانت تستند الى أن السياسة الأمريكية بعد فشلها في عقد معاهدة ثنائية مع لبنان تربطها بها ، عملت بنشاط لادخال نقطتها الرابعة الى البلاد والتدخل بواسطتها في جميع القضايا الداخلية الى أن يصل بها الأمر الى الناحية السياسية فتوجه سياسة لبنان كما تشاء ، وتضع لها المخططات — من وراء ستار — بحيث يصبح في موقف تبعية لأمريكا لأن الواقع أنه لا يهم النقطة الرابعة من وجودها في لبنان سوى « جمع المعلومات والقيام بأعمال التجسس والحيولة دون الامكانيات المتوافرة لتحقيق اقتصاد وطني سليم ^(١) » ، كما أن النقطة الرابعة لم تبق جهازاً فنياً محضاً كما أعلن عند انشائها ، بل أصبحت مرتبطة بجهاز الأمن المتبادل الأمريكي . وبالرغم مما طرأ عليها من تطورات فقد كيفت نفسها وأخذت تعمل بتؤدة وروية الى أن أوتيت حق التغلغل والاطلاع على كل ما في المرافق والدوائر من أسرار .

ونتيجة للضغط الشعبي من جهة ولشعور الولايات المتحدة الأمريكية بأن النقطة الرابعة لم يعد في وجودها كسب لها ، وبالإضافة الى موقف الحكومة السلبى منها ، فانها بدأت في تصفية أعمالها اعتباراً من يونيو عام ١٩٦٢ وأصبح بقاؤها مرتبطاً باتمام المشروعات التي

(١) افتتاحية جريدة الشرق ، العدد ٤٦٩٤ في ١٩٦١/٩/٥ .

تم التعاقد عليها قبل ذلك التاريخ ، كما أن المسئولين عنها رفضوا الارتباط بمشروعات جديدة .

(ب) التدخل الأمريكي (١٩٥٨) :

مرت العلاقات اللبنانية الأمريكية بأعقد مراحلها خلال ثورة ١٩٥٨ نتيجة لنزول القوات الأمريكية في الأراضي اللبنانية كما سبق أن أوضحنا من قبل .

وقد أثبتت هذه الموضوعات مجددا أثناء إحدى زيارات الأسطول السادس الأمريكي لميناء بيروت في مارس عام ١٩٦١ ، اذ حاول أحد النواب^(١) في تصريح له القاء اللوم على الحكومة الأمريكية متهما إياها بانزاع قواتها في الأراضي اللبنانية دون طلب من السلطات اللبنانية الشرعية وأن الرئيس السابق كميل شمعون قد اضطر لتغطية عملية نزول الأسطول فأعلن حينذاك أن الأسطول وصل إلى البلاد بناء على طلبه .

الا أن السفارة الأمريكية في بيروت أصدرت في نفس اليوم بيانا نفت فيه هذا الادعاء وأيدته بالمستندات التي تبودلت في ذلك الحين .

ولم يكن للرد من أهمية سوى ما يعنيه من انتهاز أمريكا لأية فرصة لكي تبرر موقفها أمام الشعب اللبناني في محاولة لازالة ما علق بالنفوس من جراء تدخلها في ذلك الوقت ملقية اللوم على حكام البلاد .

(ج) زيارات الأسطول :

أصبح شيئا طبيعيا أن تقوم وحدات من الأسطول السادس الأمريكي بزيارة ميناء بيروت مرتين في العام ، وتجرى الزيارة عادة خلال شهري مارس وأكتوبر .

(١) النائب اميل البستاني في ١٩٦١/٣/٢١ .

وبدأ الرأي العام يهتم بهذه الزيارات ، وانقسم رأى المواطنين حولها الى اتجاهين كأي موضوع هام ، وكانت زيارة مارس ١٩٦١ من الزيارات التي أثبتت حولها ضجة كبرى وتعرضت لحملة مركزة من الشيوعيين كما كانت محل استياء واستنكار العناصر القومية ، وقامت مظاهرات طافت بدور الصحف معلنة استنكارها ، وقابلت بعض الوفود الشعبية رئيس الوزراء وبعض الوزراء والنواب مطالبين بمنع الزيارة معتبرين أن زيارة الأسطول بهذا الشكل الروتيني والتقليدي يعتبر اعتداء على استقلال لبنان وتحد لشعور اللبنانيين واستغزازا لهم .

الا أن المسئولين^(١) أوضحوا بأن مثل هذه الزيارات لا تمس الكرامة اللبنانية من بعيد أو قريب . وفي كل زيارة للأسطول السادس تثار أزمة على الصعيد الشعبي وتنتهي الأزمات عادة بانتهاء الزيارة .

تطور العلاقات بين البلدين :

طرحت العلاقات اللبنانية الأمريكية على بساط البحث في أكتوبر عام ١٩٦٢ أثناء أزمة كوبا مع أمريكا ، وقيام السلطات الأمريكية بتفتيش

(١) في ١٩٦١/٣/٢٠ ادلى السيد صائب سلام رئيس الوزراء بتصريح أوضح فيه موقف الحكومة من تلك الزيارات جاء فيه : « اني لا اجد في زيارة الأسطول الأمريكي للبنان هذه المرة ، وزيارة قائده لي شخصا معنى خاصا ومغزى بارزا . فلا يسع الانسان الا أن يلاحظ الفرق الكبير بين مجيء الأسطول الأمريكي إلى لبنان عام ١٩٥٨ وزيارته الحالية عام ١٩٦١ . هناك كان مجيئه تحت ستار طلب تقدمت به فئة ارادت أن تستعديه على فئة أخرى من لبنان . وهنا بعد أن قضينا على محاولات الانقسام التي تعرض لها لبنان ، جاء بزيارة عادية ، طلب الاذن من أجل القيام بها من قبل شهر ، فقررت الحكومة السماح بالزيارة ضمن نطاق السيادة المطلقة . وهي حكومة تمثل ارادة جميع اللبنانيين وتنطق باسم لبنان الحر السيد المستقل » . كما ادلى رئيس حزب الكتائب والوزير بالحكومة ببيان جاء فيه « لقد حان الوقت لأن نتحرر في لبنان بصورة خاصة من مركب النقص تجاه كل ما هو اجنبي ، فيجب أن نفتح صدورنا لكل صديق ، وان نرحب بزيارة كل أسطول ما دامت الصداقة هي الرابطة التي تربطنا مع الدول التي تنتمي اليها هذه الأساطيل ، ويهمني أن اقول الا الاستعمار قد ولى الى غير رجعة عن اراضينا ، ويجب أن نضع حدا نهائيا للأسطورة القائلة باستغلال الفرد للأخر فلا يمكن استعباد الأحرار » .

٢ - لبنان والأحلاف الغربية

من المبادئ الرئيسية في سياسة لبنان الخارجية التي اتبعت عقب الاستقلال هو حياد لبنان التقليدي بين الشرق والغرب .

وعلى هذا الأساس امتنعت الحكومة اللبنانية عن قبول أي مشروعات دفاعية غربية ، وكان في مقدمتها حلف الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط الذي تقدمت به الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا عام ١٩٥٠ .

ثم رفضت الحكومة اللبنانية الانضمام إلى حلف بغداد تمثيلاً مع سياستها المرسومة في الميثاق الوطني ونزولاً على إرادة الشعب قاطبة مسلمين ومسيحيين على السواء .

« ولكن حكومة شمعون خانت هذه الإرادة ونكصت عن تلك العهود وأخذت تتعاون سرا مع الدول الأعضاء في الحلف ولا سيما تركيا والعراق ، مستمدة من الحكومة العراقية المال يتملحه كميل شمعون نفسه ويتصرف على هواه، ومن كليهما السلاح يحارب به الشعب الثائر لحريته وكرامته (١) : »

ويمكن القول بأن وزارة السيد سامي الصالح التي شكلت في نوفمبر عام ١٩٥٦ كانت نقطة البداية في تحول سياسة لبنان الخارجية وخروجه تدريجياً على حياده التقليدي والسير بخطوات حثيثة نحو التعاون الكامل مع الغرب .

وقد بدت مظاهر هذه السياسة فيما يلي :

أولاً : البيانات الوزارية اللبنانية لا تختلف منذ الاستقلال على وصف سياسة البلاد الخارجية بالحياد والتعهد صراحة بعدم الانضمام إلى الأحلاف الأجنبية ، إلا أن البيان الوزاري الذي نالت به حكومة السيد سامي الصالح الثقة في المجلس النيابي لم يشير إلى هذه المبادئ .

(١) سياسة لبنان الخارجية - فؤاد عمون - ص ٦٢ .

إلى كوبا ، وإعلان المسؤولين الأمريكيين أنهم يدرسون قطع المساعدات الاقتصادية عن لبنان لأن السفينة كانت تحمل شحنة سوفيتية إلى كوبا . وقد أثارت هذه الأنباء تعليقات كثيرة ونوقش الموضوع داخل مجلس النواب اللبناني وأعلن وزير خارجية لبنان أن بلاده لا تتلقى في الوقت الحاضر مساعدات أمريكية باستثناء بعض المساعدات الفنية البسيطة وأن أمريكا أبلغت السلطات اللبنانية منذ يونيو ١٩٦٢ توقيف جميع مساعداتها إلى لبنان وذلك في ضوء التقارير التي وضعها الخبراء الأمريكيون والتي تقول بأن مستوى المعيشة في لبنان مرتفع ولا يحتاج في هذه الحال لأي مساعدة .

وقد كان تصريح وزير الخارجية اللبناني رداً مباشراً على التهديدات الأمريكية مما جعلها تراجع عن موقفها وتصدر بياناً (١) تفسر فيه سوء فهم موقفها .

والعلاقات بين البلدين تسير سيراً طبيعياً وقد سبق أن عرضنا لأثر أمريكا كمؤثر في الانتخابات اللبنانية .

(١) في ١٠/٣١ قام مكتب الاستعلامات الأمريكي في بيروت بتوزيع البيان التالي : « أشار ناطق بلسان وزارة الخارجية الأمريكية إلى أن السفينة اللبنانية التي نقلت بضائع غير حربية إلى كوبا يوم الجمعة الماضي كانت في عرض البحر عندما أصبح قانون المساعدة الجديد نافذ المفعول إلا أن ظروفًا ملطفة يمكن أن تجعل بإمكان بعض الدول التي تنقل سفنها شحنات غير عسكرية إلى كوبا أن تستمر في تلقي المساعدة من الولايات المتحدة / وجاء في البيان أن المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية أصدر بياناً في ٢٧/١٠/٦٢ بضد السفينتين التركية واللبنانية جاء فيه « أن الأنباء الصحفية المتعلقة باحتمال تطبيق المادة ١٠٧ من قانون اعتمادات المساعدة الخارجية لعام ١٩٦٣ ، على لبنان وتركيا هي تكهنات محضة في طبيعتها ، لقد أصبح القانون ساري المفعول في ٢٣/١٠/١٩٦٢ ، وفي ذلك الحين كانت السفينة اللبنانية في عرض البحر ، ووزارة الخارجية تدرس الآن تنفيذ المادة ١٠٧ . وتطبيق القانون يتوقف على الظروف في كل حالة من الحالات » .

وانما جاء فيه « ان سياسة لبنان الخارجية سوف تستمد من ثقة لبنان بنفسه وبأهليته للاستقلال والحرية والمشاركة في الخلق الحضاري »^(١).

ثانيا : في أول جلسة للجنة الشؤون الخارجية^(٢) عقب تأليف وزارة الصالح ، صرح وزير الخارجية شارل مالك أمام اللجنة بأن « لبنان لا بد أن ينضم بشكل ما الى المعسكر الغربي ، لأن نظرية الحياد نظرية غير عملية ولا تقوم على أساس صحيح ، وأن على لبنان أن يجد أفضل وسيلة للارتباط بالولايات المتحدة » .

ثالثا : عند عرض مشروع ايزنهاور للبحث أمام مجلس الوزراء اللبناني قدمه رئيس الجمهورية على أساس « أن لبنان لم يجد مفرا من تهديد موقفه بعد أن تبين استحالة المحافظة على الحياد بين المعسكرين الدوليين »^(٣) .

وهكذا نزع لبنان عن نفسه رسميا وعمليا صفة الحياد خلال تلك الفترة وانضم الى حلف سياسى أجنبى هو « مشروع ايزنهاور » ويسعى الآن للحاق بركب الغرب للانضمام الى حلف اقتصادى هو « السوق الأوروبية المشتركة » .

وسوف نعرض فيما يلى لموقف لبنان بالنسبة لكل من المشروعين .

(١) جلسة مجلس النواب اللبناني في ٢٧/١١/١٩٥٦ .

(٢) جلسة لجنة الشؤون الخارجية في ٤/١٢/١٩٥٦ .

(٣) تصريح للرئيس شمعون في مؤتمر عقده للصحفيين الأجانب في فندق ساج جورج ببيروت في ١٥/٢/١٩٥٧ .

مشروع ايزنهاور

لم يكذ الرئيس ايزنهاور يعلن عن مشروعه الخاص بالشرق الأوسط في الأسبوع الأول من يناير عام ١٩٥٧ ، حتى كان السيد شارل مالك وزير خارجية لبنان في طريقه الى الولايات المتحدة الأمريكية ليعرض عليها ترحيب بلاده واستعدادها للتعاون في تنفيذ المشروع ، ولم يكن الكونجرس الأمريكى قد انتهى في ذلك الوقت من الموافقة على المشروع مما أثار الريبة في نوايا الوزير .

وقد أسندت أسباب هذه السرعة الى ميول الوزير الشخصية ومنطق وتطور الأحداث في ذلك الوقت في منطقة الشرق الأوسط عقب الاعتداء الثلاثي على مصر ، يضاف الى ذلك اطمئنان المسؤولين في لبنان الى أن التعاون مع الولايات المتحدة لا يمكن أن يلقى اعتراضا لدى الدول العربية التي تعتقد أن الولايات المتحدة كان لها دور فعال في وقف العدوان على مصر .

وقد أعلن وزير خارجية لبنان أثناء هذه الزيارة بأن لبنان يريد التعاون مع الولايات المتحدة من جميع الوجوه على أساس المبادئ التي أعلنها الرئيس ايزنهاور في مشروعه بشرط ألا يمس هذا التعاون سيادة لبنان واستقلاله ، خاصة وأن الولايات المتحدة لا تنوى اطلاقا التدخل في الشؤون الداخلية للشرق الأوسط وأن مساعداتها الاقتصادية لن تكون مشروطة بشرط والهدف هو تعزيز الدفاع ضد أى عدوان شيوعى محتمل .

وفي منتصف فبراير أيد رئيس جمهورية لبنان الآراء التي أعلن عنها وزير خارجيته ، وبرر قبول بلاده لمبدأ التعاون في نطاق مشروع ايزنهاور مع الولايات المتحدة الأمريكية بما أسماه بالمنطق السياسي الذي يقضى بوجود التسليم باستحالة المحافظة على الحياد بين المعسكرين الدوليين ، الأمر الذي لم يجد لبنان ازاءه بدا من تحديد موقفه . كما

أن لبنان يشارك المملكة العربية السعودية الرأي والاتجاه في مسلكها مع الولايات المتحدة •
وشارك رئيس الوزراء رئيس الجمهورية في وجهة نظره وألقى بيانا في مجلس النواب (١) يؤيد هذا الاتجاه •

وفي شهر مارس قدمت الى لبنان بعثة أمريكية برئاسة المستر «ريتشاردز» مبعوث الرئيس ايزنهاور لانتهاء المفاوضات • وفي ١٦ من مارس ١٩٥٧ صدر البيان المشترك (اللبناني - الأمريكي) الذي يعتبر أول خروج مكشوف وصريح للبنان على سياسته الحيادية سواء في الحقل العربي أم في الميدان العالمي •

والنتائج التي تترتب على قبول لبنان مبدأ ايزنهاور هي :

سياسيا : قبول التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية على مقاومة الشيوعية ، أى دخول لبنان طرفا في الحرب الباردة القائمة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي •

عسكريا : قبل لبنان نوعا من أنواع الدفاع المشترك والمعونة المتبادلة بوضع أراضيه وموانئه ومطاراته تحت تصرف القوات الأمريكية عند اللزوم •

اقتصاديا : حصل لبنان على وعد بتمويل بعض مشروعاته الاقتصادية والعمرائية بأموال أمريكية •

(١) جاء في بيان السيد سامي الصلح في جلسة مجلس النواب في ٢١/٢/١٩٥٧ « أن الحكومة درست مشروع ايزنهاور بكل امعان فلم تجد فيه ما يمنع التعاون مع الولايات المتحدة ، فهو يرمى الى مساعدة الدول اقتصاديا وعسكريا دون المساس بسيادتها ، وأن الحكومة اللبنانية ترى أن المشروع مقبول ويصلح أساسا لمفاوضة مقبلة ولا تجد فيه ما يمس سيادة لبنان واستقلاله • وأن الحكومة على اتصال مستمر بالسلطات الأمريكية منذ إعلان المشروع لمباحثتها في شأن ما يحتاجه لبنان من مشروعات عمرانية وغيرها من المشروعات التي ستساعد على تنمية الزراعة والصناعة » •

وسوف نعرض للناحية الاقتصادية من الاتفاق نظرا لأنها كانت النقطة الوحيدة التي ارتكزت عليها الحكومة اللبنانية لاقتناع الشعب بمدى الفوائد التي سيحصل عليها من الارتباط بشروع ايزنهاور •

المشروعات الاقتصادية :

في أوائل ابريل عام ١٩٥٧ صرح وزير المالية اللبناني بأن «الجانب الأمريكي سيقدم المساعدات ضمن حدود قدرة الجهاز اللبناني على الاتفاق على تحقيق المشروعات التي سيتقدم بها الجانب اللبناني. وستكون أمريكا مستعدة لتقديم نصف تكاليف هذه المشروعات بنسبة ما تستطيع أن تحقق الدولة منها بالتتابع» •

ومعنى ذلك أن مقدار المعونة للبنان لم تحدد ، وبالتالي فإن الخزينة الأمريكية مستعدة لتمويل جميع المشروعات اللبنانية بنسبة خمسين في المائة ، وليس هناك من قيد على هذا التمويل سوى قدرة الجهاز اللبناني على التنفيذ . وفعلًا تقدمت الحكومة اللبنانية الى المستر «ريتشاردز» بقائمة ضخمة (١) من المشروعات التي ترغب

(١) تضمنت القائمة التي تقدمت بها الحكومة مشروعات عديدة أهمها :

- ١ - توسيع مطار بيروت الدولي •
- ٢ - بناء حوض ثالث في مرفأ بيروت •
- ٣ - استثمار مرفأ جونية •
- ٤ - انشاء واصلاح شبكة الطرق في الجمهورية اللبنانية •
- ٥ - انشاء مصنع لتحويل رواسب زيوت البترول ونفاياتها في كل من مصفائي طرابلس والزهراني الى أسمدة •
- ٦ - التنقيب عن الثروات المعدنية واستثمارها •
- ٧ - انشاء شركة لبناء بواخر الشحن المبردة لنقل صادرات لبنان من الفواكة والحمضيات الى مختلف انحاء العالم •
- ٨ - انشاء صنوامع لتخزين القمح •
- ٩ - انشاء أحواض لتربية الأسماك والعمل على تحسين وسائل الصيد •

في تنفيذها . الا أن واحدا من تلك المشروعات لم يتم ، سوى الاسهام في توسيع مطار بيروت وكان ذلك عن طريق النقطة الرابعة . ويسكن القول بأن مجموع ما استفاده لبنان من هذا الارتباط كما هو ثابت رسميا لا يتجاوز عشرة ملايين من الدولارات بما فيها ثمن القمح الذي سلمته أمريكا للبنان عامي ١٩٥٧ ، ١٩٥٨ .

وهكذا ثبت أن الوجه الاقتصادي الذي بنيت عليه الآمال الكبار لم يتحقق .

رد الفعل في لبنان :

كان طبيعيا أن يلقي المشروع استحسانا وترحيا لدى غالبية الدوائر السياسية اللبنانية المعروفة بميولها التقليدية للتعاون مع الغرب ، وكانت هناك جبهة وطنية تنظر الى الاتفاق من وجهة نظر السيادة اللبنانية وترفض أى ارتباط بالغرب ، واشترك المرحييون والمعارضون في ابداء آراء وتحفظات عن طريق النشرات والبيانات التي كانت توزعها على رجل الشارع أو الندوات التي تعقدها لهذه الغاية .

وكانت أهم النقاط رفض نظرية الفراغ الذي يعيش فيه الشرق الأوسط كما يراها الرئيس أيزنهاور إذ أنها تنطوي على نوايا استعمارية، والاجماع على تأييد الرأي الذي ينادى به الرئيس جمال عبد الناصر من أن الفراغ إذا وجد فالعرب أنفسهم هم الذين سيملاونه . ويضاف الى ذلك أن المشروع وإن كان في مجمله يسعى الى استقرار الشرق

= ١٠ — الاشتراك في وضع برنامج للانماش الريفي .

١١ — انشاء مصنع خاص لتوضيب الصادرات .

١٢ — انشاء مصنع لانتاج البوتاجاز .

١٣ — امكن معاونة لبنان للولايات المتحدة في احياء جونستن .

الأوسط فلا بد من تنبيه الحكومة الأمريكية الى أن مقاومة التوسع الشيوعي وحده لا تكفى ، وانما يتعين عليها أيضا أن تقاوم التوسع الصهيوني وأن تسهر لمقاومة أية مغامرة جديدة قد تكون على شاكلة الاعتداء الذي وقع على مصر عام ١٩٥٦ .

ويلاحظ أن المشروع فتح باب الصراع المكشوف مع الاتحاد السوفيتي وقتل ميادين الحرب الباردة الى الشرق الأوسط دون أى مبرر لذلك .

وقد تجاهل المشروع أى اشارة الى ايجاد حل لقضية فلسطين ، إذ أن المشروع نص على أن الولايات المتحدة تعتمد في حل مشكلات الشرق الأوسط وخاصة قضية فلسطين على الأمم المتحدة . ومعنى ذلك أنه اذا ما اتفقت مجموعة الدول الموالية للغرب ولاسرائيل على حل لقضية فلسطين على نحو لا يرضاه العرب ، فإن أمريكا ستعتمد هذا الحل .

وقد أخذت بعض الشخصيات الماروقية المعروفة بميولها الفرنسية تبدي مخاوفها من احتمال ازدياد النفوذ الأمريكي اتساعا في لبنان وطغيانه على النفوذ الفرنسي ، لذلك بدأت بعض الصحف تردد فكرة حلف البحر الأبيض المتوسط .

وأهم ما في المشروع اغفاله تماما خطر الاستعمار .

الا أن هذه الانتقادات لم تكن حائلا أو مانعا يوقف الحكومة عن التفكير ، بل انها ارتبطت فعلا بمشروع أيزنهاور وكانت مستعدة للسير الى آخر الشوط لولا أحداث ١٩٥٨ .

أثر الثورة على مشروع أيزنهاور :

تبدلت بعض الأمور في لبنان بقيام ثورة ١٩٥٨ التي كان من بين أسباب قيامها انضمام لبنان لمشروع أيزنهاور والتي انتهت بتدخل الأسطول السادس الأمريكي .

وانتهت الثورة وانتهت مدة رئاسة السيد كميل شمعون وظلت الحكومات اللبنانية التي تعاقبت على الحكم منذ أواخر سبتمبر ١٩٥٨ لا تشير في بياناتها الوزارية من قريب أو بعيد الى مشروع أيزنهاور لا تمسكا به ولا تخلصا منه ، كما أن السلطات الأمريكية من جانبها لم تحاول أن تعيد الى الذاكرة هذا المشروع .

وظل الأمر كذلك حتى يناير عام ١٩٦١ حيث كان مجلس النواب اللبناني يناقش ميزانية الدولة ، وأثناء مناقشة ميزانية وزارة الداخلية بالذات ، أثار أحد النواب ضرورة توضيح موقف الحكومة من مشروع أيزنهاور ، ثم أثير الموضوع مرة أخرى في لجنة الشؤون الخارجية للمجلس (١) وكان جواب وزير الخارجية « أن لبنان يرى أن مشروع أيزنهاور قد مات ودفن أيضا » (٢) .

غير أن المعارضة رأت في مثل هذا التصريح خروجاً على الواقع القانوني لمشروع أيزنهاور ، واستندت في ذلك الى رأى مضمونه أن المبدأ لا يلغى الا عن طريق ارسال كتاب رسمي الى الجانب الأمريكي ، لأن التعارف عليه دولياً أن البلاغ يلغى بلاغا والكتاب يلغى كتاباً ومشروع أيزنهاور قد تم بناء على مكاتبات بين ريتشاردز والسيد شارل مالك . وتطور المناقشة في الموضوع اضطر رئيس الوزراء (٣) الى ابداء رأيه في الموضوع وكذلك انقسمت المعارضة

(١) جلسة لجنة الشؤون الخارجية في ١٠/١/١٩٦١ .

(٢) سياسة لبنان الخارجية - فؤاد عمون - ص ٦٣ .

(٣) صرح رئيس الوزراء السيد صائب سلام رداً على المعارضة بأن « مبدأ أيزنهاور قد وادته الثورة وقبرته ودفنته وانتهى أمره ولا مجال للبحث فيه . أما الحذلقات القانونية فاني اتركها لأرهابها ، ونفسي تأبى على الانزلاق في الأخذ والرد وحل هذا الموضوع . لقد مات مبدأ أيزنهاور ، انتهى أمره منذ قيام الثورة وكان الفضل لقبره ودفنه للثورة وحدها . وليس لاحد أن يدعى الفضل في ذلك وكل ما يقال غير ذلك فهو قول بيزنطي وعلاقانا مع الولايات المتحدة الأمريكية تثبت أن لا مكان لمشروع أيزنهاور بينها » .

على نفسها (١) ، وأثير الأمر داخل مجلس النواب (٢) ، واضطر مجلس الوزراء (٣) الى مناقشة الموضوع ، كما كان له صداه في الرأى العام (٤) .

(١) انقسمت المعارضة الى قسمين تبعاً لاتجاهات لبنان وذلك كما يلي :

الاتجاه الأول : عبر عنه السيد رشيد كرامي بقوله « انه يعتبر المشروع ملغى ، ولكن اذا كان هذا الاعتبار من قبل الحكومة اللبنانية لا يكفي وحده الا بارسال كتاب رسمي الى الحكومة الأمريكية فلا بأس من ارسال هذا الكتاب للتأكيد بالالغاء » .

الاتجاه الثانى : وقد عبر عنه السيد ريمون اده عميد الكتلة الوطنية بقوله « انه يعتبر المبدأ قائماً ، فالزواج قد تم بين لبنان وأمريكا حين وضع هذا المبدأ ، والآن تأتي الحكومة اللبنانية من قبلها وحدها وتعلن الغاءه ، بينما الجانب الأمريكى لا يعلن مثل ذلك . وكما هو معروف فالطلاق يجب أن يتم باعتراف الفريقان لا من قبل فريق واحد ، ولذلك وجب على الحكومة أن ترسل كتاباً رسمياً الى وزارة الخارجية الأمريكية تبلغها فيه ذلك ثم يرد الجواب من أمريكا وينتهى المشروع » . وأضاف انه « لا يقول ذلك لأنه ضد مشروع أيزنهاور بل أنه كان مع المشروع ولا يزال يؤيده ، ولبنان يعتبر المشروع قائماً لأنه حينما قبض العشرة ملايين دولار ، قبضها باسم المشروع ذاته ، والمساعدات التى ترد انما ترد نتيجة لهذا المشروع وهذا المبدأ » .

(٢) وجه النائب محسن سليم سؤالاً للحكومة في جلسة ١٨/١/١٩٦١ نصه الآتى « هل توافق الحكومة على أن البلاغ الأمريكى ألغى في ١٦ مارس ١٩٥٧ له قوة المعاهدة ولا يزال سارى المفعول ؟ وإذا كانت الحكومة تعتبر أن مذهب أيزنهاور أصبح غير ذى موضوع فهل لها أن تقول لماذا تم تنقض هذه المعاهدة حتى الآن بالطرق القانونية وبالشكل الذى وضعت فيه ؟ ولماذا تستمر في قبول المساعدات الأمريكية المختلفة عملاً بتلك المعاهدة ؟ ! » . ولم تجب الحكومة على هذا السؤال .

(٣) أثار الوزير الكتائبى بطرس الجميل في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في ٢/٢/١٩٦١ الحديث عن مشروع أيزنهاور وأبدى اعتراضه على التصريح الذى أدلى به رئيس الوزراء حول هذا الشأن وقال « انه متمسك بهذا المشروع ويعتبر أنه لا زال قائماً ، وكان الواجب أن يبجته مجلس الوزراء قبل أن يدلى الرئيس سلام بتصريحه » . الا أن رئيس الوزراء أجاب بأنه « يعتبر الإرادة العامة اللبنانية هي في سبيل الغاء مشروع أيزنهاور وودفنه ، وأنه هو الذى يمثل الحكومة ويشرح سياستها ، فإذا لم يوافق احد من الوزراء على ذلك فما عليه الا أن يطبق على نفسه ما يشاء من الاصول الدستورية » =

ورغم هذه الصعج ، ورغم التأكيد بأن مشروع أيزنهاور لا وجود له ، إلا أن الواقع يؤكد أنه لا يزال قائما قانونا ، ولا تريد أية حكومة الاقدام على تبادل مذكرات مع الحكومة الأمريكية لانعائه حتى لا تفضب فئة من اللبنانيين فتعرض بذلك الوحدة الوطنية لهزة لا تعرف مداها . وانما تصرح كل حكومة لبنانية بأن المبدأ غير قائم حتى لا تفضب فئة أخرى من اللبنانيين تجد في ارتباط بلادهم بحلف غربي مخالفة لسياسة لبنان التقليدية وسياسة الدول العربية المتحررة ، لأن اغصاب هذه الفئة سوف يعرض الوحدة الوطنية في لبنان للخطر أيضا ..

والمشروع قائم ولو أنه يعتبر مجهدا من وجهة نظر لبنان . ولكن هل تنظر اليه أمريكا هذه النظرة ؟

هذا ما لم يجب عليه مسئول لبناني ، ولم تفصح أمريكا عن نواياها بالنسبة للمشروع ، ولو اني أعتقد أن في زيارات الأسطول السادس الأمريكي للبنان المتكررة والمنظمة تأكيد من جانب أمريكا لتسكها بالارتباط القائم بين البلدين .

(٤) بالنسبة للرأي العام ثم يقتصر امر بحث المشروع على الصعيد الرسمي أو بين رجال الحكم ، بل نجد مثلا أحد المفكرين (السيد أميل الخوري - الراصد - في (١٩٦١/١/٢) اللبنانيين عندما سئل اذا كان المشروع قد ألغى ام لا يزال قائما أجاب بأنهم « اذا كانت المبادئ بمقاييلها ، فمبدأ أيزنهاور في رأي لا يزال قائما ، أقول هذا على مضض لأنه يطيب لي جدا أن لا يكون رأيي بعيدا عن رأي السيد تقيلا وزير الخارجية لأنني أومن بسدادته ولكن الواقع الذي أراه هو هكذا » فنحن باقون على ما طلبته ادارة أيزنهاور وقرره الدكتور شارل مالك ، أي أننا في حالة حرب روحية مع الشيوعية الدولية ، وأنني أتساءل كيف بقيت هذه الشيوعية الدولية قائمة في العالم رغم وقوفنا في وجهها ، ووفدنا في الدورة الأخيرة للأمم المتحدة لم يكن أقل التصاقا بالسياسة الأمريكية من وفودنا التي كانت مسيرة بروج شارل مالك ، بل قيل لي أنه كان أكثر استعدادا للانسجام معها من سواه . وعلى كل حال فهذه سياسة . وقد تكون أحسن سياسة ، وأحسن منها أن تكون دائما على خط واحد وخطة واحدة وأن لا نفعل في الخارج ما نتبرأ منه في الداخل ، فالازدواجية تسف مقيمة الانسان وتضع على الدولة هيبتها .

لبنان والسوق الأوروبية المشتركة :

سبق أن أوضحنا أن لبنان ينظر الى علاقاته الخارجية مع دول العالم من خلال مصالحه الاقتصادية .

ولما كان العجز في الميزان التجاري اللبناني مع الدول الأجنبية خاصة الأوروبية - يتزايد باستمرار (١) ، كذلك فكر لبنان في الارتباط بشكل اتفاق ثنائي مع منظمة السوق الأوروبية المشتركة حتى يمكنه أن يعوض العجز عن طريق زيادة التبادل مع السوق . وعلى هذا الأساس تقدم في أوائل عام ١٩٦٢ بطلب الى مجلس المنظمة الأوروبية لتعيين السفير اللبناني في بروكسل - بصفة شخصية - مراقبا لدى المنظمة ، على أن تتبع هذه الخطوات ، خطوات أكثر ايجابية للارتباط بالسوق المشتركة . وقد وافق « مجلس الوزراء الأوروبي » على قبول السفير اللبناني كمراقب لدى السوق .

ثم تقدم لبنان بعد فترة الى مجلس المنظمة بطلب عقد اتفاقية ثنائية بينه وبين السوق ، الا أن المنظمة بدأت تطلب من لبنان بيانات تفصيلية تتضمن معلومات عن الحالة الاقتصادية في لبنان بالنسبة لمختلف القطاعات مدعمة بالاحصائيات ، وكذلك بيانات عن الدخل القومي والوضع المالي والتجارة الخارجية والميزان التجاري بوجه عام وتجارة لبنان مع دول السوق المشتركة وصادرات وواردات لبنان الى كل دولة من دول السوق موضحا تفاصيل العجز التجاري .

(١) بلغ العجز في الميزان التجاري اللبناني ٤٤٦ مليون ليرة لبنانية عام ١٩٥٦ ، ٤٤٨ مليون ليرة عام ١٩٥٧ ، ٤٢٢ مليون ليرة عام ١٩٥٨ ، ٥٢٣ مليون ليرة عام ١٩٥٩ ، ٦٢٢ مليون ليرة عام ١٩٦٠ ، ٨٠٠ مليون ليرة عام ١٩٦١ ، وتجاوز الرقم الف مليون ليرة عام ١٩٦٢ .

وقامت السلطات اللبنانية باعداد وارسال التقارير المطلوبة ، ثم كوفت لجنة لبنانية في نوفمبر عام ١٩٦٢ للتحايط مع « لجنة العلاقات الخارجية » المنبثقة عن المجلس الأوروبي ، والتي قامت بطرح عشرات الأسئلة على الجانب اللبناني وطلبت المزيد من المعلومات وقدمها لبنان .

مبررات الحكومة للانضمام للسوق :

عقدت لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب اللبناني في الحادي عشر من يناير عام ١٩٦٣ للاستماع الى بيان الحكومة حول موقف لبنان من السوق الأوروبية المشتركة والأسباب التي ترى الحكومة أنها مبررة لضرورة الارتباط بالسوق ، وقد انحصرت اجابة الحكومة في أن مصلحة لبنان الارتباط بالسوق لأنه في كل سنة يزداد العجز التجاري (١) ، وعقد اتفاق تجارى مع السوق يعطى المجال لعقد اتفاقيات تجارية أو سياحية من شأنها أن تغطي هذا العجز . وأنه مع ارتباط لبنان بالسوق فإنه سيحتفظ بكامل حريته في التعامل مع جميع الدول العربية حتى في انشاء سوق عربية مشتركة وأن هذه الارتباط لن يترتب عليه أى واجب سياسى ولا يؤدى الى أى انسياق في تيار سياسى خاص .

وقد وافقت اللجنة على وجهة نظر الحكومة وطلبت منها استئناف مساعيه بحيث لا تتعارض مع اتفاقات لبنان والتزاماته العربية والدولية ولا مع حريته في تطوير سياسته وعلاقاته الاقتصادية في المستقبل .

(١) في السنوات الخمس الماضية (من سنة ١٩٦٢) اشترى لبنان من دول السوق الست بمبلغ ٤١٨ مليون دولار ولم يصدر اليها الا ما قيمته ٣٤ مليون دولار ، وكانت واردات لبنان من ألمانيا الغربية تعادل صادراته اليها ٥٠ مرة . وفي عام ١٩٥٦ تمكن لبنان من تغطية ١٦٪ من وارداته بينما هبطت النسبة في عام ١٩٦١ الى ٢٪ علما بأن انتاج لبنان من الفاكهة يزداد بسرعة ، فمثلا : كان انتاج الحمضيات عام ١٩٦٢ يقدر ب ١٦٠.٠٠٠ طن وينتظر ان يصل الى ٢٤٠.٠٠٠ طن عام ١٩٦٦ . وكان انتاج التفاح عام ١٩٦١ يقدر ب ٧٣.٠٠٠ طن وينتظر ان يصل الى ١٦٠.٠٠٠ طن عام ١٩٦٦ . ورغم أن أوروبا لديها قوة استيعاب كبيرة اذ انها استهكت عام ١٩٦٠ مقدار ١٩٠.٠٠٠ طن من الحمضيات فان لبنان لم يصدر اليها سوى ٩٩ طنا من البرتقال ، ٩٧ طنا من « الجريب فروت » .

الا أن لجنة الشؤون الخارجية لم تكن لتعبر عن وجهة نظر كل اللبنانيين ، فكثرة عارضة ارتباط بلادهم بالسوق وكان لهم حجج تبرزها فيما يلي :

رأى المعارضة :

يرى المعارضون لانضمام لبنان الى السوق أن دول السوق هي التي تستفيد من التعاقد مع لبنان لعدة أسباب أهمها المحافظة على عميل زادت حاجتها اليه بعد تكتلها ، فهو يشتري منها كل شيء ولا يبيعها شيئا مذكورا ، وهو في نفس الوقت وسيط تجارى يعقد الصفقات وراء الحدود لدول لا تزال مترددة في الارتباط مع السوق ، وستكون النتيجة هي اضعاف موقف الدول العربية وظهورها بمظهر الكتلة الضعيفة أمام اغراءات الغرب ، ومن ناحية أخرى فان السوق تتخذ طابعا سياسيا : فهي بالنسبة الى الدول الاشتراكية تكتل أوربي تحت سيطرة ألمانيا وفرنسا وتقوية لحلف الأطلسي ، وبالنسبة لأمريكا تمرد على السيطرة الأمريكية واضعاف للحلف الأطلسي ، بالنسبة لبريطانيا يعتبر زوالا لميزان القوى الأوروبية ، لذلك فكل تأييد للسوق يأتي ولو من جانب بلد صغير — في هذه المرحلة بالذات — يحمل طابعا سياسيا وتأييدا لقضية لم يعرف صانعوها كيف تنتهي .

وبالنسبة للبنان فترى المعارضة أن السوق يشترط لشراء تفاح لبنان وحمضياته أن يكون السعر أقل من مثيله ، وتسمح بالسياحة ان استطاع لبنان أن يجذب السياح اليه ، وتمول المشروعات التي تعود عليها بالربح الكبير أو التي يكون لها من وراء انشائها مطعم آخر . ويبقى العجز في الميزان التجاري ، اذ لا يمكن منافسة التفاح والحمضيات الايطالية في عقر دارها كما أنها لا تستطيع أن تنافس لبنان في الأسواق العربية لأسباب جغرافية ، كما أن لبنان ليس بحاجة للأموال ، فلديه فائض كثير .

وكان رد الحكومة على هذه الاتقادات مركزا على أن الاتفاق الثنائي المزمع عقده لا يختلف في طبيعته عن أى التزام اقتصادى أو سياسى ، وهذا يعنى :

من الوجهة الاقتصادية : أن لبنان فى حال تعاقد ثنائيا لا يتعهد باعطاء تفضيلات لدول السوق لا فى التفرقة الجمركية ولا فى رخص الاستيراد ، فيبقى بذلك حرا فى التعاقد مع غيره من الدول بالشروط التى تناسبه . ولا يمكن أن يتضمن الاتفاق الثنائى ما يتعارض بشكل من الأشكال مع الاتفاقات السابق عقدها . ولا يمكن أن يحد الاتفاق مع السوق من حرية لبنان السياسية بمعنى أن لبنان يبقى حرا فى توجيه سياسته الخارجية كما يشاء وخصوصا الجزء الاقتصادى من هذه السياسة .

على أن هذه الايضاحات لم تقنع المعارضة ولكنها فتحت الباب من جديد أمام توجيه لنقد للحكومة ، وذلك حينما نشر تقرير (١)

(١) نشرت جريدة الشعب فى ١٩٦٣/١/٢١ نص التقرير وجاء به تحت عنوان أخطار السوق على الدول العربية ما يلى :

١ - يحتمل أن يكون من نتائج قيام السوق المشتركة أن تنخفض الصادرات العربية الى منطقة السوق .

٢ - ينتظر أن تتأثر بعض الواردات العربية من السوق ، إذ من المحقق أن عددا من صادرات السوق الى الأسواق العربية سيتحول الى أسواق أوربية ، فإذا كانت الدول العربية تستورد هذه السلع من دول السوق المشتركة فستخسر مصدرا رخيصا للشراء منه ، وستضطر للبحث عن مصادر رخيصة أو دفع أثمان أعلى للحصول على نفس الكمية من هذه السلع .

٣ - أن إنشاء صندوق الائتماء لبلدان ما وراء البحار (بالنسبة الى السوق) الذى يمول من قبل الدول الأعضاء فيه ، من المحتمل أن تكون له انعكاسات على مستقبل استثمارات الدول الست الأعضاء فى البلدان العربية . فقد يحول هذا الصندوق الأموال التى كانت تجد طريقها فى السابق ، أو يكون من الممكن أن تجد طريقها الى الشرق الأوسط ، الى الشركاء الأفريقيين فى اتفاقية روما . بالإضافة الى ذلك انه سيمكن المستعمرات من التخصص فى الانتاج على وجه يجعلها قادرة على انتاج كل أنواع المنتجات التى تقوم الآن البلدان العربية بتصديرها الى أوربا الغربية وبذلك تواجه المنتجات العربية تمييزا ضدها.

سبق أن أعدته وزارة التصميم اللبنانية اتضح أنه يتعارض مع البيان الذى أذاعته وزارة الخارجية وما يهنا فى هذا التقرير هو أن الوزارة نفسها سبق أن أوضحت أن السوق الأوربية المشتركة خطر على الدول العربية .

وقد أحدث نشر هذا التقرير بلبلة فى الأوساط الاقتصادية على وجه الخصوص ، مما حدا بالمسؤولين الى نشر تصريح رسمى (١)

(١) ستعرض الصادرات العربية المرتقبة الى البلدان المرتبطة بالسوق الخطر ، أن البلاد العربية فى دور التنمية الشاملة وهى تكافح لاقامة صناعات خاصة بها ، على أن صادراتها من السلع المصنوعة تكاد لا يعتد بها الآن ، الا أنها فى الأجل البعيد ستتمكن من انشاء سلع صناعية خفيفة أو حتى ثقيلة . ويلاحظ كذلك أن دول ما وراء البحار للسوق الأوربية المرتبطة بها هى فى توسع اقتصادى عظيم ، وينتظر أن تزيد قوتها الشرائية باضطراب فى الخمس سنوات أو العشر القادمة . وهذا يعنى زيادة فى وارداتها من السلع المصنوعة ، مصدرها - اذا تساوت الاعتبارات المختلفة - البلاد العربية القريبة منها . غير أن سياج التعريفات الجمركية العالى الذى تقيمه دول السوق الست ودول ما وراء البحار المرتبطة بها فى وجه الدول الأخرى (بخاصة على السلع المصنوعة) سيحد كثيرا من قدرة البلاد العربية على تصدير هذا النوع من السلع . ومن المحتمل أن يفوق هذا التمييز الخسائر اللاحقة حاليا لبعض الصادرات العربية .

ويصعب التنبؤ من الآن بما ستسفر عنه هذه التغيرات من آثار . كل ما يمكن قوله فى هذه المرحلة أن معدلات التعريفات الجديدة والمعاملات التفضيلية سينجم عنها بالتأكيد تعديلات فى الواردات والصادرات من قبل البلاد العربية ، تماما كما سيكون الحال بالنسبة الى أنحاء أخرى من العالم . ومن المؤكد أن وضع اتفاقية روما موضع التنفيذ تدريجيا سيسفر عنه انتهاج نمط جديد من التجارة ، وسيحصل من جراء ذلك تقلصات فى بعض القطاعات وتوسعات فى قطاعات أخرى ، والأثر الأخير الذى ستركه قيام السوق سيتوقف على ما اذا كانت ستكتب لها الحياة أم تهوى الى مجرد كتلة من التعريفات الجمركية الوقائية وعلى افرض أن أحكام اتفاقية روما ستحترم كليا من قبل الأعضاء النضمين اليها ، فقد يسهل على البلاد العربية أن تلجأ الى تدابير ثارية للاحاق الضرر بالاقتصاديات الأوربية تخفيفا من أضرار قيام السوق على هذه الضرر بالاقتصاديات الأوربية تخفيفا من أضرار قيام السوق على هذه على أنه تجدر الإشارة الى أن انتهاج مثل هذه السياسة كفيل بأن يعود بالضرر على الجانبين على حد سواء وربما أدى الى اتخاذ =

فور نشر التقرير ، ومع الاعتراف بصحة ما ورد في التقرير فان الحكومة اللبنانية لم تتراجع عن موقفها .

الفصل الثاني

لبنان وأمريكا اللاتينية وأفريقيا

حينما تحدثت عن العلاقات بين لبنان وأمريكا اللاتينية وأفريقيا فإن البحث كله يدور في الواقع حول المغتربين اللبنانيين ، لأن العلاقات الدبلوماسية بين لبنان ودول هاتين القارتين لا تختلف عن العلاقات التقليدية بين لبنان ومعظم دول العالم ، إلا أنها تتميز بظاهرة واضحة وهي أن عددا كبيرا من سفراء تلك الدول الممثلين في لبنان هم من المغتربين اللبنانيين الذين اكتسبوا جنسية البلد الذي هاجروا اليه ، ثم عادوا الى وطنهم الأم سفراء لوطنهم الثاني .

وستبدو علاقات لبنان بدول أمريكا اللاتينية والدول الافريقية من خلال عرضنا لأوضاع المغتربين وأعدادهم وتنظيماتهم في تلك الدول وعلاقاتهم بوطنهم الأصلي .

وبقدر ما للمغتربين من أثر على السياسة الخارجية فان لهم أثرا كبيرا أيضا في السياسة الداخلية للبنان ، ويستغل المغتربون بعض الموضوعات الطائفية كوسيلة للمزايدة ، لذلك فالجديد عنهم من الموضوعات التي يجب عرضها تفصيلا .

مغتربو لبنان :

« في كل بقعة من بقاع الدنيا جزء عزيز من لبنان يشهد بألمية هذه البقعة الصغيرة ، ويعطى العالم تلك الصورة البهية لوطن عظيم طموحه بقدر ما ضاقت رقعته ، والفضل أكبر الفضل للمغترب الذي أوجد في كل مكان لبنانا آخر وفتح لوطنسه قلوب العديد من الشعوب » (١) .

(١) من خطاب لرئيس الجمهورية يوم الاحتفال بعيد الاستقلال في ١٩٦٢/١١/٢٢ .

= تدابير بعيدة عن الاتزان وتعميق الهوة بين الجانبين وجعل الاتفاق فيها بينهما فيما بعد مستحيلا بالرغم مما قد ينطوي عليه هذا التدبير من قيمة نظرا للصيغة الثارية التي يرتديها ، فإذا أمكن لبنان دخول السوق مع الاحتفاظ بجميع ارتباطاته مع الدول العربية والاحتفاظ بمكانته كمملكة حرة في الشرق الأوسط ، فقد يكون من مصلحة لبنان الاتفاق مع السوق الأوروبية المشتركة .

هذا ، علما بأنه ليست هناك عوامل جغرافية تستدعي دخول لبنان السوق لبعده عنها ، أما الدوافع الاقتصادية فليست بذات بال إذا اعتبرنا أن صادرات لبنان لدول غرب أوروبا تشكل جزءا صغيرا من مجموع صادراته .

(١) صرح المدير العام لوزارة التصميم في ١٩٦٣/١/٢١ بأن ما نشرته جريدة الشعب هو رأي من جملة الآراء التي قدمها أحد المسؤولين في وزارة التصميم الى لجنة الاتفاقات الخارجية في وزارة الخارجية والمغتربين في شهر مايو الماضي ، وقد بنى هذا الرأي على بحث نتائج دخول لبنان بصفته عضوا في السوق الأوروبية المشتركة ، إلا أنه يتبين من الانضاحات التي قدمها مندوب لبنان لدى السوق الأوروبية أمام السوق الأوروبية وأمام اللجنة المذكورة ، وعقب ذلك خلال الشهر نفسه ، والتي ظهر منها أن تعاون لبنان مع السوق الأوروبية سيركز على قاعدة التعاقد الثنائي وأن الانضمام الى هذا السوق غير وارد بشأنا . لذلك فان المذكرة التي سبق وصفها ثم نشرها ليست ذات موضوع بالنسبة الى الموقف الذي اتخذته الحكومة اللبنانية حيال السوق الأوروبية والذي تقره بدون تحفظ .

ويقدر عدد المغتربين اللبنانيين بحوالى مليون شخص (١) .

« فالواقع أن جاليات المغتربين حية على قلوب اللبنانيين المقيمين ، ولكن يخطئ من يظن أن هؤلاء المغتربين يهمهم لبنان أكثر مما يهم أبناء المقيمين ، ويخطئ أكثر من يحسبهم أوفى للبنان من المقيمين في قلبه . انهم أنفسهم لا ينكرون أن اخلاصهم لوطنهم الثانى الذى منه يرتزقون يفوق اخلاصهم لوطنهم الاصلى الذى هجروه . هذا بالضبط ما كانوا يصرحون به علناً فى المؤتمر الذى عقده عندما جاءوا الى لبنان وسوريا .

» فالمسرحية المرتجلة والموحى بها لتأييد سياسة شارل مالك ، لا تخدم لبنان ولا تصل العقدة اللبنانية ، ولا تفيد حتى لبنان الحكم نفسه . وليس عجيباً أن يعتبرها أحد الجناحين اللبنانيين تحدياً له واستفزازاً لشعوره ، لا سيما وهم فى غاليتهم الساحقة من الجناح اللبناني الآخر » (٢) .

(١) اصدرت وزارة الخارجية والمغتربين اللبنانيين فى عام ١٩٦٠ للاحصاء التالى عن عدد المغتربين اللبنانيين :

الولايات المتحدة ٤٠٠.٣١١ ؛ شيلي ٢٠٠.٠٠٠ ؛ السودان الفرنسى ١٢٠٠ ؛ نيجيريا ١٦٥٠ ؛ البرازيل ٣٠٤.٨١٩ ؛ براجواى ٨٠.٠٠٠ ؛ سيراليون ٢٩٠.٠١ ؛ ليبيريا ٢٦٩٧ ؛ الأرجنتين ١٥٠.٢٦٣ ؛ بيروت ٢٠٠ ؛ غانا ٢٢٠٠ ؛ غينيا البرتغالية ١٠٥٠ ؛ المكسيك ٢٠٠.٢٢ ؛ فرنسا ٥٠٠٠ ؛ افريقيا الاستوائية ٣٠٠ ؛ الكامرون ١٥٠ ؛ كندا ٢٠٠.٠٠٠ ؛ اسبانيا ١٠٠.٠٠٠ ؛ الحبشة ٥٢٠ ؛ تنجانيقا ١١٥ ؛ كوبا ٢٠.١٣ ؛ انجلترا ١٠٠.٠٠٠ ؛ اريتريا ٦٠ ؛ كينيا ٦٠ ؛ اورجواى ١٥٨٢ ؛ جزر الكنارى ٣١٥ ؛ السودان ١٦٠٠ ؛ مدغشقر ٢٥ ؛ جزر الأنتيل ٩٠.٠٠٠ ؛ السنغال ١٠٠.٧٠ ؛ ج.م.ع ٣٠٠.٠٨ ؛ تونس ٨٠ ؛ بوليفيا ٣٠٠٠ ؛ غينيا ٣٠٠.٨ ؛ اتحاد جنوب افريقيا ٧٥٠٠ ؛ استراليا ٢٥٠.٠٠٠ ؛ فنزويلا ٦٠٠٠ ؛ شاطئ العاج ١٨٥٤ ؛ التوجو ١٦٥ ؛ زيلندا الجديدة ١٦٠٠ ؛ اكوادور ٢٠٠ ؛ داهومى ٩٥ ؛ شمال افريقيا ٣٥٠ ؛ الفلبين ٣٨ ؛ كولومبيا ١٠٠.٠٠٠ ؛ النيجر ١٥٠ ؛ جامبيا ٦٥٠ ؛ الهند ٢٠٠ ؛ اليابان ٢٥ ؛ تركيا ٢٠٠ ؛ الكويت ٦٠٠٠ ؛ قطر ٦٠٠٠ ؛ السعودية ٧٠٠٠ .

(٢) العقدة اللبنانية - دكتور جورج حنا - ص ٥٤ .

ونجد أن الكثرة من المغتربين مركزة فى الأمريكتين وهى الوجهة الاولى للهجرة ، بينما نجد أن افريقيا هى الميدان الحديث الذى يوجه اليه لبنان حالياً نشاطه كما سيتضح ذلك فى الصفحات التالية .

وقد رأت الحكومة اللبنانية أن هذا العدد الضخم من المغتربين والذى يقارب عدده ثلثى السكان المقيمين ، هو طاعة فضحة لو أحسن استغلالها لعادت على الوطن الأم بالنفع ، لذلك فكرت فى جمع شمل المغتربين لتحقيق هذه الغاية ، وعلى هذا الأساس اضطر لبنان لرسم سياسة جديدة تجاه المغتربين ، وقد تمثلت تلك السياسة فى المؤتمرات التى تعقدها تحت اشراف الحكومة .

المؤتمر الاول للمغتربين :

حينما نتحدث عن المؤتمر الاول للمغتربين فان ذلك لا يعنى أن المغتربين لم يتلاقوا الا فى عام ١٩٦٠ ، بل ان هذه اللقاء قد سبقته عدة مؤتمرات فى أعوام ١٩٥٠ ، ١٩٥٥ ، ١٩٥٩ . ولكن هذا المؤتمر كان أول مؤتمر يعقد تحت الاشراف المباشر للحكومة اللبنانية . وكان اتحاد الجمعيات اللبنانية الذى عقد مؤتمره فى هافانا فى أغسطس عام ١٩٥٩ قد اقترح عقد مؤتمر عالمى للمغتربين وتبنت الحكومة اللبنانية هذه الفكرة وشكلت لجنة وزارية انبثقت عنها عدة لجان للتحضير للمؤتمر والاشراف عليه . وتكاتفت الجهود فى العمل على نجاح المؤتمر على الصعيدين الرسمى (١) والشعبى .

(١) بعثت وزارة الخارجية اللبنانية بمنشور دورى الى بعثاتها فى الخارج فى ١٩٦٠/٣/٣ تحثها على بذل كافة جهودها فى نشر الدعوة لحضور المؤتمر وكان من بين التعليمات المرسلة :

« الاتصال فوراً بالقناصل الفخريين واتحادات المغتربين وجمعياتهم ومؤسساتهم واندبتهم وابلاغهم بقرار الحكومة بعقد المؤتمر . »
« الاتصال برجال الصحافة المحلية منها واللبنانية للاعلان عن المؤتمر والدعاية ، وكذلك الاتصال بالمغتربين ولا سيما النواب من أصل لبنانى وكبار الموظفين من حكام وقضاة ورؤساء وأعضاء مجالس بلدية ورجال أعمال ومديرى بنوك ومصارف وأصحاب مصانع وغيرهم بغية أن يدرك كل مغترب أن لبنان يوجه الدعوة شخصياً للاشتراك فى مؤتمر =

وعقد أمين عام وزارة الخارجية مؤتمراً صحفياً (١) أوضح فيه الغاية من عقد مؤتمر المغتربين وأزال بعض الشكوك التي حامت حول نية الحكومة والمقيمين بالنسبة لاختوانهم المغتربين ، وبين أن المؤتمر وليد تفكير الحكومة اللبنانية والمغتربين اللبنانيين على حد سواء ، والغاية منه توحيد الجهود وتوثيق الصلات بين جالية وجالية وبين هذه الجاليات ولبنان ، وبين لبنان وتلك الدول الصديقة التي حل فيها اللبنانيون فأصبحوا من أبنائها الأوفياء . وليس من غاية المؤتمر التدخل في شؤون أي بلد ، بل التعاون وایاه على تنمية مرافقه وتعزيز استقلاله السياسي خاصة الدول الأفريقية الناشئة والمستقلة أو المنطلقة الى الاستقلال .

وليس من غاية المؤتمر التدخل في شؤون النازحين من أبنائه أو التعرض للجنسية التي اغتبقوها ، يعتزرون بها كما يعتزرون بأصابعهم اللبناني ، إنما غايته التعاون وایاهم على ما فيه تفهم ونفع وطنهم ووطن آبائهم ، يتبحون لهذا وذلك سبل التوسع الاقتصادي على أساس معاهدات اقتصادية ستتعدد مع جميع بلدان الاغتراب من شأنها خاصة أن تفتح لانتاجها وبضائعها المناطق الحرة في لبنان

= المغتربين والاجتماع تحت سماء لبنان . وطلبت السلطات اللبنانية من شركات السفر البحرية والجوية تخفيض اجور السفر الى لبنان في الفترة الواقعة بين أول يوليو وأول أكتوبر ١٩٦٠ - تخفيض رسم تأشيرة الدخول الى لبنان الى الحد الأدنى ويشمل ذلك اللبنانيين والأجانب على حد سواء - يطلق على صيف عام ١٩٦٠ اسم « صيف جامعة اللبنانيين في العالم » - اصدار طابع بريدي جديدة بمناسبة مؤتمر ترمز اليه .

(١) عقد المؤتمر في ٢٠/٦/١٩٦٠ ومن بين ما جاء فيه « ان افريقيا لن تجد في اللبناني النازح اليها الا عوناً على الطبيعة وعوناً على الانسان - اذا شاء الانسان بها سوءاً . ان اللبناني الذي أمعن في دول العالم الجديد ، وما زال يمعن فيها عملاً وانشاءً وعمراً فحرفت له شعوبها فضله ، سيكون رايه أيضاً في افريقيا العمل البناء والعون العلمي والفني من أجل شعوبها في نهضتها الاقتصادية والصناعية والثقافية ، لا يزاحها على رزقها ، بل يضاعف بعلمه وجده الأرزاق التي من حقها أن تنعم بها .

تنتطلق نحو الآفاق الشرقية الفسيحة ، كما انطلق اللبنانيون نحو بلادهم الرحبة .

وأمام اللبنانيين جميعاً مقيمين ومغتربين فرصة سانحة للاسهام على المدى العالمي في مشروعات اقتصادية ومالية وصناعية تعود عليهم وعلى البلدان التي استوطنوها وعلى لبنان بالنفع الجزيل .

ومن المشروعات التي لا بد أن يهتم بها المؤتمر ، معاهدات ثقافية ترمي الى تعزيز الصلات العلمية والتربوية والثقافية بين لبنان وتلك البلدان ، وسبيلها الى ذلك انشاء مراكز ثقافية تضم المفكرين والأدباء من الفريقين ، ليعملوا على تعريف كل بلد بلغة البلد الآخر وحضارته . يسهضوا معا بالرسالة الثقافية العالمية .

والمؤتمر يهدف الى انشاء جامعة لبنانية عالمية دائمة تعنى بتنظيم اسهام المغتربين في مشروعات الانماء الاقتصادي والثقافي والاجتماعي الى توحيد الجهود وتنظيمها من أجل الدفاع عن القضايا اللبنانية والعربية .

ويتضح أن المؤتمر قد شدد بصورة خاصة على أهمية الجانب الاقتصادي وبحته في المؤتمر وضرورة التعاون بين كافة القوى للتنمية الاقتصادية (١) .

ومنذ أن تقرر عقد مؤتمر المغتربين في بيروت ، برزت في الأوساط الاقتصادية نقطة قوية لتتبع أخباره والنظر اليه بكثير من التفاؤل لما يرجى أن ينجم عنه من فوائد ونتائج من شأنها تدعيم الاقتصاد اللبناني في شتى حقوله ، الى جانب الرواج الذي ينتظر أن تبلغه حركة السياحة والاصطياف .

(١) جاء في تقرير اللجنة الاقتصادية (ص ٧) « لا يخفى على أحد أن الجانب الاقتصادي والمالي يجب أن يكون وسيكون المهيم على بحوث المؤتمر ونتائجه ، لأنه يشكل الناحية العملية والفعالية لتوثيق الروابط القائمة وانشاء روابط جديدة من جميع اللبنانيين » .

وألفت لجنة اقتصادية تضم كبار رجال الاقتصاد في لبنان ، وقامت هذه اللجنة بنشاط واسع لتعريف المغتربين الى القطاعات الاقتصادية اللبنانية وتزويدهم بالدراسات المنسقة حول أفضل الوسائل لتوظيف الأموال المشتركة وتسليف القروض والمساهمة الفعلية في المشروعات العائدة لتحسين الأوضاع الاقتصادية ورفع مستواها .. وقد بذلت اللجنة جهوداً ضخمة لاقتناع المغتربين بأن اقدامهم على الاسهام في المشاريع الاقتصادية لن يكون من باب المجازفة .

وانبثقت عن اللجنة الاقتصادية العامة لجان فرعية (١) وحددت لكل منها ميدان لدراسات واصدار التوصيات التي تخدم الهدف الذي من أجله عقد المؤتمر .

افتتاح المؤتمر :

افتتح المؤتمر في ١٥ من سبتمبر عام ١٩٦٠ بكلمة من رئيس الجمهورية دعا فيها الى تعاون مثمر بين المغتربين والمقيمين لتحقيق مشروعات انماء اقتصادي وثقافي واجتماعي يستفيدون منها في الوطن

(١) هي : (أ) لجنة المساهمة والتوظيف المالي للمغتربين في لبنان : وتعنى بدراسة الأوضاع الاقتصادية في لبنان واقتراح المشروعات التي يمكن أن يكون للمغتربين مصلحة في المساهمة فيها ، على أن تؤخذ في عين الاعتبار أوضاع الأنظمة المطبقة في بلاد الاغتراب .

(ب) المساهمة والتوظيف المالي في بلاد الاغتراب : وتعنى بدراسة الأوضاع الاقتصادية في بعض بلدان الاغتراب (الافريقية بصورة خاصة) واقتراح المشروعات التي يمكن لبعض اللبنانيين المقيمين أن يساهموا فيها الى جانب اخوانهم المغتربين .

(ج) لجنة التبادل التجاري : وتقوم بجمع المعلومات ودرس الامكانيات التي من شأنها أن تنمي حركة التبادل بين لبنان وبلاد الاغتراب وقد يسهم هذا التبادل في تصريف نسبة محترمة من منتجات لبنان الذي يسعى دائماً لاجاد أسواق لها .

(د) لجنة المالية والضرائب : تقوم بوضع دراسة مفصلة عن الأوضاع المالية والمصرفية في لبنان الى جانب وضع دراسة حول النظام الضريبي .

(هـ) لجنة المواصلات : تعمل على دراسة امكانيات النقل الجوي والبحري لاهميتها في انماء التبادل التجاري والسياحي وكلاهما مصدر مهم للدخل الوطني .

الأم وفي مواطن الاغتراب ويوثق الصلات بين لبنان والدول المضيفة ، وقد اشترك في المؤتمر حوالي ألف مغترب (١) .

وقد استمر انعقاد المؤتمر خمسة أيام ، وافق خلالها على عدة قرارات ثقافية واقتصادية وسياحية ، وكان أهم نتائجه اعلان انشاء « جامعة اللبنانيين في العالم » .

ولما كانت هذه الجامعة هي المحور الرئيسي الذي تقوم عليه سياسة لبنان في الحاضر والمستقبل تجاه المغتربين ، لذلك ستحدث عنها تفصيلاً فيما يلي :

جامعة اللبنانيين في العالم :

أقر المؤتمر تأليف جامعة اللبنانيين في العالم مقرها الرئيسي بيروت وتضم الأفراد اللبنانيين والمقيمين في بلدان الاغتراب أو الذين قضوا في ديار الاغتراب مدة لا تقل عن الخمس سنوات وعادوا الى لبنان ، كما تضم الجمعيات اللبنانية العاملة في بلدان الاغتراب والتي تضم لبنانيين ..

وأهداف الجامعة هي توثيق الروابط بين المغتربين والمقيمين من أبناء لبنان ، وكذلك توثيق الروابط بين اللبنانيين والمغتربين ، وتشجيع اسهام المغتربين في النشاط الاقتصادي والثقافي والسياحي والاجتماعي في لبنان وفي المهجر على السواء . وتبادل رؤوس الأموال والعمل بين لبنان وبلاد الاغتراب واقامة علاقات ولاء واحترام متبادل بين المغتربين

(١) اشتركت الوفود التالية في المؤتمر :

— الأرجنتين ١٧٤ : سربالون ٦٤ : كندا ١٧ : غينيا انبرتغالية ٤ : البرازيل ١٧٣ : فنزويلا ٦٤ : جنوب افريقيا ١٠ : كوستاريكا ٣ : السنغال ١٢٦ : شاطئ العاج ٤٩ : قبرص ١٠ : ايطاليا ٢ : غانا ٩٦ : السودان الفرنسي ٤٢ : بيرو ٧ : الدومنيكان ٢ : المكسيك ٨٨ : جزر الايتيل ٣٦ : فرنسا ٦ : انكونجو ١ : الولايات المتحدة ٩١ : ليبيريا ٣٠ : اكوادور ٦ : الحبشة ١ : نيجيريا ٨٢ : كوبا ٢٥ : زائير ٦ : تشاد ١ : غينيا ٨٠ : استراليا ٢٠ : ليبيا ٤ : بنما ١ : كولومبيا ٦٧ : ج ٢٠٠ ع ١٨ : الكمرون ٤ : اورجواي ١ : شيلي ١ .

٢٩ — سياسة الحكم في لبنان

والدول المضيفة والاسهام الفعلى فى تقدم أوطانهم واشاعة روح التفاهم والصداقة فيما بينهم على الصعيدين الداخلى والدولى .
وقد قسمت بلدان الاغتراب الى ثمان مراكز رئيسية (١) واتخذ لكل مقر مركز دائم وروعى فى اختيار المقر أن يكون فى مركز تجمع اللبنانيين .

ويشرف على شئون الجامعة مجلس مركزى عام مقره بيروت ومهمته تنسيق الجهود فى المراكز الرئيسية ، ويتخب المجلس رئيسا له كل ثلاث سنوات ويجتمع مرة كل سنة على الأقل فى مقره أو بصورة دورية فى أحد مقار اللجان الاقليمية الداخلة فى نطاقه . هذا ، ويعقد مؤتمر المغتربين مرة كل ثلاث سنوات فى بيروت .
وقد انشق عن الجامعة الفروع التالية :

الدائرة الثقافية والاجتماعية .

وقد ألقى على عاتق كل من الدائرتين الأخيرتين أعباء ضخمة أهمها :

(أ) الدائرة الاقتصادية : ومهمتها الاسهام عن طريق اسداء المشورة والدراسات فى تحسين الأوضاع الاقتصادية للجاليات

- (١) المركز الاول : البلدان العربية ومقره بيروت .
المركز الثانى : أمريكا الشمالية وتضم الولايات المتحدة وكندا ومقره « ديترويت » .
المركز الثالث : أمريكا الوسطى وتضم جمهوريات أمريكا الوسطى وجزر بحر الكاريب ومقره « مكسيكو » .
المركز الرابع : أمريكا الجنوبية وتضم جمهوريات أمريكا الجنوبية ومقره « سان بولو » .
المركز الخامس : جزء من أفريقيا ومقره « داكار » .
المركز السادس : الجزء الآخر من أفريقيا ومقره « لاجوس » .
المركز السابع : الشرق الأقصى واستراليا ونيوزيلنده وجنوب آسيا ومقره « سيدنى » .
المركز الثامن : أوروبا ومقره باريس .

اللبنانية ، وتبادل المعلومات الاقتصادية بين الجاليات اللبنانية بعضها البعض وبين لبنان ، وبحث ودراسة أفضل وسائل التعاون بين كل بلد من بلدان الاغتراب ولبنان فى سبيل الانماء الاقتصادى والمصالح المشتركة للبلدين . وانشاء جهاز دائم للبحوث الاقتصادية والمالية والتجارية لتعيين أفضل حقول ووسائل الاستثمار المشترك لرأس المال اللبنانى المقيم والمغترب ، والعمل كمستشار مالى وتجارى واقتصادى لدى المؤسسات والأفراد أعضاء الجامعة فى سبيل الصالح العام المشترك .

(ب) الدائرة الثقافية : وتعنى بانماء حركة التعاون والصداقة بين أفراد كل جالية ، وبين الجاليات وبعضها وبين شعوب البلاد التى تقيم فيها وبين هذه الشعوب ولبنان .. كما أن مهمتها ترويج الثقافة اللبنانية بين المغتربين والأوساط الثقافية فى بلدان الاغتراب وتعميم تعليم اللغة العربية والتاريخ اللبنانى وتعريف تلك البلاد بلبنان وحضارته : والسهر على محافظة اللبنانيين المغتربين على مستوى عال مهنيًا واجتماعيًا وثقافيًا فى بلدان اغترابهم ، وتبادل البعثات والمعلمين والطلاب بين بلدان الاغتراب ولبنان وتنظيم الأعمال الاجتماعية والمدارس والمستشفيات والنوادر الثقافية والرياضية لدى الجاليات اللبنانية ، وأخيرا اصدار النشرات الدورية الملائمة .

ومر عام ١٩٦١ وكذلك عام ١٩٦٢ دون أن تظهر أية بادرة عملية نحو تنفيذ القرارات الاقتصادية والثقافية التى اتخذها المؤتمر ، مما دعا وزير الخارجية اللبنانية الى السفر لحضور اجتماع (١) المؤتمر

(١) ركر الوزير شرحه فى المؤتمر القارى الذى عقد فى بوسطن من ١٨ - ٢١ أكتوبر عام ١٩٦٢ على النقاط التالية :

ميثاق الجامعة : قال انه قد عرض على هيئات وأفراد فى مختلف بلاد الاغتراب تلامسهم برأيهم وتلقى ملاحظاتهم ، وبالإستناد الى الأجوبة التى تلقاها المكتب الدائم تعدلت نصوص الميثاق حتى أصبح مؤلفاً مع أوضاع الجاليات وامكانيات التنفيذ حسب رغبات جمهرة المغتربين أنفسهم ، وبذلك نفى الوزير أن يكون الميثاق عملاً انفردت به أو فرضته الحكومة اللبنانية على المغتربين = .

القارى للمقترين في مدينة بوسطن ، وأن يعيد الى الأذهان أهمية جامعة اللبنانيين في العالم وأن يزيل ما أحاط بها من لبس وغموض . وقد أعيد بحث موضوع جامعة اللبنانيين في العالم على الصعيد الحكومي في أواخر عام ١٩٦٢ لمحاولة دفعها الى الظهور على الصعيد الواقعي الا أنها لم تثبت وجودها بعد ..

المقربون على الصعيد الداخلي :

موضوع المقترين كآى موضوع لبناني له وجهتا نظر وخاصة بالنسبة لموضوع الاشتراك في الحكم ، فالمعروف أن الغالبية العظمى من المقترين من طوائف معينة ، لذلك فإن ممثلى هذه الطوائف في الحكم يساندونهم مما يثير الطوائف الأخرى . والموضوع الرئيسى الذى يشغل بال الجبهتين في الداخل هو مطالبة احداهما بتمثيل

= المكتب الدائم : أوضح الوزير ان هذا المكتب في الواقع مكتب مؤقت لأن مهمته سوف تنتهى بانتخاب المجلس المركزى للجامعة ، والحكومة اللبنانية لا سلطة لها ولا تريد أن يكون لها سلطة على الجامعة وهي لا تشرف عليها ولا تقيدها فى شيء ولا علاقة لها بالجامعة غير علاقة المحبة والمساعدة والتشجيع .

الأهداف : أن الانتساب للجامعة لا يمس من قريب أو بعيد مسائل الجنسية والتجنس ، فهو يشمل جميع الذين انحدروا من أصل لبناني سواء أكانوا متمتعين بجنسيتهم الأصلية أم كانوا يتمتعون بجنسية البلاد المقيمين فيها . وأهداف الجامعة تمكين أواصر الولاء والاخلاص والاحترام من قبل اللبناني الأصل تجاه الدولة التى اكتسبوا جنسيتها ، بل أن الهدف هو جعل اللبناني الأصل واسطة خير بين وطنهم الأصل ووطنهم الحالى .

الدين والسياسة : من الأسس التى يجب أن تركز عليها الجامعة ابتعاد نشاطها فى جميع الظروف والأحوال عن شئون الدين والسياسة والطائفية .

النوادي والجمعيات : ليس من أهداف الجامعة منع اللبنانيين فى كل بلد أو كل منطقة من أن يؤلفوا فيما بينهم جمعيات أو نواد ، ولا من شأنها أن تقضى على الجمعيات والنوادي الموجودة حالياً ، بل على العكس من ذلك أن الأفراد المنضمين حالياً الى مؤسسات خاصة يستطيعون أن يظلوا منتسبين اليها رغم انتسابهم الى الجامعة ، كما أن تلك المؤسسات ذاتها يمكن أن تصبح عضواً فى الجامعة أو تكون فرعاً محلياً لها مع احتفاظها بشخصيتها ..

المقترين فى المجلس النيابى ورفض الجبهة الأخرى هذه الفكرة أو فكرة حسابهم ضمن الاحصاء العددي لسكان الدولة (١) .

والمسلمون اليوم حينما يطالبون بالاحصاء العام والعدالة فى توزيع المناصب ، انما هم على ثقة بأن لهم الأغلبية ، وحينما يحاولون تطبيق ذلك فإن العقبة التى تواجههم هى اصرار الجانب الآخر على أن يدخل المقربون فى الخارج ضمن الاحصاء بالرغم من وجهات النظر التى تنفى هذا الحق .

(١) جاء فى مذكرات الشيخ بشارة الخورى أول رئيس للجمهورية فى الجزء الثالث من كتابه حقائق لبنانية ص ٣٢٤ حول هذا الموضوع ما يلى : (أ) ان الأغلبية الساحقة من المقترين خصوصاً فى الولايات المتحدة ، قد اعتنقت الجنسية الأمريكية ، فلم يبق لهم حق بأن يكونوا ناخبين أو منتخبين فى لبنان ولا يحسبوا فى معدل التمثيل الطائفي .

(ب) ان القانون اللبناني راعى مصلحة هؤلاء المقترين بأن عدهم لبنانيين حال رجوعهم نهائياً الى لبنان وأجاز منحهم تذكرة هوية لبنانية وخلهم ممارسة حقوقهم الانتخابية .

(ج) ان اللبنانيين الذين حافظوا على جنسيتهم اللبنانية أو اختاروا هذه الجنسية بحكم معاهدة لوزان ، أو الذين سيختارونها بعد تحديد المهلة المعلقة لهم فى المعاهدة المذكورة - ويبلغ عددهم أكثر من ١٥٠.٠٠٠ ، وأكثرهم فى أمريكا اللاتينية ، ان هؤلاء مقيدون فى السجلات الخاصة بهم - رقم ب - وليس من مانع قانونى يحول دون نقلهم الى سجلات - أ - أى سجلات المقيمين . فاللبناني لبناني سواء أكان فى الوطن أم فى المهجر وهذه هى الحالة فى جميع البلدان .

(د) أما حق هؤلاء فى الانتخاب فلا يمكن ممارسته الا بحضورهم فعلا عمل الانتخاب فى مناطقهم ، وأما القول بأن لهم حق الاقتراع وهم غائبون أسوة بما يجرى فى دول أخرى فهو رأى لا ينطبق على حالتهم ، لأن الأجانب الغائبين عن بلادهم والذين يحق لهم ممارسة الانتخاب فى ذلك الغياب انما هم الموظفون وأفراد الجندية والبحرية المعروف محال اقامتهم من حكوماتهم ، والذين ترسل اليهم صناديق الاقتراع فى وقت الانتخاب ، وهكذا لا يمكن تحقيقه فى حالة لبنان .

(هـ) بقى حق المقترين اللبنانيين فى أن يحسبوا فى المعدل الانتخابى . وقد عمل لهذا الحساب المرحوم أيوب ثابت يوم وزع المقاعد اللبنانية على الطوائف فى عام ١٩٤٣ ، فقامت الطوائف الاسلامية على عمله وطالبت بالاحصاء العام ، فحلت سلطة الانتداب الخلاف بتوزيع المقاعد بنسبة ٦ : ٥ مسيحيين ومسلمين وعلى هذا القرار سارت الحكومات المتتالية .

الا أن قضية الاحصاء هذه ستظل عالقة بقضية الطائفية ، فيوم أن تزول الطائفية من لبنان سيجري احصاء عام للسكان . ومهما أوتى أى مسئول من الجرأة فانه لن يقدم على اتخاذ الخطوات الكفيلة بتنفيذ الاحصاء خوفاً على الكيان اللبناني وحرصاً على الوحدة الوطنية .

الجامعة العربية والمغتربون :

مع التطور العربى وظهور نشاط فعال للمجموعة العربية في المحيط الدولى بدأت الدول العربية تهتم بالاعتماد على المغتربين ليكونوا دعاة طبيين لولائهم الأم في بلاد المهجر ، وقد قامت جامعة الدول العربية باتخاذ بعض الخطوات التى من شأنها جمع شمل المغتربين العرب بكافة جنسياتهم داخل تنظيم واحد يمكن الاستفادة منه في دعم القضايا العربية في مختلف بلاد المهجر دون نظر الى الدين أو العقيدة السياسية .

وقد قوبل تصرف الجامعة العربية بكثير من النقد والتجريح من بعض الفئات في لبنان (١) ، مما أدى الى دخول الفئات الأخرى في جدل

(١) صرح الوزير بطرس الجميل لصحيفة الدستور في ١١/٧/١٩٦١ بما يلي « نعتبر ٨٠٪ من المغتربين الذين يتكلمون اللغة العربية من أصل لبناني ، وقد لمست الكتابات اللبنانية هذه القوة الهائلة وعملت منذ ١٥ عاماً كل ما في وسعنا من جهود لتنظيم هذه الفئة الحيرة لتكون تلك القوة في سبيل مصلحة لبنان » .

وما المؤتمرات التمهيدية وآخرها التى انبثقت عن الجامعة اللبنانية لما وراء البحار وما يلي ذلك الا خير دليل على مدى حرصنا على المحافظة على هذه القوة وكل أمل بأن الحكومة لن تترك أحداً يسبقنا لاستغلال هذه القوة لغير المصلحة اللبنانية ، وما نسمعه اليوم من محاولات تجرى لاستثمار أبناء لبنان ، فإن تاريخه يعود لحسين سنة ، وهو جدل بيزنطى قديم يراود المخيلات ولكن - لله الحمد - تبوء بالفشل ...

« نعم ان لغتنا عربية ولكن القومية التى يتغنون بها ما زالت تحت الدرس والجدل » .

طائفى حول هذا الموضوع (١) .

ويبدو أن الجامعة العربية أمام تلك النعمة الطائفية بالاضافة الى الأحداث التى وقعت في المنطقة قبل نهاية عام ١٩٦١ . وما حدث من تجميدها عام ١٩٦٢ حيث كانت على وشك الانهيار ، جعلها تتخلى عن موقفها بالنسبة لمسائل الاغتراب وشئون المغتربين .

(١) فى ٢٦/٧/١٩٦١ نشرت جريدة صوت العروبة ردها على رأى الوزير الجميل وقد جاء فيه :

« ان اتهامنا للناقدين في السياسة اللبنانية هو الاتهام الدائم المستمر ديمومة واستمرار سلوكهم وتصرفاتهم الطائفية .
« واذا كنا قد عدنا اليوم الى هذا الاتهام ، فلأن صوتاً قد ارتفع مرة أخرى ليناھض الدعوة الى جمع شمل المغتربين ورمائهم من قبل الجامعة .

« فالعجب في أمر هذه الأبنوق أنها تعتبر رعاية الجامعة العربية للمغتربين عملاً طائفيًا ، بينما تتجاهل بكل صفاقة طبيعة الجامعة اللبنانية للمغتربين في العالم ، وما تنطوى عليه من نيات هي في صميم التفرقة الدينية والتعصب الديني المقيت .

« الجامعة اللبنانية التى يصفقون لها ويهللون ليست غير رد على دعوتنا للاحصاء ومطالبتنا بحصر الشعب اللبناني حصراً تمليه ضرورات الاستقلال والتنظيم .

« انهم يسخرون أموال الدولة ونفوذها في هذا الميدان قصداً منهم الى الاستئثار من عدد المواطنين المنتسبين الى دين معين ، وكل دعوى غير هذه باطلة ما في ذلك ريب . (وافق مجلس النواب على اعتماد ثلاثمائة ألف ليرة مصاريف لمؤتمر المغتربين عام ١٩٦٠) .

« واذا لم يكن هذا صحيحاً فاننا نسأل هؤلاء عن الغرض الاساسي من تعبئة المغتربين اللبنانيين وحسب ؟ هل هو تنظيم جبهة دولية لمفاخرة القضايا العربية ؟؟ ولماذا لا تتسم هذه الجبهة فتضم اليها عناصر أخرى غير لبنانية ؟ ألا يكون في هذا التوسع مزيداً من القوة والتأييد للقضايا العربية المذكورة ؟

« نحن نعلم أنهم لن يناقشوا هذا الموضوع ، ولم يتنازلوا عن عنادهم ، لأن شغلهم هو طبع لبنان بطابع طائفى يسمونه نفاقاً » الطابع المميز » .

« جامعة الدول العربية التى يفترض فيها أن تكون جامعة لكل العرب بما في ذلك اللبنانيين ، هي الهيئة الوحيدة التى يجدر بها أن ترعى كل شأن من شئون العرب الدولية بما في ذلك المغتربين .

« أما جامعة اللبنانيين في العالم ، فلمست غير سياسة لبنانية طائفية مصدرة الى الخارج تحت ستار الرغبة في جمع المغتربين ورعاية شئونهم » .

أوضاع المغتربين في الخارج :

بدأت الحكومة اللبنانية تواجه المتاعب في السنوات الأخيرة من جراء تصرفات بعض المغتربين ، سواء المقيمين في الأمريكتين أو المقيمين في أفريقيا .

وتختلف متاعبها في الأمريكتين عن المتاعب التي تواجهها في أفريقيا وذلك على الوجه التالي :

أولاً : مغتربو الأمريكتين :

رغم ضعف رابطة هؤلاء بالوطن الأم ، فقد انتشر بين صفوفهم بعض اللبنانيين الذين يغادرون لبنان طمعا في جمع الأموال بطرق غير مشروعة ، والاحتيايل على المغتربين بحجة جمع التبرعات والمساعدات لصالح بعض المشروعات الاجتماعية والعمرائية بلبنان . وقد اضطرت الحكومة الى أن تصدر قانونا في أوائل عام ١٩٦٣ بموجبه أصبح من حق رئيس البعثة الدبلوماسية أو القنصلية سحب جواز السفر (١) ، أو عدم تجديده في حال قيام حامله بأعمال من شأنها تشويه سمعة لبنان في الخارج أو توجب اخراج فاعلها من البلد الأجنبي الموجود فيه .

ومعظم الجاليات اللبنانية في تلك المنطقة تقع تحت تأثير نوع معين من الدعاية يناهض الحكم القائم في لبنان — اذا لم يكن على الصورة

(١) وإذا لم يسلم صاحب العلاقة جواز السفر الى رئيس البعثة أو القنصلية خلال أسبوع من تاريخ ابلاغه قرار السحب ، يعتبر الجواز ملغى ويبلغ ذلك الى سلطات الدولة الموجود على أراضيها . وقد جاء في المذكرة التفسيرية التي استند اليها المشرع في اصدار هذا القانون الى « أن بعض اللبنانيين قد يرتكب في الخارج مخالفات من شأنها تشويه سمعة لبنان وتعزيز العلاقات بينه وبين الدول الأجنبية ، وبالتالي إلحاق الضرر بمصالح المغتربين ، ومن هذه المخالفات التي تسترعى الاهتمام قيام بعض الأفراد بجمع الأموال بصورة احتيالية وبالشبهة على أفراد الجاليات بصورة تضر بمصالحها وتخلق بلبلة في صفوفها ، أو بنشاط يمس بالنظام العام في البلدان التي يقيمون فيها . أن هذه المخالفات قد تكرر وتتضاعف ، وهي تستدعي سحب جواز السفر فوراً من مرتكبيها وترجيئه الى لبنان بعد تزويده بوثيقة مرور صالحة للسفر فقط الى لبنان .

التي يرتضيها ويناهض السياسة العربية بوجه عام . وقد انتقل مركز نشاط القوميين السوريين الى دول أمريكا اللاتينية عقب اكتشاف المؤامرة الفاشلة على لبنان ، وتركز هذا النشاط في جمهوريتي المكسيك والبرازيل (١) .

والهدف من وراء حملات التشهير التي يقوم بها هؤلاء هو أن تقع السلطات اللبنانية تحت ضغط معنوي لرغبات المغتربين وتحقيق أهدافهم أو بعضها — ارضاء لهم — وخاصة تخلي الحكومة أو العهد القائم عن سياسته الحيادية في المجال العربي .

ثانياً : مغتربو أفريقيا :

تستأثر أوضاع المغتربين في أفريقيا باهتمام الحكومة اللبنانية وخاصة الصعوبات التي بدأت تواجه أفراد الجاليات في معظم أفريقيا التي استقلت حديثاً ، اذ لا تمر شهور حتى تفاجأ حكومة لبنان باعتقال عدد من اللبنانيين اما بتهمة تهريب الأموال أو تهريب المجوهرات ، مما يضطر حكومات الدول المقيمين فيها الى مصادرة أموالهم (٢)

(١) وزعت في المكسيك خلال عام ١٩٦٢ منشورات بين صفوف المغتربين بتوقيع « جبهة الانقاذ » يحملون فيها على المسؤولين في لبنان ويتباكون على « الحرية المخلوقة » فيه ويحثون اللبنانيين المقيمين والمغتربين على انقاذ لبنان من الحكم القائم . وفي البرازيل وزعت منشورات بنفس المعنى باسم « جبهة الانقاذ الوطني » و « كعكة شبيبة الأرز » و « كتلة أشبال حنين » وأرسلت تلك المنشورات الى بعض الشخصيات في لبنان في منتصف عام ١٩٦٢ وهي تتضمن المطالب التالية : ضرورة تخلي رئيس الجمهورية عن الحكم لأن وصوله اليه كان مخالفاً للدستور وأنه فرض على البلاد — انقاذ لبنان من السياسة الناصرية ومضاعفاتها الأجنبية وطرد أجهزة التجسس المصرية المنتشرة في صفوف الشعب — وضع حد لعداء لبنان تجاه جيرانه الذين يكون له الخير — انقاذ الحرية التي لا معنى لوجود لبنان بدونها ، من سياسة البطش الوحشي (وذلك لاقاء القبض على القوميين المشتركين في المؤامرة) — ابعاد مصير المغتربين — الذي هو مصير لبنان من بين أيدي أعداء لبنان كجنرالات (وزير الداخلية) — المطالبة بحل مجلس النواب القائم — اقامة حكومة حيادية محل الحكومة الحالية — اصدار عفو عام عن المسجونين والمعتقلين .

(٢) من هذه الأمثلة ما يلي :

— في مارس ١٩٦٢ اعتقل عدد كبير من المغتربين في غانا بتهمة =

وانعكاس تلك التصرفات على تصرف السلطات مع باقى أفراد الجاليات اللبنانية .

ورغم حرص الحكومة اللبنانية على توجيه المغتربين ونصحهم بالابتعاد عن كل عمل غير مشروع ، الا أن تلك الأفعال تتكرر . وكانت تلك التصرفات من بين الأسباب التى دعت الحكومة الى اصدار قانون سحب جوازات السفر .

ولا تملك الحكومة اللبنانية ازاء تلك التصرفات سوى ايفاد بعض سفرائها الى تلك الدول لمحاولة تصفية الموقف واتخاذ الاجراءات القانونية تجاه المغتربين الخارجين على القانون

وبعض المغتربين اللبنانيين لا يهمهم من اغترابهم سوى جمع المال دون وازع وطنى أو عربى « فعلاقات المغتربين بالاسرائيليين فى كل من لاجوس وأكرا وأبيدجان وداكار ومونرويا تبعث على القلق، ولقد وجدنا أن الكثير من التجار اللبنانيين يتعاملون مع الاسرائيليين ويتبادلون البضائع مع اسرائيل . وليس هنا بلد أفريقي الا وفيه فئة كبيرة من المغتربين تتعامل مع اسرائيل بشكل فاضح ، والمادة طاعية على كل القيم والمفاهيم، والسفراء على علم بعلاقات المغتربين باسرائيل، ومع ذلك لا يقومون بعمل ايجابي بهذا الخصوص (١) » .

والمجال الافريقى سهل ورحب أمام استغلال المغتربين ومن

= التهريب وقد بحث موضوعهم اكثر من مرة امام لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب اللبناني آخرها فى ١٩٦٢/٤/٢٦ ووسطت بعض الدول العربية لحل الازمة دون نتيجة .

— فى ١٩٦٣/١/١٧ سافر السفير الدكتور كريم عزقول لمقابلة الرئيس سيكتورى لتسوية أزمة نشبت بسبب اختلاس لبنانيين ١٧٦ مليون فرقك عن طريق استغلال التشريعات المالية الجديدة التى صدرت فى غينيا . — فى ١٩٦٣/١/١٨ اعتقل اربع تجار لبنانيين فى « فريتون » بتهمة تهريب المجوهرات وأُنذروا بمغادرة البلاد فوراً .

(١) من تصريح للسيد وجيه أبو ظهر رئيس غرفة التجارة بصيدا عقب عودته من جولة قام فيها بزيارة بعض الدول الإفريقية ، ونشر فى صحيفة بيروت المساء فى ١٩٦١/٩/٢٧ .

ورائهم الحكومة اللبنانية ، لذلك سنعرض فى الجزء التالى الى علاقة لبنان بأفريقيا .

لبنان وأفريقيا

لظروف خارجة عن ارادة لبنان أملت عليها الأوضاع فى المنطقة العربية والتطورات التاريخية التى تمر بها ، بدأت الحلقة تضيق حول الاقتصاد اللبنانى المعتمد على تجارة الترانزيت وتصريف منتجاته الى الدول العربية المجاورة .

وكان على لبنان أن يجد لنفسه مخرجاً وأن يرسم سياسة طويلة الأجل يعتمد عليها فى بقاء رخائه الاقتصادى كما هو ، اذ أنه اتجياً ليس لديه ما يمكنه من الاعتماد على نفسه أو الوقوف على قدميه ، فالحمضيات والفواكة والخدمات وتجارة الترانزيت ، كل هذه الأبواب لم تعد فى العصر الحالى كفيلة بتغطية نفقات المشروعات والأعباء الملقة على عاتق الدولة « ورأس مال لبنان أفكار وخدمات » (١) .

ويبدو أن لبنان قرر أن يبحث عن أسواق جديدة يستطيع أن يستفيد منها حتى يعوض الخسارة التى لحقت من جراء الانكماش الذى طرأ على الأسواق العربية بالنسبة للصنادير والواردات اللبنانية ، وحتى يضمن ألا تكون الأسباب الاقتصادية عاملاً يجعله يضطر الى الخضوع يوماً الى المطالب السياسية لأى دولة من الدول اذا ما أغلقت فى وجهه أبواب أسواقها أو منعت عنه مصطافيه .

وكان على لبنان أن يدقق فى اختيار وجهته .

ويبدو أنه قرر الاتجاه نحو افريقيا . لأسباب عدة .

الاتجاه نحو افريقيا :

بدراسة الواقع اللبنانى يمكن ارجاع اختيار الاتجاه الافريقى الى عدة عوامل أهمها وجود ركيزة من المغتربين اللبنانيين فى معظم

(١) حقائق لبنانية - جورج سكاف - ص ٨٧ .

الدول الافريقية يمكن الاعتماد عليهم في تنفيذ المشروعات التي ترى الحكومة اللبنانية أنها ستسهم في تصريف المنتجات اللبنانية أو تنشيط الحركة التجارية والسياحية خاصة وأن الجاليات اللبنانية في افريقيا تتميز بأنها تجمع بين جناحي لبنان ، مما يجعل التوازن الطائفي في بلاد المهجر الافريقي عاملا فعالا في انعكاسه على الأراضى اللبنانية نفسها، لأن أى استفادة مادية سيعود أثرها على المسلم والمسيحي في بلاد المهجر ، وعلى عائلاتهم في أرض الوطن . كما أن الحكومة لن تجد نفسها في محل فقد من أى طائفة من الطوائف بالنسبة لأى مساعدة تقدمها للجاليات هناك .

ومما تجدر الإشارة اليه أن هناك فرقا واضحا بين الاغتراب في افريقيا والاغتراب في أمريكا ، فالمغترب في افريقيا كيف حياته على أساس جمعه أكبر قدر ممكن من الثروة والعودة الى بلاده طالت فترة اقامته أو قصرت . عكس المغترب في غيرها من المناطق الذى يرتب حياته على أساس التوطن الكامل في بلاد المهجر واندماجه الكامل بالسكان وضعف صلته ببلاده بمرور الوقت ، والأول أكثر فائدة — على الصعيد العملى — لبلاده عن الثانى .

هذا ، ويلاحظ أن بعد المسافة بالنسبة للمغترب في الأمريكتين قد أوجد فتور في حماسه بالنسبة لبلاده ، مما يجعل من العسير على لبنان أن يجد له سوقا بالقرب منهم حتى يمكن الاستفادة من وجوهم ، بالإضافة الى أن معظم المغتربين في تلك المناطق لهم ميول سياسية معينة تخالف السياسة المعتدلة التي تحاول أن تتبناها معظم الحكومات اللبنانية ، مما يجعلهم لا يؤمنون بالتعاون مع حكومات من هذا النوع .

لهذه الأسباب مجتمعة أخذ لبنان يعمل بمختلف الوسائل على التقرب من افريقيا ..

مظاهر التقرب :

مظاهر تقرب لبنان من أسواق وحكومات افريقيا أخذت تزداد يوما بعد يوم وقد رسمت الحكومات المتعاقبة خطة عمل (١) كان أهم مظاهرها استقبال الوفود الاقتصادية والثقافية المتتابعة من بعض دول افريقيا واجراء المباحثات معهم (٢) ، وتعيين ممثلين دبلوماسيين لبنانيين في معظم الدول الافريقية التي استقلت حديثا ، حتى ان التوسع فى التمثيل الدبلوماسى مع افريقيا أخذ طابعا خاصا تميز بكثرتة عن مثيله في دول أمريكا اللاتينية رغم أن عدد المغتربين في المنطقة الأخيرة يفوق كثيرا عددهم في افريقيا ، يضاف الى ذلك اتجاه لبنان الى الاكثار من توجيه الدعوات الى بعض رؤساء الدول الافريقية والوزراء ورجال الدين لزيارة لبنان (٣) .

وفى الناحية الاقتصادية أنشأت الحكومة اللبنانية شركة ملاحية

(١) اقترح النائب اميل البستاني انشاء معهد فى لبنان يضم أبناء افريقيا يطلق عليه اسم « معهد الشئون الافريقية » على أن تساهم فى انشائه الدولة والمغتربون فى افريقيا والمقيمون اللبنانيون .
« كما تولت السلطات اللبنانية اقناع مؤسسات السياحة وشركات الطيران التى لها خطوط منتظمة مع افريقيا بترتيب رحلات سياحية بأسعار مخفضة لاعطاء فرص أكبر عدد من الناس فى كل من الجانبين للتعرف على أحوال الجانب الآخر .

تكونت لجنة حكومية لبنانية لتنسيق التعاون مع دول افريقيا فى المجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية وتتألف من :

الأمين العام لوزارة الخارجية — المدير العام لوزارة الاقتصاد الوطنى — المدير العام لوزارة العمل والشئون الاجتماعية — مدير الشئون الاقتصادية بوزارة الخارجية — مدير الشئون الثقافية بوزارة الخارجية — ممثل مركز النشر اللبناني .

(٢) زار لبنان خلال شهر أكتوبر عام ١٩٦٢ وفود اقتصادية من نيجيريا والكمرون والسنغال .

(٣) فى ٢٣/١١/١٩٦٢ حمل سفير لبنان فى السنغال الدعوة لزيارة لبنان الى كل من : وزير الأنباء فى السنغال ، وزير خارجية جمهورية تشاد ، وزير اقتصاد جمهورية الجابون ، وأربع دعوات أخرى لشخصيات افريقية .

بحرية مع أفريقيا أسهمت فيها الحكومة اللبنانية ورجال أعمال من لبنان وأفريقيا وستتولى هذه الشركة شحن البضائع من لبنان الى الدول الافريقية وبالعكس ورأس مال الشركة ثمانية عشر مليوناً من الليرات اللبنانية .

كما قامت الحكومة بإيفاد وفد اقتصادي (١) لزيارة عدد من الدول الافريقية التي تربطها بلبنان علاقات دبلوماسية والبحث مع حكوماتها في تعزيز العلاقات عن طريق عقد سلسلة من الاتفاقات والمعاهدات في الحقول الثقافية والاقتصادية .

لبنان وأفريقيا والمجلس الاقتصادي العربي :

عودة الى قرارات المجلس الاقتصادي العربي في دورته الثانية التي عقدت في بيروت في صيف عام ١٩٦٢ ، يظهر أن المجلس قد ناقش بالتفصيل موضوع توطيد العلاقات مع أفريقيا واتخذ عدة قرارات (٢) كان معظمها نتيجة لبعض الاقتراحات المقدمة من الجانب اللبناني ، وقد أشير في صلب تلك القرارات الى الاعتماد على اسهام المغتربين عند تنفيذ معظم المشروعات .

ولبنان يتبنى ويعتمد في انجاح سياسته في أفريقيا — الى حد كبير — على المغتربين اللبنانيين هناك ، ولا شك أنهم أقدر من غيرهم

(١) في أكتوبر عام ١٩٦٢ عقد اجتماع بوزارة الخارجية اللبنانية حضره أعضاء لجنة تنسيق وبعض كبار التجار والصناعيين لدراسة تنمية العلاقات بين لبنان والدول الافريقية ووضع على بساط البحث مشروعات نفذ بعضها ولا زال البعض الآخر قيد الدراسة .

(٢) ضم الوفد وزير الاقتصاد وبعض رجال الأعمال وقد استطاع بعض التجار اللبنانيين بمجهودهم الفردي من فتح أسواق جديدة للتفاح اللبناني وطبقاً للإحصائيات الرسمية صدرت كميات التفاح التالية خلال سبتمبر عام ١٩٦٢ (الوزن بالكيلو جرام) .

أفريقيا الغربية ٢٨٩٠٠٠ — شاطئ العاج ٦٣٠٠ — كينيا ٣٠٠٠
السنغالي واتحاد مالي ٣٠٠٠ — الصومال الفرنسي ٢٠٠٠ — غانا ٢٨٣٤

من أبناء الدول العربية على النجاح وذلك بفضل رؤوس الأموال الموجودة لديهم ، والخبرات التي اكتسبوها في تلك المناطق ومعرفتهم بأهل البلاد وعاداتهم وتقاليدهم وكيفية معاملتهم (١) .

السياسة الرسمية تجاه أفريقيا :

ان العلاقات المقبلة تجاه أفريقيا سوف تركز على التقرب من أفريقيا وزيادة الارتباط بها (٢) . وقد عقد لهذا الغرض مؤتمر حضره الدبلوماسيون اللبنانيون بأفريقيا في مايو عام ١٩٦٣ لدراسة أنجح الوسائل الكفيلة بزيادة الروابط بين لبنان ومختلف الدول الافريقية .

(١) أهم القرارات : (١) الحث على انشاء ودعم ما هو قائم من الخطوط الملاحية العربية الى غرب أفريقيا ، بحيث يخصص عددا اكبر من البواخر وأن تكون الرحلات أكثر انتظاماً وفترات وصولها أكثر تقارباً (ب) أن تقوم الشركات والمؤسسات المالية في البلاد العربية بالعمل على حد نشاطها الى أفريقيا (قام بنك انترا بافتتاح عدة فروع له في نيجيريا وغيرها من الدول خلال عامي ١٩٦٢ ، ١٩٦٣) (أما فرديا أو جماعيا ، وذلك بانتظام عدد منها في مؤسسة قوية واحدة للعمل ، كما يستحسن اشراك رأس المال الأفريقي الوطني في مثل هذه المؤسسات لكي تأخذ منذ البدء صفة التعاون بين البلاد العربية والأفريقية ، وكذلك حث المغتربين العرب على المشاركة في رأس مالها ومؤازرتها (ج) أن تقوم مؤسسات المقاولات العربية بمد نشاطها الى البلاد الافريقية ، ومن المستحسن تأسيس فروع لشركات المقاولات العربية يشترك فيها رأس المال الأفريقي الوطني وكذلك يساهم بها المغتربون العرب (أسست شركة كانت اللبنانية عدة فروع لها في بعض الدول الافريقية) (د) أن تدرس الشركات والمؤسسات الصناعية العربية امكانية انشاء مؤسسات صناعية في أفريقيا على نفس الأساس المتقدم وهو التعاون بينها وبين المغتربين العرب (هـ) تشجيع المغتربين العرب على دخول حقول الاستثمار الصناعي والاهتمام بالمجالات التي تفيد الاقتصاد الأفريقي وتساهم في تطويرها وتنميتها .

(٢) في ١٩٦٢/١١/٢٩ أعلن وزير الخارجية ما يلي : (١) أرض في ميزانية وزارة الخارجية لعام ١٩٦٣ مبالغ مليون ليرة لبنانية تخصص للصرف على الشؤون الافريقية ، مثل ارسال بعثات خبراء فنيين وبعثات

تلك هي أسس العلاقات بين لبنان وأفريقيا والأيام هي التي ستزيدها توثقا ، وتصرفات المغتربين هي التي ستحكم على هذه العلاقات بالفشل أو النجاح .

الفصل الثالث

لبنان والمعسكر الشرقي

عند الحديث عن علاقات لبنان بالمعسكر الشرقي نجد أن تلك العلاقات تكاد تكون شكلية وتقليدية . ماعدا علاقاتها المحدودة بالاتحاد السوفيتي ولذلك سنعرض لها تفصيلا فيما يلي ثم تتبعها بالحديث عن الشيوعية في لبنان ومدى أثر توجيه روسيا واستفادتها من وراء ذلك .

١ - الاتحاد السوفيتي :

بعد قيام الثورة الشيوعية في روسيا عام ١٩١٧ ، انقطعت الصلة تماما بين أرثوذكس لبنان وبين الكنيسة الروسية التي كانت تتدخل في شئون لبنان من قبل بحجة حمايتهم .

الا أن العلاقات استؤنفت بزيارة بطريرك موسكو لسوريا ولبنان عام ١٩٤٥ ثم أتبعته زيارة ثانية عام ١٩٦٠ ، وكان لهذه الزيارات أثر كبير في توطيد العلاقات بين الجانبين والتي سنعرض لها فيما بعد .. ومصادر النفوذ الروسي في لبنان تتركز بجانب نفوذ الكنيسة الأرثوذكسية على الدعاية التي تنشرها مكاتب الاعلام الروسية وعلى نشاط الحزب الشيوعي .

وفيما يلي تفصيل لما أجملنا ..

(١) النفوذ الديني :

يتمثل هذا النفوذ في زيارات رجال الدين ، فقد رأت روسيا أن في قيام رجال الدين الروس بزيارات للشرق سوف يكون عاملا مساعدا ٣٠ - سياسة الحكم في لبنان

ثقافية ودعوة شخصيات أفريقية . (ب) تقرر انشاء مركزين لبنانيين في داكار أحدهما ثقافي والآخر اقتصادي . (د) تأليف لجان خاصة لدراسة الأسس الثقافية والاقتصادية التي ستبنى عليها علاقات لبنان بأفريقيا . (هـ) أن وزارة الخارجية اللبنانية أصدرت تعليماتها الى سفراء لبنان في أفريقيا بغية تنبيه المغتربين الى وجوب التقيد بأنظمة وقوانين البلاد التي يعملون فيها تقيداً تاماً وعدم التعرض للمشاكل والمخالفة للقوانين تقع تحت طائلة سحب جوازات السفر منهم كما جرى ابلاغ وزراء خارجية الدول الأفريقية بنسخة عن هذه التعليمات .

في عودة تفوذها الى ماضيها ، لذلك عمدت الى تشجيع البطريرك « ألكسيس » على القيام بزيارة الكنائس الشرقية ، وقد قام بزيارته الأولى الى سوريا ولبنان في عام ١٩٤٥ ، وقد رافقت هذه الزيارة ظروف وعوامل أسهمت في نجاحها (١) ، كما ساعد على ذلك الموقف الايجابي الذي وقفته روسيا من الأديان بعد أن كانت أعلنتها حرباً شعواء عليها .

وقد ذلك عدة زيارات شخصية قام بها البطريرك والمطارنة الأرثوذكس في سوريا ولبنان لموسكو ، وأعقب ذلك انشاء للكرسي الأنطاكي في موسكو واعادة الأوقاف الروسية السابقة الى ملكية الاتحاد السوفيتي .

وقد أكد بطريرك موسكو في كل مناسبة أتيحت له خلال زيارته الرغبة في توطيد العلاقات مع سوريا ولبنان .

وفي صيف عام ١٩٥٦ قام « متروبوليت » بيروت للأرثوذكس بزيارة للبطريركية الروسية حيث استقبل استقبالاً رسمياً ، وعين عضواً فخرياً في مجلس عمد أكاديمية موسكو اللاهوتية .

وخلال هذه الزيارة أبدى سيادته الرغبة في الحصول على مساعدات من الكنيسة الروسية لمؤسسات الطائفة الأرثوذكسية في بيروت وخاصة لمستشفى القديس « جورجوس » وظلت مشروعات المساعدة تحت الدرس في موسكو ، الى أن سافر الأرشمنديت جبرائيل صليبي وقام باتصالات رسمية كان من نتائجها تقديم المساعدات للمستشفى هبة من الكنيسة الروسية .

(١) حينما كان البطريرك الكسي في دمشق وقع عدوان فرنسي عليها ، وحاول الفرنسيون القاء القبض على السيد سعد الله الجابري رئيس الوزراء السوري آنذاك ، ولكنه تمكن من الفرار من سوريا بسيارة الوزير المفوض السوفيتي مرتدياً ملابس البطريرك الكسي ، فكان لهذه المبادرة أثر طيب في نفوس الشعب وفي نفوس الرسميين .

وقد كانت نتيجة الزيارة الأولى أن استأنفت كنائس الكرسي الأنطاكي ارسال الطلبة الاكليركيين وتم تبادل التمثيل الرسمي مع الكنيسة الروسية واعتمدت لها ممثلاً في موسكو .

ثم أتت زيارة البطريرك الروسي بزيارة ثانية له في ديسمبر عام ١٩٦٥ استقبل فيها من قبل الحكومة اللبنانية استقبالاً رسمياً وأهدى البطريرك رئيس الجمهورية اللبنانية وشاح « فلاديمير الأكبر » كما قلد رئيس الوزراء وبعض الوزراء وعدداً من المسؤولين أوسمة « القديس فلاديمير » . وقام رئيس الوزراء اللبناني بتقليد البطريرك « وشاح الأرز » وقلد بقية المطارنة المرافقين له أوسمة « الاستحقاق اللبناني » .

وقد وضع البطريرك الروسي حجر الأساس لبناء مستشفى « جورجوس » الجديد ، وأعلن أن الكنيسة الروسية تبرعت بكافة التجهيزات والمعدات الخاصة بالمستشفى (١) ، وعبر البطريرك عن ذلك بأن « الهدية هدية الكنيسة والشعب الروسي وهي لكل لبناني ولكل انسان ، وهذا ما تقرضه واجبات الانسانية » .

وقد استغلت أجهزة الدعاية الروسية في لبنان هذه الزيارة والاستفادة من الوضع الطائفي بـلبنان لكي تظهر أن الاتحاد السوفيتي لا يكافح الايمان بالله ، بل ويكرم رجال الدين .

(ب) الحزب الشيوعي :

عند حديثنا عن الأحزاب السياسية في لبنان ذكرنا أن الحزب الشيوعي يمارس نشاطاً قوياً في البلاد ، وهو يستغل كل مناسبة للتشهير بسياسة الغرب في الصحف الناطقة بلسان الحزب أو الموالية له ، ويعمل دائماً على بث الدعوة لتدعيم تفوذ الاتحاد السوفيتي .

(١) تقدر قيمتها بأربعة ملايين ليرة لبنانية .

وهناك أمثلة تدل على أن الحزب لا يعمل على مراعاة الصالح العربي إلا إذا كان هذا الصالح يتفق مع وجهة النظر الروسية ، أما فيما عدا ذلك فإن مصلحة العرب لا تهمه في قليل أو كثير (١) .

(ج) أجهزة الاعلام :

تشرف مؤسسة « فوكس » على العلاقات الثقافية بين روسيا والبلاد الأجنبية ، فهي وإن كانت أقل نشاطاً من مكتب الاستعلامات الأمريكي ، إلا أنها أكثر ايجابية في أثرها على الرأي العام لأنها تعالج النواحي الواقعية والحساسة والمرتبطة بحياة الجماهير ، كما أنها أكثر تفهماً لعقلية الشعوب الشرقية وقضاياها عن غيرها من الدول الأجنبية . وينحصر نشاطها في انشاء مركز ثقافي في بيروت واقامة بعض المعارض الفنية وتبادل الوفود الثقافية بين البلدين وانشاء جمعية العلاقات الثقافية بين لبنان والاتحاد السوفيتي ، واصدار مجلات ونشرات أسبوعية باللغة العربية ، كما تتولى احضار الفرق الفنية السوفيتية للرقص والغناء والموسيقى والمسرح الى لبنان .

(د) الاتفاقات الاقتصادية :

بالرغم من جميع العوامل المعاكسة لسياسة روسيا في لبنان ، فإن نفوذها واسع الانتشار وقد ساعد على ذلك الاتفاقيات الاقتصادية التي عقدت بين البلدين بالإضافة الى تشجيع الاتحاد السوفيتي معظم دول الكتلة الشرقية على تبادل الاتفاقيات التجارية مع لبنان . وقد تمت هذه الاتفاقيات على أسس من التكافؤ والتساؤل الذي أبداه الاتحاد السوفيتي في قبول المنتجات الزراعية رغم مخالفة بعض الأصناف لشروط الاتفاق .

(١) قام بعض أعضاء الحزب في ١٩٦٣/٢/٢١ بمظاهرة ضد حكومة العراق عقب نجاح ثورتها التي قامت في ٨ فبراير ١٩٦٣ والتي كانت موجهة للتخلص من النفوذ الشيوعي هناك ، وقد ألقى البوليس اللبناني القبض على بعض المظاهرين ثم أفرج عنهم .

وتعمل روسيا على شراء أكبر كمية من التفاح والحمضيات من لبنان وذلك عندما يتخطى الغرب عن شرائها وقد وضحت هذه السياسة بشكل ظاهر خلال عام ١٩٦٣ .

النفوذ السيني الروسي :

ذهب البعض الى القول بأنه قد « نجحت الدولة السوفيتية في جهودها نجاحاً كبيراً بحيث لم تعد ذلك البعج الذي يخيف الناس ، وساعد على ذلك انجازاتها العلمية المدهشة في اكتشافات الفضاء والدولة السوفيتية — بعكس الدول الغربية — بدأت برصيد سلبي في لبنان وتمكنت في مدة خمسة عشر عاماً من أن تكسب عطفًا وتقديرًا ومودة في أوساط الشعب ، ولكن تأثيرها في الانتخابات اللبنانية محصور في أنصارها الذين يمثلون في الحزب الشيوعي والمؤسسات والأفراد الذين يعطفون على المبادئ والأنظمة الشيوعية . وفيما تخطط لهم وتحولهم به ، وفي الانضباط الذي يسيطر على تصرفاتهم بحيث يصبون أصواتهم في الكفة التي تعين لهم ، فيتمتعون بقوة انتخابية تفوق قوتهم العددية وتهافت عليها المرشحون من كل صوب » (١) .

ويعمل الاتحاد السوفيتي في تدعيم نفوذه عن طريق الزيارات التي يقوم بها ممثلوه الدبلوماسيون في لبنان للهيئات المختلفة ويشرحون في زياراتهم سياسة الاتحاد السوفيتي تجاه لبنان وكيف أنه يحترم كل البلدان العربية وبلدان الشرق الأدنى والأوسط ، وأن روسيا لا تتكلم كثيراً عندما يكون هناك لزوم لمساعدة البلدان في المحافظة على استقلالها وسيادتها ، وأنها تفعل ذلك لأن الصداقة بين الاتحاد السوفيتي والبلدان العربية لها أساس متين ولأنه ليست لها أية مصلحة خاصة في هذه البلدان وفي الجمهورية اللبنانية .

(١) من محاضرة للسيد اميل البستاني عن المؤثرات الخارجية في الانتخابات اللبنانية مؤتمر العلوم السياسية بيروت في ١٥/١/١٩٦١ .

ويشني اللبنانيون على مجهودات الاتحاد السوفيتي في أعمال التبادل الاقتصادي مع لبنان .

٢ - الشيوعية في لبنان :

الشيوعية حقيقة قائمة في لبنان يراها الحزب الشيوعي اللبناني^(١) إلا أنها مع محاولتها السيطرة على الحركة العمالية ، فإن نجاحها مازال محدودا رغم أن بيروت ظلت زمنا طويلا المركز السياسي والتنظيمي للشيوعية في العالم العربي ، ولكنها لم تستطع أن تسجل حتى الآن تقدما كبيرا في لبنان .

وقد احتل النشاط الشيوعي مكانا بارزا بين عامي ١٩٤٨ ، ١٩٥٢ نتيجة جهد مركز كان يهدف الى لفت الأنظار اليه عن طريق المظاهرات والمواكب .. الخ ، ولكن هذا النشاط الذي وصل الى الذروة انتهى لأنه كان نشاطا مفتعلا . إلا أن النشاط عاد الى سابق عهده عقب تكوين حلف بغداد ومحاولات ضم لبنان اليه .

ولم تنخفض الجهود الشيوعية في لبنان عن شيء هام ، ويرجع السبب في ذلك الى أن الروابط الطائفية أو القبلية تشد كل فرد الى الطائفة التي ينتمى اليها بحيث أن ولاءه لطائفته يتغلب على ولاءه للوطن أو الدولة ، وبذلك لم تجد الشيوعية لها ركيزة تعتمد عليها سوى قلة تؤمن بها نظريا وتخشى تطبيقها عمليا .

وكان لبنان مصدر خيبة أمل للشيوعية في سوريا بالذات مما أدى الى أن يشن هؤلاء حملة مركزة على الحكومات اللبنانية حتى تفسح المجال للعمل أمام الحزب الشيوعي .

ومهما يكن من أمر فطبيعة لبنان والرفاهية التي يعيش فيها معظم سكانه من ناحية ، بالإضافة الى التعصب الطائفي من ناحية أخرى يعتبران سدا منيعا في وجه تغلغل النفوذ الشيوعي الى الحد الذي يصبح خطرا على الكيان اللبناني ، ولن تستطيع الشيوعية في ظل تلك الظروف أن تسيطر يوما على أداة الحكم في لبنان .

الفصل الرابع

ميامسة لبنان الدولية

في مجال السياسة الدولية يرتبط لبنان بمنظمة الأمم المتحدة ، كما أنه اشترك عضوا في مؤتمر الدول غير المنحازة الذي عقد في بلجراد في سبتمبر عام ١٩٦١ .

وستحدث أولا عن دور لبنان في الأمم المتحدة .
ثم نعرض لحياة لبنان والآراء المختلفة بالنسبة له .

أولا : انضمام لبنان للأمم المتحدة :

أدرك الساسة اللبنانيون أن في اشتراك لبنان في مؤتمر سان فرانسيسكو وانضمامه الى الأمم المتحدة تهيئة لاستقلاله وضمانا قويا لكيانه في مستقبل الأيام .

على أن لبنان أوشك أن يضيع هذه الفرصة ويظل خارج الأمم المتحدة لو لم يجد في مصر من يمهّد له السبيل^(١) لدخولها ، فقد تلقت حكومات مصر والعراق والمملكة السعودية من حكومات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والصين والاتحاد السوفيتي الدعوة للانضمام الى تصريح واشنطن الذي صدر عام ١٩٤٢ . وإعلان الحرب على ألمانيا ليتسنى لها الاشتراك في مؤتمر سان فرانسيسكو وليحق لها الاسهام في انشاء المنظمة التي سوف تحل محل عصبة الأمم ، ولم يبق من المهلة المعطاة للدول التي تلقت الدعوة للاستجابة اليها الا بضعة أيام ولم يكن لبنان قد تسلم دعوة منها .

(١) من محاضرة للسيد فؤاد عمون أمين عام وزارة الخارجية اللبنانية - الندوة اللبنانية - ١٩٥٥/١١/١٠ .

وقد أبلغ رئيس وزراء مصر رئيس الوفد اللبناني الذي كان يحضر اجتماعا للجامعة العربية في القاهرة بهذا الأمر . تلك يد يسجلها لبنان لمصر ، حيث كانت لها نتائج بعيدة المدى بالغة الأثر في حياة لبنان الدولية . وتوسطت الحكومة الفرنسية لدى الدول الداعية - ولم تكن فرنسا في جملتها - فوجهت الدعوة الى لبنان ، وقد كان لقبول لبنان في مؤتمر سان فرانسيسكو وانضمامه الى الأمم المتحدة تتيحجان هامتان :

الأولى : أن ميثاق الأمم المتحدة الذي أتيح له أن يوقع عليه ، يضمن استقلاله كما يضمن استقلال كل عضو من أعضاء المنظمة .

الثانية : أن لبنان بانضمامه الى الأمم المتحدة أقام علاقات مع الدول الأعضاء على أساس المبادئ التي أقرها الميثاق ، وأهمها ما يتعلق بحقوق الانسان من أي لون كان ، وحقوق الشعب ، ولا سيما حقها في تقرير مصيرها والمساواة فيما بينها وتحريم الحرب ، والدفاع عن السلم بمقتضى أحكام الأمن الجماعي .

ولبنان يعلن دائما - وفي كل مناسبة - وفاءه لمبادئ الأمم المتحدة ، لأنه سبق أن رأى في الانضمام اليها مدعاة لتثبيت استقلاله الناشئ والمحافظة عليه في مأمن من الاعتداءات والحروب .

ولذلك فانه متمسك بالمنظمة الدولية ، وسياسته قائمة على الدفاع عن المثل العليا التي تتجلى في ميثاقها .

ثانيا : حياد لبنان :

ان علاقة لبنان بالدول الأجنبية على الصعيد السياسي هي الابتعاد عن أي تكتل عسكري أجنبي أو الانضمام الى أي حلف وعدم دخوله في أي تكتل عربي جزئي أو جماعي .

ويجد لبنان أن صيانة استقلاله تعتمد على دعامين : أولاها الضمانة العربية الجماعية ، والثانية الضمانة الدولية التي تمنحها له في الأمم المتحدة .

فبالنسبة للأولى يعتقد أن هذه الضمانة تمنع عنه أي مطمح يمس كيانه ، كما يجد في ضمانه الأمم المتحدة وقاية له من أي خطر خارجي لذلك يفضل لبنان أن يقف في المجال الدولي وفي المحيط العربي موقف عدم الانحياز .

والحياد الذي يسعى لبنان الى التمسك به يمكن تسميته « بالحياد الاقليمي » الذي يقتصر على سلوكه الرسمي المتكافئ ازاء جميع البلدان العربية دون سواها من البلدان ، فيكون لبنان الرسمي بموجب هذا النوع من الحياد : حياديا دائما ازاء كل خلاف ينشأ بين بلدين أو أكثر من البلدان العربية ، كما يكون موقفا بينها كلما وجد الى ذلك سبيلا . وأما بالنسبة الى باقي البلدان غير العربية فانه لا يمكن القول بأن لبنان حيادي بالمعنى الكامل ، فان لديه الحرية التامة في اتخاذ المواقف الدولية التي تملئها عليه مصلحته الوطنية العليا عملا بحقه كعضو في منظمة الأمم المتحدة ، والتي قد تتطلبها مصلحة سائر الدول العربية التي يؤلف معها جميعا كتلة دولية واحدة وذلك بصفته عضوا في الجامعة العربية ، وعملا بروح التضامن العربي .

وطبيعة تكوين المجتمع اللبناني هي التي تملئ عليه اتباع هذه السياسة ، إذ أن التنوع والتناقض في هذا المجتمع ، ولأن شعب لبنان يعتبر من أكثر الشعوب تنوعا وتباينا في اتجاهاته ومعتقداته الروحية والعقلية والسياسية شأنه في ذلك شأن باقي الشعوب المتعددة المصادر والجذور .

ويعتقد البعض أن الحياد اللبناني بالنسبة للبلاد العربية أمر واجب أما في المجال الدولي فله الحق في الانحياز الى أى كتلة يريد الا أن هناك آراء أخرى تعتبر أن الحياد الدولي أمر واجب على لبنان اتباعه انسجاما مع سائر الدول العربية وغيرها من الدول غير المتحيزة .

ومعنى ذلك أن الآراء في لبنان تنقسم الى اتجاهين بالنسبة للحياد، وهما :

الاتجاه الأول : يرى أنه من غير الممكن أن يكون لبنان حايديا مع الدول العربية ولكن يمكن ذلك مع باقى الدول .

الاتجاه الثانى : يرى أن يكون لبنان محايدا حتى مع الدول العربية ويتزعم هذا رأى حزب الكتائب الذى تقدم رئيسه بصفته وزيرا فى حكومة لبنان باقتراح الى مجلس الوزراء اللبناني فى ٢٠ من فبراير عام ١٩٦٢ يقضى باعلان حياد لبنان دوليا ، ويتضمن الاقتراح انسحاب لبنان من منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ويكون الدولة الثالثة فى العالم بعد سويسرا والنمسا من حيث الوجود الدولى .

الا أن هذا الاقتراح لم يجد من يؤيده نظرا « لأن لبنان لا يمكن أن يكون حايديا بوضعه الحاضر ، إذ أنه يتفاعل مع محيطه ، بالإضافة الى محافظته على سياسته التقليدية ، ويمكن أن يقف لبنان موقفا حايديا ازاء الصراع الدولى القائم بين الشرق والغرب ، ولكن لا يمكنه ذلك بالنسبة الى البلدان العربية لأنه بلد عربى يتفاعل مع الدول العربية وينسجم معها بالآمال والأحلام والمبادئ » (١) كما أن « اللبنانيين

(١) رأى للسيد عثمان الدنا وزير التصميم نشر بجريدة الراصد فى ١٩٦٢/٢/٢١ .

لا يمكن أن يقبلوا بحياد لبنان ما دام هناك اسرائيل ، والحياد معناه مسالمة ومصادقة جميع دول العالم دون استثناء ، ولبنان لا يمكن أن يكون صديقا لاسرائيل وهو فى حالة حرب معها » (١) .

ويعتقد أكثر الناس تطرفا بالنسبة للكيان اللبناني ومحاولة ابعاده عن عروبه « أن هذا الاقتراح أمر خطير بالنسبة لعلاقات لبنان الخارجية المرتكزة على شرعة الأمم المتحدة .

وقبل طرح حياد لبنان على بساط البحث ، كان من الواجب طرح قضية انسحاب لبنان من الأمم المتحدة أولا ، وهذا ما لا يرضى به اللبنانيون وليس هناك من وجه شبه بين تشييه حياد لبنان المقترح وحياد النمسا . ان لبنان فى حاجة الى الاستقرار » (٢) .

أما بالنسبة لحياد لبنان على الصعيد العربى (٣) فإن المقومات الأساسية التى يجب أن يبنى عليها حياد لبنان هى : تبنى فكرة عدم الارتباط أو عدم الانحياز لأى معسكر من المعسكرات القائمة ، والتعاون السياسى على قدم المساواة وعلى قدر الافادة والصداقة مع الدول الكبرى التى توفر للبنان مصالحه الوطنية والمادية والسياسية ، وتبنى سياسة التحرر والاسهام فى مساعدة جميع الشعوب النازعة نحو الاستقلال والحرية . إذ أن سياسة التحرر هى الفاصل المميز بين فكرة الحياد السياسى وبين سياسة النفوذ والقوة التى تمارسها سياسة المعسكرات فى العالم ، وهذا يقتضى الانسجام فى حركة التجمع الآسيوى الأفريقى على اعتباره النواة الأساسية والمركز البدائى الأول لتجميع أكبر وأوسع يجب أن يشمل عددا كبيرا من شعوب اوربا وامريكا .

(١) رأى للسيد كمال جنبلاط وزير الداخلية نشر بجريدة الراصد فى ١٩٦٢/٢/٢١ .

(٢) رأى الدكتور البير مخيبر عضو لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان اللبناني نشر بجريدة الراصد فى ١٩٦٢/٢/٢١ .

(٣) رأى للسيد كمال جنبلاط وزير الداخلية نشر بجريدة السياسة فى ١٩٦١/٧/١٨ .

ومن ذلك نستخلص أن لبنان لا يمكن أن يكون محايداً على الصعيد العربي لأنه يكون واقعاً واسمياً جزءاً من الجبهة العربية ، وبإستطاعته مع ذلك أن يرضى جميع الفرقاء العرب اذا ما تبنت سياسة رزينة حكيمة تعمل على تقريب وجهات النظر وازالة التناقضات .

والواقع أن حياد لبنان بين الدول العربية ليس حياداً بالمعنى القانوني ، ولا يمكن أن يكون كذلك ، ولكن لبنان ما فتىء يلعب دوراً أصبح تقليدياً بين الدول العربية ، وهذا الدور يتميز بأنه بذل المساعي المستمرة للحيلولة دون تأزم العلاقات بين البلدان العربية ، والعمل على إعادة المياه الى مجاريها بين هذه البلدان في حال انقسامها .

أما حياد لبنان على الصعيد الدولي فالمفروض أن يكون حياداً بين المعسكرين الشرقي والغربي ، وليس للبنان مصلحة في أن يزعج نفسه في خصام لا يتناسب مع امكاناته كدولة صغيرة من مصالحتها أن تقوم بينها وبين الدول الكبرى علاقات صداقة واحترام متبادلين، خاصة وأنها دولة تعيش على تقديم الخدمات لرعايا جميع الدول دون استثناء .

ومع محاولة لبنان التقيد بهذه الفكرة الا أنها تجد نفسها تلقائياً تميل الى التعاون مع الغرب مفضلة اياه على الشرق .

واقع الحياد اللبناني :

عندما فكر أقطاب الدول غير المنحازة في عقد مؤتمر عام ١٩٦١ كان لبنان من الدول التي بحث أمر دعوتها لحضوره وأخيراً قرر دعوتها ، والسبب في هذا البحث هو الشك في مدى الحياد اللبناني خاصة وأن لبنان رسمياً مرتبط مع الولايات المتحدة بمبدأ أيزنهاور .

وتساءل الكثيرون - حينذاك - عن حقيقة الحياد اللبناني ، وهل صحيح أنه يقف من أمريكا وفرنسا وانجلترا موقفه من الاتحاد

السوفيتي « بل لتترك الاتحاد السوفيتي ولنسأل : هل يقف لبنان من الجمهورية العربية المتحدة كما يقف من المعسكر الغربي بصوره عامة » . . . الواقع يعرفه الجميع . . ان الواقع هو أن أنصار الحياد اللبناني المزعومين لا يرون خطراً على لبنان أشد من الجمهورية العربية المتحدة ، ولذلك فهم باسم الدفاع عن مصالحهم الكيانية ومصيرهم التاريخي يناصبونها أشد أنواع العداء . . هؤلاء أنفسهم يصرون على اعتبار لبنان بلداً محايداً رغم غداوتهم السرية والعنية للجارة المتحدة ، ورغم موقفهم في هيئة الأمم المتحدة من قضية قبول الصين الشعبية عضواً في الأمم المتحدة ، ورغم الغزل المتبادل مع دول الغرب ، ورغم التسهيلات التي تقدم الى مؤسسات الغدر والخيانة وتفريق الصفوف التي يقيمها الغريون في لبنان (١) .

وقد دعى لبنان لحضور مؤتمر بلجراد ، وأعلن وزير خارجيته آنذاك بأن لبنان قبل الدعوة حتى يثبت ، أنه دولة غير منحازة ، وأنه غير مقيد بشيء بالنسبة لما سيتخذ في هذا المؤتمر من قرارات .

وقبل أن يسافر الوفد اللبناني لحضور المؤتمر كانت الأنباء تعلق عن قرب وصول بعض قطع الأسطول السادس الأمريكي لزيارة ميناء بيروت كالعادة ، مما دعى أحد النواب (٢) الى التقدم بسؤال

(١) الراصد - جورج رحمه - أغسطس ١٩٦٠ .

(٢) تقدم النائب عدنان لحكيم بسؤال الى مجلس النواب نشر بجريدة الطيار والتلغراف في ٣١/٨/١٩٦١ جاء فيه :

« أولاً : هل اشتراك لبنان في مؤتمر الدول غير المنحازة اشترك جدي بعد موقفه المنحاز السابق في الأمم المتحدة حين عارض قبول الصين الشعبية بعضوية المنظمة ؟

ثانياً : هل تكون الحكومة متممة بصفة عدم الانحياز حين توافق على زيادة مرتبة لقطع الأسطول السادس ؟

ثالثاً : هل يعني هذا الموقف ان اتفاق ريتشاردز - مالك ما يزال ساري المفعول حتى اليوم ؟

رابعاً : واذا كان العكس فهل توافق الحكومة على أن تزور المياه اللبنانية قطعاً من الاسطول الروسي ؟ =

الى الحكومة مستوضحا موقفها بالنسبة لحيادها • ولكن الحكومة تجاهلت الاجابة على السؤال ، وتمت زيارة الأسطول السادس الأمريكى فى حينها ، ولا زالت مستمرة مرتين كل عام •

وعلق نائب آخر^(١) على الحياد اللبناى يقول « لو كان حياد الحكومة اللبناية حياذاً صحيحاً بين الشرق والغرب ، لماذا اذن لا يلبى رئيس مجلس النواب دعوة الاتحاد السوفيتى لايفاد بعض أعضائه الى موسكو فى زيارة رسمية • ان هذه الدعوة وجهت منذ سنتين أو ثلاث سنوات وهى موجودة فى مكتب رئيس المجلس ، فليتفضل وليوفد وفداً الى موسكو وأنا مستعد للسفر اليها ، ولكن أعتقد أنهم لا يجرؤون على ذلك لأن لبنان بلد غير محايد لارتباطه بمبدأ أيزنهاور » •

الفصل الخامس

السياسة العربية

وصف أحد النواب اللبنايين السياسة العربية فى لبنان بقوله « ان العروبة ليست مشكلة ، ولكن المشكلة الكبرى هى مشكلة التجارة فى العروبة والتجارة فى لبنان ، وأن ميزة لبنان أنه يتسع لمختلف الآراء السياسية والاجتماعية ، ولا تضيره أية فكرة ولا أية رسالة مهما تناقضت هذه الأفكار وتلك الرسائل • ولكن الذى يضير لبنان هو الاتجار بتلك الرسائل ، ان المتاجرين بالعروبة يسيئون اليها أكثر من الذين يحاربونها ، وان كان لبنان من أول الداعين الى الفكرة العربية علماً وثقافة وواقعاً » •

وهذا الكلام صحيح من كافة زواياه ، فالعروبة فى لبنان تجارة رابحة سواء أنصارها أو بالنسبة لأعدائها ، والفكرة العربية هى مجرد فكرة انما خروجها الى الحيز الواقعى أمر عسير المنال ، لأنه سوف يجرأ البلاد ويقسمها الى معسكرات داخل الوطن الواحد •

ومن الضرورى أن نعرض الى تطور الفكرة العربية داخل لبنان، لأن ذلك سيلقى الضوء من الزوايا المختلفة على العوامل المساعدة والمعاكسة والمعركة فى سبيل تحقيق سياسة عربية متكاملة داخل الوطن العربى الكبير •

والفكرة العربية فى حد ذاتها ، وفى داخل الوطن العربى كله تواجه تحديات كبرى، عقائدية وسياسية فهى تواجه وتجاهل الشيوعية • ولذلك فانها تعنى تخطيط منهاج واضح ومفصل للاشتراكية التى

خامساً : اذا لم يكن هذا ممكناً فيما أعم .. فهل يعتبر رئيس الحكومة اشتراكه فى مؤتمر بلجراد اجراء من قبل اثبات الوجود وانقاذ المظاهر وحسب ؟

سادساً : كيف يستطيع لبنان على الصعيد الرسمى أن يحافظ على ثقة الدول غير المنحازة حين يتصرف مثل هذه التصرفات فيبدو أمام الكتلة الأفروآسيوية على صورة الدولة الغربية المتدخلة فيما لا يعنيه ؟ •

(١) من حديث للنائب ريمون اده نشر بجريدة الشعب فى ١٩٦١/٧/١١

(١) النائب على بزى - جلسة مجلس النواب فى ١٩٦١/٥/٣ •

تريد أن تبنى قواعدها استعداداً ، للمستقبل ، وهي أيضاً بحاجة للوقوف في وجه الاستعمار وأعوانه والقضاء على الرجعية ولن يتم ذلك الا بنضال ثورة ينتهي بنصر حاسم .

وفي لبنان تواجه الفكرة العربية هذين التحديين ، يضاف اليهما تحدياً ثالثاً لا يقل خطورة في أثره عن الآثار الناجمة عن العقيدة وعن الاستعمار ، وهذا التحدي يمكننا أن نطلق عليه اسم « التحدي الطائفي » والذي يتمثل في هجمات طائفية مستمرة على الفكرة العربية من خارجها ومن داخلها .

والفكرة العربية في لبنان تواجه اتجاهين متناقضين :
الاتجاه الأول ، يدعم الفكرة العربية ويعمل في سبيلها ويؤمن بأن التجاوب مع التيار العربي العام أمر ضروري بالنسبة لتقدم لبنان والمحافظة على كيانه .

والاتجاه الثاني ، يقف في وجه الحركة العربية ، ومؤيدو هذا الاتجاه لهم تاريخ متطور بالنسبة لهذا الأمر .
واستقراء التاريخ قبل الحرب العالمية الأولى يقودنا الى القول بأن لبنان بوجه عام كان أقرب الى الكفاح العربي ، والى الفكرة العربية منه اليوم .
ومن التاريخ أيضاً ، وبالنسبة للفكرة العربية نجد أن لبنان قد مر بمراحل ثلاث هي :

- ١ — دور ما قبل الحرب العالمية الأولى .
- ٢ — دور ما بعد الحرب وبسبب ظروف الانتداب انقسم لبنان الى شقين متناقضين متعاكسين .
- ٣ — بعد عام ١٩٤٣ عادت الفكرة العربية تتشغل فيما نص عليه الميثاق الوطني من أن لبنان « ذو وجه عربي » ثم أخذت هذه الفكرة تتطور مع الزمن وتتأثر بالأحداث وينعكس عليها تطور المنطقة العربية .

وكان من الممكن أن تسير الفكرة العربية في لبنان في طريق سوي الا أن وقوعها ضحية تيارات طائفية مشوهة حال دون استمرار السير الطبيعي .

وهذا يعطى الفكرة العربية في لبنان معاني غير المعاني الأصلية الموجودة فيها ، وهنا يمكن الإشارة الى نتائج ثورة ١٩٥٨ ووقوع الفكرة العربية ضحية هذه التيارات المشوهة ، واذا كان لوجود هذه التيارات أثر في إبعاد البعض عن هذا الاتجاه الصحيح ، فهي كذلك تشكل عقبة أمام وجود الجو المهيأ للتفاهم مع الجانب الانفrazالي دون أن يكون هناك سلسلة من ردود الفعل الطائفية التي تعيق أى تطور جماعي كلي للبنان نحو الفكرة العربية الصحيحة .

وهناك سبب آخر وهو أن الفكرة العربية ارتبطت بمحتوى اقتصادي واجتماعي جعلت بعض الفئات التي كانت تؤيد الفكرة العربية عاطفياً تنقلب عليها ، لأن هذه الفكرة تمس مصالحها . لهذا فقدت الحركة العربية جزءاً من التأييد العاطفي السابق وأصبح هؤلاء وان تغنوا بالشعارات من أخطر أعداء الفكرة العربية .

وفي هذا المجال لا يمكن أن ننسى دور الاستعمار في تركيز جهوده لايجاد المتناقضات بين حملة الشعار اللبناني وحملة الشعار العربي ، فحينما وضحت وتجسست القومية العربية كفكرة رائدة في المنطقة ، ظهر في نفس الوقت من ينادى بالقومية اللبنانية ووجوب حمايتها والحفاظ عليها من خطر القومية العربية .

وكان لهذه التناقضات أثر في تضليل فئة في لبنان سواء من الأخرى حفظاً لحقوقها وضماناً لاستمرار وجودها ، حتى أن كل فئة من الفئتين باتت تعتقد أنه لا استقرار لها الا بزوال الفئة الأخرى .
والذنب ليس ذنب الفكرة العربية ولكن الأساس في هذه المتناقضات هو الوهم الذي سيطر على أعداء هذه الفكرة ، ووجدت الرجعية في

تغذية هذا الوهم عنصراً هاماً في سبيل تحقيق مآربها .. على الأقل ان لم يكن داخل الوطن العربي ، فليكن في بقية منه .. وهو لبنان .

حاجة لبنان الى المحيط العربي :

ان دخل لبنان القومي لا يتوقف على ما يشتره ، ولا على مساعدات تأتيه بقدر ما يتوقف على ما يبيعه ويقدمه من خدمات يغدو بضمنها دخله القومي . وهو لا يبيعها لدول غربية أو شرقية الا بمقدار ضئيل لا يقاس أبداً بالمقدار الذي يبيعه للأقطار العربية .

وقد حدد البعض رأس مال لبنان فيما يلي :

- مناخ وهواء وجبال وزبائنه هم الشعوب العربية .
- علم وتعليم ومعلمون وأطباء وزبائنه هم العرب لا غيرهم .
- عمولة ما يشتره من الغرب بضمن ويبيعه للعرب بضمن أكبر .
- تفاح وحمضيات وفواكه وزبائنه سكان البلاد العربية .

« ان من يخيل اليه ان لبنان يستطيع ان يعيش ويتقدم ويعنى من مساعدات أمريكا ومن مبيعات الدول الأجنبية ، او من تبرعات المحسنين أو من ارساليات مغتربين .. أقل ما يقال فيه انه واهم » .

ان لبنان في توثيق علاقاته مع الدول العربية يربح ولا يخسر ، ومصصلحة لبنان المادية والحياتية والحفاظ على كيانه ووحدته الوطنية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً مع المصلحة العربية ، هذا بغض النظر عن الروابط التقليدية التي تربطه بالعالم العربي .

وقد قدر واضعو الميثاق الوطني هذا الوضع فشرحوا سياستهم العربية خلال الميثاق ، واتفقوا على أن يكون لبنان ذو وجه عربي وألا يطالب أو يتطلع فريق تجاه العرب مقابل ألا يتطلع الفريق الآخر تجاه الغرب .

على أن هذا الاتفاق لم يدم طويلاً ، إذ أن التطبيق العملي لهذه الفكرة أثبت عدم القدرة على المحافظة على التوازن ، فقد برز الخلاف في وجهات النظر حينما اعتقد الفريق الانعزالي أن الفكرة العربية في لبنان قد تجسدت ضمن مفهوم غامض لصيغة لبنان العربية، وأنه يكفي وصف لبنان بأنه ذو وجه عربي دون الغوص في أعماق هذه الفكرة أو محاولة إيجاد قاعدة تبرر لون هذا الوجه والأسس التي ترتكز عليها هذه العروبة . وبناء عليه برزت فكرة «لبنان الخالد» و «لبنان الأزلي» و «لبنان السرمدي» ، حتى أن المفهوم اللبناني الآن أصبح شيئاً مقدساً « مؤلهاً » وأصبح أقرب الى إطار الدين عن الواقع الغامض لمفهوم الدولة .

وفي نفس الوقت توهم الفريق الآخر أن العروبة في مفهومها الوطني الاندفاعي التاريخي التي تتشخص فيه حركة بعث العروبة ، قد نزلت في تفكير وشعور الفريق المقابل وأضحت نزعة متأصلة الى حد ما ، كمن يقيق على واقعه وعلى نفسه ، بينما كان عكس ذلك هو الذي حدث .

وكانت الأحداث العربية قد أخذت تتوالى وبرزت فكرة التحرر بموازرة نمو القومية العربية ، فظهرت بوادر القلق في لبنان وعاد التيار التقليدي يوحد صفوفه واتعشت فكرة الحماية الأجنبية في النفوس ، هذه الحماية التي تمثلت زمناً في فكرة الأحلاف السياسية والعسكرية . ثم كانت ثورة مصر التحررية وانطلقت منها الدعوة للقومية العربية وللوحدة بجدية وعزم ودعاية لم يشهدها فيما قبل الشرق العربي ،

ونمى وتطور الشعور بالاعتماد على النفس ، بازدياد القوى العسكرية والمعنوية والسياسية المضطرد .

وكانت أزمة السويس والهجوم الانجليزى الفرنسى المحك ومفترق الطرق وتلمست الأقليات فى الشرق فى هذه « الصليبية » الجديدة للغرب أملاً ما لبث أن تبدد سريعاً ، وبلغت موجة القلق اللاشعورى الذروة يوم أعلنت الوحدة السياسية بين القطرين المصرى والسورى وقيام الجمهورية العربية المتحدة . فأخذت الدعاية الأجنبية فى لبنان ، ودعاية عهد السيد كميل شمعون وحلف بغداد والأوساط الرجعية المسيطرة ، تصور هذا الحدث بأنه يتناقض تماماً مصالح المسيحيين فى الشرق عامة وفى لبنان خاصة . وأن الوحدة ستنتال — ليس فقط — من حرياتهم السياسية ومصالحهم الاقتصادية ، بل ومعتقداتهم أيضاً ، وستبدل ربما من مصيرهم كأفراد وكجماعة . ونشطت الدعايات الأجنبية فى هذا الاتجاه من تسميم رأى العام واثارة الصراع الطائفى والتضليل ، وكان لبنان ولا يزال موئلاً لأوكار الاستخبارات الأجنبية وزبانية العملاء .

وتشخصت هذه الملاحظات فى مفهوم الميثاق الوطنى الذى كان قد اعتبره المسيحيون — عن تصور خاطئ — أنه يشكل اعترافاً نهائياً ومطلقاً وأزلياً وغير مشروط — على حد تعبير بعض الزعماء الانعزاليين — بكيان لبنان واستقلاله عن المجموعة العربية ، بينما اعتبره الوطنيون والمحمديون تسوية مغلصة تهدف الى تعريب لبنان فى مقابل تأييد كيانه السياسى القائم .

وتدخل هذه التسوية فى سياق التطور الطبيعى للأوضاع المتبدلة فيه وتطور القضية العربية وأوضاع الشرق العربى عامة ، هذا من ضمن تصنيفهم واعتقادهم بأن للبنان طابعاً خاصاً^(١) ، يجب أخذه بعين الاعتبار وتكريسه على الأقل مدة طويلة من الزمن .

(١) لما كانت عبارة الطابع الخاص للبنان كثيرة التردد والاستعمال فأننا سنبين المقصود بها فيما يلى ، اذ شرح السيد كمال يوسف الحاج =

ولا شك أن المناداة بالطابع الخاص للبنان والاحتفاظ به ليس سوى تدعيم للطائفة فى نفوس البسطاء . وستعرض فيما يلى ارتباطات لبنان فى المجال العربى ، وسنبداً بالحديث عن علاقة لبنان بالجامعة العربية ، ثم علاقاتها بالجمهورية العربية المتحدة وأخيراً علاقاتها مع الجمهورية العربية السورية .

١ - لبنان والجامعة العربية

كان لبنان فى طليعة الذين أسهموا فى قيام الجامعة العربية ، وذلك بقصد تدعيم استقلاله من ناحية ، ولإيجاد نوع من التعاون مع باقى

= فكرة الطابع الخاص فى كتابه فلسفة الميثاق الوطنى ص ١٤٨ ما يلى : « من صالح الدول العربية أن تفرق بين المسيحية والصهيونية ، وهذا الفرق لا يتم الا بالتعاون مع الدول الغربية المسيحية للوقوف بقوة فى وجه الزحف الصهيونى ، وليس كلبنان من يستطيع أن يقوم حياتياً بهذا الدور الوسيط ، ووضع لبنان الحضارى الجامع بين سفيرين ضخمين من تزيخ الانسانية يؤهله للقيام بالتوفيق اللازم بين الغرب المسيحى والشرق المحمدى .

« أن الصهيونية على ضخامتها وما لنا من القوة فى العالم بحيث تعجز المحمدية وحدها عن القضاء عليها سياسياً ، وهو الأمر الذى يعزى ضرورة وجود لبنان كبلد مستقل يشتمل على طابع خاص من التعايش ، يل العيش بين الاسلام والنصرانية من أجل الصمود معاً فى وجه الصهيونية .

« ان مصلحة العرب أنفسهم لو أدركوا فعالية الدور الذى يستطيع لبنان أن يؤديه للعروبة تقضى بأن يدعموا استقلاله دعماً نهائياً ، امكانات لبنان هائلة فى مختلف أنحاء الدول المسيحية ، لقد برهن لبنان وما زال على أنه المدافع عن العروبة شرط الا تصطبغ بلون الاسلام فقط وألا تطلب الوحدة السياسية المبرمة . »

تعليق — هذا التعليق للوضع الخاص ينقصه المنطق ويجافى الحقيقة ، فاذ كان مجرد إعطاء لبنان صفة « الطابع الخاص » هو تكي تكون للعروبة والبلاد العربية حامياً ، فهل استطاع هذا الطابع منع الزحف الصهيونى « بامكاناته الهائلة فى مختلف أنحاء الدول المسيحية » . فهل استطاع لبنان أن يمنع الاعتداء الثلاثى من دول مسيحية ومن الصهيونية عام ١٩٥٦ ؟ هل استطاع لبنان أن يمنع الهجرة الى اسرائيل ويمنع الزحف الصهيونى اليها ، هل استطاع لبنان بما لديه — كمسيحي — من خطوة لدى دول الغرب المسيحية من أن يجد حلاً عادلاً لقضية اللاجئين الفلسطينيين واعادتهم الى ديارهم ؛ والحل معروف أنه فى يد الدول المسيحية . ان الطابع الخاص فلسفة ومجرد فلسفة .

الدول العربية من ناحية أخرى ، بدلا من الانضمام الى أى تكتل قد يغضب بعض لبنان •

وقد ظن بعض اللبنانيين اذ ذاك أن في اندماج وطنهم بالجامعة العربية مناسبا باستقلاله، وكان ضغط على الوفد اللبناني في مشاورات الاسكندرية من قبل بعض الهيئات اللبنانية المعروفة بميولها تجاه كل ما هو عربى ، وخوفاً على الوحدة الوطنية اللبنانية وافقت الدول العربية على أن يضاف للبروتوكول الذى قامت « الجامعة العربية » على أساسه ملحق اقترحه الوفد اللبناني يؤكد استقلال لبنان وعدم المساس به بأى حال من الأحوال .

والواقع أن لبنان مخلص في تعاونه مع الجامعة العربية ، فحتى الاتجاه الانعزالي يرى أن التعاون الأمل بين الدول العربية يجب أن يتم من خلال الجامعة بعيدا عن أى وحدة أو اتحاد .

ولا يمكن انكار الدور الذى لعبته الجامعة العربية بالنسبة للبنان ، اذ أنها ساندته منذ بداية نشأتها ، والدليل على ذلك أن أول قرار^(١) اتخذته الجامعة كان خاصاً بلبنان ، وكان القرار الثانى كذلك .

(١) فى الدورة الأولى للجامعة التى عقدت من ١١/٤ يونيو عام ١٩٤٥ صدر القراران التاليان :

الأول : خاص بضرورة حل النزاع بين سوريا ولبنان من جهة وفرنسا من جهة أخرى ، على أن تمثل الجامعة العربية فى أى مؤتمر يعقد لهذا الغرض الى جانب تمثيل سوريا ولبنان ، وأن يكون مفهومه أن كل مفاوضة فى هذا الشأن هى أساس على الاستقلال وسيادة الكاملين لهما .

الثانى : وقد اتخذ عقب اعتداء فرنسا على سوريا ولبنان وقد قرر المجلس : ١ - أن الحكومة الفرنسية قد اعتدت على سوريا ولبنان وعليها مسئولية ما وقع فيهما من قتل وتخريب وخسائر ٢٠ - أن بقاء القوات الفرنسية فى سوريا ولبنان يتنافى مع حقوق السيادة والاستقلال المعترف لهما بها . ٢ - أن وجود القوات الفرنسية فى سوريا ولبنان يعرض البلاد والأهالى بصفة مستديمة أى وجود مثل الحوادث الفجعة التى وقعت فى الأيام الأخيرة والتى حدث مثلها فى الماضى ٤٠ - أن وجود هذه القوات يحدث توتراً مستمراً فى علاقات فرنسا مع الجمهوريتين العربيتين يمتد الى بقية الأقطار العربية ، ويعيق المجهود الحربى ضد اليابان ، سواء كان =

ووقفت الجامعة وهو طرية العود فى وجه فرنسا مدافعة عن حقوق الشعب العربى فى سوريا ولبنان •

وهكذا ناصرت الجامعة العربية قضايا لبنان منذ فجر نشأتها ، وبادل لبنان الجامعة اخلاصاً فى الوفاء بالتزاماته •

الا أن الجامعة العربية انتهى بها الأمر بأن أصبحت مجرد جمع شمل حكومات متنافرة ، مما جعل لبنان يقوم بدور الوسيط تهدئة وترضية •

وحينما تريد الجامعة أن تخرج من دور السلبية التى تعيش فيها منطلقة الى طريق عمل ايجابى ، نجد أن الانعزاليين فى لبنان يعترضون طريقها ، وقد بدا ذلك واضحاً حينما وقع لبنان على معاهدة الدفاع المشترك ، ثم قامت ثأرتهم حينما أرادت الجامعة انشاء تنظيم خاص للمغتربين العرب فى دول المهجر وتنظيم صفوفهم للاستفادة منهم فى خدمة القضايا العربية بوجه عام • • حينذاك طالب الانعزاليون بخروج لبنان من الجامعة العربية •

= هذا المجهود لدول الجامعة أو حلفائها لذلك يؤيد المجلس طلب سوريا ولبنان الجلاء العاجل لجميع القوات الفرنسية عن أراضى الجمهوريتين • وهو حين يقرر ذلك لا يفكر مطلقاً فى احتمال بقاء قوات اجنبية أخرى فى بلاد الجمهوريتين العربيتين ، وقد أعلن البريطانيون من غير تردد عزمهم على سحب قواتهم من هذين القطرين •

يرى المجلس بعد فحص مسألة القوات المعروفة بالفرق الخاصة بما فيها القنصاة اللبنانية وغيرها ، أن هذه الفرق وما يتبعها من أسلحة وعتاد ومهمات ومنشآت والمصالح الأخرى هى لسوريا ولبنان ويجب تسليمها للقيادتين السورية واللبنانية لتكون تحت تصرف حكومتى الدولتين •

قرر المجلس أن يتخذ التدابير اللازمة وفقاً للمادة السادسة من ميثاق الجامعة لدفع الاعتداء الفرنسى ، وهو حين يتخذ هذا التدبير ، لن يدخر تضحية فى سبيل القيام بواجبه ، وهو يقوم بتنسيق الوسائل والمجهود المطلوبة على ضوء التطورات الدولية المحتملة ليصل بمعونة دول الجامعة للقطرين العربيين الى تحقيق غرضه وغرضها فى الاستقلال والسيادة وجلاء القوات الأجنبية عتھما •

« ويتناسى هؤلاء أن الجامعة وما ضمنتها للبنان من تعاون عربي دولي ضمن حدود السيادة والاستقلال تعتبر إحدى ركائز الاستقلال ودعائم كيان لبنان السياسي ، وينسى أو يتناسى هؤلاء أنه لولا نصره العرب في جميع أقطارهم لقضاي لبنان ولا انطلاقه ولتطوره السياسي والقومي لما استطاع أن يحافظ لبنان على استقلاله » (١) .

ونخلص الى القول بأن جميع الفرقاء اللبنانيين على اختلاف ميولهم واتجاهاتهم يجمعون على ضرورة بقاء الجامعة العربية والتعاون عن طريقها — وان اختلفت نظرتهم الى مدى هذا التعاون — واعتبارها دعامة لاستقلال بلادهم .

٢ — تطور سياسة لبنان العربية

استعرضنا فيما سبق السياسة الرسمية والواقعية التي سار عليها لبنان عقب استقلاله . الا أن هذه السياسة طرأ عليها انحراف في عهد الرئاسة الثانية ، وقد عبر البعض (٢) عن هذا الانحراف بما يلي :

« هدم كميل شمعون الميثاق الوطني اللبناني وفرق بين المواطنين وخلق مخاوف وهمية مريبة بين لبنان والجمهورية العربية المتحدة . وسمح بأن يكون لبنان مركزاً لتدبير المؤامرات ضد مصر وسوريا ، واتخذ أعوان بريطانيا من بيروت مركزاً للتآمر ضد القومية العربية .

« وأطلق العنان للصحف الموالية للغرب ولدول حلف بغداد بمهاجمة السياسة التحررية التي تسير عليها الجمهورية العربية المتحدة ووضع المصريين والسوريين تحت الرقابة الشديدة ، ودربت العناصر المناهضة للحكم الوطني في سوريا وسلحت بقصد إثارة الاضطرابات ، كما جعل لبنان مركزاً لتهديب الأسلحة الى القبائل والعناصر الموالية

(١) القومية العربية والوحدة الكبرى — أنور الجندي — ص ٢٤٦ .

(٢) المسيحية والقومية العربية ، عياد العبد المحامي ، ص ٣٦ .

للدول الاستعمارية في سوريا . واتصل هذا بإثارة النزعات الطائفية وأوهم الطائفة المسيحية بأنها مهددة دائماً ببطش المسلمين حتى تضطر الى الاعتماد على الدول الاستعمارية ، والحزب القومي السوري وحزب الكتائب ، ودفعها للتحرش بالطوائف الأخرى . وقبل مشروع أيزنهاور عام ١٩٥٧ مما وضع لبنان تحت سيطرة الاستعمار الأمريكي مباشرة ، وعقد اتفاقات سرية مع أمريكا تمنحها الحق في استخدام الموانئ اللبنانية وانشاء الطرق العسكرية .

« وقد تحدى شمعون الرأي العام العربي أثناء العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ فرفض قطع علاقات حكومته مع الدولتين المعتديتين (إنجلترا وفرنسا) واستنكار الرأي العام بكل طوائفه تمثل رسمياً في استقالة وزارة عبد الله اليافي بجميع أعضائها المسلمين والمسيحيين ، كما تمثل شعبياً في مظاهرات واحتجاجات دون جدوى » .

ثم قامت ثورة ١٩٥٨ لازالة هذا الاعوجاج الذي طرأ على السياسة اللبنانية ، وزال عهد منحرف وحل عهد جديد عمل على إيجاد التوازن بين السياسة الخارجية .

الا أن الأحداث توالى في المنطقة العربية ، واتسم موقف لبنان بالنسبة لتلك الأحداث بالحياد تارة والتغاضي عن كثير من الأمور تارة أخرى ، والقيام بدور الوسيط اذا ما استدعى الأمر ذلك . ومع حماسة العهد واتزانه فقد تكررت الاعتداءات المادية (١) ، والمعنوية على مؤيدي الجمهورية العربية المتحدة ولم تتحرك السلطات الا في الظاهر حفاظاً على الوحدة الوطنية وبالتالي حفاظاً على الكيان اللبناني .

(١) أثناء الوحدة بين مصر وسوريا كانت وفود لبنانية من المسلمين عادة تتجه الى دمشق لتهنئة الرئيس جمال عبد الناصر بعيد الوحدة وكان سكان قرية الكحالة الواقعة على الطريق بين بيروت ودمشق يعتدون عليهم باعتداءات صارخة وتكررت عدة مرات .

والواقع أن الميثاق الوطني لم يعد يصلح أساساً لعلاقات متطورة بين لبنان وبقية الدول العربية التي ترغبها الظروف الدولية على مزيد من التعاون والارتباط حتى تستطيع أن تكون كتلة قوية في المحيط الدولي *

وسنعرض فيما يلي إلى واقع علاقات لبنان مع بعض الدول العربية التي لعلاقاتها معها أثر مباشر سواء في الميدان الداخلي أو الخارجي *

وموضوع بحثنا سينصب على علاقات لبنان مع :

١ - الجمهورية العربية المتحدة (مصر) .

٢ - الجمهورية العربية السورية *

لبنان والجمهورية العربية المتحدة

في حديث^(١) للرئيس جمال عبد الناصر عن لبنان قال سيادته « اننى أريد أن يظل لبنان بلداً مستقلاً ، وأريد له أن يتمتع بسيادته » اننا نحترم المسيحيين اللبنانيين كل الاحترام ، فهم الذين أدخلوا الطابع العربي الى مصر ، وهم الذين حفظوا لنا لغة القرآن ، كل ما أريده من لبنان ألا يستخدم قاعدة للمؤمرات ضد الوطنيين وضد الجمهورية العربية المتحدة » وقد أكد ذلك الرئيس محمد أنور السادات .

واذا ما استعرضنا العلاقات بين لبنان ومصر نجد أنها مرت بمرحلتين :

أولاً : الفترة ما بين عامى ١٩٤٣ و ١٩٥٢ أى ما بين استقلال لبنان وقيام ثورة ٢٣ يوليو في مصر : وخلال هذه الفترة كانت العلاقات بين البلدين عادية لم تمر بأزمات ما ، بل بالعكس ساندت مصر لبنان الى أقصى حد حتى حصل على استقلاله الكامل في الوقت الذي كانت فيه مصر نفسها تعاني من التسلط البريطاني * كما أن مصر مدت للبنان يد المعونة في الانضمام الى الجامعة العربية ومهدت له السبل في الانضمام الى الأمم المتحدة *

ثانياً : الفترة الممتدة من الثالث والعشرين من يوليو عام ١٩٥٢ حتى الآن بما فيها عهد الوحدة بين سوريا ومصر : فقد أبرزت ثورة ١٩٥٢ مبادئ جديدة في المحيط العربي أدت الى زرع بذور الشك نفوس أحد شقى لبنان في نوايا مصر تجاه كيان بلده ، وبذلك بدأت الحرب الطائفية المستترة تعلن على مصر ، مما أدى الى مشايعة فريق — علانية — للخط السياسى الذى تسير فيه القاهرة وتعمل له ، أما الفريق الآخر فقد اتخذ موقف العداء من القاهرة دون سبب الا سيطرة الارهاب عليه *

(١) من حديث للرئيس جمال عبد الناصر مع أحد الصحفيين اللبنانيين ، القومية العربية ، أنور الجندى ، ص ٢٥١ .

وسنعرض للعلاقات بين البلدين خلال تلك الفترة من خلال حدثين هامين : هما الاعتداء الثلاثي على مصر ، وعهد الوحدة بين القطرين المصري والسوري .

(١) العدوان الثلاثي :

عندما وقع الاعتداء الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ثار الضيق الحر في كل مكان ، وكانت ثورته عملية وعنيفة في العالم العربي من مشرقه إلى مغربه حيث شعر كل عربي أن الاعتداء موجه إليه وأن في هزيمة مصر هزيمة له ولبلده ، وأن في انتصارها نصراً شخصياً له ولعروبه .

أما في لبنان فقد انقسم الرأي حول هذا الموضوع ، شطر يدافع عن عروبه بكل ما يملك من قوة وحماس ، وشطر آخر^(١) كان يجاهر بآرائه ومعتقداته التي تتلخص في تمنى زوال مصر ودمارها ، ومع ذلك لم تتخذ مصر أية خطوة في سبيل الحد من هذه الكراهية .

(١) عبر عن هذا الشطر الرئيس جمال عبد الناصر في خطاب له في دمشق عام ١٩٦١ بقوله « كل من يقرأ الجرائد التي ظهرت في بيروت سنة ١٩٥٦ وقت العدوان هي جرائد الاستعمار التي كانت تصدر بالعربية وتحرمها أقلام الاستعمار ، لقد كانت تهلل لبريطانيا وفرنسا الأم الحنون لأنها تهاجم مصر وتضربها بالرصاص ، هذه الجرائد ماذا يمكن أن تقول عنها ، جرائد حزب الكتائب . نقرأ جريدة العمل في سنة ١٩٥٦ ، كان هو قفها التشفي والفرح وكان يبدو أن حزب الكتائب لا يريد لمصر إلا الدمار ، لأن الأم الحنون فرنسا هي التي تهاجم ولأن مصر العربية هي التي اعتدى عليها فكانت ترى أن الموت للعروبة والقومية العربية والنصر لفرنسا .

« هذه هي كل العقبات في وجهنا ، في وجه القومية العربية والوحدة العربية ، ولكن ماذا كانت النتيجة ، انتصرنا في مصر فابتهج الشعب العربي في مصر وسوريا وفي كل مكان ، والشعب العربي في لبنان الذي لم يمكن أعوان الاستعمار من أن يجعلوا لبنان للاستعمار مقراً أو ممراً خذناً ، .

(ب) الوحدة :

عندما تمت الوحدة بين مصر وسوريا^(١) وقامت الجمهورية العربية المتحدة في فبراير عام ١٩٥٨ ، كان لبنان يجتاز مرحلة من أصعب مراحل تاريخه الحديث بسبب الخلافات الداخلية ومضاعفات الصراع الخارجي الدائرة في الشرق الأوسط والتيارات الدولية والعربية المتباينة .

وكان اللبنانيون منقسمين إلى فئتين — كالعادة — يغلب على كل فئة طابع انفعالي هو مزيج من روااسب وأخطاء السياسة اللبنانية الداخلية ومن التحيز لأحد التيارين المتصارعين في الشرق الأوسط ، أي تيار التحرر من الغرب وما يستتبعه ذلك من معارضة لسياسته ومشاريعه ، وتيار التعاون مع الغرب وما يستتبعه من التمسك بالنظم والأوضاع التقليدية .

لذلك عندما قامت الوحدة تجاوب معها أحد الفريقين يومذاك بالنسبة لالتقاء قاداته السياسيين والعقائديين مع قادة الوحدة ، ولانجذاب الجماهير نحو ما تمثله الوحدة من حيث المعاني العميقة ومن حيث المناسبة السياسية . أما الفريق الآخر المتخوف من مضاعفات التيسار المعادي للغرب وللأوضاع التقليدية في الشرق العربي وفي لبنان ، فقد استقبل الوحدة بشعور متزايد من القلق على المصير ، ولا سيما بعد أن عرف المستفيدون من موجة التخوف من سياسيين وأصحاب المصالح كيف يصورون الوحدة بين مصر وسوريا كخطوة أولى يتبعها حتمًا ضم لبنان إلى هذه الوحدة .

وجاءت الأحداث الدامية التي غرق فيها لبنان عام ١٩٥٨ لتزيد شقة الانقسام بين اللبنانيين ولتجعل من الوحدة حجة أو سبباً في طرح قضية لبنان والكيان اللبناني على بساط البحث بين اللبنانيين .

(١) نحن والعالم ، باسم الجسر ، عدد فبراير ١٩٦٢ .

وقد مرت العلاقات بين لبنان وحكومة الجمهورية العربية المتحدة على الصعيد الرسمي بمرحلتين :

مرحلة الخصومة بينها وبين العهد السابق التي أدت الى انجازها بجانب الثورة المسلحة التي قامت ضد العهد السابق . ومرحلة العلاقات الودية التي بدأت بانهاء العهد السابق .

هذا على الصعيد الرسمي *

أما على الصعيد الشعبي : فقد أحدث قيام الجمهورية العربية المتحدة نتائج عديدة متناقضة من جهة ، وغير مرتبطة ارتباطاً مباشراً بمعنى الوحدة ، بل كان صدى النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي طبقته الثورة العربية في مصر وعلى حدود لبنان .

من هذه النتائج أن مضاعفات الخلاف الاقتصادي — وربما النفسي — بين دمشق وبيروت أضيفت الى مضاعفات فكرة الوحدة العربية والمبادئ الاشتراكية التي تتضمنها القومية العربية الحديثة التي أصبحت أساس ومنطق الوحدة بين مصر وسوريا تحت قيادة الرئيس جمال عبد الناصر . فأصبح الفريق من اللبنانيين القائل بالقومية اللبنانية والساعي الى تدعيم الكيان يعتبر قيام الجمهورية العربية المتحدة يشكل خطراً على الكيان . وهكذا تحول الشقاق الداخلي والخلاف بين الساسة والأحزاب من خلاف على تجديد الرئاسة أم عدم تجديدها الى خلاف بين القومية العربية والكيان اللبناني ، بين الجمهورية العربية المتحدة كفكرة ونظام ومركز للوحدة العربية وبين لبنان كفكرة ومركز لوضع خاص .

واستطاعت السياسة واستطاعت الدول المناوئة للجمهورية العربية المتحدة وللرئيس جمال عبد الناصر من عربية وأجنبية — عند نشوب الثورة المسلحة في لبنان — أن تجعل من الصراع القائم سياسياً وشعبياً في لبنان صراعاً حول مصير لبنان وكيانه .

ولكن الثورة جاءت تنفي أسس تيار التخوف على الكيان اللبناني من الوحدة بالذات ، ذلك أنه خلال الأشهر الثمانية التي عصفت أحداثها باللبنانيين لم تطرح قضية الكيان أو الاستقلال أو مبدأ السيادة اللبنانية على بساط البحث أو الجدل . وبالرغم من شبه استقلال بعض المناطق اللبنانية عن الدولة — حيث الأكثرية لا تتخوف من فكرة اوحدة أو بالأحرى لا تجد في المبدأ خطراً — لم تبرز أي مطالبة لا تلميحا ولا تصريحاً يستدل بها على الرغبة أو العمل للوحدة ، بل ان ما اعتبر أهدافاً للثورة وتجلت في المطالب التي تقدم بها قواد الثورة لم يأت على ذكر الوحدة ، بل كان كل ما طوّل به بالإضافة الى الاصلاحات الداخلية هو « العلاقات الودية الأخوية مع الدول العربية » .

العلاقات الاقتصادية بين البلدين :

قد تعارض مخططات بناء المجتمع الاشتراكي في الجمهورية العربية المتحدة فعلياً ونظرياً مع مخططات حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في لبنان بالنسبة لاختلاف الأوضاع البشرية وتنوع المجتمعات .

ومن هنا يبدو أن نقطة الضعف المنطقية في العلاقات بين بيروت والقاهرة ليست متصلة بمبدأ الوحدة أو الثورة ، بل في اختلاف مخططات الوصول الى الأهداف العميقة ذاتها ، أي إقامة مجتمع يسوده الرخاء والعدالة والديمقراطية . فالأوضاع الاقتصادية الاجتماعية في لبنان بالرغم من بعض الظلم الاجتماعي الممتد الى قسم غير ضئيل من اللبنانيين ، أصبحت واقعاً لا يمكن تجاهله لا من قبل المسؤولين اللبنانيين اياً كانوا وأياً كانت عقيدتهم السياسية ، ولا من قبل المسؤولين السياسيين والعقائديين في الجمهورية العربية المتحدة.

« الا أن هذا الواقع لا يشكل أى تهديد سياسى اللهم سوى ما تتيحه أوضاع حرية انتقال الأشخاص ورأس المال فى لبنان من فرصة للعلاء أو العاملين ضد الجمهورية العربية المتحدة • ولكن سياسة لبنان الرسمية المعلنة بل ومصلحة لبنان تقضى بمقاومة هذه النشاط ، والقضية قضية بوليسية يمكن — بل ويجب — أن تتعاون السلطات فى البلدين عليها •

« أما على الصعيد الاقتصادى والاجتماعى فنجاح التجربة الحرة فى لبنان يجب ألا تعنى أنها الطريقة الأفضل لحل المشاكل العربية بالنسبة للجمهورية العربية المتحدة أو لغيرها ، كل ما أدت اليه أو تؤدى اليه هو ازدهار لبنان اقتصادياً ، هذا الازدهار — الذى سينتهى يوماً الى توزيع عادل للثروة — تستقيم عنده الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية اللبنانية عند الحد الذى تسعى اليه الجمهورية العربية المتحدة (١) •

ومع أن للجمهورية العربية المتحدة سياسة اقتصادية حازمة « الا أن المسؤولين فى مصر بالرغم من سياسة التقشف والتوجيه الاقتصادى ، استجابوا لمعظم طلبات لبنان ، معتبرين أن التضحية المالية البسيطة بالنسبة لاقتصادهم انما توازى الربح المادى الذى يجنيه لبنان والذى من شأنه أن يبقى على شعور الاخاء بين الشعبين » (٢)

اهداف سياسة الجمهورية العربية المتحدة :

منذ أن قامت الوحدة بين مصر وسوريا لم تتوقف بعض الصحف الطائفية فى لبنان عن الافتراء والهجوم المكشوف على الجمهورية العربية المتحدة وقادتها • ولم تحاول الجمهورية العربية المتحدة التدخل فى شئون لبنان أو مجرد الاحتجاج الرسمى على الطعن والهجوم ، ولكن الهجوم استمر يزداد عنفاً يوماً بعد يوم مما اضطر رئيس الجمهورية

(١) نحن والعالم ، عدد فبراير ١٩٦١ •

(٢) نحو لبنان جديد ، باسم الجسر ، ص ٣٨ •

العربية المتحدة (١) الى أن يعلن فى خطاب له « بأن الجمهورية العربية المتحدة سند للبنان ضد الاستعمار وسند لها ضد اسرائيل •• اننا نحافظ على وحدة لبنان الوطنية كما نحافظ على وحدتنا الوطنية ، وسنكون دائماً للبنان السند الأكبر وسنكون دائماً للبنان الأخ الشقيق •

« اننا حين نتكلم عن الوحدة العربية فقد أعلننا أن الوحدة العربية هى تعبير عن توحيد الشعب العربى وهذا التوحيد كان يجرى ويسير على مر الزمن فاما تضامن أو وحدة أو اتحاد ، قلنا اننا نريد لكل بلد عربى الاستقلال الكامل ولا يمكن أن تقبل الاتحاد الا اذا أجمع أى بلد عربى على الاتحاد ، لأن قبول الوحدة بدون الاجماع معناه خلل فى الوحدة الوطنية التى نريدها أن تجرى بين أبناء أمتنا •

« لقد هوجمنا فى لبنان طوال السنين الماضية • وكان الهجوم الذى وجه اليها من بعض الفئات يستهدف تفتيت جمهوريتنا والدس عليها والطعن فيها وفى مبادئنا وأشخاصنا ، وكنا نسكت •• من أجل الوحدة الوطنية فى لبنان ، لأن الوحدة الوطنية فى لبنان عزيزة علينا ، وكل فرد من شعب لبنان عزيز علينا كغيره من أبناء الجمهورية العربية المتحدة ، ولا يمكن بأية حال من الأحوال أن نعمل أى عمل يؤثر فى وحدة لبنان الوطنية لأنها جزء من الوحدة العربية الوطنية ، ونحن باستمرار نشعر بالعزة والاعزاز للوحدة العربية الوطنية •

« قد نكون دولاً عربية مستقلة ، ولكن تجمعنا وحدة عربية قومية ، هذه الوحدة العربية القومية هى التى تدعو شعب دمشق لأن يهب لينجد شعب بيروت ، وتجعل شعب لبنان يهب لنجدة شعب سوريا •

(١) فى زيارة لوفود اللبنانية لدمشق لتهنئة الرئيس جمال عبد الناصر بعيد الوحدة يوم ٢٧ فبراير ١٩٦١ ألقى السيد الرئيس خطاباً جامعاً انصب معظمه على العلاقات بين ج • ع • م ولبنان •

الانفصام الطائفي على العلاقات بين البلدين ..

خلال عهد الوحدة ركزت الأحزاب الانفصالية جهودها بمؤازرة الرجعية والاستعمار لتفتيت وحدة الشعبين المصري والسوري ، ولم يتورع الانفصاليون عن الكيد للجنح العربي في لبنان الى الحد الذي وصل فيه الى الاعتداء المسلح^(١) ، مما اضطر السيد الرئيس جمال عبد الناصر الى توجيه انذار^(٢) لحزب الكتائب محذرا اياه من التماذي في الخط الذي رسمه له الاستعمار .

(١) حدث في ٥ مارس عام ١٩٦٦ أثناء توجه بعض وفود اللبنانيين الى دمشق للمشاركة في أعياد الوحدة أن اعترض طريقهم بعض سكان قرية « الكحالة » وفتحوا عليهم نيران مدافعهم الرشاشة مما أدى الى سقوط كثير من الجرحى ، وكان حزب الكتائب يتزعم حركة العنف والكراهية هذه .

(٢) أهم النقاط التي تعرض اليها السيد الرئيس في خطابه بهذه المناسبة في ١٩٦٦ هي :

- « اتباع حزب الكتائب نفس الوسائل التي تتبعها اذاعات الدس واسرائيل والاستعمار .

- أنه لا عمل للحزب الا التشكيك في الوحدة وفي القومية العربية وأن سياسة الحياذ الايجابي ليست من وجهة نظره سوى دعوة زائفة لأنها تعبر عن الانحياز .

- كانت هناك أوامر من الاستعمار تسيره ، وتريد أن تجعل من هذه الفئات في لبنان عناصر تعمل على مهاجمة الوحدة دائماً ، فقد جاولوا بالطائفية أن يبنوا بذور الطائفية في الجمهورية العربية المتحدة .

- أن رئيس هذا الحزب وزير في الوزارة اللبنانية ، ونحن في هذه الأيام كلها ، حتى الأيام التي كانت تتطلب مشاورات مع حكومة لبنان ، حتى حينما قررت أن أذهب الى الأمم المتحدة ، تشاورت مع رؤساء دول ورؤساء حكومات في مشارق الأرض ومغاربها ، ولم أتشاور مع حكومة لبنان حتى لا يقولوا أننا نجعل منهم عملاء واتباعاً ، ويستطيع هذا الوزير أن يدلنا على أي رسالة أرسلت الى الحكومة اللبنانية لنفرض عليها رأياً أو حتى لنقترح عليهم شيئاً . وكل هذا يجري بيننا وبين كثير من الدول ، ولكن مع الحكومة اللبنانية لا يجري هذا خوفاً من أن يقول أحد منهم أننا نريد أن نفرض رأياً ، وهم بهذا يتعللون حتى يظهروا للشعب لبنان - الشعب الصغير - أن الجمهورية العربية المتحدة جمهورية كبيرة تريد أن تفرض عليه ارادتها ، أن هذا الكلام كلام باطل يراد به خداع شعب لبنان ، وهو ترديد لاذاعات الاستعمار وما تقوله اسرائيل .. أننا منذ اليوم سنقابل الاساءة بالاساءة ، ولن نتوانى في حماية بلدنا والدفاع

وقد كان هذا الرد كفيلاً بأن يحدث رد فعل بعيد المدى في لبنان على الصعيد الشعبي مما أدى الى بحث العلاقات بين البلدين على الصعيد النيابي وقد فتح هذا البحث الباب لمعرفة أثر شخصية الرئيس جمال عبد الناصر في لبنان .. وسوف تفصل ذلك فيما يلي :

العلاقات على الصعيد النيابي :

أثيرت في لجنة الشؤون الخارجية^(١) بمجلس النواب اللبناني الأزمة التي مر بها لبنان عقب خطاب السيد الرئيس جمال عبد الناصر . وذلك حينما تقدم أحد النواب بسؤال الى الحكومة مستفسراً عما اذا كانت الحكومة اللبنانية تعتبر أن لبنان قد تدخل في سياسة الجمهورية العربية المتحدة أو العكس .. فان كان هناك فعلاً تدخل من لبنان فعليه أن يعتذر ، واذا كان التدخل من الطرف الآخر فمن الضروري أن تأخذ الحكومة موقفاً وتوضح الأمر .

وقد أجاب وزير الخارجية بأنه لا يعرف بأن تدخلًا قد حصل من جانب لبنان ، أو أن تدخلًا مماثلاً حصل من جانب الجمهورية العربية المتحدة في شؤون لبنان الداخلية ، وأنه يجب على الجميع الانصراف الى الإبقاء على الوحدة الولنية الدائمة التي كانت مبرر قيام لبنان حتى الآن والتي هي وحدها قادرة على صيائه في كل وقت^(٢) .

وأمام نفس اللجنة تقدم أحد النواب^(٣) باقتراح يقضى بتشكيل

عن مصانحن ووحدة الوطنية ، وسنسير في طريقنا لنندوس الاستعمار وأعوان الاستعمار ونرفع راية القومية العربية .

(١) جلسة ١٩٦١/٣/٢ .

(٢) أضاف وزير الخارجية « ان البحث في هذا الموضوع لا يجدي ، واننا نحمد الله على أن كل غمامة تلبت في الجو قد زالت وستبقى علاقتنا مع الجارة الكبرى علاقات ود واءاء مستمرة » وقد وافقت اللجنة على استدال الستار على الموضوع .

(٣) تقدم النائب عدنان الحكيم رئيس حزب النجادة باقتراحه هذا في ١٩٦١/٢/٢٣ .

وفد برلماني لزيارة الرئيس جمال عبد الناصر وتهنئته بعيد الوحدة ،
الا أن نائبين اعترضا على ذلك^(١) ، ولكن رغم اعتراضهما وافقت
اللجنة بأجماع الآراء بعد انسحاب النائبين وتآلف وفد لبناني وسافر
في اليوم التالي الى دمشق .

أثر الرئيس جمال عبد الناصر في لبنان :

الواقع الذي لا جدال فيه أن شخصية الرئيس جمال عبد الناصر
لها أثرها في مختلف الأوساط اللبنانية ، مع اختلاف هذا الأثر طبقا
لاتجاهات كل جهة ، فعقب معظم خطب سيادته تقوم محنة في لبنان .
أما المحنة فهي هذه الأزمة التي نشأت على أثر خطب الرئيس
جمال عبد الناصر ، والتي اهتزت لها الأوساط الاقتصادية والتجارية
والمالية كما اهتزت لها أوساط السياسة والسياسيين ، ووقف لبنان
على أبواب حوادث وأحداث لو انفجرت لعادت البلاد الى أقسى مما
مرت به عام ١٩٥٨ .

ونجد في لبنان من يقدس شخصية الرئيس جمال عبد الناصر
باعتباره الرمز لكرامة العربي الذي وقف في وجه الاستعمار دون أن
يهاب بطشه وغدره .

وهناك فئة تؤيده ، لأن هذا التأييد بالنسبة لها رأس مال سياسي
وغير سياسي تحرص على تنميته وازدهاره وتوسيع نطاقه .. وهؤلاء
يطلق عليهم المتاجرون بصداقة عبد الناصر .

(١) حجة النائبين المعارضين هي : ١ - أن الجمهورية العربية
المتحدة لم ترسل وفداً نيابياً لتهنئة الرئيس شهاب بتسلمه مهام رئاسة
الجمهورية .
- أن الجمهورية العربية المتحدة لم تبادر بإظهار عواطفها نحو لبنان
في المناسبات المختلفة .
- أن رئيس جمهورية ج.ع.م هاجم لبنان وصحافتها ومن غير
المعقول الذهاب الى دمشق لتهنئته على ذلك .

وفئة ثالثة تبنى رأس مالها السياسي على خصومته وتجريحه ،
وهؤلاء هم المتاجرون بعداوة جمال عبد الناصر .

ومن الطبيعي جدا أن يتعدد الرأي وتنوع العقائد في أي
موضوع من المواضيع التي تمس سياسة لبنان سواء كانت داخلية أم
خارجية ، ولكن ذلك كله لم يكن نقطة ضعف في الحياة اللبنانية العامة
يوما من الأيام ، لأنها تتسع عادة لهذا النوع وهذا التعدد ، غير أن
الضعف الذي يشكو منه لبنان اليوم سببه ارتباط الآراء والعقائد فيه
بعقلية الاستغلال والمصلحة الشخصية .

وإذا كان بين اللبنانيين من يرى في سياسة الرئيس جمال عبد
الناصر مالا يراه فريق آخر ، فالأمر الذي أجمع عليه اللبنانيون جميعا
هو أن شخصية جمال عبد الناصر قد أحدثت أثراً واضحاً في تطوير
عقلية المنطقة وجعلها تؤمن بمبادئ جديدة لا يمكن أن يقف أي حائل
في سبيل انتشارها وامتدادها .

وهكذا نجد أن علاقات لبنان مع الجمهورية العربية المتحدة
ترتبط الى حد كبير بعاملين :

أولاهما : شخصية الرئيس جمال عبد الناصر^(١) بما تثيره من
مفاهيم مختلفة لدى مختلف الفئات .

(٢) كتب سليم اللوزي في مجلة الحوادث بتاريخ ١١/٥/١٩٦٢
حول هذا الموضوع ما يلي :

« ان تأثير عبد الناصر على الجماهير الاسلامية في لبنان يجب أن
يستفيد منه كل زعماء الموارنة الذين يريدون «لبنان المنعة والقوة» ، وذلك
لمصلحة الوحدة الوطنية في لبنان ، بدلا من ترك نواب المسلمين يتاجرون
بنفوذ عبد الناصر لمصالحهم الشخصية والسياسية وتدعيم زعاماتهم
الاقطاعية والطائفية المنهارة . »

« ان عبد الناصر زعيم وطني في كل أنحاء العالم العربي فلماذا
نصر على اعتباره زعيما طائفيًا في لبنان . »

« نحن نعتقد أن في إمكان اللبنانيين المخلصين الذين يريدون لهذا
البلد أن يكون له دور حضاري ايجابي في العالم العربي ويحرصون على
أن يبعدوا أخطار الحرب الباردة الدائرة في الشرق الأوسط عن التلاعب
بوحدة الوطنية ، أن يستفيدوا من تأثير عبد الناصر على الجماهير الاسلامية
في لبنان لمصلحة الوحدة الوطنية في لبنان . »

وثانيهما : تطور الأنظمة الاشتراكية في الجمهورية العربية المتحدة وانعكاسها على لبنان ومحاولة بعض الفئات استغلال تلك الانعكاسات لمصلحتها في بعض الأحيان ، أو لمحاولة عرقلة سير العلاقات الودية في مجراها الطبيعي بين البلدين •

الا أنه بوجه عام نرى أن العلاقات بين البلدين تسير في طريق يتجنب عادة وقوع الأزمات بينهما ، ولا يحد من تطور العلاقات الا مصلحة كل دولة في المحافظة على حماية أنظمتها وبناء اقتصاديتها •

والواقع أن الفهم العميق المتبادل بين الطرفين - لواقع الطرف الآخر - قد ساعد كثيراً على تنمية العلاقات الودية ونموها •

ولما كانت سوريا - في فترة من الفترات - جزءاً من الجمهورية العربية المتحدة • بالاضافة الى أن ما يحدث في سوريا ينعكس بالطبيعة على لبنان منذ أجيال عدة ، لذلك نجد لزماً علينا أن نعرض للعلاقات بينها وبين لبنان •

لبنان وسوريا

سبق القول بأن سوريا ولبنان كاتتا في نطاق وحدة اقتصادية تامة في عهد الانتداب الفرنسي الذي استمر قرابة ربع قرن • وكان الكفاح المشترك الذي جمع بين رجال الحكم في سوريا ولبنان عاملاً أساسياً في ارتباط مصير كل بلد بالآخرى وتحسين العلاقات بينهما • فلما حدث انقلاب عام ١٩٤٩ في سوريا ثم مقتل رياض الصلح رئيس وزراء لبنان في العام التالي •• اشتد عقبها التجاذب والقطيعة بين البلدين •• حيث لم ترد سوريا أن تظل الى الأبد تحت رحمة السياسة الاقتصادية اللبنانية ، ووجدت أنها لكي تبني نفسها لا يمكن أن تبقى على سياسة الباب المفتوح دون حواجز جمركية تحمي منتجاتها ، فعرضت على لبنان فكرة قيام وحدة اقتصادية شاملة يكون فيها النقد والجمارك والتشريع الاقتصادي موحداً ، ويكون أساس التشريع مصلحة البلدين • ويحدد الاستيراد في نطاق ذلك ، الا أن لبنان رفض العرض خوفاً من تطور الوحدة الاقتصادية الى وحدة سياسية •

وكانت نتيجة ذلك أن قام بين سوريا ولبنان ما عرف «بالقطيعة» التي تضرر من جرائها البلدان ، الا أن ضرر لبنان كان أشد وأقسى ، فقد أصبح محاصراً غرباً بالبحر الأبيض المتوسط وشمالاً وشرقاً «بالقطيعة» وجنوباً بإسرائيل •

ولما بدأت آثار تلك السياسة يتضخم مفعولها في لبنان ، بدأت الأوساط الاقتصادية تحبذ الوحدة الاقتصادية الشاملة تخلصاً من أضرار القطيعة وشدة وطأتها ، ولم يختلف على هذا الأمر أى اقتصادى صناعى أم تجارى وحبذاها الزراع وتجاوبت الحكومة مع مطالب الشعب

وتقدمت الى الحكومة السورية بمشروع للوحدة الاقتصادية (١) . الا أن هذا المشروع لم يكتب له التنفيذ ، لأن الانعزاليين على اختلاف درجاتهم ومراكزهم بدأوا يعلنون الحرب عليه ، مما جعل الحكومة اللبنانية تحجم عن الاستمرار في اتخاذ أى خطوات ايجابية نحو الوحدة الاقتصادية مع سوريا .

ولكن الضغط الشعبى وسوء الأحوال الاقتصادية في لبنان أرغم المسؤولين على معاودة الاتصال مرة أخرى بالحكومة السورية وابداء الاستعداد للنظر في مشروع الوحدة الاقتصادية السابق ، وطلب اللبنانيون عقد اتفاق مؤقت لمدة ستة أشهر تخفف به القطيعة ويسر به تبادل المنتجات ريثما تتم دراسة المشروع ويصل الى مرحلته التنفيذية ، واستجابت الحكومة السورية الى هذا العرض ثم عينت اللجان من الجانبين للدراسة .

ومرت سنوات واللجان تؤلف والاتفاق المؤقت يجدد والاجتماعات تعقد للدراسات والأبحاث ووضع اللوائح وتعديلها ثم مراجعتها . الخ . ويشد الضيق أحيانا في أوساط لبنان التجارية وتذهب وقود منها لمقابلة

(١) تضمن المشروع النقاط التالية :

- (أ) جعل البلدين منطقة جمركية واحدة تخضع لاجراءات موحدة .
- (ب) توحيد التعرفة والتشريع والأنظمة والادارة المطبقة في كل منها .
- (ج) تنسيق سياسة الاستيراد والتصدير وتوحيد الأنظمة المتعلقة بها .
- (د) عقد الاتفاقات التجارية واتفاقات المدفوعات مع البلدان الأخرى بصورة مشتركة أو نصوص متماثلة .
- (هـ) توحيد تشريع الضرائب والرسوم الجمركية والبلدية المتعلقة بالصناعة والتجارة والعقارات وتوظيف الأموال .
- (و) تنسيق السياسة المالية والنقدية وتوحيد أنظمة النقد والقطع والمصارف .
- (ز) انشاء مجلس اقتصادى مشترك للإشراف على شئون الوحدة .
- (ح) تنسيق السياسة المتعلقة بالتجارة الداخلية والصناعة وتوحيد التشريع الاقتصادى بشكل يكفل لأرباب التجارة والصناعة والمهن الحرة في البلدين شروطا متكافئة وتوحيد تشريعات العمل فيما يتعلق بالأعباء الاجتماعية التى تؤثر فى تكاليف الانتاج .

المسؤولين في سوريا ثم تفرج الأزمة فترة لكى تعود مرة أخرى كوسيلة من وسائل الضغط السياسى السورى على لبنان .

والمعروف أن اجل الحكومات اللبنانية عادة قصير لا يتعدى العام الا فيما ندر من حالات ، وكل حكومة تاتى تعلن عن عزمها الأيد على تنفيذ الوحدة الاقتصادية التسامنه ، ثم تتجدد اللجان والاجتماعات والدراسات والتصریحات والعهود والتوكيدات ، وتمضى الأشهر الستة فيجدد الاتفاق المؤقت ستة أشهر أخرى على أمل الوصول الى نتيجة ايجابية خلالها ، مما غدا شيئا روتينيا خلال السنوات التى سبقت عهد الوحدة بين سوريا ومصر .

العلاقات بين البلدين في عهد الوحدة :

ثم قامت الوحدة السياسية بين مصر وسوريا وظهر في الوجود العربى دولة كبرى هى الجمهورية العربية المتحدة ، ومرت العلاقات بين البلدين بمراحل سبق أن تعرضنا لها عند الحديث عن علاقات لبنان مع الجمهورية العربية المتحدة .

ثم وقع الانفصال بين مصر وسوريا في ٢٨ سبتمبر عام ١٩٦١ ، وهللت له بعض الأوساط ، وشعرت الأوساط الأخرى بنكسة قوية لآمالها التى جسدها الوحدة .

وعادت العلاقات بين سوريا ولبنان الى سابق عهدها كما سيأتى ذكره .

العلاقات بين البلدين بعد الانفصال :

(من ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ الى ٨ مارس ١٩٦٣) .

تميز الحكم داخل سوريا في تلك الفترة بعدم الاستقرار ، فقد توالى على الحكم خمس وزارات ، وفقد الحكام ثقة المحكومين واتجه الشعب السورى بمعظم طوائفه - عدا الرجعيين والرأسماليين

وأصحاب المصالح - الى التخلص من نظام الحكم القائم مطالباً بالعودة الى الوحدة .. وقد انعكس عدم الاستقرار على وضع العلاقات بين سوريا ولبنان .

وظهرت السياسة التقليدية اللبنانية بانعكاساتها المتناقضة خلال تلك الفترة .. اتجاه يؤيد الحكم القائم ويطالب الحكومة بالتعاون مع النظام الجديد ، واتجاه يقف ضد أى تصرف إيجابى تتخذه الحكومة اللبنانية تجاه الحكم الجديد فى سوريا .

ومع ذلك سافرت وفود التجار من لبنان الى سوريا ، وتبادلت الدولتان على الصعيد الرسمى والانغزالى الوفود والزيارات والاجتماعات ، الا أن طابع انحذر كان يسيطر على تصرفات المسؤولين اللبنانيين ثقة منهم بأن الوضع القائم فى سوريا مصيره الزوال .

واعتبر المسؤولون فى سوريا أن موقف لبنان الرسمى هذا ان هو الا دليل على عدم رغبة لبنان للتعاون معهم . فعادت أصوات القطيعة تتخطى الحدود ، وبدأت بشائرها وتذررها تهدد وتضغط على لبنان فى المناسبات المختلفة ، وتفادى المسؤولون فى لبنان بحث العلاقات بين البلدين على الصعيد النيابى ، وكانت تبحث دائماً مع المراجع العليا فى أضيق نطاق تفادياً من استغلال البعض - مؤيداً أو معارضاً - لتلك الفترة الحرجة والموقف المتأزم فى حياة لبنان .

وكان أهم حدث بين البلدين خلال تلك الفترة حادث توقيف السيد صبرى حماده^(١) رئيس مجلس النواب اللبناني على الحدود السورية أثناء عودته من تركيا ، ولم تستطع حكومة لبنان أن تكبح جماح النواب أو الصحافة فقامت أزمة طاحنة بين البلدين ووضعت العلاقات صراحة على بساط البحث .

(١) أثناء عودة السيد صبرى حماده من تركيا بطريق البر فى ١٧ نوفمبر عام ١٩٦٢ ، قامت السلطات السورية بتوقيفه على الحدود ومنعه من الدخول بحجة أن اسمه مقيد على قائمة غير المرغوب فى دخولهم سوريا . وبعد اتصالات على مستوى عال سمح له بالعودة الى لبنان .

وكان لهذا الحادث أثره فى مختلف الأوساط اللبنانية على اختلاف نزعاتها وميولها السياسية ، وكان الجميع ينظر الى أن ما قامت به السلطات السورية ليس الا عملاً موجهاً الى الشخصية الثانية فى جمهورية لبنان ، وأن هذا الأمر يمس كرامة كل لبنانى .

وبدأت المعركة ضد سوريا على الصعيد الرسمى حينما طرح الأمر بالاتفاق على أن تبعث الحكومة اللبنانية بمذكرة احتجاج على الموضوع أمام مجلس النواب اللبناني ، وثار الخطباء لعزة لبنان وكرامته التى أهدرت على الحدود السورية - التركية ، وانتهى الأمر بالاتفاق على أن تبعث الحكومة اللبنانية بمذكرة احتجاج على هذا التصرف للحكومة السورية .

وبعثت وزارة الخارجية اللبنانية بمذكرة الاحتجاج الى وزارة الخارجية السورية ، الا أن الأخيرة رفضت استلامها وأعادتھا مع حاملها الى بيروت^(١) ، وقد أدى هذا الرفض الى عودة الاتجاهات اللبنانية الى الانقسام وظهور تيارات مؤيدة للموقف السورى^(٢) .

(١) كان سند سورياً فى ذلك تصريح للسيد خالد العظيم فى ١٩٦٢/١١/٢٣ رئيس الوزراء جاء فيه : « ان الحقيقة يعرفها القاصى والدانى ، بالإضافة الى التهجئات المستمرة التى تطالعنا بها الصحف اللبنانية وتحفل على سوريا حكومة وشعباً ، وحتى على السيد الرئيس الجمهورية . وأن مثل هذه الضجة التى يصطنعها لبنان ضد سوريا ، ان هى الا تنمة للمعزوفة التى تطالعنا بها بعض صحف لبنان بين آن وآخر » .
(٢) نشرت جريدة النهار فى ١٩٦٢/١١/٢٧ ما يلى « من الواضح أنه لا يحق للشخص الثانى فى الدولة أن يعامل نفسه معاملة شخصية وهو ينتقل من لبنان الى تركيا عبر سوريا .. ذلك ان أى مواطن عادى عاش عهدي الوحدة والانفصال كما عاشهما الرئيس حماده لا يدع نفسه يتورط فى الدخول الى سوريا دون أن يسأل ألف سؤال وسؤال كى لا يدع نفسه عرضة لمعاملة تدل بلاده كلها بمجرد أن تناله هو » .
« طبعاً فى كل ذلك لا تعذر سوريا ، كما لا تعذر أكثر فأكثر اذا اعتبرت معاملة الرئيس حماده رداً على ما قالت انه معاملة تعرض لها الوفد السورى فى شتوره على الحدود اللبنانية لأن ذلك يعنى أنها أخطأت فى التحاليل ، أخطأت عندما لم تلاحق موضوع الوفد الى شتوره ، وأخطأت عندما انتقمتم » .

ولم يكن الانقسام أو الانعكاس الطائفي وقفا على الصحافة أو الرأي العام ، بل تعداه الى المجلس النيابي مرة أخرى حينما انقسمت آراء النواب الى ثلاث اتجاهات :

— فريق يطالب الحكومة باتخاذ موقف حازم ازاء تصرفات الجانب السوري ويأخذ على المسؤولين اللبنانيين ليونة موقفهم .

— وفريق ترك الأمر لوزارة الخارجية لمعالجة الأزمة بالطرق الدبلوماسية .

— والفريق الثالث من رأيه القيام باتصالات شخصية مع المسؤولين السوريين بالنظر لروابط الصداقة بغية ايجاد مخرج للأزمة . وأعقب هذا الجدل تبادل التصريحات الرسمية من الجانبين^(١) ،

== « ان سوريا قد تكون مخطئة منذ البدايه ، بل منذ ٢٨ سبتمبر ، إلا أن الحكومة اللبنانية مسئولة عن تحسين العلاقات ، وكان عليها منذ شتورها أن تتابع باهتمام كلى تطورات للعواطف الحقيقية في العاصمة السورية » .

(١) سوريا : صرح وزير خارجية سوريا في معرض اثاره موضوع رفض الشكوى وطريقة رفضها بأنه « لا يهمنا أن نطلع على محتويات هذه الشكوى ، لاننا لا نرى أن لبنان يكون في هذا الموضوع أو في غيره في موقف الشكوى ، ذلك لأن ما وقع للوفد السوري في شتوره والمصائب التي حصلت له أكثر بكثير مما وقع للسيد حماده ، وكنا نأمل في ألا تثار هذه الضجة ، وأن يعتبر السيد حماده الأمر منتهياً عند الاجراءات بدخوله القوري السريع الى الأراضي السورية » .

لبنان : أجاب وزير خارجية لبنان على هذا التصريح بأن « السلطات السورية قد اطلعت فعلا على المذكرة وأعادت وأعادتها وأن القول بأن المذكرة أعيدت دون فتح مظهرها فأمر يخالف الواقع » . وأضاف « أنه يفضل بحث هذا الموضوع على الصعيد الرسمي ، بحيث تتولى وزارة الخارجية اجراء الاتصالات اللازمة » . وأنه يعتقد بأن بحث هذا الموضوع على غير الصعيد الرسمي لا يؤدي الى أية نتيجة ايجابية ، بل قد يزيد من تازم العلاقات بين البلدين . ان لبنان مستعد للدخول في أية مفاوضات مع السلطات السورية ، كما أن لبنان لم يغلق الباب مع المسؤولين السوريين ، وان لبنان يعمل على تصفية جو العلاقات بين البلدين بغية الوصول الى تفاهم يخدم مصلحة لبنان وسوريا والعلاقات العربية بصورة عامة » .

وكان طابعها التحدي وتمسك كل طرف بكرامته وان كان هناك شيئ من التهاون من ناحية لبنان وابدائه الاستعداد للتفاوض نظرا للضغط الاقتصادي السوري ، وقد بدا ذلك واضحا عندما أثبت الأمر أمام لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب اللبناني اذ انقسم أعضاء اللجنة الى اتجاهين :

الاتجاه الأول : يرى انهاء الموقف واعتبار الاعتذار الذي قدمه بعض الضباط السوريين^(٢) للرئيس حماده كافيا .

الاتجاه الثاني : يصر على أن تسير الاجراءات اللبنانية في طريقها المعتاد حفاظا على كرامة لبنان .

وقد أوضح وزير خارجية لبنان موقف حكومته أمام اللجنة^(٣) :

(١) في ٢٥/١١/٦٦ حضر وفد من الضباط السوريين الذين لم يقرأوا تصرف الحكومة السورية وقدموا الاعتذار للرئيس حماده .

(٢) أوضح وزير الخارجية لأعضاء اللجنة في ٢٨/١١/٦٦ بأن « كل ما يمس رئيس مجلس النواب أو المجلس انما يمس الحكومة المنبثقة عن المجلس والمسئولة أمامه ، ولقد نفذت الحكومة القرار الذي اتخذته المجلس في هذه القضية تنفيذاً نعتبره كاملاً لنص المذكرة التي أرسلت ولروحها . وأضيف أنه كان على الحكومة واجب ارسال مثل هذه المذكرة ولو لم يتخذ مجلس النواب القرار الذي اتخذته » .

« وتجاه التطورات التي طرأت على هذه القضية رأينا أن على الحكومة واجبا محتوماً وهو معالجة الأمر بروح المسؤولية والحرص على مصلحة لبنان انديا وحفظ كرامته في آن واحد . ولذلك فقد تجنبنا الثورة القورية تجاه العمل غير المقبول التي جوبهت به مذكرتنا ، وآثرنا تحكيم العقل على العاطفة ولذلك فأننى أدلى أمامكم الآن برأى الحكومة في هذا الصدد .

« اننا نعتبر » المذكرة وخاصة بالشكل الذي حصل فيه هذا الرد عملاً مخالفاً للأعراف ولقواعد اللياقة بين الدول ، ومخالفاً خصوصاً لكل أنواع التعامل الذي جرى ويجري بين لبنان وسوريا منذ سنوات ، ولذا فاننا نرى في البادرة السورية مظهراً عاطفياً شخصياً وتصرفاً خاصاً نأبى أن ننساق الى مقابلهما بأكثر من الأسف العميق . واننا نعود فنردد هنا ما قلناه مراراً من أن ما بين البلدين التواؤم والشعبيين الشقيقين من وشائج وصلات عاطفية يجب أن يهيىب بالحاكمين في جميع الظروف أن يغلبوا العقل على العاطفة والى بذل كل جهد صادق للمحافظة على علاقات القربى وحسن الجوار وحسم الخلافات الطارئة بروح التسامح والمحبة . ولو اقتضى ذلك في بعض الأحيان صبرا من كليهما أو أحدهما » .

وكذلك أشار الى موقف السلطات السورية وبين أن هدف الحكومة من عرض هذا الوضع هو الحفاظ على حسن العلاقات بين البلدين ، وفى الوقت نفسه حفظ كرامه مجلس النواب ورئيسه والشعب اللبناني .

والد وزير خارجية لبنان فى رسالة بعث بها الى رئيس وزراء سوريا^(١) أن لبنان سيظل بلد الحريات ، وواحة العرب على اختلاف نزعاتهم ومشاربهم وأهوائهم السياسية ، وأنه لن يدل من هذا النهج مهما تبدلت الظروف أو تغيرت الأوضاع لأن المصلحة العربية تحتم عليه اتخاذ هذا الموقف بالإضافة الى مصالحة لبنان نفسه .

وتجمد الوضع على هذا الشكل وعادت الى ذاكرة الجميع صورة القطيعة التى وقعت عام ١٩٥٠ ولاسيما أن بطلها فى ذلك الوقت كان هو نفس «البطل»^(٢) الذى يسيطر على زمام الأمور فى سوريا فى تلك الفترة من عام ١٩٦٢ .

وفى مطلع عام ١٩٦٣ كانت العلاقات بين البلدين على الشكل التالى :

أولا : مبدئيا - لا يسمح للبنانيين بدخول سوريا .

ثانيا : المواطنون العرب من غير رعايا الجمهورية العربية المتحدة يسمح لهم بالدخول كما يسمح لهم أيضا بالمرور فى سوريا تجاه احدى الدول العربية المجاورة (الأردن - العراق) غير أنه لا يسمح لهؤلاء أنفسهم بالدخول الى سوريا ثم العودة منها الى لبنان .

ثالثا : يسمح للأجانب - أى غير العرب - بالدخول لسوريا من لبنان أو غيره .

(١) السيد خالد العظم فى ١٩٦٢/١٢/٤ .

(٢) السيد خالد العظم .

رابعا : لا يسمح لسيارات الركاب اللبنانية الخصوصية منها أو العمومية بالدخول الى سوريا ، بل يجب أن ينتقل ركابها الى سيارات سورية على الحدود .

خامسا : يسمح بدخول الصادرات اللبنانية الى سوريا .

سادسا : الشاحنات اللبنانية تتجمع على الحدود السورية ويستبقى فى كل واحدة منها سائق فقط ، ثم توجه بقافلة ترسلها قوات الأمن السورية الى الداخل .

وبالإضافة الى هذه الاجراءات قامت فى دمشق حملة مركزة على لبنان من مصادر مختلفة مسئولة وغير مسئولة اتخذت أشكالا مختلفة من تصريحات منسوبة الى بعض رجال الحكم أو مقالات صحفية . الخ . وكان الهدف من ذلك هو التشكيك فى موقف لبنان من الوضع القائم فى سوريا واتهامه بالتحيز الى الجمهورية العربية المتحدة ، علما بأن لبنان كان سباقا دائما لمحاولة التقرب من سوريا والتغاضى عن الكثير من الاهانات . وسارت العلاقات بين البلدين من سيئ الى أسوأ وضح لبنان من الحصار الاقتصادى الذى أخذ يشتد ويضيق عليها الخناق .. وزاد على ذلك قيام القوات المسلحة السورية بشن بعض الغارات الانتقامية على بعض القرى اللبنانية الواقعة على الحدود السورية - اللبنانية^(١) ، ورغم أن لبنان كان يحتج فى كل مرة الا أن احتجاجاته لم تؤد الى نتيجة .

ثم قام فى سوريا انقلاب عسكري .

(١) وقعت ثلاث اعتداءات سورية على قرية « دير العشائر » اللبنانية فى الأسبوع الأول من فبراير ١٩٦٣ .

٨ مارس ١٩٦٣ :

ولم ينقذ تدهور العلاقات بين البلدين الا قيام انقلاب في سوريا ضد العهد الانفصالي وبهدف الاطاحة به ، وتبدلت برقيات التهاني بين الطرفين وكانت سوريا هي البادئة (١) .

وهكذا بدأت صفحة جديدة في العلاقات السورية اللبنانية تحيط بها آمال كبار .

(١) في ١١/٣/١٩٦٣ بعث رئيس وزراء سوريا بالبرقية التالية الى رئيس وزراء لبنان :
« يسرني أن أنقل الى علم سيادتكم أن المجلس الوطني لقيادة الثورة قد عهد الى برئاسة أول حكومة انبثقت عن ثورة الجيش في صبيحة الثامن من آذار - مارس عام ١٩٦٣ . وبهذه المناسبة التاريخية أجد من واجبي أن أعرب لسيادتكم عن الشعور بالاخاء والتضامن الذي يوجه سياسة حكومتنا ازاء لبنان الشقيق للقضاء على كل ما كان يفتعله الحكم البائد لايقاع الفرقة بين بلدينا الأخوين . واني لانتهاز هذه الفرصة لأؤكد لسيادتكم ولزملاتكم ولشعب لبنان الكريم بأن حكومتنا تمد يدها الى لبنان العزيز لتيسير واياء لا بعد حدود التعاون والتضامن لأجل تحقيق مصلحتنا العربية الواحدة » .

وقد أجاب رئيس وزراء لبنان في نفس اليوم بالبرقية التالية :
« في الوقت الذي تتسلمون فيه رئاسة الحكومة ، يسرني أن أبعث الى دولتكم والى المجلس الوطني لقيادة الثورة بأصدق تهانينا وأطيب تمنياتنا معربا لكم عن صادق الشعور الذي يكنه لبنان حكومة وشعبا تجاه سوريا العزيزة ، وعن تطلعه الى عهد من التعاون المخلص البناء بين البلدين لما فيه خيرهما وخير العرب أجمعين ، كما أنتهز هذه المناسبة لأمضحكم شكري وشكري زملائي على ما تضمنته برقيتكم من كريم المشاعر والمودة التي نقابلها بمثلها مع استعدادنا الكامل لتوطيد العلاقات بين البلدين الشقيقين على الاسس التي تملينا علينا روابط الاخاء والمصالح المشتركة » .

موقف لبنان من المجموعات العربية المحدودة

قبل أن نعرض للحديث عن موقف لبنان من الوحدة أو الاتحاد بالنسبة له أو بالنسبة لما يتم بين بعض الدول العربية ، وبعد أن شرحنا في الصفحات السابقة معنى الفكرة العربية في لبنان .. نجد لزاما علينا أن نشير الى مفهوم حديث عرضنا له - عرضا - أثناء الحديث عن الفكرة العربية ، وهذا المفهوم الذي يحاول البعض غرسه في نفوس فئة معينة هو القومية اللبنانية .

القومية اللبنانية :

نظرية القومية اللبنانية التي ظهرت حديثا لها مدلول واحد طائفي هو مجرد ابراز فكرة تقف في وجه القومية العربية ، ففي الوقت الذي يعترف فيه مؤرخ لبناني كبير (١) بأن لبنان كدولة لم تستطع أن تغرس في نفس المواطن الولاء المخلص لوطنه ، ذلك الولاء الذي يتعدى الاقليمية الضيقة والقبلية البدائية ، ويؤكد آخرون (٢) بأن « القومية اللبنانية غير موجودة حتى الساعة الا اذا كان المقصود بها القومية المسيحية أو القومية المارونية بشكل أخص ، لأن معظم الذين يروجون للقومية اللبنانية لا يعنون بها حتى الساعة الا هذا المفهوم الامتدادى للرباط السياسى وللشعور الجماعى للطوائف المسيحية ، ولا ينشدون من وراء تعميم هذا التفكير التركيز لون معين للبنان أو الابقاء على سيطرة طائفة معينة من وجهة الادارة والسياسة والاقتصاد ، والخطأ الكبير هو المزج والخلط بين المسيحية ولبنان ، فالواقع اللبناني وجد قبل أن توجد النصرانية ووجد بعدها وانكفا أمام تيار الفتح الحات الاسلامية » .

(١) لبنان في التاريخ - فيليب حتى - ص ٦٠٦ .

(٢) في مجرى السياسة اللبنانية - كمال جنبلاط - ص ٧١ .

الا أن هذا الرأي لا يقنع المنادين بوجود قومية لبنانية ، إذ أنهم يشبتون وجهة نظرهم^(١) بالنقاط التالية :

أولاً : لبنان بلد طائفي ولا قومية لبنانية بدون طائفية ، فالطائفية هي حجر الأساس في القومية اللبنانية .

ثانياً : منذ عام ١٩٤٣ أصبح لبنان دولة ترعى شؤونها الداخلية والخارجية ، ووجد الميثاق الوطني وبوجوده تحققت القومية اللبنانية بالفعل والقانون .

أى أن الميثاق الوطني طبقاً لهذا المفهوم — إذا ما تعرض لأى هزة أو اتفقت الأطراف المعنية على أنه أصبح غير ذى موضوع ، فإن ذلك يعنى اهتزاز القومية اللبنانية أو بالتالى انعدامها بزوال الميثاق الوطنى .

وواقع أى قومية من القوميات الثبات ، لأنها تنشأ نتيجة تجمع عناصر ذات جذور عميقة ومفهوم واحد وأهداف مشتركة ولا يمكن أن تكون نتيجة لظهور قانون أو نتيجة لفعل طارىء .

ثالثاً : يرى المدافعون عن وجود قومية لبنانية أن « معنى الميثاق أننا حققنا القومية اللبنانية ، إذ بالميثاق أصبحنا دولة ، وعندما يصبح الشعب دولة يكون قد أدرك أرفع درجة من درجات الرقى^(٢) » .

والواقع أن لبنان لم يصبح دولة نتيجة للميثاق ، بل أصبح دولة نتيجة لعوامل أخرى سبق الحديث عنها ، وإنما كان الميثاق تسوية طائفية للقبول بوضع قائم ، ومع ذلك يضيف أصحاب هذا الرأي بأن « مستقبل لبنان وضع منذ تجربة كبيرة عاشها ١٩٤٣ ، الذى يعتبر بحق

(١) فلسفة الميثاق الوطنى — كمال يوسف الحاج — ص ٢٤٠ .

(٢) فلسفة الميثاق الوطنى — كمال يوسف الحاج — ص ٢٥٣ .

حجر القومية اللبنانية ، لأنه تاريخ حافل فى سجل لبنان من أجل الحرية^(١) .

ومع أن المنادين بالقومية اللبنانية يعترفون بأن «لبنان لا يستطيع أن يلغى الصفة العربية من صلب قوميته اللبنانية ، تلك الصفة اسمها «العروبة» ، انها صفة لموصوف هو لبنان^(٢) .

«الا أنه لا يمكن أن نوفق بين القومية العربية والقومية اللبنانية، اما هذه ، واما تلك ، لأنه لا يمكن التوفيق بين قوميتين فى وطن واحد أو التوفيق بين وطنين فى قومية واحدة ، وعلى أساس هذا التفسير لا يصبح تحقيق الوحدة العربية متيسرا . فلكل قطر عربى شعور خاص وضعته فيه الأيام والحوادث ، وهذا الشعور الخاص يجب احترامه ، وإذا قضى عليه بتذويب الدول العربية فى دولة واحدة، جاءت الوحدة المطلوبة ضغطا وتحكما وظلما وضعفا وانحرافا على مدى الأيام^(٣) .

الا أن الواقع وتطور الأحداث وعودة الى تاريخ لبنان نجد أن هذه الفكرة نبئت بقصد تغطية أهداف طائفية معينة .

إن هذا التفكير يلغى من التاريخ وجود أية مجموعة من الدول تضمها قومية واحدة ، ويفتح المجال لظهور قوميات جديدة بين وقت وآخر . وطبقاً لهذا الرأي كانت الأمم المتحدة تضم فى عام ١٩٤٥ خمسة وخمسين قومية ، وارتفعت هذه القوميات الى الضعف فى مطلع عام ١٩٦٣ . لا التاريخ ولا التطور يجيز هذا النوع من التفكير. أراد مخترعو القومية اللبنانية بتفكيرهم هذا اقناع الجماهير بها حتى

(١) المرجع السابق ص ٢٤١ .

(١) المرجع السابق ص ٢٦٠ .

(١) المرجع السابق ص ٢٥٨ .

تنصرف عن التعلق بالقومية العربية التي أصبحت حقيقة واقعة ثبتت أقدامها الوحدة بين مصر وسوريا في عام ١٩٥٨ ، وجعل الشعوب العربية أكثر ايمانا بها عقب الانفصال الذي وقع في ٢٨ سبتمبر عام ١٩٦١ ، وكان من نتيجة ايمان الشعوب المطلق بأن القومية العربية هي الرابط المقدس الذي يجمع بين الشعوب العربية في مختلف أقطارها : أن قامت ثورة في العراق في الثامن من فبراير عام ١٩٦٣ حتى تعود بالعراق الى الصف العربي الذي خرج عنه حكامها السابقون . وبعد شهر قام انقلاب عسكري في سوريا يقضى على نظام الحكم الانفصالي ولينتقم من « غار » الانفصال .

وبدأت القوى الثورية تتطلع الى القاهرة الثورية ايمانا منها بأن القاهرة هي مركز الثقة في تحقيق الأهداف الكبيرة المتعلقة بالوحدة العربية والدعوة للقومية العربية .

وتلاقت وفود القاهرة وبغداد ودمشق .

وفي السابع عشر من أبريل عام ١٩٦٣ صدر بيان ثلاثي يعلن اتفاق الأطراف الثلاثة على اقامة وحدة ثلاثية .

وان ذلك يعنى أن القومية العربية تحقق أهدافها رغم الحرب الشعواء التي تشنها عليها بعض الفئات في الداخل ويساندها ويمولها الاستعمار في الخارج .

وسنعرض فيما يلي لمفهوم «القومية العربية» في لبنان وانعكاساتها المختلفة، والسبب في اعلان الحرب عليها ، أى سنعرض لتاريخ القومية العربية في لبنان .

تطور فكرة القومية العربية في لبنان :

تحدثنا فيما سبق عن القومية اللبنانية واستخلصنا أن المناداة بها ليست سوى محاولة للوقوف في وجه القومية العربية ، وأصحاب

القومية اللبنانية يدمغون بالخيانة من يوالى قوميتين ، أى أن اللبناني يجب أن يؤمن بقوميته اللبنانية فقط ، وأن مجرد ايمانه بالقومية العربية لا يعنى الا خيانة وطنه .

لذلك ، وعودة الى التاريخ في هذا المجال يتضح لنا أن القومية العربية ليست شيئاً غريباً على لبنان ، وأن الاستعمار الفرنسي بالذات هو الذي أراد أن يضرب ستارا من الغموض حول لبنان حتى يعيش بعيدا عن محيطه العربي دون أن يتفاعل معه ، واستطاع الاستعمار أن ينجح في خلق روح طائفية متعصبة ، اذ «كان وجود طائفة نصرانية مارونية كبيرة في لبنان لها تقاليد تاريخية ودينية ترجع الى آماذ بعيدة، ثم وجود طائفة كاثوليكية - غير مارونية - كبيرة العدد متسقة معها في عقيدة الكتلكة ، عاملا في قيام عقبة تصح أن تسلك في سلك العقبات الاقليمية - مع امتزاجها بالطائفية - في سبيل الوحدة العربية .

وقد سيطر على الأذهان - مع التلقينات المستمدة - أن الفينيكية هي الأصل الذي يجب أن ينتسب اليها اللبنانيون ويتمسكوا بها، وأن القومية العربية وفكرتها ليست الا ستارا يخفى وراءه السيطرة الاسلامية .

وكان لهذه التلقينات المستمرة على ما فيها من زيف ومناقضة للحقائق التاريخية والعلمية والواقعية^(٣) آثارا ايجابية في بعض الفئات المسيحية الذين نشأت أجيال عديدة منهم في المدارس والمعاهد

(١) الوحدة العربية - محمد عزه دروزه - ص ٣٤٨ .

(٢) « صلة لبنان الوثقى بالعروبة قائمة منذ أقدم الأزمنة حتى الآن وأصلية فيه ، اذ أن الفينيقيين والكنعانيين والآراميين الذين يمت اليهم سكان لبنان القدماء هم من الجنس العربي بقينا ، ومن كون أكثر من نصف لبنان اليوم يمتون الى العروبة الصريحة قبل الاسلام وبعده » - المرجع السابق ، ص ٣٤٨ .

الفرنسية . جعل هؤلاء يعلنون الحرب على الفكرة العربية حينما قوى تيارها بعد اعلان الدستور العثماني عام ١٩٠٨ ، ثم بعد الحرب العالمية الأولى ، حيث أعلنوا رغبتهم في أن يكون لبنان منعزلا تماما عن البلاد العربية متمتعاً بحياة خاصة تحت حماية فرنسا .

« وقد عاش لبنان حركة القومية في العصر الحديث مشاركاً في كل معاركها وثوراتها ، ويرجع اليه فضل اليقظة الثقافية العربية الأولى التي حملت لواء الدعوة الى القومية العربية ، كما انتظمت الجمعيات السرية والمنظمات المختلفة التي اشتركت في الثورة العربية الأولى وواجهت مع سوريا الاستعمار الفرنسي وقاومت حتى تحقق الجلاء عنها .

« وقد عمد الانتداب الفرنسي الى تفريق عنصرى الأمة لعزل لبنان عن القومية العربية ، كما حرص على أن يدعى أنه يحمل لواء حماية النصارى الكاثوليك في الشرق ، وبأن الموارد ليسوا عرباً بل هم أبناء الدولة الرومانية الشرقية . ومحاولة الايقاع بين عناصر الشعب اللبناني ، غير أن لبنان حرص دائماً على مقاومة هذا التيار في سبيل المحافظة على الوحدة» (١) .

« والقومية العربية الحديثة - وهي ما زالت تتبلور وتتكامل - ليست قائمة على العنصرية ، أنها تعتمد على المنطق والعلم في مخططاتها ، فكما أنه لم يعد هناك من شك في أن رائدى القومية العربية الحديثة - ولاسيما المسؤولين الرسميين عنها - يؤمنون باستمرار كيان لبنان واستقلاله» (٢) .

(١) القومية العربية والوحدة الكبرى - أنور الجندى - ص ٢٤٤ .

(٢) نحو لبنان جديد - باسم الجسر - ص ٢٧ .

والواقع أن « القومية العربية في الأساس حركة وطنية سياسية اجتماعية كغيرها من الحركات التي برزت في أوروبا وسائر القارات ، ويجب أن تنزع عنها غلاف الاسلام الذى وضعه التعصب أمام عيوننا كى نشعر بها وندركها ادراكاً صحيحاً ، ونفهمها فهماً شاملاً ويتاح لنا أن نستوعب معطياتها الأساسية .

« وقد حاول الغرب أن يربط بين القومية العربية والشيوعية ، والرابطة بينهما أن كليهما معاديان للغرب والاستعمار ، ولكنهم يخطئون في الاستنتاج عندما يؤكدون أن القومية العربية مهما تباينت مظاهرها انما تعنى الشيوعية . ان الاسلام والشيوعية ضدان لا يتفقان ، وعدوان لا يلتقيان» (١) .

وهناك الكثير من المتناقضات حول مفهوم القومية العربية ، فالالاتجاه الذى حاول أن يثبت بمنطقة وجود قومية لبنانية ، يحاول في الوقت نفسه أن ينكر وجود قومية عربية ، لأن « العروبة ما زالت في المرحلة الشعورية ، أعنى أنها ما زالت غامضة في الأذهان ، من هنا كون الشارع يتحكم بها ، وفي هذا خطر كبير عليها ، فإذا كان الحكام القائمون على مقدرات العالم العربى ، وكان المفكرون الفيارى عليه يرغبون في أن يدركوا ايجابية فعالة ، وجب عليهم أن يقطروا العروبة ، أى أن ينتزعوها من طفرة العاطفة ، أى ينتزعوها من الرجوع الى الماضى .. ان كل ثورة ترمى الى اعادة الماضى فقط هي ثورة غير جسيمة . هنا سبب التخلف، من أن تكتفى ثورة العالم العربى باعادة أمجاد غابرة .. هذا خطر على العروبة» (٢) .

ولكى نناقش هذا الرأى نجد أن فيه الكثير من التجنى على العروبة وعلى القائمين على أمرها ، فمثلاً ثورة العالم العربى ليست مجرد

(١) مع القومية العربية - جاك بولين - ص ٨٥ ، ٨٧ .

(٢) فلسفة الميثاق الوطنى - كمال يوسف الحاج - ص ٢٦٢ .

العودة الى أمجاد غابرة ، بل هي تعمل للحاق بركب الحضارة لكي تزيل عنها غبار التخلف الذي علق بها مئات السنين ، وهي ستنتج مهما واجهت من عراقيل لأنها واضحة الأهداف بينه المعالم .

أما الجدل القائم حول كون لبنان له قومية لبنانية ، أو أنه يدخل ضمن نطاق القومية العربية ، أو أنه ذو وضع خاص ، فانتا نجد أن كل اتجاه مهما أوضحنا له بالبراهين القاطعة خطأ رأيه ، وسوف يصر على التمسك بموقفه للدفاع عنه ، فمثلا الذي ينكر عروبة لبنان إنما يفعل ذلك لا عن اقتناع شخصي بل غالبا لتحقيق مصلحة شخصية ، وفي سبيل تحقيق هذه المصلحة والحصول على مكاسب طائفية فانه مستعد أن يضل الجماهير بسهولة منطقته .

وتخلص الى القول بأن لبنان والعروبة لا ينفصلان ، وخير تحليل لوجهة النظر هذه ما ورد على لسان مسئول لبناني^(١) :

« ان اللبناني الذي يعي تاريخه وتراثه وحاضره ومصيره ، وان المواطن المخلص الذي تعمر في نفسه روح الوطنية والكرامة والشهامة لا بد أن يكون له ثلاثة أشكال من الولاء اذا كان فعلا صادقا مع قضيته ومع شعوره وعقله ووطنه :

أولا : الولاء لوطنه الأصيل لبنان .

ثانيا : الولاء لوطنه العربي الأكبر .

ثالثا : الولاء للوطن الانساني العالمي .

وفي تشابك وتمازج وانصهار هذه الألوان الثلاث من الولاء ، يقوم ويبرز مقاتلا وقادرا وثابتا كرسوخ الجبال ، هذا الشعور بالتعلق

(١) خطاب السيد كمال جنبلاط ألقاه يوم ٢ نوفمبر ١٩٦١ بمناسبة يوم الجزائر .

يأرض لبنان وشعبه وتقاليده ، وبضرورة الاسهام في تطويره نحو مفهوم الوطن الحقيقي المتحرر من قيود الطائفية السياسية والاقطاع السياسي الديني والانغزالية والأناثية ومن الجهل والحرمان .

وهذا المفهوم الوطني اللبناني هو التعبير الصادق لألف سنة من تاريخ نضال اللبنانيين المعاصرين يوم قامت بينهم أول اماراة عربية لبنانية مستقلة في العصور الحديثة ، ثم توالى هذه الامارات على يد المعنيين والشهابيين واللمعيين في وجه موجات الاستعمار الصليبي والعثماني على السواء ، وفي مواجهة الفتح والاحتلال الفرنسي فيما بعد .

فالعروبة واللبنانية لا تنفصل أصلا احدهما عن الأخرى في تراث لبنان ونضاله وتقاليده وتاريخه وحاضره ومصيره ، لا ينفصل عن هذا الشعور الدائم المتزايد بأنه جزء لا يتجزأ من الشرق ومن العالم في تقدمه نحو الحرية والازدهار وتشابك الحضارات وخدمة الانسان ، وبدون اعتماد هذا المفهوم الوطني اللبناني لا يمكن توحيد اللبنانيين فيما يتعدى معتقداتهم وأحزابهم وتصويب نضالهم وبعث روح التضامن والاعتماد على النفس في حقوقهم ، ولا يمكن بالتالي جعل هذا الشعب قادرا على أن يكون وطنًا ودولة .

أما فكرة الوطن القومي الطائفي فلم يتعرف اليها اللبنانيون الا في عهد الانتداب وبفضل تركيز جهود الفرنسيين على تقوية عناصر الانقسام والتناقض وسيطرة الرجعية والعصبيات ونفوذ رأس المال ، ولم يتعرف اليها لبنان في حقبة من حقبات تاريخه الطويل ، فهي بضاعة فكرية أجنبية مستوردة يجب أن يكشف عنها وأن تحارب الى أن تضمحل وتزول في مفهوم علماني تقدمي للدولة ، والكيان الاجتماعي اللبناني يتصل بالاختبارات السياسية التاريخية الحية .

وهكذا فان عروبة لبنان قائمة ، ولا يمكن أن تنفصل عن المحيط العربي أو الواقع العربي ومشاكله مهما تعددت الآراء وأنكرت الحقائق .

وعلى هذا الأساس سنعرض فيما يلي لموقف لبنان من القضية العربية الكبرى ، وهي :

أولا : الوحدة العربية .

ثانيا : الاشتراكية .

أولا - الوحدة العربية

من بين الشروط التي أقرها مؤتمر الاتحاد القومي في الجمهورية العربية المتحدة في العاشر من يوليو عام ١٩٦٢ بشأن الوحدة العربية هو أن يكون الاختيار الحر المستقل طريق أي شعب من الأمة العربية الموحدة ، وأن يكون هذا الشعب قد استكمل مقومات وحدته داخل حدوده وأن تتحقق الوحدة الوطنية أولا وقبل أن يدخل في ارتباط أوسع مدى من هذه الحدود ، وأن يكون هذا الشعب قد عقد اجماعه على طلب الوحدة وثبت من يقينه ورغبته فيها .

فإن كانت هذه الشروط تنطبق على لبنان كدولة عربية فهو مدعو للوحدة يوما ما .

وان كان ينقص لبنان جميع هذه الشروط أو بعضها - كشعب عربي - فليس هناك من داع للخوف بالنسبة للمتخوفين من الوحدة فعلا أو لفظا ، ولكن هؤلاء ليس لهم من عمل الا الهدم في أي وحدة أو تقارب حتى ولو تم بعيدا عن لبنان .

وقد أكد المسؤولون في الجمهورية العربية المتحدة هذه الحقيقة في كل مناسبة (١) .

(١) في خطاب ألقاه الرئيس جمال عبد الناصر في الوفد اللبناني الذي زاره في دمشق في ٤ مارس عام ١٩٦١ مهنئا بعيد الوحدة قال « ان لبنان الشقيق للجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية المتحدة الشقيقة للبنان ، هذا يمثل الوحدة والعكس يمثل التفرقة والشقاق ، ولن يستفيد من الفرقة الا الأعداء » وقد أكد الرئيس جمال عبد الناصر في مقابلته على الحدود السورية اللبنانية للرئيس فؤاد شهاب رئيس الجمهورية اللبنانية عام ١٩٥٨ بأن لبنان سيظل الأخ الوفى وأنه لظروفه غير مدعو لوحدة أو اتحاد .

موقف لبنان التقليدي :

يرى لبنان أن سياسته لا تتعارض مع السياسة التي يرتضيها العرب ، بل تسير جنبا الى جنب وبكل تحرر وبكل ارادة واعية وخاصة عقب انتهاء عهد السيد كميل شمعون ، فالعهد الحالي يعمل في سبيل خدمة مبادئ تتفق مع أهداف العرب جميعا .

ولبنان يريد التعاون مع العرب جميعا ، ويرفض للعرب مالا يرتضونه لأنفسهم ما دام العرب أصبحوا هم أسياد مصيرهم .

الا أنهم يؤكدون أن شرط عروبة لبنان يقابله بقاء كيانه واستقلاله كما هو ، إذ أن لبنان ليس في المرحلة التي يعيشها العرب في مضمار تقرير مبدأ الاتحاد أو الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة أو عدم تقريره ، ولم يطرح هذا الأمر ولن يطرح على بساط البحث ربما الى زمن بعيد جدا ، « واذ ذلك يتوجب على اللبنانيين جميعا أن يدركوا أنه اذا كان للأكثرية الساحقة حق في تقرير مصير الكيان السياسي لهذا البلد . فإن للأقلية حق مقابل في احترام الرأي وفي تقدير الوضع والارادة الجماعية » (١) .

« وثمة حقائق في معطيات الواقع اللبناني لا يمكن تجاهلها ، وأولى هذه الحقائق أن قادة لبنان ومفكره وسياسيه راضون مقتنعون بضرورة بقاء كيان لبنان المستقل في الوقت الحاضر ، وحتى المتطرفون المؤمنون بوحدة المصير العربي يسلمون اليوم بضرورة بقاء الكيان اللبناني . وليس في هذا التسليم أي خدعة كما تظن بعض الفئات ، بل ان كل مؤمن مخلص للفكرة العربية في لبنان لا يؤمن بتفضيل مصلحة عربي على عربي ، ولا يقبل بربط كيان لبنان بالكيان العربي الا عندما يؤمن كل اللبنانيين دون استثناء بأن هذا الربط لا يحفظ لهم ما يحفظه الكيان اللبناني فحسب ، بل يفتح أمامهم مجالات التقدم والارتقاء الاقتصادي والانساني والحضاري .

(١) في مجرى السياسة اللبنانية ، كمال جنبلاط ٨٦ .

« والحقيقة الثانية الراهنة أن تيار القومية العربية في وضعه غراهن ، وكذلك المسئولين الفعليين عن هذه الحركة الجذرية التي تهز دول الشرق الأوسط وشعوبها لا يضمرون للبنان غير ما يعلنون ، وما يعلنون صريح وواضح وهو احترام استقلال لبنان وكيانه » (١) .

ان المتطرفين من القوميين العرب لم يطالبوا يوما حتى الآن بأن تدخل لبنان ضمن اطار أى نوع من الاتحاد أو الوحدة العربية ، ان تطرفهم ينحصر في الدعوة للقضايا العربية ومساندتها واعلان الحرب على كل ما يمس العرب والعروبة من قريب أو بعيد ، ان الارتباط بين المتطرفين العرب في لبنان واخوانهم في البلاد العربية الأخرى لا يتعدى - حاليا - أكثر من المشاركة الروحية وتمنيات للعروبة بالازدهار وتحقيق أهدافها . ليس الا . وقد يكون لهم موقف آخر اذا ما تغيرت نظرتهم الى الواقع أو فرض عليهم اتحادا ما بالقوة .

الا أن كل هذه الحجج لم تقنع المتخوفين من العروبة بأن هذا هو واقع لبنان ، وأنه بواقعه هذا . ليس مدعوا للدخول في اتحاد أو وحدة مع أى دولة عربية ، فوجد أن نائبا (٢) بمجلس النواب اللبناني يتقدم بمشروع أمام لجنة الشؤون الخارجية مقترحا « رفض أى مشروع للوحدة أو الاتحاد يعرض على لبنان والتمسك باستقلال لبنان وسيادته » .

انه التخوف من مستقبل قد يفرض نفسه على لبنان أو يفرضه التطور التاريخي أو رغبة الأغلبية .

(١) نحو لبنان ، باسم الجسر ، ص ٤٣ .

(٢) اقتراح للنائب ريمون اده أمام لجنة الشؤون الخارجية في

١٩٦٢/١/٢٤ .

خطر الوحدة على لبنان :

« الوحدة العربية موجودة بميثاق أو بغير ميثاق ، بصفة رسمية أو بشكل عاطفي ، والوحدة التي أعنى هي الوحدة الروحية ، وهي في نظري أقوى وأفضل من الوحدة الرسمية » (١) .

ومع ذلك . فان « الانعزاليين والانفصاليين في لبنان لا يهدأون ، انهم لا يعترفون بهزيمة تنزلها بهم عروبة لبنان ، وهم لا يستسلمون لصفعة توجهها اليهم جموع الشعب العربي في لبنان ، فهم يعودون الى التآمر والدس ويواصلون اثارة الفتنة والخيلة على كل ما هو عربي في لبنان ، ونحن نعذر لهم أحقادهم ، ولا ندهش أبدا من تتابع نشاطهم ، فليس غير معاداة العروبة والسعي لقبرها في لبنان عملا يقومون به ليستحقوا ما تغدقه عليهم من أموال سفارات الدول الاستعمارية عدوة العروبة ولبنان » (٢) .

وبلغت الجرأة ببعض اللبنانيين المسئولين (٣) ليس مجرد معارضة لبنان للدخول في وحدة عربية ، بل تمنى القتل لأى وحدة عربية ولو كانت بعيدة عن لبنان .

(١) تصريح لرئيس حزب الكتائب ، جريدة الجريدة ١٩٥٨/٢/٩ -

(٢) صوت العروبة ، ١٩٦١/٤/٢٦ .

(٣) قال النائب البير مخيبر أمام لجنة الشؤون الخارجية بمناسبة اعلان الوحدة الثلاثية في ١٩٦٣/٥/١٥ :

« ان الوحدة الاتحادية لن تؤمن الاستقرار للبنان ، فقد ظهر حتى الآن أن الوضع لم يستقر في سوريا ، وأن اللاجئين الفلسطينيين قد قاموا بدور فعال في هذا الصدد ، ولذلك لا أؤيد رأى اثنائين بأن الوحدة ستؤمن الاستقرار .. وحتى الآن لا زال عامل الاستقرار في لبنان هو استمرار الخلاف بين البعثيين والناصرين واني لأرجو ألا يتم الاتحاد تأمينا لمصلحة لبنان .. ان الصراع القائم اليوم هو صراع عقائدي بين اشتراكية ناصرية واشتراكية بعثية ، وقيام الاتحاد أو الاتفاق بين اشتراكييتين سيضر بنا ، ولهذا لا يجوز استمرار بقائنا على الحياد ، فان ارتباطنا بميثاق الدفاع المشترك والجامعة العربية يحملنا مسئوليات ، الجبهات الداخلية في البلاد العربية تنهار وتتجزأ ، ومع ذلك يظل لبنان مرتبطا بميثاق الدفاع المشترك » .

وسوف أعرض فيما يلي الى وجهة نظر الجانب المسيحي بالنسبة للوحدة ، وسأقتل - مجرد نقل - دون تحليل ، رأى حزبي الأحرار والكتائب ووجهة نظرهما دون تعليق .

أولا : حزب الأحرار :

يرى الأحرار أن للوحدويين خطة مرسومة اذ يحاولون تحقيق الوحدة بعيدا عن لبنان « تطينا » للخواط ، وعندما يتم لهم ما يريدون وتحقق الوحدة ، فانهم سينقضون على لبنان الذى يبقى منفردا ويرغمونه على الانخراط فى هذه الوحدة ، وهذا ما يحمل الوحدويين على القول ان شعار ادخال لبنان فى دولة للوحدة منتظرة القيام أمر مطوى الآن بالنسبة للقوميين العرب .

فاذا كان أمر ادخال لبنان فى دولة للوحدة منتظرة القيام أمر مطوى الآن فى نظرهم ، فهو فى نظر الأحرار ونظر من يشايهم . أمر مطوى الآن والى الأبد .

واذا كان لبنان يحترم ارادة كل شعب من الشعوب العربية يريد «الوحدة أو لا يريد» ، فالمطلوب من هذه الشعوب ومن حكوماتها بصورة خاصة أن تحترم ارادة الشعب اللبناني فى الحرية والسيادة والاستقلال . وأن تعتبر بما قاله بعض أقطاب العرب فى مناسبات مختلفة « لو لم يكن لبنان السيد المستقل موجودا لوجب خلقه » (١) .

(١) جريدة الدستور فى ١٩٦٣/٣/٢٤ .

« ان استقلال لبنان قائم على ارادة ابنائه ، جميع ابنائه ، وهو بداية ونهاية ، أزلى أبدى ، سرمدى . ان لبنان لم ينتظر تسامح أحد ، ولم ينتظر قول القوميين العرب ان ادخاله فى دولة للوحدة منتظرة أمر مطوى الآن ، ليعرف ان استقلاله حقيقة نهائية . استقلال لبنان ضمن الميثاق ، هو خلاصة تاريخنا ووليد ارادتنا ، وفى قضية الاستقلال ليس من كثرة أو قلة ، القلة المؤمنة تكفى اذ تعزم وتحزم لاستبقاء الاستقلال ضد قوى العالم كلها . أما العروبة فليس المجال مجال بحثها وتحديداتها الآن ، فكم يفرحنا هؤلاء المستجدون فى العروبة الذين يتحمسون لها هذه الحماسة الجامحة ، يفرحنا ان نرى غرستنا فيهم تنمو ، وجهادنا فى سبيل الاستقلال يثمر فى قلوبهم بعد مائة سنة قضيناها نعمل لايقاظ الهمم واندعوة الى تحرير الشعوب =

ثانيا : حزب الكتائب

يرى الحزب أن مجرد القبول بمبدأ الوحدة ، وليس القبول بالوحدة ذاتها هو تفريط فى المصلحة اللبنانية ، وتنكر لكل كيان من كيانات الدول المستقلة .

والخطر الوحيد الذى يخشاه لبنان على استقلال كيانه وشخصيته المميزة هو الوحدة (١) .

العربية . ليس لنا فى لبنان أن نعطي برهاننا عن دفاعنا عن العربية بل كنا نحن القيمين عليها . ونحن من ندين الغير ونحاسب الغير على عروبتهم . وانما هى مشكلة دول أو بالأصح حكام يريدون ان يتدخلوا فى شئون سواهم . وليس لهؤلاء الا مطلب واحد لدى الدول العربية : وهو الا تتدخل فى شئون لبنان ، وأن يكون بين لبنان وبينها تعاون على أوسع مدى وفى جميع الميادين السياسية والاقتصادية . وكما لبنان قلناها أكثر من مرة . لا وحدة ولا اتحاد بالنسبة الى لبنان لا الآن ولا بعد الآن ، ومن له أذان فليسمعها ، فنحن مستعدون لأن نعطي هذه الكلمة معانيها الواقعية عند الحاجة » .

(١) نشرت صحيفة العمل الناطقة بلسان حزب الكتائب رأيا فى الوحدة فى ١٩٦٣/٢/٢٣ وقد جاء فيه « لولا خطر الوحدة لما كان من مبرر لادخال ملحق خاص فى ميثاق جامعة الدول العربية يعلن احترام الدول العربية جمعا لاستقلال لبنان فى كيانها الخاص استقلال تاما ، ولما كان هناك موجب للميثاق الوطنى عام ١٩٤٣ . والذين يطالبون بالوحدة الاقتصادية الشاملة بما فيها وحدة التقدم ووحدة الاشتراع يلعبون أيضا - دون أن يدروا - لعبة خطيرة ، لأن الوحدة الاقتصادية هى فى الواقع كل « الوحدة » التى نرفضها باعتبارها مدخلا للوحدة السياسية الدستورية . وهى لا تختلف عن وحدة الهدف التى بها ينادون . اتراهم فى لبنان يجهلون الى هذا الحد ان مصالحهم كلبانيين - من حيث معيشتهم فى كل نواحيها - هى غير مصلحة هذه الدولة أو تلك من الدول العربية ؟ . فى أوربا تقوم دعوة وتنشط دعاية للوحدة ، ولكنها أبعد من ان تتحقق ، ثم ان الوحدة عندهم وفى مفهومهم هى تهيئة قوى المجموع لصد أى خطر يطول الواحد ، وهى تنظيم للانتاج الاقتصادى فيتخصص كل بلد فى انتاج معين ، دفعا للمزاحمة وتضارب المصالح . هذا النوع من الوحدة هو الذى طالبنا به ، وهو ما طالبنا ان تقوم بين الدول العربية جمعا ، وذلك هو ميثاق الضمان الجماعى الذى أبرم وظل حبرا على ورق . فلماذا البحث والتفتيش ما دام هذا الميثاق يضمن الغاية المرجوة سواء أكان «وحدة الهدف» أو «وحدة الصف» .

ثانياً - الاشتراكية

ان المجال العربي المحيط بلبنان قد تبدل وأصبح سائر أجلا أو عاجلا نحو الاشتراكية التي سيكون فيها الحل الوحيد لجميع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، لذلك ، فان على لبنان أن يشكل نفسه طبقا لهذه الظروف .

فواقع لبنان الحالي هو واقع رأسمالي ؛ انه يعيش حالياً في صراع ظاهر وخفي بين نظريات وواقع اقتصاد حر متميز بالاحتكار والاستثمار البشع . كانت نتيجته ما حدث عام ١٩٧٥ .

وهناك صراع قائم بين الاشتراكية وبين الرأسمالية ، والواقع أن الحرية الاقتصادية في لبنان ليست مطلقة^(١) ، لأنه اذا كانت هذه الحرية تعنى في المفهوم الرأسمالي حرية الاستيراد والتصدير وحرية المنافسة في الانتاج ، فالواقع أن حرية الاستيراد مقيدة ومحدودة في لبنان بالحماية الجمركية التي يفرضها أرباب المال والأعمال لحماية انتاجهم على حد تعبيرهم ورفع أرباحهم غير المشروعة . ان هذه الحماية تهدف الى المحافظة على غلاء أسعار الحاجيات ورفع مستوى

= لمصلحة من يحتفل بعض اللبنانيين بقيام ثورة في العراق او انقلاب في سوريا أو يظهر البعض انتاجهم ..
ان لبنان يكن الاحترام لجيرانه واخوانه ويريد لهم كل ما يرتضونه لأنفسهم ويؤيدهم فيما يختارونه بحرية . فأى واجب هذا الذي يلزم به بعض لبنان نفسه في هذه الأيام ؟ وأية غيرة يظهرها ومقابل ماذا ؟ وإلى ماذا يرمى ؟

نحمد الله الف مرة على أن الوحدة الوطنية قد ركزت على وعى وعلى اقتناع وأنها لا تتأثر بالمواسم ولا تنال منها الهزات والا لخشنا كل مرة عليهم نصبح في عود على بدء ويندلع الخصام من جديد . المطلوب من أهل هذا البلد أن يتحسبوا بمسئولية المواطنة ويتصرفوا بلباقة ولن يعيب عليهم أحد اذا احترموا أنفسهم وارتفعوا في التعبير عن مشاعرهم الى مستوى الكرامة .

(١) رأى للسيد كمال جنبلاط نشر بجريدة الأنباء في ١٩٦٢/١٢/٢٩ .

الفلاء - لا مستوى المعيشة - باستمرار ، والزيادة في أرباح بعض الجيوب لا أكثر . أما حرية التصدير فهي أيضاً محدودة ومنوعة أحياناً^(٢) ، ثم ان أكثر الصناع اللبنانيين فرضوا على أنفسهم ، وعلى البلاد وعلى شعبها بأن لا يصدروا مالا يزيد عن انتاجهم ويقلل تكاليف هذا الانتاج ، فلا يفيد الجميع من انخفاض الأسعار ، بل هم يطالبون بالحماية المستمرة والمتزايدة على الدوام لكي يظل هذا السور الاقتصادي حول لبنان قائماً فيبيعوا منتجاتهم في الداخل بأسعار لا يقابلها سعر عالمي واحد في أى بلد من بلاد العالم . أما حرية تأسيس المصانع الجديدة لتحقيق المنافسة في الانتاج فهي غير مؤمنة اطلاقاً في لبنان^(٣) .

أما عن الحرية الاقتصادية المطلقة التي يعنيها البعض ، فاذا كانت تعنى عدم تدخل الدولة في شؤون الاقتصاد (الانتاج - الاستيراد والتصدير - التملك العام) فالواقع والقانون هو عكس ذلك .

فالحماية الجمركية تدخل مفضوح من جانب الدولة في الانتاج والتصدير ، وتأسيس عدد كبير من المصالح الحكومية التي تعنى بشؤون الانتاج والتسويق يعتبر تدخلاً مباشراً ، وقبول الدولة تحديد عدد المصانع للصنف الواحد تدخل مباشر في الانتاج ومساهمة منها في خلق الاحتكارات وفرضها على البلاد .

(١) يمنع تصدير زيت الزيتون مثلاً كل عام تقريباً ولعدة معينة لكي يتمكن بعض التجار من جمع زيوت لبنان بأسعار منخفضة ثم عندما يؤذن بالتصدير ترتفع الأسعار مجدداً وبذلك لا ينتفع العامل أو الفلاح من هذه الزيادة ، وهكذا تقريباً بالنسبة لعدد كبير من المنتجات اللبنانية .

(٢) اكبر شاهد على ذلك هذا العدد الكبير من طالبي تأسيس المعامل المسموح بإنشائها في لبنان ، والتسبب البسيط في عدم الموافقة على انشائها هو أنه لو انشئت ستلحق الضرر بالمعامل الأخرى التي تقوم بانتاج نفس السلعة والمثل على ذلك أن طن الأسمت يباع في لبنان بستين ليرة في حين أن ثمنه اذا استورد لا يزيد على ثلاثين ليرة لبنانية . ومعنى ذلك تأسيس مصانع جديدة لمنافسة الاحتكار القائم ولتمكين المستهلك من ابتياع حاجته بسعر منخفض جداً .

٣٤ - سياسة الحكم في لبنان .

أما التملك العام - أى التأمين - فهو واقع في لبنان ، وقد زادت مصالح الدولة بفضل سياسة التأمين هذه (مشروعات للرعى ومياه الشرب وعمليات الكهرباء) .

أما عن الازدهار الاقتصادى فإن أبحاث « الأب لوبريه » رئيس بعثة إيرفد ، أثبتت بعد الدراسة أن ٧٥٪ من سكان لبنان يعيشون في التخلف والحرمان ، وقسم من هؤلاء يعيش في مستوى الانسان في العصر الحجرى .

وقد بدأت مطالبة العمال بمساهمتهم في ادارة المصانع والحصول على نصيب عادل من أرباحها ، الا أن هذه النغمة تعتبر نثارا في المحيط اللبناني .

اشتراكية لبنان :

واقع لبنان أنه ليس بلدا صناعيا ولا زراعيًا ، ولكنه بلد يقدم خدمات مختلفة جعلت منه اليوم بلدا يعيش في مستوى اقتصادى واجتماعى يفوق الكثير من الدول الأوروبية ويتميز بمراحل عن بقية الدول العربية . فاذا أخذنا في الحسبان أن صادرات لبنان عام ١٩٦٢ بلغت مائة وخمسون مليون ليرة لبنانية تقريبا في حين وصلت وارداته أكثر من ألف مليون ليرة أى أن عجز الميزان التجارى قارب تسعمائة مليون ليرة لبنانية ، أن مجرد هذا العرض كفى باستنتاج انهيار - أو توقع انهيار - الاقتصادى اللبناني ، ولكن الغريب في الأمر أن الميزان التجارى متوازن ، والميزان الاقتصادى متوازن ، وميزانية الدولة تحقق فائضا في أغلب السنوات . وليست هناك ديون لأحد ، والحالة الاقتصادية العامة في ازدهار متواصل مما يدل على أن القواعد الاقتصادية التى يسير عليها لبنان كانت قواعد صحيحة حتى الآن ، وإذا فإن من الواجب تدعيمها ضمانا لاستمرار حالة الرفاهية والازدهار بنا يؤمن اللبنانيين عيشا رغيدا .

ان هذه الحالة تعود في الواقع لا الى نظام اقتصادى معين ولا الى نظام سياسى معين ، بل الى أن اللبنانيين منذ فجر استقلالهم أدركوا أن عليهم أن يعتمدوا على أنفسهم لينظموا حياتهم في جو من الحرية والاستقرار ، ولم يطلبوا من السلطات العامة حتى الآن الا حماية هذه الحرية وتأييدها بتشريعات تجعل من لبنان بلدا مفتوحا اقتصاديا على العالم متعاونا مع الجميع على قدم المساواة ، وأن هذه السياسة تجعل لبنان يسير على اشتراكية جديدة من نوع جديد لم يعرفه بلد من بلدان العالم بعد .

فالقضية اذن في لبنان بالنسبة للهدف الذى ترمى اليه الاشتراكية وهو تأمين العدل والمساواة والرفاهية للجميع ، انما هى في ايجاد تخطيط شامل لجميع مرافق الحياة ، وينفذ هذا التخطيط بواسطة أجهزة ادارية صحيحة يمكنها تأمين العدالة والمساواة بين الجميع وتطبيق القوانين بصورة عادلة على الجميع .

واشتراكية لبنان يجب أن تؤخذ من خلال ايجاد التشريعات تتعلق بالضمانات الاجتماعية التى تضمن للمواطن اللبناني صحته وأمنه ومستقبله ، ومتى وجدت هذه التشريعات وطبقت تطبيقا صحيحا فانه من الممكن الاستغناء عن التشبه بأية اشتراكية أجنبية لأن الاشتراكية المستوردة من الخارج لا بد أن تحمل معها جرائم الاستعمار المقتنع ، ولما كان اللبنانيون قد قرروا أن يبقوا على الحياد في تصرفاتهم السياسية والاقتصادية ، كان عليهم أن يعيشوا عن اشتراكية لبنانية تستمد قوتها من لبنان وتعمل ضمن الحاجة اللبنانية والاطارات اللبنانية.

الاشتراكية على الصعيد النيابى :

في إحدى جلسات المجلس النيابى ، طالب نائب لبنانى^(١) بتأميم صناعة الغذاء والكساء في لبنان ، وقال « انه لا يجب أن نخاف من

(١) من كلمة النائب نسيم مجدلانى في جلسة المجلس يوم

كلمة التأميم ، لأن لبنان استطاع منذ حصوله على الاستقلال أن يؤمم شركات ومؤسسات كثيرة شركات المياه والكهرباء والمرافق .

الا أن رئيس الوزراء عارض هذا الرأي وأوضح « أن مصلحة لبنان الاقتصادية وأوضاعه الخاصة والعامة لا تسمح لأى حكومة بتغيير الأسس التى يقوم عليها الاقتصاد اللبناني من حيث الحرية » .

وعلق نائب^(١) على موجة الحديث عن الاشتراكية بقوله « ان الحديث عن الاشتراكية والتأميم سيوجد ردود فعل لدى السفارات والشركات الأجنبية وأصحاب المصالح عامة فى لبنان » .

الأحزاب والاشتراكية :

تختلف نظرة الأحزاب اللبنانية الى الاشتراكية شأنها شأن أى موضوع هام ، فوجهة النظر الكتائبية تتلخص فى « أن لبنان لن يكون اشتراكيا لا بعد خمس سنوات ولا بعد خمسين سنة ، لأن شعب لبنان يعرف تماما ما يفيد وما يضره ، والاشتراكية ستكون كارثة له اذا فرضت عليه . ان لبنان بلد صغير المساحة ، والملكية فيه مجزأة وستجزأ أكثر فأكثر مع الأيام بحكم الارث من جهة والتبذير من جهة ثانية^(٢) .

أما وجهة النظر المضادة^(٣) فقد عبرت عن رأيها بمناسبة مناقشات دارت فى مجلس الوزراء حول الاشتراكية ، بقولها « قد يكون الجدل الذى قام فى مجلس الوزراء حول الاشتراكية المطبقة فى بعض البلاد العربية ومدى تأثيرها فى لبنان ، الأول من نوعه فى بلدنا ، لأنه جدل رسمى يثير اهتماما كمواطنين لتحسن بحاجات المجتمع الى حياة أفضل . ونحن لا نشارك القائلين باستبعاد تأثير لبنان بنتائج هذه الاشتراكية

(١) من كلمة النائب ريمون اده فى جلسة المجلس فى ١٩٦٢/١٢/٢٨ .

(٢) تصريح للسيد جوزيف شادر نائب رئيس حزب الكتائب فى

١٩٦٢/٧/٢٧ .

(٣) رأى حزب النجادة ونشر بصحيفة صوت العروبة فى

١٩٦٣/٣/٢٢ .

العربية المطبقة ، لأن الصلات القومية التى تربطنا باخواننا وجيراننا لا يمكن تجاهلها أو الاغضاء عنها مهما حاولت بعض الجهات المتخمة صرفنا عن الاهتمام بها . ان موجة الاشتراكية الناجحة الكاسحة لا يمكن صدها بالهين عن لبنان فنحن شئنا أم آيينا لا نستطيع الحيولة دون تسربها عبر الحدود . والذى لا ريب فيه أن ما قدمه رئيس البلاد من التوجيهات الحكيمة لرفع مستوى المناطق المحرومة واعطائها نصيبها من المشاريع العمرانية وتطوير الحياة الاجتماعية فيها ليساعد كثيرا فى التخفيف من حدة هذه الموجة العارمة .

« ان لبنان الرسمى فى تجاهله لقوة الاشتراكية وتأثيرها على المواطنين ليشبه الى حد بعيد تلك النعامة التى أخفت رأسها تحت جناحها وهى تظن أن الصياد لن يراها .

« فمن واجب المسؤولين أن يسارعوا الى مبادرة الشعب المتبرم بسوء الحالة الاجتماعية الى الاكثار من المشاريع الحيوية التى تؤمن له العيش والأمان الصحى وراحة البال .

ومن واجب الاقتصاديين وذوى « الفعاليات الاقتصادية » أن يساعدوا الدولة فى رفع مستوى العمال والمستخدمين وكل ذى أجر محدود حتى تطمئن نفوسهم الى الحاضر القلق والمستقبل المجهول .

« فاذا قام كل جانب قادر بما يترتب عليه من المسؤوليات تجاه مجموع المواطنين ، فان لبنان يكون عندئذ بألف خير ولا حاجة له بعد ذلك فى أى نظام مستورد . وقد يقلق ذلك خواطر الخائفين على الازدهار الاقتصادى الذى ينعمون به وحدهم » .

ومن الدراسة الواقعية للاقتصاد اللبناني نجد أن « لبنان اذا كان قد استطاع فى السنوات الماضية أن يحتفظ لنفسه بأظلمته الاقتصادية والاجتماعية الخاصة ، فلا أن هذه النظم كانت تنسجم وتتعامل الى حد بعيد مع أنظمة رأسمالية اقطاعية مشابهة قائمة على بعد مرمى حجر منه ، أما اليوم فان وجه المنطقة قد تغير وبات لبنان ملزما بأن

يضع الاشتراكية في احتمالات المستقبل ، ان لم يكن من أجل مصلحة
مجموع المواطنين اللبنانيين الذين لا بد لهم من التأثر ان عاجلا أو
أجلا بالاشتراكية جيرانهم ، فعلى الأقل من أجل الاقتصاد اللبناني
نفسه الذي يستمد قوته من أشقائه أولا ، قبل أن يستمدّها من الموارد
غير المتطورة وغير الثابتة والتي حار في أمرها الخير المالي العالمي
قان زيلند « (١) .

ختم مستقبل لبنان

(١) مجلة كل شيء ، العدد ٤٤٧ ، ٢٣/٣/١٩٦٣ .

والآن ، وقد استعرضنا سياسة الحكم في لبنان من جوانبها المختلفة ، يخطر على البال تعبير لأحد الكتاب اللبنانيين^(١) يصف به وضع بلاده في جملة موجزة هي « نحن في لبنان بلا رأس ، بلا حكم ، الفوضى دليل الوجود » .

وقد بنى هذا القول أو استند فيه الى العديد من الأسباب منها ما يتعلق بالحكومين أنفسهم ومنها ما يتعلق بالحكام . وسنوجز هذه الأسباب فيما يلي :

أولاً : الشعب :

من العرض السابق يمكننا أن نستخلص أن الوطنية في لبنان ما زال يعتورها الابهام والحذر . وينقصها ايمان المواطنين ، ويعود ذلك الى الدور الذي لعبته الارساليات الأجنبية وبعثات التبشير ، والاستعمار وأعوانه . اذ أنها جميعا كانت من عوامل تفكيك المجتمع اللبناني ووصوله الى الحالة التي أصبح كل فرد يشك في نوايا الآخر .

ولن يصبح لبنان وطناً كاملاً بالمعنى الصحيح والعميق للكلمة الا عندما يؤمن به جميع أبنائه ، وسيتم ذلك عندما لا يتطلع أبنائه الى غيره ، وألا ينتظروا الخير الا عن طريقه . فحب لبنان والتغنى به وبسحره وجماله شيء ، والايمان به شيء آخر ، والتعلق بتوطيد أركانه ودعائمه أمر بالغ الأهمية .

ونظرة اللبنانيين الى المجال العربي تنحصر في فكرة استثماره ، وهذه النظرة يجب أن تزول من النفوس نظراً لاستحالة هذا الاستثمار يوماً بعد يوم ، ومتى أدركوا ذلك سيعمدون الى وضع بعض الأسس الثابتة والخطط الكفيلة بازدهار بلادهم ، وسيكون للمجال العربي فيها النصيب الكبير وذلك لأن الواقع العربي والحاجات المشتركة ستكون أساس التعامل .

(١) نحو لبنان أفضل ، جورج سكاف ص ٢٥ .

والإيمان بالعقيدة والمبادئ والتمسك بها والدفاع عنها من أولى الأمور التي يجب أن تغرس في نفس المواطن اللبناني بحيث لا يصبح فيه وصف أحد نوابه^(١) حيث قال « ماذا عساي أقول في شعب يرفع رجلا حتى يضعه في قمة الوطنية ، ثم لا يلبث حتى يجره الى القاع ، ثم يعود بعد ذلك بقليل الى استغفاره . وفي شعب يهتف لسياسي آخر ثم يرفعه الى مقام الرئاسة ثم لا يلبث بعد ذلك حتى يعمل على تدميره تدميرا كاملا لا اقتصاد فيه ولا اعتدال . وفي شعب يتوله بزعيم ويرفعه الى مصاف كبار الرجال حتى اذا استشهد هذا الزعيم بعد أن لعب دورا لامعا في الميدان العربي نسيه أو تناساه ، ومن لم ينس من المواطنين لا يتردد في أن يهيل التراب على ذكراه » .

ثانيا : الوضع العام :

خلال السنوات العشر الأخيرة تغيرت الأوضاع السياسية في معظم الدول العربية المجاورة والقرية من لبنان ، وكان هذا التغير ينعكس في العادة على لبنان اما على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي ، وسبب ذلك يرجع الى ما يطلق عليه اسم الحرية . وكانت نتيجة ذلك أن « أصبح لبنان من ناحية استغلاله كمكان للتجسس نسيج وحده في موقعه الجغرافي وفي ضوء الملابس السياسية المسلطة على موقعه والتي تجعل الأجهزة الأجنبية تعبى عملاءها لاستغلال فرص العمل فوق أراضيها ، والقيام بالنشاط المستمر لتنفيذ مآربها وتحضير مؤامراتها على سلامته وسلامة أشقائه العرب . وقد ساعدت التناقضات السياسية والجغرافية والاجتماعية ، كما ساعد تقصير الدولة ، على تمكين الأجهزة الأجنبية من بث عملائها وتنشئة عملاء جدد لها في لبنان ، يقومون بالمهام الموكولة اليهم من جمع الخرائط والمعلومات عن المواقع العسكرية والجيوش العربية الى معرفة الوثائق السرية وكل ما يهم أسياذ الجواسيس معرفته عن شؤون لبنان »^(٢) .

(١) صوت العروبة ، النائب كاظم الصلح ١٩٦١/١/٢٩ .

(٢) الراصد ، جورج رجبى ١٩٦١/٨/١٩ .

والمتبع لأحوال لبنان الاقتصادية يخذ أنها في ازدهار يوما بعد يوم ، فاذا ما حللنا عوامل الازدهار ، نجد أنها عوامل عرضية - المعروض أن تكون مؤقتة - الا أن العكس يحدث في لبنان فهو يعيش في رخاء ، « وهذا الرخاء الذي تعيش فيه حاليا على حساب أخلاق لبنان ، لأن لبنان ما تعود يوما أن يعيش من موارد الرذيلة ، اللبنانيون يربأون أن يصبح لبنان مسرحا للدغارة والكباريات والقمار ، في حين أن الدول المجاورة تحاول أن تبنى اقتصادياتها على أساس الانتاج الزراعي والصناعي ، والتاريخ خير شاهد على أن ما من دولة تمكنت من الاستمرار في الحياة الا على أساس الانتاج المثر »^(١) .

ان لبنان يعيش في بحوكة اقتصادية لا تمت بأية علاقة للنظريات الاقتصادية الخاصة بتطوير الانتاج أو زيادته .

ثالثا : القيادة :

القيادة السياسية في لبنان مسئولة الى حد كبير عن أوضاعه التي يعيش فيها ، وقد تكون علة لبنان هي في احتكار قياداته للعمل السياسي من ناحية ، ورضاء الشعب عن هذا الحال شجع القادة على التماهي في تصرفاتهم . والشعب راض لأنه ما دام الفرد يحقق الدخل الذي يبغيه - بطريقة أو بأخرى - فلا يهمه أن يكون الحاكم معتدلا أو متطرفا . ولكن مما لا شك فيه أنه سيأتي يوم يثور الشعب فيه عندما يشعر أن نظام الحكم الذي يسيره قد حرمه من تحقيق مكاسب شخصية .

ان أقصى ما يحتاج اليه لبنان عند قاداته هو الفهم ، وأقصد بالفهم هنا وعى العوامل النفسية التي تسببها الأوضاع المتردية والصعوبات التي تواجه المحرومين والمبعدين عن مصادر القوة والثروة والانتفاع بخيرات البلاد ، هذا الفهم النابع من سعة الأفق وحسن التدبير ومن سلامة النية ومن القصد القاصد للتعرف الى أسباب الأزمات ، هذا

(١) الطيار ، دكتور ادمون رباط ، ١٩٦١/٦/٢٧ .

«الفهم هو الذي يطالب به الشعب ويصر على أن يتحلى به القادة المسئولون .

« هؤلاء القادة يجب أن يرتفعوا فوق العقد النفسية التي تشوه مواقفهم وتفسد تصرفاتهم .

« هؤلاء القادة يجب أن يكونوا أقوى من الأحداث فيقفوا منها موقف المصرف والمدقق والعارف الأريب » (١) .

« ان لبنان يريد قادة يقدمون برنامجهم الرامى الى اقتلاع جذور التناحر والاستغلال الطائفي من السياسة اللبنانية .

« يريد قادة لا يسرقون ولا يسمحون بالسرقة .

« يريد قادة يعتبرون الدولة مؤسسة في خدمة الصالح العام لا مزرعة للأنصار والمحاسيب وزبونات الانتخابات .

« يريد قادة يكونون في خدمة العامة . في خدمة الفقراء لا في خدمة عشرة أو عشرين رأسماليا .

« يريد قادة لم يلوث أيديهم المال ولا الوباء » (٢) .

ويرى البعض أن « أكثر السياسيين في لبنان أناس صغار ، أنهم أشباه رجال ولا رجال ، الكذب تعبير عن الذكاء عندهم ، والمراوغة تصوير للمهارة في نظرهم ، والتقلب عبقرية سياسية في مدرستهم ، أنهم كافرون بالشعب لأنهم كافرون بقدسية رسالتهم . هؤلاء سماسرة لا رجال دولة ، وزعماء عصابات لا قادة شعوب ، في أيديهم نعمة أكف الصبايا ، وفي قلوبهم حقد المثلثة الضغير ، وسخرية الكسول الفاشل . الأموال التي وضعتها الظروف بين أيديهم هي عدتهم لشراء مصادر النفوذ ، ومن لا مال له منهم يتمسح عند الأعتاب ليحظى بخدمة السلطان ورضاء مصدر الثروة .

(١) صوت العروبة - رمضان لاوند - ١٨/٢/١٩٦١ .

(٢) نحو لبنان جديد ، باسم الحجر ص ٤٤ .

« أنهم هم الذين جعلوا من لبنان مزرعة ومن الدولة شركة مساهمة ، ومن الموظف سمسارا ، ومن القانون شبكة لاصطياد الضعفاء وسلاحا لتكريس فقر الفقير وزيادة مال الغنى .

« كل شيء وضعوه بين أيدي المغامرين ، كل شيء هو موضوع مساومات وتسويات ، حتى لقمة الفقير ، وحتى أوجاع المريض ، وأخيرا حتى فرحة الجيل المتطلع بأمل الى مستقبل يحميه ويضمن حريته

« الشعب الساذج في لبنان . هؤلاء هم قادته ، فهو لا يدري كيف يتخلص منهم ، أنهم كتبات الفطر ينمو الواحد منهم وراء الآخر لأن الشعب لم يهتد بعد الى سر الخلاص .

« وسر الخلاص هو تدمير السياسيين المحترفين تدميرا لا اقتصاد فيه ولا اعتدال ، في عزلهم وابعادهم عن مراكز السلطة ، وفي تغيير قواعد حياتنا الاقتصادية ، وفي معاقبة الموظف الذي يسيطر على مال المواطن ، والدركى الذي يدوس كرامة الفلاح والتاجر الذي يحتكر رزق الفقير ، والصانع الذي يطلب الحماية ليسرق مال الشعب ، والنائب الذي يدخل الى المجلس ليكون من أزلام الدولة ، والوزير الذي يسخر الحكم لمصلحة المفاتيح الانتخابية .

سر الخلاص هو في « أنسنة القانون ، وفي تأديب كل خارج عليه ومنتهك لحرمة » (١) .

« ان العدد الكبير من المواطنين ، من المثقفين المتحررين ، من أبناء الجيل الجديد ، يجمعون اليوم ، مسيحيين ومسلمين على أن المخرج الوحيد من الكارثة ، هو في بناء لبنان جديد ، هو نقل القيادة الشعبية من أيدي الساسة الرجعيين الذين فشلوا ، وأودوا بالبلاد - لتغطية فشلهم - الى حافة الخراب . هو في بعث تفكير سياسى جديد قائم على

(١) افتتاحية صوت العروبة بقلم رمضان لاوند في ٢٩/١/١٩٦١ .

القيم الحياتية الحقيقية ، على العدالة الاجتماعية ، على التنظيم ، على الحرية الحقيقية « (١) .

رابعاً : الحكم :

« علة لبنان اليوم هي كما كانت منذ أن كان لبنان ، في « لبنان الحكم » . ومشكلة الحكم في لبنان تتلخص في كونه عديم الشعور بمسئوليته أو قليل الشعور بها على الأقل ، وسيبقى الحكم في لبنان مشكلة ما دام الرمز كذلك » (٢) .

فقد « استحوالت أجهزة الدولة الى أجهزة طائفية يعتبر فيها المسلم أنه موظف لأنه مسلم ، ويعتبر المسيحي أنه موظف لأنه مسيحي ، لا بتأثير شعور وطني ولا بدافع القيام بواجب الوظيفة في سبيل الوطن » (٣) .

« ولم بات بعد الى الحكم رجل عنده الجزأة في الاعراب عن أفكاره غالبا ولا عنده الجزأة في تنفيذها » (٤) .

حاجة لبنان

ان لبنان في حاجة الى اصلاح ثورى في كافة المجالات :

- في الأسس الرئيسية في انتظام الدولة
- في تحرير الرئاسات من التوزيع الطائفي .
- في الاعتماد على كفاءة الموظف لا الطائفة التي ينتسب اليها .
- في حقل التشريع .

(١) نحو لبنان جديد ، باسم الجسر ص ١٨ .

(٢) العقدة اللبنانية ، دكتور جورج حنا ص ٦ .

(٣) القانون الدستوري ، عبده عويدات ص ٥٧٧ .

(٤) نحو لبنان أفضل ، جورج سكاك ص ١٧ .

- في نظامه الانتخابي .

- في قوانين الاقتصاد والمال .

- في قوانين الأحوال الشخصية .

- في النظام القضائي .

- في نظرة المواطن الى وطنه وايمانه به .

- في التخلص من فكرة طمع العرب بأرضه .

« ويوم أن تذوب « عقدة الغبن » لدى أكثرية المسلمين ، وتذوب « عقدة الشك » والتخوف لدى أكثرية المسيحيين ، سيوجد المواطن اللبناني ذو التفكير الواعي والتصرف الصحيح لا الاتعالي .

« ومتى وجد هذا المواطن ، وجد المجتمع اللبناني الموحد ، وجد لبنان الذي نحلم به جميعا ، لبنان الخير والحرية والعدالة » (١) .

يومذاك ، ولا أعتقد أنه بعيد ، سيجد لبنان نفسه عضوا من الجسد العربي مشاركا اياه في كافة آماله وآلامه ، محتملا نفس النصيب الذي يتحمله أى قطر عربي آخر ، متخلصا من خرافة وضعه الخاص .

لقد أدبرت فكرة لبنان الصغير الى الأبد ، ومردودها يؤمنون - بينهم وبين أنفسهم - بأنها وهم كبير ، وأنها تتعارض مع مصلحة شعب لبنان مسلمية ومسيحية ، ولكنها ستبقى كفكرة لمجرد الابقاء على قياداتهم الرجعية الطائفية .

ان أمل لبنان ليس الا في شبابها الذين لم تلوثهم بعد الطائفية أو التعصب الأعمى .

والآمال كبيرة .. وستحقق يوما ما بتحقيق وحدة الهدف في الوطن العربي الكبير تحت ظل راية القومية العربية البناءة .

(١) نحو لبنان الجديد ، باسم الجسر ص ٨٦ .

مابعدالختام وليس النهاية

في ١٣ ابريل ١٩٧٥ ، بدأت شرارة الحرب الاهلية في لبنان .

حاول العقلاء من كافة الجوانب حصر النيران محليا حتى لا يتصاعد
لهيئها فيأتي على كل شيء .

على مدى تسعة اشهر عقد ستة وعشرون اتفاقا لايقاف اطلاق النار
دام بعضها اياما وانتهى البعض منها قبل أن يمر عليه ساعات .

احدثت الأسلحة من الشرق والغرب وصلت لكي تستخدم في الصراع
بين الجانبين المتناحرين .

قيل انها حرب طائفية بين المسلمين والمسيحيين .

قيل انها حرب عقائدية بين اليمين واليسار .

قيل ان سببها وجود الفلسطينيين .

نداءات تصاعدت من كافة جوانب الأمة العربية ترجو لبنان أن
يرحم نفسه ويتعد عن المجازر التي نذعت عن وجوه من قاموا بها صفة
الانسانية ومزقت الحضارية التي ظل هؤلاء يتشدقون بها .

واخيرا وليس آخرا توقف القتال فجأة كما بدأ في اواخر يناير
١٩٧٦ ٠٠ واعلن الرئيس سليمان فرنجييه مساء ١٤ فبراير ١٩٧٦ في
كلمة وجهها الى الشعب اللبناني أنه تم الاتفاق على أحد عشر قرارا لتنظيم
الحياة السياسية في لبنان .

وفيما يلي القرارات التي أعلنها الرئيس فرنجييه :

أولا : التأكيد على العرف القائم في توزيع الرئاسة الثلاث بحيث يكون
رئيس الجمهورية مارونيا ، ورئيس المجلس النيابي مسلما شيعيا ،
ورئيس مجلس الوزراء مسلما سنيا ، واعتبار كل واحد من هؤلاء
الرؤساء الثلاث ممثلا لكل اللبنانيين .

وقد تم الاتفاق على توزيع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسلمين
والمسيحيين ونسبيا بين كل طائفة وتعديل قانون الانتخابات في
ضوء ذلك وبما يضمن تمثيلا أفضل للمواطنين .

٣٥ - سياسة الحكم في لبنان

ثانيا : أن يتم تعيين رئيس الوزراء بالانتخاب من قبل المجلس النيابي بالأكثريّة النسبية . وكان رئيس الجمهورية يقوم بتعيين رئيس الوزراء وبعد أن يتم انتخاب رئيس الوزراء يقوم بإجراء المشاورات البرلمانية لتشكيل الوزارة . ويتم وضع قائمة بأسماء الوزراء بالاتفاق مع رئيس الجمهورية وبعد ذلك تصدر مراسيم تشكيل الوزارة .

وقد تقرر اعتماد أكثرية الثلثين بمجلس النواب في اقرار القضايا المصرية وأكثرية ٥٥ ٪ لانتخاب رئيس الجمهورية في الدورات الثلاث التي تلي الدورة الأولى .

وكان انتخاب رئيس الجمهورية اللبنانية يتطلب حصوله على أغلبية الثلثين في الدور الأول من الانتخابات والأغلبية المطلقة في الانتخابات التالية ، وتضمن هذا القرار انشاء مجلس أعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء .

ثالثا : قيام رئيس الوزراء والوزراء باداء اليمين الدستورية أمام رئيس الجمهورية .

رابعا : أن يتم اصدار جميع المراسيم ومشروعات القوانين بالاتفاق بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وتحمل توقيعهما ما عدا مرسومي تعيين رئيس الوزراء وقبول استقالة الوزارة أو اقالمتها . ويتمتع رئيس الوزراء بجميع الصلاحيات التي يمارسها عرفاً ضمناً للاسراع في اصدار المراسيم .

خامسا : تعزيز استقلال القضاء وانشاء محكمة دستورية عليا للنظر في دستورية القوانين والمراسيم .

سادسا : تعزيز اللامركزية في العمل الاداري وازالة الطائفية في الوظائف واعتماد مبدأ الكفاءة مع المحافظة على المساواة في وظائف الفئة الأولى .

سابعا : انشاء مجلس أعلى للتخطيط والانهاء يكون من مهامه وضع برامج الخطط الانمائية .

ثامنا: العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة من خلال اصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي .

تاسعا : تعزيز التعليم العام بما يؤدي الى تدعيم التعليم المهني وتطوير البرامج التربوية بما يرسخ الوحدة الوطنية وتعزيز الجيش .

عاشرا : تكريس حرية مسئولة للصحافة تضمن انسجامها مع سياسة المجتمع في تحقيق الوحدة الوطنية وتوطيد علاقات لبنان العربية والدولية .

احد عشر : تعديل قانون الجنسية .

وقد أوضح الرئيس فرنجييه في كلمته ان هذه القواعد التي جرى بحثها في دمشق هي بمثابة نهج للعمل الوطني جرى تدوينه في وثيقة وافق عليها مجلس الوزراء وسيعرض مضمونها على مجلس النواب .

واضاف ان هذه القواعد الى جانب الميثاق الوطني غير المكتوب ستكون هيكلة جديدة تضاف الى ركائز الحياة الوطنية في لبنان - وتستمد قوتها من الولاء للبنان ومن الاخلاص لخدمته .

وقال ان هذه القواعد سيعمل بها تبعا لتنفيذ اتفاق القاهرة .

ودعا الرئيس فرنجييه جميع اللبنانيين الى الموافقة على هذه القواعد الجديدة حفاظا على لبنان الذي يستحق ولاء جميع ابنائه غير المقيد بشرط أو المشوب بعبء .

ووجه الرئيس اللبناني حديثه الى اللبنانيين قائلا . . ان لبنان يستحق الولاء له لذاته ليظل قائما على القيام برسائلته العربية ورسالة تعايش الطوائف والاديان .

وقال الرئيس فرنجييه في خطابه انه ليست هناك حاجة الى التذكير بأن التعايش بين الثورة الفلسطينية والحكومة اللبنانية يحتاج الى أكثر من التفاهم ، وأكثر من الاحتمال وأكثر من الحيطة والحذر . . لكن يمكن تجنب أي صدام أو انفجار في الموقف .

ومضى الرئيس فرنجييه يقول أن الموقف اليوم يجعل من الضروري مزيداً من التمسك بالاتفاقيات وبصفة خاصة اتفاقيات القاهرة التي نظمت العلاقات اللبنانية والفلسطينية وكذلك التمسك بتطبيقها .

ما معنى ما جرى

هل ضحى لبنان بما يقرب من ١٥ ألف قتيل وأربعون ألف جريح وخسائر مادية تجلوز العشرة مليارات من الدولارات في سبيل هذا الاتفاق؟؟

هل كان حمل السلاح لتأكيد النظام الطائفي كما هو واضح أم ما حدث كان للقضاء على الطائفية البغيضة التي كانت سببا في المأساة؟؟

هل ما جرى يعتبر خطوة على طريق بناء لبنان الغد لأنها تؤكد التعصب الطائفي دون أن ترسي أسسا سياسية تستطيع أن تمنع تجدد المأساة التي عاشها لبنان؟؟

المهم .. كم من الوقت سوف يدوم هذا الاتفاق .. شهر .. عام .. عشر سنوات؟؟

المهم أيضا أن ما حدث ليس سوى جرعة على طريق الهدنة المؤقتة مهما طالت ..

ورغم كل شيء فقد ثبت عمليا أن التقسيم وأن هدد به البعض فقد أصبح أمرا غير وارد لأنه لا يتسم وطبيعة العصر ولأنه ان كانت هناك قلة تريد أن تحكم أى بقعة لمجرد شهوة الحكم وشهوة المصلحة فهناك عقلاء يردون السهام الى صدور راميها .

سؤال .. هل ضحى المسلمون للحصول على بضع مقاعد في المجلس النيابي وانتخاب رئيس الوزراء من المجلس؟؟

وماذا بعد؟؟

ان كان لى من أمل مرة أخرى هو أن يعود اللبنانيون - جميعا دون استثناء - الى رشدهم وليعلم الجميع أنه مهما حدث فهناك علامات على الطريق ستظل قائمة ما بقيت هناك حياة .

- سيظل لبنان عربيا رغم انف الانزاليين .

- سيظل لبنان وحدة واحدة وستظل نفمة التقسيم تظهر بين وقت وآخر .

- الدين لله والوطن للجميع .

والأممال الكبار

هـ :

ان تزول الطائفية بكافة صورها يوما ما ..

ان يكون ولاء كل لبناني للبنان داخل محيط الأسرة العربية ..

أن يسود العقل على منطق الاتجار ..

وان تعود فلسطين لأبنائها حتى يزول سبب من أسباب الانفجار ..

والله يوفق ويحقق الآمال .

القاهرة في ٢٠/٢/١٩٧٦ .

المراجع

اسم الكتاب	اسم المؤلف	تاريخ الطبع	ملاحظات
الدبلوماسية	شارل تاير	بيروت ١٩٦٠	مترجم
الدستور اللبناني	فيليب حتى	لندن ١٩٥٧	
لبنان في التاريخ	صبيح محضاني	بيروت ١٩٥٧	
الأوضاع التشريعية في الدول العربية	الأب بولس سعد الحلي	» ١٩٥٨	
الأصول التاريخية	محمد عزه دروزه	» ١٩٥٧	
الوحدة العربية	رمضان لاوند	» ١٩٦٠	
مصر القومية العربية	يوسف حنا عقل	» ١٩٥٩	
فضائح في عهد شمعون	ولتر لاكور	» ١٩٥٩	مترجم
الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط	سليم أبو اسماعيل	الطبعة الأولى	
الدروز	الشيخ بشاره الحوري	بيروت ١٩٦٠/١٩٦١	ثلاثة أجزاء
حقائق لبنانية	سامي الصلح	بيروت ١٩٦٠	أربع أجزاء
مذكرات سامي الصلح	ناديا كراي	» ١٩٥٦	
العالم العربي (تاريخ ورجال)	دكتور محمد حافظ غانم	القاهرة ١٩٥٤	
الأصول الجديدة للقانون الدولي العام	منير تقي الدين	بيروت ١٩٥٣	
ولادة استقلال	جوزيف صديق	» ١٩٥٩	
لبنان حضارة وجمال	—	من يناير إلى أبريل ٥٦	
محاضرات الندوة اللبنانية	كايتن بورديو	الطبعة الأولى	مترجم
الدروز	جاك بولين	بيروت ١٩٥٩	»
مع القومية العربية	شفيق الحوت	» ١٩٦١	
اليسار والقومية العربية	عبد العبد العيادي	القاهرة ١٩٥٨	
المسيحية والقومية العربية	باسيل نيكتن	الطبعة الأولى	مترجم
الأكراد	عبد المنعم شميس	القاهرة ١٩٥٨	كتيبات
لبنان التائر	ناديا كراي . نواف كراي	بيروت ١٩٥٩	
واقع الثورة اللبنانية	كمال جنبلاط	» ١٩٥٩	
حقيقة الثورة اللبنانية	كلوفيس مقصود	» ١٩٥٨	
نحو اشتراكية عربية	جورج سكاف	» ١٩٦٠	
حقائق لبنانية	رفيق المعلوف	» ١٩٥٩	
التغافل الشيوعي في الشرق الأوسط	الأب بولس سعد	الطبعة الأولى	
الصراع الشيوعي العربي	كلوفيس مقصود وآخرين	»	
مشاكل الديمقراطية	حزب الهيئة الوطنية	بيروت ١٩٥٨	
كفاحنا			

اسم الكتاب	اسم المؤلف	تاريخ الطبع	ملاحظات
عند ما قاونا	دكتور محمد الجنوب	بيروت ١٩٥٨	
أوراق ثورية	مير البلبيس	بيروت ١٩٥٩	
ثورة الأحرار	اسماعيل موسى اليوسف	بيروت الطبعة الأولى	
مستقبل الشرق الأوسط	بير رونديو	بيروت ١٩٥٩	مترجم
القومية العربية بين القوى المتصارعة	محمد عبد الرازق متناج	الطبعة الأولى	
النظام الداخلي لمجلس النواب	مطبوعات مجلس النواب		
في مجرى السياسة اللبنانية	كمال جنبلاط	بيروت الطبعة الأولى	
العقدة اللبنانية	دكتور جورج حنا	» ١٩٥٧	
الأحزاب السياسية في لبنان	توفيق المقدسي	» ١٩٤٩	
سياسة لبنان الخارجية	فؤاد عمون	» ١٩٥٩	
القوميون السوريون	عبد النعم شمس	القاهرة ١٩٥٨	
أسرار السياسة الدولية في الشرق الأوسط	جورج فوح	بيروت ١٩٥٧	
لبنان	شاكر عمار	الطبعة الأولى	
الثقافة العربية في رعاية الشرق الأوسط	دكتور جورج سا، طون	بيروت ١٩٥٢	
الخطر الأحمر والعالم الحر	غسان قومي	» ١٩٥٩	
مأساة القطيعة بين سوريا ولبنان	عبد الرحمن الحصى	» ١٩٥٢	
اليد الحمراء بين الشرق والغرب	بمبي أديب	» ١٩٥٧	
الشيوعية في العالم العربي	رامز خوري	» الطبعة الأولى	
أبحاث في التنظيم الإداري	الجمعية اللبنانية للعلوم السياسية	١٩٥٩	
الديمقراطية في العالم العربي	» » »	»	
الديمقراطية في لبنان	» » »	»	
مستقبل الديمقراطية ومفاهيمها	» » »	»	
الأنظمة الانتخابية والتمثيل الشعبي	» » »	١٩٦١	
لبنان المطاني	أنيس صائغ	بيروت ١٩٥٥	
نحو لبنان جديد	باسم الجسر	» ١٩٥٩	
في طريق الكفاح	رياض طه	» ١٩٥٨	
الدولة اللبنانية	أحمد مصطفى حيدر	» ١٩٥٤	
الأسس التاريخية لمشكلات الشرق	قرنان ويلي	» ١٩٦٠	مترجم
ذكرى ٢٧ آذار	سعد ذبيان	» ١٩٥٧	
الأنظمة الانتخابية في العالم	حمدي حافظ	الطبعة الأولى	
أمريكا تشعل النار في الشرق الأوسط	ابراهيم عبد الحليم وآخرين	القاهرة ١٩٥٧	
فلسفة اللياق الوطني	كمال يوسف الحاج	بيروت ١٩٦١	
الدستور في لبنان	حسن الحسن	» ١٩٥٩	

اسم الكتاب	اسم المؤلف	تاريخ الطبع	ملاحظات
الحقيقة والتاريخ	الأب بولس مسعد	الطبعة الأولى	
القانون الدستوري والنظم السياسية	زهدي يكن	بيروت ١٩٦١	
السياسة الدولية في الشرق العربي	إميل خوري . عادل اسماعيل	الطبعة الأولى	الجزء الثاني
المجلاء	منير تقي الدين	بيروت ١٩٥٦	
العلوم السياسية	ريموند كارفير	الطبعة الأولى	مترجم
زحف العروبة	إميل البستاني	بيروت ١٩٦٠	
الميثاق الوطني	إميل البستاني	» ١٩٥٩	
منطلق القوة	غسان تويني	» ١٩٥٤	
الحركات في لبنان	يوسف خطار	» ١٩٥٢	
الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي	محمد كمال عبد الحميد	القاهرة ١٩٥٩	
النظم الدستورية في لبنان والبلاد العربية	عبد عويدات	بيروت ١٩٦١	
قضايا عربية	أحمد الشقيري	» ١٩٦١	
الأصول البرلمانية في لبنان والبلاد العربية	أنور الخطيب	» ١٩٦١	
التنظيم القضائي	(المجلة القضائية)	١٩٦١	
المراسيم الاشتراعية	» »	١٩٥٩	
مجموعة المراسيم التنظيمية	» »	١٩٥٩	
مجموعة المراسيم الاشتراعية	» »	١٩٥٩	
موازنة الدولة والموازنات المحقة	وزارة المالية	١٩٦١	
هذا هو الشعب	حسن سليم		
القومية العربية والوحدة العربية	أنور الجندي		
Lebanon in History.	Philip Hitti		
Their goes the Middle East.	Allenthal	لندن ١٩٥٧	
Will the Middle East go West.	Fredautley		
Syria and Lebanon.	A. Hourani	اكسفورد ١٩٥٤	
Syria and Lebanon under French Mandate.	Stephen Hemstey	» ١٩٥٨	
الدستور اللبناني	الجامعة الأمريكية	بيروت ١٩٦٠	
الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية	العدد ٥٦	بيروت ١٩٦٠ ديسمبر	
مجموعة قرارات جامعة الدول العربية	الجامعة العربية	من ٥/٦ إلى ١٨/٣/٥٧	
على هامش القضية العربية	أسعد داغر	القاهرة الطبعة الأولى	
القانون الدولي العام	دكتور محمود سامي جيتي	القاهرة ١٩٣٣	
النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان	سعيد حماد	بيروت ١٩٢٦	
كرسي أبرشية دمشق	الأب بولس مسعد	» ١٩٥٩	
مجموعة قرارات المفوضية الفرنسية	محمد توفيق حانا	دمشق ١٩٥٢	
في سوريا ولبنان			

اسم الكتاب	اسم المؤلف	تاريخ الطبع	ملاحظات
نحو لبنان أفضل	جورج سكاف	بيروت ١٩٦١	
قضية الحزب القوي	كتب سياسية	القاهرة العدد ٢٥٠	
العلوم السياسية	ريموند كارفيلد	بغداد ١٩٦٠	مترجم جزئين
مختصر الشريعة	المطران عبد الله قرعلى	بيروت ١٩٥٩	
تقرير اللجنة الاقتصادية لمؤتمر المتفرجين	وزارة الخارجية اللبنانية	» ١٩٦٠	
تطور الاقتصاد اللبناني	غرفة التجارة والصناعة	بيروت ١٩٥٩، ١٩٦٠	
لبنان يواجه قضية تنمية	محاضرة مدير مؤسسة ايرفد	» ١٩٦٠	
ازدواجية اللغة في لبنان	» للسيد كمال يوسف الحاج	» ١٩٦٢	
وثائق ودراسات	دار النشر العربية	١٩٦٢ — ١٩٦٣	

الصحف والمجلات :

التهار — الطيار والتفراف — الشعب — صوت المروبة — العمل — الدستور — الحياة — بيروت المساء — الأنوار — المجريدة — الحواطر — الحوادث — كل شيء — العالم العربي — الديار — الكفاح .

فهرس

صفحة	
١	مقدمة الطبقة الثانية
٥	مقدمة الطبعة الأولى

القسم الأول

١٣	مقومات لبنان من النواحي الجغرافية والثقافية
----	---

الباب الأول

١٥	جغرافية لبنان
٢١	الطوائف في لبنان
٣٢	الكيان اللبناني

الباب الثاني

٣٩	لبنان من الناحية الثقافية والعلمية
----	------------------------------------

الباب الثالث

٤٥	لبنان من الناحية التاريخية
----	----------------------------

الفصل الأول

ما قبل الانتداب

٤٥	تاريخ لبنان
٥٢	الوضع الداخلى في أعقاب الحرب العالمية الأولى
٥٦	الوضع العربى بعد انتهاء الحرب

الفصل الثاني

في عهد الانتداب الفرنسى

٦٣	نظام الانتداب
٧١	نظام الادارة اللبنانية
٨٣	الدستور اللبناني
١٠٢	معاهدة الصداقة والتحالف

الفصل الثالث

استقلال لبنان

٩١١	١ - موقف فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية
٩٢٠	٢ - اعلان استقلال سوريا ولبنان
٩٢٥	٣ - الميثاق الوطنى

القسم الثاني
نظام الحكم الحديث في لبنان

الباب الأول
السلطات التي تحكم لبنان

١٤٧

الفصل الأول
السلطة التنفيذية

- ١ - رئيس الجمهورية
- ٢ - الحقوق الدستورية لرئيس الجمهورية
- ٣ - واجبات رئيس الجمهورية
- ٤ - الواقع اللبناني لرئاسة الجمهورية
- ٥ - الحكومة
- ٦ - رئيس الوزراء
- ٧ - الوزارة
- ٨ - العلاقة بين السلطة التنفيذية وباقي السلطات

الفصل الثاني
السلطة التشريعية

- ١ - مقدمة
- ٢ - نظام الانتخاب
- ٣ - الحقوق القانونية للسلطة التشريعية
- ٤ - واقع السلطة التشريعية
- ٥ - أسباب فشل النظام البرلماني
- ٦ - العلاقة بين السلطة التشريعية وباقي السلطات

الفصل الثالث
السلطة القضائية

- ١ - مقدمة
- ٢ - القضاء في عهد الاستقلال
- ٣ - واقع السلطة القضائية

الفصل الرابع

- ١ - اعتبارات الطائفية فيما وراء السلطات الثلاث
- ٢ - رؤساء الطوائف الدينية
- ٣ - مفتي المسلمين
- ٤ - البطريرك الماروني

- ١ - الأحزاب السياسية وبرامجها
- ٢ - حزب الكتائب
- ٣ - حزب النجادة
- ٤ - الحزب القومي السوري
- ٥ - الحزب الشيوعي
- ٦ - الحزب التقدمي الاشتراكي
- ٧ - حزب انبث العربي الاشتراكي
- ٨ - حزب الكتلة الوطنية
- ٩ - حزب الاتحاد الدستوري
- ١٠ - حزب النداء القومي
- ١١ - حزب الوطنيين الأحرار
- ١٢ - الأحزاب الأرمنية
- ١٣ - حزب الهانשאاق
- ١٤ - حزب الطاشناق
- ١٥ - حركة اقوميين العرب
- ١٦ - مؤتمر الخريجين الدائم
- ١٧ - حركة التقدم الوطني

الباب الثاني

نظام الحكم والحركات الثورية في لبنان
أولا : ثورة ١٩٥٨

- ١ - معنى الثورة
- ٢ - الأسباب غير المباشرة للثورة
- ٣ - الأسباب المباشرة
- ٤ - موقف رئيس الجمهورية
- ٥ - موقف الأحزاب السياسية والمعارضة
- ٦ - مشروع أيزنهاور
- ٧ - التدخل الأمريكي
- ٨ - موقف الجمهورية العربية المتحدة
- ٩ - انتهاء عهد
- ١٠ - الثورة المضادة
- ١١ - الوزارة الرباعية
- ١٢ - نتائج الثورة
- ١٣ - لبنان الصغير

ثانيا : مؤامرة ١٩٦١

- ١ - محاولة انقلاب ١٩٦١
- ٢ - فشل الانقلاب

صفحة

الباب الثالث

نظام الحكم والسياسة الخارجية اللبنانية

٤٠٣ ... سياسة لبنان الخارجية

الفصل الأول

لبنان والغرب

٤٠٩ ... لبنان وفرنسا
٤١٤ ... لبنان وإنجلترا
٤١٩ ... لبنان والولايات المتحدة
٤٢٧ ... لبنان والأحلاف الغربية
٤٢٩ ... مشروع ايزنهاور
٤٣٧ ... السوق الأوروبية المشتركة

الفصل الثاني

لبنان وأمريكا اللاتينية وأفريقيا

٤٤٣ ... المفترسون
٤٤٩ ... جامعة اللبنانيين في العالم
٤٥٩ ... لبنان وأفريقيا

الفصل الثالث

لبنان والمسكر الشرقي

٤٦٥ ... الاتحاد السوفيتي
٤٧٠ ... الشيوعية في لبنان

الفصل الرابع

سياسة لبنان الدولية

٤٧١ ... الأمم المتحدة
٤٧٢ ... خياد لبنان

الفصل الخامس

السياسة العربية

٤٨٥ ... لبنان والجامعة العربية
٤٩١ ... لبنان والجمهورية العربية المتحدة
٥٠٣ ... لبنان وسوريا

صفحة

٥١٣ ... لبنان والمجموعات العربية المحدودة
٥١٣ ... القومية اللبنانية
٥١٦ ... القومية العربية
٥٢٢ ... الوحدة العربية
٥٢٨ ... الاشتراكية

خاتمة

٥٣٥ ... مستقبل لبنان
٥٤٥ ... ما بعد الختام وليس النهاية
٥٥١ ... المراجع